

مَشْرِحٌ

كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا

لِلْأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى

الرُّمَّانِيِّ

(ت ٥٣٨٤ هـ)

تَقْدِيرُ

أ. د. عِيَّادُ عَبْدِ السَّامِيِّ

أَسَازُ النَّحْوِ وَالْفَرْبِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْنِ

دِرَاسَةُ وَتَحْقِيقُ

أ. د. شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ النَّجَّارِ

أَسَازُ النَّحْوِ وَالْفَرْبِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْنِ

دارُ السَّيِّدِ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دارُ السَّيِّدِ السَّلَامِ

شرح كتاب سيدي

رأبى الحسن عالى بن عيسى

الرّمانيّ

(ت ٣٨٤ هـ)

تقدِيرُ

أ.د. عياد عبد البقي

أستاذ النحْوِ والصَّرْفِ بِجامعة أمّ القُري

دِراسةٌ وتحْقِيقُ

أ.د. شريف عبد الكريم النجار

أستاذ النحْوِ والصَّرْفِ بِجامعة أمّ القُري

المجلدُ الثاني

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دار عمار للنشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والتجارة

لصاحبها

عبد الفادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر لإعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله،
الروماني، ٩٠٨ - ٩٩٤ م.

شرح كتاب سيبويه: لأبي الحسن علي بن عيسى الروماني/
دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجار؛ تقديم: عياد
عيد الشبتي - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة، ٢٠٢١.

٤٠٠٠ ص، ٢٤ سم.

تدمك: ١ - ٥٦٦ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو.

٢ - سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء،
أبو بشر، ٧٦٥ - ٧٩٦ م.

أ - النجار؛ شريف عبد الكريم (دارس ومحقق).

ب - عيد الشبتي، عياد (مقدم).

ج - العنوان. ١، ٤١٥

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بجوار جمعية الشبان المسلمين -

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م

وحصلت على جائزة أفضل

ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية

١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ هي عشر

الجائزة تشويحاً لعقد ثالث

مضى في صناعة النشر حينها.



فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- ٥٢٧ باب المفعول معه
- ٥٣٢ باب الواو التي بمعنى (مع) في غير الفعل
- ٥٤٣ باب واو العطف التي ليس في الكلام ما يُعطف بها عليه
- ٥٤٨ باب المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره
- ٥٥٤ باب اسم الجنس الذي يجري مجرى المصدر في الدعاء
- ٥٥٥ وباب الصفة التي تجري مجرى المصدر في الدعاء
- ٥٥٦ وباب المصدر المضاف في الدعاء
- ٥٦٢ وباب المصدر المحمول على الفعل في غير الدعاء
- ٥٦٨ باب المصدر الذي لا يتصرف مع أنه محمول على الفعل المتروك إظهاره
- ٥٧٩ باب المصدر الذي يُختار فيه الحمل على الابتداء
- ٥٨٣ باب النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الفعل
- ٥٨٩ باب المصدر الذي يصلح في عطفه ما لا يصلح في غيره
- ٥٩٣ باب المصدر المحمول على الفعل كان فيه الألف واللام أو لم يكن
- ٦٠٠ باب الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر
- ٦٠٤ باب الاسم المحمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يؤخذ منه
- ٦١٠ باب المصدر المثني المحمول على الفعل المتروك إظهاره
- ٦١٩ باب المصدر المشبه به المحمول على محذوف
- ٦٢٧ باب المصدر المشبه به مما يُختار فيه الحمل على الابتداء
- ٦٣٠ باب المصدر الذي يُختار فيه الحمل على الابتداء
- ٦٣٣ باب المصدر الذي يُحمل على الابتداء بأنه لم يتقدم ذكر فاعل
- ٦٣٣ وباب اسم الجنس الجاري على طريقة: (له صوتٌ صوتٌ حمار)

- ٦٣٤ باب المصدر الذي يُحمل على الأول بأن الأول لا يتم إلا بالثاني
- ٦٣٩ باب المفعول له
- ٦٤٥ باب المصدر الذي وقع موقع الحال
- ٦٥٠ باب الاسم الذي بمنزلة المصدر في الحمل على ما قبله
- ٦٥٤ باب المصدر الواقع موقع الحال وفيه الألف واللام
- ٦٥٧ باب الحال المشتقة التي تكون صفة للنكرة
- ٦٦٢ باب المصدر المؤكّد للخبر
- ٦٦٧ باب المصدر المؤكّد للمعنى المدلول عليه بالجملة
- ٦٧٣ باب المصدر الذي هو حال صار فيها المذكور
- ٦٧٨ باب اسم الجنس الجاري على طريقة: أمّا كذا فكذا
- ٦٨٣ باب اسم الجنس المحمول على الفعل المحذوف
- ٦٨٩ باب اسم الجنس المحمول على حال لم يعمل فيها فعل
- ٦٩٠ وباب اسم الجنس الذي يُختار فيه العدول عن الحال لأن ما قبله نكرة
- ٦٩١ وباب صفة النكرة المحمولة على الحال التي في موضع المصدر
- ٦٩٦ باب الصفة التي تقع موقع الحال، وفيها الألف واللام
- ٧٠١ باب الحال المُقلّبة عن حال بالتفضيل في: (أفعل)
- ٧٠٧ باب الظروف
- ٧٢١ باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير
- ٧٢٦ باب المكان المُختصّ الجاري مجرى المُبهم
- ٧٤١ باب الجر
- ٧٤٩ باب التوابع
- ٧٨٠ باب العطف
- ٧٨٤ باب البديل الذي الثاني فيه غير الأول
- ٧٨٩ باب نعت المعرفة

- ٨٠٦ باب بدل المعرفة من النكرة
- ٨١٢ باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف
- ٨٢١ باب الصفة المشبهة العاملة في السبب كعمل الصفة الجارية
- ٨٢٢ وباب الجنس الذي يقع موقع الوصف المشبه باسم الفاعل
- ٨٢٧ باب الصفة المشبهة بالمشبهة
- ٨٣٦ باب الصفة المشبهة بالمشبهة مما يجري مجرى المؤقّدة
- ٨٥٤ باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدم في التوحيد
- ٨٨٠ باب الصفة التي يجوز فيها الإتيان وترك الإتيان
- ٨٩٥ باب الصفة التي يمتنع فيها الإتيان
- ٩٠٥ باب الحال التي تقع في السؤال
- ٩٠٩ باب صفة المدح والتعظيم
- ٩٢٤ باب صفة الذم
- ٩٤٠ باب الحال الجارية على الأسماء المبهمة
- ٩٤٧ باب المعرفة الغالبة على النكرة
- ٩٥١ باب الصفة المشتقة التي يصلح فيها الخبر والحال
- ٩٦١ باب الحال التي يصلح فيها الخبر
- ٩٦٧ باب الصفة المشتقة التي تحتمل الحال والخبر
- ٩٧٧ باب المعرفة التي يكون الاسم فيها يصلح لكل واحد من الأمة
- ٩٩٢ باب المعرفة على جهة الصفة الغالبة
- ١٠٠٣ باب الاسم الذي تصلح فيه الصلة والصفة
- ١٠١٥ باب الاسم الذي لا يكون إلا نكرة
- ١٠٢٥ باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف
- ١٠٣٣ باب الجنس الذي يكون حالاً
- ١٠٣٦ باب الجنس الذي لا يُوصف به لأنه غير الأول

١٠٤٥..... باب صفة النكرة المُقدَّمة

١٠٥١..... باب تكرير الظرف



بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ*

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟

وَلَمْ جَازَ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ حَذْفُ اللَّامِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ حَذْفُ الْوَاوِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ وَبَيْنَ الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ)، وَبَيْنَ: (مَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَبُوكَ)، وَبَيْنَ:

(لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟

وَلَمْ عَمِلَتْ (مَعَ)، وَلَمْ تَعْمَلِ الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَنْفُذَ^(١) عَمَلُ الْفِعْلِ إِلَى مَا بَعْدَ الْوَاوِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى الشَّرَكَةِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ؟

وَلَمْ جَازَ فِي: (مَا زِلْتَ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلَ) أَنْ يُقَدَّرَ بـ (مَعَ)^(٢) وَبِالْبَاءِ؟

وَمَا مَعْنَى: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ) بِالنَّصْبِ؟ وَمَا مَعْنَاهُ بِالرَّفْعِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ) بِالنَّصْبِ، وَبَيْنَهُ بِالرَّفْعِ^(٣)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ^(٤)

.....

(*) العنوان في الكتاب ٢٩٧/١: « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ويتنصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ».

(١) جاء بعده في الأصل كلامٌ مكرر، وسيذكره بعد فقرتين، وهو: (والفرق بين جاء البرد والطيلالسة بالنصب، وبينه بالرفع).

(٢) هذه العبارة كررت فيما قبل في الأصل.

(٣) في الأصل: (بمنع).

(٤) في الأصل: (كونوا... أمكم).

وما الفرقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّفْعِ؟

وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ^(١):

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ

وما الفرقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّفْعِ؟

وَلَمْ جَازَ فِي: (مَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَبَاكَ) وَجَهَانِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي: ([مَا]^(٢) صَنَعْتَ وَأَبَاكَ) إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؟

الجواب

المَفْعُولُ مَعَهُ: اسْمٌ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَوْسُطِ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ.

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، كَمَا جَازَ حَذْفُ اللَّامِ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ كُلُّ فَاعِلٍ لَيْسَ بِسَاهٍ^(٣) عَنْ فِعْلِهِ، فَلَهُ غَرَضٌ فِيهِ، دَلَّ الْفِعْلُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ، فَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا مَعَ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُه مَخَافَةً شَرِّهِ)، أَيْ: لِمَخَافَةِ شَرِّهِ، فَاجْتَمَعَ سَبَبَانِ: دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَاقْتِضَاءُ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ لِعَمَلِ الْفِعْلِ، فَأَغْنَى عَنْ اللَّامِ اجْتِمَاعُ السَّبَبَيْنِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَصْدَرٍ لَمْ يَجْزُ حَذْفُ اللَّامِ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُه لِيَزِيدَ)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ أَقْوَى فِي الْإِتِّصَالِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِهِ. وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فَاعِلٍ غَيْرُ سَاهٍ عَنْ فِعْلِهِ، مُصَاحِبًا^(٤) فِي حَالِ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَكُونَ، فَلَمْ يَدُلَّ الْفِعْلُ عَلَيْهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ وَبَيْنَ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ) أَنَّ الَّتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ تُوجِبُ الشَّرِكَةَ فِي الْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَلَى مَعْنَى الْفَاعِلِ

(١) في الأصل: (جعيل).

(٣) في الأصل: (بساهي).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) في الأصل: (مصاحب)، وهو منصوب.

فالثَّانِي عَلَى [مَعْنَى] ^(١) الْفَاعِلِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ فَالثَّانِي عَلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)؛ لِأَنَّهَا ^(٢) لِلْمُصَاحَبَةِ فَقَطُّ، وَعَلَى هَذَا تَجْرِي الْمَسَائِلُ الَّتِي نَذْكُرُهَا بَعْدُ.

فَمِنْ ذَلِكَ: (مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ) إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنْ صُنْعَتِهِ فَقَطُّ فِي حَالِ مُصَاحَبَتِهِ لِأَبِيهِ، وَلَوْ قَالَ: (مَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَبُوكَ) [ظ ٨٧] لَكَانَ قَدْ سَأَلَهُ عَنْ ^(٣) صَنِيعِهِ وَصَنِيعِ أَبِيهِ.

وَتَقُولُ: (لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا)، فَهَذَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ النَّاقَةَ لَوْ خُلِّيتْ لَرَضِعَهَا الْفَصِيلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتْرَكَ الْفَصِيلُ، وَلَوْ قِيلَ: (لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا) ^(٤) لَرَضِعَهَا، فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ تُتْرَكَ وَيُتْرَكَ الْفَصِيلُ، وَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ مُنِعَ مِنَ الْآخِرِ، وَحُسِّنَ عَنْهُ، فَلَا يَنْفَعُ فِيهِ تَخْلِيَةُ النَّاقَةِ فَقَطُّ.

وَالْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ) لَا تَعْمَلُ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَافَقَتْ مَعْنَى الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ إِلَى مَعْنَى (مَعَ) عَنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، فَلَيْسَ لَهَا الْعَمَلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَا يَصْلُحُ أَيْضًا بِحَقِّ الشَّبَهَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَضَرَ عَامِلٌ أَقْوَى مِنْهَا، وَهُوَ الْفِعْلُ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْعَمَلِ مِنْهَا، مَعَ الْإِيذَانِ بِالثَّقَلِ عَنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ.

وَجَازَ أَنْ يَنْفَذَ عَمَلُ الْفِعْلِ إِلَى مَا بَعْدَ الْوَاوِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا وَصَلَتْ الْأِسْمَ بِالْفِعْلِ، حَتَّى صَارَ لَهُ مَعْنَى فِي اتِّصَالِهِ، وَلَمْ تَكُنْ هِيَ عَامِلَةً، وَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمِثْلِ مَا وَجَبَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي أَلَّا يَعْمَلَ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ (إِلَّا) فِي الْاسْتِثْنَاءِ إِذَا قُلْتَ: (سَارَ الْقَوْمُ زَيْدًا) لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِزَيْدٍ بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ مَعْنَى يَنْعَقِدُ بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) أَوْجَبَتْ (إِلَّا) لَهُ مَعْنَى يَنْعَقِدُ بِهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ مِمَّا قَدْ عَمِلَ فِيهِ هَذَا الْفِعْلُ، فَصَلَحَ أَنْ يَنْفَذَ عَمَلُهُ إِلَى مَا بَعْدَ (إِلَّا)، كَمَا نَفَذَ عَمَلُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْوَاوِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَتَقُولُ: (مَا زِلْتُ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلَ)، فَيَصْلُحُ أَنْ يُقَدَّرَ بِ (مَعَ) وَبِالْبَاءِ؛

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل: (لأنها).

(٣) في الأصل: (فصيلها) بلا واو.

(٤) في الأصل: (قد).

لِتَقَارِبَ مَعْنَاهُمَا فِي الْأَصْلِ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ لِلِإِلْصَاقِ، وَ(مَعَ) لِلْمُصَاحَبَةِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لَصَقْتُ بِهِ حَتَّى فَعَلْتُ، أَوْ صَاحَبْتُهُ حَتَّى فَعَلْتُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَصْلُحُ فِيهِ مِثْلُ هَذَا. لَوْ قُلْتَ: (لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِّلُهَا لَرَضِعَهَا) لَكَانَ تَقْدِيرُهُ بـ (مَعَ) صَحِيحًا، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَقْدَرَ بِالْبَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُلَاصَقَةَ لَا مَعْنَى لَهَا هَاهُنَا، فَلَا يَصْلُحُ: (لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ بِفَصِّلِهَا لَرَضِعَهَا) فِي مَوْضِعِ الْوَائِ، كَمَا صَلَحَ فِي الْأَوَّلِ.

وَتَقُولُ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ)، أَيُّ: قَدْ اسْتَوَى فِي الِارْتِفَاعِ حَتَّى لَحِقَ الْخَشْبَةُ، وَلَيْسَ لِلْخَشْبَةِ فِعْلٌ فِي هَذَا الِاسْتِوَاءِ، وَلَوْ قَالَ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ) بِالرَّفْعِ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي شَيْءٍ، وَلَكَانَ بِمَعْنَى اسْتَوَى الْمَاءُ فِي الْجَرَيَانِ، وَاسْتَوَتْ الْخَشْبَةُ فِي الْإِنْتِصَابِ، وَكُلُّ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ.

وَتَقُولُ: (مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنَّيْلَ)، أَيُّ: مُصَاحِبًا لِلنَّيْلِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُوجِبَ لِلنَّيْلِ سَيْرًا، وَلَوْ قُلْتَ: (مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنَّيْلَ) بِالرَّفْعِ لَكَانَ عَلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ أَنْ تَسِيرَ بِخُرَاسَانَ وَيَسِيرَ النَّيْلُ بِمَجْرَاهُ مِنْ مِصْرَ، فَهَذَا [الْمَعْنَى فِي] ^(١) الرَّفْعِ صَحِيحٌ، وَفِي النَّصْبِ فَاسِدٌ.

وَتَقُولُ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ)، فَهَذَا عَلَى مَعْنَى مَجِيءِ الْبَرْدِ مُصَاحِبًا لِلطَّيَالِسَةِ، وَلَوْ رَفَعْتَ فَقُلْتَ: (وَالطَّيَالِسَةُ) لَجَازَ أَنْ تَكُونَ الطَّيَالِسَةُ جَاءَتْ فِي الْحَرِّ؛ لِأَنَّ الشَّرِكََةَ وَاقِعَةٌ، وَإِنْ جَازَ فِي وَفَتَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُصَاحَبَةُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٨٠ فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ^(٢)

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) البيت من الوافر، وهو مما لا يعرف قائله بهذه الرواية، وهو من شواهد سيبويه ٢٩٨/١، والأصول =

فهذا بالنَّصْبِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمَرَهُمْ خَاصَّةً بِهذا الأَمْرِ، وَلَوْ رَفَعَ لَكَانَ قَدْ أَمَرَهُمْ وَأَمَرَ بَنِي أَبِيهِمْ.
وَقَالَ كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ^(١):

٢٨١ وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفْقُ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا^(٢)
فَالنَّصْبُ يُوجِبُ أَنَّ الْعَطْشَانَ إِلَى ذَلِكَ وَحْدَهُ، وَلَوْ رَفَعَ لَأَوْجَبَ أَنَّ عَطْشَانُ،
وَهِيَ أَيْضًا عَطْشَى إِلَى^(٣) [٨٨] ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (مَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَبَاكَ)، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، فَقُلْتَ: (مَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَبُوكَ)؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَكَّدْتَ بِالْمُنْفَصِلِ صَلَحَ الْعَطْفُ، فَجَارَ الْوَجْهَانِ، وَلَوْ لَمْ تُؤَكِّدْ بِالْمُنْفَصِلِ لَمْ يَحْسُنِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْعَطْفِ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْمَعْنَى لِلْأَسْمِ؛ إِذْ قَدْ غَيَّرَ لَفْظُ الْفِعْلِ لِهَذَا الضَّمِيرِ حَتَّى صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ.



= ٢١٠/١، ومجالس ثعلب ١٠٣/١، والبصريات ٧٠١/١، والإغفال ٢٤٧/١، والتبصرة ٢٥٨/١، وابن السيرافي ٢٨٥/١، والنكت للأعلم ٣٥٩/١، وتحصيل عين الذهب ١٩٨، والمخصص ٢٢٦/٤، وشرح الملع لابن برهان ١٣١/١، والمحصول لابن إياز ٥٢٤. وهناك بيت آخر لا يحمل شاهدًا نحويًا، وصدره مخالف لصدر هذا البيت، وهو:

وإناسوف نجل مولينا مكان الكليتين من الطحال

وهو للأقرع القشيري في الأمالي للقالبي ٢٧٨/٢، وسمط اللآلي ٩١٤/٢. وهو لشعبة بن قمير المازني في فرحة الأديب ٩٤. وقد جاء في الأصل: (كونوا)، وكذا البيت في مصادره.
(١) في الأصل: (جعيد).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في الأصول ٢١١/١، وتحصيل عين الذهب ١٩٩، والغرة لابن الدهان ٣٥١/١، والمقاصد الشافية ٣١٩/٣. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢٩٨/١، والجمل للزجاجي ٣١٧، والحجة للفارسي ٢٨/٢، والتبصرة ٢٥٨/١، وابن السيرافي ٢٨٦/١، والنكت ٣٥٩.
(٣) قوله: (إلى) مكرر في الأصل.

بَابُ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)

فِي غَيْرِ الْفِعْلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ) فِي غَيْرِ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ) فِي غَيْرِ الْفِعْلِ؟ وما الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ اخْتَلَفَ حُكْمُهَا فِي الْإِتِّصَالِ بِالْفِعْلِ، وَالْإِتِّصَالِ بِعَامِلٍ غَيْرِ الْفِعْلِ؟
فَلِمَ عَمِلَ الْعَامِلُ فِي أَحَدِهِمَا عَمَلُ الْمَفْعُولِ، وَفِي الْآخَرِ عَمَلُ الْمَعْطُوفِ؟
وما الْخَبَرُ فِي قَوْلِهِمْ: (أَنْتَ وَشَأْنُكَ)، وَ (كُلُّ رَجُلٍ وَصِيعَتُهُ)؟ وما دَلِيلُهُ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ: (وَشَأْنُكَ)؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى: مَعَ شَأْنِكَ، فَيُسْتَعْنَى
عَنِ الْمَحْذُوفِ، وَيَكُونُ الْمَعْطُوفُ قَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، كَمَا يَسُدُّ الْفَاعِلُ فِي:
(أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ؟) مَسَدَّ الْخَبَرِ؟

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْمُخْبَلِّ:

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ

وَقَوْلِ جَمِيل^(١):

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ

(*) العنوان في الكتاب ٢٩٩/١: « هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ».

(١) هو جميل بن معمر بن عبد الله، وقيل: ابن عبد الله بن معمر بن الحارث بن ظبيان، شاعر من العشاق، رأى بثينة وهو صبي صغير ففويها، وهما من بني عذرة، وتكنى بثينة أم عبد الملك، فلما كبر خطبها فرد عنها، فقال فيها الشعر، وكان يزورها وتزوره، مات في السنة الثانية والثمانين للهجرة. انظر ترجمته في المنتظم ٤٢/٦، وخزانة الأدب ٣٨١/١، والأعلام ١٣٨/٢.

وَقَوْلِ الْآخِرِ:

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ

وَلَمْ مَثَل: (مَا صَنَعْتَ وَأَخَاكَ) بِقَوْلِهِ: (مَا صَنَعْتَ أَخَاكَ)^(١)، ثُمَّ قَالَ: وهذا مُحَالٌ^(٢)؟ فَلِمَ جَعَلَ الصَّحِيحَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُحَالِ؟

وما الَّذِي يَجُوزُ فِي: (أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ)؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زِيَادٍ الْأَعْجَمِ^(٣):

يُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) مَعَ إِعَادَةِ الْعَامِلِ؟

وما النَّاصِبُ لـ (خَيْرٍ) فِي قَوْلِهِمْ: (إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟
وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عُنْتَرَةَ^(٤):

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي

وَلِمَ جَازَ: (مَا أَنْتَ وَمَا زَيْدٌ) عَلَى مَعْنَى: مَا أَنْتَ مَعَ زَيْدٍ، وَلَمْ يَجْزُ: (مَا صَنَعْتَ وَمَا زَيْدٌ) عَلَى مَعْنَى: مَا صَنَعْتَ مَعَ زَيْدٍ؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)؛ إِذَا جَرَتْ عَلَى الْفِعْلِ، أَنْ تَعْمَلَ فِي
الاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا عَمَلُ الْمَفْعُولِ، وَإِذَا جَرَتْ عَلَى عَامِلٍ غَيْرِ الْفِعْلِ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَأَخَاكَ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣٠٠ / ١.

(٢) سَبِيوِيَه ٣٠٠ / ١.

(٣) هُوَ زِيَادُ الْأَعْجَمِ، اخْتَلَفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ، يَكْنَى بِأَبِي أَمَامَةَ، وَلَقِبَ بِالْأَعْجَمِ لِعَجْمَةِ كَانَتْ فِي لِسَانِهِ، مَاتَ قَبْلَ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ٤٢١ / ١، وَالْخَزَانَةُ ٧ / ١٠.

(٤) هُوَ عُنْتَرَةُ بْنُ شَدَادٍ، وَقِيلَ: ابْنُ عَمْرٍو بْنِ شَدَادٍ، وَقِيلَ: عُنْتَرَةُ بْنُ شَدَادٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَبْسِيِّ، يُقَالُ لَهُ: عُنْتَرَةُ الْفُلَحَاءِ؛ وَذَلِكَ لِتَشَقُّقِ شَفْتَيْهِ، وَأُمُّهُ أَمَةٌ حَبَشِيَّةٌ يُقَالُ لَهَا: زَبِيْبَةٌ، وَكَانَ لَهَا وَلَدٌ عَبِيدٌ مِنْ غَيْرِ شَدَادٍ، وَكَانُوا إِخْوَتَهُ لِأُمِّهِ، وَقَدْ كَانَ شَدَادٌ نَفَاهُ مَرَّةً، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ فَأَلْحَقَ بِنَسَبِهِ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَغَانِي

الْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى بِوَسِيطَةِ الْحَرْفِ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى بِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ إِذَا جَعَلْتَهُ ذَالًّا عَلَى الْمَفْعُولِ فَقَدْ سَاوَى حَالَهُ إِذَا دَلَّ بِنَفْسِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي صِحَّةِ التَّعْدِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَتَعَدَّى بِوَسِيطَةِ حَرْفٍ مَعَهُ، فَخَرَجَ الْكَلَامُ مَخْرَجَ الْمَعْطُوفِ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى (مَعَ)، كَمَا أَنَّ مَخْرَجَ: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] مَخْرَجُ الْأَمْرِ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى التَّهْدِيدِ.

وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْوَائِ فِي الْخَبَرِ، كَمَا يَجُوزُ فِي (مَعَ)؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي (مَعَ) إِذَا قُلْتُ: (أَنْتَ مَعَ زَيْدٍ) الْاِسْتِقْرَارُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَنْتَ مُسْتَقَرٌّ مَعَ زَيْدٍ، إِلَّا أَنَّ (مَعَ) صَارَ خَلْفًا مِنْ (مُسْتَقَرٍّ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَائِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا بَعْدَهَا هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا قَبْلَهَا عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ فِي مَخْرَجِ الْكَلَامِ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا لِمَ اخْتَلَفَ ^(١) حُكْمُ الْفِعْلِ وَالْعَامِلِ الَّذِي لَيْسَ بِفِعْلٍ فِي الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ)؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْاِفْتِرَانِ وَالْمُصَاحَبَةِ. وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْوَائَ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ مَعَ أَنَّ مَخْرَجَ الْكَلَامِ مَخْرَجُ الْمَعْطُوفِ قِيَاسًا عَلَى: (أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟) فِي أَنَّ الْفَاعِلَ قَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقْتَضِي مِنْ جِهَةِ مَخْرَجِهِ أَنَّ مَخْرَجَهُ مَخْرَجُ الْمَعْطُوفِ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ، وَعَلَى أَنَّ الْخَبَرَ ^(٢) بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ مَخْرَجُهُ [ظ ٨٨] يَحْسُنُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي سِوَى مَا ذَكَرَ، فَمِنْ ثَمَّ افْتَرَقَ حُكْمُ الْأَمْرَيْنِ فِي هَذَا.

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ خَبْرًا فِي قَوْلِكَ: (أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟) لَمْ يَحْسُنْ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَخْلَفَ)، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ وَالسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَعَلَى الْخَبَرِ).

التَّقْدِيرُ^(١)، كَمَا يَحْسُنُ فِي الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي مَحْذُوفًا، كَمَا يَقْتَضِيهِ مَعَ الْوَاوِ، فَمِنْ هَاهُنَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُكْتَفِيًا فِي هَذَا مَعَ أَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ نَظِيرُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةٌ يَحْسُنُ^(٢) عَلَيْهَا السُّكُوتُ، فَإِذَا صَحَّ فَاعِلٌ وَمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَاسْتَغْنَى عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَكَذَا سَبِيلُ الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى (مَعَ) إِذَا خَرَجَ الْكَلَامُ مَخْرَجَ الْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مِنْ جِهَةٍ مَخْرَجَهُ ذِكْرُ الْخَبَرِ، فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ الْمُخَبِّلُ:

٢٨٢ يَا زَبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَنَيْبُ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ^(٣)

فَرَفَعَ، وَالْمَعْنَى: مَعَ الْفَخْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُحَقَّرُهُ، وَلَا يُحَقَّرُ الْفَخْرُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ جَمِيلٍ:

٢٨٣ وَأَنْتَ أَمْرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامُ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوَّرُ^(٤)

عَلَى مَعْنَى: فَمَا النَّجْدِيُّ مَعَ الْمُتَغَوَّرِ، فَإِنَّمَا يُحَقَّرُ النَّجْدِيُّ دُونَ الْمُتَغَوَّرِ.

وَقَالَ الْآخَرُ:

٢٨٤ وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ^(٥)

فَهَذَا أَيْضًا عَلَى مَعْنَى (مَعَ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (التَّقْدِيرُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (يَسْتَغْنَى).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْمُخَبِّلِ السَّعْدِيِّ فِي سَبْيُوهِ ٢٩٩/١، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١/١٤٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١٩٩. وَهُوَ لِلْمُتَنَخِّلِ السَّعْدِيِّ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ٢٧٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤/١٣٩. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١/٣٢٦، وَالزَّاهِرِ ١/١٣٨، وَالْمَخْصَصِ ٣/٣٩٢، وَالنَّكَتِ لِلْأَعْلَمِ ١/٣٦١، وَالتَّبَصُّرَةِ ١/٢٥٩، وَالْمَحْصُولِ ٥٤٤، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ ٣/٥٠، وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ ١/٥٨٣، ٣/٣٣١.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَجَمِيلِ بَثِينَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ٦٣، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ٢٩٩/١، وَفَرَحَةَ الْأَدِيبِ ١٨٢. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ أَبِياتِ سَبْيُوهِ لِلنَّحَاسِ ٩٧، وَابْنِ السِّيرَافِيِّ ١/٢٦٥، وَالنَّكَتِ ١/٣٦١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٠٠، وَالْمَخْصَصِ ٣/٣١١، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ ١/٥٢٤، وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ ٣/٣٣١.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبْيُوهِ ٣٠٠/١، وَشَرْحِ أَبِياتِ سَبْيُوهِ لِلنَّحَاسِ ٩٧، وَابْنِ السِّيرَافِيِّ ١/٢٨٦، وَالنَّكَتِ ١/٣٦٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٠٠، وَالْمَفْصَلِ ٨٥، وَابْنُ يَعِيشَ ٢/٥١، ٥٢، وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ ٣/٣٣٢.

وَمَثَلُ سَيْبَوِيهِ: (وَمَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَخَاكَ) بِقَوْلِهِ: (مَا صَنَعْتَ أَخَاكَ)، ثُمَّ قَالَ: « وَهَذَا مُحَالٌ »، فَإِذَا أَرَادَ أَنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي مَثَلَهُ بِهِ فَصَحِّحُ^(١)، وَهُوَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فِي ذِكْرِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ عَلَى شَرْطِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ قَالَ: (أَكَلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ) لَكَانَ صَحِيحًا فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ، وَمُحَالًا فِي الْمَعْنَى، فَإِنَّمَا مَثَلَهُ بِهِ مِنَ الْوَجْهِ الصَّحِيحِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، كَمَا يُمَثَّلُ: (نِعَمَ الرَّجُلُ) بِقَوْلِكَ: (مَنَعَ الرَّجُلُ)^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى (مَنَعَ)^(٣) مَعْنَى (نِعَمَ الرَّجُلُ)، وَلَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِهِ فِي الْإِعْرَابِ.

وَيَجُوزُ فِي: (أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ) وَجِهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ)، فَيَكُونُ الْأَعْلَمُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ)، أَيْ: أَنْتَ أَعْلَمُ فِي حَالِ مُصَاحَبَةِ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا تَقُولُ: (أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكَ)، أَيْ: مَعَ مَالِكَ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ، فَتَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى الْعَطْفِ وَالِاشْتِرَاكِ فِي مَعْنَى (أَعْلَمُ).

وَقَالَ زِيَادُ الْأَعْجَمِ:

٢٨٥ تَكَلَّفْنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَزْمٌ وَمَا جَزَمَ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ^(٤)

وَتَقُولُ الْعَرَبُ: (إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا)، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّكَ وَخَيْرًا مَقْرُونَانِ، وَ (مَا) صِلَةٌ مُؤَكِّدَةٌ.

وَقَالَ عَنَتَرَةُ^(٥):

٢٨٦ فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجَرَوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ: (صَحِيحٌ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مَعَ الرَّجُلِ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (مَعَ).

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لَزِيَادِ الْأَعْجَمِ فِي دِيَوَانِهِ ٨٦، وَانْظُرْ سَيْبَوِيهِ ٣٠١ / ١، قَالَ فِي الْكِتَابِ ٣٠١ / ١:

« وَيُقَالُ غَيْرُهُ »، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢٠٣ / ١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٠٠. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمْلِ الْخَلِيلِ ٣٢٦، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيْبَوِيهِ لِلنَّحَاسِ ٩٧، وَالنَّكَتِ ٣٦٣ / ١، وَالْمَحْكَمِ ٥٢٧ / ٦، وَالْمَخْصَصِ ٤٣٦ / ١.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (غَيْرُهُ)، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِعَنَتَرَةَ الْعَبْسِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ٧٧، وَانْظُرِ الْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ ١١٠ / ٢. وَهُوَ لَشَدَادٍ =

فهذا على حذف الخبر، وقوله: (لا تروذ ولا تُعار) في موضع نصبٍ على الحال، بمنزلة قولك: (زيدٌ مع هندٍ قائمٌ)، فكأنه قال: فإنِّي مع جرّوةٍ غيرٍ مُعارَةٍ، فهو في موضع نصبٍ على الحال، وتقدير الخبر فيه: فإنِّي وجرّوةٌ مقرونانٍ غيرٍ مُعارَةٍ، ويصلح أن يكون على الاستثنا، ويكون: فإنِّي وجرّوةٌ مقرونانٍ على التّمام.

وإنما جاز: (ما أنت وما زيدٌ) على معنى: ما أنت مع زيدٍ، ولم يجز: (ما صنعت وما زيدٌ) على: ما صنعت مع زيدٍ؛ لأنّ الفعل يعمل فيما بعد الواو عمل^(١) المفعول، فلا يصلح إعادة (ما)؛ لأنها تقطعه عن عمله، وليس كذلك الابتداء في: (ما أنت [وما زيدٌ]^(٢))؛ لأنّه يعمل فيما بعد الواو عمل المعطوف، فإعادة (ما) لا تخرجه عن معنى الأوّل^(٣)، وأنّه في معنى المعطوف على نحو: (ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً) على مخرج خبرٍ واحدٍ.

* * *

وَمِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا

[٨٩] هل يجوز: (كيف أنت وزيدٌ؟)، و(ما أنت وزيدٌ؟)^(٤)؟ ولم جاز؟ وما الفرق بينه وبين: (كيف أنت وزيدٌ؟)، و(ما أنت وزيدٌ؟)؟ ولم قدره على^(٥): (كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريدٍ؟)، و(ما كنت وزيداً؟)

ولم نصب بمعنى الماضي أو المستقبل، ولم يجز مثل ذلك في الحال؟

وما الشاهد في قول الشاعر:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرِ فِي مَتَلَفٍ

.....

= ابن معاوية، أبي عنترة العبسي في سيبويه ٣٠٢/١، ومجاز القرآن ٢٤٣/١، وابن السيرافي ٢٣٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٦١/٤. وينسب إلى زيد الخيل في الحماسة البصرية ٧٧/١، وانظر ديوانه ١٠٤. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٧، والنكت ٣٦٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١. وفي الأصل: (جرّوة) بلا واو.

(١) في الأصل: (وعمل).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (الأولى).

(٤) في الأصل: (زيداً) بلا واو.

(٥) سيبويه ٣٠٣/١.

وما العَامِلُ في: (السَّيْرِ)؟

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَ (كَيْفَ) مَعْنَى (يَكُونُ)، و(مَا أَنْتَ) مَعْنَى (كُنْتَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ في: (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) مَا جَازَ في: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟

وَلِمَ يُضْمَرُ الْفِعْلُ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلُ في: (كَانَ)، و(يَكُونُ)، وَلَا يُضْمَرُ الْفِعْلُ الْحَاضِرُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ

وَبِمَ انْتَصَبَ: (الْجِيَادَا) في الْبَيْتِ؟

وَقَوْلِ الرَّاعِي:

أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي

فَمَا الْعَامِلُ في الْجَمَاعَةِ؟ وَلِمَ جَازَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ في الْخَبَرِ هَاهُنَا؟ وَلِمَ أَضْمَرْتُ في التَّذْكِيرِ بِالْمَعْنَى، كَمَا تُضْمَرُ في الِاسْتِفْهَامِ؟

وَمَا حُكْمُ: (كُلُّ امْرِئٍ وَضِيعَتُهُ)، و(أَنْتَ أَعْلَمُ وَرُبُّكَ)، و(أَنْتَ وَشَأْنُكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ صَرْمَةَ^(١):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً

(١) اختلف في اسمه، قال في التاج (صرم): وصرمة بن قيس الأنصاري الخطمي أبو قيس، وقيل: هو صرمة بن أنس، له حديث، أو صرمة بن أبي أنس بن صرمة بن مالك الخزرجي النجاري واسم أبيه قيس. وانظر الإصابة ٤٦٧/٣.

وَقَوْلِ عَامِرِ بْنِ جُوَيْنٍ^(١):

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ

.....

الجواب

وَتَقُولُ: (كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا)، و (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا) على حَذْفِ (كُنْتَ)،
وَتَقْدِيرُهُ: (مَا كُنْتَ أَنْتَ وَزَيْدًا)، فَعَمِلَ فيما بَعْدَ الْوَائِ عَمَلُ^(٢) الْمَفْعُولِ. وكذلك:
(كَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وَزَيْدًا).

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّفْعِ أَنَّ الرَّفْعَ على مَعْنَى الْحَالِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى مَعْنَى
(كَانَ)، و (يَكُونُ) فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنَّمَا كَثُرَتْ مُصَاحَبَةُ (كَانَ) لِهَذَا
الْكَلَامِ على مَعْنَى الْمَاضِي أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الدَّلَالَةِ على ذَلِكَ الْمَعْنَى،
وَلَمْ تَصْحَبْهُ على مَعْنَى الْحَالِ؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِدَلَالَةِ الْخَبَرِ على مَعْنَى الْحَالِ.

وَإِنَّمَا قَدَرَهُ سِبْوِيهِ: (كَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وَقِصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟)، و (مَا كُنْتَ أَنْتَ
وَزَيْدًا؟)، على حَسَبِ مَا كَثُرَتْ مُصَاحَبَتُهُ لِهَذَا الْكَلَامِ، حَتَّى يَكُونَ مَا أُبْقِيَ دَلِيلًا
على مَا حُذِفَ^(٣)؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْمُصَاحَبَةِ يُطْلَبُ فِيهَا الْكَلَامُ مَا كَثُرَتْ مُصَاحَبَتُهُ لَهُ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٨٧ فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٤)

فَنَصَبَ (السَّيْرَ) على الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَتَقْدِيرُهُ: فَمَا كُنْتَ أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ.

(١) هُوَ عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ بْنُ عَبْدِ رِضَاءَ بْنِ قَمْرَانَ الطَّائِي، أَحَدُ بَنِي جَرَمِ بْنِ عَمْرٍو، كَانَ سَيِّدًا شَاعِرًا
فَارِسًا شَرِيفًا، اسْتَجَارَ بِهِ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ بَعْدَ مَقْتَلِ أَبِيهِ فَأَجَارَهُ، قِيلَ: عَاشَ مِائَتَيْ سَنَةٍ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي
سِمْتِ الدَّلَالِي ٢/ ٨٢، وَالْخَزَانَةِ ١/ ٥٣.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (أَبْقِيَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَعَمِلَ).

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِأَسَامَةَ بْنِ الْحَارِثِ الْهَذَلِيِّ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢/ ٢٣٠، وَابْنِ السِّيْرَانِي
٨٩/ ١، وَالتَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ١/ ٢٦٠، وَتَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٠١. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي جَمْلِ الْخَلِيلِ ١٩١،
وَسِبْوِيهِ ١/ ٣٠٣، وَالنَّكَتِ لِلْأَعْلَمِ ١/ ٣٦٣، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/ ٢٥٨، وَالْمَوْشَحِ ١٩٩،
وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَةِ ٣/ ٣٣٢، ٣٣٦. وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: (فَمَا أَنْتَ)، (يَعْبُرُ بِالذِّكْرِ). وَالْمَتَلَفُ:
مَوْضِعُ التَّلَفِ، وَهُوَ الْمَهْلِكُ. يَبْرِحُ: يَضْنِي. الضَّابِطُ: الشَّدِيدُ الْعَظِيمُ مِنَ الْبَعِيرِ. الذِّكْرُ: الْجَمْلُ.

وهذه (كَانَ) النَّاقِصَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ ^(١) فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَتَقْدِيرُ ^(٢) الْخَبَرِ كَتَقْدِيرِ: (أَيَّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنَا وَالسَّيْرَ)، فَـ (أَيَّ) تُصَبِّ بِأَنَّهُ خَبَرُ (كُنْتُ)، وَ(مَا) فِي مَوْضِعِهِ.

وَإِنَّمَا دَخَلَ الِاسْتِفْهَامُ مَعْنَى (كَانَ) وَ(يَكُونُ) عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَبَ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَمَّا لَيْسَ بِحَاضِرٍ مِنْ مَعْنَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ. وَيَجُوزُ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا)، وَلَا يَجُوزُ: (أَنْتَ وَزَيْدًا)؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ يَكْثُرُ مَعَهُ مُصَاحَبَةُ (كَانَ)، فَجَازَ حَذْفُهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ. وَكَذَلِكَ: (أَنْتَ وَشَأْنُكَ)، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا ٢٨٨ أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا ^(٣)

[ظ ٨٩] وَتَقْدِيرُهُ: وَمَا كَانَ حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَ، عَلَى قَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا).

وَقَالَ الرَّاعِي:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْحُدُوف).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَتَقْدِيرُهُ).

(٣) الْبَيْتَانِ مِنَ الْوَافِرِ، وَهَمَا لَشَقِيقِ بْنِ جَزْءِ بْنِ رِيَّاحِ الْبَاهِلِيِّ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ١/ ١٣٥، وَفَرَحَةَ الْأَدِيبِ ٤٧. وَهَمَا بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ١٩١، ٣٢٧، وَسَبْيُوهِ ١/ ٣٠٤، وَالْمَحْتَسَبِ ١/ ٢١٥، ٢/ ١٤، وَالتَّبَصُّرَةِ ١/ ٢٦٠، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/ ١٠٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الزَّهَبِ ٢٠٢، وَالنَّكَتِ ١/ ٣٦٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/ ٢٥٩، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/ ٣٣٢. وَالْأَشَابَاتُ: الْأَخْلَاطُ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ، يُخَالُونَ: يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ عَبِيدٌ. وَحَضَنٌ، وَعَمْرٌو، وَالْجِيَادُ: قِبَائِلٌ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلرَّاعِيِّ النَّمِيرِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ٢٣٤، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ١/ ٣٠٥، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ ٤٢٠، وَالْأَضْدَادُ لِأَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ ٣١١، وَشَرْحُ أَبِياتِ سَبْيُوهِ لِلنَّحَاسِ ٩٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الزَّهَبِ ٢٠٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢/ ٦٩١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/ ٥٢٤، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٤/ ٧١. وَيَنْسَبُ إِلَى الْأَعْشَى، انْظُرْ تَحْصِيلُ عَيْنِ الزَّهَبِ ٢٠٢. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ١٢٣، وَالنَّكَتِ ١/ ٣٦٤. وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: (أَيَّامٌ قَوْمِي).

فَأَضْمَرَ (كَانَ) فِي الْخَبَرِ: أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَذْكِيرٌ بِحَالِ قَوْمِهِ، وَالتَّذْكِيرُ بِأَمْرِ لَيْسَ بِحَاضِرٍ كَالِاسْتِفْهَامِ عَمَّا لَيْسَ بِحَاضِرٍ؛ فَلِهَذَا جَارَ إِضْمَارُ (كَانَ).

وَتَقُولُ: (كُلُّ امْرِئٍ وَضِيعَتُهُ)، و(أَنْتَ وَشَأْنُكَ)، و(أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ)، بِالرَّفْعِ فِي جَمِيعِ هَذَا، لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِضْمَارِ (كَانَ).

وَقَالَ صَرْمَةُ الْأَنْصَارِيِّ:

٢٩٠ بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)

فَحَمَلَ الثَّانِي عَلَى الْبَاءِ الْمَحْذُوفَةِ؛ لِكَثْرَةِ مُصَاحَبَتِهَا خَبَرَ (لَيْسَ)، كَمَا حَمَلَ هَذَا مَا بَعْدَ الْوَائِ عَلَى مَعْنَى (مَعَ) الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ؛ لِكَثْرَةِ مُصَاحَبَةِ هَذَا الْكَلَامِ لـ (كَانَ).

وَقَالَ الْآخَرُ:

٢٩١ مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا^(٢)

كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسُوا بِمُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْبَاءِ الْمَحْذُوفَةِ. وَقَالَ عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ:

٢٩٢ فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٣)

فَحَمَلَهُ عَلَى (أَنْ)؛ لِأَنَّ الشُّعْرَاءَ يَذْكُرُونَ (أَنْ) مَعَ (كَادَ) كَثِيرًا، فَحَمَلَهُ عَلَى

(١) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٥٧).

(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٥٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعامر بن جوين الطائي في سبويه ٣٠٧/١، وابن السيرافي ٢٢٢/١، وفرحة الأديب ٨٢، والنكت ٣٦٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٤. ونسب إلى عامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١. وينسب إلى امرئ القيس، انظر اللسان (خبس). وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٨٩، والمخصص ٢٨٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١. والخباسة: الظلام. وروي البيت في بعض المصادر: (واجد) بالجيم.

(أَنْ) (المَحْذُوفَةُ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

٢١٢ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى [أَنْ] يَمْصَحَا^(١)

فهذا إنما يكثرُ في الشعرِ، وَيَقِلُّ في الكلامِ، والجيدُ ما جاءَ في القرآنِ بِإِسْقَاطِ [أَنْ]^(٢)، فهو على خلافِ حُكْمِ (عَسَى)؛ لِأَنَّ (عَسَى) يَلْزَمُهَا (أَنْ) في الكلامِ الفَصِيحِ، وَتَسْقُطُ مَعَ (كَادَ)، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]، وَقَالَ: ﴿كَدَتْ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، كُلُّ ذَلِكَ بِإِسْقَاطِ (أَنْ)، فَأَمَّا (عَسَى) فهو بِإِثْبَاتِ (أَنْ)، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ (عَسَى) بِإِثْبَاتِ (أَنْ)، وَمَعَ (كَادَ) فَبِإِسْقَاطِ (أَنْ)، وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.



(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في زيادات ديوانه ١٧٢، وانظر سيبويه ١٦٠/٣، والإيضاح العسدي ١٢١، والنكت للأعلم ٧٩١/٢. وهو لأبي النجم في الفائق ٨١/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٧٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/١، وجمل الزجاجي ٢٠٢، وحروف المعاني ٦٧، والحلييات ٢٥١، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢٥/٢، وابن يعيش ١٢١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢، وقواعد المطارحة لابن إياز ٧٠، وشرح الرضي ٢٢٢/٤، والمقاصد الشافية ٢٦٤/٢، والمساعد ٢٩٥/١. وما بين المعقوفين ليس في الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

بَابُ وَاوِ الْعَطْفِ الَّتِي لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُعْطَفُ بِهَا عَلَيْهِ^(*)

الْغَرَضُ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي وَاوِ الْعَطْفِ الَّتِي لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُعْطَفُ بِهَا عَلَيْهِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي وَاوِ الْعَطْفِ الَّتِي لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُعْطَفُ بِهَا عَلَيْهِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وما العاقل في: (زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)، و (مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا)؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَطْفُ (عَمْرٍو) عَلَى الشَّانِ، وَلَا عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ؟ وَمَا تَقْدِيرُ
الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(١): « لَأَنَّ الشَّانَ لَيْسَ يَلْتَبَسُ بِ (عَبْدِ اللَّهِ) »؟
وما الشاهد في قول الشاعر:

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ
وقوله:

وَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطُ لَا تَقْرَبُونَهُ^(٢)
ولم جاز:

مَا جَرَّمْ وَمَا ذَاكَ السَّوِيُّ

عَلَى مَعْنَى (مَعَ)، وَلِمَ يَجْزُ: (مَا شَأْنُكَ وَمَا عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى هَذَا؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٠٧ / ١: « هذا بابٌ منه يضمرون فيه الفعل لقيح الكلام إذا حمل آخره على
أوله ».

(١) سيبويه ٣٠٧ / ١.

(٢) البيت في الكتاب ٣٠٨ / ١: (تقربوه)، وفي الأصل: (ما لكم)، وكذا في الكتاب.

وما حُكِّمُ: (مَا عَبْدُ اللَّهِ وَأَخِيهِ)؟ وَلِمَ كَانَ الْجُرُّ فِي هَذَا وَجْهَ الْكَلَامِ؟ [و ٩٠]
وَكَيْفَ يَجِيءُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ قَالَ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا)؟ وَلِمَ لَزِمَ مِنْهُ: (مَا شَأْنُ
عَبْدِ اللَّهِ وَأَخَاهُ)؟

وَلِمَ كَانَ الرَّفْعُ أَجْوَدَ فِي: (مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا لَزَيْدٍ وَأَخَاهُ)؟ وَلِمَ
جَازَ؟

وَهَلْ [يَجُوزُ]^(١): (حَسْبُكَ وَزَيْدًا)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ^(٢): وَيُحْسِبُ أَخَاكَ
دِرْهَمًا؟

وما الَّذِي يَجُوزُ فِي: (وَيَلَّا لَهُ وَأَخَاهُ)، و (وَيَلَّهُ وَأَبَاهُ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي:
(أَخِيهِ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى مَا نَصَبَ الْوَيْلَ وَقَدَّرَهُ عَلَى^(٣): أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَيَلَّهُ
وَأَخَاهُ؟ وَلِمَ لَا يَظْهَرُ هَذَا الْعَامِلُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (وَيَلُّ لَهُ وَأَخَاهُ)؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ رَفْعِ الْأَوَّلِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ:
(حَسْبُكَ)؟ فَمَا وَجْهُ الشَّاهِدِ فِيهِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (مَرَرْتُ بِهِ وَأَبَاهُ)؟ وَمِنْ
أَيِّنْ صَارَ نَظِيرُهُ، وَهَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَوْضِعِ؟

وَلِمَ جَازَ: (وَيَلُّ لَهُ وَأَبَاهُ)، وَلِمَ يَجُزُ: (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ) بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي وَאוِ الْعَطْفِ الَّتِي لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُعْطَفُ بِهَا عَلَيْهِ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (مَعَ)، وَالْآخَرُ أَنْ تُحَذَفَ مَا يُعْطَفُ عَلَى الْأَوَّلِ بِهَا. وَذَلِكَ
قَوْلُهُمْ: (مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا)، عَلَى: مَا كَانَ شَأْنُكَ وَزَيْدًا، أَي: مَعَ زَيْدٍ، فَهَذِهِ بِمَعْنَى
(مَعَ) عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهَا [لَا]^(٤) تَكُونُ بِمَعْنَى (مَعَ) الَّذِي يَعْمَلُ
الْعَامِلُ فِيهِ عَمَلَ الْمَفْعُولِ إِلَّا وَهْنَاكَ فِعْلٌ مُوجُودٌ، أَوْ مُقَدَّرٌ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ، فَإِذَا

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣، ٢) سيبويه ٣١٠/١.

(٤)

قَدَّرَ (كَانَ) فهو بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ فِي الْكَلَامِ. و[عَلَى] ^(١) الْوَجْهِ الْآخِرِ: مَا شَأْنُكَ وَمُلَابَسَةُ زَيْدًا، فهذا مَعْطُوفٌ عَلَى الشَّأْنِ؛ لِأَنَّهُ يُشَاكِلُهُ فِيمَا يُؤَدِّي الْمَفْهُومَ فِي هَذَا الْمَعْنَى. وَكَذَلِكَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا).

وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الشَّأْنِ، وَلَا عَلَى الْكَافِ الَّتِي لِلْمُخَاطَبِ؛ أَمَّا امْتِنَاعُ الْعَطْفِ عَلَى الشَّأْنِ فَلِأَنَّهُ ^(٢) خِلَافُ الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ لِهَذَا الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى: مَا شَأْنُكَ وَشَأْنُ زَيْدٍ، فَإِنَّمَا تَسْأَلُ عَنْ شَأْنَيْهِمَا، لَا عَنْ شَأْنِ أَحَدِهِمَا وَنَفْسِ الْآخَرِ. وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْعَطْفِ عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ فَمِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُنْفَصِلٌ يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ [عَلَيْهِ] ^(٣)، كَمَا [فِي] ^(٤) الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي: (فَعَلْتَ أَنْتَ) وَنَحْوِهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَأَنَّ الشَّأْنَ لَيْسَ يَلْتَبِسُ بِعَبْدِ اللَّهِ»: لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ تَعَلُّقُ اللَّابَسِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُمَكِّنُ فِي بَعْضِ الْمُتَعَلِّقَاتِ أَنْ يَتَعَلَّقَ عَلَى وَجْهِهِ، فَيَكُونُ كَاللَّبَاسِ؛ إِذْ هِيَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ، وَيَجُوزُ أَلَّا يَتَعَلَّقَ، وَمِنْهَا مَا الْمُتَعَلَّقُ فِيهِ لَازِمٌ، كَالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي الَّذِي لَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ مُتَعَدٍّ فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَعَلُّقُ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)، فَقَدْ يَصِحُّ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) مِنْ غَيْرِ ضَرْبِ عَمْرٍو.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٩٤ فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ ^(٥)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لَأَنَّهُ).

(٣) (٤، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) البيت من الوافر، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٩٠ (الشرط الثاني فقط)، وانظر سيبويه ٣٠٨/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٥، وابن يعيش ٤٨/٢، ٥٠. وهو بلا نسبة في الجمل للزجاجي ٣٠٨، والنكت للأعلم ٣٦٥/١، ووصف المباني ٤٢٢، والمقاصد الشافية ٣/٣٣٠. ويروى في بعض المصادر: (فَمَا =

فهذا شاهدٌ في: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)، وَتَفْسِيرُهُ كَتَفْسِيرِهِ فِي الْعَامِلِ عَلَى وَجْهَيْنِ.
وكذلك قول الآخر:

٢٩٥ فَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطَ لَا تَقْرُبُونَهُ وَقَدْ خِلْتُهُ أَذْنَى مَرَدِّ لِقَافِلٍ^(١)
فَنَصَبَ (الْفَرْطَ) عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَنَا فِي: (مَا لَكَ وَزَيْدًا).
وَيَجُوزُ:

٢٩٦ مَا جَرَّمُ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ^(٢)
عَلَى مَعْنَى (مَعَ).

و [لا]^(٣) يَجُوزُ: (مَا شَأْنُكَ وَمَا عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ يُوْهَمُ السُّؤَالُ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي: (مَا جَرَّمُ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ)؛ لِمَا صَحِبَ الْكَلَامَ مِنْ
مَعْنَى التَّخْقِيرِ لِجَرَّمٍ مَعَ السَّوِيقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذَا.

وَتَقُولُ: (مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ) بِالْجَرِّ، وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ، لَمَّا ظَهَرَ مَا
يَصْلُحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ حُمِلَ عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ، وَكَانَ الْاِخْتِيَارُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي الْمَعْنَى
عَلَى صِحَّةِ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ. وَمَنْ قَالَ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا) قَالَ: ([مَا]^(٤)
شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخَاهُ)، يَحْمِلُهُ عَلَى إِضْمَارِ (كَانَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا كَانَ شَأْنُ [ظ ٩٠]
عَبْدِ اللَّهِ وَأَخَاهُ^(٥)، أَي: مَعَ أَخِيهِ. وَكَذَلِكَ: (مَا لِزَيْدٍ وَأَخَاهُ) عَلَى تَقْدِيرِ: مَا كَانَ
لِزَيْدٍ وَأَخَاهُ.

وَتَقُولُ: (حَسْبُكَ وَزَيْدًا)^(٦)، فَيَكُونُ الْعَامِلُ (حَسْبُكَ)؛ إِذْ كَانَتْ الْوَائِي بِمَعْنَى

= أَنَا وَالتَّلَدُّدُ، وَالتَّلَدُّدُ: التَّرْدَدُ، وَغَصَّتْ: اِمْتَلَأَتْ.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد مناف بن ربيع الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٦٨٦، وابن السيرافي
٩٠ / ١. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٠٨ / ١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٥، والنكت ٣٦٥ / ١، والمقاصد
الشافية ٣٣٠ / ٣. وجاء البيت بروايات عدة، فجاء برواية: (أدنى مأب)، و (أدنى مراد)، و (لعافل).
والفرط: اسم موضع. والقافل: الراجع من سفره.

(٢) مر الشاهد سابقاً. انظر تخريج البيت رقم (٢٨٥).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٥) في الأصل: (أخاه) بلا واو.

(٦) في الأصل: (حسبك زيد).

(مَعَ)؛ كَأَنَّهُ قَالَ: حَسْبُكَ مَعَ زَيْدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ عَاطِفَةً عَلَى تَقْدِيرٍ: يُحْسِبُكَ وَيُحْسِبُ زَيْدًا؛ لِأَنَّ (حَسْبُكَ) فِي مَوْضِعِ (يُحْسِبُكَ)، فَتَكُونُ عَظْفًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ وَلِهَذَا قَدَّرَهُ سَيُوبِيهٌ عَلَى: وَيُحْسِبُكَ أَخَاكَ دِرْهَمًا.

وَتَقُولُ: (وَيْلًا لَهُ وَأَخَاهُ)، وَ(وَيْلُهُ^(١) وَأَخَاهُ)، فَنَصَبَهُ بِمَا نَصَبَ الْأَوَّلَ، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وََيْلَهُ وَأَخَاهُ، وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى قَدْ ظَهَرَ بِهِ أَنَّ الظُّهُورَ، مَعَ أَنَّ الْحَذْفَ أَوْ جُزْءًا، فَلَا مَعْنَى لِإِظْهَارِهِ.

وَيَجُوزُ: (وَيْلٌ لَهُ وَأَخَاهُ)؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، فَتَظِيرُهُ: (حَسْبُكَ يَنْبَغِي النَّاسُ)؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: (لَيْسَ بِكَ)، وَكَذَلِكَ^(٢): (مَرَرْتُ بِهِ وَأَبَاهُ)؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: جُزْئُهُ وَأَبَاهُ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ (بِهِ)، فَكَذَلِكَ هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ الرَّافِعِ وَالْمَرْفُوعِ إِذَا وَقَعَ مَوْضِعَ الْمَنْصُوبِ فِي: (وَيْلًا لَهُ وَأَخَاهُ).

وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا فِعْلٌ، وَلَا تَقْدِيرَ فِعْلٍ، وَلَا يَصْلُحُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الْمَوْجُودِ أَوِ الْمُقَدَّرِ، فَأَمَّا الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِهِ فِي الْكَلَامِ فَلَا يَصْلُحُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَإِنْ صَلَحَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، مَعَ أَنَّ مُعْتَمَدَ الْكَلَامِ فِي: (وَيْلٌ لَهُ) طَلَبُ الْفِعْلِ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (هَذَا لَكَ)، إِنَّمَا الْمُعْتَمَدُ اخْتِصَاصُهُ بِهِ كَاخْتِصَاصِ الْمِلْكِ، فَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ يَجُوزُ لِأَجْلِهِ: (وَيْلٌ لَهُ وَأَخَاهُ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا لَكَ وَأَخَاكَ).



(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَذَلِكَ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَوَيْلَاهُ).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ^(*)

الْغَرَضُ مِنْهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ: (سَقِيًّا لَكَ) بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ بِالتَّنْكِيرِ، وَلَمْ
يَجْزُ بِالتَّغْرِيفِ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ؟
وَمَا تَقْدِيرُ النَّاصِبِ لِقَوْلِكَ: (خَيْبَةً)، و(دَفْرًا)، و(جَدْعًا)، و(عَقْرًا)،
و(بُؤْسًا)، و(أَفَّةً)، و(تُفَّةً)، و(بُغْدًا)، و(سُخْقًا)؟ وَلِمَ قَدَّرَ بَعْضُهُ عَلَى
الْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، وَبَعْضُهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ^(١)؟

وَمَا تَقْدِيرُ النَّاصِبِ فِي: (تَعَسًا)، و(تَبًّا)، و(جُوعًا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ مَيَّادَةَ^(٢):

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَسْبِعُونَ.....

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣١١: « هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل وإظهاره ».

(١) سيبويه ١/ ٣١٢.

(٢) هو الرَّمَّاحُ بن أبرد، اشتهر باسم أمّه مَيَّادَةَ، ويكنى أبا شرحبيل، شاعر أمويّ عباسي، مات سنة مائة وتسع وأربعين للهجرة تقريباً. انظر ترجمته في الأغاني ٢/ ٢٥٦، والأعلام ٣/ ٣١. وفي الأصل: (مادة).

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (بَهْرًا) فِي هَذَا الْبَيْتِ؟ وَلِمَ جَرَى الدُّعَاءُ لَهُ مَجْرَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِ؟

وَلِمَ قَدَرُهُ عَلَى^(١): خَيَّبَكَ اللَّهُ خَيْبَةً، وَإِنَّمَا مَصْدَرُ (خَيَّبَ): (التَّخْيِيبُ)، وَمَصْدَرُ: (خَابَ): (خَيْبَةً)؟

وَلِمَ صَارَ: (سَقِيًّا) بَدَلًا مِنْ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، وَلِمَ يَجْزُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا حُذِفَ مِنْهُ الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ: (زَيْدًا) بِمَعْنَى: اضْرِبْ زَيْدًا؟

وَلِمَ صَارَ^(٢): (بَهْرًا) بَدَلًا مِنْ: (بَهَرَكَ اللَّهُ) مَعَ أَنَّهُ لَا يُتَكَلَّمُ بِـ (بَهَرَكَ اللَّهُ)؟ فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ: (سَقِيًّا) فِي مَوْضِعِ (سَقَاكَ اللَّهُ)، وَكِلَاهُمَا يُتَكَلَّمُ بِهِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (لَكَ) بَعْدَ (سَقِيًّا)، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، إِذَا كَانَتْ لِلْبَيَانِ، وَبَيْنَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَيَانِ، وَكَانَ خَبْرًا؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ (لَكَ) وَذِكْرُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي زُبَيْدٍ:

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ

فَلِمَ رَفَعَ:

..... وَخَيْبَةً

لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى

وَقَوْلِ الْآخِرِ:

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنْمِ

وَقَوْلِ حَسَّانَ:

أَهَاجِيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذِكَائِهِ

فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِهِ:

..... فَنَعِي لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ

مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ فِي الدَّعَاءِ نَصْبُهُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ إِنَّمَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ [و ٩١] كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ إِذَا ذُكِرَ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ عَمَلِ الْفِعْلِ دَلَالَةً عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ هَذَا الْمَصْدَرِ^(١)؛ لِأَنَّهُ مَدْعُوبٌ بِهِ، وَرَفْعُهُ يُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَدْعُوبِ بِهِ.

وَلَا يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، فَإِنَّمَا يَقْتَضِي نَكِرَةً بَدَلًا مِنْ نَكِرَةٍ لِتُظْهِرَ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ بِمُقَارَبَتِهِ لِمَعْنَاهُ. وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ [بِالْفِعْلِ]^(٢) فِي أَنَّهُ يُفْهَمُ بِهِ مَا يُفْهَمُ بِالْفِعْلِ، حَتَّى إِنْ (سَقِيَا لَكَ) فِي الْمَفْهُومِ بِمَنْزِلَةِ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، وَكُلُّ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْعَامِلِ، وَظَهَرَ الْمَعْنَى بِهِ كَظُهُورِهِ بِالْعَامِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ مَعَهُ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ إِدْخَالِ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ، فَهَذَا مُطَرِّدٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (سَقِيَا وَرَعِيَا)، فَتَقْدِيرُ النَّاصِبِ فِيهِ: سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا، وَرَعَاكَ اللَّهُ رَعِيًا، وَلَا يَظْهَرُ الْعَامِلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِمَا بَيَّنَّا، وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا) لَمْ يَجْزِ. وَ(لَكَ) إِمَّا مَذْكُورَةٌ، وَإِمَّا مَحذُوفَةٌ مُقَدَّرَةٌ، لَا بُدَّ مِنْهَا^(٣).

وَتَقُولُ: (خَيْبَةً)، وَ(دَفْرًا)، وَتَقْدِيرُهُ: خَيْبَكَ اللَّهُ خَيْبَةً، وَأَلْزَمَكَ

(١) العبارة في الأصل: (ولا يجوز رفع المصدر على هذا المصدر).

(٢) في الأصل: (الفاعل اللفظ)، وهناك شطب على الفعل، فما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (فيها).

ذَفَرًا، فَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْفِعْلُ الَّذِي أُخِذَ مِنَ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُصَرَّفًا. وَالْآخَرُ فِعْلٌ يُقَارِبُ مَعْنَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَصْدَرُ مُصَرَّفًا.

وإنَّمَا قَدَرَهُ عَلَى: خَيَّبَكَ اللَّهُ خَيْبَةً؛ لَأَنَّ فِي: (خَيَّبَكَ) (دَلِيلًا عَلَى: (خَيْبَتِ خَيْبَةً)، فَأَجْرَاهُ عَلَى (خَيْبَتِ)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى: فَنَبْتُمْ نَبَاتًا.

وَتَقُولُ: (جَدَعًا)، و(عَقَرًا)، و(بُؤْسًا) عَلَى: (جَدَعَهُ اللَّهُ جَدَعًا)، و(عَقَرَهُ عَقَرًا)، و(أَبْأَسَهُ بُؤْسًا).

وَتَقُولُ: (أَفَّةً)، و(تُفَّةً)، أَي: أَلَزَمَهُ اللَّهُ مَا يُضْجِرُهُ.

وَتَقُولُ: (بُعْدًا)، و(سُخْقًا)، أَي: (أَبْعَدَهُ اللَّهُ بُعْدًا)، و(أَسْحَقَهُ سُخْقًا)، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْمَصَادِيرُ عَلَى فِعْلِ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (تَعَسًا)، و(وَيْبًا)، و(جُوعًا)، أَي: (تَعِسَهُ اللَّهُ تَعَسًا)، و(أَجَاعَهُ جُوعًا)، وَكَذَلِكَ: (أَتَبَّهُ اللَّهُ تَبًّا)، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الدُّعَاءِ، فَهُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ.

وَقَالَ ابْنُ مِيَادَةَ:

٢٩٧ تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بَجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا^(١)

فَنَصَبَ (بَهْرًا) عَلَى تَقْدِيرِ: (بَهَرَهُمُ اللَّهُ بَهْرًا)، كَأَنَّهُ قَالَ: أَهْلَكَهُمْ اللَّهُ جَهَارًا، أَوْ فُجَاءَةً، أَوْ فَاجَأَهُمُ بِالْإِهْلَاكِ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ فِي الدُّعَاءِ فَهُوَ

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٣٥، وانظر سيبويه ٣١١/١، وإصلاح المنطق ١٣٠، وتهذيب اللغة ١٥٥/٦، واللامات ١٢٣، وابن السيرافي ١٧٨/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٦، والمخصص ٣٩١/٣، والإنصاف ٢٤١/١. وهو منسوب إلى يزيد بن مفرغ الحميري في الكامل ١٧٧/٢ (طبعة دار الفكر)، وهو في ملحق ديوانه ٢٤٣، وذكر المحقق أن نسبه لابن مفرغ في الكامل للمبرد، وقال: والصواب أنه لابن ميادة، ولم أجده في الكامل المطبوع المحقق منسوبًا ليزيد بن مفرغ. وهو بلا نسبة في الزاهر ٢٧٣/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٩، والنكت للأعلم ٣٦٦/١. تفاقدا قومي: أي فقد بعضهم بعضًا، إذ يبيعون مهجتي بجارية؛ دعا عليهم لأنهم منعه من هذه الجارية. والبحر: التعس.

عَلَى تَقْدِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُهْمَلَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى أَصْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُهْمَلَ. وَإِنْ شِئْتَ قَدَرْتَهُ عَلَى: أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ بُهْرًا، أَي: غَلَبَةً وَهَلَاكًا.

وإِنَّمَا صَارَ: (سَقِيًّا لَكَ) بَدَلًا مِنْ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا حُذِفَ مِنْهُ الْفِعْلُ؛ لِقُوَّةِ الْمَصْدَرِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُكَ: (زَيْدًا) بِمَعْنَى: (أَضْرَبَ زَيْدًا)، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، كَمَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ (لَكَ) بَعْدَ (سَقِيًّا)، وَبَيْنَهَا إِذَا^(١) كَانَتْ خَبَرًا؛ أَنَّهَا فِي: (سَقِيًّا) لِلْبَيَانِ فَقَطْ، وَفِي الْخَبَرِ لِلْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعَ (مُسْتَقَرٍّ) الَّذِي يَحْتَمِلُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ، فَتَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي إِثْبَاتِهِ أَوْ نَفْيِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ ثَابِتٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ فَقَطْ، لَا لِلْفَائِدَةِ فِيهِ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ (لَكَ) لِلدَّلِيلِ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالِ، وَلَوْ لَا^(٢) ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، فَلَا بُدَّ مِنْ تَبْيِينِ الْمَدْعُو لَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ فَائِدَتُهُ.

وَقَالَ أَبُو زُبَيْدٍ:

٢٩٨ أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلَ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُيسَّرٍ^(٣)

فَإِنَّمَا رَفَعَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذَا أَمْرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَصَفَ الْأَسَدَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَنَالُ أَوَّلَ مَنْ يَلْقَى مِنَ الشَّرِّ بِهِ وَالْخَيْبَةِ، فَهُوَ عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ، لَا عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ [٩١]:

٢٩٩ عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنْمَ يَقُولُ الْحَنَّا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهُ^(٤)

(١) قوله: (إذا) مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: (ولو لم).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد في سيبويه ٣١٣/١، ومعاني الأخفش ١٢٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٩، وابن السيرافي ١٠٦/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٦، والنكت ٢٦٧/١، والمخصص ٣٩١/٣. وهو بلا نسبة في المحكم ٥٧٥/٨. وأقوى: لم يجد شيئاً يأكله. والميسر: المعجل الذي لا يحتبس.

(٤) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٣١٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١٤/٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٩، ودقائق التصريف ٤٥٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠٧، =

فهذا عَلَى الْخَبَرِ، وَلَيْسَ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ: (اعْذُرْنِي مِنْهُ)، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى: إِنَّمَا عُدُّكَ إِيَّايَ إِنْ عَذَرْتَنِي مِمَّنْ هَذَا وَصَفُهُ فِي قَوْلِ الْخَنَا وَالْاعْتِرَاءِ بِالْمَكْرُوهِ، أَيْ: فَعُدُّكَ مِمَّنْ هَذَا وَصَفُهُ هُوَ إِنْ هَجَوْتَهُ أَوْ أَوْقَعْتَ^(١) مَكْرُوَهَا بِهِ^(٢).

فَأَمَّا قَوْلُ حَسَّانَ:

٢٠٠. أَهَاجَيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذِكَائِهِ فَغَيُّ لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ^(٣)

فهذا فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِمْ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)، فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَمَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الْخَبَرِ الْوَاقِعِ. إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِلتَّفَاوُلِ بِأَنَّهُ كَائِنٌ، وَإِلَّا فَالْمَعْنَى كَمَعْنَى الدُّعَاءِ.



= والنكت للأعلم ٣٦٧/١، والمخصص ٣٩١/٣، والمحصول ٥٣٤. وزناير: جمع زُنْبُور، وهو ذباب لسَّاع. والخنا: الفحش.

(١) في الأصل: (لرقت). (٢) في الأصل: (بها).

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٥٨، وانظر اللامات ١٢٤، وابن السيرافي ٢٠٥/١، والمخصص ٣٩١/٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠٧، والنكت ٣٦٧/١. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣١٤/١. والذكاء: الكبير، يقال منه: ذكى الرجل، إذا أسن. والحماس: بطن من بني الحارث بن كعب.

بَابُ اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي الدُّعَاءِ (*)

الغَرَضُ أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي الدُّعَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمَدْعُوبِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَمَا الْعَامِلُ فِي: (تُرَبًّا وَجَنْدَلًا)؟ وَلِمَ لَا يَظْهَرُ عَامِلُهُ؟
وَبِأَيِّ شَيْءٍ نَقَصَ اسْمُ الْجِنْسِ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمَدْعُوبِ؛ إِذِ الْقُوَّةُ لِلْمَصْدَرِ؟
وَمَا اسْمُ الْجِنْسِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ؟
وَلِمَ كَانَ بَعْضُهُ أَحَقَّ بِحَذْفِ الْفِعْلِ مِنْ بَعْضٍ؟
وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى ^(١): (أَلْزَمَكَ اللَّهُ تُرَبًّا) أَوْ: (أَطْعَمَكَ اللَّهُ تُرَبًّا)، أَوْ مَا أَشْبَهَ
هَذَا مِنَ الْفِعْلِ؟ وَمَا مُوجِبُ هَذَا التَّقْدِيرِ؟ وَلِمَ كَانَ (تَرِبَ) نَقِیْضَ (أَتَرَبَ)،
وَكِلَاهُمَا مِنَ التُّرَابِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ

فَلِمَ رَفَعَ: (تُرَبُّ لَأَفَوَاهِ الْوُشَاةِ)، وَهُوَ عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؟ وَمَا الَّذِي جَوَّزَ هَذَا؟
وَمَا الْعَامِلُ فِي الْمَنْصُوبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (فَاها لِفَيْكَ) ^(٢)؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ
بَدَلٌ مِنْ: (دَهَاكَ اللَّهُ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣١٤: «هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدْعَى بها».

(١) سيبويه ١ / ٣١٤.

(٢) هذا من أمثال العرب، انظره في المستقصى ٢ / ١٧٩، وفي الأصل: (واها لفيك).

وَلَمْ صَارَ:

..... فَلَئِنْ هُنِي لَهُ الظَّفَرُ

بِمَنْزِلَةٍ: (هَنِئًا لَهُ الظَّفَرُ)؟

وَقَوْلِ الْآخِرِ:

..... هَنِئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بِيُوتِهِمْ

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ فِي الدُّعَاءِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ الْمَصْدَرُ الْمُضَافُ فِي الدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الْمَصْدَرُ الْمُضَافُ فِي الدُّعَاءِ؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْإِضَافَةُ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (وَيْلَهُ)، (وَيَحُهُ)، (وَيَسُهُ)، (وَيَبُهُ)؟

وَلَمْ جَازَ: (وَيْلَكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (سَقَيْكَ)؟

وَلَمْ جَازَ: (عَدَدْتُكَ)، (كَلْتُكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (وَهَبْتُكَ) عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ

مِنْ حَذْفِ لَامِ الْإِضَافَةِ؟

وَلَمْ جَازَ: (وَيْلَكَ وَعَوْلَكَ)، وَلَمْ يَجْزُ (عَوْلَكَ) عَلَى الْإِفْرَادِ؟

* * *

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمَدْعُوِّ بِهِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَصْلُحُ فِي الْمَذْكُورِ أَنْ يُدْعَى بِهِ، لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسُ الْفِعْلِ، وَهَذَا جِنْسُ الْمَعْنَى، وَهُوَ مِمَّا يَصْلُحُ

(*) العنوان في الكتاب ٣١٨/١: « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوى بها ».

أَنْ يُدْعَى بِهِ، لَهُ أَوْ عَلَيْهِ كَالْمَصْدَرِ [و ٩٢]، وَفِيهِ عَمَلُ الْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا صَلَحَ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ فِي الدَّعَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ حَذْفَهُ أَبْلَغُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا مُخْتَلِفَةً مِمَّا يُدْعَى بِهِ، كَقَوْلِكَ: (تُرَبًّا وَجَنْدَلًا)، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَلَزَمَهُ اللَّهُ تُرَبًّا وَجَنْدَلًا، أَوْ: أَطْعَمَهُ تُرَبًّا وَجَنْدَلًا، أَوْ: جَعَلَ رِزْقَهُ تُرَبًّا وَجَنْدَلًا، فَصَارَ مِنْ أَجْلِ هَذَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قُوَّةِ الْمَصْدَرِ فِي اخْتِزَافِ الْفِعْلِ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا نَقَصَ اسْمُ الْجِنْسِ عَنِ الْمَصْدَرِ، فَصَارَ أَقْلَ مِنْهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ. وَاسْمُ الْجِنْسِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ، لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، هُوَ الَّذِي لَهُ مَعْنَى يُرَغَّبُ فِيهِ أَوْ يُحَذَّرُ مِنْهُ، فَأَمَّا مَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ، لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَصْلُحُ فِيمَا كَانَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: (التَّحَرُّكُ)، وَ(الْقِيَامُ)، وَ(الْقُعُودُ)، وَ(الدَّهَابُ).

وَالْمَعَانِي^(١) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَعْنَى يُرَغَّبُ فِيهِ، وَمَعْنَى يُحَذَّرُ مِنْهُ، وَمَعْنَى مُهْمَلٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَغَّبُ فِيهِ، وَلَا مَا يُحَذَّرُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ حَسَبَ الْعِلَلِ الَّتِي تَصْحَبُهُ، لَا مِنْ أَجْلِ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ.

وَالَّذِي هُوَ أَحَقُّ أَنْ يُدْعَى بِهِ، لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، عَلَى طَرِيقِ حَذْفِ الْفِعْلِ، هُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَجَّلِ عَلَى نَحْوِ مَا يَقَعُ مِنَ التَّحْذِيرِ الَّذِي إِنْ طَوَّلَ اللَّفْظُ بِهِ هَلَكَ الْإِنْسَانُ بِالتَّطْوِيلِ، فَتَقُولُ: (إِيَّاكَ)، أَوْ تَقُولُ: (الْحَذَارَ الْحَذَارَ)، أَوْ (الْأَسَدَ الْأَسَدَ)، فَتَجْتَهِدُ فِي الْاِخْتِصَارِ لِتُسْرِعَ إِلَى التَّحْذِيرِ^(٢) بِإِيجَازِ اللَّفْظِ، فَيَكُونُ الْإِسْرَاعُ فِي اللَّفْظِ لِلْإِسْرَاعِ فِي الْمَعْنَى، فَتَدْبُرُ هَذِهِ الْعِلَّةَ، فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي طِبَاعِ الْمُؤَلَّدِ، كَمَا هِيَ فِي طِبَاعِ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ قَدَّرَهُ عَلَى: تَرَبَّتْ يَدَاكَ تُرَبًّا، فَهَذَا لَا يَكُونُ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَرَادَ فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ (تَرَبَّتْ يَدَاكَ) بَدَلٌ مِنْ: (تُرَبًّا)،

(٢) فِي الْأَصْلِ: (التَّحَذُّرُ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (فِي الْمَعَانِي).

لَا أَنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ، كَمَا أَنَّ (هَئِنَا) فِي مَوْضِعِ (هَنَّاكَ ذَاكَ)، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مُحْتَمَلٌ.
وَأِنَّمَا كَانَ (تَرَبَّ) بِمَعْنَى (اِفْتَقَرَ)، وَ(أَتَرَبَّ) بِمَعْنَى (اسْتَعْنَى)، وَكِلَاهُمَا
مِنَ التُّرَابِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ كَثُرَ مَالُهُ، حَتَّى صَارَ كَالْتُّرَابِ، فَكَثُرَ اللَّفْظُ بِزِيَادَةِ
الْهَمْزَةِ؛ لِتَبَيُّنِ عَنِ الْكَثْرَةِ. فَأَمَّا (تَرَبَّ) بِمَعْنَى (اِفْتَقَرَ)، وَهُوَ ذَهَبَ مَالُهُ حَتَّى قَعَدَ
عَلَى التُّرَابِ، فَفُرِّقَ بَيْنَ الْبِنَاءَيْنِ بِاخْتِلَافِ^(١) الْمَعْنَى، وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٠١ لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدُلٌ^(٢)

فَرَفَعَهُ، وَفِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ بِالتَّفَاوُلِ أَنَّهُ
كَائِنْ لَا مَحَالَةَ، فَأَخْرَجَهُ هَذَا الْمُخْرَجَ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى الْمُجْتَلَبِ^(٣).
وَتَقُولُ: (فَاها لِفَيْكَ)، أَيُّ: فَالِدَاهِيَّةِ، فَهَذَا كَلَامٌ مُسْتَعْمَلٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى،
وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ: جَعَلَ اللَّهُ فَاها لِفَيْكَ، أَوْ: أَلَزَمَ فَاها لِفَيْكَ، قَالَ: وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ
دَهَاكَ اللَّهُ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامَيْنِ يُفْهَمُ بِالْآخِرِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي
مَوْضِعِهِ، وَهَذَا يُقَوِّي اقْتِصَاءَهُ لِلْفِعْلِ.

وَقَالَ [أَبُو] ^(٤) سِدْرَةَ الْهُجَيْمِيِّ:

٢٠٢ تَحَسَّبَ هَوَاسٌ، وَأَقْبَلَ، أَنَّنِي بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَامِرُهُ

فَقُلْتُ لَهُ: فَاها لِفَيْكَ فَإِنَّهَا قَلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ^(٥)

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَاخْتِلَافَ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي جَمْلِ الْخَلِيلِ ١١٣، وَسَيُوهِي ٣١٥ / ١، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٢٢ / ٣،
وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيُوهِي لِلنَّحَاسِ ٩٩، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢٥٤ / ١، وَالْمَخْصَصُ ٣٩١ / ٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ
الذَّهَبِ ٢٠٧، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٣٦٨ / ١، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٢ / ١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ ٢٩٥ / ١.
وَأَلَبَ يَأْلَبُ: إِذَا سَعَى وَمَشَى.

(٣) تَكَرَّرَ هَذَا الْمِصْطَلَحُ فِي ص ٤٤ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ، فَقَالَ: «وَإِذَا رُفِعَ فَهُوَ عَلَى الْأَمْرِ الْحَاصِلِ، وَإِذَا نُصِبَ
فَهُوَ عَلَى الْأَمْرِ الْمُجْتَلَبِ»، فَهُوَ ضِدُّ الْأَمْرِ الْحَاصِلِ الثَّابِتِ الْمَوْجُودِ، وَالْمَعْنَى الْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى أَمْرِ اجْتِلَبٍ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْكِتَابِ ٣١٥ / ١.

(٥) الْبَيْتُ الشَّاهِدُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَبِي سِدْرَةَ سَحِيمِ بْنِ الْأَعْرَفِ الْهُجَيْمِيِّ فِي سَيُوهِي =

فهذا شاهدٌ في قولِهِمْ: (فَاها لِفِيكَ) بِمَعْنَى الدَّاهِيَةِ.
وَقَالَ عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ:

٢٠٢ وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمُنُو نِ تَرَهَبُهَا النَّاسُ لَا فَالَهَا^(١)

قَالَ: فَجَعَلَ لِلدَّاهِيَةِ فَمًّا، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ قُسِمَ الدَّاهِيَةُ، فَقَالَ: هَذِهِ لَا فَالَهَا، وَقَدْ تَكُونُ دَاهِيَةً لَهَا فَمٌّ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الدَّاهِيَةَ إِذَا كَانَتْ تَأْكُلُ مَالَ صَاحِبِهَا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَتِلْكَ دَاهِيَةٌ لَهَا فَمٌّ، وَإِذَا كَانَتْ الدَّاهِيَةُ تُطْبِقُ عَلَيْهِ دُفْعَةً، فَتَأْتِي عَلَى نَفْسِهِ، فَتِلْكَ دَاهِيَةٌ لَا فَالَهَا، وَهِيَ الَّتِي أَرَادَ الشَّاعِرُ؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْمَنِيَّةِ [٩٢] الَّتِي تَتَنَاوَلُ النَّفْسَ.

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ الصِّفَةِ

الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي الدُّعَاءِ

الصِّفَةُ الَّتِي تَجْرِي [مَجْرَى] ^(٢) الْمَصْدَرِ فِي الدُّعَاءِ هِيَ الَّتِي لَهَا مَعْنَى يَصْلُحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي اسْمِ الْجِنْسِ، وَفِيهَا عَمَلُ الْفِعْلِ، فَتَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ، كَقَوْلِهِمْ: (هَنِيئًا مَرِيئًا).

وَحَمَلَهُ عَلَى: ثَبَتَ ذَلِكَ هَنِيئًا مَرِيئًا، عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ النَّكِيرَةَ الَّتِي يَتَوَجَّهُ فِيهَا مَعْنَى الْحَالِ تَكُونُ أَحَقَّ بِهِ؛ لِشِدَّةِ اقْتِصَابِهَا لَهُ، وَهِيَ مُنَاسِبَةٌ لِلْمَصْدَرِ الْمَدْعُودِ

= ٣١٥ - ٣١٦، وابن السيرافي ١/ ١٧٥، وفرحة الأديب ٦٤، وابن يعيش ١/ ١٢٢. وهو لرجل من بلهجوم في النواذر ٥٠٥ - ٥٠٦، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٣٧، ١٥/ ٤١٣. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٠، وتحصيل عين الذهب ٢٠٨، والنكت ١/ ٣٦٨، والمخصص ٣/ ٣٩٢، وجمهرة الأمثال ٢/ ٩٠. (تحسب) وحسب بمعنى واحد، والهؤاس: الأسد الهضور.

(١) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين الطائي في ابن السيرافي ١/ ١٣٩، والخزانة ٢/ ١٠٣. ونسب لعامر بن الأحوص، انظر سيبويه ١/ ٣١٦. ونسبه الأعلام الشنمري إلى الخنساء في تحصيل عين الذهب ٢٠٩. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ٢٣٧، ١٥/ ٤١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٠، والمسائل المثورة ١٧، ودقائق التصريف ٤٤٨، والمحكم ٤/ ٤٣٥، والنكت للأعلام ١/ ٣٦٩، وابن يعيش ١/ ١٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٢.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

بِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ:

الأوّل: الاشتقاق؛ لَأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ.

الثّاني: أَنَّ لَهَا مَعْنَى يَصْلُحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ، كَالْمَصْدَرِ.

والثالث: أَنَّ فِيهَا عَمَلَ الْفِعْلِ، كَمَا فِي الْمَصْدَرِ، فَجَرَتْ مَجْرَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَلَا يَظْهَرُ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِهَا أَظْهَرَ، وَاللَّفْظَ بِهَا أَوْجَزُ، مَعَ شَبَهِهَا بِالْمَصْدَرِ، وَالْمَصْدَرُ أَغْلَبُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ اقْتِصَاءً لَهُ؛ إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَالْمَصْدَرُ أَغْلَبُ مِنَ الصِّفَةِ أَيْضًا^(١)؛ لِأَنَّ بَابَ الصِّفَةِ أَنْ تُتْبَعَ أَوْ تُشْنَى عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ، فَقَدْ بَانَ قُوَّتُهُ عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (هَنِيئًا) بَدَلٌ مِنْ (هَنَّاكَ ذَاكَ) قَوْلُ الْأَخْطَلِ:

٢٠٤ إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ^(٢)

فَهُوَ يُفْهَمُ بِهِ مَا يُفْهَمُ بِ(هَنِيئًا لَهُ الظَّفَرُ)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ:

٢٠٥ هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ^(٣)

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَغْلَبَ مِنَ الصِّفَةِ أَلْبَ أَيْضًا).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٣، وَانْظُرْ سَبْيُوِيهِ ١/٣١٧، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١/١٢٠، وَالنَّكَتُ ١/٣٦٩، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٠٩، وَالْمَخْصَصُ ٣/٣٩٥، وَابْنُ يَعِيشَ ١/١٢٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ أُبَيَّاتِ سَبْيُوِيهِ لِلنَّحَّاسِ ١٠٠، وَدَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ٤٥٠، وَالْمَحْكَمُ ٤/٣٦٠. وَرَوَى: (لَا تَعْرِينَا)، وَ(لَا تَعْدِينَا فَوَاضِلَهُ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَبِي الْغَطْرِيفِ الْهَدَادِيِّ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ١/١٣٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ١١٢، وَسَبْيُوِيهِ ٣١٨، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ سَبْيُوِيهِ لِلنَّحَّاسِ ١٠٠، وَدَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ٤٥٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٠٩، وَالنَّكَتُ ١/٣٧٠. وَقَدْ جَاءَ الْبَيْتُ بِعَجْزٍ مُخْتَلَفٍ فِي مَصْدَرَيْنِ، فَهُوَ فِي الْهَمْعِ ١/٩٩:

وَلِلْأَكْلِينَ التَّمَرِ مَخْمَسٌ مَخْمَسًا

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ

وَهُوَ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (بَيْتٌ):

سَوَى بَعْلٍ جَمَلٌ لَا هَنِيئًا لَهُ جَمَلٌ

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ

فَرَفَعَ الْبُيُوتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ بِالْفِعْلِ، كَمَا اِرْتَفَعَ الظَّفَرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ

الْمَصْدَرُ الْمُضَافُ فِي الدُّعَاءِ هُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: (وَيْلَهُ)، و (وَيْحَهُ)، و (وَيْسَهُ)، و (وَيْبَهُ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا [لَمْ] ^(١) يَتَصَرَّفَ فِي غَيْرِ مَعْنَى الدُّعَاءِ قَوِيَ فِيهِ، فَجَارَ بِالإِضَافَةِ وَالْإِنْفِصَالِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كُلُّ مَصْدَرٍ يَقَعُ فِي الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَصَرَّفُ إِلَى مَعَانٍ ^(٢) أُخَرَ، فَيَصِيرُ مُقْتَسَمًا، وَيُضَعَّفُ حَظُّهُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، فَلَا يَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ [لِغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ، فَلَمْ يَقَوْ] ^(٣) كَمَا قَوِيَ حَظُّهُ مِنْهُ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ: (سَقِيكَ) ^(٤) بِمَعْنَى: (سَقِيَا لَكَ)، وَجَارَ: (وَيْلَكَ) فِي مَعْنَى: (وَيْلًا لَكَ)، فَتَدَبَّرْ هَذِهِ الْعِلَّةَ، وَتَمَكَّنْهَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَإِنْ لُطِّفْتَ.

وَيَجُوزُ: (كِلْتَاكَ)، و (وَزَنْتُكَ)، و (عَدَدْتُكَ)؛ بِمَعْنَى: (كِلْتَا لَكَ)، و (وَزَنْتُ لَكَ)، و (عَدَدْتُ لَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (وَهَبْتُكَ) بِمَعْنَى: (وَهَبْتُ لَكَ)؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي: (وَهَبْتُكَ) أَنَّهُ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَهَبَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا تَقُولُ: (وَهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (كِلْتَاكَ)؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَمَّا (وَزَنْتُكَ)، و (عَدَدْتُكَ) فَيَجْرِي مَجْرَى (كِلْتَاكَ) بِالْمُشَابَهَةِ؛ لِأَنَّهُ غَالِبٌ، وَالْأَوَّلُ لَازِمٌ، وَالْغَالِبُ يَجْرِي مَجْرَى اللَّازِمِ.

وَتَقُولُ: (وَيْلَكَ وَعَوْلَكَ)، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ (عَوْلِكَ)؛ لِأَنَّهُ إِتْبَاعٌ لِلْمُبَالَغَةِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (جَائِعٌ نَائِعٌ) ^(٥)، فَلَوْ أُفْرِدَ بَطَلَ ^(٦) هَذَا؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَابِعًا؛ لِئِنْبَيَّ عَنْ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ بِصِغَتِهِ وَمَوْقِعِهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (معاني).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (سقيتك)، وكذا في السؤال.

(٥) في أدب الكاتب ٣٩: «(هو جائع نائع)، قال بعضهم: نائع إتباع، وقال بعضهم: نائع عطشان».

وقال قومٌ: هو من الضَّعْفِ والتَّمَايُلِ. انظر الاشتقاق ٤٣٠.

(٦) في الأصل: (أبطل).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِكَ: (حَمْدًا وَشُكْرًا، لَا كُفْرًا وَعُجْبًا)؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟ وَلِمَ لَا يَطْهَرُ؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِي: (أَفْعَلُ [٩٣] ذَاكَ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً وَنِعْمَةً عَيْنٍ)؟

وَمَا التَّقْدِيرُ فِي: (حُبًّا^(١) وَنِعَامَ عَيْنٍ)، وفي: (لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا)، و(لَأَفْعَلَنَّهُ وَرَغَمًا وَهَوَانًا)؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى الْمَحذُوفِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؟

وَلِمَ صَارَ جَوَابُ الدَّاعِي بِمَنْزِلَةِ دُعَاءِ الدَّاعِي؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ هُنَيِّ بْنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ^(٢):

عَجَبٌ لَيْتَكَ قَضِيَّةً

وَلِمَ رُفِعَ: (عَجَبٌ) فِي هَذَا، وَفِي قَوْلِ الْعَرَبِيِّ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)، فَقَالَ: (حَمْدُ اللَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي هَذَا؟ وَمَا تَقْدِيرُ الرَّفْعِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣١٨/١: « هذا باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ ».

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَحُبًّا)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(٢) هُنَيُّ بْنُ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ: شَاعِرُ جَاهِلِي قَدِيمٍ، لَمْ يَصِلْنَا مِنْ شِعْرِهِ إِلَّا بَيْتٌ مِنْ قَصِيدَةٍ تَنْسَبُ إِلَيْهِ وَإِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمَخْتَلَفِ لِلْأَمَدِيِّ ٤٥، وَالْأَعْلَامِ ٨/ ١٠٠.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ هَاهُنَا

فَلِمَ رُفِعَ: (حَنَانٌ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصْبِ؟ وَمَا تَقْدِيرُ الرَّافِعِ الْمَحذُوفِ؟
وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قَالُوا مَعْدِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] ^(١)، فَلِمَ رُفِعَ؟ وَمَا الرَّافِعُ
لَهُ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّفْعِ فِيهِ وَالنَّصْبِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى ^(٢): مَوْعِظَتُنَا مَعْدِرَةٌ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السَّرَى

وَلِمَ رُفِعَ: (صَبْرٌ جَمِيلٌ) فِي الْبَيْتِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصْبِ؟
وَلِمَ رُفِعَ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨]؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
النَّصْبِ هَاهُنَا؟

وَلِمَ صَارَ هَذَا الْبَابُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الرَّافِعُ، كَمَا لَا يَظْهَرُ فِي: (مَنْ أَنْتَ
زَيْدٌ)؟ وَمَا وَجْهُ الْاِحْتِجَاجِ بِهَذَا عَلَى ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ الدَّعَاءِ نَصْبُهُ عَلَى
إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الدَّعَاءِ بِالْفِعْلِ؛ إِذْ كَانَ جَوَابُ
الدَّاعِي إِلَى فِعْلٍ كَدَّعَاءِ الدَّاعِي إِلَى فِعْلٍ فِي أَتْهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ،
وَالْمَصْدَرُ يُبَيِّنُ نَوْعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَصَارَتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَهِيَ
حَالُ الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ مَعَ بَيَانِ الْمَصْدَرِ عَنْ نَوْعِ الْفِعْلِ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْجَوَابِ، مَعَ

(١) قرأ الجمهور ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ بالرفع، وقرأ زيد بن علي وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف، وحفص عن
عاصم ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ بالنصب، أي وعظناهم معذرة، وهي قراءة. انظر السبعة ٢٩٦، وحجة القراءات ٣٠٠،
وتفسير البحر المحيط ٤/٤٠٩.

(٢) سيبويه ١/٣٢٠.

كَثَّرَتْهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، حَتَّى صَارَ الْمَعْنَى فِيهِ أَظْهَرَ، وَلَفْظُهُ أَوْجَزَ، فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ هَذِهِ الْأَسْبَابُ الَّتِي تَقْتَضِي اخْتِرَالَ الْعَامِلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (حَمْدًا وَشُكْرًا، لَا كُفْرًا وَعُجْبًا)، أَيْ: لَا كُفْرًا وَعُجْبًا يَصْرِفُ عَنْ شُكْرِ اللَّهِ ﷻ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي الْكِتَابِ: (وَعَجَبًا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْجِيمِ^(١)، وَلَهُ وَجْهٌ، أَيْ: لَا أَعْجَبُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَلَا يَعْجَبُ مِنْهُ كَعَجْبِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُنْكَرَةِ.

وَالْتَقْدِيرُ: أَحْمَدُ اللَّهِ حَمْدًا، وَأَشْكُرُهُ شُكْرًا، وَلَا أَكْفُرُهُ كُفْرًا، وَلَا أَعْجَبُ مِنْ أَمْرِهِ عُجْبًا كَعَجْبِ الْمُسْتَنْكِرِ لِلْأَمْرِ. إِلَّا أَنَّ هَذَا الْعَامِلَ لَا يَظْهَرُ؛ لِمَا بَيَّنَّا. وَالدَّاعِي إِلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى يُشَاهَدُ، فَيَظْهَرُ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْقَوْلِ مِنْ جِهَةِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، [أَوْ]^(٢) أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا لِلذِّكْرِ بِالْقَوْلِ، فَلَا يَخْلُو الدَّاعِي إِلَى هَذَا الْأَمْرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى دَعَا إِلَيْهِ بِإِظْهَارِهِ إِثَابَهُ، أَوْ قَائِلًا دَعَا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ بِالَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ، فَهُوَ جَوَابُ الدَّاعِي عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (أَفْعَلْ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً وَنُعْمَةً عَيْنٍ)، وَتَقْدِيرُهُ: وَأَكْرِمُكَ كَرَامَةً، وَأَسْرُكَ مَسْرَةً، وَأُنْعِمُكَ نِعْمَةً عَيْنٍ، عَلَى طَرِيقِ الْإِجَابَةِ لِمَنْ يَسْأَلُ حَاجَةً لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَتَقُولُ: (حُبًّا، وَنِعَامَ عَيْنٍ) عَلَى هَذَا، أَيْ: أَحِبُّ ذَاكَ حُبًّا، وَأُنْعِمُ بِهِ نِعَامَ عَيْنٍ. وَتَقُولُ فِي نَقِيضِ ذَلِكَ: (لَا أَفْعَلْ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا)، أَيْ: وَلَا أَكَاذُ كَيْدًا، وَلَا أَهْمُ بِهِ هَمًّا، وَكَذَلِكَ تَقُولُهُ فِي الْإِيجَابِ عَلَى خِلَافِ مَا دَعَا إِلَيْهِ الدَّاعِي: (لَا أَفْعَلْ ذَاكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا)، أَيْ: وَأَرْغِمُكَ رَغْمًا وَأُهِينُكَ هَوَانًا. وَقَالَ هُنَيْئُ بْنُ أَحْمَرَ الْكِنَانِيُّ:

(١) سيبويه ٣١٨/١.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

٢٠٦ عَجَبُ لَيْتِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(١)

فَرَفَعَ قَوْلَهُ: (عَجَبُ لَيْتِكَ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِجَابَةَ الدَّاعِي لَهُ إِلَى أَنْ يَعَجَبَ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ، فَقَالَ: ذَاكَ عَجَبٌ، فَأَخْبَرَ بِمَا عِنْدَهُ، وَوَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. فَكَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِيِّ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)، فَقَالَ: (حَمْدُ اللَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ) [ظ ٩٣]، فَلَمْ يَجْعَلْهُ جَوَابًا لِمَنْ دَعَاهُ إِلَى أَنْ يَحْمَدَ، وَلَكِنْ أَخْبَرَ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمْرِي وَشَأْنِي حَمْدُ اللَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ: أَنَّ النَّصْبَ يَدُلُّ عَلَى جَوَابِ الدَّاعِي، وَلَوْ قَالَ: (حَمْدًا لِلَّهِ وَثَنَاءً عَلَيْهِ)، أَيْ: أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا، وَأُثْنِي عَلَيْهِ ثَنَاءً، عَلَى طَرِيقِ الإِجَابَةِ لِمَنْ دَعَا بِهِذَا الْمَعْنَى، وَإِذَا رَفَعَ فَلَيْسَ هُوَ عَلَى جِهَةِ الْجَوَابِ، وَإِنَّمَا عَلَى الْإِخْبَارِ الَّذِي فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَابِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟) فَقَالَ: (صَالِحٌ)، فَلَيْسَ بِجَوَابٍ مُطَابِقٍ لِلسُّؤَالِ، وَلَوْ قَالَ: (صَالِحًا)، لَكَانَ عَلَى الْجَوَابِ الْمُطَابِقِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٠٧ فَقَالَتْ: حَتَانُ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ^(٢)

(١) البيت من الكامل، وهو ينسب لكثير من الشعراء، منهم: هني بن أحمر، والفرغل الطائي، وضمرة ابن ضمرة، وهَمَّام بن مرة، وزرافة الباهلي، وعمر بن الغوث. وهو لبعض بني مذحج. انظر نسبة البيت إلى هؤلاء في ابن السيرافي ١/ ١٥٩، وفرحة الأديب ٥٦، والحماسة البصرية ١/ ١٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢١٠، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦. وهو لرؤبة في ابن يعيش ١/ ١١٤. وانظر البيت في سيبويه ١/ ٣١٩، والنكت للأعلم ١/ ٣٧١، وتحصيل عين الذهب ٢١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩١، وقواعد المطارحة ١١٢، وشرح الرضي ١/ ٣١٦، والارتشاف ٣/ ١٣٦٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمنذر بن درهم الكلبي في ابن السيرافي ١/ ١٦٠، وفرحة الأديب ٥٧. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٧٤، وسيبويه ١/ ٣٢٠، ٣٤٩، والمقتضب ٣/ ٢٢٥، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٢، والزاهر ١/ ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١، والحجة للفراسي ٤/ ٩٨، والمحكم ٢/ ٥٥٣، والنكت للأعلم ١/ ٣٧٢، ٣٨٥، وتحصيل عين الذهب ٢١١، وابن يعيش ١/ ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٧، وشرح الرضي ١/ ٣٣١، والارتشاف ٣/ ١٠٨٦، ١٣٦٢، والمقاصد الشافية ٢/ ١٠١.

فَرَفَعَ (حَنَانٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ، أَيْ: تَحَنَّنَ حَنَانًا، وَلَا عَلَى مَعْنَى إِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى أَنْ تَتَحَنَّنَ، فَتَقُولُ: أَتَحَنَّنُ حَنَانًا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِلإِخْبَارِ بِتَقْدِيرٍ: أَمَرْنَا حَنَانٌ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى مِنَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْوَاقِعِ الْكَائِنِ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِجَابَةِ لِمَنْ دَعَا إِلَى الْإِعْتِدَارِ، وَلَكِنْ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: مَا وَجْهُ وَعَظْمُكُمْ لَهُؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: مَوْعِظَتُنَا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ، فَهَذَا وَجْهٌ، أَيْ: لِئَلَّا يَقُولَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: هَلَّا وَعَظَّمْتُمْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، عَلَى طَرِيقِ الْإِنْكَارِ لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانُوا لَا يُفْلِحُونَ، كَمَا قَدْ أَمَرَ مُوسَى أَنْ يَدْعَوْا فِرْعَوْنَ بِقَوْلٍ لَيِّنٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يُفْلِحُ؛ لِأَنَّ [في] ^(١) هَذَا إِقَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَى الْمَدْعُوِّ، وَصَلَاحًا لِلدَّاعِي مِنَ النَّاسِ، وَلِمَنْ سَمِعَ بِدُعَائِهِ إِلَى الْحَقِّ، فَهَذَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ فِيهِ، فَكَذَلِكَ مَعْنَى الْمَعْذِرَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٠٨ يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السَّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى ^(٢)

بِالرَّفْعِ، وَلَوْ نَصَبَ لَكَانَ أَظْهَرَ فِي مُقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ قَالَ: اصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا، فَلَمْ يُرِدْ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنَّهُ عَدَلَ إِلَى الْإِخْبَارِ بِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: (صَبْرٌ جَمِيلٌ)، أَيْ: أَمَرْنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ، وَفِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الصَّبْرِ الْجَمِيلِ، فَقَدْ اسْتَدْعَى إِلَى ذَلِكَ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْأَمْرِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا نَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]،

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٢) الشعر من الرجز، وهو للملبد بن حرملة وهو من ذهل بن شيبان في ابن السيرافي ٢٠٨/١. وهو لبعض السواقين في فرحة الأديب ١٧٩. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٧٥، وسيبويه ٣٢١/١، ومعاني الفراء ٥٤، ١٥٦، ومجاز القرآن ٣٠٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٧/٣، والنكت ٣٧٢/١، وتحصيل عين الذهب ٢١١، وجمهرة الأمثال ١٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦١/١. وجاء في بعض المصادر برواية: (صبرًا جميلًا).

فَالْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ الْحَالُ لَا تَقْتَضِي الْأَمْرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا دَعَوُهُ إِلَى هَذَا فَأَجَابَهُمْ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَيُّ: أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، فَلَا يَحْسُنُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الرَّافِعِ فِي هَذَا الْبَابِ، كَمَا لَا يَظْهَرُ النَّاصِبُ؛ لِأَنَّ مَنْزِلَتَهُ كَمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟)، أَيُّ: مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ ذِكْرُ زَيْدٍ، وَلَا يَظْهَرُ الرَّافِعُ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ؛ لِثَلَا تَخْرُجَ إِلَى الْكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْمَثَلِ، فَكَذَلِكَ هَذَا الرَّافِعُ لَا يَظْهَرُ؛ لِكَثْرَةِ الْحَذْفِ، حَتَّى صَارَ الْمَعْنَى بِهِ أَظْهَرَ مَعَ أَنَّ اللَّفْظَ بِهِ أَوْجَزُ، وَمَعَ مَا فِيهِ لَوْ ظَهَرَ مِنْ خِلَافِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؛ إِذْ كَانَ قَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

لِأَنَّ فِي هَذَا مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، فَاسْتَمَرَ الْبَابُ فِي اخْتِرَالِ الرَّافِعِ، كَمَا اسْتَمَرَ فِي اخْتِرَالِ النَّاصِبِ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ.



بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ مَعَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ مَعَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ [لَا]^(١) يَتَصَرَّفُ الْمَصْدَرُ فِي: (سُبْحَانَ اللَّهِ)؟ [٩٤] وَمَا تَصَرَّفَ الْمَصْدَرُ؟
وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ: (مَعَاذَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ)، و(عَمْرَكَ اللَّهُ)، و(قَعْدَكَ اللَّهُ)؟
وَمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؟ وَلِمَ لَا يَظْهَرُ؟
وَمَا مَعْنَى: (عَمْرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ)، و(قَعْدَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ)؟
وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى^(٢): أَسْبَحَ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَأَسْتَرْزُقُ رِيحَانَهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْمَصْدَرُ
بِجَارٍ^(٣) عَلَيْهِ؟
وَلِمَ صَارَ هَذَا الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ؟
وَلِمَ جَازَ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ عِيَادًا)، وَلِمَ يَجُزْ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذَ اللَّهِ)؟
وَلِمَ جَازَ: (مَعَاذَ اللَّهِ) عَلَى اخْتِرَالِ الْعَامِلِ، وَلِمَ يَجُزْ: (عِيَادَ اللَّهِ) عَلَى ذَلِكَ؟
وَلِمَ جَازَ: (عَمَرْتُكَ اللَّهَ) فِي مَوْضِعِ: (عَمْرَكَ اللَّهَ)، وَلِمَ يَجُزْ: (قَعْدْتُكَ
اللَّهَ) فِي مَوْضِعِ: (قَعْدَكَ اللَّهَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٢١: «هذا بابٌ أيضًا من المصادر يَتَصَبُّ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، وَلَكِنَّهَا مَصَادِرُ وَضِعَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا لَا تَتَصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ تَصَرَّفَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَصَادِرِ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٢) سيبويه ١ / ٣٢٢. (٣) في الأصل: (بجاري).

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى: (نَشَدْتُكَ اللَّهَ) حَتَّى عَمِلَ عَمَلَهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَحْوَصِ^(١):

عَمَرْتُكَ اللَّهَ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا

.....

وَلِمَ مَثَلَهُ^(٢) بـ (نَشَدْتُكَ اللَّهَ) عَلَى جِهَةِ التَّبْيِينِ بِمَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ؟ وَكَيْفَ

يُبَيِّنُ مَعْنَى مَا يُتَكَلَّمُ بِمَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ:

عَمَرْتُكَ اللَّهَ الْجَلِيلَ

.....

وَمَا مَعْنَى: (سُبْحَانَ^(٣) اللَّهَ)؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى: بَرَاءَةٌ^(٤) اللَّهَ مِنَ السُّوءِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

.....

وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ (سُبْحَانَ)؟ وَمَا وَجْهُ تَعْرِيفِهِ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِكَ: (سَلَامًا) لِلرَّجُلِ الَّذِي تُخَاطِبُهُ؟ وَمَا^(٥) مَعْنَاهُ؟ وَلِمَ جَازَ:

(بَرَاءَةٌ مِنْكَ)؟ وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]؟

فَلِمَ كَانَ بِمَعْنَى: (بَرَاءَةٌ مِنْكَ) لَا بِمَعْنَى: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)، أَوْ: (نُسَلِّمُ سَلَامًا عَلَيْكُمْ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٦):

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ

.....

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح، وهو أنصاري من الأوس، ولقب بالأحوص لحوص كان في عينه، وهو ضيق في مؤخر العين. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٩/١، والأغاني ٢٢٤/٤، والخزانة ١٦/٢.

(٢) سيبويه ٣٢٣/١. (٣) في الأصل: (سبحانك).

(٤) في الأصل: (برأك). (٥) قوله: (وما) مكرر في الأصل.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت الشاعر الثقفي المشهور، قال في الإصابة ٢٤٩/١: «ذكره ابن السكن في الصحابة، وقد صدقه الرسول ﷺ في بعض شعره»، توفي في السنة التاسعة للهجرة في الطائف كافرًا قبل أن يسلم الثقفيون. انظر ترجمته في الإصابة ٢٤٩/١، والأغاني ١٢٧/٤.

وَلَمْ كَانَ بِمَنْزِلَةٍ: بَرَاءَتِكَ رَبَّنَا مِنْ كُلِّ سُوءٍ؟

وَمَا نَظِيرُ: (سُبْحَانَ) فِي أَنَّهُ مُصَدَّرٌ عَلَى: (فُعْلَان) مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ^(١): ﴿حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]، أَي: (حَرَامًا^(٢) مُحَرَّمًا)؟

وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى^(٣): أَحَرَّمُ ذَلِكَ حَرَامًا مُحَرَّمًا؟ وَلِمَ جَارَ فِي جَوَابِ: (أَتَفْعَلُ كَذَا؟)

أَنْ تَقُولَ: (حِجْرًا) بِمَعْنَى: بَرَاءَةٌ مِنْ هَذَا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (سَلَامٌ) بِمَعْنَى الْمَنْصُوبِ فِي الْمُبَارَاةِ وَالْمُتَارَكَةِ؟ وَمَا تَقْدِيرُ

الرَّافِعِ^(٤)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (لَا تَكُونَنَّ^(٥) مِنِّي فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ)؟ وَلِمَ رُفِعَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمِّيَّةَ:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ

وَمَا وَجْهُ تَنْكِيرِهِ مَعَ تَعْرِيفِ الْأَعْشَى لَهُ فِي:

سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَ الْفَاخِرِ

وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِهِمْ: (سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ

عَلَى^(٦): أَذْكَرُ سُبُّوحًا؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟ وَلِمَ وَجَّهَهُ^(٧) عَلَى ذِكْرِهِ لَهُ، أَوْ ذِكْرِ ذَاكِرٍ

غَيْرِهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (أَهْلُ ذَلِكَ)، أَي: ذَكَرْتُ أَهْلَ ذَلِكَ، عِنْدَ ذِكْرِهِ بِنَاءٍ أَوْ ذَمٍّ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)^(٨)؟ وَمَا الرَّافِعُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (خَيْرٌ مَا رُدَّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (كَرَمًا وَصَلَفًا)؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: (قَوْلِهِمْ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَحَرَامًا).

(٣) سَبِيوِيَه ٣٢٦/١.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (تَكُونُ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣٢٦/١.

(٥) سَبِيوِيَه ٣٢٧/١.

(٦) هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهُوَ مِمَّا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، جَاءَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٥٣/٢:

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ وَرُكُوعِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ». وَانْظُرْ

الْحَدِيثَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٥١/٢.

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ إِذَا تَضَمَّنَ مَعْنَى نَادِرًا حَمَلُهُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، وَهُوَ أَحَقُّ بِتَرْكِ إِظْهَارِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَتَصَرَّفُ بِمَا يُوجِبُ لَهُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ. وَالْآخَرُ: مَا يُوجِبُ لَهُ الْامْتِنَاعَ مِنَ التَّصَرُّفِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ يَقْتَضِي تَرْكَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ.

وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ نَظَائِرِهِ بِالْمَعْنَى النَّادِرِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ، فَيَجِبُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ فِي اللَّفْظِ إِلَى نَادِرٍ فِيهِ؛ لِإِنْبِئِ ذَلِكَ عَنْ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى نَادِرٍ فِي الْمَعْنَى مَعَ التَّشَاكُلِ بِجَعْلِ نَادِرٍ فِي اللَّفْظِ لِنَادِرٍ فِي الْمَعْنَى؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَصَرَّفْ. وَمَعْنَى لَا يَتَصَرَّفُ: لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِعْلٌ عَلَى طَرِيقَةٍ: (فَعَلَ)، (يَفْعَلُ)، (سَيَفْعَلُ)، فَهَذَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي الْإِعْرَابِ أَيْضًا، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَلَا الْجَرُّ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ)؛ لَمَّا تَضَمَّنَ أَعْلَى مَرَاتِبِ التَّعْظِيمِ الَّذِي لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ كَانَ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى نَادِرًا، خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ نَظَائِرِهِ، فَخَرَجَ بِالْامْتِنَاعِ مِنَ التَّصَرُّفِ عَنْ نَظَائِرِهِ؛ لِإِنْبِئِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (مَعَاذَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ)، وَ(عَمْرَكَ اللَّهُ) [ظ ٩٤]، وَ(قِعْدَكَ)، كُلُّ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى نَادِرًا لَيْسَ فِي نَظَائِرِهَا مِنْ سَائِرِ الْمَصَادِرِ، فَفِي (مَعَاذَ اللَّهِ) مُبَالَغَةٌ فِي الْاِعْتِصَامِ بِاللَّهِ وَالتَّبَعِيدِ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي اسْتُعِيدَ مِنْهُ فِي أَعْلَى مَنْزِلَةٍ. وَفِي: (رَيْحَانَ اللَّهِ) مُبَالَغَةٌ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ مِنَ اللَّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ. وَفِي: (عَمْرَكَ اللَّهُ) مُبَالَغَةٌ فِي تَأْكِيدِ الْقَسَمِ، وَكَذَلِكَ: (قِعْدَكَ اللَّهُ).

وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ: أُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَمَثَلُ نَصْبِهِ بِفِعْلِ لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ، كَمَا يُمَثَّلُ نَصْبُ الْمَصْدَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِهِ فِعْلٌ بِفِعْلِ مُقَارِبٍ لِمَعْنَاهُ، كَقَوْلِهِ: (وَيْلًا لَهُ)، أَيُّ: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلًا.

وَتَقْدِيرُ (مَعَاذَ اللَّهِ): أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ هَذَا الْعَامِلُ مَعَ الْإِضَافَةِ، كَمَا بَيَّنَّا. وَتَقْدِيرُ (رِيحَانَهُ): أَسْتَرْزِقُ رِيحَانَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَسْتَرْزِقُ اللَّهَ اسْتِرْزَاقًا، فَوُضِعَ (رِيحَانَهُ) مَوْضِعَهُ.

وَتَقْدِيرُ (عَمَرِكَ اللَّهُ): عَمَرْتُكَ عَمْرَكَ اللَّهُ، إِلَّا أَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى (نَشَدْتُكَ)، فَضُبَّ، وَيَجُوزُ أَيْضًا: (نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ). وَتَقْدِيرُ (قِعْدَكَ اللَّهُ): أَلَزَمْتُكَ قِعْدَكَ اللَّهُ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَعْنَى: (نَشَدْتُكَ اللَّهُ).

وَمَعْنَى (عَمَرِكَ اللَّهُ): (عُمَرُكَ بِاللَّهِ)، إِلَّا أَنَّ الْمَفْتُوحَ فِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ، قَالَ سَيَوِيهِ^(١): الْعَمَرُ وَالْعُمَرُ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْقَسَمِ إِلَّا بِالْفَتْحِ، فَعَظُمَ حُرْمَةُ مَا أَقْسَمَ بِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بِاللَّهِ الْمُعَمَّرُ لَكَ عَمْرُكَ، فَهَذَا مَعْنَاهُ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَصْدَرُ؛ لِئِنِّي عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِإِيجَازٍ، وَعَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ فِي اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ عَلَى^(٢): عَمَرْتُكَ عَمْرَكَ اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَيْهِ؛ إِذِ الْجَارِي عَلَيْهِ التَّعْمِيرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ، وَسَيَأْتِي الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ.

وَمَعْنَى (قِعْدَكَ اللَّهُ): قُعُودُكَ بِاللَّهِ عَنْ كُلِّ سُوءٍ، إِلَّا أَنَّ (قِعْدَكَ^(٣) اللَّهُ) فِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْقُعُودِ، وَلَكِنَّهُ مَثَلٌ بِهِ لِيَتَّضِحَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَسَمِ بِاللَّهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بِاللَّهِ الَّذِي يُقْعِدُكَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ بِالْمَصْدَرِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَمَعْنَى (رِيحَانَ اللَّهِ): رَزَقَهُ؛ لِأَنَّ^(٤) الرِّيْحَانَ فِي اللُّغَةِ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الرِّزْقِ. وَيَجُوزُ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ عِيَاذًا) وَ(مَعَاذًا)، وَلَا يَجُوزُ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذَ اللَّهِ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ هَذَا الْعَامِلَ لَا يَظْهَرُ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا: (عِيَاذَ اللَّهِ) عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ يُوْهِمُ التَّصَرُّفَ، وَقَدْ وَجَبَ لَهُ الْامْتِنَاعُ مِنَ التَّصَرُّفِ.

وَيَجُوزُ: (عَمَرْتُكَ اللَّهُ) فِي مَوْضِعِ: (عَمَرِكَ اللَّهُ) فِي الْقَسَمِ، وَلَا يَجُوزُ:

(٢) سَيَوِيهِ ١/ ٣٢٢.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (لِأَنَّهُ).

(١) سَيَوِيهِ ١/ ٢١٠.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (أَقْعَدَكَ).

(قَعَدْتُكَ اللَّهَ) فِي مَوْضِعٍ: (قَعَدَكَ اللَّهَ) فِي الْقَسَمِ؛ لِأَنَّ الْعُمَرَ أَحَقُّ بِأَنْ يَكُونَ مِنْهُ لَفْظُ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ الطَّلَبِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُرَغَّبُ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقُعُودُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَعْنَى يُرَغَّبُ فِيهِ، وَمَعْنَى يُحَذَّرُ مِنْهُ، وَمَعْنَى مُهْمَلٌ، لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَغَّبُ وَلَا مَا يُحَذَّرُ مِنْهُ إِلَّا بِحَسَبِ الْعِلَلِ الَّتِي تُقَارِنُهُ^(١)، كَالنَّفْعِ وَالضَّرِّ وَالشَّيْءِ، فَالْنَّفْعُ الْخَالِصُ يُرَغَّبُ فِيهِ، وَالضَّرُّ الْخَالِصُ يُحَذَّرُ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي الشَّيْءِ مَا يُوجِبُ رَغْبَةً وَلَا رَهْبَةً مِنْ حَيْثُ هُوَ شَيْءٌ، فَالْعُمَرُ يُرَغَّبُ فِيهِ، وَالْقُعُودُ مُهْمَلٌ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وإِذَا دَخَلَ (عَمَرَكَ اللَّهَ)، وَ(قَعَدَكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتَ) مَعْنَى: (نَشَدْتُكَ اللَّهَ)؛ لِأَنَّهُ طَلَبٌ مِنْهُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ عَلَى أَوْكَدِ وَجْهِهِ الطَّلَبِ، وَ(نَشَدْتُكَ) بِمَعْنَى الطَّلَبِ، كَمَا قَالَ:

٢٠٩ أَنشُدْ وَالبَاغِي يُحِبُّ الْوَجْدَانُ^(٢)

أَيُّ: أَطْلُبُ.

وَقَالَ الْأَخْوَصُ:

٢١٠ عَمَرْتُكَ اللَّهَ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ^(٣)

فهذا شاهدٌ فِي أَنَّ (عَمَرْتُكَ اللَّهَ) فِي مَوْضِعٍ: (عَمَرَكَ اللَّهَ).

وَمَثَلُهُ سَيَبَوِيهِ بِ (نَشَدَكَ اللَّهَ) مَعَ أَنَّهُ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، فَيَقَالُ: كَيْفَ يَجُوزُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (تَقَارَبَهُ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ، مَجْهُولُ قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ لِلْفَرَاءِ ١٠٩، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ لِلْأَنْبَارِيِّ ٢١٦، ٣٨٥، وَدَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ٢٣٩، وَإِسْفَارُ الْفَصِيحِ ٤٣٩/١، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ١/١١٤، وَالْمَخْصَصُ ٤/٣٣٧، ٥/٢٣٤، وَالْمَحْصُولُ لِابْنِ إِيَّازٍ ٣٣٠. وَجَاءَ فِي الْأَصْلِ: (أَنشَدُوا الْبَاغِي).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْأَخْوَصِ الْأَنْصَارِيِّ فِي شِعْرِهِ ٢٥٢، وَانْظُرْ ابْنَ السِّيْرَانِي ١/١٨٤، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢/١٠٩، ١١٠. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَيَبَوِيهِ ١/٣٢٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٢/٣٢٩، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٢/٢٣٢، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ سَيَبَوِيهِ لِلنَّحَّاسِ ١٠١، وَالنَّكْتُ ١/٣٧٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٢، وَالْمَخْصَصُ ٥/٢٣٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/٨٦٩، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/٣١١.

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يُتَكَلَّمُ بِهِ وَيُفْهَمَ مَعْنَاهُ بِمَا لَا يُتَكَلَّمُ وَلَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، وَهَذَا قَلْبٌ^(١) التَّفْسِيرِ لِلْمَعْنَى. قِيلَ: ذَلِكَ يَجُوزُ إِذَا عُرِفَ تَقْدِيرُ الْمُثَلِّ بِمُقْتَضَى تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَكَانَ الْمُثَلُّ يُسْتَبْهَمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ، فَيُمَثَّلُ يَتَصَرَّفُ مِمَّا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِهِ، فَيُوضَّحُهُ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى اسْتِكْمَالِ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُثَلَّ كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ [٩٥] يَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ، أَحَدُهَا مُسْتَبْهَمٌ، وَلَهُ نَظِيرٌ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ظَاهِرٌ، وَلَيْسَ بِنَظِيرِهِ فِي الْمَعْنَى الْآخَرِ، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى اتَّضَحَ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى مَعْنَى الْمُثَلِّ، فَيَسْتَوْفِي الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ؛ فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُفَسَّرَ وَجْهًا مِنْ وَجُوهِ^(٢) ذَلِكَ الْمُثَلِّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى مَعْنَاهُ.

وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

٢١١ عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي^(٣)

فهذا مثلُ بَيْتِ الْأَخْوَصِ.

وَمَعْنَى (سُبْحَانَ اللَّهِ): بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ، وَقَدْ يُفَسَّرُ بِأَنَّ مَعْنَاهُ: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ سُوءٍ، وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ؛ لِأَنَّ مُعْتَمَدَهُ نَفْيُ كُلِّ سُوءٍ عَنْهُ مِنْ قَبِيحٍ، أَوْ صِفَةِ نَقْصٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَبِيحِ وَالصِّفَةِ النَّقْصِ هُوَ أَنَّ كُلَّ قَبِيحٍ فَهُوَ صِفَةُ نَقْصٍ، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةِ نَقْصٍ فَهُوَ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ وَالْعَمَى وَالصَّمَمَ وَسَائِرَ الْعَاهَاتِ صِفَةُ نَقْصٍ، وَلَيْسَ بِقَبِيحٍ أَنْ يَفْعَلَ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ قَدْ تَدْعُوهُ لِلْعِقَابِ أَوْ الْإِعْتِبَارِ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ مِثْلُ هَذَا لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ شَيْءٌ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي كِتَابِنَا هَذَا؛ لِأَنَّهُ كِتَابُ شَرْحٍ وَتَفْسِيرٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَقْلَبَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَجُوهُ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَابْنُ أَحْمَرَ فِي دِيْوَانِهِ ٦٠، وَانْظُرْ سَيَبُويَه ٣٣٣/١، وَابْنُ السَّيْرَانِي ١٠٨/١. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ أَيْيَاتِ سَيَبُويَه لِلنَّحَّاسِ ١٠١، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ ٣٤٩/٣، وَالْمَنْصَفُ ١٣٢/٣، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٠٩/٢، وَالْمَخْصَصُ ٢٣٤/٥، وَالْمَحْكَمُ ١٤٨/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٢، وَالنَّكَتُ ٣٧٣/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ ٤١٢/٢.

وَقَالَ الْأَعْشى:

٢١٢ أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ^(١)
أَي: بَرَاءَةً مِنْهُ.

وَلَمْ يُصَرَفْ (سُبْحَانَ)؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فِيهِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ الرَّائِدَةُ بِمَنْزِلَةِ (عُثْمَانَ)، وَوَجْهُ تَعْرِيفِهِ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ، وَلَا وَضْعَ لَشَيْءٍ بَعَيْنِهِ كَالِاسْمِ الْعَلَمِ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَى مَعْنَى النَّادِرِ اقْتَضَى أَنَّهُ لَا يَأْتِي لَهُ [إِلَّا]^(٢) مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَعَرَّفَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^(٣)، وَقَدَّرَهُ تَقْدِيرَ مَا وَضَعَ لِلشَّيْءِ بَعَيْنِهِ.

وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ الَّذِي تُخَاطِبُهُ: (سَلَامًا) بِمَعْنَى: بَرَاءَةً مِنْكَ، وَعَلَى هَذَا تَأْوِيلٌ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، أَي: بَرَاءَةً مِنْكُمْ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَعْنَى (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)، وَلَكِنْ تَقْدِيرُهُ: أَتَسَلَّمُ مِنْكَ سَلَامًا، كَقَوْلِكَ: (أَتَبَرَأُ مِنْكَ بَرَاءَةً).

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

٢١٣ سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَغْنَثُكَ الذُّمُومُ^(٤)

كَأَنَّهُ قَالَ: سَلَامَتَكَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، عَلَى تَفْسِيرِ: (سُبْحَانَ اللَّهِ) بِمَعْنَى: بَرَاءَتَهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ فَجْرٍ) فَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ أَحَقُّ

(١) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٣، وانظر سيبويه ١/٣٢٤، وابن السيرافي ١/١٠٩، والخصائص ٢/١٩٧، ٤٣٥، ٣/٣٢، والنكت للأعلم ١/٣٧٣، وتحصيل عين الذهب ١٣/٢١٣، والمخصص ٤/٤٨١، ٥/٢٣٣، والمحصل لابن إياز ٥٤٦، والمقاصد الشافية ١/٣٩١. وهو لأعشى بني ثعلبة في تفسير الطبري ١/٢١١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٥٧، والمقتضب ٣/٢١٨، ومجالس ثعلب ١/٢١٦، والحجة للفارسي ٢/١٥٠، والبصريات ١/٤١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٤٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٤، وشرح الرضي ٢/١٢٤، ٣/٢٤٨.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) سيبويه ١/٣٢٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٢٣، وانظر سيبويه ١/٣٢٥، والحجة للفارسي ٢/١٥١، ٢/٢٩٨، ٤/٣٦٠، وابن السيرافي ١/٢٠٢، وتحصيل عين الذهب ١٣/٢١٣، والنكت ١/٣٧٥، والمخصص ٥/٢٣٥، والمحكم ٥/٤٤٨، ١٠/٥٨. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١٨٠، وجمهرة اللغة ٤٢٨. وتغنى: تتعلق بك. والذموم: العيوب. ويروى: (ما تليق بك الذموم).

الْأَوْقَاتِ بِتَعْظِيمِ اللَّهِ ﷻ وَأَوَّلُهَا؛ إِذْ كَانَ ابْتِدَاءُ أَمْرِ الصَّيَاءِ وَالتَّصَرُّفِ، وَمَجِيءِ النَّهَارِ، فَمَعْنَاهُ: ابْتِدَاءُ التَّعْظِيمِ فِي ابْتِدَاءِ الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ شَيْءٍ بِالتَّعْظِيمِ. وَمَعْنَى: [مَا] ^(١) تَغْنَنُكَ: لَا يَتَعَلَّقُ بِكَ، وَجُمِعَ (الذَّمُّ) عَلَى (الذُّمُّومِ) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا مَعَ اخْتِلَافِ وُجُوهِهَا.

وَنَظِيرُ ^(٢): (سُبْحَانَ اللَّهِ) فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى (فُعْلَانِ) مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ: (شُكْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ).

وَتَقُولُ: (حَجَرًا مَحْجُورًا) بِمَعْنَى: (حَرَامًا مُحَرَّمًا)، وَأَصْلُ: (الْحَجَرِ) الْمَنْعُ بِالتَّضْيِيقِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (حُجِرَ عَلَيْهِ)، فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْحَرَامِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ بِالنَّهْيِ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ بِالْمَنْعِ الَّذِي هُوَ الْحَظَرُ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا لَقِيَ الرَّجُلُ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرَةٌ ^(٣) فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ قَالَ لَهُ: (حَجَرًا ^(٤) مَحْجُورًا) فَلَا يَبْدُوهُ بِسُوءٍ. فَقِيلَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ إِذَا رَأَوْا الْمَلَائِكَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَخَافُوا مِنْهُمْ، قَالُوا هَذَا الْقَوْلُ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا كَانُوا يُقُولُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَعْصِمُهُمْ ذَلِكَ مِنْ عِقَابِ اللَّهِ، وَفِي هَذَا أَشَدُّ التَّحْذِيرِ بِمَا يَنَالُ مِنْ أَعْظَمِ الْحَسْرَةِ عَلَى مَا فَاتَ مِنْ اسْتِذْرَاكِ الْخَطِيئَةِ.

وَقَدْ يَقُولُ الرَّجُلُ: (أَتَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا؟) فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: (حَجَرًا)، بِمَعْنَى: بَرَاءَةً مِنْ هَذَا.

وَيَجُوزُ: (سَلَامٌ) بِالرَّفْعِ بِمَعْنَى الْمَنْصُوبِ، كَأَنَّهُ ^(٥) قَالَ: (بَرَاءَةٌ مِنْكَ)، أَيْ: أَمَرْنَا سَلَامٌ، بِمَعْنَى: أَمَرْنَا بِالْمُبَارَاةِ وَالْمُتَارَكَةِ، وَإِذَا رُفِعَ فَهُوَ عَلَى الْأَمْرِ الْحَاصِلِ، وَإِذَا نُصِبَ فَهُوَ عَلَى الْأَمْرِ الْمُجْتَلَبِ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة، وهي زيادة (ما) اقتضاها الجواب.

(٢) في الأصل: (ونظيره).

(٣) قال ابن دريد في الجمهرة ٤٣٦: « وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ مِنَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ إِذَا لَقِيَ رَجُلًا فِي أَشْهُرِ الْحَرَامِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرَةٌ قَالَ: حَجَرًا مَحْجُورًا، أَيْ حَرَامَ عَلَيْكَ دَمِي ».

(٤) في الأصل: (حجر).

(٥) في الأصل: (فإنه).

وَتَقُولُ: (لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ) بِالرَّفْعِ، أَيُّ: إِلَّا أَمْرُكَ سَلَامٌ بِسَلَامٍ.

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

٣١٤ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ^(١)

[٩٥ ظ] فَتَكَّرَ^(٢) (سُبْحَانَا)؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ نَكْرَةٌ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: (رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعُثْمَانًا آخَرَ)، وَحَسُنَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ تَغَايِيرِ تَسْبِيحِ الْمُسَبِّحِينَ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ: (سُبْحَانَ اللَّهِ) إِذَا قَالَ قَائِلٌ آخَرَ: (سُبْحَانَ اللَّهِ) صَارَ بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانِ آخَرَ، وَالتَّعْرِيفُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ:

سُبْحَانَ مَنْ عُلِّمَ الْفَاخِرِ

وَتَقُولُ: (سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)، فَهَذَا عَلَى: أَذْكَرُ سُبُّوحًا قُدُّوسًا؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ جَاءَ عَلَى جَوَابِ الذِّكْرِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَاقْتَضَى تَعْظِيمَهُ بِصِفَتِهِ؛ وَلِهَذَا قُدِّرَ عَلَى: أَذْكَرُ سُبُّوحًا، كَأَنَّهُ دَعَاهُ دَاعٍ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ بِعَظَمَتِهِ، فَقَالَ: أَذْكَرُ سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ.

وَمِثْلُهُ فِي النَّصْبِ: (أَهْلَ ذَلِكَ) عِنْدَ ذِكْرِ ذَاكِرٍ لِإِنْسَانٍ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَقُلْتَ: (أَهْلَ ذَاكَ)، أَيُّ: ذَكَرْتَ أَهْلَ ذَاكَ.

وَيَجُوزُ^(٣) الرَّفْعُ، فَتَقُولُ: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ)، أَيُّ: الْمَذْكُورُ سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ.

(١) البيت من البسيط، وهو لأُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ فِي دِيْوَانِهِ ١٦١ (مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ وَإِلَى غَيْرِهِ)، وَانْظُرْ سَبْيُوِيهِ ٣٢٦/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٤، وَالنَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٣٧٣/١، وَالْمَخْصَصُ ٢٥٣/٤، ٢٣٣/٥. وَهُوَ لَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٢٩٠/١، وَالزَّاهِرُ ٥١/١، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٣٤/١. وَهُوَ لُورِقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ ٤٢٥/٢، وَالزَّاهِرُ ٥١/١. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٢١٧/٣، وَمِجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٢١٦/١، وَالبَصْرِيَّاتُ ٤١١/١، ٤١٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٩٥٩/٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٣٧/١، ١٢٠، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١٢٣/٢، ٢٤٨/٣، وَالْمَحْصُولُ ٥٤٧. وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةٍ: (نَعُودُهُ)، وَالْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ: جَبَلَانِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (فَذَكَرَ). (٣) فِي الْأَصْلِ: (يَجُوزُ).

وَتَقُولُ: (خَيْرٌ^(١) مَا رُدَّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَالنَّصْبُ عَلَى: رَدَدْتَ
خَيْرَ مَا رُدَّ، وَالرَّفْعُ عَلَى: رَدُّكَ خَيْرٌ مَا رُدَّ. وَنَظِيرُهُ: (خَيْرَ مَقْدَمٍ) بِالنَّصْبِ
وَالرَّفْعِ.

وَتَقُولُ: (كَرَمًا وَصَلَفًا)، وَدَلِيلُهُ ظُهُورُ كَرَمٍ عَظِيمٍ يُتَعَجَّبُ مِنْ مِثْلِهِ،
أَوْ صَلَفٍ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَلْزَمَكَ اللَّهُ كَرَمًا، وَمِنْ هَاهُنَا دَخَلَهُ مَعْنَى
التَّعَجُّبِ، وَكَذَلِكَ: أَلْزَمَكَ اللَّهُ صَلَفًا؛ لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ صَلَفٌ عَجِيبٌ.



(١) فِي الْأَصْلِ: (خَيْرًا).

بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ الْمَصْدَرُ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مِمَّا لَا يُخْتَارُ.

[مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ]^(١)

مَا الْمَصْدَرُ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يُخْتَارُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
مَا حُكْمُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، و(الْعَجَبُ لَكَ)، و(الْوَيْلُ لَكَ)، و(الثَّرَابُ لَكَ)،
و(الْخَيْبَةُ لَكَ)؟ وَلِمَ اخْتِيرَ فِيهِ الرَّفْعُ مَعَ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؟
وَلِمَ صَارَ الْإِبْتِدَاءُ بِالْمَعْرِفَةِ هُوَ أَصْلُ الْكَلَامِ؟ وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ذَلِكَ؟
وَمَا الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُبْدَأَ مِنَ النَّكِرَةِ؟ وَلِمَ [لَمْ]^(٢) يَجُزْ: (رَجُلٌ ذَاهِبٌ)، كَمَا
جَازَ: (رَاكِبٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ سَائِرٌ)، وَكَمَا جَازَ فِي حُدُودِ الدَّارِ: (حَدٌّ مِنْهَا كَذَا،
وَحَدٌّ مِنْهَا كَذَا)؟

وَلِمَ جَازَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَمْ يَجُزْ: (السَّقْيُ لَكَ) عَلَى
مَعْنَى: (سَقْيًا لَكَ)، وَلَا: (الرَّغْيُ لَكَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ؟

وَلِمَ جَازَ: (شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ)^(٣) فِي الْمَثَلِ؟

وَلِمَ جَازَ: (أَمْتُ فِي حُجْرٍ لَا فِيكَ)^(٤) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ، كَمَا فِي الْأَوَّلِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٢٨: «هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأةً مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات».

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها سياق الكتاب. (٢) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٣) من أمثال العرب. انظر المستقصى ٢/ ١٣٠، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

(٤) من أمثال العرب. انظر المستقصى ١/ ٣٦٠. وجاء في الكتاب: (في الحجر)، وقد جاء في نسخة =

وَلَمْ جَارَ النَّصْبُ فِي: (الْحَمْدَ لِلَّهِ) مَعَ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ الرَّفْعُ، وَ(التَّرَابَ لَكَ)،
و(الْعَجَبَ لَكَ)؟

الجواب

المَصْدَرُ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ هُوَ الَّذِي يَأْتِي مَعْرِفَةً قَدْ
بُنِيَ عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ هَكَذَا فَقَدْ جَاءَ عَلَى أَصْلِ
الْاِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ إِذَا الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ^(١) الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ
أَتَمَّ فِي الْفَائِدَةِ؛ إِذْ كَانَ مَا لَا يُعْرَفُ وَلَا يُعْلَمُ فِي جُمْلَةٍ لَا يَقَعُ فَائِدَةٌ بِالْإِخْبَارِ
عَنْهُ، وَمَا يُعْلَمُ فِي جُمْلَةٍ قَدْ يَقَعُ بِهِ فَائِدَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى أَتَمِّ وَجُوهِ الْفَائِدَةِ،
وَضَعْفُ الْحَاجَةِ إِلَى مِثْلِ هَذَا وَقُوَّتُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ.

وَالَّذِي يَجُوزُ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ^(٢)، أَجُودُهَا وَأَقْوَاهَا أَنْ يَكُونَ
الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكْرَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَتَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
نَكْرَتَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً^(٣)، كَمَا
جَاءَ فِي بَابِ (كَانَ) قَوْلُ الْقُطَامِيِّ:

٢١٥ وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(٤)

وَلَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

= من نسخه: (حجر)، نبّه على ذلك أ. هارون.

(١) في الأصل: (أن لا يكون).

(٢) انظر الأوجه الأربعة في الأصول ١/ ٦٥ - ٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٩، والتذيل
٣/ ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٣) في الأصل: (نكرة).

(٤) شطر بيت من الوافر، وأوله:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا

.....

وهو للقطامي في ديوانه ٣١، وانظر جمل الخليل ١٤٦، والمقتضب ٩٤/ ٤، والأصول ٨٣/ ١،
وابن السيرافي ٢٩٨/ ١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٦، ٣/ ٤٢٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٠٨.
وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٨٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٨، والجمل ٤٦،
وابن يعيش ٧/ ٩١، وشرح الرضي ١/ ٣٩٨، ٤/ ٢٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٤، ٢/ ١٢٤.

وَتَقُولُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، و(الْعَجَبُ لَكَ)، و(الْوَيْلُ لَكَ)، و(التَّرَابُ لَكَ)،
و(الْخَيْبَةُ لَكَ)، كُلُّ هَذَا بِالرَّفْعِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيْنَنَا، وَفِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ.

وَالَّذِي يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ مِنَ النَّكِيرَةِ مَا وَقَعَتْ بِهِ فَائِدَةٌ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:
الْأَوَّلُ: النَّكِيرَةُ الَّتِي تَنْعَقِدُ بِالْمَعْرِفَةِ، فَيَقَرُّبُهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَيَقَعُ بِهَا فَائِدَةٌ.

الثَّانِي: النَّكِيرَةُ الَّتِي عَلَى مَعْنَى عُمُومِ النَّفْيِ، وَيَقَعُ^(١) بِهَا فَائِدَةٌ.

الثَّالِثُ: النَّكِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ لِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَيَقَعُ بِهَا [٩٦] فَائِدَةٌ.

فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ: (رَجُلٌ ذَاهِبٌ)؛ لِأَنَّهُ نَكِيرَةٌ مُجَرَّدَةٌ مِمَّا يُوجِبُ الْفَائِدَةَ.
وَيَجُوزُ: (رَاكِبٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ سَائِرٌ)؛ لِأَنَّهَا نَكِيرَةٌ مُنْعَقِدَةٌ بِالْمَعْرِفَةِ الَّتِي
تُوجِبُ الْفَائِدَةَ. وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (حَدٌّ كَذَا وَحَدٌّ كَذَا) لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّهَا نَكِيرَةٌ
مُجَرَّدَةٌ مِمَّا يُوجِبُ الْفَائِدَةَ، وَإِذَا قُلْتَ: (حَدٌّ مِنَ الدَّارِ كَذَا)، و(حَدٌّ مِنْهَا كَذَا)
جَازَ؛ لِأَنَّهَا نَكِيرَةٌ مُنْعَقِدَةٌ بِمَعْرِفَةٍ تُوجِبُ الْفَائِدَةَ.

وَيَجُوزُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَا يَجُوزُ: (السَّقِيُّ لَكَ) عَلَى
مَعْنَى: (سَقِيًّا لَكَ)، وَلَا: (الرَّغِي لَكَ) عَلَى مَعْنَى: (رَغِيًّا لَكَ)؛ لِأَنَّ (الْحَمْدَ) عَلَى
مَعْنَى التَّعْظِيمِ، رُفِعَ أَوْ نُصِبَ، لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَكَذَا: (السَّقِيُّ لَكَ)؛
لِأَنَّهُ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الدُّعَاءِ بِهِ، وَلَا مَعْنَى التَّعْظِيمِ لِشَيْءٍ
تَذْكُرُهُ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِمْ: (سَقَاكَ اللَّهُ) إِلَّا وَهُوَ
نَكِيرَةٌ، كَمَا لَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا نَكِيرَةً، وَإِلَّا وَفِيهِ عَمَلُ الْفِعْلِ الَّذِي يُؤْذِنُ بِحَمْلِهِ
عَلَى الْفِعْلِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ إِلَّا (سَقِيًّا لَكَ) فِي مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَجَازَ (الْحَمْدُ لِلَّهِ)
و(الْحَمْدُ لِلَّهِ) عَلَى مَعْنَى إِجَابَةِ دَاعٍ^(٢) دَعَا إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِعَظِيمِ
إِحْسَانِهِ إِلَى عِبَادِهِ.

وَتَقُولُ: (شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ)؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ)، أَيْ: مَا أَهْرَهُ إِلَّا شَرٌّ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (دَاعِي).

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَقَعُ).

وقالوا: (أُمْتُ^(١)) في حُجْرٍ لا فيكَ)، ابْتَدَأَ بِالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا فَائِدَةً مِنْ جِهَةِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ الَّذِي فِي هَذَا الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: اضْطَرَّابٌ فِي حُجْرٍ لَا فِيكَ؛ لِشِدَّةِ تَمَثُّلِكَ بِطَرِيقِ الاسْتِقَامَةِ، فَحَصَلَتِ الْفَائِدَةُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَإِنَّمَا جَازَ النَّصْبُ فِي قَوْلِهِمْ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَحْمَدُ اللَّهُ الْحَمْدَ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا رُفِعَ فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَنَّهُ حَامِدٌ، إِلَّا أَنَّ صِغَةَ الْمَرْفُوعِ تُوجِبُ إِلَى الْمَعْنَى الْأَعْمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ حَمْدٍ فَهُوَ لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَهُوَ أَعَمُّ. وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى التَّعْظِيمِ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَّا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ أَنْ يُحْمَدَ بِأَعْلَى مَرَاتِبِ الْحَمْدِ إِلَّا اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى مِثْلِ إِحْسَانِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجِئْ^(٢) فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَبَّهَ بِالْإِطْلَاقِ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ الْجَلِيلَةِ.

فَأَمَّا (التَّرَابَ لَكَ) فَهُوَ فِي مَعْنَى التَّخْقِيرِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَلْزَمْتُ التَّرَابَ لَكَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (الْعَجَبَ لَكَ) فَلَا يَخْلُو مِنْ تَعْظِيمٍ أَوْ تَخْقِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ أَنْ [لَا]^(٣) يَتَعَجَّبُوا إِلَّا مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْحَدِّ فِي الْعِظَمِ أَوْ الْاِخْتِقَارِ، فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ رَأَاهُ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ، فَقَالَ: (الْعَجَبَ لَكَ)، أَيُّ: أَلْزَمْتُ الْعَجَبَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَظْهَرُ هَذَا الْفِعْلُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.



(٢) فِي الْأَصْلِ: (يَجِر).

(١) فِي الْأَصْلِ: (أُمَّة).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ اقْتَضَاهَا السِّيَاقُ.

بَابُ النَّكِرَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ

وَفِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّكِرَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَفِيهَا مَعْنَى الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّكِرَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَفِيهَا مَعْنَى الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ: (سَلَامٌ عَلَيْكَ)، و(لَبَّيْكَ)، و(خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ)، و(وَيْلٌ لَكَ)، و(وَيْحٌ لَكَ)، و(وَيْسٌ لَكَ)، و(وَيْلَةٌ^(١) لَكَ وَعَوْلَةٌ لَكَ)، و(خَيْرٌ لَكَ)، و(شَرٌّ لَكَ)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ حَمْلِهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَبَيْنَ حَمْلِهَا عَلَى الْفِعْلِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (حَسْبُكَ)، و(رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)؟

وَلِمَ جَازَ: (سَلَامٌ [لَكَ] ^(٢)) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَمْ يَجْزُ: (سَقِيٌّ^(٣) لَكَ) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؟

وَلِمَ جَازَ: (سَقِيٌّ لَكَ) عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ: (شَرَابًا لَكَ) عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ؟

وَلِمَ جَازَ: (خَيْرٌ لَكَ) ^(٤) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَمْ يَجْزُ: (مَالٌ لَكَ)

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٣٠: « هذا بابٌ من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ».

(١) في الأصل: (ويكة).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) في الأصل: (سقيًا).

(٤) في الأصل: (خيرًا لك).

عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالرَّفْعِ ^(١) ؟ [ظ ٩٦].

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (طَعَامًا لَكَ) كَمَا جَازَ: (سَقِيًّا لَكَ)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ طَوْبَ لَهْمٌ وَحُسْنُ مَتَابٍ ﴾ [الرعد: ٢٩]؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؟ وفي: ﴿ وَيُلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات: ١٥]، و: ﴿ وَيُلْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١]، فَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: (دَعَا عَلَيْهِمْ)؟

وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ: ﴿ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْفَ يُؤْفِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠]؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: ﴿ فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [طه: ٤٤]؟

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: (وَيُلْ لَكَ وَيُلْ طَوِيلٌ)؟ فَلَمْ جَازَ الثَّانِي بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يَنْتَصِبُ؟

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ: (فِدَاءُ لَكَ أَبِي وَأُمِّي)، و (حِمَى لَكَ أَبِي)؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى: وَفَاءُ لَكَ أَبِي؟

وَمَا حُكْمُ: (وَيَلَّةٌ لَكَ وَعَوْلَةٌ لَكَ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (عَوْلَةٌ لَكَ)، ولا: (يَنْوُوكَ)، حَتَّى تَقُولَ: (يَسُوُوكَ وَيَنْوُوكَ)؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِهِمْ: (وَيَلَّا لَكَ)، و (وَيَلَّةٌ لَكَ وَعَوْلَةٌ لَكَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا حُضْرَةً فِي جُلُودِهَا

وَمَا مَعْنَى: (وَيَلَّا كَيْلًا) فِي جَوَابِ قَوْلِ الرَّجُلِ: (يَا وَيْلَاهُ)؟ وَلَمْ قَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ ^(٢): لَكَ مَا دَعَوْتَ بِهِ وَيَلَّا كَيْلًا؟ وَمَا فِي قَوْلِهِ: (نَعَمْ وَيَلَّا كَيْلًا) مِنْ الدَّلِيلِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (وَيَلَّا وَكَيْلًا)؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى: (جَدْعًا وَعَقْرًا)؟

(١) بعده في الأصل: (ولا الرفع).

(٢) سيبويه ١/ ٣٣٣.

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّكِرَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَفِيهَا مَعْنَى الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهَا، وَكَانَتْ مِمَّا لَا تَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الدُّعَاءِ، أَوْ عَلَيْهِ، جَازَ فِيهَا وَجْهَانِ: [الْحَمْلُ عَلَى الْفِعْلِ، وَ (١) الْإِبْتِدَاءُ، وَفِيهَا مَعْنَى الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْلُ بِهَا أَنْ تَخْرُجَ مَخْرَجَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ عَلَى التَّفَاوُلِ بِأَنَّ الْمَعْنَى كَائِنٌ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)، وَلَوْ قُلْتَ: (رَحْمَةُ لَهُ) لَجَازَ، وَلَكِنَّ الرَّفْعَ أَشَدُّ مُبَالِغَةً؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّفَاوُلِ بِأَنَّ الْمَعْنَى كَائِنٌ، وَفِيهِ مَعْنَى طَلَبِ الْفِعْلِ. وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: (سَلَامٌ عَلَيْكَ) وَ (لَبَّيْكَ)، وَ (خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ)، وَ (وَيْلٌ لَكَ)، وَ (وَيْحٌ لَكَ)، وَ (خَيْرٌ لَكَ)، وَ (شَرٌّ لَكَ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ حَمْلِهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَبَيْنَ حَمْلِهَا عَلَى الْفِعْلِ أَنْ حَمْلَهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فِيهِ مَعْنَى التَّفَاوُلِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى كَائِنٌ، وَفِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ. فَأَمَّا النَّصْبُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ فَعَلَى (٢) صَرِيحِ الدُّعَاءِ وَإِخْلَاصِهِ مِنَ التَّفَاوُلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَائِنٌ. وَنَظِيرُهُ: (حَسْبُكَ) فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَهُوَ عَلَى مَخْرَجِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: ذَاكَ حَسْبُكَ، وَفِيهِ مَعْنَى: اكْتَفَى، وَكَذَلِكَ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) فِيهِ مَعْنَى: رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَتَقُولُ: (سَلَامٌ عَلَيْكَ) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَا يَجُوزُ: (سَقْيٌ (٣) لَكَ) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّ السَّقْيَ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْإِخْبَارِ الْمَحْضِ، فَتَقُولُ: (سَقْيٌ (٤) لَكَ) عَلَى مَعْنَى الْمَلِكِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (سَلَامٌ لَكَ)، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ عَمَلُ الْفِعْلِ، وَتَنْكِيرُ الْفِعْلِ حَتَّى يُؤْذَنَ بِهِ، وَإِلَّا خَرَجَ إِلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ الْمَحْضِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهي من مقتضيات السياق.

(٢) في الأصل: (وعلى).

(٣) في الأصل: (سقيًا).

(٤) في الأصل: (سقيًا).

وَتَقُولُ: (سَقِيَّا لَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (شَرَابًا لَكَ)؛ لِأَنَّ (سَقِيَّا لَكَ) فِي مَوْضِعِ: سَقَاكَ اللَّهُ، عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، وَلَيْسَ لِلشَّرَابِ فِعْلٌ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ فِي الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ (شَرِبْتَ)، وَلَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْمَدْعُوِّ، كَمَا أَنَّ (سَقَاكَ) مِنْ فِعْلِ الْمَدْعُوِّ.

وَتَقُولُ: (خَيْرٌ لَكَ)، وَفِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَا يَجُوزُ: (مَالٌ لَكَ) عَلَى مَعْنَى الْمَنْصُوبِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ هُمَا الْأَصْلَانِ فِيمَا يُرْغَبُ فِيهِ أَوْ يُحَدَّرُ مِنْهُ، فَغَلَبَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَالِ.

وَتَقُولُ: (سَقِيَّا لَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (طَعَامًا^(١) لَكَ)؛ لِأَنَّ فِعْلَ الطَّعَامِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الدُّعَاءِ، لَا يُقَالُ: (أَطْعَمَكَ اللَّهُ) كَمَا يُقَالُ: (سَقَاكَ اللَّهُ)؛ لِعُمُومِ النَّفْعِ وَعِظَمِهِ بِالسَّقْيِ الَّذِي فِيهِ حَيَاةُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَطْعَمَكَ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: أَطْعَمَكَ زَيْدٌ، فَلَيْسَ فِيهِ أَتَمُّ الرِّغْبَةِ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ؛ لِضَعْفِهِ عَنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا، فَإِذَا ضَعُفَ لَمْ^(٢) يَحْتَمِلْ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ، وَإِذَا^(٣) قَوِيَ: (سَقَاكَ اللَّهُ) احْتَمَلْ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ.

وهذه الأشياءُ لَهَا عِلَلٌ لَطِيفَةٌ قَدْ تَدَقُّ [و ٩٧] وَتَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ ۞ قَدْ طَبَعَ الْعَرَبَ عَلَيْهَا حَتَّى اسْتَحْسَنُوا مَا اسْتَحْسَنُوا مِنْهَا فَاسْتَعْمَلُوهُ، وَاسْتَقْبَحُوا مَا اسْتَقْبَحُوا مِنْهَا فَرَفَضُوهُ، وَالْحُجَّةُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ ظَاهِرَةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَثَابٍ ۖ﴾ [الرعد: ٢٩]، فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ وَجَبَ لَهُ الدُّعَاءُ بِمِثْلِ هَذَا مُعْظَمٌ؛ فَلِهَذَا تَوَوَّلَ عَلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ، كَمَا أَنَّهُ فِي نَقِيضِهِ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۖ﴾ [المطففين: ١]، أَيُّ: قَدْ حَلُّوا مَحَلَّ مَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَذَا الدُّعَاءِ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَاتِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (فَلَمْ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (طَعَام).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (إِذَا).

وإِنَّمَا جَارَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: (دَعَا^(١) اللَّهُ عَلَيْهِمْ)؛ لِأَنَّهُ فِيهِ بِمَعْنَى قَدْ حَلُّوا مَحَلَّ مَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَذَا الدُّعَاءِ، وَلَا يَجُوزُ [أَنْ يُقَالَ] ^(٢): (دَعَا عَلَيْهِمْ)؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ عَلَى غَيْرِهِ إِنَّمَا يَدْعُو بِمَا يَعْجُزُ عَنْهُ فِي مَفْهُومِ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: دَعَا عِبَادَهُ إِلَى طَاعَتِهِ بِأَنْ أَمَرَهُمْ بِهَا، وَدَعَاهُمْ إِلَى تَرْكِ مَعْصِيَتِهِ بِأَنْ نَهَاَهُمْ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَجْزِ الدَّاعِيَ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ.

وَنَظِيرُهُ: ﴿قَسَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وَفِي نَقِيضِهِ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)، وَ(صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ)، وَكُلُّ هَذَا فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ.

وَنَظِيرُهُ: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى رَجَاءِ الْمُخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: اذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا وَطَمَعِكُمَا؛ فَلِذَلِكَ قَدْ حَلُّوا مَحَلَّ مَنْ يَدْعُو عَلَيْهِ الْعِبَادُ بِمِثْلِ هَذَا الدُّعَاءِ مِنْ وَيلٍ لَهُمْ.

وَتَقُولُ: (فِدَاءٌ لَكَ)، وَيَجُوزُ فِيهِ: (فِدَاءٌ لَكَ)، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ:

٢١١ مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُنْمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ^(٣)

فَوَقَعَ مَوْقِعَ فِعْلِ الدُّعَاءِ، أَيُّ: لِيَفِدَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ، وَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ الرَّفْعُ، وَفِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ. وَتَقُولُ: (حِمَى لَكَ أَبِي)^(٤)، وَالْمَعْنَى: وَقَاءٌ لَكَ أَبِي.

وَتَقُولُ: (وَيْلَةٌ لَكَ وَعَوْلَةٌ لَكَ)، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ (عَوْلَةٌ لَكَ)؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يَجْرِي عَلَى طَرِيقِ الْإِتْبَاعِ، كَقَوْلِهِمْ: (يَسُوؤُكَ وَيَنُوءُكَ)، فَجَعَلُوا: (يَنُوءُكَ)

(١) فِي الْأَصْلِ: (دَعَا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ السِّيَاقِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ فِي دِيَوَانِهِ ٢٦، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ الْمَشْتُورَةَ ٢٥٨. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢٨/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٣/٤، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٩٦/٣، وَالْإِرْتِشَافُ ٢٣٠١/٥، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ٨/٣٨٨٧، قَالَ فِي تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ٨/٣٨٨٧: «يُرْوَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: فِدَاءٌ بِالْكَسْرِ اسْمُ فِعْلٍ مَبْنِيٍّ، وَبِالْفَتْحِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، أَيُّ: الْأَقْوَامُ فَادُونَ لَكَ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: (أُمِّي).

إِتْبَاعًا لِقَوْلِهِمْ: (يَسْوُوكَ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَى الثَّقَلِ الَّذِي لَا يَنْهَضُ بِهِ، فَمِنْ هَاهُنَا صَارَ مُبَالَغَةً مُرَكَّبَةً عَلَى مَعْنَى: (يَسْوُوكَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَيُثْقِلُكَ ثِقَلًا لَا تَنْهَضُ بِهِ، كَمَا أَنَّ (عَوْلَةً) مِنَ الزِّيَادَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (عَالَتِ الْفَرِيضَةُ) أَيُّ: زَادَتْ وَعَظُمَتْ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَيَلَّةُ لَكَ وَزِيَادَةُ عَلَى مَكْرُوهِكَ.

وَتَقُولُ: (وَيْلًا لَكَ)، وَ (وَيْلَةً لَكَ وَعَوْلَةً لَكَ) بِالنَّصْبِ، عَلَى: أَلْزَمَكَ اللَّهُ وَيَلًا، فَيُنْصَبُ عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ لَهُ فِي الدَّعَاءِ، وَيُقَدَّرُ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ.

وَقَالَ جَرِيرٌ:

٢١٧ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ: أَلْزَمَهَا اللَّهُ وَيَلًا.

وَتَقُولُ فِي جَوَابِ قَوْلِ الرَّجُلِ: (يَا وَيْلَاهُ): (وَيْلًا كَيْلًا)، وَتَقْدِيرُهُ: لَكَ مَا دَعَوْتَ بِهِ وَيَلًا كَيْلًا، فَنَضَبُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ نَضَبُ الْحَالِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ قَوْلِهِمْ: (نَعَمْ وَيَلًا كَيْلًا). وَإِنْ شَاءَ نَضَبَهُ عَلَى (جَدْعًا وَعَقْرًا)، كَأَنَّهُ عَدَلَ إِلَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِ لَمَّا سَمِعَهُ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ، فَتَقْدِيرُهُ: أَلْزَمَكَ اللَّهُ وَيَلًا كَيْلًا، كَمَا أَنَّ تَقْدِيرَ: (جَدْعًا وَعَقْرًا): جَدَعَكَ اللَّهُ جَدْعًا، وَعَقَرَكَ عَقْرًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (وَيْلًا وَكَيْلًا)^(٢)، كَأَنَّهُ قَالَ: لَكَ مَا دَعَوْتَ بِهِ مِنَ الْبَلَاءِ وَزِيَادَةِ عَلَيْهِ، وَفِي الْأَوَّلِ كَأَنَّهُ قَالَ: لَكَ مَا دَعَوْتَ بِهِ وَافِيًا.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢ (صاوي)، وانظر سيبويه ٣٣٣/١، واللامات ١٢٥، وابن السيرافي ١٠٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٤، وابن يعيش ١٢١/١، والمحصول ٥٤٥. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١١٩، والمقتضب ٢٢٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٢٦٢/١، والنكت للأعلم ٣٧٧/١، والارتشاف ١٣٦٢/٣. ورواية الديوان: (في وجوهاها فيا خزي تيم من سرايلها)، وروي في بعض المصادر: (فويل).

(٢) في الأصل ود: (ويلاً كيلاً)، وكذا في السؤال، وانظر سيبويه ٣٣٣/١، وشرح السيرافي ٢٢٤/٢.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الَّذِي يَصْلُحُ فِي عَطْفِهِ مَا لَا يَصْلُحُ فِي غَيْرِهِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا ^(١) يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَصْلُحُ فِي عَطْفِهِ مَا لَا يَصْلُحُ فِي غَيْرِهِ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَصْلُحُ فِي عَطْفِهِ مَا لَا يَصْلُحُ فِي غَيْرِهِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْاِخْتِلَافُ فِيهِ [ظ ٩٧]؟ وَمَا الصَّوَابُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ: (وَيْحُ لَكَ) إِلَّا الرَّفْعُ فِي الْإِفْرَادِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (تَبَّ لَكَ) إِلَّا النَّصْبُ فِي الْإِفْرَادِ؟ وَلِمَ لَا يَسْتَعْنِي (وَيْحُ) عَنْ (لَكَ) وَيَسْتَعْنِي (تَبَّ) عَنْ (لَكَ)؟

وَمَا حُكْمُ (وَيْحُ لَكَ وَتَبَّ)، و(تَبَّ لَهُ وَوَيْحًا)؟ وَلِمَ جَازَ فِي الْعَطْفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْإِفْرَادِ؟

وَلِمَ كَانَ الْأَحْسَنُ (وَيْحُ لَهُ وَتَبَّ لَهُ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (وَيْحُ لَهُ وَتَبَّ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (تَبَّ لَهُ وَوَيْحُ لَهُ) و(تَبَّ لَهُ وَوَيْحُ) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (لَهُ)؟ وَلِمَ كَانَ ذِكْرُ (لَهُ) مَعَ (تَبَّ) يَقْتَضِي النَّصْبَ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ^(٢): «اسْتَكْرَهَهُ النَّحْوِيُّونَ»؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٣٤: «هذا بابٌ منه استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب».

(١) في الأصل: (أن يبين فيه).

(٢) سيبويه ١/ ٣٣٤.

الجوابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَصْلُحُ فِي عَطْفِهِ مَا لَا يَصْلُحُ فِي غَيْرِهِ إِذَا بُدِئَ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي الْإِفْرَادِ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ أَنْ يُرْفَعَ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ يَجِبُ لَهُ النَّصْبُ فِي الْإِفْرَادِ؛ لِيُشَاكِلَ الْمَعْطُوفُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، فَبُنِيَ الثَّانِي عَلَى الْفِعْلِ لِبِنَاءِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ فِي الْعَطْفِ، وَلَوْ أُفْرِدَ لَكَانَ الْوَجْهُ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: (الظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)، وَذَلِكَ: (وَيْحٌ لَهُ وَتَبُّ)، وَ(تَبًّا لَهُ وَوَيْحًا)، فَحَقُّ (وَيْحٍ) فِي الْإِفْرَادِ الرَّفْعُ، وَحَقُّ (تَبُّ) فِي الْإِفْرَادِ النَّصْبُ، فَإِذَا عُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ تَبَعَ الثَّانِي الْأَوَّلَ فِيمَا يَجِبُ لَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ [فِي: (تَبًّا لَكَ)] ^(١) لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ فِي الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُصَرَّفٌ يَقَعُ فِعْلُهُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الْإِنْسَانِ مَوْقِعَهُ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (تَبَّتْ يَدَاهُ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (تَبًّا لَهُ)، فَسَبِيلُهُ كَسَبِيلِ: (سَقِيَّا لَهُ)، إِنْ شِئْتَ قُلْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (سَقَاهُ اللَّهُ)، وَعِلَّتُهُ عَلَيْهِ (سَقِيَّا لَكَ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ، فَكَذَلِكَ: (تَبًّا لَكَ).

وَأَمَّا (وَيْحٌ لَكَ) فَهُوَ مَصْدَرٌ لَا يُصَرَّفُ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ مُتَكَرِّرَةٌ ^(٢) أَوَّلًا حَتَّى تُحْذَفَ فِي مِثْلِ: (وَعَدَ: يَعِدُ)، وَالْيَاءُ مُسْتَقْلِلَةٌ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا مُتَحَرِّكَةً حَتَّى تُقْلَبَ أَلِفًا فِي: (بَاعَ) وَنَحْوِهِ. فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ^(٣) عَلَى السَّبِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا اقْتَضَى ذَلِكَ امْتِنَاعَ التَّصَرُّفِ، وَصَارَ: (وَيْحٌ) بِمَنْزِلَةِ الَّذِي لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ، كَأَسْمِ الْجِنْسِ، فَاقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ الرَّفْعُ؛ لِضَعْفِ اقْتِضَائِهِ الْفِعْلَ، وَوَجَبَ لَهُ أَنْ يُنَى عَلَيْهِ خَبَرٌ؛ فَلِهَذَا كَانَ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ (لَكَ)؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ خَبَرٍ، فَأَمَّا (تَبًّا) فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من مقتضيات السياق.

(٢) كذا في الأصل، وهو مصدر غير مستعمل كثيرًا، والأولى: (مستكرهة).

(٣) في الأصل: (الواو الياء).

الْفِعْلُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (تَبَّتْ يَدُهُ تَبًّا)، فَلَيْسَ يَجِبُ لَهُ خَبَرٌ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ (لَكَ) لِبَيَانِ الَّذِي قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُتْرَكَ فَلَا يَخْتَلُ بِتَرْكِهِ الْكَلَامُ، كَمَا هُوَ فِي: (سَقِيَا لَكَ) عَلَى هَذِهِ السَّبِيلِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزْ فِي: (وَيْحُ لَكَ) إِلَّا الرَّفْعُ، وَقِيَّاسُ: (وَيْلُ لَكَ) هَذَا الْقِيَّاسُ.

وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَأَكْثَرِ الْكَلَامِ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وقال: ﴿وَيْلٌ لِّیَوْمِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: (وَيْلًا لَهُ)، فَلَمَّا^(١) كَثُرَ فِي الْكَلَامِ إِلَى حَدٍّ لَمْ يَبْلُغْهُ: (وَيْحُ)، جَازَ أَنْ يُضَمَرَ مَعَهُ الْفِعْلُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَیْلًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ عَلَى حُكْمِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْإِفْرَادِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا، فَأَجَازَ النَّحْوِيُّونَ^(٢) الْعُطْفَ عَلَى السَّبِيلِ الَّذِي فَسَّرْنَا، وَاسْتَقْبَحَهُ سِبْوَیْهِ^(٣)؛ لِإِهْمَالِ الْعَرَبِ لِهَذَا الْمَذْهَبِ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ جَوَازِهِ وَأَبَاهُ أَبُو عَمَرَ الْجَرْمِيُّ^(٤)؛ لِإِهْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ مِنْ غَيْرِ قِيَاسٍ يُوجِبُ جَوَازَهُ عِنْدَهُ. وَالصَّوَابُ عِنْدِي مَذْهَبُ النَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ لَهُ شَوَاهِدَ كَثِيرَةً تَقْتَضِيهِ، مِنْهَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩] بَعْدَ: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، وَمِنْهَا قَوْلُهُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ عَمْرًا)؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُطِفَ فَقَدْ بَانَ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، وَ(كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا)^(٥) [و٩٨]، فَهَذِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَمَا).

(٢) أَجَازَهُ النُّحَاةُ عَلَى اسْتِكْرَاهِ، فَالْبَابُ فِي كِتَابِهِ ١/ ٣٣٤: «هَذَا بَابٌ مِنْهُ اسْتَكْرَاهُ النَّحْوِيُّونَ، وَهُوَ قَبِيحٌ فَوْضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ»، وَقَدْ ذَكَرَ سِبْوَیْهِ النُّحَاةَ دُونَ تَخْصِيصِ، وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ السِّيْرَافِيِّ ٢/ ٢٢٥، وَالتَّذْيِيلُ ٧/ ١٦٥.

(٣) سِبْوَیْهِ ١/ ٣٣٤، وَانْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَافِيِّ ٢/ ٢٢٥.

(٤) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي التَّذْيِيلِ ٧/ ١٦٥، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/ ١٣٦٢، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ٤/ ١٨٤٩.

(٥) قَالَ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٥٥: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: «كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا»، أَيْ: وَسَخَلَتْ لَهَا، =

الشَّوَاهِدُ تَقْتَضِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْعَطْفِ لِلْمُشَاكَلَةِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْإِفْرَادِ.

وَأَمَّا مَنْ اسْتَفْبَحَهُ لِإِهْمَالِ الْعَرَبِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ فُبْحٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَهْمِلُوا
لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، نَحْوُ مَاضِي (يَدْعُ) الَّذِي اسْتُغْنِيَ عَنْهُ
بِـ (تَرَكَ)، وَكَانَ أَوْلَى مِنْ مَاضِي (يَدْعُ) لِتَكَرُّهِ^(١) الْوَاوِ أَوَّلًا حَتَّى لَا تُزَادَ
هُنَاكَ أَصْلًا، فَإِنَّمَا هُوَ مَتْرُوكٌ، لَا عِلَّةَ تَمْنَعُ مِنَ اسْتِعْمَالِهِ، وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ
حَسَنٌ، فَلَا وَجْهَ لاسْتِيقْبَاحِهِ.

وَتَقُولُ: (وَيُحُّ لَهُ وَتَبَّ لَهُ)، فَهَذَا يَقْوَى فِيهِ النَّصْبُ، وَقَدْ^(٢) صَارَ حِينَئِذٍ
بِمَنْزِلَةِ عَطْفٍ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامَيْنِ مُسْتَغْنٍ بِنَفْسِهِ
عَنِ الْآخَرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: (وَيُحُّ لَهُ وَتَبَّ)، فَلَا أَحْسَنُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِلْإِعْتِمَادِ بِهِ عَلَى
الْعَطْفِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (تَبَّ لَهُ وَوَيْحٌ لَهُ). فَإِنْ قُلْتَ: (تَبَّ لَهُ وَوَيْحًا لَهُ)
فَلَا أَحْسَنُ فِيهِ النَّصْبُ؛ لِإِعْتِمَادِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ.

وَمَعْنَى قَوْلِ سَيِّوِيهِ: «اسْتَكْرَهَهُ النَّحْوِيُّونَ»، أَيُّ: تَعَسَّفُوهُ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ
بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لِإِهْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ، وَحَمَلِ النَّحْوِيِّينَ لَهُ عَلَى الْقِيَاسِ مَعَ مَا وَقَعَ
بِهِ مِنَ الْإِهْمَالِ.



= ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيُعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ». وانظر الأصول ٣٩ / ٢، وشرح السيرافي ٣٨٧ / ٢.

(١) في الأصل: (لتكر). والأولى أن يقال: (لاستكره)، لكن هذا اللفظ هو الأنسب للمصدر الذي استعمله سابقاً.

(٢) في الأصل: (قد).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ، كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا سَيْرًا)؟ وَلَمْ جَازَ كُلُّ وَجْهِ مِنْهَا^(١)؟ وَمَا الْحَلْفُ مِنَ الْفِعْلِ فِي هَذَا؟ وَلِمَ صَارَ التَّكْرِيرُ خَلْفًا مِنَ الْفِعْلِ؟

و [لَمْ]^(٢) يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا سَيْرًا سَيْرًا) وهو في مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (زَيْدٌ سَيْرًا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ التَّكْرِيرُ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْقَعَ أَقْلَ السَّيْرِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا شَرِبَ الْإِبِلِ) وَبَيْنَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرَبَ النَّاسِ) حَتَّى جَازَ هَذَا بِالْإِصَافَةِ وَتَرَكَ الْإِصَافَةَ، وَلَمْ يَجْزِ الْأَوَّلُ إِلَّا بِالْإِصَافَةِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ [محمد: ٤]؟ وَمَا دَلِيلُ الْفِعْلِ الْمَحْدُوفِ فِيهِ؟ وَلِمَ لَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ هُنَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٣٥: « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ».

(١) في الأصل: (منهما) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من مقتضيات السياق .

وَلِمَ جَاَزَ الرَّفْعُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ [الْخَنَسَاءِ] ^(١):

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ
.....

وَمَا تَقْدِيرُ الْمَرْفُوعِ فِيهِ، وَفِي قَوْلِكَ: (نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَائِمٌ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مُتَمِّمٍ ^(٢):

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ
.....

وَلِمَ جَرَّ (وَلَا جَزَعِ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (وَلَا جَزَعًا) بِالنَّصْبِ؟ وَلِمَ جَاَزَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَفَيَا مَا يَا فُلَانُ وَالنَّاسُ قُوعُوذٌ)، وَ: (أَجْلُوسًا وَالنَّاسُ يَفِرُّونَ)؟ وَمَا

دَلِيلُ الْمَحْدُوفِ؟

وَلِمَ لَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْأَلْفِ وَاللَّامِ؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْحَالِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ

وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى الْحَالِ؟ وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ ^(٣): « أَغْدَةً كَغْدَةٍ

الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ »، فَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَالِ؟

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق، وهو من الكتاب ٣٣٦/١. الخنساء: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمية، والخنساء لقب غلب عليها، من شاعرات العرب، خطبتها دريد بن الصمة وردته، قدمت إلى رسول الله ﷺ مع قومها، فأسلمت معهم، شهدت القادسية ومعها أربعة بنين لها، واستشهدوا جميعاً في المعركة، فقالت لما سمعت بخبرهم: الحمد لله الذي شرفني بقتلهم، وأرجو من ربي أن يجمعني بهم في مستقر رحمته، وكان عمر يعطي الخنساء أرزاق أولادها الأربعة، ماتت سنة أربع وعشرين للهجرة. انظر ترجمتها في الأغاني ٧٢/١٥، وأسد الغابة ٩٩/٧، والأعلام ٨٦/٢.

(٢) هو متمم بن نويرة بن عمرو بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة، ويكنى متمم بن نويرة أبا نهشل، شاعر فحل، صحابي، من أشرف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. وكان قصيراً، أعور، أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك بن نويرة. انظر ترجمته في الأغاني ٢٨٩/١٥، والأعلام ٢٧٤/٥.

(٣) من أمثال العرب. انظر جمهرة الأمثال ١٠٢/١، والمستقصى ٢٥٨/١، ومجمع الأمثال ٥٧/٢.

وقَوْلِ جَرِيرٍ:

أَعْبُدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا

وَمَا تَقْدِيرُ النَّاصِبِ فِي: (أَلُوْمًا وَاغْتِرَابًا)؟ وَلِمَ جَاَزَ: (أَيْجَمَعُ لُوْمًا وَاغْتِرَابًا)، وَجَاَزَ عَلَى: (أَتَلُوْمُ لُوْمًا)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (سَيَرًا سَيَرًا) عَلَى فِعْلِ الْمُخَاطَبِ، وَعَلَى فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ

وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى: إِسْمَاعًا لِلَّهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي^(١) يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ كَانَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ: النَّصْبُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ الَّتِي يُرَى صَاحِبُهَا عَلَيْهَا، وَكَانَ مِمَّا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْإِنْعِقَادِ بِالْفِعْلِ. وَكَانَ فِي الْكَلَامِ خَلْفٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ [ظ ٩٨]، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ يَقْتَضِي جَوَازَ هَذَا الْحُكْمِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ الظَّاهِرَةَ لِلْحِسِّ تَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَالْخَلْفُ مِنْهُ يُغْنِي عَنْهُ، وَامْتِنَاعُهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَّا عَلَى الْإِنْعِقَادِ بِالْفِعْلِ يَقْتَضِي جَوَازَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا يَتَوَجَّهُ عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ لَضَعُفَ فِيهِ التَّعْرِيفُ؛ لِبُعْدِهِ بِالتَّعْرِيفِ عَنِ الْفِعْلِ؛ إِذَا الْفِعْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيَرًا سَيَرًا)، وَ(إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا)، فَالتَّكْرِيرُ^(٢) خَلْفٌ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَى فِعْلِهِ، وَفِعْلُهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، صَارَ ذِكْرُهُ بَعْدَ مَا يَجِبُ لَهُ بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِ الْفِعْلِ الَّذِي يَجِبُ لَهُ بِحَقِّ مُتَضَمِّنِهِ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، فَمِنْ هَاهُنَا صَارَ خَلْفًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَا الَّذِي).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (التَّنْكِيرِ).

وَيَجُوزُ فِي: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا سَيْرًا) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ بِالتَّنْكِيرِ عَلَى هَذَا، وَالنَّصْبُ بِالتَّعْرِيفِ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا السَّيْرُ السَّيْرُ)^(١)، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، فَتَقُولُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ سَيْرٌ). وَيُقَدَّرُ عَلَى وَجْهَيْنِ: مَا أَنْتَ إِلَّا ذُو سَيْرٍ سَيْرٍ، فَيُحَذَفُ الْمُضَافُ وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. وَيَجُوزُ فِيهِ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَائِرٌ سَائِرٌ)، فَيَقَعُ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ الصِّفَةِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا سَيْرًا سَيْرًا)، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا يَسِيرُ سَيْرًا.

وَلَا يَجُوزُ التَّكْرِيرُ إِلَّا عَلَى: سَيْرٍ طَوِيلٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ؛ إِذِ التَّكْرِيرُ يَجِيءُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَوْكِيدٌ لِتَمَكِينِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا). وَالْآخَرُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: (اذْهَبْ اذْهَبْ).

وَتَقُولُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرْبُ النَّاسِ)، وَ (ضَرْبًا^(٢) النَّاسِ)، كِلَاهُمَا جَائِزٌ حَسَنٌ. فَإِنْ قُلْتَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا شَرْبُ الْإِبِلِ) لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ، وَالتَّشْبِيهُ يَقْتَضِي تَعْرِيفَ الْمُشَبَّهِ بِهِ؛ لِإَخْرَاجِ الْأَعْمَضِ إِلَى الْأَظْهَرِ، مَعَ أَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ كَانَتْ جَائِزَةً فِي نَظِيرِهِ، فَلَهُ مِنْهَا مَا لِنَظِيرِهِ، وَمَعَ أَنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْلَى مِنْهَا إِلَى الْمَفْعُولِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ هَذِهِ الْأَسْبَابُ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ تَقْتَضِي التَّشْبِيهَ بِالْمَعْرِفَةِ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا نِفْصَالُ، كَمَا جَازَ فِيمَا يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ تَشْبِيهُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرْبُ النَّاسِ)، فَهَذَا يَجُوزُ بِالْإِضَافَةِ وَتَرْكِ الْإِضَافَةِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ [محمد: ٤] عَلَى مَعْنَى: فَإِمَّا تَمُنُّونَ مِنَّا، وَإِمَّا تُفَادُونَ فِدَاءً. وَدَلِيلُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ فِي: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْنَضْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾ [محمد: ٤]، فَهَذَا يَقْتَضِي بَعْدَ شَدِّ الْوَثَاقِ مُعَامَلَتَهُمْ

(١) فِي الْأَصْلِ: (السَّيْرُ أَسِيرٌ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (ضَرْبٌ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ، وَأَيْضًا كَذَا فِي الْكِتَابِ ١/ ٣٣٦.

بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْمَنْ أَوْ الْفِدَاءِ عَلَى تَذْيِيرِ الْحُكَمَاءِ، مَعَ أَنَّ (إِمَّا) ^(١) تَقْتَضِي التَّخْيِيرَ، وَمَعَ دَلَالَةِ الْمَصْدَرِ عَلَى فِعْلِهِ فَقَدْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ، فَلَا يَصْلُحُ ذِكْرُهُ؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِهَذِهِ الْأَوْجُهَةِ؛ وَلِئَلَّا يُوْهِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْهُ.

وَقَالَ جَرِيرٌ:

٢١٨ أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا ^(٢)
[تَقْدِيرُهُ] ^(٣): فَلَا أَعْيَا بِهِنَّ عِيًّا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي

عَلَى طَرِيقِ الْإِفْتِحَارِ بِهِ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا يَعْيَا بِهَا، فَيَضَعُهَا غَيْرَ مَوْضِعِهَا، وَلَا يَجْتَلِبُهَا عَلَى طَرِيقِ التَّكْلُفِ لَهَا، وَلَكِنَّهَا تَأْتِيهِ سَهْوًا رَهْوًا.
وَقَالَتِ الْخَنَسَاءُ:

٢١٩ تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ ^(٤)
فهذا شاهدٌ في الرَّفْعِ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: فَإِنَّمَا هِيَ ذَاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ، أَوْ: فَإِنَّمَا هِيَ مُقْبِلَةٌ مُدْبِرَةٌ.

وَنَظِيرُهُ: (نَهَارُكَ صَائِمٌ، وَلَيْلُكَ قَائِمٌ)، أَيُّ: نَهَارُكَ نَهَارٌ صَائِمٌ، وَلَيْلُكَ لَيْلٌ قَائِمٌ، فَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى: صَاحِبُ نَهَارِكَ صَائِمٌ، وَصَاحِبُ لَيْلِكَ قَائِمٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَا).

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٢٣٤).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ السِّيَاقِ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْخَنَسَاءِ فِي دِيَوَانِهَا ٣٨٣، وَانْظُرِ سَبْيُوهُ ١/ ٣٣٧، وَمَعَانِي الْأَخْفَشِ ١٠٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٣/ ٢٣٠، ٤/ ٣٠٥، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ٣/ ٥٥، ١٤١، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٣٤٠، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١/ ١٨٨، وَالْمَنْصَفُ ١/ ١٩٧، وَالْمَحْتَسَبُ ٢/ ٤٦، وَالنَّكْتُ ١/ ٣٧٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٤. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ١/ ٢٨٠، وَابْغَدَادِيَّاتِ ٢٠٥، وَالْخَصَائِصُ ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩.

وَقَالَ مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ:

٢٢٠ لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا^(١)

فَجَعَلَ الدَّهْرَ جَزَعًا عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَمَا دَهْرِي بِدَهْرٍ جَزَعٍ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ [٩٩] كَمَا جَارَ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ: (وَلَا عِيًّا بِهِنَّ)، فَكَذَلِكَ: (وَلَا جَزَعًا)، أَيُّ: لَا أَجْزَعُ جَزَعًا، وَلَوْ رَفَعَ لَجَارَ أَيْضًا عَلَى: وَهُوَ ذُو جَزَعٍ.

وَتَقُولُ: (أَقِيَامًا يَا فُلَانُ وَالنَّاسُ فُعُودٌ)، وَ(أَجْلُوسًا وَالنَّاسُ يَفْرُونَ)، فَالْحَالُ فِي هَذَا ظَاهِرَةٌ، فَإِذَا أَوْقَعْتَ الْمَصْدَرَ مَوْقِعَ الْحَالِ لَمْ يَجْزُ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ إِلَّا عَلَى الْإِتْسَاعِ الَّذِي لَا يُقَاسُ. وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٢٢١ أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِي^(٢)

فَإِنَّمَا رَأَاهُ فِي حَالِ طَرَبٍ^(٣)، فَأَنْكَرْتَ لَكَ الْحَالَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: «أَعْدَّةٌ كَعْدَةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ»، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَعْدُ غُدَّةً، عَلَى طَرِيقِ الْإِنْكَارِ. وَقَالَ جَرِيرٌ:

٢٢٢ أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُومًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابًا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في سيبويه ٣٣٧/١، والمفضليات ٢٦٥، وتهذيب اللغة ٣٦١/١٥، والزاهر ٧٥/٢، وجمهرة اللغة ١٠٨٦، وتحصيل عين الذهب ٢١٥، والمحكم ٤٨٨/١٠. وهو بلا نسبة في الحجة للفراسي ٢٤/١، والبغداديات ٢٠٧، والمخصص ٣٩٥/٣، ٧٧/٤. (٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٢٤٧). (٣) في الأصل: (ضرب).

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، وانظر سيبويه ٣٣٩/١، ٣٤٤، وإصلاح المنطق ٢٢١، والجمل للزجاجي ١٥٦، وابن السيرافي ٧٠/١، والمحكم ٣٨٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، والنكت ٣٨٠/١، وشرح الرضي ٣٥٥/١، والمقاصد الشافية ٢٦٦/٣. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٤، ومعاني الفراء ٢٩٧/٢، والزاهر ٢٤٢/١. قال في اللسان (شعب): «وشعبي بضم الشين =

يَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيرَانِ: أَتَلُؤْمُ لُؤْمًا، وَتَغْتَرِبُ اغْتِرَابًا. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَتَجْمَعُ لُؤْمًا وَاغْتِرَابًا، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْإِنْكَارِ.

وَتَقُولُ: (سَيْرًا سَيْرًا) يَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِعْلُ الْمُخَاطَبِ، إِذَا كَانَ فِي حَالِ سَيْرٍ، أَيْ: أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا. وَالْآخَرُ عَلَى فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ، كَأَنَّهُ^(١) قَالَ: أَنَا أَسِيرُ سَيْرًا سَيْرًا، وَكُلُّهُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ؛ وَلِهَذَا حَسَنَ الْإِخْبَارِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُبَالَغَةَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا، وَمَا جَاءَ مِنْهُ بِالِاسْتِفْهَامِ فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ الْإِنْكَارِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٢٢ سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أَنِّي أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يَا ابْنَ عَمْرِو^(٢)

فهذا عَلَى فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَسْمِعُ اللَّهَ وَالْعُلَمَاءَ إِسْمَاعًا، وَقَدَّرَهُ عَلَى (إِسْمَاعِ اللَّهِ)؛ لِأَنَّ الْإِسْمَاعَ هُوَ الْجَارِي عَلَى (أَسْمَعَ)، وَإِنَّمَا السَّمَاعُ مِنْ (سَمِعَ سَمَاعًا)، فَجَعَلَهُ مَوْضِعَ (إِسْمَاعَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: إِسْمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ.



= وفتح العين مقصور، اسم موضع في جبل طيئ «، وفي معجم البلدان ٣/ ٣٤٦: «شعبي اسم موضع في بلاد بني فزارة».

(١) في الأصل: (أنه).

(٢) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٢، واشتقاق أسماء الله ٨٠، والمنصف ٣/ ٦٩، والمحكم ١/ ٥١٢، ٣/ ٤٥٦، والنكت ١/ ٣٨٠، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، واللسان (سمع)، (حقو).

بَابُ الصِّفَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْفِعْلِ

حَمَلَ الْمَصْدَرِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْفِعْلِ حَمَلَ الْمَصْدَرِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْفِعْلِ حَمَلَ الْمَصْدَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا
يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي: (قَائِمٌ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟
وَلِمَ لَا يَظْهَرُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (قَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ؟ وَلِمَ جَازَ؟
وَلِمَ صَارَ اللَّفْظُ بِهِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (عَائِدًا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟ وَلِمَ جَرَى
مَجْرَى: (قَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) مَعَ أَنَّ الْعِيَادَ لَا يُرَى؟ وَلِمَ صَارَ الْإِثْبَاتُ
فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْإِنْكَارِ؟ وَلِمَ جَازَ بِغَيْرِ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ، وَلَمْ يَجْزِ [الْإِنْكَارُ
إِلَّا]^(١) بِحَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ؟ وَلِمَ جَرَتْ الصِّفَةُ فِي هَذَا مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي عَمَلِ
الْفِعْلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرثِ^(٢):

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٤٠: « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقضيها السياق.

(٢) عبد الله بن الحرث بن قيس السهمي القرشي، من الصحابة، كان يلقب بالمبرق، مات باليمامة، وقيل: بالطائف. انظر ترجمته في الإصابة ٤ / ٤٩، والأعلام ٤ / ٧٧.

وَلِمَ نُصِبَ:

وَعَائِدًا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْغُونِي

.....

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا

.....

وَبِمَ نُصِبَ قَوْلُهُ:

وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا

.....

وَلِمَ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى: أَرَاكَ زَحَارًا، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ سَيِّوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ

عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْفِعْلِ حَمْلَ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَتْ مِمَّا يُرَى فِي الْحَالِ وَفِيهَا مَعْنَى الْإِنْكَارِ: النَّصْبُ مَعَ الِاسْتِفْهَامِ وَتَرْكِ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الْإِنْكَارِ الِاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي هَذَا لِلْإِنْكَارِ^(١)، وَإِنَّمَا جَازَ تَرْكُهُ لِلْإِقْتِصَارِ عَلَى مُقْتَضَى الصِّفَةِ الَّتِي تُرَى فِي الْحَالِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ لِلْمُخَالَفَةِ فِيهِ.

وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ بِتَقْدِيرِ: أَتَقُومُ قِيَامًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثَرَ حَتَّى صَارَ^(٢) يُؤَدِّي الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ إِلَى النَّفْسِ كَتَأْدِيَةِ الْفِعْلِ، عَلَى مَنْزِلَةِ سَوَاءٍ، فَمِنْ هَاهُنَا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، فَقَوْلُكَ: (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) بِمَنْزِلَةِ: (أَتَقُومُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ)، وَدَلِيلُ الْمَحْذُوفِ [الْحَالُ]^(٣) الَّتِي يُرَى عَلَيْهَا مَعَ اقْتِضَاءِ الْأَسْمِ لِلْفِعْلِ.

وَيَجُوزُ: (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْإِنْكَارُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْإِنْكَارُ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

الَّتِي ظَهَرَتْ فِي هَذَا الْكَلَامِ تَقْتَضِي الْإِنْكَارَ [ظ ٩٩].

وَتَقُولُ: (عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا)، فِهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَقْتِضَاءِ الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا لِجَوَازِهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَا إِنْكَارَ فِي هَذَا، وَالْآخَرُ أَنَّ الْعِيَادَ لَا يُرَى كَمَا يُرَى الْقِيَامَ، وَلَكِنْ رُئِيَ مَا يُتَّقَى مِنْ سَبْعٍ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ شَرٍّ، فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي حَالِ اسْتِعَاذَةٍ، وَاقْتَضَى تَشْيِيتَهَا، وَإِظْهَارُ الْأَمْرِ فِيهَا يَقْتَضِي الْإِنْكَارَ لِتِلْكَ الْحَالِ، فَإِظْهَارُ التَّشْيِيتِ هَاهُنَا كَالْإِنْكَارِ ثُمَّ فِيمَا^(١) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ.

وَكُلُّ أَصْلٍ نَعْقِدُهُ فِي صَدْرِ الْبَابِ فَهُوَ مُسْتَمِرٌّ بِالْعِلَّةِ الْمُنْعَقِدَةِ بِالْحُكْمِ فِيهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ مِمَّا لَا يَقْتَضِي جَوَازَهُ، كَالَّذِي بَيَّنَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأِنَّمَا جَازَ أَنْ تَجْرِيَ الصِّفَةُ فِي هَذَا مَجْرَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْفِعْلِ، وَصَلَحَ عَمَلُ الْفِعْلِ فِيهِمَا، وَكَانَتِ الصِّفَةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَظْهَرَ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ اقْتِضَاءً لِمَعْنَى الْحَالِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ:

٢٢٤ أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِذَا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْغُونِي^(٢)

فِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْعَذَابَ بِمَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَّقَى صَارَ كَأَنَّهُ فِي حَالِ اسْتِعَاذَةٍ مِنْهُ، فَقَالَ: وَعَائِذَا بِكَ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَعُوذُ عَائِذَا بِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَظْهَرُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٢٥ أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا^(٣)

(١) فِي الْأَصْلِ: (فِيهَا).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ السَّهْمِيِّ فِي سَبِيحِهِ ٣٤٢/١، وَالْمَحْكَمُ ٣٣٤/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٧، وَالنَّكَتُ ٣٨١/١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٥٢٣/٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ١١٥، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢٥٢/١، وَدَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ٤٥١، ٤٦٣، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٣/١.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْمَغِيرَةِ بْنِ حَبْنَاءَ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ١٤١/١، وَالصَّحَاحُ (أَنْ). وَهُوَ لِبَعْضِ بَنِي كَلْبٍ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ١٠٩، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢٠٧/٤. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِهِ ٣٤٢/١، وَدَقَائِقُ =

فهذا عِنْدَ سَيِّوِيهِ بِمَنْزِلَةٍ:

وَعَائِدًا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْغُونِي

في أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالفِعْلِ المَحْذُوفِ^(١)، كَأَنَّهُ رَأَاهُ فِي حَالٍ يَفْتَضِي زَحِيرَهُ^(٢)
عِنْدَ الْحَقِّ وَأَنِينَهُ، فَقَالَ:

وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا

أَيُّ: عِنْدَ الْحَقِّ تَزَحَرُ وَتَعِينُ. وَحَمَلَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
بـ (أَرَاكَ) هَذَا الْمَوْجُودِ فِي الْكَلَامِ^(٣)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَرَاكَ عِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا،
وَيَجُوزُ هَذَا الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ، وَالْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ سَيِّوِيهِ أَعَمُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ
يَذْكُرْ (أَرَاكَ) لَجَازَ نَصْبُهُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، كَمَا جَازَ فِي غَيْرِهِ مِنْ
هَذَا الْبَابِ.



= التصريف ٤٦٣، وتحصيل عين الذهب ٢١٧، والنكت ١/ ٣٨٢، والمحكم ٣/ ٢٢٢.

(١) سيبويه ١/ ٣٤٢. (٢) في الأصل: (خبره).

(٣) ذكر هذا الرأي المؤدب في دقائق التصريف، ونسبه لبعض أصحاب سيبويه، ونسبه أيضًا للكوفيين،
قال في دقائق التصريف ٤٦٣: «ورد عليه بعض أصحابه، وقال: زحارًا يحمل على: وأراك زحارًا...»،
ثم قال: «وهو في قول الكوفيين منصوب على التكرير، أراد: جمعت مسألة وأراك زحارًا». ولم أجد
هذا عند غير المؤدب.

بَابُ الْأِسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِمَّا لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَمِيمًا مَرَّةً وَفَيْسِيًّا أُخْرَى)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (أَعْوَرَ) مِنْ قَوْلِهِمْ^(١): (أَعْوَرَ وَذَانَابٍ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً
..... وَقَوْلِهِ:

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ
..... وَقَوْلِهِ:

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبًا
.....

وَلِمَ جَازَ فِي: (عَبْدٍ) وَجَهَانٍ؟ وَلِمَ صَارَ تَقْدِيرُهُ: أَتَفَخَّرُ عَبْدًا؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٤٢: « هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ».

(١) انظر قصة هذا القول في شرح السيرافي ٢/ ٢٣١، والتذييل ٧/ ٢٢٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٧٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢٢.

وَلِمَ جَازَ: (تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى) مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ؟

[وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى^(١): أَتَتَمَّ مَرَّةً وَتَتَقَيَّسُ أُخْرَى^(٢)؟

وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى: أَتُعِيرُّونَ، وَأَتَعَوِّرُونَ، ثُمَّ قَالَ^(٣): «إِيضَاحُهُ بِمَا يُتَكَلَّمُ بِهِ أَحْسَنُ»؟

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، فَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى: (نَجْمَعُ) وَلِمَ يَحْمِلُهُ عَلَى: نَقْدِرُ؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا

وَلِمَ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ؟ وَمَا هُمَا؟ وَمَا مَذْهَبُ عَيْسَى^(٤) فِيهِ؟ وَلِمَ جَازَ فِي قَوْلِهِ: (وَلَا خَارِجًا) أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ وَعَلَى الْحَالِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (أَنْتَ تَمِيمِي مَرَّةً وَقَيْسِي أُخْرَى) إِلَّا الرَّفْعُ مَعَ إِظْهَارِ (أَنْتَ)؟ فَهَلَا جَازَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ بَعْدَ (أَنْتَ)؟

فَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ مِنْ هَذَا الْمَحْمُولِ؟ وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؟

وَلِمَ جَازَ: (أَعَوَّرُ وَذَا نَابٍ)، و (عَائِذٌ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا)؟

الْجَوَابُ

[١٠٠] الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا ما اقتضاه الجواب.

(٢) العبارة في الأصل: (أَتَمِيمَ مَرَّةً وَقَيْسِي أُخْرَى)، وكذا العبارة في الكتاب ١/ ٣٤٥، وفيه: (أَتَمَّ) قال في تهذيب اللغة ١٤/ ١٨٧: «وقياس ما جاء في هذا الباب: تَتَمَّمُ بَتَاءَيْنِ، كما يقال: تَمَضَّرَ وَتَنَزَّرَ». (٣) سيبويه ١/ ٣٤٥.

(٤) أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، كانت بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحة، أخذ القراءة عن عبد الله بن أبي إسحاق، وأخذ عنه الخليل بن أحمد، والأصمعي، وهارون الأعور، وغيرهم، وأخذ سيبويه عنه النحو، له الجامع في النحو والإكمال، توفي سنة تسع وأربعين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦، وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٤، وبغية الرواة ٢٧٠.

مَعْنَى الْإِنْكَارِ وَكَانَ لِلْحَالِ، حَمْلُهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَوْجُودُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَى الْإِنْكَارِ. وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهَا شَاهِدَةٌ يُسْتَعْنَى بِظُهُورِهَا عَنِ الذِّكْرِ لَهَا بِلَفْظِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِمْ: (أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)، وَتَقْدِيرُهُ: أَتَتْحَوَّلُ^(١) تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ عَلَى: أَتَتْنَقَّلُ^(٢)، وَلِيَكُونَ لِتَقَارُبِ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي يَقْتَضِيهَا هَذَا الْكَلَامُ، فَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ^(٣): (تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)؛ لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ مَعْنَى الْإِنْكَارِ لِلتَّلَوْنِ. وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، فَتَقُولُ: (أَتَمِيمِي مَرَّةً وَقَيْسِيَّ أُخْرَى)؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الرَّافِعِ فِيهِ كِإِضْمَارِ النَّاصِبِ، وَقَدْ بَانَ دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ بِمَا يُرَى مِنَ الْحَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْإِنْكَارَ.

وَقَدْ تَطَيَّرَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَوْمَ جَبَلَةَ، فَقَالَ: (يَا بَنِي أَسَدٍ، أَعَوَرَ وَذَانَابٍ)^(٤)، وَكَانَ قَدْ اسْتَقْبَلَهُمْ جَمْلٌ أَعَوَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَسْتَقْبِلُونَ أَعَوَرَ وَذَانَابٍ، وَلَوْ رَفَعَ: (أَعَوَرَ وَذَو نَابٍ) لَجَازَ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الرَّافِعِ فِيهِ كِإِضْمَارِ النَّاصِبِ، وَتَقْدِيرُهُ: أُمُسْتَقْبِلُكُمْ أَعَوَرَ وَذَو نَابٍ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٢٦ أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ^(٥)

فَقَدْ ظَهَرَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَعْنَى الْإِنْكَارِ وَالتَّنْقُلِ وَالتَّلَوْنِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

٢٢٧ أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ وَفِي الْعِبَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَتَحَوَّلَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (أَتَنَقَّلَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (وَذَو نَابٍ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣/ ٣٤٣.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَهْنَدُ بِنْتُ عَتَبَةَ فِي الرُّوْسِ الْأَنْفِ ٥/ ١٦٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/ ٥٢٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيوِيهِ ١/ ٣٤٤، وَالْمَقْتَضِبُ ٣/ ٢٦٥، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١/ ٢٥٢، وَالنَّكَتُ ١/ ٣٨٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٨، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢/ ٧٣٠، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٢/ ٤٨.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ١١٥، وَسَبِيوِيهِ ١/ ٣٤٤، وَالْمَقْتَضِبُ ٣/ ٢٦٥، =

وهذا مِنْ ذَنبِيءِ الْأَخْلَاقِ، وَهُوَ ضِدُّ مَا وَصَفَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ، فَقَالَ ^(١):
 «إِنَّكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ، وَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ».
 وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٢٨ أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا ^(٢)

فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى بَدْءِ النَّكِرَةِ بِأَلْفِ النَّدَاءِ، كَمَا قَالَ
 ذُو الرُّمَّةِ:

٢٢٩ أَدَارًا بِحَزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ ^(٣)

فَنَكَّرَهَا وَإِنْ كَانَتْ دَارًا بِعَيْنِهَا؛ لِأَنَّهُ ^(٤) وَصَفَهَا بِنَكِرَةٍ، فَكَذَلِكَ نَكَّرَ (عَبْدًا)؛
 لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِنَكِرَةٍ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ رَأَاهُ فِي حَالِ افْتِخَارٍ، فَنَصَبَهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِنْكَارِ لِلْإِفْتِخَارِ
 وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَتَفْخَرُ عَبْدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا.
 وَإِنَّمَا جَازَ: (تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)؛ لِظُهُورِ مَعْنَى الْإِنْكَارِ لِلتَّنْقِيلِ فِي
 النَّسَبِ، وَهُوَ بِأَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَظْهَرُ.

وَقَدَرَهُ سَبَوِيهِ عَلَى: أَتَتَّمَّ مَرَّةً وَتُقَيِّسَ أُخْرَى؛ لِیَجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّظَائِرِ

= وابن السیرافی ٢٥٣/١، ودقائق التصريف ٤٥٩، وتحصيل عين الذهب ٢١٨، والنكت ٣٨٣/١،
 وشرح الكافية الشافية ٧٦٦/٢، وشرح الرضي ٤٨/٢، والمقاصد الشافية ٥٢٣/٣.

(١) جاء الحديث مرويًا عن أنس بن مالك في كنز العمال ٦٦/١٤ برواية: «إنكم ما علمت تكثرون عند
 الفزع وتقلون عند الطمع»، وفي غريب الحديث للخطابي ٦٨٢/١ أنَّ النبي ﷺ كان إذا أشرف على
 بني عبد الأشهل قال: «والله ما علمت إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع»، ومثل هذا رواية
 الفائق للزمخشري ١١٥/٣، وفي شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥٤/٩: أنَّ الرسول ﷺ قد مدح
 الأنصار فقال: «إنكم لتقلون عند الطمع وتكثرون عند الفزع».

(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٣٢٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ١٦٣، وانظر سيبويه ١٩٩/٢، والجمل للزجاجي ١٤٨،
 وابن السیرافی ٣٣٤/١، والنكت ٥٠٠/١، والمقاصد الشافية ٢٦٥/٥. وهو بلا نسبة في المقتضب

٢٠٢/٤، والبصريات ٥٥٨، والتمام ٧٦، وشرح الرضي ٣٥٦/١.

(٤) في الأصل: (أنه).

في الأكثر بهذا التقدير، وَحَمَلَهُ عَلَى: (أَتَنَقَّلُ)؛ لَأَنَّ الْفِعْلَ يُسْتَعْمَلُ، فِيضَاحُهُ بِهِ أَوْلَى وَأَحْسَنُ.

وَقَدَّرَ الْأَوَّلَ عَلَى: أَتَعَيَّرُونَ، وَأَتَعَوَّرُونَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ لَا يُسْتَعْمَلُ؛ حِرْصًا عَلَى أَنْ يُوَفَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّظَائِرِ؛ لِتُسْتَمَرَّ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ؛ لَأَنَّ مَا اسْتَمَرَّ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ فَلَهُ مِنَ الْبَيَانِ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ؛ إِذْ كَانَتْ أَشَدَّهُ إِظْهَارًا لِلْمَعْنَى بِاقْتِضَاءِ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ حَتَّى يَظْهَرَ بِمَا لَهُ بِحَقِّ النَّظِيرِ، وَبِمَا لَهُ بِحَقِّ بَنِيَّتِهِ فِي نَفْسِهِ، فَيَكُونُ لَهُ دَلَالَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا لَهُ فِي نَفْسِهِ، وَالْأُخْرَى مَا لَهُ مِنْ جِهَةِ نَظِيرِهِ. وَحَمَلَهُ عَلَى^(١): أَتَسْتَقْبِلُونَ أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُسْتَعْمَلٌ يُؤَدِّي إِلَى الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ بِمَا لَهُ بِحَقِّ الِاسْتِعْمَالِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿بَلَى قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، حَمَلَهُ عَلَى: (نَجْمَعُ)^(٢)؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ^(٣)، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى: بَلَى نَقْدَرُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْمُقَدَّرِ^(٤) إِذَا صَحَّ الْمَعْنَى وَحَسُنَ. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٢٢٠ عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيِّي زُورُ كَلَامٍ^(٥)

ففي تَأْوِيلِهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (وَلَا خَارِجًا) عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَيَكُونُ هُوَ الْمُقْسَمَ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ قَالَ [ظ ١٠٠]: وَاللَّهِ لَا أَشْتُمُ مُسْلِمًا وَلَا يَخْرُجُ مِنْ فِيِّي زُورُ كَلَامٍ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (وَلَا خَارِجًا) عَلَى الْحَالِ. وَكَذَلِكَ: (لَا أَشْتُمُ) فِي

(١، ٢) سيبويه ٣٤٦/١.

(١) سيبويه ٣٤٣/١.

(٤) في الأصل: (المقدار).

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٧٦٩ صاوي، وانظر سيبويه ٣٤٦/١، والمقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، والبصريات ٧٧١، ٩١٥، وابن السيرافي ١١٨/١، والمحاسب ٥٧/١، والنكت ٣٨٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٨. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٦٢/٣، ومغني اللبيب ٥٢٩.

مَوْضِع: لَا شَاتِمًا، الْعَامِلُ فِيهِ (حَلْفَةٌ)؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: حَلَفْتُ لَا شَاتِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ جَوَابُ الْقَسَمِ مَحْذُوفًا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا أَهْجُو مُسْلِمًا وَلَا أَقُولُ الْخَنَا، فَتَحْذِفُ الْجَوَابَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَيْسَى ^(١).

وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحْذُوفٍ. وَالثَّانِي جَائِزٌ؛ لِأَنَّ (خَارِجًا) الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ الْحَالُ.

وَالْمَحْمُولُ فِي هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ عَلَى حُدُودٍ مُخْتَلِفَةٍ، أَمَّا مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ فَهُوَ مَا يَظْهَرُ الرَّافِعُ فِيهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ هُوَ مَا يَظْهَرُ النَّاصِبُ فِيهِ، وَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ فَهُوَ مَا يُحْذَفُ فِيهِ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ، فَإِنْ قُدِّرَ عَلَى النَّاصِبِ انْتَصَبَ، وَإِنْ قُدِّرَ عَلَى الرَّافِعِ ارْتَفَعَ.

فَقَوْلُهُمْ: (أَعَوَرَ وَذَا نَابٍ) عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا، يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ؛ لِأَنَّ الرَّافِعَ وَالنَّاصِبَ جَمِيعًا قَدْ اخْتَرِلا، فَإِنْ قِيلَ: أَمُسْتَقْبِلُكُمْ أَعَوَرَ وَذَا نَابٍ، لَمْ يَجْزِ إِلَّا الرَّفْعُ. وَإِنْ قِيلَ: أَمُسْتَقْبِلُونَ أَعَوَرَ وَذَا نَابٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ. وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ سَائِرُ الْمَسَائِلِ فِي هَذَا الْبَابِ.



بَابُ الْمَصْدَرِ الْمُثْنَى الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُثْنَى الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُثْنَى مِمَّا حُمِلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَتْ التَّنْثِيَةُ لِلْمُبَالَغَةِ^(١) فِي الْمَعْنَى، وَلَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ؟ وَلِمَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ؟

وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ هَذَا الْمَصْدَرُ؟

وَمَا حُكْمُ: (حَنَانِيكَ) فِي الْإِعْرَابِ؟ وَمَا عَامِلُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِيهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ طَرْفَةٍ:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضُنَا

وَهَلْ يَجُوزُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ)؟ وَمَا مَعْنَاهُ؟

وَلِمَ جَازَ: (سَمْعًا وَطَاعَةً) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (سَمْعٌ وَطَاعَةٌ)، وَلَمْ يَجْزِ: (سَقِيٌّ وَرَعِيٌّ) بِالرَّفْعِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٤٨: « هذا باب ما يجيء من المصادر مُثْنَى متصِّبًا على إضمارِ الفعل المتروكِ إِظْهَارُهُ ».

(١) في الأصل: (المبالغة).

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ مَا يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ: (سَمْعٌ وَطَاعَةٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (حَذَارِيكَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ [عَبْدٌ] ^(١) بَنِي الْحَسْحَاسِ ^(٢):

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ

وَلِمَ جَعَلَ (دَوَالِيكَ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ يُونُسَ: إِنَّ (لَبَّيْكَ) اسْمٌ وَاحِدٌ بِمَنْزِلَةِ: (عَلَيْكَ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ
الْخَلِيلُ عَلَى التَّثْنِيَةِ؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْخَلِيلِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (حَنَانٌ
وَحَنَانِيكَ)، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: (لَبِّي ^(٣) زَيْدٍ وَسَعْدِي زَيْدٍ)؟

وَلِمَ جَازَ: (حَوَالِكَ) و(حَوَالِيكَ) بِالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ؟ وَلِمَ لَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ
فِي: (لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

أَهْدُمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ ^(٤)

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مَسُورًا

وَمَا مَعْنَى: (لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ)؟ وَمِمَّ ^(٥) اشْتُقَّ؟ وَمَا أَصْلُ: (لَبَّيْكَ)؟ وَمَا مَعْنَى:

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٢) سحيم عبد بني الحسحاس، وقيل: اسمه حية، يكنى أبا عبد الله، ومولاه جندل بن معبد من بني الحسحاس. وكان سحيم حبشياً أعجمي اللسان ينشد الشعر. وتوفي في حدود سنة أربعين للهجرة. انظر ترجمته في فوات الوفيات ٤٢/٢، والخزانة ٩١/٢.

(٣) كذا في الكتاب ٣٥١/١، وفي الأصل: (أي).

(٤) في الأصل: (ومن).

(٥) في الأصل: (لك).

(أَلَبَّ بِالْمَكَانِ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي دُعَاءِ اللَّهِ: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا مَعْنَاهُ؟ وَلِمَ فُسِّرَ مَعْنَى: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى تَفْسِيرِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِي لَيْسَ مِنَ النَّحْوِ؟ وَمِنْ أَيْنَ جَرَى: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) مَجْرَى (سُبْحَانَ اللَّهِ)؟ وَلِمَ مَثَل: (أُفَّةً) وَ (تُفَّةً) بِقَوْلِكَ: (نَتَنًا)، وَمَثَل: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) بِقَوْلِكَ: (مُتَابَعَةً لِأَمْرِكَ وَمُسَاعَدَةً لِأَوْلِيَائِكَ)؟

وَمَا مَعْنَى: (سَبَّحَ)، وَ (لَبَّى)؟ وَلِمَ جَعَلَهُ مَأْخُودًا مِنْ جُمْلَةٍ: (قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ)، وَ (قَالَ لَبَّيْكَ)، وَ (أَفَفَ) ^(١) مِنْ قَوْلِهِ: (أَفَّ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (دَدَعَعَ)، وَ (بَابَأَ)، وَ (هَلَّلَ)؟ وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ (سُبْحَانَ)، وَ (لَبَّى)، وَ (سَعَدَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَخَذَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ؟

الْجَوَابُ ^(٢)

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُثْنَى الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتْرُوكِ إِظْهَارُهُ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ حَالِ تَعْظِيمٍ فِي خِطَابٍ رَئِيسٍ، وَكَانَ اللَّفْظُ يُنبِئُ عَنْ جِنْسِ الْفِعْلِ: حَمْلُ ^(٣) الْمَصْدَرِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتْرُوكِ إِظْهَارُهُ لِلْمُبَالَغَةِ [١٠١] فِي التَّعْظِيمِ إِلَى أَعْلَى مَنْزِلَةٍ عَلَى طَرِيقِ الْمَعْنَى النَّادِرِ، فَأَجْرِي اللَّفْظُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ تَرْكِ التَّصَرُّفِ.

والتَّثْنِيَةُ لِتَضْعِيفِ فِعْلِ التَّعْظِيمِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، كَقَوْلِهِمْ: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)، فَفِيهِ مُبَالَغَةُ تَعْظِيمٍ بِمَا ^(٤) عُوْمِلَ بِهِ مِمَّا يَقْتَضِي ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ مَعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَقِيقَتِهِ يَقْتَضِي التَّعْظِيمَ.

وَتَقْدِيرُ نَصْبِهِ كَتَقْدِيرِ: مُتَابَعَةً لِأَمْرِكَ وَإِسْعَادًا لِأَوْلِيَائِكَ، إِلَّا أَنَّهُ جُعِلَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَوَاقِفَ).

(٢) نَقَلَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصَصِ ٤/ ١٥٥ هَذَا الْجَوَابَ كَامِلًا، وَهَذَا أَمْرٌ مَوْجُودٌ فِي الْمَخْصَصِ نَبَهَ عَلَيْهِ

د. شَيْبَةَ، وَقَدْ يَنْبَغِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَالْنَّصُّ ظَاهِرٌ فِي الْمَخْصَصِ.

(٣) قَوْلُهُ: (حَمْلُ) مُكَرَّرٌ فِي الْأَصْلِ. (٤) فِي الْمَخْصَصِ ٤/ ١٥٥: (مَمَا).

(لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ) مَوْضِعَ تَقْدِيرِ الْمَصْدَرَيْنِ، وَغُومِلَ بِمَا يَقْتَضِي مُبَالَغَةً^(١) مِنَ التَّثْنِيَةِ وَتَرَكِ التَّصَرُّفَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِيُنْبِئَ عَنْ عُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ، وَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَكْثَرَ فِي النَّظَائِرِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي فِي الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ حَقُّهُ مِنْ كَوْنِهِ^(٣) نَادِرًا فِي بَابِهِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى عُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ وَالْإِنْفِرَادِ بِحَالِ الْجَلَالَةِ^(٤).

وإِنَّمَا جَارَ^(٥) التَّثْنِيَةُ لِلْمُبَالَغَةِ وَلَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ تَدُلُّ عَلَى التَّفْضِيلِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ مِنَ الْجَمْعِ؛ إِذْ^(٦) كَانَتِ التَّثْنِيَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْوَاحِدِ، وَالْجَمْعُ قَدْ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ، نَحْوُ: (نَفَرٍ)، (رَهْطٍ)، فَهَذِهِ الْمُبَالَغَةُ تَقْتَضِي تَضْعِيفَ الْمُبَالِغِ^(٧)، كَمَا قَالَ سِبْيَوِيهِ فِي: (حَنَائِكَ)^(٨): كَأَنَّهُ قَالَ: تَحْنُنًا بَعْدَ تَحْنُنٍ، وَحَنَانًا بَعْدَ حَنَانٍ، فَالتَّثْنِيَةُ أَدْلُ عَلَى التَّفْضِيلِ مِنَ الْجَمْعِ لِمَا بَيَّنَّا.

وَكُلَّمَا قَلَّ النَّظِيرُ^(٩) فَهُوَ أَشَدُّ مُبَالَغَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَلَّ النَّظِيرُ قَلَّ مَنْ يُسْتَغْنَى بِغَيْرِهِ عَنْهُ، وَمَنْ^(١٠) يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يُسْتَغْنَى بِغَيْرِهِ عَنْهُ فَهُوَ أَجَلُّ فِي التَّعْظِيمِ لِمَا^(١١) لَيْسَ فَوْقَ تَعْظِيمِهِ تَعْظِيمٌ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ جَلٌّ وَعَزٌّ، وَمَنْ يَقُولُ: مَا يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فَهُوَ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَكْثُرُ مَنْ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَهُونُ أَمْرُهُ لِكَثْرَةِ مَنْ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْهُ^(١٢). وَهَذَا الَّذِي

(١) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (المبالغة). (٢) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (في التقدير).

(٣) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (مجيئه).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (لحال الجلالة)، وَفِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (بجلالة الحالة).

(٥) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (جازت).

(٦) فِي الْأَصْلِ: (إذا)، وَكَذَا فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤.

(٧) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (تضعيف المعنى).

(٨) سِبْيَوِيهِ ٣٤٨/١.

(٩) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (قل النظير في معنى التعظيم).

(١٠) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (أي من). (١١) فِي الْمَخْصَصِ ١٥٥/٤: (مما).

(١٢) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (ومن يقول) لَيْسَ فِي الْمَخْصَصِ.

شَرَحْنَاهُ يَكْشِفُ لَكَ عَنِ النَّادِرِ فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّ لَفْظَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةً تُشْعِرُ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَسُبْحَانَ^(١) مَنْ طَبَعَ نُفُوسَ الْعُقَلَاءِ عَلَى هَذِهِ الْحِكْمِ وَالْفِطَنِ، فَتَدَبَّرْهُ^(٢) [١٠] [٣] [ظ ١].

[الجزء الخامس عشر من شرح كتاب سيبويه، إمامنا أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٤)]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ أَثِقُ^(٥)

وَلَا تَجُوزُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: طَلَبُ الْأَعْرِفِ فِي الْمَعْنَى النَّادِرِ؛ لِأَنَّهُ يُصِيرُ كَالْمَثَلِ.

وَالْآخَرُ: الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُعْظَمِ أَحْصَى بِمَعْنَى التَّعْظِيمِ مِنَ الْإِنْفِصَالِ.

فَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ: (حَنَانِيكَ)، وَ(لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ. وَعِلَّةُ الْإِضَافَةِ فِيهِ كَعِلَّةِ لُزُومِ الْإِضَافَةِ، كَ (سُبْحَانَ اللَّهِ)، وَ(مَعَاذَ اللَّهِ)، وَقَالَ طَرَفَةُ:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرَّاهُونَ مِنْ بَعْضِ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَحْص)، وَكَذَا فِي الْمَخْصَصِ ١٥٦/٤.

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «آخِرُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، وَفِيهِ: وَلَا تَجُوزُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَقَدْ تَمَّ الْجُزْءُ الْمُبَارَكُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ».

(٣) جَاءَ فِي وَجْهِ الْوَرَقَةِ الْأُولَى مِنْ نَسْخَةِ الْأَصْلِ (فِيض): (الثَّانِي مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَبِيوهِ لِلرَّمَانِيِّ).

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ تَجْزِئَةُ الْأَصْلِ الْمَوْجُودَةِ فِي نَسْخَةِ فِيضِ اللَّهِ.

(٥) بَدَايَةُ هَذَا الْجُزْءِ فِي نَسْخَةِ د: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ). وَهَنَّاكَ حَاشِيَةً فِي أَوَّلِ هَذَا الْجُزْءِ جَاءَ فِيهَا: «أَوَّلُ هَذَا الْجُزْءِ مِنْ نَسَخَتِنَا مِنَ الْكِتَابِ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْكِرَاسِ الرَّابِعِ: هَذَا بَابٌ مَا يَجْرِي مِنَ الْمَصَادِرِ مِثْنَى مُتَتَبِّحًا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (حَنَانِيكَ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: تَحَنُّنًا، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ هَذَا مِثْنَى إِلَّا فِي حَالَةٍ إِضَافَةٍ، كَمَا لَمْ يَكُنْ: (سُبْحَانَ اللَّهِ)، وَ(مَعَاذَ اللَّهِ) إِلَّا مُضَافًا، فَ(حَنَانِيكَ) لَا يَتَصَرَّفُ، كَمَا لَمْ يَتَصَرَّفْ (سُبْحَانَ اللَّهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، قَالَ طَرَفَةُ:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا

.....

وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ تَضَمَّنَتْ عَنَوَانَ هَذَا الْبَابِ فِي كِتَابِ سَبِيوهِ ٣٤٨/١، وَاللَّفْظُ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ أ. هَارُونَ جَاءَ مِنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى لِلْكِتَابِ بِعِبَارَةٍ [كَأَنَّهُ يَسْتَرْحِمُهُ لِيَرْحِمَهُ]، كَمَا أَنَّ فِي الْكِتَابِ: «تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ».

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لَطَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ فِي دِيْوَانِهِ ٦١، وَانْظُرْ جَمَلَ الْخَلِيلِ ١٧٥، وَسَبِيوهِ ٣٤٨/١، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٣/٢، وَالْمَخْصَصُ ١٥٦/٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢١٩. وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ فِي =

كَأَنَّهُ قَالَ: تَحَنَّنْ تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ، وَوَضَعَ (حَنَانِيكَ) مَوْضِعَ: (تَحَنُّنٍ).

وَتَقُولُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَرَحْمَتُهُ، عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي طَلَبِ الرَّحْمَةِ مِنْهُ بَعْدَ رَحْمَةٍ، عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ التَّشْبِيهُ.

وَتَقُولُ: (سَمْعًا وَطَاعَةً) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)؛ لِأَنَّ (سَمْعًا وَطَاعَةً) مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُتَصَرِّفَةِ؛ لِجَرَيَانِهَا عَلَى أَفْعَالِهَا، كَقَوْلِكَ: (أَسْمَعُ سَمْعًا وَأُطِيعُ طَاعَةً)، أَوْ قَدْ وُضِعَ (طَاعَةً) مَوْضِعَ (إِطَاعَةٍ)^(١) فِي الْجَرَيَانِ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)؛ لِأَنَّهَا مَصَادِرُ لَا تَجْرِي عَلَى فِعْلٍ، فَلَمْ يَجْزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي الْجَارِيَةِ عَلَى الْفِعْلِ.

وَيَجُوزُ: (سَمْعٌ وَطَاعَةٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (سَقِيٌّ وَرَعِيٌّ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ (سَقِيًّا وَرَعِيًّا) عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ فِي مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَقَدْ صَارَ فِي مَوْضِعَ: (سَقَاهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ)، فَلَمْ يَصْلُحْ فِيهِ الرَّفْعُ، كَمَا صَلَحَ فِي: (سَمْعٌ وَطَاعَةٌ) [و٢]، أَيُّ: أَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ؛ لِيُنْبِئَ عَنْ حَالِهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيَةِ الْفِعْلِ وَطَلَبِ وَقُوعِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ؛ فَلِذَلِكَ صَلَحَ: (سَمْعٌ وَطَاعَةٌ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؛ لِصِحَّةِ الْمَعْنَى فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢)، وَلَمْ يَجْزُ إِلَّا: (سَقِيًّا وَرَعِيًّا) بِالنَّصْبِ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ مَا يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ: (سَمْعٌ وَطَاعَةٌ)، كَمَا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْمَثَلِ الَّذِي لَا يُغَيَّرُ، وَلَيْسَ يُعْتَدُّ فِي هَذَا بِتَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ، كَمَا لَا يُعْتَدُّ فِي: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ إِذْهَابَ حَرْفٍ لَا يُقْوِي إِلَّا يُعْتَدُّ بِهِ، كَمَا يُقْوِي إِذْهَابُ حَرَكَةٍ.

وَتَقُولُ: (حَذَارِيكَ)؛ لِأَنَّ التَّحْذِيرَ^(٣) مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ.

= المحرر الوجيز ٨/٤. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٧٨/١، والمقتضب ٢٢٤/٣، وجمهرة اللغة

١٢٧٣/٣، والنكت للأعلم ٣٨٥/١، وابن يعيش ١١٨/١.

(١) قوله: (إِطَاعَةٌ) ساقط من د. (٢) في د: (منها).

(٣) قوله: (التحذير) عليها طمس خفيف في الأصل، وكذا في د.

وَقَالَ عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ:

٢٢٢ إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ^(١)

فَقَالَ: (دَوَالِيكَ)؛ لِأَنَّ الْمُدَاوَلَةَ عَلَى مَعْنَى الْمُدَاوَمَةِ، مَوْضِعٌ مُبَالَغَةٍ وَتَعْظِيمٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: مُدَاوَلَتَكَ، وَجَعَلَ (دَوَالِيكَ) فِي مَوْضِعِهِ. وَقَالَ سَبْيَوِيهِ^(٢): هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، يَعْنِي أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ (شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ مُدَاوَلَةً)، فَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا. وَوَجْهُ نَصْبِهِ عَلَى مَا فَسَّرْنَا مِنَ الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٢٣ ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا^(٣)

أَيُّ: هَذَا بَعْدَ هَذَا، فَبَالَغَ فِي الْكَثْرَةِ، وَهِيَ مَوْضِعٌ مُبَالَغَةٍ، كَمَا أَنَّ التَّحْذِيرَ مَوْضِعٌ مُبَالَغَةٍ، وَكَذَلِكَ الْمُدَاوَمَةُ.

وَلَيْسَ كُلُّ مَعْنَى يَصْلُحُ فِيهِ الْمُبَالَغَةُ، كَمَعْنَى الْقُعُودِ [ظ ٢]، وَالْقِيَامِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَالَ يُونُسُ^(٤): إِنَّ (لَبَّيْكَ) اسْمٌ وَاحِدٌ، بِمَنْزِلَةِ: (عَلَيْكَ)، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الْخَلِيلِ^(٥) الَّذِي فَسَّرْنَاهُ قَبْلُ مِنْ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ. وَوَجْهُ قَوْلِ يُونُسَ أَنَّ الْمَصَادِرَ يَقِلُّ فِيهَا التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ، وَقَدْ وَجَدَ لَهُ نَظِيرًا مِنَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ: (عَلَيْكَ)،

(١) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦ والروى بكسر السين، وانظر سبويه ٧٠/١، والمخصص ١٥٦/٤، وتحصيل عين الذهب ٢٢٠، وابن يعيش ١١٩/١. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٣٠، وتهذيب اللغة ١٤/١٢٤، والجمال للزجاجي ٣٠٦، والخصائص ٤٥/٣، والمحتسب ٢٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/٢. وجاءت الرواية في جملة من المصادر: (ليس للبرد لابس) بضم السين.

(٢) سبويه ٣٥٠/١.

(٣) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١٣٢، وانظر سبويه ٣٥٠/١، وابن السيرافي ٢٠٧/١، والمحتسب ٢٧٩/٢، وفرحة الأديب ١٧٨، وابن يعيش ١١٩/١. وهو لرؤية في أساس البلاغة (هذذ). وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٣٠، وإصلاح المنطق ١٥٨، والجمال للزجاجي ٣٠٦، وجمهرة اللغة ١٢٧٣/٣، والمخصص ١٥٦/٤، وتحصيل عين الذهب ٢٢٠، وشرح الرضي ٣٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/٢.

(٤) سبويه ٣٥١/١.

فَحَمَلَهُ عَلَى هَذَا. وَقَوْلُ الْخَلِيلِ هُوَ الصَّوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: إِفْرَادُ (حَنَانٍ) تَارَةً، وَتَثْنِيَّتُهُ تَارَةً فِي: (حَنَانِيكَ).

وَالثَّانِي: الْإِضَافَةُ إِلَى الظَّاهِرِ مَعَ وُجُودِ الْيَاءِ، خِلَافَ قَوْلِهِمْ: (عَلَى زَيْدٍ)،
وَذَلِكَ فِي: (لَبِّي زَيْدٍ وَسَعْدِي زَيْدٍ).

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: مَا تَقْتَضِيهِ الْمُبَالَغَةُ مِنَ التَّثْنِيَةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلَ^(١).

وَيَجُوزُ: (حَوَالِكَ)، و(حَوَالِيكَ) بِالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ؛ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهَا فِيمَا^(٢) تَلَزُمُ
فِيهِ تَثْنِيَّةٌ، لَا عَلَى مَا تَوَهَّمُ يُؤْنَسُ أَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ إِفْرَادُ (حَنَانٍ) مِنْ
الْإِضَافَةِ، إِنَّمَا هُوَ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ أَصْلُهَا الْإِنْفِصَالُ، لَزِمَتْ لِعِلَّةٍ^(٣) قَدْ بَيَّنَّاها.
وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٢٢٤ أَهْدِمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ

وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَ^(٤)

فهذا شاهدٌ فِي: (حَوَالِكَ) أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ جَوَازِ: (حَوَالِيكَ).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٢٥ دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورَ^(٥)

فهذا شاهدٌ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ تَثْبُتُ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الظَّاهِرِ، وَقَدْ ثَبَتَ بِهِ أَيْضًا

(١) قوله: (قبل) مطموس في الأصل، وكذا في د.

(٢) قوله: (فيما) مطموس في الأصل، وكذا في د.

(٣) في الأصل: (العلة)، وكذا في د.

(٤) هذا من الرجز، وهو مما تجريه العرب على ألسنة الحيوان في الحيوان للجاحظ ١٢٨/٦، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/٣٥١، وفيه بين بيتي الرجز بيت آخر، وهو: (وحسبوا أنك لا أخا لك)، وأما الرزاجي ١٣٠، وجمهرة اللغة ١٣٠٩، وتحصيل عين الذهب ٢٢١، والمخصص ١٥١/٤، ١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٦.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في اللسان (لبي)، والعيني ٥١٨/٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/٣٥٢، وابن السيرافي ١/٢٥١، وسر صناعة الإعراب ٧٤٧، ودقائق التصريف ٤٤٠، والنكت ٣٨٧، والمخصص ١٥٦/٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٢، وشرح الرضي ١/٣٢٩.

أَنَّ التَّشْيِيعَ تَكُونُ لِلْمُبَالِغَةِ، فهو شَاهِدٌ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وَأَصْلُ: (لَبَّيْكَ) مَأْخُودٌ مِنَ الْإِلْبَابِ، وَهُوَ لُزُومٌ [و٣] الشَّيْءِ، يُقَالُ: (أَلَبَّ بِالْمَكَانِ) إِذَا لَزِمَهُ، فَلَمْ يُفَارِقْهُ. وَ(سَعْدَيْكَ) مَأْخُودٌ مِنَ الْإِسْعَادِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ فِي دُعَاءِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) فَمَعْنَاهُ: مُتَابَعَةٌ لَأَمْرِكَ وَإِسْعَادًا لِأَوْلِيَائِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ مُلَازِمَةٌ مَا دَعَا إِلَيْهِ الدَّاعِي.

وإِنَّمَا فُسِّرَ مَعْنَى: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ؛ لِيُنْكَشِفَ وَجْهُ إِعْرَابِهِ؛ إِذْ كَانَ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِظُهُورِ مَعْنَاهُ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ ^(١) تَفْسِيرُ الْغَرِيبِ فِي أَبْوَابِ النَّحْوِ؛ لِأَنَّهُ تَخْلِيطٌ بِإِدْخَالِ ^(٢) صِنَاعَةٍ فِي صِنَاعَةٍ غَيْرِهَا، وَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ، أَوْ تَقْتَضِيهِ الصَّنَاعَةُ بِأَمْرِ لَا زِمَ فِيهِ، كَالَّذِي ذَكَرْنَا فِي: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ).

وَتَقُولُ: (أُفَّةً وَتُفَّةً) بِالنَّصْبِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: نَتْنَا، وَوَضَعْتَ: (أُفَّةً وَتُفَّةً) مَوْضِعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ يَتَصَرَّفُ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ عَلَى: أُلْزِمْتُ أُفَّةً وَتُفَّةً. وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ (سَبَّحَ) فَمَعْنَاهُ: قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ جُمْلَةٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (لَبَّيْ)، أَيْ: قَالَ: لَبَّيْكَ، وَ(أَفَفَ)، أَيْ: قَالَ: أَفُ، وَ(دَعَدَعَ)، أَيْ: قَالَ: دَعُ، وَ(بَابَأَ)، أَيْ: قَالَ: بِأَبِي، وَمِثْلُ ذَلِكَ ^(٣): (هَلَّلَ)، أَيْ: قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَالتَّهْلِيلُ مُتَصَرِّفٌ، وَإِنْ اشْتَقَّ مِنْ جُمْلَةٍ، فَلَيْسَ الْعِلَّةُ فِي تَرْكِ التَّصَرُّفِ [فِي] ^(٤): (سُبْحَانَ)، وَ(لَبَّ)، وَ(سَعَدَ) أَنَّهَا أُخِذَتْ مِنْ جُمْلَةٍ كَلَامٍ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى أَفْعَالٍ مُثَمِّلَةٍ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيْنَا مِمَّا يَجِبُ لَهَا مِنَ الْمُعَامَلَةِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى النَّادِرِ فِي الْمُبَالِغَةِ ^(٥) [ظ ٣].

(١) فِي د: (يَصَحُّ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (دَخَالَ)، وَطَمَسَ الْحَرْفَانِ الْأُولَانِ، وَكَذَا فِي د.

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (قَالَ: أَفُ) سَاقِطٌ مِنْ د. (٤) مَا بَيْنَ الْمُعْجُوفَيْنِ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) قَوْلُهُ: (الْمُبَالِغَةُ) مَطْمُوسٌ فِي الْأَصْلِ، وَكَذَا فِي د.

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ الْمَحْمُولِ عَلَى مَحذُوفٍ(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ الْمَحْمُولِ عَلَى مَحذُوفٍ^(١)
مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ الْمَحْمُولِ عَلَى مَحذُوفٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا
يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (صَوْتَ حِمَارٍ) مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ
حِمَارٍ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الذَّبْيَانِيِّ:

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِئُهَا

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهْدِيهِ

وَمَا نَظِيرُ النَّصْبِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا
وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] ^(٣)؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٥٥ / ١ « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ».

(١) قوله: (في المصدر المشبه به المحمول على محذوف) ساقط من د.

(٢) قوله: (مما لا يجوز) جاء في (د) في موضع سابق، وهو: (مما لا يجوز الغرض منه).

(٣) قَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (وجاعل الليل) بِالْأَلْفِ وَكَسَرَ اللَّيْلِ. انظر السبعة ٢٦٣، والحجة للفارسي ٣ / ٣٦١، وحجة القراءات ٢٦٢، وتفسير البحر المحيط ٤ / ١٩٠.

وَلَمْ جَارَ: (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يَجُزْ [مِثْلُ ذَلِكَ] ^(١) فِي: (مَرَرْتُ بِهِ يُصَوِّتُ صَوْتِ الْحِمَارِ) ^(٢)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ: (مَرَرْتُ بِهِ يُصَوِّتُ وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) إِلَّا عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ آخَرَ دُونَ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا

وَلَمْ جَعَلَهُ شَاهِدًا فِي أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ آخَرَ ^(٣)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ فِي نَصْبِ: (دَابَّ بِكَارٍ)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقُ

[و٤] وَقَوْلِ الْعَجَّاجِ:

نَاجِ طَوَاهُ الْأَيْنِ مِمَّا وَجَفَا

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي كَبِيرٍ:

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكِبٌ مِنْهُ

وَلَمْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ فِعْلٍ آخَرَ؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ:

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكِبٌ مِنْهُ

بِمَنْزِلَةٍ: (لَهُ طَيٌّ)؟

وَمَا نَظِيرُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) مِنْ قَوْلِهِ: (إِنَّمَا أَنْتَ شُرْبُ الْإِبِلِ)؟ وَمِنْ أَيْنَ يَنْفَصِلُ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَبَيْنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مما فهم من الجواب.

(٢) بعده في الأصل ود: (على)، كأنه أراد تنمة الجملة.

(٣) سيبويه ٣٥٧/١.

الحَالِ؟ وَلِمَ صَارَ أَحَدُهُمَا جَوَابَ (كَيْفَ)، وَالْآخَرُ جَوَابُ عَلَى: (أَيِّ مِثَالٍ)؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ) بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى
 الصِّفَةِ^(١)، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (صَوْتُ الْحِمَارِ) إِلَّا عِنْدَ الْخَلِيلِ؟ وَلِمَ أَجَازَ
 الْخَلِيلُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ: (صَوْتُ الْحِمَارِ) صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَأَجَازَ عَلَى ذَلِكَ:
 (هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ)؟ وَلِمَ أَلْزَمَهُ سَيَوِيهِ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولَ^(٢): (هَذَا قَصِيرٌ
 الطَّوِيلُ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلِمَ كَانَ فِي الصِّفَةِ أَقْبَحَ مِنْهُ فِي الْحَالِ؟

الجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَحْذُوفِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ
 جُمْلَةً بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ حَمْلُ الْمَصْدَرِ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَيُنْصَبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ،
 كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ صَوْتَ
 حِمَارٍ، إِذَا كَانَ [ظ؛] لَهُ صَوْتُ يُفِيدُ مَا يُفِيدُ: (هُوَ يُصَوِّتُ)، عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.
 وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، يُفِيدُ مَا يُفِيدُ الْفِعْلُ، النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ:
 (مَرَرْتُ فَإِذَا صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ)، فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ (صَوْتُهُ)
 لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ: (هُوَ يُصَوِّتُ)؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً كَالْفِعْلِ فِي الْفَائِدَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ: (صَوْتُ) الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ قَدْ يَعْمَلُ
 فِي الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ضَرْبًا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْكَشِفُ
 وَجْهَ الْعَمَلِ فِي هَذَا إِلَّا بِوَسِيطَةِ الْفِعْلِ، وَكُلُّ^(٣) مَا لَا يَنْكَشِفُ وَجْهَ الْعَمَلِ فِيهِ إِلَّا
 بِوَسِيطَةِ مَعْنَى كَلِمَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ، أَوْ تَقْدِيرِهَا إِنْ حُدِفَتْ حَتَّى يَصِحَّ
 الْكَلَامُ، وَهَذَا فِي الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ سَوَاءً؛ وَلِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ تُقَدَّرَ (مِنْ) فِي: ﴿وَإِنْ خَرَجَ
 مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْعَمَلِ لَا يَنْكَشِفُ إِلَّا بِ (مِنْ)،
 وَكَذَلِكَ لَا يَنْكَشِفُ وَجْهَ الْعَمَلِ فِي هَذَا إِلَّا بِ (يُصَوِّتُ صَوْتُ حِمَارٍ)؛ فَلِهَذَا لَمْ

يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ضَرْبًا)؛ لَأَنَّهُ يَنْكَشِفُ وَجْهَ الْعَمَلِ أَنَّهُ عَلَى التَّأْكِيدِ بِنَفْسِ الْمَصْدَرِ.

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِيُّ:

٢٣٦ مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِلُهَا لَهْ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالمَسَدِ^(١)

فَ (لَهْ صَرِيفٌ) بِمَنْزِلَةِ: هُوَ يُصَرِّفُ صَرِيفَ^(٢) الْقَعْوِ.

وَقَالَ الْآخَرُ:

٢٣٧ لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهْدِيهِ وَرَنَّةٌ مَنْ يَبْكِي إِذَا كَانَ بَاكِيًا

هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ يَذُبُّ بِرَوْقِيهِ الْكِلَابَ الضَّوَارِيَا^(٣)

[وه] فَقَوْلُهُ: (لَهَا هَدِيرٌ) بِمَنْزِلَةِ: هِيَ تَهْدِرُ هَدِيرَ الثَّوْرِ.

وَنَظِيرُ الْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأَنْعَامُ: ٩٦]؛ لَأَنَّهُ يُفِيدُ: جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا، فَحَمَلَ الثَّانِي عَلَيْهِ، كَمَا يُفِيدُ: (لَهُ صَوْتُ) : هُوَ يُصَوِّتُ، فَحَمَلَ الثَّانِي عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ [بِهِ] ^(٤)) فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتَ حِمَارٍ عَلَى الْحَالِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يُخْرِجُهُ صَوْتَ حِمَارٍ، أَوْ يُظْهِرُهُ صَوْتَ حِمَارٍ، ثُمَّ أَوْقَعْتَ (صَوْتَ حِمَارٍ)

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦، وانظر سيبويه ٣٥٥/١، والمسائل المنثورة ١١، وابن السيرافي ٢٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٢، والمقاصد الشافية ٣/٢٦١. وهو بلا نسبة في العين ١٧٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٢٠، ومقاييس اللغة ٥/١٠٧. ودخيس النحس: اللحم المتداخل الممتلئ شحمًا، والبازل: السنّ إذا خرجت في السنة التاسعة من عمرها، والصريف: هو صوت الأتياب والأبواب، والقعو: هي البكرة، وقال الجوهري: القعو خشبتان في البكرة فيها المحور، وصريف القعو: صوته، والمسد: الحبل، والشاعر هنا يصفها بالكلال.

(٢) قوله: (صريف) ساقط من د.

(٣) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الجعدي في ديوانه ١٩٢، وانظر ابن السيرافي ٦٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٣، والمقاصد الشافية ٣/٢٦١-٢٦٢. وهما بلا نسبة في سيبويه ٣٥٥/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٤، والنكت للأعلم ٣٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٩٠.

(٤) ما بين المعقوفين من السؤال، وهو زيادة يقتضيها السياق.

مَوْقِعَ الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحِمَارِ)؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ حَالًا، فَلَا تَقَعُ الْمَعْرِفَةُ مَوْقِعَهَا إِلَّا عَلَى الشُّذُوذِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)^(١).

وَنَقُولُ: (مَرَزْتُ بِهِ يَصَوْتُ وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ)، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ آخَرَ؛ لِأَنَّكَ قَدْ عَقَدْتَ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ عَلَى طَرِيقَةٍ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ)، ثُمَّ عَقَدْتَهَا بِالْأُولَى، فَلَمْ يَعْمَلْ مَا فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ مِنْهَا بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٢٨ إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَطْتَ أَبْصَارُهَا

دَابَّ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا^(٢)

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي: (دَابَّ بِكَارٍ) هَذَا الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْكَشِفُ وَجْهُ الْإِتِّصَالِ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ: تَدَابُّ دَابَّ بِكَارٍ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَحْذُوفٍ، كَمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ فِي الْمُسَبَّهِ بِهِ؛ لِهَذِهِ [ظ هـ] الْعِلَّةُ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ وَسِيطَةِ الْفِعْلِ، عَلَى جِهَةِ الذِّكْرِ أَوِ الْحَذْفِ.
وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٢٢٩ لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقْ

تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لِلْسَّبْقِ^(٣)

(١) هذا جزء من بيت شعر للبيد، وَقَدْ جَرَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى أَلْسِنَةِ النُّحَوِيِّينَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَدَّهَا هُنَا قَوْلًا، أَوْ مَثَلًا، إِذِ الْعِبَارَةُ لِكثْرَةِ اسْتِشْهَادِ النَّحَاةِ بِهَا صَارَتْ تَجْرِي مَجْرَى الْمَثَلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَجَاءَ فِي د: (أَرْتَهَا الْعِرَاكَ).

(٢) هَذَا مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لَغِيلَانَ بْنِ حَرِثٍ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ١/ ٢٠٥. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِيهِ ١/ ٣٥٧، وَالْمَقْتَضِبُ ٣/ ٢٠٤، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٣٨٩، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٢٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/ ١٩٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/ ٢٦٠، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ١٨٢٨.

(٣) الرَّجَزُ لِرُؤْبَةَ فِي دِيَوَانِهِ ١٠٤ بِرَوَايَةٍ:

فهذا يَعْمَلُ فِيهِ هَذَا الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّ (لَوْحَهَا) بِمَنْزِلَةِ: (أَضْمَرَهَا).
وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٢٤٠ نَاجِ طَوَاهُ الْأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا
طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَزُلْفَا
سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى أَحْقَوْقَفَا^(١)

فهذا بَيَّنَّ فِي أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ هَذَا الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، كَأَنَّهُ قَالَ: طَوَاهُ طَيِّ اللَّيَالِي،
وَلِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَحْمُولِ عَلَى
الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُشَبَّهٌ بِهِ قَدْ حُمِلَ عَلَى فِعْلٍ مَفْهُومٍ مِنْ
جُمْلَةِ الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَمِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْبَابِ نَظِيرُهُ وَمَا التَّبَسَّ بِهِ مِمَّا
يَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ فِيهِ لِلْفَائِدَةِ بِذَلِكَ فِي تَحْصِيلِ مَا أُنْعَقَدَ بِهِ الْبَابُ.

وَقَالَ أَبُو كَيْسَرٍ:

٢٤١ مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ^(٢)

من طول تعداء الربيع في الأنق
تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر الشاهد في سيبويه ٣٥٨/١، وابن السيرافي ٣١/١، ٢١١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٤، وشرح
التسهيل لابن مالك ١٨١/٢، والمقاصد الشافية ٢٢٨/٣، وتمهيد القواعد ١٨٢٩. وهو بلا نسبة في
شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٥.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٢٦، وانظر سيبويه ٣٥٩/١، والمسائل المثورة ١٢،
وابن السيرافي ٢٠٩/١، والنكت للأعلم ٣٩٠/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٥. وهو بلا نسبة
في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٥، وجمهرة اللغة ٥٥٣/١، والبصريات ٤٩٤/١، والمخصص
١٣٧/١٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٩٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٤،
وانظر سيبويه ٣٥٩/١، وتصحيح الفصح ٣٣٢، والخصائص ٣٠٩/٢، وابن السيرافي ٢١٤/١،
والمخصص ٧٨/٥، وتحصيل عين الذهب ٢٢٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٠٤/٣، ٢٣٢،
والمسائل المثورة ١٢، والإيضاح العضدي ١٤٩، وابن يعيش ٥٠/٩. والمنكب: مجتمع رأس الكتف
والعُصْد، وحرف الساق: طرفه. وهو في البيت يصف رجلاً ضعيفاً قصيراً، فإذا نام لم يمس إلا منكبه
وحرف ساقه.

فهذا لا يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْكَشِفُ وَجْهُ الْعَمَلِ فِيهِ إِلَّا بِوَسِيطَةِ
فِعْلٍ آخَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: طَوَى طَيِّ الْمَحْمَلِ، وَصَارَ:

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ

دَلِيلًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا [و ٦] يَكُونُ هَكَذَا مِنْ أَجْلِ انْطِوَاءِهِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: لَهُ
طَيٌّ طَيِّ الْمَحْمَلِ.

وَنَظِيرُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) قَوْلُهُمْ: (إِنَّمَا أَنْتَ شُرْبُ الْإِبِلِ)، فِي أَنَّهُ
لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أَنْتَ تَشْرَبُ شُرْبَ الْإِبِلِ، إِلَّا
أَنَّهُ يَنْفَصِلُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ شُرْبَ الْإِبِلِ هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى الْفِعْلِ، وَ(لَهُ صَوْتُ)
هُوَ الَّذِي قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ، فَذَاكَ هُوَ الدَّلَالُ عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ،
وَإِنَّمَا الدَّلَالُ عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ هُوَ مَا قَبْلَهُ، فَهُوَ أَقْوَى مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ
سَائِرِ الْعَوَامِلِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَبَيْنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ
مِنْ جَوَابِ (كَيْفَ) بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، كَأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الصَّوْتَ،
وَاحْتِيجَ إِلَى أَنْ يُعْلَمَ عَلَى أَيِّ حَالٍ خَرَجَ، كَمَا يُعْرِفُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ، وَيُحْتَاجُ
إِلَى أَنْ يُعْلَمَ عَلَى أَيِّ حَالٍ قَدِمَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَوَابِ: (أَيُّ كَذَا
هُوَ؟) كَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّ صَوْتٍ هُوَ؟ أَوْ قَالَ: أَيُّ صَوْتِ صَوْتٍ، فَقَالَ: صَوْتُ حِمَارٍ،
فَهَذَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى أَنْ يُعْرِفَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ بِالْبَيَانِ عَنْهُ،
فَمِنْ هَاهُنَا افْتَرَقَ الْوَجْهَانِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا جَوَابَ (كَيْفَ)، وَالْآخَرُ جَوَابَ (أَيُّ) .

وَتَقُولُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) بِالرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ، فَإِنْ قُلْتَ: (صَوْتُ
الْحِمَارِ) [ظ ٦] كَانَ عَلَى الْبَدَلِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصِّفَةِ إِلَّا عِنْدَ
الْخَلِيلِ ^(١)، فَإِنَّهُ أَقَامَهُ مُقَامَ (مِثْلٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ،
فَلَمَّا كَانَ (مِثْلٌ) نَكِرَةً، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، جَعَلَ مَا قَامَ مَقَامَهُ فِي حُكْمِهِ.

وَأَجَازَ عَلَى ذَلِكَ^(١): (هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ)، وَسَيَوِيهِ يَأْبَى هَذَا، وَيُلْزِمُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: (هَذَا قَصِيرٌ الطَّوِيلُ)، أَيْ: قَصِيرٌ مِثْلُ الطَّوِيلِ.

وَلِلْخَلِيلِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ هَذَا بِأَنَّ (الطَّوِيلَ) صِفَةٌ مُتَمَكِّنَةٌ، فَلَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (صَوْتُ حِمَارٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ مُتَمَكِّنَةٍ؛ إِذْ هُوَ مَصْدَرٌ؛ فَلِذَلِكَ اقْتَضَى مَعْنَى (مِثْلٍ)، وَقَوِيَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ (الْأَخُّ) لَيْسَ بِصِفَةٍ مُتَمَكِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ مِنْ مَصْدَرٍ كَاشْتِقَاقِ الطَّوِيلِ مِنَ الطُّولِ؛ لِيُوصَفَ بِهِ.

وَقَالَ سَيَوِيهِ^(٢): هُوَ فِي الصِّفَةِ أَفْبَحُ مِنْهُ فِي الْحَالِ، وَهَذَا صَحِيحٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الصِّفَةُ تُوجِبُ أَمْرَيْنِ: الْإِتْبَاعُ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْمُوَافَقَةُ فِي النَّكِيرَةِ. فَهِيَ إِذَا حُوْلِفَ حُكْمُهُمَا فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْآخَرِ فُرِّقَ بَيْنَ مَا لَا يَفْتَرِقُ مَعَ التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي إِلَّا التَّنْكِيرَ فَقَطْ، فَلَمْ يُفَرَّقْ فِيهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ حَقُّهُمَا أَلَّا يَفْتَرِقَا.

وَلِمُصَاحَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ لِلْآخَرِ [٧] حُكْمٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ يَمْتَنِعُ^(٣) فِيهِ التَّفْرِيقُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (عَشْرُونَ دِرْهَمًا)، الْأَصْلُ فِيهِ: عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ وَمَعْنَى الْجَمْعِ، فَإِمَّا أَنْ يُذْكَرَا مَعًا، أَوْ يُحْذَفَا مَعًا؛ لِلَاضْطِحَابِ اللَّازِمِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَيُقَالُ: (عَشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ) أَوْ (عَشْرُونَ الدَّرَاهِمِ)، وَهَذَا يُبَيِّنُ^(٤) مَا حَقُّهُ أَنْ يَصْطَحِبَ فِيهِ الشَّيْئَانِ، وَلَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَنَظِيرُهُ أَيْضًا حَذْفُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ مِنْ: (مَرَوَانٍ)، فَإِمَّا أَنْ يَثْبُتَا مَعًا، أَوْ يُحْذَفَا مَعًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَيَثْبُتَ أَحَدُهُمَا، وَيُحْذَفَ الْآخَرُ.



(٣) فِي الْأَصْلِ: (يَمْنَعُ)، وَكَذَا فِي د.

(٢، ١) سَيَوِيهِ ١ / ٣٦١.

(٤) فِي د: (يَتَبَيَّنُ).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ مِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ ^(١) الْمُشَبَّهِ بِهِ مِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ)؟ وَلِمَ اخْتِيرَ فِيهِ الرَّفْعُ؟ وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ؟
وَلِمَ كَانَ اعْتِمَادُ هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا فِيهِ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (لَهُ حَسَبٌ حَسَبُ الصَّالِحِينَ) إِلَّا الرَّفْعُ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ)؟ [ظ ٧] وَهَلَا كَانَ هَذَا عَلَى الذَّمِّ، كَمَا تَقُولُ: (لَهُ جَهْلٌ جَهْلُ السُّفَهَاءِ)، وَمَا فِي أَنَّهُ عِلَاجٌ.

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (لَهُ دِينَ) وَبَيْنَ: (لَهُ تَدِينٌ)، وَكَذَلِكَ: (لَهُ فَهْمٌ) وَ (لَهُ تَفْهَمٌ)، وَبَيْنَ: (يَتَشَرَّفُ) وَ (لَهُ شَرَفٌ)؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ هَذَا الْبَابُ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ إِنْ أُريدَ الْمَدْحُ جَرَى عَلَى الرَّفْعِ، وَإِنْ أُريدَ الْخَبَرُ الْمَحْضُ جَرَى عَلَى النَّصْبِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُشَبَّهِ بِهِ مِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ إِذَا كَانَ

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٦١: « هذا باب يختار فيه الرفع ».

(١) قوله: (المصدر) ساقط من د.

فِيهِ مَدْحٌ، وَفِي انْتِفَائِهِ صِفَةُ نَقْصٍ ^(١) لَا مَحَالَةَ، أَوْ كَانَ عَلَى النَّقِيزِ مِنْ هَذَا أَنْ يُخْتَارَ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْحَمَلِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛ لِيَكُونَ عَلَى الْأَمْرِ الثَّابِتِ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي تَزْجِي حَالًا بَعْدَ حَالٍ، كَقَوْلِكَ: (لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ)، وَ(لَهُ رَأْيٌ رَأْيُ الْأَصْلَاءِ)، وَفِي نَقِيزِهِ: (لَهُ جَهْلٌ جَهْلُ السُّفَهَاءِ)، وَ(لَهُ خُبْتُ خُبْتُ الْأَغْيَاءِ).

وَصِفَاتُ الْمَدْحِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْمَدْحُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ، عَلَى مَا يُوجِبُهُ نَقِيزُ تِلْكَ الصِّفَةِ، وَذَلِكَ كَصِفَةِ (عَالِمٍ)، وَ(قَادِرٍ).

الثَّانِي: مَدْحٌ بِالْفِعْلِيَّةِ، كَالْمَدْحِ بِالْإِحْسَانِ وَالْإِنْعَامِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا إِذَا نُفِيَ مَعَ ضِدِّهِ فَقِيلَ: (لَيْسَ بِمُحْسِنٍ وَلَا مُسِيٍّ) مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ، وَلَوْ قِيلَ: (لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ) لَكَانَ عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ، كَالْجَمَادِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ [٨] يُوصَفَ بِعَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ.

وَإِنَّمَا اعْتِمَادُ هَذَا الْبَابِ عَلَى صِفَةِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ الَّذِي لَا يَرْجِعُ إِلَى طَرِيقِ الْفِعْلِيَّةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَيَجُوزُ فِي: (لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ) النَّصْبُ إِذَا أُرِيدَ الْإِخْبَارُ الْمَحْضُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: هُوَ يَعْلَمُ عِلْمَ الْفُقَهَاءِ.

وَتَقُولُ: (لَهُ حَسَبٌ حَسَبُ الصَّالِحِينَ) بِالرَّفْعِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ يَقَعُ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَهُ، وَيَكُونُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ، فَإِذَا كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِيمَا لَهُ فِعْلٌ الرَّفْعُ، فَمَا لَا فِعْلَ فِيهِ أَوْلَى بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ لَهُ أَلْزَمُ؛ إِذْ قَدْ اقْتَضَى ذَلِكَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: الْمَدْحُ الَّذِي بَيَّنَّا.

وَالْآخَرُ: إِهْمَالُ الْفِعْلِ فِيهِ.

وَلَا يَصْلُحُ فِي: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) أَنْ يُحْمَلَ عَلَى: (لَهُ جَهْلٌ جَهْلُ

الأَغْبِيَاءِ)؛ لِمَا فِي الصَّوْتِ مِنَ الْعِلَاجِ الَّذِي يَقْتَضِي الْفِعْلِيَّةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجَهْلُ، فَمِنْ هَاهُنَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ فِيهِمَا.

وَتَقُولُ: (لَهُ دِينَ) فَيَكُونُ مَدْحًا، فَإِنْ قُلْتَ: (لَهُ تَدِينٌ) كَانَ إِخْبَارًا، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى: (يَتَشَرَّفُ) وَلَيْسَ لَهُ شَرَفٌ، أَيْ: يَتَعَمَّلُ لِذَاكَ، وَيَتَصَنَّعُ لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ: (لَهُ فَهْمٌ) و(لَهُ تَفَهُُّمٌ)، و(لَهُ عِلْمٌ) و(لَهُ تَعَلُّمٌ)، عَلَى مَا فَسَّرْنَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْبَابُ عَلَى وَجْهَيْنِ بِمَنْزِلَةِ سَوَاءٍ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ عَلَيْهِ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ، عَلَى مَا فَسَّرْنَا، فَاقْتَضَى ذَلِكَ اخْتِيَارَ الْحَمْلِ عَلَى [ظ ٨] الْإِبْتِدَاءِ دُونَ الْفِعْلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ لَوَجَبَ أَنْ يَتَسَاوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى الَّتِي يُرَادُ بِهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي: (لَهُ عِلْمٌ)، و(لَهُ رَأْيٌ) الثَّنَاءُ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.



بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ^(١)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَمَا حُكْمُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتٌ حَسَنٌ)؟ وَلِمَ اخْتِيَرَ فِيهِ الرَّفْعُ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ)، و(مَا أَنْتَ إِلَّا قِيَامًا وَقُعُودًا)؟
وَمَا حُكْمُ: (لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْتٍ)؟ وَلِمَ جَازَ الْوَصْفُ بِـ (أَيْمًا)؟
وَمَا حُكْمُ: (لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ؟
وَلِمَ جَازَ: (لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ)، وَلِمَ يَجُزُ: (لَهُ صَوْتُ حَسَنًا جِدًّا)؟
وَلِمَ جَازَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا)، و(إِلَّا سَيْرٌ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَلِمَ يَجُزُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَائِرٌ) إِلَّا بِالرَّفْعِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا) حَتَّى جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلِمَ يَجُزُ الْأَوَّلُ إِلَّا بِالرَّفْعِ [و ٩]؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ:

فِيهَا ازْدَهَافٌ أَيْمًا ازْدِهَافٍ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٦٣: « هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً وذلك إذا كان الآخر هو الأول ».

(١) الكلام من قوله: (مما لا يجوز) ساقط من د.

وَلَمْ حَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ مَعَ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ اخْتِيَارُ الرَّفْعِ عَلَى الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِتْبَاعِ فِيمَا الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ بِالْحَمْلِ عَلَى التَّأْوِيلِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى مَا الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ^(١)، كَانَ الْأَقْوَى هُوَ الْإِتْبَاعُ؛ لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا لَهُ فِي نَفْسِهِ مِنْ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى شَرْطِ الْإِتْبَاعِ. وَمَا لَهُ بِحَقِّ النَّظِيرِ الَّذِي الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَكَانَ أَقْوَى؛ لِاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ مِمَّا انْفَرَدَ بِأَحَدِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ فِيمَا انْفَرَدَ بِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ اخْتِيَارُ الرَّفْعِ.

وَتَقُولُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حَسَنٌ) فَتَرْفَعُ الثَّانِي عَلَى إِتْبَاعِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ، تَقُولُ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِهِ، حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ: (هُوَ يُصَوِّتُ)، جَازَ حَمْلُ الثَّانِي عَلَيْهِ.

وَنَظِيرُهُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ)، وَ(مَا أَنْتَ إِلَّا قِيَامًا وَقُعُودًا)، فَهُوَ نَظِيرُهُ فِي اخْتِلَافِ الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ كَانَ غَيْرَ الْأَوَّلِ. وَيَنْفَصِلُ مِنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ [٩٥ ظه] لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ)، وَإِذَا كَانَ غَيْرُهُ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

فَأَمَّا فِي هَذَا الْبَابِ فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالْاِخْتِيَارُ الرَّفْعُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: (مَا أَنْتَ) لَا يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَا هُوَ فِي مَوْضِعِهِ، وَقَوْلُهُمْ: (لَهُ صَوْتُ) فِي مَوْضِعِ (هُوَ يُصَوِّتُ)؛ فَلِهَذَا جَازَ النَّصْبُ بِالْحَمْلِ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي: (مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ)، وَ(مَا أَنْتَ

(١) الكلام من قوله: (غير الأول) ساقط من د.

إِلَّا سَائِرُ) النَّصْبُ.

وَتَقُولُ: (لَهُ صَوْتُ أَيُّمَا صَوْتٍ)، فَتَصِفُ بِـ (أَيُّمَا) عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ
أَوِ التَّخْفِيرِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَرِيمٍ أَيُّمَا كَرِيمٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِلَيْئِمٍ أَيُّمَا
لَيْئِمٍ).

وَتَقُولُ: (لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ)، وَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ، وَلَا يَجُوزُ
فِي: (لَهُ صَوْتُ حَسَنٌ جِدًّا) النَّصْبُ، كَمَا جَازَ فِي: (مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ)؛
لَأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ فَقُلْتَ: (هُوَ يُصَوِّتُ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ) جَازٌ؛ لِأَنَّ
الْإِضَافَةَ قَدْ بَيَّنَّتْ عَنْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ يُصَوِّتُ صَوْتًا مِثْلَ
صَوْتِ الْحِمَارِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (لَهُ صَوْتُ حَسَنٌ جِدًّا)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ
فَقُلْتَ: (هُوَ يُصَوِّتُ حَسَنًا جِدًّا) لَمْ يَجُزْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى حُسْنِ الصَّوْتِ.

وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٢٤٢ فِيهَا ازْدِهَافٌ أَيُّمَا ازْدِهَافٍ^(١)

[و ١٠] فهذا شاهدٌ عَلَى جَوَازِ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا)، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَوِيٌّ مَعْنَى
الْفِعْلِ فِي نَفْسِهِ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: تَزْدِهِفُ أَيُّمَا ازْدِهَافٍ.

* * *
* *
*

(١) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٠٠، وانظر سيبويه ١/٣٦٤، وابن السيرافي ١/١٩١، وسر
صناعة الإعراب ١/١٨٦، وتحصيل عين الذهب ٢٢٦، وابن يعيش ١٠/٤٩، وشرح الرضي ١/٣٢٢،
والمقاصد الشافية ٣/٢٦٢. وهو بلا نسبة في العين ٤/١٦، والمحكم ٤/٢٣٨.

بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ فَاعِلٍ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ ذِكْرُ فَاعِلٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ ذِكْرُ فَاعِلٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ)؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ؟ وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ؟
وَهَلْ يُخْتَارُ الرَّفْعُ [إِنْ] ^(١) كَانَ الثَّانِي عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ غَيْرِ التَّشْبِيهِ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَمَا حُكْمُ: (عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحِ الْحَمَامِ)، و(لَهُ نَوْحٌ نَوْحِ الْحَمَامِ)؟ وَلِمَ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا؟
وَمَا شَاهِدُ النَّصْبِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْفَاعِلِ فِي: (عَلَيْهِ نَوْحٌ) وَبَيْنَهُ فِي: (لَهُ نَوْحٌ)،
وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي مَعْنَى الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ؟

بَابُ اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةٍ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ) (**)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةٍ: (لَهُ

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٦٤: « هذا باب ما الرفع فيه الوجه ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(**) العنوان في الكتاب ١ / ٣٦٦: « هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع ».

صَوْتُ [ظ ١٠] صَوْتُ حِمَارٍ (مِمَّا لَا يَجُوزُ).

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةِ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ)؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَمَا حُكْمُ: (لَهُ يَدٌ الشَّوْرِ)، و(لَهُ رَأْسٌ رَأْسُ الْحِمَارِ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا
بِالرَّفْعِ؟

بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يُحْمَلُ

عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالثَّانِي (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالثَّانِي مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالثَّانِي؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ
ذَلِكَ؟
وَلِمَ اخْتَلَفَ حُكْمُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ، وَكُلُّهَا عَلَى طَرِيقَةِ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ)
فِيْمَا يُفْهَمُ مِنَ الْمَعْنَى؟
وَمَا حُكْمُ: (صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ)، و(تَلْوِيحُهُ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ)، و(وَجْدِي
بِهَا وَجْدُ الشَّكْلِ)؟ وَلِمَ صَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مُزَاحِمِ الْعُقَيْلِيِّ:
وَجْدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرُهُ^(١)
.....

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٦٧: « هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع ».

(١) في د: (بغير).

وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى: (وَجِدْتُ بِهَا وَجَدَ الْمُضِلَّ بَعِيرَهُ؟)
وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِهِ فَإِذَا صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ؟) وَلَمْ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ، وَلَمْ
يَجْزُ فِي: (مَرَزْتُ بِهِ فَصَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ) إِلَّا الرَّفْعُ؟

* * *

الجواب [عن الباب الأول]^(١)

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ ذِكْرُ فَاعِلٍ وَجْهَانِ [١١٠]: إِذَا كَانَ
الْكَلَامُ الْأَوَّلُ قَدْ تَمَّ، وَالْاِخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْأِسْمِ أَغْلَبُ
عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ فَاعِلٌ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ
عَلَى الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ مِنْ جِهَةِ انْعِقَادِ مَعْنَاهُ بِمَعْنَى الْمَذْكُورِ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوِيَ حُكْمُهُمَا فِي الْاِخْتِيَارِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

تَقُولُ: (هَذَا صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ)، فَالْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَيَجُوزُ: (هَذَا صَوْتُ
صَوْتُ حِمَارٍ)؛ لِأَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى: (هُوَ يُصَوِّتُ) عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَمِثْلُهُ: (عَلَيْهِ نَوْحُ نَوْحِ
الشَّكْلَى).

وَيَجُوزُ هَذَا الْحُكْمُ تَشْبِيهًا كَانَ أَوْ تَأْكِيدًا، فَالتَّأْكِيدُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ لَمَّا
سَمِعْتَ نُهَاقَ الْحِمَارِ قُلْتَ: (هَذَا صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ)، وَالتَّشْبِيهُ لَمَّا سَمِعْتَ
صَوْتَ إِنْسَانٍ بِشَعًا قُلْتَ: (هَذَا صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ)، وَالرَّفْعُ فِي التَّأْكِيدِ أَقْوَى؛
لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِاتِّبَاعِهِ مَا كَانَ الثَّانِي فِيهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ.

وَتَقُولُ: (لَهُ نَوْحُ نَوْحِ الْحَمَامِ) بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّكَ ذَكَرْتَ الْفَاعِلَ، فَكَانَ النَّصْبُ
الْوَجْهَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (عَلَيْهِ نَوْحُ نَوْحِ الْحَمَامِ)؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْفَاعِلَ فِي الْمَعْنَى،
وَأِنَّمَا ذَكَرْتَ الَّذِي يُنَاحُ عَلَيْهِ، فَالْفَاعِلُ فِي مَفْهُومِ الْكَلَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: مَا يُبْنَى عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي عَلَى طَرِيقَةِ فِعْلٍ مِمَّا يَتِمُّ بِهِ مَعَ الْفِعْلِ
كَلَامٌ، نَحْوُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الثاني: ذُكِرَ مَا يُفْهَمُ بِهِ أَنَّهُ الْفَاعِلُ مِمَّا لَمْ يُبَيَّنْ عَلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: (لَهُ صَوْتُ)، فهذه الهاء هي اسمُ [ظ ١١] الْفَاعِلِ الْمُصَوِّتِ، وَكَذَلِكَ: (لَهُ نَوْحٌ)، فهذا الضَّمِيرُ اسمٌ لِلنَّائِحِ.

الثالث: مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ مِنْ جِهَةِ انْعِقَادِهِ بِمَعْنَاهُ دُونَ ذِكْرِ لَهُ بِاسْمٍ أَوْ صِفَةٍ، كَقَوْلِكَ: (عَلَيْهِ نَوْحٌ)؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَدُلُّ عَلَى نَائِحٍ نَاحٍ عَلَيْهِ، مِنْ جِهَةِ انْعِقَادِ النَّوْحِ بِمَعْنَى لَا يَصْحُحُ كَوْنُهُ إِلَّا بِالنَّائِحِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٤٢ لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ (١)

فهذا الْكَلَامُ قَدْ دَلَّ عَلَى الْفَاعِلِ دَلَالَةً: (عَلَيْهِ نَوْحٌ) عَلَى الْفَاعِلِ، وَدَلَالَةً: (هَذَا صَوْتُ) عَلَى الْفَاعِلِ، وَهِيَ دَلَالَةُ التَّضْمِينِ الَّتِي يَنْعَقِدُ مَعْنَى الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ بِالْمَذْلُولِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ بِاسْمٍ أَوْ صِفَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذَا بَاكٍ، وَفِي الثَّانِي نَائِحٌ، وَفِي الثَّلَاثِ مُصَوِّتٌ، وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ مَعْنَى الْفَاعِلِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ، لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، [الرَّفْعُ] (٢)، كَقَوْلِكَ: (لَهُ يَدٌ يَدُ الشَّوْرِ)، وَ(لَهُ رَأْسٌ رَأْسُ الْحِمَارِ)، لَا يَجُوزُ هَذَا إِلَّا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّالِثِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالثَّانِي الرَّفْعُ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الثَّانِي خَبَرًا عَنْهُ، كَمَا يَفْتَضِي (زَيْدٌ) أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ خَبَرًا عَنْهُ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ) [و ١٢].

(١) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٢٧٣).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَحُكْمُ الْمَصَادِرِ مُخْتَلِفٌ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ، مَعَ أَنَّ كُلَّهَا عَلَى طَرِيقَةٍ: (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ)، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى وُجُوهِ تَقْتَضِي اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ مِنْهَا: مَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ الثَّانِي فِيهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ.

وَمِنْهَا: مَا يُذَكِّرُ فِيهِ الْفَاعِلُ، وَمِنْهَا مَا لَا يُذَكِّرُ فِيهِ الْفَاعِلُ.

وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ الْكَلَامُ بِهِ نَاقِصًا فِي الْأَوَّلِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ تَامًّا فِيهِ.

وَمِنْهَا^(١): مَا يَجْرِي اسْمُ الْجِنْسِ عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

فَمِنْ أَجْلِ هَذَا الانْقِسَامِ الَّذِي يَفْتَضِي اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ جَرَتْ عَلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَبَيْنَ عِلَلِهَا فِيمَا يَجُوزُ، وَفِيمَا لَا يَجُوزُ، وَفِيمَا يُخْتَارُ، وَفِيمَا لَا يُخْتَارُ.

وَتَقُولُ: (صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ) فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ نَاقِصٌ يَطْلُبُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الثَّانِي بِنَاءِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَكَذَلِكَ: (تَلْوِيحُهُ تَضْمِيرُكَ السَّابِقِ)، وَ(وَجَدِي بِهَا وَجَدُ الشَّكْلَى)، وَقَالَ مُزَاهِمُ الْعُقَيْلِيُّ:

٢٤٤ وَجَدِي بِهَا وَجَدُ الْمُضِلِّ بَعِيرُهُ بِنَحْلَةٍ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(٢)

فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا^(٣) الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ نَاقِصٌ يَطْلُبُ خَبَرًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى: (وَجَدْتُ بِهَا وَجَدَ الْمُضِلِّ)؛ لِأَنَّ (وَجَدْتُ) تَامٌ، وَ(وَجَدِي بِهَا) نَاقِصٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ) إِذَا كَانَتْ (إِذَا) عَلَى أَصْلِهَا لِلزَّمَانِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (إِذَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا إِذَا

(١) قوله: (ومنها) مكرر في الأصل ود.

(٢) البيت من الكامل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ١٠٥ برواية: (بمكة لم)، وانظر سيبويه ٣٦٧/١، وابن السيرافي ٣٢/١، والمحكم ٥٥١/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٦. وهو بلا نسبة في شرح القصائد للأنباري ٣٨٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٥. قال ابن السيرافي ٣٢/١: «ونحلة: موضع معروف بنواحي تهامة»، ولذي الرمة بيت شبيه بهذا الشاهد في ديوانه ٦٢٢، وهو:

وجدتُ بها وجدَ المضلِّ بَعِيرُهُ بِمَكَّةَ وَالْحِجَاجِ غَادٍ وَرَائِحُ

(٣) قوله: (إلا) ساقط من د.

أَتَانِي)، فَلَيْسَ فِيهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا الرَّفْعُ، فَإِنْ حَمَلْتُهَا عَلَى (إِذَا) الَّتِي تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (نَظَرْتُ فَإِذَا زَيْدٌ) أَيْ: فَفَاجَأَنِي زَيْدٌ، كَانَتْ (إِذَا) هَذِهِ عَلَى مَعْنَى ظَرْفِ الْمَكَانِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (فَشَمَّ زَيْدٌ)، أَوْ (فَهُنَاكَ زَيْدٌ)، وَجَازَ فِي هَذَا الْوَجْهِ النَّصْبُ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَامٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا صَوْتُهُ) جَازَ، فَأَمَّا: (مَرَرْتُ بِهِ فَصَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلْعَطْفِ، وَهِيَ فِي هَذَا تَعْطِفُ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ^(١)، فَمَنْزِلَتُهُ كَمَنْزِلَةِ^(٢): (صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ)؛ لِأَنَّ الْفَاءَ عَطَفَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى.



(١) قوله: (على جملة) ليس في د.

(٢) العبارة في د: (فمنزلة)، وليس في د: (كمنزلة).

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ (*)

[ظ ١٢] الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَتَبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
 وَلِمَ لَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ^(١) لَهُ إِلَّا مَصْدَرًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عُذْرًا لَوْقُوعِ الْأَمْرِ؟
 وَمَا قِسْمَتُهُ فِي طَلَبِ الْخَيْرِ وَحَذَرِ الشَّرِّ؟
 وَلِمَ جَازَ حَذْفُ اللَّامِ فِيهِ، وَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْوَائِ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ؟
 وَلِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (عَشْرِينَ دِرْهَمًا)؟
 وَمَا حُكْمُ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ حِذَارَ الشَّرِّ)؟
 وَلِمَ جَازَ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ لِيَزِيدَ) وَلَمْ يَجْزُ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ زَيْدًا) كَمَا جَازَ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ تَكْرُمًا) بِمَعْنَى: لِلتَّكْرُمِ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَاتِمِ^(٢):
 وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ
 وَكَيْفَ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ فِي طَلَبِ الْخَيْرِ وَحَذَرِ الشَّرِّ؟
 وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:
 وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٦٧: « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذْرٌ لَوْقُوعِ الْأَمْرِ فانتصب لأنه موقوف له ».

(١) في الأصل: (المفعو).

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، الجواد المشهور، أحد شعراء الجاهلية، ويكنى أبا عدي، وأبا سفيان. تزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض، وهو جبل أسود في طيى. انظر ترجمته في الخزانة ٣/ ١٢١، والأعلام ٢/ ١٥١.

وَقَوْلِ الْحَرثِ بْنِ هِشَامٍ^(١):

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَجَبَّةُ فِيهِمْ

.....

وَقَوْلِ الْعَجَّاجِ:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ

وَلَمْ جَازَ: (فَعَلْتَ ذَلِكَ أَجَلَ كَذَا وَكَذَا)؟ وَهَلْ هُوَ مَصْدَرٌ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِ: (دَابَّ بِكَارٍ)؟ وَلَمْ كَانَ: (دَابَّ بِكَارٍ) حَالًا، وَلَمْ يَكُنْ

الْمَصْدَرُ فِي هَذَا الْبَابِ حَالًا؟

وَلَمْ جَازَ التَّعْرِيفُ فِيهِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي مِثْلِ: (دَابَّ بِكَارٍ)، وَلَا فِي

كُلِّ مَصْدَرٍ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، هُوَ عُذْرٌ لَوْ قُوعِ الْأَمْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَصْدَرٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَقَعَ إِلَّا لِمَعْنَى مَصْدَرٍ، فِيهِ عُذْرٌ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَقَعَ إِلَّا فِي ظَرْفٍ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، فَإِنْ عَرَضَ فِيهِ ارْتَفَاعٌ فِيمَا لَيْسَ بِظَرْفٍ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْحَرْفِ، كَقَوْلِكَ: (فِي زَيْدٍ خَصْلَةٌ كَرِيمَةٌ)، وَلَوْ قُلْتَ: (خَصْلَةٌ كَرِيمَةٌ الْيَوْمَ) لَمْ يَمْتَنِعَ^(٢)، وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الْحَرْفِ، فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْمَفْعُولِ لَهُ فِي الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْحَرْفِ وَالْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يَكُونُ فِيهِ عُذْرٌ لَوْ قُوعِ الْأَمْرِ، فَلَا يَجُوزُ: (أَعْطَيْتَ زَيْدًا ضَرْبَ عَمْرٍو)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا عُذْرَ فِيهِ لِإِعْطَاءِ زَيْدٍ، فَيَصِيرُ هَذَا الْمَصْدَرُ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِلَامٍ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) الحرث بن هشام بن المغيرة أبو عبد الرحمن القرشي المخزومي، أخو أبي جهل، وابن عم خالد ابن الوليد، أسلم يوم فتح مكة ثم حسن إسلامه، مات في طاعون عمواس، وقيل: استشهد يوم اليرموك. انظر ترجمته في الإصابة ٦٠٦/١ - ٦٠٧.

(٢) في د: (تمنع).

يُظْهِرُ فِيهِ مَعْنَى الْعُذْرِ لِوُقُوعِ ذَلِكَ الْأَمْرِ.

وَلَا يَخْلُو الْمَفْعُولُ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ طَلَبِ الْخَيْرِ أَوْ حَذَرِ الشَّرِّ فِيمَا يَظْهَرُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ.

وَيَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِ مِنْ [١٣] الْمَفْعُولِ مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقْتَضِي الْمَفْعُولَ لَهُ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ إِذْ كُلُّ فِعْلٍ مَقْصُودٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقَعَ لِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُهُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ؛ إِذْ لَا^(١) يَقْتَضِي الْفِعْلُ الْمَقْصُودُ مُصَاحَبَةَ غَيْرِهِ، كَمَا يَقْتَضِي عَرَضًا فِيهِ، وَأَيْضًا فَلَا أَنَّ الْوَائِ قَدْ نُقِلَتْ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ إِلَى بَابِ (مَعَ)، فَلَمْ تَحْتَمِلِ النُّقْلَ وَالْحَذْفَ.

وَسَبِيلُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ كَسَبِيلِ التَّمْيِيزِ فِي: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا) مِنْ جِهَةِ أَنَّ الثَّانِي مُفَسَّرٌ لِلْأَوَّلِ، وَقَدْ عَمِلَ فِيهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْوَى عَمَلُهُ كَقُوَّةِ عَمَلِ غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْمَفْعُولِ لَهُ فِي أَنَّهُ قَدْ عَمِلَ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْوِ عَمَلُهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْمٌ عَمِلَ بِحَقِّ الشَّبَهِ لِلْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَقْوِ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْحَذْفِ لِلَامِ الْإِضَافَةِ، وَهُوَ مَعَ^(٢) ذَلِكَ مُطَرَّدٌ يُقَاسُ عَلَيْهِ، كَمَا يُقَاسُ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا).

وَيَجُوزُ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ أَجَلَ فَلَانٍ) وَ(لَأَجَلِهِ). وَلَا يَجُوزُ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ زَيْدًا) حَتَّى تَقُولَ: (لِزَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذِكْرِ زَيْدٍ مَا يُوجِبُ الْعُذْرَ فِي الْفِعْلِ، وَلَوْ قُلْتُ: (فَعَلْتُ ذَاكَ تَكْرُمًا) بِمَعْنَى: لِلتَّكْرُمِ، جَازَ.

وَقَالَ حَاتِمٌ:

٢٤٥ وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ وَأَصْفَحْ عَنْ شَتْمِ اللَّيِّمِ تَكْرُمًا^(٣)

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَوْ لَا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (مَنْعَ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِحَاتِمِ الطَّائِي فِي دِيَوَانِهِ ٢٣٩، وَانْظُرْ سَبِيحِي ٣٦٨/١، وَالْأَصُولُ ٢٠٧/١، =

فهذا شاهدٌ في مَوْضِعَيْنِ: (ادِّخَارُهُ) و(تَكْرُمًا)، وهو مِنْ بَابِ طَلَبِ الْخَيْرِ.
وَقَالَ النَّابِغَةُ:

٢٤٦ وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنِّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا
حِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادَتِي وَلَا نِسُوتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرًا^(١)
فَقَوْلُهُ: (حِذَارًا)^(٢) عُدْرٌ فِي حُلُولِ الْيَفَاعِ الْمُمَنِّعِ.

وَقَالَ الْحَرْتُ بْنُ هِشَامٍ:

٢٤٧ فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَجَبَةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ^(٣)
فَالطَّمَعُ فِي الْفَسَادِ عَلَى أَهْلِ الشَّرِّ مِنْ طَلَبِ الْخَيْرِ.

وَلَوْ قُلْتُ: (تَرَكْتُهُ تَرْبُصًا بِهِ الدَّوَائِرُ) حَسَنٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا قَدْ يَجُوزُ أَنْ
يُتْرَكَ لِمِثْلِهِ وَيَكُونَ عُدْرًا فِي وُقُوعِ التَّرْكِ إِذَا وَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَوْ
قَالَ: (تَرَكْتُهُ غَفْلَةً عَنْهُ) أَوْ (إِهْمَالًا لِأَمْرِهِ)، يَعْنِي: تَرَكْتُ الْعَدُوَّ يَسْعَى فِي
إِفْسَادِ أَمْرِكَ [١٣] لِهَذَا الْوَجْهِ، كَانَ ذِمًّا، كَمَا تَقُولُ: (فَعَلْتُهُ شَهْوَةً وَاتَّبَاعَ
هَوَى مُخَالِفٍ لِلْحِكْمَةِ) كَانَ هَذَا ذِمًّا وَإِعْرَابًا صَحِيحًا عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِ لَهُ،

= وابن السيرافي ٣٥/١، والتبصرة والتذكرة ٢٥٥/١، والنكت للأعلم ٣٩٦/١، وتحصيل عين
الذهب ٢٢٧. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٧، والمقتضب
٣٤٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٧/١، والشيرازيات ٢٤٦، والإغفال ١٢٨/٢. وجاء
في بعض المصادر برواية: (وأعرض عن شتم)، وروي في الديوان أيضًا وبعض المصادر برواية:
(اصطناعه)، وروي: (ذات اللثيم)، (قول اللثيم).

(١) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٩-٧٠، وبينهما بيت، وانظر سيبويه ٣٦٨/١،
والأصول ٢٠٧/١، وابن السيرافي ٢٤/١، وابن يعيش ٥٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/٢،
والتذييل ٢٤٠/٧، والمقاصد الشافية ٢٧٤/٣، وتمهيد القواعد ١٨٨٠/٤. وفي د: (حذرا)، واليفاع:
ما أشرف من الأرض، والحمولة: الإبل التي يحمل عليها.
(٢) في د: (حذار).

(٣) البيت من الكامل، وهو للحرث بن هشام في سيبويه ٣٦٩/١، والحماسة لأبي تمام ١٠٩،
والأصول ٢٠٧/١، والاشتقاق ١٤٨، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، وابن يعيش ٥٤/٢، والمقاصد
الشافية ٢٧٥/٣. وهو في بعض المصادر برواية: (يوم سرمد)، و(يوم موصل)، و(يوم مرصد).

وَيَدْخُلُ فِي بَابِ الْعُذْرِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: (حَمَلَنِي عَلَيْهِ الْهَوَى وَشَدَّةَ الشَّهْوَةِ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْمَعْصِيَةِ)، فَلَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ عُذْرٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَقُومُ مَقَامَ مَا هُوَ عُذْرٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَدْعُو إِلَى الْفِعْلِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعَانِي عَلَى وَجْهَيْنِ: مِنْهَا مَا يَدْعُو إِلَى الْفِعْلِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَدْعُو إِلَيْهِ، فَ (أَكَلْتُ هَذَا الطَّعَامَ شَهْوَةً لَهُ) صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ لِلطَّعَامِ مِمَّا تَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَوْ قُلْتُ: (أَكَلْتُ هَذَا الطَّعَامَ تَرَكَ شَهْوَةً لَهُ) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ تَرَكَ الشَّهْوَةَ وَانْتِفَاءَهَا لَا يَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَوْ قُلْتُ: (شَرِبْتُ هَذَا الدَّوَاءَ الْكَرِيهَ شَهْوَةً لَهُ) لَمْ يَجْزْ، وَكَانَ كَلَامًا فَاسِدًا؛ لِأَنَّ الدَّوَاءَ الْكَرِيهَ لَا يُشْتَهَى، وَلَوْ قُلْتُ: (شَرِبْتُ هَذَا الدَّوَاءَ الْكَرِيهَ انْتِفَاعًا بِهِ) جَازٌ؛ لِأَنَّ الدَّوَاءَ الْكَرِيهَ قَدْ يُشْرَبُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ، فَتَدَبَّرَ مَا يَصِحُّ فِي هَذَا مِمَّا لَا يَصِحُّ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى ظَاهِرِ الْإِعْرَابِ وَتُغْفِلِ الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ؛ لِتَكُونَ قَدْ مَيَّزْتَ فِيمَا يُجِيزُهُ أَوْ يَمْتَنِعُ مِنْهُ صَوَابَ الْكَلَامِ مِنْ خَطَائِهِ، فَإِنَّ صِنَاعَةَ النَّحْوِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَمْيِيزِ صَوَابِ الْكَلَامِ مِنْ خَطَائِهِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعَرَبِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ.

وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٢٤٨ يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُحْبُورِ

فهذا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْمَعُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ فِي رُكُوبِ هَذِهِ الرَّمْلَةِ الَّتِي ذَكَرَ، فَتَكُونُ لِلْمَخَافَةِ وَلِلنَّشَاطِ عَلَى حَالِ السُّرُورِ، ثُمَّ قَالَ:

وَالْهَوَلُ مِنْ تَهَوُّلِ الْهَبُورِ^(١)

(١) الأبيات من الرجز، وهي للعجاج في ديوانه ٢٣٠، وانظر سيبويه ١/٣٦٩، والأصول ١/٢٠٨، وابن السيرافي ١/٣٧، والنكت للأعلم ١/٣٩٦، وتحصيل عين الذهب ٢٢٩، وابن يعيش ٢/٥٤. وهي بلا نسبة في الإيضاح العضدي ٢١٨، والبصريات ٢٢٧، والتمام لابن جني ٨٩، ٢٤١، وشرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٨١. ويروى في بعض المصادر برواية: (تهور الهبور). والعافر من الرمل: الذي لا ينبت فيه شيء، والجمهور: الرملة المشرفة، والزعل: النشاط، والمحبور: المسرور، والهول: =

أَي: يَرْكَبُ الْهَوْلَ لِهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ.

وَنَظِيرُ نَضَبِ الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ: (دَابَّ بِكَارٍ)^(١)، فَهُوَ نَظِيرُهُ فِي أَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْعَامِلُ الْمَذْكُورُ عَلَى جِهَةِ مَحْذُوفٍ مِنَ الْكَلَامِ، إِلَّا أَنَّ الْمَحْذُوفَ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَالْمَحْذُوفَ فِي ذَلِكَ: تَدَابُّ مِثْلَ دَابَّ بِكَارٍ، وَيَنْفَصِلُ بَأَنَّ هَذَا حَالٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: إِذَا رَأْتَنِي سَقَطَتْ^(٢) أَبْصَارُهَا دَائِبَةً مِثْلَ دَابَّ بِكَارٍ، فَهَذَا مَعْنَى الْحَالِ؛ وَلِهَذَا [١٤] لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ إِلَّا نَكِرَةً، عَلَى قِيَاسِ بَابِ الْحَالِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذَا الْبَابُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى وَقُوعِ الْفِعْلِ لَكَذَا، فَوَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ.

وَجَازَ أَنْ يُعَرَّفَ بِالِإِضَافَةِ وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ دَخَلَ فِيهِ لَامُ الْإِضَافَةِ فِي أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ التَّعْرِيفِ، كَمَا مُنِعَ مِنْهُ وَقُوعُ الْمَصْدَرِ حَالًا فِي: (أَتَانِي رَكْضًا)، أَوْ وَقُوعُهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ يَدُلُّ بِتَنْكِيرِهِ وَاشْتِقَاقِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ فِي: (سَقِيَا لَكَ)، فَإِذَا عُرِيَ مِنْ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنَ التَّعْرِيفِ جَرَى عَلَى قِيَاسِ اسْمِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ جِنْسُ الْفِعْلِ.



= الفزع، والتهوُّل: من الهول، والهبور: جمع هبر، وهو المطمئن من الأرض، وما حوله مرتفع.
(١) انظر الشاهد رقم ٣٣٨.
(٢) في د: (وسقطت).

بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَتَبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (قَتَلَهُ صَبْرًا)؟ وَلِمَ انْتَصَبَ؟ وَلِمَ جَازَ: (قَتَلَهُ صَبْرًا) بِمَعْنَى: قَتَلَهُ صَابِرًا، وَلَمْ يَجْزُ: (قَتَلَهُ ذَاهِبًا) بِمَعْنَى: قَتَلَهُ ذَاهِبًا؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (أَتَانَا سُرْعَةً)، و(أَتَانَا رُجْلَةً) عَلَى قِيَاسِ: (أَتَانَا رَكْضًا)؟ وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ؟ وَلِمَ أَجَازَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَأَبَاهُ سَيِّوِيهِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا

وَلِمَ جَازَ هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ: (جَهْدًا بَعْدَ جَهْدٍ حَمَلْنَا وَلِيدَنَا)؟ وَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

وَمَنْهَلٍ وَرَدُّثُهُ التَّقَاطَا

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (فُجَاءَةً)؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(١): « هَذَا الْبَابُ أَتَاهُ النَّصْبُ كَمَا أَتَى الْبَابَ الْأَوَّلَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا جَوَابُ (كَيْفَ)، وَالْأَوَّلُ جَوَابُ (لِمَ) »؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٧٠: « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانْتَصَبَ لأنه مَوْقِعٌ فِيهِ الْأَمْرُ ».

(١) سيبويه ١/ ٣٧٢.

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ [مِنْ] ^(١) الْمَصْدَرِ الْمُعَرَّفِ مَوْقِعَ الْحَالِ؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ أَنَّ الْحَالَ زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ؟

وَلِمَ جَازَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ) عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ: (أَرْسَلَهَا الْمُعْتَرِكَةَ) عَلَى مَعْنَى الْحَالِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ لَبِيدٍ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَذَفَ نَادِرٌ؟ وَمَا وَجْهُهُ؟

وَلِمَ جَازَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزُ: (السَّقْيَ لَكَ)؟

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُصَافَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ؟ وَلِمَ جَازَ: (طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (طَلَبْتَهُ إِحْسَانَكَ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ [ظ ١٤].

وَلِمَ لَا يَكُونُ: (فَعَلْتَهُ طَاقَتِي) فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ، إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ؟ وَمَا حُكْمُ: (فَعَلَهُ رَأْيَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي)؟ وَلِمَ جَازَ، وَلَيْسَ فِي الْمَعْنَى الْحَالُ لَهُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَنَوَّعُ بِهِ الْفِعْلُ، وَفِيهِ مَعْنَى الْحَالِ، النَّصْبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَتَنَوَّعُ بِهِ الْفِعْلُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي مَعْنَى الْحَالِ، أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، كَمَا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ الَّذِي يَتَنَوَّعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَتَنَوَّعُ بِهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْحَالِ، فَقَدْ نَاسَبَ الْفِعْلُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَقَوِيَ اقْتِضَاؤُهُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ لَا يَتَنَوَّعُ بِهِ بَعْدَ مِنْهُ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ.

وَتَقُولُ: (قَتَلَهُ صَبْرًا) فَهَذَا صَحِيحٌ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَالِ: (وَهُوَ صَابِرٌ)، وَمِمَّا يَتَنَوَّعُ بِهِ الْفِعْلُ؛ إِذْ قَتْلُ الصَّبْرِ خِلَافُ قَتْلِ الْخَتْلِ فِي الْحَرْبِ،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَحِلَافٌ قَتْلُ الْغِيلَةِ. وَكَذَلِكَ: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً)؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْمُشَافَهَةِ خِلَافٌ
كَلَامِ الْمُرَاسَلَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ.

وَلَا يَجُوزُ: (قَتَلَهُ ذَهَابًا)؛ لِأَنَّ الذَّهَابَ لَا يَتَنَوَّعُ بِهِ الْقَتْلُ؛ إِذْ قَتْلُ الذَّهَابِ
وَقَتْلُ الْوُقُوفِ سَوَاءٌ. وَكَذَلِكَ: (قَتَلَهُ مُتَحَرِّكًا)، وَ(قَتَلَهُ سَاكِنًا) سَوَاءٌ، فَهَذَا
لَا يَتَنَوَّعُ بِهِ الْقَتْلُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي: (أَتَانَا سُرْعَةً)، وَ(أَتَانَا رُجْلَةً)، فَأَجَازَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ^(١) عَلَى
الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَأَبَاهُ سَيِّوِيهِ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الْبَابِ. وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَقْوَى فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفَادَ الْمَصْدَرُ
الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْحَالِ تَنْوِيعَ الْفِعْلِ، وَهُوَ حَسَنٌ مُتَقَبَّلٌ فِي الْفَهْمِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى
الْمَنْعِ مِنْهُ مَعَ ظُهُورِهِ هَذَا الظُّهُورَ.
وَقَالَ زُهَيْرٌ:

٢٤٩ فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ ^(٣)

كَأَنَّهُ قَالَ: بُطْنًا بَعْدَ بُطْنٍ؛ لِأَنَّ اللَّائِي: الْبُطْنُ، وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ بَطْنِيًّا حَمَلْنَا
وَلِيدَنَا، وَحَمَلْنَا الْبُطْنَ خِلَافَ حَمْلِ الْإِسْرَاعِ، فَقَدْ تَنَوَّعَ بِهِ الْفِعْلُ، وَتَقْدِيرُهُ:
جَهْدًا بَعْدَ جَهْدٍ حَمَلْنَا وَلِيدَنَا، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى أَصْلِ سَيِّوِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يُتَكَلَّمْ بِهِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ.

(١) المقتضب ٣/ ٢٣٤، ٢٦٩، ٣١٢/ ٤، وانظر الأصول ١/ ١٦٤، وشرح السيرافي ٢/ ٢٥٨،
والتبصرة ٢٩٩، والمخصص ٤/ ٣٣٨.
(٢) سيبويه ١/ ٣٧١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١١٨ برواية: (قد حملنا)، وانظر سيبويه
١/ ٣٧١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٣٩. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٣٥٤،
وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٣، والاشتقاق ٢٥٦، والزاهر ٢/ ١٣٢، والمخصص ٤/ ٣٣٩. وجاء في
بعض المصادر: (محبوك شديد مراكله)، (حملنا غلامنا). وهذا البيت أخذه زهير من بيت لامرئ
القيس، وهو في ديوانه ٥٠، وبيت امرئ القيس هو:

فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ السَّرَاةِ مُحَنَّبٍ

انظر ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١/ ١٣١.

وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٢٥٠ وَمِنْهَلٍ وَرَذْثُهُ التِّقَاطُ^(١)

[١٥] كَأَنَّهُ قَالَ: فُجَاءَةً، وَهُوَ خِلَافُ وُرُودِ التَّوْطِئَةِ، وَالتَّعَمُّدِ لِلشَّيْءِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: « هَذَا الْبَابُ أَتَاهُ النَّصْبُ كَمَا أَتَى الْبَابُ الْأَوَّلُ »، أَيْ: يَنْتَصِبُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُصَدِّرٌ اتَّصَلَ بِفِعْلٍ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ، وَهُوَ يَقْتَضِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقْتَضِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى جَوَابِ (كَيْفَ)، وَفِي الْبَابِ الْأَوَّلِ عَلَى جَوَابِ (لَمْ)، فَيَنْفَصِلُ مِنْ وَجْهِ، وَيَجْتَمِعُ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهَيْنِ.

وَالْمُصَدِّرُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مُعَرِّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَوْقِعَ الْحَالِ هُوَ الَّذِي اسْتُعْمِلَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عِلَّتَهُ نَادِرَةٌ، لَا تَصْلُحُ أَنْ تَجْرِيَ فِي النَّظَائِرِ، فَلِهَذَا لَمْ يَجْرِ الْحُكْمُ بِهِ فِي النَّظَائِرِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ)، وَعِلَّتُهُ الْإِشْعَارُ بِقُوَّةِ الْمُصَدِّرِ الْمُنَوَّعِ لِلْفِعْلِ مَعَ أَنَّهُ مُغَيَّرٌ بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْحَالِ، فَحُكْمُ^(٢) هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ نَادِرَةً؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِشْعَارِ مَا اسْتُعْمِلَ مِنْهُ.

وَإِنَّمَا جَازَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ) عَلَى مَعْنَى الْحَالِ مَعَ اسْتِحَالَةِ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ لَفْظُ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ، وَلَوْ قَالَ: (أَرْسَلَهَا عِرَاكًا) لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى حَذْفٍ، كَمَا لَا يَحْتَاجُ فِي: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، فَتَدَبَّرْ هَذَا، فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُمَعِّنِ النَّظَرَ فِيهِ.

وَيَجُوزُ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَرْسَلَهَا الْمُعْتَرَكَةَ)، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا لِلْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ إِذَا جَاءَتْ مُصَرَّحَةً أَفْتَضَّتْ إِخْلَاصَ لَفْظِهَا، وَإِذَا جَاءَتْ مُغَيَّرَةً آتَسَتْ بِتَغْيِيرِهَا عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَيُسْتَوْحَشُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ، وَهَذَا أَصْلُ يَدُورُ فِي أَبْوَابِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، فَتَفَقَّدُهُ.

(١) هذا من الرجز، وهو لنقادة الأسدي في المحرر الوجيز ٢٧٧/٤. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٧١/١، والعين ١٠١/٥، وإصلاح المنطق ٦٨، ٩٦، وتصحيح الفصيح ٣٥١، والمخصص ٣٣٩/٤، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٣.

(٢) في الأصل: (فحكمه)، وكذا ما يقتضيه السياق.

وَقَالَ لَبِيدٌ:

٢٥١ فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدَّخَالِ^(١)

فَجَعَلَ (الْعِرَاكَ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَفِي حُكْمِ النَّكِرَةِ بَأَنَّهُ خَلَفٌ مِنْ: (يَعْتَرِكُ)، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَذَفُ نَادِرٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَيَجُوزُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بِالنَّصْبِ، وَلَا يَجُوزُ: (السَّقْيُ لَكَ)؛ لِأَنَّ: (سَقْيًا لَكَ) وَقَعَ بَدَلًا مِنْ فِعْلٍ مُغَيَّرٍ عَنِ الْخَبَرِ إِلَى الدُّعَاءِ، وَهُوَ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، فَاحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ نَكِرَةٌ، لِتَقَرُّبِ مُنَاسَبَتِهِ لَهُ؛ إِذْ هُوَ مُغَيَّرٌ عَنْ أَصْلِهِ، وَلَيْسَ [١٥ هـ] كَذَلِكَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ فِعْلٍ جَارٍ^(٢) عَلَى أَصْلِهِ، فَقَوِيَ التَّعْرِيفُ فِيهِ وَالتَّنْكِيرُ؛ إِذْ هُوَ بَدَلٌ مِنْ: (أَحْمَدُ اللَّهُ) عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ.

وَالَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْضِعَ الْحَالِ مَا اسْتُعْمِلَ مِنْهُ مُضَافًا، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)، فَيَجُوزُ: (طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ) عَلَى مَعْنَى: (مُجْتَهِدًا)، وَتَقْدِيرُهُ: طَلَبْتُهُ تَجْتَهِدُ جَهْدَكَ، وَلَا يَجُوزُ: (طَلَبْتُهُ إِحْسَانَكَ) عَلَى مَعْنَى: طَلَبْتُهُ مُحْسِنًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (فَعَلْتُهُ طَاقَتِي)، فَلَا يَكُونُ: (طَاقَتِي) فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُنَوِّعُ الْفِعْلَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ: فَعَلْتُهُ عَلَى مِقْدَارِ طَاقَتِي، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ التَّبَسَّ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَذْفِ الَّذِي بَيَّنَّا، وَكَذَلِكَ: (فَعَلْتُهُ رَأْيَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي) لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ، كَمَا كَانَ: (طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُنَوِّعُ الْفِعْلَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ: فَعَلْتُهُ عَلَى رَأْيِ عَيْنِي وَسَمْعِ أُذُنِي.

(١) هذا بيت مشهور من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ٨٦، برواية: (فأوردتها العيراك)، انظر البيت منسوبًا في العين ٢٣١/٤، وسيبويه ٣٧٢/١، والمسائل المثورة ١٧، وابن السيرافي ١٦/١، والمخصص ١٨١/٢، ٣٣٩/٤، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠، وأمالى ابن السجري ٢١/٣، والارتشاف ١٥٦٣/٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٧/٣، وجمهرة اللغة ٨٩٠/٢، والحجة للفراسي ٢٤١/٣، وشرح الرضي ١٧/٢.

(٢) في الأصل ود: (جاري).

بَابُ الْأِسْمِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ فِي الْحَمْلِ عَلَى مَا قَبْلَهُ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَتَبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ،
وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ
الْحَالِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَعَلَامَ يَنْتَصِبُ: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)، و (مَرَرْتُ بِهِمْ وَحَدُّهُمْ)؟
وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتِهِمْ) إِلَى (عَشَرَتِهِمْ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ
النَّصْبِ وَالْجَرِّ فِيهِ؟

وَلِمَ جَازَ الْجَرُّ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتِهِمْ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ
وَحَدُّهُمْ)؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَجْرِيَ: (خَمْسَتُهُمْ) مُجْرَى (كُلِّهِمْ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ
فِيهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّمَاخِ:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا

.....

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ انْقِضَاً) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ فِي:
(قَضَّهِمْ) مَعْنَى الْانْقِضَاضِ؟ وَلِمَ جَازَ إِجْرَاءُ: (قَضَّهِمْ) مُجْرَى: (كُلِّهِمْ) [و ١٦]؟
فَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْعُمُومِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٧٣: « هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذي
يليه ».

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، النَّصْبُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ هُوَ الْحَالُ، وَهَذَا الْمَعْرِفَةُ الَّتِي وَقَعَ مَوْقَعُهُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورَ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ؛ لِأَنَّهُ يَفْسُدُ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ حَالًا، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ نَكِرَةً لَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، وَ(أَتَانِي مَشِيًا).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)، فَيَنْتَصِبُ عَلَى مَعْنَى: أَفْرَدْتُهُ بِمُرُورِي وَحْدَهُ، أَوْ اخْتَصَصْتُهُ بِمُرُورِي وَحْدَهُ، ثُمَّ يُحَذَفُ هَذَا الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ (وَحْدَهُ) يَقْتَضِي الْاِخْتِصَاصَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ إِذْ فِيهِ مَعْنَى التَّوْحِيدِ فِي هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتَهُمْ) وَ(أَزْبَعْتَهُمْ) إِلَى قَوْلِكَ: (عَشَرَتَهُمْ)، فَيَنْتَصِبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: اخْتَصَصْتُهُمْ بِمُرُورِي عَشَرَتَهُمْ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا عَقَدْتَ الْمُرُورَ بَعْدَهُ مُحْصَلَةً افْتَضَى ذَلِكَ مَعْنَى اخْتِصَاصِ الْمُرُورِ بِهَذِهِ الْعِدَّةِ، فَصَلَحَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ.

وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ عَلَى مَعْنَى (كُلِّهِمْ)؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ الْمُحْصَلَةَ فِي هَذَا تَجْرِي مَجْرَى (كُلِّ) فِي الْعُمُومِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْإِتْبَاعِ أَنَّ النَّصْبَ فِيهِ مَعْنَى اخْتِصَاصِ الْمُرُورِ بِهِمْ، عَلَى مَا فَسَّرْنَا فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ وَحْدَهُمْ)؛ لِأَنَّهُ أُجْرِيَ هَذَا الْمَجْرَى فِي الْاِخْتِصَاصِ، فَأَمَّا الْإِتْبَاعُ فَيَجْرِي مَجْرَى (كُلِّهِمْ) فِي الْعُمُومِ دُونَ الْاِخْتِصَاصِ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتِهِمْ مَعَ أَنِّي قَدْ مَرَرْتُ بِغَيْرِهِمْ)، كَمَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ مَعَ أَنِّي قَدْ مَرَرْتُ بِغَيْرِهِمْ).

وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ مَعَ أَنِّي قَدْ مَرَرْتُ بِغَيْرِهِمْ)، كَمَا لَا يَجُوزُ: (اخْتَصَصْتُهُمْ بِمُرُورِي مَعَ أَنِّي قَدْ مَرَرْتُ بِغَيْرِهِمْ)؛ لِأَنَّكَ إِذَا مَرَرْتَ بِغَيْرِهِمْ فَقَدْ أَبْطَلْتَ اخْتِصَاصَهُمْ بِالْمُرُورِ.

وَيَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتِهِمْ)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَرَزْتُ بِهِمْ وَحَدَّهُمْ)، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ (وَحَدَّهُمْ) أَقْرَبُ إِلَى الْمَصْدَرِ ^(١) مِنْ (خَمَسْتِهِمْ) وَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ يُصَرَّفُ مِنْ لَفْظِهِ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ مِنْ (التَّوْحِيدِ)، وَ(الْإِيْحَادِ)، فَلَمْ يَجْزِ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ، فَأَمَّا اسْمُ الْعَدَدِ فَأَشْبَهَ (كُلَّهُمْ)، وَ(وَحَدَّهُمْ) شَبَهًا مُتَكَافِئًا، فَجَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: مَرَّةً يُحْمَلُ عَلَى (كُلِّهِمْ)، وَمَرَّةً [١٦٦] يُحْمَلُ عَلَى (وَحَدَّهُمْ).

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ الْاسْمُ فِي مَوْضِعِهِ وَخَلَفًا مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ امْتِنَاعِ دُخُولِ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ.
وَقَالَ الشَّامُخُ:

٢٥٢ أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضُّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا ^(٢)

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي أَنَّهُ جَعَلَ: (قَضُّهَا بِقَضِيضِهَا) بِمَنْزِلَةِ: (خَمَسْتَهَا) أَوْ (عَشَرَتَهَا)، وَفِيهِ مَعْنَى الْعُمُومِ مِنْ جِهَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى: انْقِصَ آخِرُهُمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ فِي الْإِتْيَانِ، فَيَصْلُحُ عَلَى هَذَا: (قَضُّهَا بِقَضِيضِهَا)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَنِي سُلَيْمٌ كُلُّهَا، فَإِذَا نَصَبْتَ فَهُوَ أَوْضَحُ فِي الْمَعْنَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: انْقِصَاضُهُمْ، أَيْ: يَنْقُضُونَ انْقِصَاضَهُمْ، وَلَوْ أَفْصَحْتَ بِالْمَصْدَرِ فَقُلْتَ: (انْقِصَاضُهُمْ) لَمْ يَجْزِ الْإِتْبَاعُ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَهُ مِمَّا قَدْ ظَهَرَ مَعْنَاهُ فِيهِ، فَأَمَّا (قَضُّهَا) فَهُوَ مُبْهِمٌ يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ فِيهِ بِحُسْنِ مَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى؛ وَلِذَلِكَ جَازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ، وَلَمْ يَجْزِ فِي (وَحَدَّهُ)؛ لِظُهُورِ الْمَعْنَى فِي (وَحَدَّهُ) حَتَّى صَارَ غَالِبًا كَثِيرًا فِي الِاسْتِعْمَالِ عَلَى مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي فَسَّرْنَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (قَضُّهُمْ).

(١) قوله: (لأن وحدهم أقرب إلى المصدر) مكرر في د.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ٢٩٠، وانظر سيبويه ٣٧٤/١، والأصول ١/١٦٥، والزاهر ١/٤٧٣، والتمام لابن جني ٧٢، والمحكم ٦/٩٩، وتحصيل عين الذهب ٢٣٠، وابن يعيش ٢/٦٣، والمقاصد الشافية ٣/٤٣٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٦١، والخزانة ٣/١٩٤. والرواية في بعض المصادر: (بالبقاع)، وبعضها: (تميم)، وبعضها: (تنشر حولي)، ورواية الديوان: (جاءت سليم).

ولا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ انْقِصَاصًا) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ لَا يَقْتَضِي
 أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا عَلِمَهُ^(١) الْمُخَاطَبُ بِعَيْنِهِ، وَلَا يَصْلُحُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِيهِ كَمَا يَصْلُحُ
 فِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَلَحَ فِي (قَضَّهِمْ) مَعْنَى الْانْقِصَاصِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهِ
 وَمَعْنَاهُ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى الْعُمُومِ مِنْ جِهَةِ: انْقِصَاصِ آخِرِهِمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ فِي ذَلِكَ
 الْفِعْلِ.



(١) في د: (يعلمه).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ وَفِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ)؟ وَلِمَ حُمِلَ: (الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ) عَلَى الْمَصْدَرِ، حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ)؟ وَلِمَ جَازَ مِثْلُ هَذَا عَلَى سُذُودِهِ؟ وَلِمَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ كَمَا يَعْمَلُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمُ قَاطِبَةً)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (النَّاسُ فِيهَا [١٧] الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ^(١) عَلَى نِيَّةٍ مَا لَمْ تَدْخُلْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمُ قَاطِبَةً) وَ(طُرًّا) أَنْ يَدْخُلَهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا دَخَلَ: (الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ)، وَلَمْ يَجُزْ: (أَرْسَلَهَا الْإِسْرَاعَ)؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ: (طُرًّا)، وَ(قَاطِبَةً) بِمَنْزِلَةِ: (سُبْحَانَ اللَّهِ) فِي أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ؟ وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ: (طُرًّا) وَ(قَاطِبَةً)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ مِثْلُ هَذَا مِنْ جَعْلِهَا حَالًا لَا تَتَصَرَّفُ بِمَنْزِلَةِ: (قَاطِبَةً)،

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٧٥: « هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألف واللام ».

(١) سيبويه ١ / ٣٧٥.

و (طَرًّا)؟ فَلِمَ جَازَ فِي الْمَصْدَرِ وَالْإِسْمِ^(١)، وَلَمْ يَجْزْ فِي الصِّفَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَاهُ الْإِسْمُ الْمُشْتَقُّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً. وَلَا يَجُوزُ فِي الْمُشْتَقِّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى أَصْلِهِ، فَلَمْ يَتَطَرَّقْ عَلَيْهِ التَّأْوِيلُ كَمَا تَطَرَّقَ عَلَى الْوَاقِعِ مَوْقِعَ غَيْرِهِ، فَالْمَصْدَرُ وَالْإِسْمُ يَتَطَرَّقُ عَلَيْهِمَا التَّأْوِيلُ بِوُقُوعِهِمَا مَوْقِعَ غَيْرِهِمَا؛ وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَأَلَّا يَتَصَرَّفَا؛ إِذْ جَرَيَا عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ.

وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى مَعْنَى الْحَالِ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَيَجْرِي الْمَصْدَرُ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ غَيْرِهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ) فَهَذَا جَائِزٌ مَعَ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، كَمَا جَازَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِهِمُ الْقَائِمِينَ) عَلَى مَعْنَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ تَجْرِي عَلَى أَصْلِهَا، لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ غَيْرِهَا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا: (مَرَرْتُ بِهِمُ قَائِمِينَ).

وَإِنَّمَا حُيِّلَ: (الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ) عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَيْسَ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ لَيْسَ بِأَصْلٍ فِي الْحَالِ، فَلَمَّا سَاوَاهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مَعَ الْمُنَاسَبَةِ فِي الْإِشْتِقَاقِ جَازَ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَاهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ شَاذًا؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ الْمَوْضُوعِ بِعِلَّةٍ لَا تُوجَدُ فِي النَّظَائِرِ، وَهِيَ الْإِشْعَارُ بِقُوَّةِ الْمَصْدَرِ فِي التَّعَلُّقِ بِكُلِّ مَا يَتَصَرَّفُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ صِفَةٍ أَوْ اسْمٍ، فَهَذِهِ الْعِلَّةُ لَا تَصْلُحُ أَنْ تُوجَدَ فِي سَائِرِ النَّظَائِرِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِشْعَارِ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْقَلِيلُ مِنَ النَّظَائِرِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْمَصْدَرُ الْإِسْمُ).

ولا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ عَلَى تَقْدِيرِ: يَجْتَمِعُونَ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ، كَتَقْدِيرِ: أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكَ، حَتَّى يَكُونَ الْفِعْلُ بِتَنْكِيرِهِ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، وَيَكُونُ مَا فِيهِ الْأَلِفُ [ظ ١٧] وَاللَّامُ دَالًّا عَلَيْهِ، وَخَلْفًا مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (النَّاسُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)، فَيَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (فِيهَا) قَدْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ: (إِخْوَتُكَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ. وَقَدَرَهُ سَيَوِيهِ عَلَى نِيَّةٍ مَا لَمْ تَدْخُلْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ^(١)؛ لِيَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً)، وَ(طُرًّا) دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا جَازَ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَى الشَّاذِّ كَمَا بَيَّنَّا^(٢) مِنْ أَنَّ عِلَّتَهُ لَا تُوجَدُ فِي النَّظَائِرِ.

وكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (أَرْسَلَهَا الْإِسْرَاعَ)، وَإِنْ كَانَ نَظِيرَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ مَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ^(٣) فِي^(٤): (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ).

و(طُرًّا)، وَ(قَاطِبَةً) مِمَّا لَا يَتَصَرَّفُ، كَمَا لَا يَتَصَرَّفُ (سُبْحَانَ اللَّهِ)؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا عَلَى مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ، إِلَّا أَنَّ (سُبْحَانَ اللَّهِ) مُبَالَغَةٌ فِي التَّعْظِيمِ إِلَى أَعْلَى مَرْتَبَةٍ، وَ(طُرًّا)، وَ(قَاطِبَةً) مُبَالَغَةٌ فِي الْعُمُومِ إِلَى أَعْلَى مَرْتَبَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِثْلُ هَذَا؛ لِأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى الْحَالِ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَصْدَرُ وَالِاسْمُ.



(١) هذا قول الخليل في الكتاب ١/ ٣٧٥. (٢) انظر (١/ ١٥) داماد.

(٣) في الأصل: (العل). (٤) قوله: (في) ليس في د.

بَابُ الْحَالِ الْمُشْتَقَّةِ الَّتِي تَكُونُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ الْمُشْتَقَّةِ الَّتِي تَكُونُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ
مِمَّا لَا^(١) يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ^(٢) فِي الْحَالِ الْمُشْتَقَّةِ الَّتِي تَكُونُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا
يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا)، و(عَامَّةً)، و(جَمَاعَةً)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي
مِثْلِهِ التَّعْرِيفُ؟

وَلِمَ جَازَ: (هُم فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)، وَلَمْ يَجْزَ: (هُم فِيهَا الْقِيَامَ) عَلَى الْحَالِ،
كَمَا جَازَ: (الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ) عَلَى الْحَالِ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ)، و(خَمْسَتِهِمْ) بِالنَّصْبِ وَالِإِتْبَاعِ، وَلَمْ
يَجْزَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ)؟

وَلِمَ جُعِلَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً)، و(طُرًّا) بِمَنْزِلَةٍ: (لَقِيتُهُ مُكَافَحَةً)،
و(فُجَاءَةً)، وَلَمْ تُجْعَلْ بِمَنْزِلَةٍ: (لَقِيتُهُمْ جَمِيعًا) حَتَّى امْتَنَعَ تَصَرُّفُ: (قَاطِبَةً)،
و(طُرًّا)، وَلَمْ يَمْتَنِعْ تَصَرُّفُ: (جَمِيعَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَشْكُرُ شُكْرَانِكَ)، وَلَمْ يَجْزَ: (أُسَبِّحُ سُبْحَانِكَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (حَمْدًا لِلَّهِ)، و(الْحَمْدَ لِلَّهِ) بِالنَّصْبِ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالنَّكِرَةِ،
وَلَمْ يَجْزَ: (سَقِيًّا لَكَ)، و(السَّقْيَ لَكَ) كَمَا جَازَ هَذَا [١٨ و]؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٧٦ / ١: « هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ».

(٢) في الأصل: (يحضر).

(١) قوله: (لا) ساقط من د.

وَمَا مَذْهَبُ يُؤْنَسَ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى: (عِنْدَهُ)، وَحَمَلَ: (خَمَسْتَهُمْ)، و(الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)، و(قَضَبُهُمْ) عَلَى: (مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا)؟
وَمَا الَّذِي يُقَوِّي قَوْلَ الْخَلِيلِ فِي هَذَا، وَيُضْعِفُ قَوْلَ يُؤْنَسَ؟
وَلِمَ جَعَلَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً)، و(طُرًّا) بِمَنْزِلَةٍ: (كَلَّمْتُهُ فَأُ إِلَى فِي)؟
وَلِمَ رَدَّ هَذَا سَيِّوِيهِ بِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَجَوَزَ مَذْهَبُهُ فِي: (طُرًّا)،
و(قَاطِبَةً) عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةٍ: (جَمِيعًا)، وَلِمَ يَخْتَرُ ذَلِكَ فَقَالَ ^(١): «وَالَّذِي نَأْخُذُ بِهِ الْأَوَّلُ»؟

وَمَا مَعْنَى ذِكْرِ: (كُلُّهُمْ)، و(جَمِيعُهُمْ)، و(أَجْمَعُونَ)، و(عَامَّتُهُمْ)،
و(أَنْفُسُهُمْ) هَاهُنَا؟ وَمِنْ أَيْنَ فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ: (طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ) حَتَّى جَاَزَ
فِي: (طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ) النَّصْبُ، وَلِمَ يَجْزُ فِي: (كُلُّهُمْ) وَأَخَوَاتِهِ إِلَّا الْإِتْبَاعُ؟
وَلِمَ جَاَزَ: (هُوَ نَسِجٌ ^(٢) وَحْدِهِ)، وَلِمَ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ وَحْدَهُمْ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؟
وَلِمَ أَجَاَزَ الْمَازِنِيُّ: (هَذَا جُحِشٌ نَفْسِهِ)، و(جُحِشٌ وَحْدِهِ)، وَلِمَ يُجْزُ إِلَّا:
(نَسِجٌ وَحْدِهِ)؟

وَمَا مَعْنَى: (جُحِشٌ وَحْدِهِ)؟ وَلِمَ جَعَلَهُ يُؤْنَسُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)
يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الظَّرْفِ، وَجَعَلَهُ الْخَلِيلُ يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ عَمَّا) وَبَيْنَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا) فِي جِهَةِ
عَمَلِ الْعَامِلِ فِيهِمَا؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الْمُشْتَقَّةِ الَّتِي تَكُونُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ النَّصْبُ عَلَى جَوَازِ
تَصَرُّفِهَا فِي الْخَبَرِ وَصِفَةِ النَّكِرَةِ وَسَائِرِ مَوَاقِعِ الْأَسْمَاءِ. وَلَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ
تَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا)، و(عَامَّةً)، و(جَمَاعَةً)، فَيَجْرِي مَجْرَى:
 (مَرَرْتُ بِهِمْ قِيَامًا)؛ لَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ يَصْلُحُ أَنْ تُوصَفَ بِهِ النَّكْرَةُ، فَتَقُولُ:
 (هُمُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)، فَيُنْصَبُ عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ: (هُمُ فِيهَا الْقِيَامُ)
 عَلَى الْحَالِ كَمَا جَازَ: (هُمُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ)؛ لَأَنَّ (الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ) اسْمٌ وَقَعَ
 مَوْقِعَ الْحَالِ، فَتَطَرَّقَ عَلَيْهِ التَّأْوِيلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ
 كَذَلِكَ (الْقِيَامُ) إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ قِيَامًا)؛ لَأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ مَوْقِعَ نَفْسِهِ،
 فَلَمْ يَقْتَضِ حَذْفَ فِعْلٍ مَعَهُ، كَمَا اقْتَضَى مَا وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتِهِمْ) و(أَرْبَعَتِهِمْ) إِلَى (عَشَرَتِهِمْ)، فَيَجُوزُ
 فِيهِ الْإِتْبَاعُ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلُّهُمْ)، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ
 الْمَصْدَرِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلُّهُمْ)، و(جَمِيعِهِمْ)؛
 لَأَنَّ الْخَمْسَةَ وَأَخَوَاتَهَا اسْمٌ وَضِعَ لِلْعَدَدِ، وَهُوَ مُدْخَلٌ فِي [١٨] بَابِ التَّوَكِيدِ،
 كَمَا هُوَ مُدْخَلٌ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ، فَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كُلُّهُمْ)
 وَأَخَوَاتُهُ؛ لَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلتَّأْكِيدِ؛ فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَصْدَرِ، كَمَا
 حُمِلَ: (خَمْسَتُهُمْ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً) و(طَرًّا)، تَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَتَصَرَّفَ كَمَا يَتَصَرَّفُ (جَمِيعٌ)؛ لَأَنَّهُ اسْمٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، كَمَا وَقَعَ
 الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ الْحَالِ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ، فَانْقَضَتْ قُوَّتُهُ
 عَنِ التَّصَرُّفِ.

وَيَجُوزُ: (أَشْكُرُ شُكْرَانَكَ)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (أُسَبِّحُ سُبْحَانَكَ)؛ لَأَنَّ
 (سُبْحَانَكَ) مَصْدَرٌ لَا يَتَصَرَّفُ كَمَا يَتَصَرَّفُ الشُّكْرَانُ وَالْكَفْرَانُ وَالْغُفْرَانُ،
 فَيُقَالُ مِنْهُ: (شَكَرَ، يَشْكُرُ، شُكْرًا، وَشُكْرَانًا). وَإِنَّمَا لَمْ يَتَصَرَّفْ:
 (سُبْحَانَكَ) لِلْمُبَالَغَةِ الَّتِي فِيهِ إِلَى أَعْلَى مَنْزِلَةٍ، وَمَا كَانَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي
 أَعْلَى مَنْزِلَةٍ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الشَّرْكَةُ؛ لَأَنَّ الشَّرْكَةَ تَحْطُّهُ عَنْ أَعْلَى مَنْزِلَةٍ؛

لأنَّهُ يُسْتَعْنَى بِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ عَنِ الْآخِرِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَمَا يُسْتَعْنَى بِعَالِمٍ عَنْ عَالِمٍ مُسَاوٍ^(١) لَهُ فِي عِلْمِهِ، فَإِذَا كَانَ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي عِلْمِهِ لَمْ يُسْتَعْنَ عَنْهُ، فَلِهَذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ هَذَا الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا فِيهِ مُبَالَغَةٌ إِلَى أَعْلَى مَرْتَبَةٍ فَهُوَ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّصَرُّفِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَتَقُولُ: (حَمْدًا لِلَّهِ)، و(الْحَمْدَ لِلَّهِ)، وَلَا يَجُوزُ فِي: (سَقِيًّا لَكَ) مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ فِعْلٍ جَاءَ فِي مَوْضِعِ صِيغَةِ الْأَمْرِ، فَوَقَعَ: (سَقِيًّا لَكَ) مَوْقِعَ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ التَّعْرِيفُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَمَذْهَبُ يُونُسَ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) أَنْ يَنْصِبَهُ نَصْبَ الظَّرْفِ^(٢)، كَقَوْلِكَ: (هُوَ عِنْدَهُ)، وَالْمَعْنَى: مَرَرْتُ بِهِ عَلَى حَيَالِهِ. وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَنْ يَنْصِبَهُ نَصْبَ الْمَصْدَرِ^(٣)، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِ خُصُوصًا).

وإِنَّمَا حَمَلَهُ يُونُسُ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى (وَحْدَهُ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ نَاقِصَ التَّمَكُّنِ كَنُقْصَانِ تَمَكُّنٍ (عِنْدَهُ)، وَهُوَ نَصْبٌ كَمَا أَنَّهُ نَصْبٌ، وَتَلَزَمَهُ الْإِضَافَةُ كَمَا تَلَزَمَتْهُ، وَفِيهِ مَعْنَى (عَلَى حَيَالِهِ)، فَحَمَلَهُ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَقَوْلُ الْخَلِيلِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ (وَحْدَهُ) أَشْبَهُ بِالْمَصْدَرِ فِي مَعْنَاهُ، وَحَمَلُهُ عَلَيْهِ أَوْلَى؛ لِكثَرَةِ نَظِيرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَظُهُورِ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ فِيهِ.

وَجَعَلَ يُونُسُ: (خَمْسَتَهُمْ)، و(الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ)، و(قَضَّيَهُمْ) بِمَنْزِلَةِ: (مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا)^(٤)، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةُ، فَلَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا إِلَّا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ، عَلَى مَا فَسَّرْنَا.

وَجَعَلَ [١٩]: (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً)، و(طُرًّا) بِمَنْزِلَةِ: (كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَسَاوِي).

(٢) انظر سيبويه ١/٣٧٧، والأصول ١/١٦٦، وشرح السيرافي ٢/٢٦٤، والبصريات ١/٦٦٠.

(٣) انظر سيبويه ١/٣٧٧.

(٤) انظر سيبويه ١/٣٧٧، والأصول ١/١٦٦، وشرح السيرافي ٢/٢٦٤.

فِي^(١)؛ لَأَنَّهُ اسْمٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ سَيِّوِيهِ^(٢) مِنْ قَوْلِ يُونس؛ لَأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، كَقَوْلِكَ: كَلَّمْتُهُ جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ طَرًّا)، و(قَاطِبَةً)؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِيهِ هَذَا الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ.

وَإِنَّمَا ذَكَرَ سَيِّوِيهِ: (كُلُّهُمْ)، و(جَمِيعُهُمْ)، و(عَامَّتُهُمْ)، و(أَنْفُسُهُمْ) هَاهُنَا لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (خَمْسَتِهِمْ) إِلَى (عَشْرَتِهِمْ) مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا قَبْلَ.

وَتَقُولُ: (هُوَ نَسِيجٌ وَحْدِهِ)، فَيَجُوزُ فِيهِ الْإِصَافَةُ، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ وَحْدِهِمْ) بِالْجَرِّ كَمَا جَازَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْإِصَافَةَ إِلَى الْمَصْدَرِ وَالِاسْمِ جَائِزَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ جَعْلُ الْمَصْدَرِ وَالِاسْمِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَاهُ تَابِعًا عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ، فَأَجْرَاؤُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ أَحَقُّ بِهِ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)؛ لِقُوَّةِ شَبْهِهِ بِالْمَصْدَرِ الْمَأْخُوذِ مِنْ لَفْظِهِ فِي (التَّوْحِيدِ)، و(التَّوْحُدِ)، و(الْإِيْحَادِ)، و(الْإِتِّحَادِ)، كُلُّ هَذِهِ مَصَادِرُ مِنْ لَفْظٍ: (وَحْدَهُ).

وَأَجَازَ الْمَازِنِي: (هَذَا جُحَيْشٌ نَفْسِهِ)، و(جُحَيْشٌ وَحْدِهِ)، وَلَمْ يُجِزْ إِلَّا: (نَسِيجٌ وَحْدِهِ) دُونَ: (نَسِيجٌ نَفْسِهِ)^(٣)؛ لَأَنَّهُ مُثَلٌّ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ.

وَمَعْنَى: (جُحَيْشٌ وَحْدِهِ) أَيِ: الَّذِي يَقُومُ بِخِدْمَةِ نَفْسِهِ؛ فَلِهَذَا أُضِيفَ إِلَى (نَفْسِهِ)، و(وَحْدِهِ)، فَأَمَّا: (نَسِيجٌ وَحْدِهِ) فَمَثَلٌ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ إِلَّا هَذَا؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى: أَوْحَدٌ فِي فَضْلِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ (وَحْدِهِ). وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ عَمًّا)، و(مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا)، فَيُنْصَبُ (عَمًّا) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَيُنْصَبُ (جَمِيعًا)^(٤) عَلَى الْحَالِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ نَفْسِهِ.

(١) انظر سيبويه ٣٧٧/١، والأصول ١٦٦/١، وشرح السيرافي ٢٦٤/٢.

(٢) انظر سيبويه ٣٧٧/١.

(٣) لم أقف على هذا الرأي للمازني. ولم أقف أيضًا على من أجاز: (نسيج نفسه). وفي المقتضب ٢٤٢/٣: «ولو قال: جحيش نفسه، وعيبر نفسه وحدها، لصلح؛ لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وحدها.

فهذا بينٌ جدًا». وانظر شرح السيرافي ٢٦٥/٢، والبصريات ٦٦٠.

(٤) في د: (جميعه).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِلْخَبَرِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَعْنَى الْخَبَرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَعْنَى الْخَبَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي: (حَقٌّ)؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا زَيْدُ الْحَقِّ لَا الْبَاطِلَ) عَلَى تَأْكِيدِ النِّكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ لَا^(١) يَظْهَرُ الْعَامِلُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ) عَلَى التَّأْكِيدِ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى التَّأْكِيدِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَجِدَّكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا) [ظ ١٩]؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ: (أَجِدَّكَ)، فَلَا يَجُوزُ: (أَجِدًّا لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (لَبَّيْكَ)، وَ (مَعَاذَ اللَّهِ)؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ نَظِيرُهُ؟

وَهَلْ: (هَذَا الْقَوْلُ غَيْرَ مَا تَقُولُ) قَدْ أُضِيفَتْ (غَيْرٌ) فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَلِمَ جَازَ: (هَذَا الْقَوْلُ غَيْرَ قِيلِ بَاطِلٍ) عَلَى النِّكَرَةِ، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا الْقَوْلُ غَيْرَ مَا تَقُولُ) عَلَى النِّكَرَةِ؟

وَجَازَ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا بَاطِلًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلًا)؟

وَمَا حُكْمُ: (قَدْ قَعَدَ الْبَتَّةَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الْبَتَّةَ) إِلَّا مُعَرَّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ)، وَ (أَجِدَّكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا)؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا زَيْدُ الْحَقِّ لَا الْبَاطِلَ) بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَمْ يَجْزُ^(٢): (هَذَا

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٧٨: « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لما قبله ».

(٢) قوله: (يجز) ساقط من د.

(١) قوله: (لا) ليس في د.

خَارِجُ الْبَتَّةِ)، و(لَا أَفْعَلُهُ الْبَتَّةَ) إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؟

وَلَمْ جَارَ: (الْبَتَّةَ) فِي النَّفْيِ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (الْحَقُّ)؟
وَمَا الْمَصْدَرُ الْمُتَمَكِّنُ؟ وَمَا الْمَصْدَرُ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَعْنَى الْخَبَرِ النَّصْبُ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ، وَيَكُونُ مَا بَقِيَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمَ خَلْفًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ مَعَ حَرْفِ الْإِضَافَةِ فِي الْقَسَمِ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي - لَوْ ظَهَرَ - الْخَبَرَ عَلَى جِهَةِ الْعِدَّةِ، كَقَوْلِكَ: (بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ)، فَلَوْ قُلْتَ: (أَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا فَعَلْتُ) صَارَ: (مَا فَعَلْتُ) مُنْفَصِلًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَصَارَ: (أَحْلِفُ بِاللَّهِ) عَلَى طَرِيقِ الْعِدَّةِ بِأَنَّكَ تَحْلِفُ فِي الْمُسْتَأْنَفِ، فَخَرَجَ عَنِ مَعْنَى الْقَسَمِ، فَكَذَلِكَ هَذَا، لَوْ ظَهَرَ الْفِعْلُ فِيهِ، فَقُلْتَ: (هَذَا زَيْدٌ أَحَقُّ حَقًّا) انْقَطَعَ عَنِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، وَخَرَجَ عَنِ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْهُ، وَصَارَ عَلَى خَبَرَيْنِ يُمَكِّنُ أَنْ يُصَدَّقَ فِي أَحَدِهِمَا، وَيُكَذَّبَ فِي الْآخَرِ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ؛ إِذْ قَوْلُكَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا) خَبَرٌ وَاحِدٌ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ عَامَلْتَهُ هَذِهِ الْمُعَامَلَةَ، وَأَدْخَلْتَهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ بِأَنْ صَارَتْ الْجُمْلَةُ عَامِلَةً فِيهِ عَلَى جِهَةِ الْخَلْفِ، وَصَارَ الْمَحْذُوفُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَكُنْ.

وَتَقُولُ: (هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلَ)، فَيَجُوزُ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ عَلَى أَصْلٍ مَا لَمْ يَجِبْ لِلْمَصْدَرِ. فَأَمَّا تَأْكِيدُ النِّكَرَةِ، وَهُوَ مَعْنَى الْخَبَرِ بِالْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّمَا جَارَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ الْمُؤَكَّدَ، وَلَوْ كَانَ يَتَّبِعُهُ [٢٠٠] لَمْ^(١) يَجُزْ تَأْكِيدُ النِّكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ، فَاقْتِضَاءُ الصِّفَةِ لِهَذَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَتَّبِعَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لَهُ فِي نَكْرَتِهِ أَوْ مَعْرِفَتِهِ، وَلَيْسَ

كَذَلِكَ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا [مِنْ] ^(١) أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً وَهُوَ حَالٌ فَلِئَنَّمَا ^(٢) جَازَ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي يَرُدُّهُ إِلَى صِحَّةِ التَّقْدِيرِ ^(٣) [ظ ٢٠] ^(٤) [و ٢١] ^(٥) [ظ ٢١].

[الجزء السادس عشر من شرح كتاب سبويه إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رحمه الله عليه] ^(٦)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ ^(٧)

وَتَقُولُ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ) عَلَى التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَكِّدُ مَعْنَى الْخَبَرِ بِإِيجَابِ الْحَقِّ لَهُ، وَيُؤَكِّدُ بِنَفْيِ الْبَاطِلِ عَنْهُ، فَمَا دَلَّ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى إِيجَابِ الْحَقِّ لِمَعْنَى الْخَبَرِ أَوْ نَفْيِ الْبَاطِلِ عَنْهُ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَهُ، وَمَا خَرَجَ عَنْ هَذَا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِمَعْنَى الْخَبَرِ، فَلَمَّا كَانَ: (لَا قَوْلَكَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: (بَاطِلٌ) قَدْ نَفَاهُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَهُ ^(٨).

وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ: هَذَا الْقَوْلُ لَا أُسْتَضَوِّبُ قَوْلَكَ، أَوْ لَا أَرْضَى قَوْلَكَ، أَوْ لَا أَحَقُّ قَوْلَكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذَا الْمَصْدَرِ، لَا تَقُولُ: (حَقًّا هَذَا عَبْدُ اللَّهِ)؛ لِأَنَّ الْخَلْفَ الَّذِي هُوَ الْعَامِلُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (أَحَقًّا هَذَا عَبْدُ اللَّهِ) جَازَ، لَا عَلَى التَّقْدِيمِ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى عَامِلِهِ بِصِغَتِهِ مَعَ اقْتِضَاءِ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ لِلْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، فَصَارَ نَظِيرَ: (سَقِيَا لَكَ) فِي أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى خَلْفٍ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ فِي طَلَبِ الْعَامِلِ، وَهُمَا: اقْتِضَاءُ الْمَصْدَرِ بِصِغَتِهِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل ود: (قائما).

(٣) بعده في الأصل صفحتان فارغتان. (٤) صفحة فارغة.

(٥) صفحة فارغة. (يتلوه إن شاء الله في الجزء الذي يليه: وتقول هذا القول لا قولك. الحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٧) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر) ليس في د.

(٨) الكلام من قوله: (وما خرج عن هذا) ساقط من د.

لِفِعْلِهِ، وَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الدُّعَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: (أَجِدْكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا)، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ الْمُقَدَّمِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَتَجِدُ جِدَّكَ، وَإِذَا قُدِّمَ التَّأْكِيدُ فَمَعْنَاهُ التَّوْطِئَةُ لِمَا يُذَكَّرُ بَعْدَهُ، وَإِذَا أُخِّرَ فَمَعْنَاهُ التَّمَكِينُ لِمَا ذُكِرَ قَبْلَهُ، فَلِهَذَا جَازَ فِي التَّأْكِيدِ أَنْ يُقَدَّمَ وَيُؤَخَّرَ، فَأَمَّا أَنْ يُذَكَّرَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِّلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَكِّدُ الْمَعْنَى قَبْلَ ذِكْرِهِ أَوْ بَعْدَهُ، عَلَى مَا بَيَّنَّا؛ لِيَكُونَ الْمَعْنَى الْمُؤَكَّدَ مُتَخَلِّصًا مِنْ تَأْكِيدِهِ، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ تَمَكِينِ دَلَالَتِهِ بِحُسْنِ التَّأْلِيفِ، كَمَا يُؤَكَّدُ بِ (مَا)، فَيَكُونُ التَّأْلِيفُ بِذِكْرِ (١) (مَا) حَسَنًا غَيْرَ مُخْتَلٍّ، وَلَوْ سَقَطَتْ لاختلَّ، كَقَوْلِ الْأَعَشَى:

٢٥٢ فَأَذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي الْحِلْدُ مِمَّ عَدَانِي عَنْ هَيْجِكُمْ أَشْغَالِي (٢)

فَذُخُولُ (مَا) قَدْ حَسَّنَ هَذَا التَّأْلِيفَ بِمَا لَوْ سَقَطَتْ لاختلَّ، وَإِذَا حَسَّنَ التَّأْلِيفَ صَارَ تَمَكِينًا [٢٢] لِّلْمَعْنَى بِتَمَكِينِ دَلَالَتِهِ، فَعَلَى هَذَا جَازَ [فِي] (٣): ﴿فَمَا نَقْضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] أَنْ تَكُونَ (مَا) صِلَةً، تَأْكِيدًا، وَلَوْ لَا هَذَا الْوَجْهُ لَمْ يَصِحَّ فِيهَا مَعْنَى التَّأْكِيدِ، فَصَارَ قِسْمَةُ التَّأْكِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: تَوْطِئَةٌ لِمَا يُذَكَّرُ (٤)، وَتَمَكِينٌ لِمَا ذُكِرَ، وَتَأْكِيدٌ لِّلْمَعْنَى لِتَمَكِينِ دَلَالَتِهِ، نَحْوُ مَا ذَكَّرْنَا فِي (مَا) الَّتِي هِيَ صِلَةٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ: (أَجِدْكَ)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ فِيهِ: عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَسَبَبٍ إِذَا قِيلَ: أَجِدْكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْكَرَ فَيُقَالَ: (أَجِدَّا لَا تَفْعَلْ كَذَا).

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَذَكِّر).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ ٥، وَانْظُرْ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٣٠٧/١٥، وَإِبْضَاحُ الشَّعْرِ لِلْفَارْسِيِّ ٥، وَابْصَرِيَّاتُ ٢٦٨، وَمَنْازِلُ الْحُرُوفِ ٣٧، وَابْنُ يَعِيشَ ٣٣/٤، وَاللِّسَانُ (إِلَى)، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مَغْنَى اللَّيْلِ ١٠٨/٤.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٤) فِي ذ: (ذَكَر).

وَنَظِيرُهُ: (لَا أَفْعَلُهُ الْبَتَّةَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: قَطْعًا عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَسَبَبٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْكَرَ لِلْمُبَالَغَةِ الَّتِي فِيهِ.

وَنَظِيرُهُ أَيضًا مِمَّا لَا يَتَصَرَّفُ: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)، و (سُبْحَانَ اللَّهِ)، و (مَعَاذَ اللَّهِ)، وَالْعِلَّةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهَا^(١):

فَمِنْهَا: مَا هُوَ تَعْظِيمٌ فِي أَعْلَى مَرْتَبَةٍ.

وَمِنْهَا: تَبَعِيدٌ فِي أَقْصَى مَنْزِلَةٍ، نَحْوُ: (مَعَاذَ اللَّهِ).

وَمِنْهَا: مُتَابَعَةٌ فِي الطَّاعَةِ عَلَى أَتَمِّ مَنْزِلَةٍ فِي: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ).

وَمِنْهَا: نَفْيُ الْمَعْنَى عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَسَبَبٍ، نَحْوُ: (لَا أَفْعَلُهُ الْبَتَّةَ).

وَتَقُولُ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا بَاطِلًا)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلًا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا يُؤَكِّدُ بِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَكِّدُ بِإِيجَابٍ مَعْنَى الْحَقِّ لَهُ، أَوْ نَفْيِ الْبَاطِلِ، و (لَا قَوْلًا) لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ يَنْفِي بَاطِلًا، وَأَمَّا إِفْصَاحُهُ بِالنَّكِيرَةِ فِي الْأَوَّلِ فَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفْصَحَ بِمَا يَصِحُّ بِهِ التَّأْكِيدُ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ: (هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ) جَازَ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (هَذَا زَيْدُ الْحَقِّ لَا الْبَاطِلَ)، فَيَجُوزُ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَا فَعَلْتَهُ الْبَتَّةَ)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْأَوَّلَ جَرَى عَلَى أَصْلِهِ، وَالثَّانِي تَضَمَّنَ مَا لَيْسَ لَهُ فِي أَصْلِهِ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ تَضَمَّنَ مَا لَيْسَ لَهُ فِي أَصْلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَا لَيْسَ لَهُ فِي أَصْلِهِ فَهُوَ مُتِمَكَّنٌ.



(١) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (وَجُوهًا).

بَابُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِلْمَعْنَى الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ بِالْجُمْلَةِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ [ظ ٢٢] هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ تَرَجَّمَهُ بِالْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ^(١)؟ وَكَيْفَ يَكُونُ الشَّيْءُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ؟
وَكَيْفَ يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَكِلَاهُمَا مَصْدَرٌ لِلتَّأْكِيدِ؟
وَمَا حُكْمُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ
دِرْهَمٍ حَقًّا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخَوَصِ:

إِنِّي لَا مُنْحَكُ الصَّدُودَ
.....

وَلِمَ صَارَ قَسَمًا فِيهِ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا)؟
وَلِمَ صَارَ: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا) تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي الْمَوْكَّدِ لِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَعْنَى مَا أَكَّدَهُ؟ وَلِمَ لَمْ
يَكُنْ: (حَقًّا) مُوَافِقًا لِمَعْنَى مَا أَكَّدَهُ؟

وَهَلْ^(٢) يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ؟ وَلِمَ جَازَ؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٨٠: « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً ».

(٢) في ذ: (وهو).

(١) سيبويه ١ / ٣٨٠.

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]؟ وَلَمْ
 كَانَ: (صُنِعَ اللَّهُ) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؟ وَهَلْ يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلِ؟
 وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ④ يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ
 وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ⑤ وَعَدَ اللَّهُ ﴿[الروم: ٤-٦]؟ وَلَمْ كَانَ (وَعَدَ اللَّهُ) مِنَ الْمَصْدَرِ
 الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] ①؟ وَلَمْ كَانَ: (خَلَقَهُ) مِنَ
 الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؟ وَلَمْ كَانَ: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؟
 وَمَا وَجْهُ نَصْبِ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِهِمْ: (اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ)؟ وَلَمْ كَانَ (دَعْوَةَ
 الْحَقِّ) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ:

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا

وَلَمْ كَانَ قَوْلُهُ: (دَعْوَةُ أَبِرَارٍ) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؟
 وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ: (كِتَابَ اللَّهِ) مَنْصُوبًا بِـ (عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ)، و (صُنِعَ
 اللَّهُ) عَلَى جِهَةِ الْأَمْرِ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ وَكَذَلِكَ: ﴿صَبَغَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٨]؟ وَمَا
 مَعْنَى الصَّبْغَةِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ؟ وَلَمْ جَازَ؟
 وَمَا نَظِيرُهُ [٢٣] مِنْ: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَّغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؟ وَهَلْ
 يَجُوزُ فِي: (بَلَاغِ) النَّصْبِ؟ وَلَمْ اخْتِيرَ فِيهِ الرَّفْعُ؟

(١) قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب: (كل شيء خلقه) بِإِسْكَانِ اللَّامِ: (خلقه)
 ساكنة اللام، وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: (خلقه) بفتح اللام. انظر القراءة في السبعة ٥١٦،
 والمبسوط في القراءات ٣٥٤، وحجة القراءات ٥٦٧، وتحرير التيسير ٥٠٩.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاعِي:

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبَتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ^(١)

وَجِيفَ الْمَطَايَا
.....

وَلِمَ صَارَ: (وَجِيفَ الْمَطَايَا) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟

وَلِمَ لَا بُدَّ مِنْ مَحْذُوفٍ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ، وَإِلَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: (قَتَلَهُ

صَبْرًا)؟ وَلِمَ لَا يَظْهَرُ هَذَا الْمَحْذُوفُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ النَّصْبُ عَلَى حَذْفِ الْفِعْلِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الَّتِي^(٢) قَبْلَهُ خَلْقًا مِنَ الْفِعْلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْحَذْفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَلَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لَهُ اقْتَضَى أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا هُوَ مُسْتَقٌّ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ تَكُونُ خَلْقًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَظْهَرَ مِنْ أَجْلِ الْخَلْفِ مِنْهُ. وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ خَلْقًا؛ لِيَدْخُلَ الْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى مَعْنَى خَبَرٍ آخَرَ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي فِعْلِ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ أَلَّا يَظْهَرَ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْ إِخْرَاجِهِ عَنْ مَعْنَاهُ، كَمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَالْمُؤَكِّدُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ. وَالْآخَرُ: مُؤَكِّدٌ لِغَيْرِهِ.

فَإِذَا اخْتَلَفَ الْمَعْنَى كَانَ الشَّيْءُ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (تَأَمَّلْ مَا أَذْكُرُهُ لَكَ)، ثُمَّ يَأْتِي الْكَلَامُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَذْكُرَهُ، وَقَدْ أَكَّدَهُ بِمَا قَدَّمَهُ لَهُ مِنْ مَعْنَى آخَرَ. فَأَمَّا: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَ(سِرْتُ سَيْرًا)، فَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ: (ضَرَبْتُ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَالْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَكِلَاهُمَا لِلتَّأْكِيدِ، إِلَّا أَنَّ الْبَابَ الَّذِي

(١) فِي د: (فِي الْأَوَّلِ يَمْصَحُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي)، وَالْمَثْبُتُ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

قَبْلَهُ عَامٌّ فِي كُلِّ خَبَرٍ مُوجِبٍ، وَهَذَا خَاصٌّ فِي الْخَبَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَى هَذَا الْمَصْدَرِ بَعَيْنِهِ، فَلَمَّا كَانَ كُلُّ خَبَرٍ عَلَى طَرِيقِ الْإِيجَابِ فَلِإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُوصَلَ، مِثْلُ قَوْلِكَ: (فِيمَا أَحَقُّ)، أَوْ (فِيمَا أَظُنُّ)، كَانَ قَوْلُهُ: (حَقًّا) لَا يُؤَكِّدُ نَفْسَهُ؛ لِاحْتِمَالِهِ غَيْرَ مَعْنَى (حَقًّا)، وَلَمَّا ^(١) كَانَ: (وَاللَّهِ لَا تَيْنَكَ قَسَمًا بَرًّا) لَا يَحْتَمِلُ نَقِیْضَ مَعْنَى الْقَسَمِ، كَانَ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ.

وَتَقُولُ: (لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ عُرْفًا)، وَ(اعْتِرَافًا)، وَ(إِقْرَارًا صَادِقًا)، كُلُّ هَذَا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْخَبَرُ الْخَاصُّ.
وَقَالَ الْأَخْوَصُ [ظ ٢٣]:

٢٥٤ إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ ^(٢)

فَهَذَا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِنِّي مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ أَقْسَمَ. كَمَا أَنَّ: (سِيرَ عَلَيْهِ) يَدُلُّ عَلَى السَّيْرِ، فَهُوَ تَأَكِيدٌ لِنَفْسِهِ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (هُوَ أَخُوكَ حَقًّا)؛ لِمَا بَيَّنَّا فِيهِ مِنَ الْاِحْتِمَالِ.

وَيَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى أَصْلِ مَا يَجِبُ لِلْمَصْدَرِ، وَلَمْ ^(٣) يَقَعْ مَوْقِعَ مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، كَالْوَاقِعِ مَوْقِعِ الْحَالِ فِي مِثْلِ: (قَتَلَهُ صَبْرًا).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، فَهَذَا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾، يَدُلُّ عَلَى: صُنِعَ اللَّهُ ذَاكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَمَّا).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْأَخْوَصِ فِي شِعْرِهِ ٢٠٩، وَانْظُرْ سَيُوبَةَ ٣٨٠/١، وَالزَّاهِرَ ١/٢٢٣، وَابْنَ السِّيْرَانِي ١/١٨٥، وَالنَّكْتَ لِلْأَعْلَمِ ١/٤٠٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٣١، وَابْنُ يَعِيشَ ١/١١٦، وَالتَّنْذِيلُ ١٠/٢٧٠، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/٢٥٦. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٣/٢٣٣، ٢٦٧، وَالْأَصُولُ ٢/٢٦٠، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/٣٢٣، ٤/١٦٠.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَمْ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

الْأَمْرِ، أَي: تَأَمَّلُوا صُنْعَ اللَّهِ، وَتَدَبَّرُوا صُنْعَ اللَّهِ. كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ حَسَنٌ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفٍ، وَتَكَافَأَ الْوَجْهَانِ فِي الْحُسْنِ، جَازَا جَمِيعًا.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٤) بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) وَعَدَ اللَّهُ ﴿[الروم: ٤ - ٦]، فهذا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّهُ مَا قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى: (وَعَدَ اللَّهُ).

وفيهِ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، فهذا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّ فِي الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى: خَلَقَ عَلَى جِهَةِ الْحُسْنِ خَلَقَهُ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فهذا الْمَصْدَرُ مِنَ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّ مَا قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَتَبَهُ عَلَيْهِمْ، بِمَعْنَى: فَرَضَهُ عَلَيْهِمْ.

وقَوْلُهُمْ: (اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّ مَا قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى: دَعَا دَعْوَةَ الْحَقِّ.

وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٢٥٥ إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارَا

دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَا أَبْرَارًا^(١)

فهذا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ:

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارَا

فِيهِ مَعْنَى: دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا نِزَارًا، عَلَى طَرِيقِ الْإِفْتِحَارِ.

وَيَجُوزُ فِي: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَمْرِ [و٢٤]، كَأَنَّهُ قِيلَ: الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، أَوْ احْفَظُوا كِتَابَ اللَّهِ، أَوْ رَاعُوا كِتَابَ اللَّهِ.

(١) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في سيبويه ٣٨٢/١، ومجاز القرآن ١٢٢/٢، ١٦٢، وشرح السيرافي ٢٦٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٣٢، والنكت للأعلم ٤٠٦/١، والمقاصد الشافية ٢٥٦/٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في التمام ٤٠، والمخصص ٤٤٥/٤، وابن يعيش ١١٧/١.

وَكَذَلِكَ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، كَأَنَّهُ قَالَ: اتَّبِعُوا صِبْغَةَ اللَّهِ، أَي: دِينَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلدِّينِ: (صِبْغَةٌ)؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ [عَلَى] ^(١) مَا كَانُوا يَعْمَلُونَهُ مِنْ صَبْغِ أَوْلَادِهِمْ فِي مَاءِ الْمَعْمُودِيَّةِ عَلَى جِهَةِ التَّدْيِينِ بِذَلِكَ، فَقِيلَ: (صِبْغَةُ اللَّهِ)، أَي: الشَّرْعُ الَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ صِبْغَةُ اللَّهِ ^(٢)، فَسُمِّيَ بِاسْمِ مَا هُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِ ^(٣).

وَيَجُوزُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ إِذَا تَمَّ حَسَنَ الْاسْتِثْنَاءِ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلُغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ^(٤)، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ النَّصْبُ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتِيرَ الرَّفْعُ لِحُسْنِ الْوَقْفِ عَلَى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾ ^(٥)، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَكْفِي هَذَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ، ثُمَّ اسْتَوْفَى: ذَاكَ بِلَاغٍ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ يَحْتَاجُ هَذَا إِلَى تَأْكِيدٍ؛ لِشِدَّةِ ظُهُورِهِ وَمَوْقِعِهِ مِنْ نَفْسِ النَّاطِرِ فِيهِ. وَقَالَ الرَّاعِي:

٢٥٦ دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصَحْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا ^(٦)

فَقَوْلُهُ: (وَجِيفَ الْمَطَايَا) مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ)، دَلَّ عَلَى مَعْنَى: أَوْجَفْتُ، فَأَعْمَلُهُ فِي: (وَجِيفَ الْمَطَايَا). وَلَا بُدَّ مِنْ مَحْذُوفٍ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ فِعْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِمْ: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، وَقَدْ بَيَّنَّا لَمْ لَا يَظْهَرُ هَذَا الْمَحْذُوفُ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٨٢/١ - ٨٣، ودرج الدرر للجرجاني ٢٥٤/١، والمحرم الوجيز ٢١٦/١، والتفسير الكبير للرازي ٧٥/٤، وتفسير البحر المحيط ٥٨٣/١.

(٣) في الأصل ود: (منه)، وكذا يقتضي السياق. (٤) في الأصل ود: (كان لم يلبثوا)، وكذا في المصحف.

(٥) في الأصل ود: (كان لم)، وقوله: (كان) ليس في المصحف.

(٦) البيتان من الطويل، وهما للراعي النميري في ديوانه ٤٤، وانظر سيبويه ٣٨٣/١، وشرح السيرافي ٢/٢٦٩، والنكت للأعلم ٤٠٦/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٢، والإنصاف ٢٣١. وهما بلا نسبة في المسائل المثورة ١١، والمقتصد ١٠٨٣، والغرة لابن الدهان ١٨٥، وأسرار العربية ١٥٨.

بَابُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَالٌ صَارَ فِيهَا الْمَذْكُورُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَالٌ صَارَ فِيهَا الْمَذْكُورُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَالٌ صَارَ فِيهَا الْمَذْكُورُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (أَمَّا سَمَنَّا فَسَمِينُ)، و(أَمَّا عَلِمَّا فَعَالِمُ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا جَوَابًا؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمًا وَدِينًا)، و(أَنْتَ الرَّجُلُ فَهَمًّا وَأَذَبًا) [ظ ٢٤]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَمَا جَازَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي: (عِلْمًا)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَلَا عِلْمَ) عَلَى حَذْفِ (لَهُ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ إِدْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي: (عِلْمٍ) مَعَ الرَّفْعِ فِي قَوْلِكَ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمُ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ؟

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمُ بِالْعِلْمِ) عَلَى أَنَّ (الْعِلْمَ) الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ غَيْرُهُ؟ وَلِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا الضَّرْبُ فَضَارِبٌ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ (ضَارِبٍ) هَذَا الْمَذْكُورُ، وَجَازَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَحْذُوفٍ؟ وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ: (أَمَّا ضَرْبًا فَذُو ضَرْبٍ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٨٤: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور».

وَلَمْ جَازَ النَّصْبُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ؟ وَلَمْ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ
الْمَفْعُولِ لَهُ فِي: (أَمَّا النُّبْلُ فَنَيْلٌ) ^(١)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ مِيَادَةَ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ

وَمَا شَاهِدُ الْحَذْفِ فِي: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ) مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي

نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ ^(٢):

أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحَكْ نَبَّيْنَا

وَلَمْ قَدَّرَهُ عَلَى ^(٣): فَلَيْسَ لَنَا مِنْكَ جُودٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ) ^(٤)، و(أَمَّا طَاهِرًا فَلَيْسَ

بِطَاهِرٍ)، و(أَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ فِي هَذَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَمَا جَازَ فِي

الْمُضَدَّرِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؟

وَمَا الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَصْلُحُ أَنْ

يَعْمَلَ فِيهِ إِلَّا مَا قَبْلَهُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمُضَدَّرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ الَّتِي صَارَ فِيهَا الْمَذْكُورُ النَّصْبُ

عَلَى أَنَّهُ حَالٌ صَارَ فِيهَا الْمَذْكُورُ. وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّعْرِيفُ؛ لِأَنَّهَا لَا يَصْلُحُ أَنْ تَقَعَ

مَوْقِعَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَ (أَمَّا) فِعْلٌ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ فِيهَا مَا

جَازَ فِي: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ)، وَجَرَتْ مَجْرَى: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، وَبَنُو تَمِيمٍ إِذَا أَدْخَلُوا

(١) سيبويه ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٢) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي: شاعر، وهو ابن حسان بن ثابت الشاعر المعروف. انظر ترجمته في الإصابة ٣١ / ٥، والأعلام ٣ / ٣٠٣.

(٣) سيبويه ٣٨٦ / ١.

(٤) في الأصل ود: (مصافي).

الْأَلِفَ وَاللَّامَ رَفَعُوا لَا غَيْرُ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيَنْصُبُونَ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، لَا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ^(١)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (أَمَّا سِمْنَا فَسَمِينُ)، و(أَمَّا عَلِمَا فَعَالِمُ)، فهو [٢٥] عَلَى الْجَوَابِ لِمَنْ وَصَفَ شَيْئًا بِأَنَّهُ سَمِينٌ، فَقُلْتَ: (أَمَّا سِمْنَا فَسَمِينُ)، وَتَقْدِيرُهُ: أَمَّا سِمْنَا فَهُوَ سَمِينٌ، فَيَعْمَلُ فِيهِ، كَمَا يَعْمَلُ لَوْ قُلْتَ: (هُوَ سَمِينٌ سِمْنَا). وَكَذَلِكَ إِذَا وَصَفَ إِنْسَانٌ بِالْعِلْمِ، فَقُلْتَ عَلَى طَرِيقِ الْجَوَابِ: (أَمَّا عَلِمَا فَعَالِمُ). وَيُوضَحُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ جَرَى: (أَمَّا عَلِمَا فَعَالِمُ)؛ فَلِهَذَا عَقَدَهُ سَيَوِيهِ بِأَنَّهُ حَالٌ صَارَ فِيهَا الْمَذْكُورُ^(٢).

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَدِينًا)، و(أَنْتَ الرَّجُلُ فَهْمًا وَأَدَبًا)، فَهَذَا عَلَى الْحَالِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْتَ الْكَامِلُ عِلْمًا وَدِينًا؛ لِأَنَّهُ مَذْحٌ لِلرَّجُلِ بِالْكَمَالِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، كَمَا جَازَ فِي: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ). وَتَقُولُ: (أَمَّا عَلِمَا فَلَا عِلْمَ لَهُ)، فَهَذَا يَنْتَصِبُ بِمَا قَبْلَهُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمَّا الْمَذْكُورُ عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ (لَا) مَبْنِيَّةٌ مَعَ (عِلْمَ)، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا عَمِلَ فِي الْمَبْنِيِّ مَعَهَا.

وَيَجُوزُ إِدْخَالُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى أَنَّهُمْ يَرْفَعُونَهُ بِالْأَبْتِدَاءِ، وَيَبْطُلُ مَعْنَى الْحَالِ، فَتَقُولُ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمُ)، و(أَمَّا الْعِلْمُ فَلَا عِلْمَ لَهُ). وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ فَيَجُوزُ النَّصْبُ، لَا عَلَى الْحَالِ، وَلَكِنْ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَلَا عِلْمَ)، وَتَقْدِيرُهُ: أَمَّا الْمَذْكُورُ لِلْعِلْمِ فَلَا عِلْمَ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَوِيهِ^(٣): كَأَنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَا يَتَوَهَّمُونَ إِذَا نَصَبُوا إِلَّا الْحَالِ،

(١) انظر المذهبيين في سيبويه ١/ ٣٨٥، وشرح السيرافي ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك

٢/ ٣٢٨، ٣٢٩، وشرح الرضي ٤/ ٤٧١.

(٣) سيبويه ١/ ٣٨٥.

(٢) سيبويه ١/ ٣٨٤.

وَكَانَ أَهْلَ الْحِجَازِ يَتَوَهَّمُونَ الْحَالَ وَغَيْرَ الْحَالِ فِي النَّصْبِ، عَلَى مَا فَسَّرْنَا.
وَتَقُولُ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْعِلْمِ)، فَتَنْصِبُ عَلَى أَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ، كَأَنَّكَ
قُلْتَ: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِعَبْدِ اللَّهِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ (الْعِلْمَ) الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِهِ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا الضَّرْبُ فَضَارِبٌ)، فَالْنَّصْبُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَمَّا الضَّرْبُ فَهُوَ ضَارِبٌ، عَلَى أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ: (ضَارِبٌ) هَذَا الْمَذْكُورُ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ ضَارِبٌ الضَّرْبِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا الضَّرْبُ فَذُو ضَرْبٍ،
فَهَذَا لَا يَعْمَلُ فِي الْأَوَّلِ؛ لِمَانِعِ الْإِضَافَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمَّا الْمَذْكُورُ لِلضَّرْبِ فَضَارِبٌ،
تَحْذِفُ اللَّامَ، فَيَنْتَصِبُ الْمَصْدَرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا النَّبْلُ فَنَبِيلٌ)، فَيَعْمَلُ فِيهِ (نَبِيلٌ) هَذَا الْمَذْكُورُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:
فَهُوَ نَبِيلُ النَّبْلِ [ظ ٢٥].
وَقَالَ ابْنُ مِيَادَةَ:

٢٥٧ أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(١)
فَهَذَا مَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَأَمَّا الْمَذْكُورُ لِلصَّبْرِ فَلَا صَبْرَ لِي عَلَيْهِ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ) عَلَى حَذْفِ (بِهِ)، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا
لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، أَيُّ: لَا تَجْزِي فِيهِ، إِلَّا أَنْ هَذَا حَذْفٌ مِنْ
الْصِّفَةِ، فَهُوَ أَحْسَنُ، وَحَذْفُ ذَلِكَ مِنَ الْخَبَرِ، فَفِيهِ ضَعْفٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٣٤، وفيه: (أم جحدر)، وانظر ابن السيرافي
١/ ١٨٠، وفرحة الأديب ٦٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٨٦، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٥، والنكت
للأعلم ١/ ٤٠٩، وتحصيل عين الذهب ٢٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٠، والارتشاف
٣/ ١٥٧٤، والمقاصد الشافية ١/ ٦٣٣. وفي بعض المصادر: (أم مالك).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ:

٢٥٨ أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحَاكِ نَبِيْنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ^(١)

كَأَنَّهُ قَالَ: فَلَيْسَ هُوَ لَنَا مِنْكَ؛ لِأَنَّ الْجُودَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَحُذِفَ الْخَبَرُ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ)^(٢)، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا النَّصْبُ وَالتَّنْكِيرُ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا. وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَجَازَ فِيهِ وَجْهَانِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَفِي الْآخَرِ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَهُ، فَجَرَى عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ فِي أَصْلِهِ، وَكَذَلِكَ: (أَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ)، لَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ وَالتَّنْكِيرُ.

وَالَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ هُوَ الَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَهُ عَامِلٌ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ. وَالَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ^(٤) هُوَ الَّذِي يَمْنَعُ مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ، فَيُقَدَّرُ: أَمَّا الْمَذْكُورُ عَالِمًا فَهُوَ عَالِمٌ، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنَ التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الذِّكْرِ بَيِّنَةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ جَوَابٌ لِمَا ذُكِرَ فِي الْحَالِ.



(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان في سيبويه ٣٨٦/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٣. و بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٨، والنكت للأعلم ١٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٩/١، والارتشاف ١١٨٣، وتمهيد القواعد ١١٤٦، وشفاء العليل ٣١٩/١.

(٢) في الأصل ود: (مصافي). (٣) قوله من: (فجاز فيه وجهان) مكرر في د.

(٤) الكلام من قوله: (هو الذي يذكر) ساقط من د.

بَابُ اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةٍ: أَمَّا كَذَا فَكَذَا(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةٍ: (أَمَّا كَذَا فَكَذَا) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةٍ: (أَمَّا كَذَا فَكَذَا)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ)، و (أَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ)، و (أَمَّا عَبْدَانِ فَذُو عَبْدَيْنِ)؟ وَلِمَ كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ؟ وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ [٢٦] الرَّجُلُ خَيْلًا وَإِبِلًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ: (هُوَ ^(١) الرَّجُلُ عِلْمًا وَفَقْهًا)؟

وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى ^(٢): (أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ فِيهِمْ، أَوْ أَنْتَ مِنْهُمْ ذُو عَبِيدٍ، أَيُّ: لَكَ مِنَ الْعَبِيدِ نَصِيبٌ؟) وَلِمَ لَا يَكُونُ عَلَى أَنَّ الْمُظْهَرَ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِّ، كَمَا نَقُولُ: (أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ صَاحِبُ عَبِيدٍ)، أَيُّ: صَاحِبُهُمْ؟

وَلِمَ قَدَّرَ ^(٣): (أَمَّا الْعَبْدُ فَأَنْتَ ذُو عَبْدٍ) عَلَى ^(٤): (أَمَّا الْعَبْدُ فَأَنْتَ فِيهِ ذُو عَبْدٍ، وَعَلَى: أَمَّا الْعَبِيدُ فَهُمْ لَكَ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهُوَ لَكَ؟)

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (أَمَّا ابْنُ مُزَيْنَةَ فَأَنَا ابْنُ مُزَيْنَةَ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٨٧: « هذا باب ما يختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ».

(١) في الأصل ود: (فهو)، وكذا في الجواب.

(٢) سيبويه ١ / ٣٨٨.

(٣) في الأصل ود: (قدره).

(٤) سيبويه ١ / ٣٨٨.

وَلَمْ جَازَ عَلَى: (أَمَّا صَادِقًا فَأَنْتَ صَادِقٌ)، و(أَمَّا صَاحِبًا فَأَنْتَ صَاحِبٌ)؟

وَمَا نَظِيرُ النَّصْبِ فِي: (أَمَّا الْعَبْدَ فَذُو عَبْدٍ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ)، و(مَرَزْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ)؟

وَلَمْ جَازَ النَّصْبُ فِي^(١): [(هُوَ الرَّجُلُ الْعِلْمُ وَالْفِقْهُ)^(٢)]، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ الرَّجُلُ الْعَبِيدَ وَالذَّرَاهِمَ)، أَيْ: لِلْعَبِيدِ وَالذَّرَاهِمِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا الْعِلْمُ وَالْعَبِيدَ فَذُو عِلْمٍ وَذُو عَبِيدٍ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (وَيْلٌ لَهُ وَتَبُّ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ)، و(أَمَّا الْحَارِثُ فَلَا حَارِثَ لِكَ)، و(أَمَّا أَبُوكَ فَلَا أَبَا لَكَ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ النَّصْبُ فِي: (أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ ذُو عَبِيدٍ) إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى مَعْنُودٍ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟

وَمَا مَوْضِعُ (أَنْ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فَهُوَ عَالِمٌ)، و(أَمَّا^(٣) أَنْ يَعْلَمَ فَهُوَ عَالِمٌ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (أَمَّا أَلَّا يَعْلَمَ فَهُوَ يَعْلَمُ) بِمَعْنَى: أَمَّا أَنْ يَكُونَ يَعْلَمُ؟ وَلَمْ حَمَلُهُ عَلَى: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]؟

وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَنْتَ الرَّجُلُ أَنْ تُنَازِلَ أَوْ تُخَاصِمَ) فِي مَوْضِعِ: أَنْتَ الرَّجُلُ نِزَالًا وَخُصُومَةً؟ وَلَمْ حَمَلُهُ عَلَى^(٤): (فَعَلَ ذَلِكَ مَخَافَةَ الشَّرِّ)، و(سَكَتُ عَنْهُ أَنْ أَجْتَرَّ مَوَدَّتَهُ)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ (أَنْ) وَصِلَتْهَا حَالًا كَمَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِي أَمَّا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ مِنَ الْجَوَابِ. وَفِي الْأَصْلِ: (وَلَمْ جَازَ فِي أَمَّا).

(٣) قَوْلُهُ: (وَأَمَّا) سَاقَطٌ مِنْ د.

(٤) سَبْيُوهِ ١/ ٣٩٠.

الجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةٍ: (أَمَّا كَذَا فَكَذَا) الرَّفْعُ فِيمَا يُخْتَارُ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ جِنْسُ الْمَعْنَى، فَتَبَاعَدَ مِنَ الْفِعْلِ، وَقَرَّبَ مِنَ الْأَسْمِ الْعِلْمِ. وَيَجُوزُ فِيهِ عَلَى ضَعْفِ النَّصْبِ؛ لِشَبْهِهِ بِالْمَصْدَرِ بِأَنَّهُ جِنْسٌ، كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسُ الْفِعْلِ، وَقَدْ وَقَعَ مَوْقَعُهُ فِي: (أَمَّا)، فَجَارَ نَصْبُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَتَقْدِيرُهُ كَتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ إِذَا قُلْتَ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَهُوَ عَالِمٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا لِلْعِلْمِ فَهُوَ عَالِمٌ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (أَمَّا الْعَبْدُ فَهُوَ ذُو عَبِيدٍ) ^(١)، فَكَأَنَّكَ ^(٢) قُلْتَ: أَمَّا لِلْعَبِيدِ فَهُوَ ذُو عَبِيدٍ.

وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَى تَعْرِيفِ الْعَهْدِ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَ شَبْهُهُ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ لِأَجْلِهِ [٢٦٦] النَّصْبُ عَلَى ضَعْفِهِ، فَتَقُولُ: (أَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبِيدٍ)، وَ(أَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبِيدٍ)، وَ(أَمَّا عَبْدَانِ فَذُو عَبْدَيْنِ)، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ بَعْدَ (أَمَّا)، وَعَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي خَبَرِهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا الْعَبِيدُ فَهُوَ صَاحِبُهُمْ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (هُوَ الرَّجُلُ خَيْلًا وَإِبِلًا)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَقَعُ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، فَلَا يَصْلُحُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْحَالِ، أَوْ يَقَعُ عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِ لَهُ الَّذِي تُحذفُ مِنْهُ اللَّامُ، فَلَا يَقْوَى عَلَى الحذفِ اسْمُ الْجِنْسِ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (هُوَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَفِقْهًا) جَارَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا مِنَ الْحَالِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ.

وَإِنَّمَا قَدَرَهُ سَبَوِيهِ عَلَى: أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ فِيهِمْ، أَوْ أَنْتَ مِنْهُمْ ذُو عَبِيدٍ؛ لِيُبَيِّنَ مَعْنَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فِي خَبَرِهِ. وَلَا يَصْلُحُ عَلَى أَنَّ الْمُظْهَرَ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِّ؛ لِأَنَّ (ذُو) لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ، وَلَكِنْ يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي

(١) الكلام من قوله: (كأنك قلت) ساقط من د.

(٢) في د: (كأنك).

قَوْلِكَ: (أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ صَاحِبُ عَبِيدٍ)، أَي: صَاحِبُهُمْ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا ابْنُ مُزَيْنَةَ فَأَنَا ابْنُ مُزَيْنَةَ)، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، بِمَنْزِلَةِ: (أَمَّا صَادِقًا فَأَنْتَ صَادِقٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَنْتَ تَصَدِّقُ صَادِقًا، وَأَنْتَ صَادِقٌ صَادِقًا، فَلَاوُلْ خَبَرٌ، وَالثَّانِي حَالٌ، وَيَحْسُنُ فِي (أَمَّا)؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجَوَابِ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: هُوَ الْمُخْبِرُ صَادِقًا، فَقُلْتَ: (أَمَّا صَادِقًا ^(١)) فَأَنْتَ ^(٢) صَادِقٌ)، وَكَذَلِكَ: (أَمَّا صَاحِبًا فَأَنْتَ صَاحِبٌ).

وَنَظِيرُ النَّصْبِ فِي: (أَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ) قَوْلُهُمْ: (هُمْ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ) فِي خُرُوجِهِ عَنِ الْأُولَى فِي الْقِيَاسِ؛ إِذْ كَانَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَيْسَ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، فَوَقَعَ: (الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ) مَوْضِعَ: مُجْتَمِعِينَ، كَمَا وَقَعَ: (أَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ) مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا الْعُبُودِيَّةُ فَهُوَ ذُو عَبْدٍ، وَتَقْدِيرُهُ: هُوَ ذُو عَبْدٍ لِلْعُبُودِيَّةِ الَّتِي لَهُ. وَكَذَلِكَ: (مَرَزْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ) وَقَعَ اسْمُ الْعَدَدِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: اخْتِصَاصَ عِدَّتِهِمْ.

وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ الرَّجُلُ الْعَبِيدَ وَالذَّرَاهِمَ)، كَمَا يَجُوزُ: (هُوَ الرَّجُلُ الْعِلْمَ وَالْفَقْهَ)، أَي: لِلْعِلْمِ وَالْفَقْهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ ضَعْفِ جِنْسِ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقُوَّةِ الْمَصْدَرِ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ. وَكَذَلِكَ جَازَ: (جِئْتُهُ مَخَافَةً)، أَي: لِلْمَخَافَةِ، وَلَمْ يَجْزُ: (جِئْتُهُ دَابَّةً)، أَي: لِلدَّابَّةِ، فَتَفْهَمُ ^(٣) هَذَا، لِتَعْلَمَ ^(٤) مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَأَنَّهُ ^(٥) لَا يَقُومُ اسْمُ الْجِنْسِ مَقَامَهُ، إِلَّا أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَصْلِهِ بِذِكْرِ لَامِ الْإِضَافَةِ مَعَهُ، فَتَقُولُ: (جِئْتُهُ لِلدَّابَّةِ)، وَأَنْتَ فِي الْمَصْدَرِ مُخَيَّرٌ، إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (جِئْتُهُ مَخَافَةً)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (جِئْتُهُ لِلْمَخَافَةِ)؛ إِذَا أَغْلَبُ فِيمَا لِأَجْلِهِ يَقَعُ الْفِعْلُ [٢٧] مَعْنَى الْمَصْدَرِ؛ فَلِهَذَا جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي

(١) قوله: (فقلت أما صادقًا) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (فليس)، وكذا في السؤال.

(٣) في د: (ففهم).

(٤) في الأصل ود: (التعلّم).

(٥) في الأصل ود: (وأنك).

مَعَانِي الْأَسْمَاءِ الْأُخَرِ إِلَّا الْإِجْرَاءَ^(١) عَلَى الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا الْعِلْمُ وَالْعَبِيدُ فَذُو عِلْمٍ وَذُو عَبِيدٍ)، فهذا يَقْوَى؛ لِحِمْلِهِ^(٢) بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَصْدَرِ، كَمَا جَازَ: (وَيْلٌ لَهُ وَتَبُّ)، وَلَمْ يَجْزُ: (تَبُّ) حَتَّى تَنْصِبَ، فَتَقُولَ: (تَبَّالَهُ).

وَتَقُولُ: (أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ)، فهذا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ، وَكَذَلِكَ: (أَمَّا الْحَارِثُ فَلَا حَارِثَ لَكَ)، وَ (أَمَّا أَبُوكَ فَلَا أَبَا لَكَ)، كُلُّ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فَهُوَ عَالِمٌ)، فَمَوْضِعُ (أَنْ) نَصْبٌ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمَّا كَيْنُونَةُ عِلْمٍ فَهُوَ عَالِمٌ، وَكَذَلِكَ: (أَمَّا أَنْ يَعْلَمَ فَهُوَ عَالِمٌ)، وَيَجُوزُ: (أَمَّا أَلَّا يَكُونَ يَعْلَمَ فَهُوَ يَعْلَمُ)، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، عَلَى أَنْ (لَا) صِلَةٌ، وَيُوضَحُ كَوْنُهَا صِلَةً أَنَّهُ جَوَابٌ، كَأَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ: (لَا يَكُونُ يَعْلَمُ)، فَتُعِيدُ لَفْظَهُ، وَتُوجِبُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ، فَمِنْ هَاهُنَا اتَّفَقَ الْمَعْنَى، وَهُوَ فِي الصِّلَةِ بِمَنْزِلَةِ: ﴿يَتَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ وَالْمَعْنَى: لِأَنْ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ فَعَلَ لِيَعْلَمُوا، فَدَخَلَتْ صِلَةٌ مُؤَكِّدَةً.

وَتَقُولُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ أَنْ تُنَازِلَ أَوْ تُخَاصِمَ)، عَلَى مَعْنَى: أَنْتَ الرَّجُلُ نِزَالًا وَخُصُومَةً، أَيُّ: لِلنِّزَالِ وَالْخُصُومَةِ، كَمَا تَقُولُ: (جِئْتُهُ مَخَافَةَ الشَّرِّ)، إِلَّا أَنْ هَذَا عَمِلَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَذَاكَ عَمِلَ فِيهِ صَرِيحُ الْفِعْلِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَنْتَ الْكَامِلُ لِلنِّزَالِ وَالْخُصُومَةِ. وَتَقُولُ: (سَكْتُ عَنْهُ أَنْ أَجْتَرَ مَوَدَّتَهُ)، فَمَوْضِعُ (أَنْ) نَصْبٌ بِالْمَفْعُولِ لَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ (أَنْ) وَصِلَتْهَا حَالًا كَمَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَا اسْتِقْبَالَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ مُخَالَفٌ لِمَعْنَى الْحَالِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَحْمِلُهُ).

(١) فِي د: (بِالْإِجْرَاءِ).

بَابُ اسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا
يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ)، و(بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ:
(فَاهُ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟ وَلِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (كَلَّمْتُهُ
مُشَافَهَةً)، و(بَايَعْتُهُ نَقْدًا)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى: كَلَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَلِمَ قَالَ^(١): «انْتَصَبَ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ» مَعَ أَنَّهُ مُعَرَّفٌ؟

فَهَلْ يَجُوزُ فِي: (بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ) الرَّفْعُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا جَازَ: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ
إِلَى فِيٍّ)؟ وَلِمَ جَاءَ^(٢) فِي نُسْخَةٍ أَنَّهُ حَالٌ، وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ؟^(٣).

وَمَا حُكْمُ: (رَجَعَ فُلَانٌ [ظ ٢٧] عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (رَجَعَ عَوْدًا
عَلَى بَدْنٍ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا جَازَ فِي الْإِصَافَةِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: (رَجَعَ فُلَانٌ
عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٩١/١: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنه مفعول به».

(١) سيبويه ٣٩١/١. (٢) في الأصل: (جاز)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) الكلام من قوله: (ولم جاء في نسخة) موجود في حاشية الأصل، دون علامة تصحيح، والظاهر أنه من المتن لوروده في الجواب، وليس موجودًا في (د).

وَمَا حُكْمُ: (بِغْتِ الشَّاءِ شَاءً وَدِرْهَمًا)، و(قَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ)، و(بِغْتُهُ دَارِي ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ) ^(١)، و(بِغْتِ الْبُرِّ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهَمٍ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهَمٍ)، و(بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ أَبَاً أَبَاً)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْإِفْرَادُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ؟ فَلَمْ لَا يَجُوزُ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ)، ولا: (بَايَعْتُهُ يَدًا)، ولا: (اِئْتَنَى عَوْدَهُ)، ولا: (بِغْتِ شَائِي شَاءً شَاءً)، حَتَّى تَقُولَ: (بِدِرْهَمٍ)؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَانَ الْبُرُّ قَفِيزَيْنِ)، و(كَانَ السَّمْنُ مَنَوَيْنِ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟

وَلَمْ جَازَ: (الْبُرُّ بَيْسَتَيْنِ) ^(٢) عَلَى وَقْعِ (الْبُرِّ) مَوْقِعَ (الْكُرِّ)؟ وَلَمْ صَارَ جَوَابًا عَنْ ثَمَنِ الدَّرْهَمِ بِتَقْدِيرِ: مَا ثَمَنُ الدَّرْهَمِ مِنَ السَّمْنِ؟ وَمَا ثَمَنُ الدِّينَارِ مِنَ الْبُرِّ؟ فَجَاءَ عَلَى الْجَوَابِ فِي الْمَعْنَى؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (بِغْتِ الشَّاءِ شَاءً وَدِرْهَمٌ) عَلَى مَعْنَى: شَاءً بِدِرْهَمٍ؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ تَقَعَ الْوَاوُ بِمَعْنَى الْبَاءِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ؟ وَهَلْ فِيهِ مَحْذُوفٌ، كَمَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (بِغْتِ الدَّارَ ذِرَاعٌ بِدِرْهَمٍ)؟ وَلَمْ جَازَ؟ وَمَا حُكْمُ: (بِغْتِ دَارِي الدَّرَاعَانَ بِدِرْهَمٍ)، و(بِغْتِ الْبُرِّ الْقَفِيزَيْنِ بِدِرْهَمٍ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟ وَلَمْ كَانَ: (فَاهُ إِلَى فِي) بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (بِغْتُهُ رِبْعُ الدَّرْهَمِ دِرْهَمٌ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ؟ وَمَا حُكْمُ: (رَبِخْتُ الدَّرْهَمَ دِرْهَمًا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ حَتَّى يَقُولَ: (فِي الدَّرْهَمِ)، أَوْ (لِلدَّرْهَمِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (كَلَّمَنِي يَدُهُ فِي يَدِي)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟ وَمَا مَعْنَى اعْتِلَالِهِ

(١) قوله: (ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ) الثاني ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (ستين)، وكذا في الكتاب ٣٩٣/١.

بأنَّه لَا يَكُونُ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ^(١)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (رَجَعْتَ عَوْدَكَ عَلَى بَدَيْكَ) مِنْ غَيْرِ مَحْذُوفٍ؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى وَجْهَيْنِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَصْدَرٍ يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَصَحَّ فِيهِ مَعْنَى الْمَجْعُولِ، أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الْحَالِ، وَكَوْنِ اسْمِ الْجِنْسِ خَلْفًا مِنْهَا. وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، أَوْ يَصِحُّ فِيهِ مَعْنَى الْجَعْلِ، أَنْ يُنْصَبَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ: كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وَفِيهِ مَعْنَى: جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ، فَقَدْ صَحَّ النَّصْبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا.

وَلَوْ قُلْتَ: (كَلَّمْتُهُ يَدُهُ فِي يَدِي) لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ مَصْدَرٍ يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ [٢٨] الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّ: (يَدُهُ فِي يَدِي) لَيْسَ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ الَّذِي يَتَخَصَّصُ بِهِ الْكَلَامُ حَتَّى يَخْتَلِفَ حُكْمُهُ، كَاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمُشَافَهَةِ وَالْمُرَاسَلَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ عَمَّهَا مَعْنَى الْكَلَامِ فَأَجْنَاسُهَا مُخْتَلِفَةٌ؛ إِذْ جِنْسُ الْمُكَاتَبَةِ خِلَافُ جِنْسِ الْمُشَافَهَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُرَاسَلَةُ، وَإِنْ عَمَّهَا مَعْنَى الْكَلَامِ، فَهِيَ عَلَى أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَمُخَالَفَةِ الْإِنْسَانِ لِلطَّائِرِ، وَإِنْ عَمَّهَا مَعْنَى: حَيَوَانٍ، وَلَيْسَ يَخْتَلِفُ نَوْعُ الْكَلَامِ بِأَنْ تَكُونَ يَدُهُ فِي يَدِي^(٢)، كَمَا لَا يَخْتَلِفُ بِأَنْ يَكُونَ زَيْدٌ حَاضِرًا لَهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (كَلَّمْتُهُ وَزَيْدٌ حَاضِرٌ) فِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا نَوْعُ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ وَزَيْدٌ حَاضِرٌ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ عَلَى

(١) سيبويه ١/ ٣٩٥.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَدُهُ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

جِهَةً الْمُشَافَهَةِ، فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَتَقُولُ: (بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ: بَايَعْتُهُ نَقْدًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ يَقْتَضِي أَنَّهُ نَقْدٌ أَوْ نَسِيئَةٌ، فَهُوَ مِنْ صِفَةِ الْبَيْعِ.

وَيَجُوزُ: (كَلَّمْتُهُ فَوْهُ إِلَى فِيٍّ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْحَالِ، رَفْعًا كَانَ أَوْ نَصْبًا. وَلَا يَجُوزُ: (بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَنْقَلِبُ إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ وَيَدُهُ فِي يَدِكَ، وَإِنْ كَانَ نَسِيئَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، بِمَعْنَى: بَايَعْتُهُ نَقْدًا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْكَ، فَالْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ يَتَّفِقُ، رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ، وَالْمَعْنَى هَاهُنَا يَخْتَلِفُ، فَإِذَا نُصِبَ فَتَقْدِيرُهُ: كَلَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَإِذَا رُفِعَ فَتَقْدِيرُهُ: كَلَّمْتُهُ وَهَذِهِ حَالُهُ.

وإِنَّمَا جَاءَ فِي نُسْخَةٍ أَنَّهُ حَالٌ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَلَيْسَ بِمُنَاقِضٍ، عَلَى أَنَّ (فَاهُ) مَفْعُولٌ مِنْ جِهَةٍ حَقِيقَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَفِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعٌ: جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ^(١).

وَتَقُولُ: (رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ)، فَهُوَ فِي مَوْضِعٍ: (رَجَعَ الْقَهْقَرَى)، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى الْحَذْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: جَاعِلًا عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ.

وَالْآخَرُ: عَلَى إِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ، إِذَا كَانَ^(٢) (رَجَعَ) بِمَعْنَى (رَدَّ)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (رَجَعَ غَيْرُهُ)، بِمَعْنَى: رَدَّهُ.

وَلَا يَجُوزُ: (رَجَعَ عَوْدًا عَلَى بَدْنٍ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ بِالْإِضَافَةِ حَتَّى رُفِضَ التَّنْكِيرُ فِيهِ، وَاسْتَوْحَشَ مِنْهُ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَثَلِ فِي أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ لَمْ يُغَيَّرْ،

(١) نقل أ. هارون نص الرمانى في حاشية الكتاب ٣٩١/١ عند العنوان، والصحيح عندي أن كلام الرمانى يتعلق بقول سيبويه: « والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانصب لأنه حال وقع فيه الفعل »، فعلى هذا يكون في نسخة أخرى: « فانصب لأنه مفعول وقع فيه الفعل »، فهذا أصوب سياقاً، كما أن النص الذي جاء في حاشية الرمانى يتعلق بالتركيبين اللذين يتحدث عنهما سيبويه في هذه الفقرة. (٢) في الأصل ود: (كانت).

ولكن يَجُوزُ: (رَجَعَ فُلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ)؛ لَأَنَّ تَغْيِيرَ الإِعْرَابِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، فِي خِلَافِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ إِنَّمَا هُوَ بِحَرَكَةٍ لَا يَتَبَاعَدُ بِهَا عَنْ حَالِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِضَافَةُ [ظ ٢٨] وَتَرْكُهَا؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ بِالْحُرُوفِ.

وَتَقُولُ: (بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدِرْهَمًا)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ: بَعْتُ الشَّاءَ جَمْعًا مَعَ شَاءٍ بِدِرْهِمٍ، وَالتَّفْدِيرُ: بَعْتُ الشَّاءَ جَاعِلًا شَاءً وَدِرْهَمًا، وَكَذَلِكَ: (قَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهِمٍ)، وَ(بَعْتُهُ دَارِي ذِرَاعًا بِدِرْهِمٍ ذِرَاعًا بِدِرْهِمٍ)، وَ(بَعْتُ الْبُرَّ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهِمٍ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهِمٍ)، فَكُلُّ هَذَا عَلَى جَمْعِ بَيْنِ الثَّمَنِ وَالْمُثْمَنِ.

وَتَقُولُ: (بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا)، فَوَقَعَ مَوْقِعَ: بَيَّنْتُ حِسَابَهُ تَفْصِيلًا. وَلَا يَجُوزُ الْإِفْرَادُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُ الْمَعْنَى عَنْ جِهَتِهِ؛ فَمِنْهَا مَا يَقْلِبُهُ إِلَى مَا لَا يَصِحُّ، وَمِنْهَا مَا يَقْلِبُهُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ:

فَلَا يَجُوزُ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ)؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُ الْمَعْنَى إِلَى مَا لَا يَصِحُّ.

وَلَا يَجُوزُ فِي: (بَعْتُهُ شَائِي شَاءً بِدِرْهِمٍ شَاءً بِدِرْهِمٍ)؛ (بَعْتُهُ شَائِي شَاءً شَاءً)؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بِوَاحِدَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْوِلَاءِ، فَهَذَا مِمَّا يَقْلِبُهُ إِلَى مَا يَصِحُّ.

وَلَا يَجُوزُ: (بَعْتُهُ يَدًا)؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُهُ إِلَى مَا لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ، وَهُوَ يَبْعُهُ الْيَدَ.

وَلَا يَجُوزُ: (انْشَى عَوْدَهُ)؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُهُ إِلَى مَا لَا يَصِحُّ.

وَلَا: (بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا)؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُ إِلَى مَعْنَى: جَعَلْتُ حِسَابَهُ بَابًا وَاحِدًا.

وَتَقُولُ: (كَانَ الْبُرُّ قَفِيزَيْنِ)، وَ(كَانَ السَّمْنُ مَتَوَيْنِ)، فَهَذَا مُحْذُوفٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَانَ السَّمْنُ مَتَوَيْنِ بِدِرْهِمٍ، وَكَانَ الْبُرُّ قَفِيزَيْنِ بِدِينَارٍ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ السَّائِلَ إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ ثَمَنِ الدَّرْهِمِ وَالْدِينَارِ، فَجَاءَ عَلَى مَعْنَى الْجَوَابِ، وَفَهُمْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْ مَعْنَى الْجَوَابِ.

وَتَقُولُ: (بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدِرْهَمًا) عَلَى مَعْنَى: شَاءً بِدِرْهِمٍ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَدُلُّ عَلَى

الْجَمْعُ، وَالْبَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْإِلْصَاقِ، فَصَلَحَ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَهَا؛ لِتَقَارُبِ الْمَعْنَى فِيهِمَا. وَيَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي قَوْلِهِمْ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، كَمَا نُهُ قِيلَ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ، وَيَجُوزُ عَلَى تَرْكِ الْحَذْفِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي مَوْضِعِ (مَعَ)، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ.

وَتَقُولُ: (بِعْتُ الدَّارَ ذِرَاعٌ بِدِرْهَمٍ)، فَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَا يَجُوزُ: (بِعْتُ دَارِي الدَّرَاعَانَ بِدِرْهَمٍ) إِلَّا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَلَيْسَ يَفْتَضِي الْمَصْدَرَ الْمُطْلَقَ، كَقَوْلِكَ: مُشَافَهَةٌ، وَنَقْدًا، ضَعُفَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ خَلْفًا مِنَ الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا اقْتَضَى الْمَصْدَرَ الْمُطْلَقَ، وَوَقَعَ اسْمُ الْجِنْسِ مَوْقِعَهُ، كَانَ أَقْوَى مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُولِ الَّذِي لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ دُونَ صَلَهِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ سَبَبَا الضَّعْفِ [٢٩] مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَمِنْ مَصْدَرٍ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، امْتَنَعَ النَّصْبُ؛ لِاجْتِمَاعِ سَبَبِي الضَّعْفِ، وَكَذَلِكَ: (بِعْتُ الْبُرَّ الْقَفِيزَانَ بِدِرْهَمٍ)، وَلَوْ نَكَّرْتَهُ جَازَ النَّصْبُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (بِعْتُهُ رِبْحُ الدَّرْهَمِ دِرْهَمٌ) بِالرَّفْعِ، لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ عَلَى مَعْنَى: جَاعِلًا رِبْحَ الدَّرْهَمِ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ إِلَيْكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا يُتَّفَقُ أَنْ يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَكَ عَقْدُ الْبَيْعِ بِمَا تُرِيدُ.

وَلَا يَجُوزُ: (رَبِخْتُ الدَّرْهَمَ دِرْهَمًا) لَا بِالرَّفْعِ، وَلَا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْعِلَّةِ الَّتِي تُجَوِّزُ النَّصْبَ، فِيمَا ذَكَرْنَا، وَلَا يَصْلُحُ عَلَى مَعْنَى: رَبِخْتُ وَالدَّرْهَمُ دِرْهَمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِهَذَا، وَلَكِنْ يَجُوزُ عَلَى: (رَبِخْتُ فِي الدَّرْهَمِ دِرْهَمًا)، أَوْ (لِلدَّرْهَمِ دِرْهَمًا)، وَلَا يَصِحُّ الْحَذْفُ، كَمَا لَا يَصِحُّ: (مَرَرْتُ زَيْدًا) عَلَى مَعْنَى: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

وَتَقُولُ: (كَلَّمْتُهُ يَدُهُ فِي يَدِي)، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

بَابُ اسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْمُولِ عَلَى حَالٍ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا فِعْلٌ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْمُولِ عَلَى حَالٍ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا فِعْلٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَكَ الشَّاءُ شَاءَةً بِدَرْهِمٍ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ اسْمُ الْجِنْسِ مَوْقِعَ الْحَالِ؟

وَلِمَ كَانَ مُعْتَمَدُ هَذَا الْبَابِ عَلَى مَعْنَى السَّعْرِ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: لَكَ الشَّاءُ مُسَعَّرًا شَاءَةً بِدَرْهِمٍ؟

وَلِمَ لَا بُدَّ مِنَ التَّكْرِيرِ فِيهِ: (شَاءَةً بِدَرْهِمٍ شَاءَةً بِدَرْهِمٍ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ: (شَاءَةً بِدَرْهِمٍ شَاءَةً بِدَرْهِمٍ)؟

وَلِمَ جَازَ عَلَى الْإِغَاءِ (لَكَ)؟ وَهَلْ فِيهِ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: الشَّاءُ مِنْهُ شَاءَةٌ بِدَرْهِمٍ شَاءَةً بِدَرْهِمٍ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَهَلْ هُوَ كَالْفَرْقِ بَيْنَ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا)، و(فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٩٥: « هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السَّعْرُ وإن كنتَ لم تَلَفْظَ بفعلٍ ».

بَابُ اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْعُدُولُ عَنِ الْحَالِ لَأَنَّ^(١) مَا قَبْلَهُ نَكْرَةٌ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْعُدُولُ عَنِ الْحَالِ لِأَنَّ^(٢) مَا قَبْلَهُ نَكْرَةٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَقَبْلَهُ نَكْرَةٌ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ عُدِلَ عَنِ الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ لِضَعْفِهَا، وَلِمَ يُعْدَلُ عَنِ الْخَبَرِ عَنِ النَّكِرَةِ لِضَعْفِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بُرًّا قَبْلُ قَفِيزٌ [ظ ٢٩] بِدِرْهِمٍ)؟ وَلِمَ حُمِلَ عَلَى صِفَةِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ، وَلِمَ يُحْمَلُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ؟

وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ؟ وَلِمَ حَسُنَ فِي قَوْلِهِمْ: (الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَزْنَا بِهِ قَبْلُ قَفِيزًا بِدِرْهِمٍ قَفِيزًا بِدِرْهِمٍ) النَّصْبُ، وَلِمَ يَحْسُنُ فِي الْأَوَّلِ؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا مَالُكَ دِرْهَمًا)، و(هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا)، وَلِمَ يَجْزُ: (هَذَا مَالُكَ الدَّرْهِمِ)، ولا: (هَذَا خَاتَمُكَ الْحَدِيدُ) عَلَى الصِّفَةِ، كَمَا جَازَ الْأَوَّلُ عَلَى الْحَالِ؟ فَمَا الَّذِي وَسَّعَ الْحَالَ، وَضَيَّقَ الصِّفَةَ فِي هَذَا؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَأَن)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ١/ ٣٩٦: « هَذَا بَابٌ يَخْتَارُ فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ، لِقُبْحِهِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَأَن)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

بَابُ صِفَةِ النَّكِرَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّكِرَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْحَالِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّكِرَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَبِيعَكَ السَّاعَةَ نَاجِزًا بِنَاجِزٍ)؟

وَلِمَ أَفْرَدَ هَذَا عَنْ بَابِ الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَصْلِهَا، كَقَوْلِكَ: (أَجِئْتُكَ رَاكِبًا)؟

وَلِمَ جَازَ فِي النَّاجِزِ أَنْ يَجْرِيَ حَالًا مِنْ غَيْرِ مُخْبِرٍ عَنْهُ بِمَعْنَى الْحَالِ؛ إِذْ هُوَ مِنْ صِفَةِ الْبَيْعِ فِي الْمَعْنَى، لَا مِنْ صِفَةِ الْمُتَكَلَّمَ وَلَا الْمُخَاطَبِ؟ وَهَلْ كَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا وَاقِعًا مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ: (مُنَاجَزَةً)؟ وَلِمَ لَا بُدَّ مِنْ عَقْدِهِ بِـ (نَاجِزٍ)؟

وَمَا حُكْمُ: (سَادُوكَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ)؟ وَلِمَ صَارَ فِي مَوْضِعِ: مُكَابَرَةً وَمُعَاطَمَةً، أَيْ: عِظْمًا عَنْ عِظْمٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ أَفْخَرُ؟ وَمَا وَجْهُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (بِعْتُهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: بِعْتُهُ مُفَاصَلَةً؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٣٩٧: «هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء».

الْجَوَابُ [عَنْ بَابِ اسْمِ الْجِنْسِ

الْمَحْمُولِ عَلَى حَالٍ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا فِعْلٌ]^(١)

الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَعْنَى فِعْلٍ مَخْصُوصٍ قَدْ دَلَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَيُقَدَّرُ عَامِلًا فِيهِ، وَمَا ذُكِرَ خَلْفَ مِنْهُ فِي الْعَمَلِ، كَقَوْلِكَ: (لَكَ الشَّاءُ شَاءَ بَدْرَهُمْ شَاءَ بَدْرَهُمْ).

فهذا الباب مُعْتَمَدُهُ التَّسْعِيرُ؛ وَلِذَلِكَ عَقَدَ سَيَّوِيهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ بِهِ^(٢)، فَتَقْدِيرُهُ: لَكَ الشَّاءُ مُسَعَّرًا شَاءَ بَدْرَهُمْ شَاءَ بَدْرَهُمْ^(٣)، إِلَّا أَنَّ هَذَا مَتْرُوكٌ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، عَلَى حَدِّ دَلَالَةِ الظَّرْفِ عَلَى الْاسْتِقْرَارِ، فَكِلَاهُمَا مَتْرُوكٌ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، مِنَ الْإِيجَازِ فِي الْكَلَامِ مَعَ ظُهُورِ الْمَعْنَى عَلَى أَتَمِّ الظُّهُورِ، وَصَارَ (لَكَ) خَلْفًا مِنَ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مَعْنَى الْفِعْلِ.

وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِغَاءِ (لَكَ)، فَتَقُولُ: (لَكَ الشَّاءُ شَاءَ بَدْرَهُمْ شَاءَ بَدْرَهُمْ). وَلَا بُدَّ مِنْ [٣٠٠] حَذْفِ (مِنْهُ) حَتَّى يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرٌ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأِسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِ: (شَاءَ بَدْرَهُمْ شَاءَ بَدْرَهُمْ)؛ لِلْبَيَانِ أَنَّ التَّسْعِيرَ جَارٍ فِي كُلِّ شَاءَةٍ مِنْ هَذَا الشَّاءِ، وَلَوْ أَفْرَدَ لِأَوَّاهِمَ أَنَّ شَاءَ وَاحِدَةً بَدْرَهُمْ فَقَطْ، كَأَنَّهُ قَالَ: شَاءَ وَاحِدَةً مِنْهُ بَدْرَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا نُصِبَ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّكْرِيرِ؛ لِيَخْرُجَ عَنْ إِيْهَامِ الْفَسَادِ.

وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ^(٤) فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى مَعْنَى فِعْلٍ مَخْصُوصٍ [نَصْبٌ]^(٥) اسْمِ الْجِنْسِ عَلَى جِهَةِ الْحَالِ، لَوْ قُلْتَ: (لَكَ الْمَالُ دِرْهَمًا) لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحَالِ هَاهُنَا، وَلَوْ قُلْتَ: (لَكَ الْمَالُ دِرْهَمًا دِرْهَمًا) جَارَ عَلَى مَعْنَى: مُفَصَّلًا

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نهج المؤلف.

(٢) سيبويه ٣٩٥ / ١.

(٣) قوله: (شاء بدرهم) الثاني ليس في د.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في د: (يمكن).

دِرْهَمًا، وَلَوْ قُلْتَ: (الْمَالُ لَكَ مُوَفَّرًا) جَازَ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ جَارِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا.
وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، بِمَنْزِلَةِ:
(فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ حِينَئِذٍ فِي الظَّرْفِ، وَالْمَنْصُوبُ
فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، بِمَنْزِلَةِ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا).

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ اسْمِ الْجِنْسِ

الَّذِي يُخْتَارُ فِيهِ الْعُدُولُ عَنِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ نَكِرَةٌ

الَّذِي يَجُوزُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَقَبْلَهُ نَكِرَةٌ، الْعُدُولُ بِهِ
إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، حَتَّى يَكُونَ نَكِرَةً وَصِفَتْ بِنَكِرَةٍ. وَلَا يَكُونُ الْحَالُ
مِنَ النَّكِرَةِ؛ لِضَعْفِهَا أَنْ تَجْرِيَ عَلَى نَكِرَةٍ، فَلَا يُخْتَارُ هَذَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَا
يُخْتَارُ أَنْ تُوصَفَ بِهِ النَّكِرَةُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، وَيُخْتَارُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ،
كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِبُرٍّ قَبْلَ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ).

وإِنَّمَا عُدِلَ عَنِ الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ لِضَعْفِهَا، وَلَمْ يُعْدَلْ عَنِ الْخَبَرِ عَنِ النَّكِرَةِ
مَعَ ضَعْفِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَضَعُفُ عَنِ النَّكِرَةِ إِذَا قُلْتَ فِيهِ
الْفَائِدَةُ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ، فَأَمَّا إِذَا قَوِيَتْ فِيهِ الْفَائِدَةُ فَهُوَ قَوِيٌّ،
لَا ضَعْفَ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (لِزَيْدٍ مَالٌ)، و(لِزَيْدٍ جَاءَ)، و(لَهُ عِلْمٌ).

وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُخْتَرْ لِاقْتِضَاءِ الْحَالِ
إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهَا نَكِرَةً أَنْ تَجْرِيَ تَابِعَةً عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ، وَقَدْ مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ اسْمُ
الْجِنْسِ، فَالْحَالُ أَقْوَى مِنَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ مِنْهَا، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ أَوْسَعُ مِنَ الْحَالِ.
وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَفِيزًا بِدِرْهَمٍ قَفِيزًا بِدِرْهَمٍ)،
فَالنَّصْبُ فِي هَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ، فَأَمَّا الْجَرُّ فَقَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ
جِنْسٍ لَا يَتَّبِعُ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا مَالُكَ دِرْهَمًا)، و(هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ.

وَلَا يَصْلُحُ: (هَذَا مَا لَكَ الدَّرْهَمُ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا: (هَذَا [ظ ٣٠] خَاتَمُكَ الْحَدِيدُ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ أَوْسَعُ مِنَ الصِّفَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ شُرُوطَ الصِّفَةِ أَكْثَرُ، فَيَضِيقُ لِكَثْرَةِ مَا يُطَالَبُ بِهِ مِنْ شُرُوطِهَا؛ فَمِنْ ذَلِكَ مُساوأتها للمَوْصُوفِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ، وَفِي الإِعْرَابِ، وَمِنْهُ اقْتِضَاءُ الْمَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا مَرَّتَبَتُهَا أَنْ تَكُونَ ثَانِيَّةً، لَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ مَرْتَبَةٍ؛ حَتَّى يُتِمَّكَنَ فِي إِتْبَاعِ الْمَوْصُوفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ، وَلَا الْخَبَرُ؛ وَلِهَذَا اتَّسَعَتِ الْحَالَ كَاتِّسَاعِ الْخَبَرِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

الجَوَابُ عَنْ بَابِ صِفَةِ النَّكِرَةِ

الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّكِرَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْحَالِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى نَوْعِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْمَصْدَرِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْلُحَ حَمْلُهَا عَلَى الْأَوَّلِ، كَحَمْلِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ يُخْرِجُهَا مَخْرَجَ الْحَالِ.

وَنَصَبُهَا عَلَى وَقْعِهَا مَوْقِعَ الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (أَبِيعُكَ السَّاعَةَ نَاجِزًا بِنَاجِزٍ)، فَهَذَا فِي مَوْضِعِ: (مُنَاجَزَةً)، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْبَيْعِ.

وإِنَّمَا أُفْرِدَ هَذَا الْبَابُ عَنْ بَابِ الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ عَلَى أَصْلِهَا لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَتُفِيدُ مَا يُفِيدُ الْخَبَرُ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذِهِ الْحَالُ.

وَلَوْ قُلْتُ: (أَبِيعُكَ السَّاعَةَ قَائِمًا بِقَائِمٍ) لَمْ يَجْزُ كَمَا جَازَ: (نَاجِزًا بِنَاجِزٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى: (مُنَاجَزَةً)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَبِيعُكَ السَّاعَةَ قَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي بَيْعَهُ فِي حَالٍ ^(١) قِيَامِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَلَا مَعْنَى لـ (قَائِمٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِفَةِ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى؛ إِذْ لَيْسَ يَنْفَصِلُ الْبَيْعُ بِالْقِيَامِ مِنْ بَيْعِ غَيْرِهِ، كَمَا يَنْفَصِلُ الْبَيْعُ

بِالْمَنَاجَزَةِ مِنْ بَيْعٍ غَيْرِهِ، كَبَيْعٍ بِالشَّرِيطَةِ^(١)، فِهَذَا يَقْلِبُ مَعْنَى الْبَيْعِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَقِيَامُ الْإِنْسَانِ لَا يَقْلِبُ مَعْنَى الْبَيْعِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

وَإِذَا قُلْتَ: (أَجِئْتُكَ رَاكِبًا) فَهَذِهِ الْحَالُ جَارِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا، لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ غَيْرِهَا، مِنْ مَصْدَرٍ وَلَا غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا أُفْرِدَ هَذَا الْبَابُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ أَصْلِ الْحَالِ، فَذِكْرُ لَبِّيْنِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ، وَلَا بُدَّ مِنْ عَقْدِهِ بِ (نَاجِزٍ)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى كَوْنِ الْفِعْلِ مِنْ اثْنَيْنِ.

وَتَقُولُ: (سَادُوكَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ)، فَهُوَ عَلَى هَذَا التَّغْيِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (مُعَازِمَةً)، وَ (مُكَابَرَةً) عَلَى كِبَرِ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ أَفْخَرُ أَنْ يَكُونَ كِبَرُ جَلَالَةٍ عَنْ كِبَرِ جَلَالَةٍ.

وَتَقُولُ: (بِعْتُهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ)، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ: (مُفَاصَلَةٍ)، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: (مُرَاسَةً)، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ، فَإِذَا مَثَّلْتُهُ بِقَوْلِكَ: (مُفَاصَلَةً) فَهُوَ [٣١] بِمَا يُفَسِّرُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ، وَإِذَا قَدَّرْتُهُ بِقَوْلِكَ: (مُرَاسَةً)؛ فَلِتَوْضُحِ تَقْدِيرِهِ فِي الْإِعْرَابِ بِمَصْدَرٍ مِنْ لَفْظِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِيهِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا



بَابُ الصِّفَةِ الَّتِي تَقَعُ مَوْقِعَ الْحَالِ وَفِيهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَقَعُ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ، مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَقَعُ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ)؟ وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَ نَظِيرُهُ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ فِي الْأَمْرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ فِي أَصْلِ الْحَالِ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟

وَلِمَ جَازَ (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ)، وَلِمَ يَجُزُ: (دَخَلُوا الْوَاحِدَ فَالْوَاحِدَ)، وَلَا: (دَخَلُوا الرَّجُلَ فَالرَّجُلَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ) بِالرَّفْعِ؟ وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ؟ وَلِمَ اخْتَلَفُوا فِي الرَّفْعِ، وَلِمَ يَخْتَلِفُوا فِي النَّصْبِ؟ فَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

وَلِمَ أَجَارَ عَيْسَى الرَّفْعَ فِيهِ؟ وَمَا قِيَاسُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٩٧: «هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام».

وَهَلْ يَجُوزُ: (الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ أَتَوْنَا) عَلَى الصَّفَةِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِ وَاحِدِهِ)، أَوْ (بِهِمَا اثْنَيْنِهَا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟
 وَلَمْ جَازَ: (ادْخُلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ) بِالرَّفْعِ، بِاجْمَاعٍ، وَلَمْ يَجُزْ
 مِثْلَ ذَلِكَ فِي: (ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلُ)؟
 وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وَصَاحِبِكَ)، وَلَمْ يَجُزْ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ
 فَصَاحِبِكَ)؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ^(١):
 وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلَ

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصَّفَةِ الَّتِي تَقَعُ مَوْقِعَ الْحَالِ وَفِيهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ النَّصْبُ،
 عَلَى جِهَةِ الْخَلْفِ مِنْ أَصْلِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً؛
 بِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ الْحَالَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلْأَصْلِ
 الصَّحِيحِ، وَلَا يُنَاقِضُهُ أَنْ تَخْلُفَ الْحَالَ الَّتِي هِيَ نَكِرَةٌ؛ فَلِهَذَا وَجَّهَتْ هَذَا
 التَّوْجِيهَ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَلْفًا مِنَ الْحَالِ النَّكِرَةِ حَتَّى تَقْوَى مُنَاسَبَتُهَا لَهَا؛
 لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتِمَّكَّنْ فِي الْجِهَةِ الَّتِي بِهَا يَكُونُ الشَّيْءُ خَلْفًا مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ
 تَخْلُفَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ^(٢) مَا لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ^(٣)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ
 مَقَامُهُ كَمَا يَجُوزُ مَعَ الْمُقَارَبَةِ أَنْ يَقُومَ مَقَامُهُ.

وَنَظِيرُهُ: (كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فُهِمَ مِنْهُ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ
 [ظ ٣١] حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ نُطِقَ بِالْمَصْدَرِ فِي: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً)، جَازَ أَنْ يَخْلُفَ الْمَصْدَرُ،

(١) هو أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدٍ الْعُمَرِيُّ، شَاعِرُ أَدْرَكِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَعَاشَ فِي الْإِسْلَامِ، كَانَ مِنْ مَدَاحِ بَنِي أُمَيَّةَ،
 وَهُوَ هَذَا، مِنْ بَنِي عُمُرِ بْنِ الْحَارِثِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَغَانِي ١٠/٢٤، وَالْخَزَانَةِ ٤٣٥/٢، وَالْأَعْلَامُ
 ٢٢/٢.

(٣) قَوْلُهُ: (وَبَيْنَهُ) لَيْسَ فِي د.

(٢) فِي د: (مَنْزِلَةٌ).

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ^(١) دَلَّ عَلَى خِلَافٍ: (كَلَّمْتُهُ مُرَاسَلَةً)، أَوْ (مُكَاتَبَةً)،
أَوْ (إِيمَاءً)، فَلَا يَتَوَجَّهُ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ) إِلَّا عَلَى مَعْنَى: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً).
وَنَظِيرُهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَقَعَ مَوْعِ الْحَالِ، وَفِيهِ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ خَلْفًا مِنَ الْحَالِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنَ
الْحَالِ الْأَصْلِيَّةِ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكَ.

وَنَظِيرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ فِي الدُّعَاءِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى
صِيغَةِ^(٢) الْأَمْرِ قَوْلُهُمْ: (تُرَبًّا وَجَنْدَلًا)، فَهَذَا وَقَعَ مَوْعِ: خِزْيًا وَفُضِيحَةً، وَاحْتَمَلَ
ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى: الزَّمْ، وَأَنَّ الدُّعَاءَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِفِعْلٍ، فَاقْتَضَى لَهُ هَذِهِ الْقُوَّةُ أَنْ يُصَرَّفَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمُشَاكِلِ لِلْمَصْدَرِ.

وَتَقُولُ: (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ)، فَهَذَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَتَقْدِيرُهُ فِي الْأَصْلِ:
دَخَلُوا مُرْتَبِّينَ الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ، إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ هَذَا الْمَذْكُورُ^(٣) مِنْ قَوْلِكَ: (دَخَلُوا)
عَلَى جِهَةِ الْخَلْفِ، وَصَارَ: (الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ) نَصْبًا^(٤) بِالْحَالِ، عَلَى جِهَةِ الْخَلْفِ؛ لَا
بِأَنَّهَا أَصْلٌ لِلْحَالِ.

وَلَا يَجُوزُ: (دَخَلُوا الْوَاحِدَ فَالْوَاحِدَ)؛ لِأَنَّهُ لَا^(٥) يَتِمَكَّنُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ
كَتِمَكَّنَ: (الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ)؛ إِذْ كَانَ (الْأَوَّلَ) يَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَا يَكُونُ
إِلَّا قَبْلَ (ثَانِي)، وَالْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَوَّلٍ، فَلَمَّا
دَلَّ عَلَى التَّرْتِيبِ مِنْ جِهَتَيْنِ تَمَكَّنَ فِي اقْتِضَائِهِ لَهُ، فَجَازَ أَنْ يَخْلُفَهُ، وَ(الْوَاحِدُ) لَا
يَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَلَمْ يَجْزْ؛ لِضَعْفِهِ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ:
(دَخَلُوا الرَّجُلَ فَالرَّجُلَ).

وَتَقُولُ: (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: دَخَلَ الْأَوَّلُ

(٢) فِي د: (صِفَةٌ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (نَصْبٌ).

(١) قَوْلُهُ: (قَدْ) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمَنْكُورُ).

(٥) قَوْلُهُ: (لَا) لَيْسَ فِي د.

فَالأَوَّلُ، وَيَجُوزُ: (دَخَلُوا رَجُلٌ فَرَجُلٌ) عَلَى بَدَلِ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق ١٥، ١٦].

وإن شئت نصبت على الحال، فقلت: (دَخَلُوا رَجُلًا فَرَجُلًا)، و(دَخَلُوا وَاحِدًا فَوَاحِدًا)؛ لَأَنَّهُ نَكِرَةٌ عَلَى أَصْلِ الْحَالِ.

ولا يجوز عند سيويته: (ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلُ)^(١)؛ لَأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ: (ادْخُلْ) في فاعِلٍ ظاهِرٍ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لِلْمُخَاطَبِ خَاصَّةً، فلا يجوز: (ادْخُلِ الْقَوْمُ) عَلَى مَعْنَى الْفَاعِلِ لِهَذَا الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ لِلْمُخَاطَبِ، وَيَجُوزُ الضَّمِيرُ؛ لِمُنَاسَبَتِهِ لَضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ مَعَ أَنَّهُ مِمَّا^(٢) يَسْتَتِرُ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ، كَقَوْلِكَ: (ادْخُلْ يَا زَيْدٌ) [و٣٢]، فَجَازَ لاجْتِمَاعِ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ: (ادْخُلُوا) بِالْإِضْمَارِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْإِظْهَارِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ مُنَافَرَتِهِ لِلْخُطَابِ بِالْغَيْبَةِ، وَالْبُعْدِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ.

وَيَجُوزُ عِنْدَ عَيْسَى الرَّفْعُ فِي: (ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلُ)^(٣)، وَوَجْهُ جَوَازِهِ عَلَى أَنَّ (ادْخُلُوا) قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ: (لِيَدْخُلُوا)، وَهَذَا الْفِعْلُ يَصْلُحُ فِيهِ الْغَائِبُ، كَقَوْلِكَ: (لِيَدْخُلْ قَوْمُكَ)، فَحَمَلَهُ عَلَى قِيَاسِ:

٢٥٩ لِيُبِكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ^(٤)

لَأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ: لِيُبِكَ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ.

وَأَمْتَنَعَ سَيُويته مِنْ إِجَازَتِهِ مَعَ أَنَّهُ عَلَى قِيَاسِ هَذَا؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ بِهِ بَابٌ، فَيَجُوزُ فِيهِ الْقِيَاسُ، وَلَا هُوَ أَصْلُ الْكَلَامِ، فَلِهَذَا لَمْ يُجْزَ، وَلَوْ جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَحَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

ولا يجوز: (الأَوَّلُ فالأَوَّلُ أَتُونَا) عَلَى الصِّفَةِ، كَمَا لَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ أَخْوَكُ فَصَاحِبُكَ)؛ لَأَنَّهُ صِفَةٌ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، عَلَى جِهَةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ مَعْنَى

(٢) في د: (بها).

(١) سيويته ٣٩٨/١.

(٣) انظر رأيه في سيويته ٣٩٨/١، والمقتضب ٢٧٢/٣، وشرح السيرافي ٢٨٨/٢، والمسائل المثورة ٤٠.

(٤) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٢٧٣).

الصِّفَتَيْنِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (أَزِيدُ أَخَوُكَ وَصَاحِبُكَ) عَلَى الصِّفَةِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: (الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ أَتَوْنَا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلصِّفَةِ الثَّانِيَةِ مَعْنَى، فَتَدْخُلُ الْوَائِلُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِ وَاحِدِهِ)، وَلَا: (بِهِمَا اثْنِيهِمَا)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ: (وَاحِدٌ)، وَلَا: (اثْنَانِ) لِلتَّأْكِيدِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ بِهِمَا خِلَافٌ مَعْنَى الثَّنِيَّةِ، وَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِ) خِلَافٌ مَعْنَى التَّوْحِيدِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ هَذَانِ السَّبَبَانِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَقْتَضِي ضَعْفَ هَذَا الْكَلَامِ، لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الضَّعْفِ إِلَّا الْإِمْتِنَاعُ.

فَتَقُولُ: (ادْخُلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ) بِالرَّفْعِ، فَيَجُوزُ هَذَا بِاجْتِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (ادْخُلُوا كُلُّكُمْ)، وَ(ادْخُلُوا أَجْمَعُونَ)، وَالْعَامِلُ يَعْمَلُ فِيهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ:

لِيُبَيَّنَ.....

لَأَنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ: (ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ) بِالرَّفْعِ كَمَا جَازَ هَذَا.
وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِذٍ:

٢٦٠ وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِعٍ مِثْلَ السَّعَالِي^(١)
فَهَذَا شَاهِدٌ فِي: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخَوُكَ وَصَاحِبُكَ)، وَلَوْ قَالَ: (فَشُعْثٍ) لَمْ يَجْزُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوان الهذليين ١٨٤/٢، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧، وروايته فيهما:

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصُّدُو رَعُوجٌ مَرَاضِعُ مِثْلَ السَّعَالِي

وَانْظُرِ الْبَيْتَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي سَبِيحِهِ ٣٩٩/١، ٦٦/٢، وَابْنَ السَّرَافِي ١٠١/١، وَالْمَخْصَصَ ٨٩/٥، وَتَحْصِيلَ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٣٤، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ ٦٧٣/٤. وَهُوَ لِلْهَذَلِيِّ فِي ابْنِ يَعِيشَ ١٨/٢، وَلِسَانِ الْعَرَبِ (رَضَعَ). وَهُوَ لِأُمَيَّةِ الْهَذَلِيِّ فِي التَّصْرِيحِ ٤٩٥/٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ٩٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١٠٨/١، ٢١٦/٣، وَابْنِ بَرِّي ٢٥٠/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣١٨/٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٤٣٣/١.

بَابُ الْحَالِ الْمُتَقَلِّبَةِ عَنْ حَالٍ بِالتَّفْضِيلِ فِي: (أَفْعَلَ) (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ [ظ ٣٢] الْمُتَقَلِّبَةِ عَنْ حَالٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الْمُتَقَلِّبَةِ عَنْ حَالٍ فِي دَلَالَةِ الْكَلَامِ؟ وَمَا الَّذِي [لا]^(١) يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا)؟ وَلِمَ جَازَ وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ زَيْبٌ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَكِلَاهُمَا عَلَى خِلَافِ مَعْنَى الْحَالِ^(٢)؟

وَلِمَ قَدَّرَ قَوْلُهُمْ: (إِذَا كَانَ)، وَ (إِذْ كَانَ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ^(٣)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحَبَّتْ مَا يَكُونُ أَحَبَّتْ مِنْكَ أَحَبَّتْ مَا تَكُونُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ: (أَحَبَّتْ مِنْكَ) خَاصَّةً فِي مَوْضِعِ جَرٍّ؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِيهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ: (مَرَرْتُ)، وَيُقَدَّرَ عَلَى: (إِذَا كَانَ)؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ مَا يَكُونُ خَيْرِ مِنْكَ خَيْرَ مَا تَكُونُ)، وَ (هُوَ أَحَبَّتْ مِنْكَ أَحَبَّتْ مَا تَكُونُ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ مَا يَكُونُ خَيْرِ مِنْكَ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ مَا يَكُونُ خَيْرِ مِنْكَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (خَيْرِ مِنْكَ) عَلَى مَعْنَى:

(*) العنوان في الكتاب ٤٠٠ / ١: « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق ومنهج المؤلف، وهو ساقط من الأصل ود.

(٢) في د: (الحالة).

(٣) حرف الفاء في (فيه) في الأصل مطموس، وكذا في د.

خَيْرٌ مِنْ أَحْوَالِكَ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَائِمٌ)؟ وَلِمَ قُدِّرَ عَلَى:
نَهَارُكَ نَهَارٌ صَائِمٌ، وَجَازَ عَلَى: صَاحِبُ نَهَارِكَ صَائِمٌ؟
وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ: (الْبُرُّ أَرْحَصُ مَا يَكُونُ قَفِيزَانٍ)؟ وَكَمْ وَجْهًا
يَجُوزُ فِيهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةً

.....

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ قَائِمًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (قَائِمٌ) إِلَّا
النَّصْبُ؟ وَمَا مَعْنَى اعْتِلَالِهِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ: أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ قَائِمٌ^(١)؟ وَلِمَ
اخْتَارَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِيهِ الرَّفْعُ؟

وَمَا حُكْمُ: (عَبْدُ اللَّهِ أَخْطَبُ مَا يَكُونُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، و(الْبَدَاوَةُ أَطْيَبُ مَا تَكُونُ
شَهْرِي رَبِيعٍ)؟ وَلِمَ جَازَ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، و(شَهْرَا رَبِيعٍ) بِالرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: أَخْطَبُ أَيَّامِ الْأَمِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَطْيَبُ أَزْمَنَةِ الْبَدَاوَةِ
شَهْرَا رَبِيعٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (آتَيْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَبْطَوُهُ)؟ وَلِمَ جَازَ: (أَبْطَوُهُ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟
وَمَا حُكْمُ: (آتَيْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ أَبْطَوُهُ)، و(أَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا
أَوْ دِرْهَمَيْنِ أَكْثَرَ مَا أَعْطَيْتُهُ)؟ وَلِمَ جَازَ: (أَوْ دِرْهَمَانِ أَكْثَرَ^(٢) مَا أَعْطَيْتُهُ)
بِالرَّفْعِ، وَجَازَ نَصْبُ الدَّرْهَمَيْنِ، وَرَفْعُ [٣٣] (أَكْثَرَ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ^(٣) الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ حَالِ النَّصْبِ، إِذَا تَقَدَّرَتْ^(٤) عَلَى: (إِذَا كَانَ)؛

(١) سيبويه ٤٠٢ / ١.

(٢) قوله: (أكثر) ليس في د.

(٣) في الأصل ود: (حال).

(٤) في الأصل: (تقررت)، وكذا في د.

لأنَّ بهذا يُعْتَبَرُ البَابُ، وإن اختلفَ في العَامِلِ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَنْصِبُهَا بِـ (كَانَ) المَحذُوفَةِ^(١)؛ لأنَّ الاعتبارَ بِهَا، وَلَوْ ظَهَرَتْ لِأَدَّتِ الْمَعْنَى عَلَى صِحَّةِ التَّقْدِيرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَبِرُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَلَا يَجْعَلُهُ الْعَامِلَ^(٢)؛ لَأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْمُفَسِّرِ لِلْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلِ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (الطَّرِيقُ)، وَتَفْسِيرُهُ: تَنْحَ^(٣) عَنِ الطَّرِيقِ، وَلَيْسَ هَذَا هُوَ الْعَامِلِ، فَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْمَذْكُورَةِ مَا وَجَدَ مِنَ الْعَامِلِ، وَإِنْ فُسِّرَ بِـ (إِذَا كَانَ).

وَلَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي لَمْ تَنْقَلِبْ، عَلَى تَقْدِيرِ: (إِذَا كَانَ)، النَّصْبُ كَنَصْبِ الْحَالِ الْأُولَى، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ جَرَتْ عَلَى: (أَفْعَلْ مِنْهُ).

فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي بَيَّنَّا: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا)؛ لَأَنَّهُ يَتَقَدَّرُ عَلَى: هَذَا إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْحَالِ أَفْضَلُ مِنْهُ إِذَا كَانَ بِالْحَالِ الْأُخْرَى.

وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ زَبِيبٌ) إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَنْقَلِبُ عَنْ حَالِ الْبُسْرِ إِلَى حَالِ الزَّبِيبِ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ عَلَى: هَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ زَبِيبًا؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ زَبِيبًا أَبَدًا.

وَهُوَ يَقْدَرُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ؛ لَأَنَّ الْحَالَ الَّتِي يَنْقَلِبُ إِلَيْهَا تَقْيِضَةُ الْحَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا، فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا يَكُونُ إِحْدَاهُمَا فِي وَفْتٍ مُتَقَدِّمٍ، وَالْأُخْرَى فِي وَفْتٍ مُتَأَخَّرٍ، فَمِنْ هَاهُنَا تَطَرَّقَ عَلَيْهَا الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلُ.

(١) منهم المبرد في المقتضب ٣/ ٢٥٠، ٢٥١، وابن السراج في الأصول ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠، والسيرافي في شرحه ٢/ ٢٩٢، والفارسي في المسائل المثورة ٢٥، والحليبات ٢٠٢.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥: «وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار «إذا كان فيما يستقبل، وإذا كان فيما مضى» لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذا كان. فهذا نص على تقدير «أن كان» لم تدع إليه حاجة من قبل العمل، بل من قبل تقريب المعنى». ونسب القول الأول للسيرافي، وردّ فهمه لعبارة سيويه. ومن النحاة من ذهبوا إلى أن العامل هو أفعل التفضيل، وهم المازني، والفارسي في أحد قوليه، وابن كيسان. انظر المسألة في التذييل ٩/ ١١٢، والارتشاف ٣/ ١٥٨٨.

(٣) في الأصل ود: (يتنح).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخْبَثَ مَا يَكُونُ أَخْبَثَ مِنْكَ أَخْبَثَ مَا تَكُونُ)، فَمَوْضِعُ (أَخْبَثَ مِنْكَ) جَرٌّ بِأَنَّهُ صِفَةُ رَجُلٍ، وَتَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخْبَثَ مِنْكَ إِذَا كَانَ أَخْبَثَ مَا يَكُونُ إِذَا كُنْتَ أَخْبَثَ مَا تَكُونُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ مَا يَكُونُ خَيْرَ مِنْكَ خَيْرَ مَا تَكُونُ)، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُوضِّحُ الْأُولَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ مِنْكَ إِذَا كَانَ خَيْرَ مَا يَكُونُ إِذَا كُنْتَ خَيْرَ مَا تَكُونُ.

وَتَقُولُ: (هُوَ أَخْبَثُ مِنْكَ أَخْبَثَ مَا تَكُونُ)، فَلَا أَوَّلَ رَفْعٍ بِأَنَّهُ خَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ نَظِيرُ الصِّفَةِ الَّتِي فَسَّرْنَا قَبْلُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ مَا يَكُونُ خَيْرَ مِنْكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: خَيْرُ أَحْوَالِهِ خَيْرُ مِنْكَ، وَجَازَ: (خَيْرُ مِنْكَ) عَلَى مَعْنَى: خَيْرٌ مِنْ أَحْوَالِكَ، إِلَّا أَنَّهُ [ظ ٣٣] حَذَفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، كَمَا قَالُوا: (نَهَارُكَ صَائِمٌ)، أَيِ: نَهَارُكَ نَهَارُ صَائِمٍ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ عَلَى: صَاحِبِ نَهَارِكَ صَائِمٍ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ. وَتَقُولُ: (الْبُرُّ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ قَفِيزَانٍ) فَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، ذَكَرَ ثَلَاثَةً مِنْهَا سَبْيُوهِ^(١)، وَهُوَ: رَفَعُهُمَا جَمِيعًا، وَنَصَبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصَبُ الثَّانِي. وَيَجُوزُ عِنْدِي نَصَبُهُمَا جَمِيعًا:

وَرَفَعُهُمَا جَمِيعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْأَوَّلِ.

وَنَصَبُهُمَا جَمِيعًا عَلَى: الْبُرِّ إِذَا كَانَ أَرْخَصَ مَا يَكُونُ كَانَ قَفِيزَيْنِ.

فَأَمَّا نَصَبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي فَعَلَى أَنْ يَكُونَ (قَفِيزَانِ) هُوَ الْخَبَرُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْبُرُّ إِذَا كَانَ أَرْخَصَ مَا يَكُونُ قَفِيزَانِ بِدِينَارٍ.

وَأَمَّا رَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصَبُ الثَّانِي كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْبُرُّ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ إِذَا كَانَ قَفِيزَيْنِ، فَد (الْبُرُّ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَ(قَفِيزَيْنِ) عَلَى: إِذَا كَانَ قَفِيزَيْنِ.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبَ:

٢٦١ الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةً تَسْعَى بِبِرَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ^(١)

فهذا البيتُ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

- رَفَعُهُمَا جَمِيعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (الْحَرْبُ).

- الثَّانِي: نَصَبُهُمَا جَمِيعًا، عَلَى قَوْلِكَ: الْحَرْبُ إِذَا كَانَتْ أَوَّلُ مَا تَكُونُ كَانَتْ فُتْيَةً.

- الثَّالِثُ: رَفَعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي، [عَلَى: الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ إِذَا كَانَتْ فُتْيَةً].

- الرَّابِعُ: نَصْبُ الْأَوَّلِ وَرَفَعُ الثَّانِي^(٢) عَلَى قَوْلِكَ: الْحَرْبُ إِذَا كَانَتْ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةً، فَتَجْعَلُ: (فُتْيَةً) بِالرَّفْعِ خَبَرَ الْحَرْبِ.

وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ قَائِمًا) بِالنَّصْبِ لَا غَيْرُ عِنْدَ سَيَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ: أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ هُوَ الرَّجُلُ، وَلَيْسَ بِحَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِ. وَأَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ فَيَخْتَارُ الرَّفْعَ فِي هَذَا^(٣)، وَوَجْهُ قَوْلِهِ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: أَحْسَنُ الْأَشْيَاءِ قَائِمٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا قَائِمٌ.

وَتَقُولُ^(٤): (أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَ (الْبَدَاوَةُ أَطْيَبُ مَا تَكُونُ

(١) البيت من الكامل، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ١٥٦، وانظر سيبويه ٤٠١/١، وابن السيرافي ١٩٣/١، ١٧٠/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٠١/١، والمحكم ١٣٣/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٣. وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥٣. (زيادات من نسخة ابن النحاس). وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٥١، والمقتضب ٢٥١/٣، والحليبات ١٨٩، والمسائل المنثورة ٣٦، والتمام ٦٧، والانتخاب ٣٣، قال في الانتخاب ٣٣: «يروي برفع الحرب وأول فتيه، وينصب أول ورفع ما عداه، وبرفع الحرب ونصب ما عداه، وينصب فتيه ورفع ما عداه».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو ساقط من الأصل ود.

(٣) المقتضب ٢٥٢/٣، وهو ما أجازه الأخفش. انظر الأصول ٣٦٠/٢، والحليبات ٢٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١، وشرح الرضي ٢٨١/١.

(٤) في الأصل: (تقول)، وكذا في د.

شَهْرِي رَّبِيعَ)، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى: أَخْطَبُ أَيَّامَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، كَأَنَّكَ تَجْعَلُ أَيَّامَهُ تَخْطُبُ بِحُسْنِ خُطَابَتِهِ فِيهَا، وَأَمَّا تَقْدِيرُ: الْبَدَاوَةُ [٣٤] أَطْيَبُ أَزْمَانِهَا شَهْرًا رَّبِيعَ، فَهُوَ حَسَنٌ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (آتَيْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَبْطَوُهُ) عَلَى مَعْنَى: ذَاكَ أَبْطَوُهُ، وَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ: (أَبْطَأُهُ)، أَيُّ: أَبْطَأَ الْإِنْيَانِ.

وَتَقُولُ: (آتَيْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ أَبْطَوُهُ)، فَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ إِلَّا النَّصْبُ، فَأَمَّا الثَّانِي فَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ مَعَ رَفْعِ (أَبْطَأُهُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ذَاكَ أَبْطَوُهُ، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى: أَبْطَأَ الْإِنْيَانِ.

وَتَقُولُ: (أَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا أَوْ دِرْهَمَيْنِ أَكْثَرَ مَا أَعْطَيْتُهُ)، تَنْصِبُ^(١): (أَوْ دِرْهَمَيْنِ) بِالْعَطْفِ، وَتَنْصِبُ: (أَكْثَرَ مَا أَعْطَيْتُهُ) نَصْبَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَكْثَرَ الْإِعْطَاءِ.

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: (أَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا أَوْ دِرْهَمَيْنِ أَكْثَرَ مَا أَعْطَيْتُهُ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَلَكَ أَنْ تَنْصِبَ (دِرْهَمَيْنِ)، وَتَرْفَعَ (أَكْثَرَ مَا أَعْطَيْتُهُ) عَلَى: ذَلِكَ أَكْثَرَ مَا أَعْطَيْتُهُ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ الدَّرْهَمَيْنِ وَنَصْبُ: (أَكْثَرَ)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لَا خَبَرَ لَهُ، فَيَفْسُدُ الْكَلَامُ.



(١) فِي د: (فَتَنْصِبُ).

بَابُ الظُّرُوفِ (*)

الْغَرَضُ فِيهَا أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الظَّرْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الظَّرْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الظَّرْفُ مِنَ الْمَكَانِ؟ وَمَا الظَّرْفُ مِنَ الزَّمَانِ؟

وَمَا نَظِيرُ الظَّرْفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)، وَقَوْلِهِمْ: (عِشْرُونَ

دِرْهَمًا)؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (هُوَ خَلْفَكَ)، و(قُدَّامَكَ)، و(أَمَامَكَ)، و(تَحْتَكَ)،

و(قُبَالَتَكَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (هُوَ نَاحِيَةَ الدَّارِ)، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ خَارِجَ الدَّارِ)؟ وَلِمَ صَارَ: (خَارِجُ

الدَّارِ)، و(دَاخِلُ الدَّارِ) بِمَنْزِلَةِ: (الظَّهْرِ) و(البَطْنِ) الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ

إِلَيْهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ مَكَانًا صَالِحًا)؟ وَلِمَ جَازَ، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ مَكَانًا)، وَجَازَ:

(هُوَ فِي مَكَانٍ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (دَارُهُ ذَاتَ الْيَمِينِ) و(ذَاتَ الشِّمَالِ)؟ وَلِمَ أَنْتَ؟

وَمَا حُكْمُ: (دَارُهُ شَرْقِيٌّ كَذَا)، و(غَرْبِيٌّ كَذَا)؟ وَلِمَ كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَهَا

جِهَةٌ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (دَارُهُ قُدَّامَ كَذَا)، و(خَلْفَ كَذَا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

هَبْتُ جَنُوبًا فِدِكْرَى مَا ذَكْرْتُكُمْ

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِمْ: (مَنَازِلُهُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا): (مَنَازِلُهُمْ خَلْفًا وَقُدَّامًا)؟

(*) في د: (الظرف)، والعنوان في الكتاب ١/ ٤٠٣: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها».

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ كُلْثُومٍ:

صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو

وَلَمْ جَازَ: (فِي الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ) أَنْ يَكُونَ [٣٤ ظ] ظَرْفًا، مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْيَمِينِ الَّتِي هِيَ جَارِحَةٌ^(١)؟ وَمَا الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ قَصْدُكَ) عَلَى الظَّرْفِ؟ وَلَمْ جَازَ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا بِمَنْزِلَةِ: (هُوَ أَمَامَكَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَرَى مِنْ بَعْدِ مَا غَارَ الثُّرَيَّا

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَ: (حِلَّةَ الْغَوْرِ)، مَعْنَى: هُوَ^(٢) قَصْدُهُ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا) فِي صِفَةِ الظُّبَيْيَةِ؟ وَلَمْ جَازَ فِي: (جَنَابَةِ) أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا، مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْغِنُوِّ ضَاحِيَةً

وَلَمْ كَانَ: (جَنْبِي فُطَيْمَةً) مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَهَا جِهَةٌ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ مَوْضِعُهُ)، و (هُوَ مَكَانُهُ)، و (هَذَا مَكَانَ هَذَا)، و (هَذَا رَجُلٌ مَكَانَكَ) عَلَى الْبَدَلِ؟ وَلَمْ جَازَ؟
وَمَا حُكْمُ: (هُوَ صَدَدَكَ)، و (هُوَ سَقَبَكَ)، و (هُوَ قُرْبَكَ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الظَّرْفُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ؟

وَمَا الظَّرْفُ الْمُتَمَكِّنُ؟ وَمَا الظَّرْفُ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ؟ وَمَا حُكْمُهُمَا فِي الْإِعْرَابِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ لَبِيدٍ:

(١) فِي د: (حَاجَةٌ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَعْنَاهُ وَ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

..... فَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ

وَلَمْ جَارَ: (هَذَا سَوَاءٌ) عَلَى الظَّرْفِ؟ وَلَمْ لَا يَتِمَكَّنُ فِي الظُّرُوفِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ:

..... وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ
وَقَوْلِ الْأَعَشِيِّ:

..... تَجَانَفَ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَ كَافُ التَّشْبِيهِ مَعْنَى الظَّرْفِ؟ وَلَمْ قَدَّرَ: (أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ) عَلَى:
أَنْتَ فِي حَالٍ شَبَهَ عَبْدَ اللَّهِ، و (أَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ): أَنْتَ فِي حَالٍ مَعُونَةٍ عَبْدَ اللَّهِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَضْفٍ مَا أَكُولُ

وَلَمْ وَجَبَ فِي الْكَافِ هَاهُنَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا؟ وَقَوْلِ الْآخَرِ:

..... وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

وَلَمْ وَجَبَ فِي الثَّانِيَةِ أَنْ تَكُونَ اسْمًا، وَفِي الْأُولَى أَنْ تَكُونَ حَرْفًا زَائِدًا؟
وَمَا دَلِيلُ أَنَّ (سَوَاءً)، و (كَزَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ الظُّرُوفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِمَنْ
سَوَاءً)، و (هَذَا الَّذِي كَزَيْدٍ)؟ وَلَمْ جَارَ الصَّلَةُ بِالظَّرْفِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْمُضَافِ،
حَتَّى جَارَ: (الَّذِي كَزَيْدٍ عِنْدَكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (الَّذِي مِثْلُ زَيْدٍ عِنْدَكَ)، وَجَارَ:
(الَّذِي سَوَاءً أَتَانِي)، وَلَمْ يَجْزُ: (الَّذِي غَيْرَكَ أَتَانِي)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُفْبِلَ قُبْلُكَ وَنُحِيَ [٣٥٥] نَحْوُكَ)؟ وَلَمْ جَارَ
بِالرَّفْعِ، مَعَ نُقْصَانِ تَمَكُّنِهِ فِي الظَّرْفِ؟ وَلَمْ قَدَّرَهُ: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُفْبِلَ النَّقْبُ
الرَّكَابُ، ثُمَّ قَالَ^(١): « جَعَلَهُمَا اسْمَيْنِ »؟

وَلَمْ جَارَ: (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَقْبَلَ قُبْلَكَ وَنُحِيَ نَحْوَكَ)؟ فَمَا اسْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَأَعْلَهُ فِي هَذَا؟ وَلَمْ جَارَ: (هُوَ قَرِيبٌ مِنْكَ)، و(هُوَ قَرِيبًا مِنْكَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، أَيُّ: هُوَ مَكَانًا قَرِيبًا مِنْكَ؟ وَلَمْ جَارَ: (هُوَ قُرْبَكَ)، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ بُعْدَكَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: (هُوَ دُونَكَ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ: (هُوَ تَحْتِكَ)، و(هُوَ فَوْقَكَ)؟ وَلَمْ صَارَ: (تَحْتِكَ) تُقَابِلُ: (فَوْقَكَ)، وَلَمْ يَكُنْ (دُونَكَ) عَلَى هَذَا التَّقَابِلِ؟

وَلَمْ جَارَ: (قُصِدَ قَصْدُكَ)، و(قُصِدَ فِي هَذَا قَصْدَكَ)، و(نُحِيَ نَحْوَكَ)، و(نُحِيَ نَحْوَكَ)، و(أُقْبِلَ قُبْلَكَ)، و(أُقْبِلَ قُبْلَكَ)؟ فَلَمْ جَارَ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَهِيَ غَيْرُ مَتَمَكِّنَةٍ فِي الظَّرُوفِ؟ وَلَمْ قَالَ^(١): «وَأَمَّا (دُونَكَ) فَإِنَّهُ لَا يُرْفَعُ أَبَدًا»، ثُمَّ قَالَ فِيمَا بَعْدُ: «وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (هُوَ دُونَكَ) إِذَا جَعَلْتَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلَ، وَلَمْ تَجْعَلْهُ رَجُلًا، و(هُوَ دُونَُ مِنَ الْقَوْمِ)، و(هَذَا ثَوْبٌ دُونَُ) إِذَا كَانَ رَدِيئًا؟»

فَمَا الْوَجْهَ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؟ وَمَا الْوَجْهَ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؟ وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِيهِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا جَارَ فِي (خَلْفَكَ)؟

وَلَمْ جَارَ: (هُوَ فِي خَارِجِ الدَّارِ)، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ خَارِجَ الدَّارِ)، وَجَارَ: (هُوَ فِي جَوْفِ الدَّارِ)، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ جَوْفَ الدَّارِ)؟

وَلَمْ جَارَ^(٢): (هُوَ نَاحِيَةَ الدَّارِ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجُزْ: (هُوَ عِنْدَ الدَّارِ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؟

وَمَا دَلِيلُ أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الظَّرْفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (زَيْدٌ وَسَطُ الدَّارِ)، و(ضَرَبْتُ وَسَطَهُ)، و(هُوَ فِي وَسَطِ الدَّارِ)؟ وَلَمْ كَانَ الظَّرْفُ أَحَقَّ بِالتَّسْكِينِ؟

(١) سيبويه ٤٠٩/١.

(٢) الكلام من قوله: (هُوَ خَارِجَ الدَّارِ) ساقط من د.

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الظَّرْفِ إِعْمَالُ الْفِعْلِ فِيهِ بِدَلَالَتِهِ، مِنْ جِهَةٍ صِغَتِهِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ صِغَتُهُ تُنبِئُ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ فِيهِ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي ضَمِيرِهِ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ، فَتَقُولُ: (قُمْتُ الْيَوْمَ)، وَ (جَلَسْتُ خَلْفَكَ)، فَإِذَا كُنَيْتَ عَنْهُ قُلْتَ: (قُمْتُ فِيهِ)، وَ (جَلَسْتُ فِيهِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (قُمْتُهُ)، وَلَا: (جَلَسْتُهُ) عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ بِصِغَتِهِ؛ إِذْ كَانَ ضَمِيرُ الظَّرْفِ وَالْمَفْعُولِ [ظ ٣٥] عَلَى صِغَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُمْ: (الْيَوْمَ قُمْتُهُ) إِنَّمَا يَعْمَلُ فِي الضَّمِيرِ عَمَلُ^(١) الْمَفْعُولِ عَلَى الْإِتْسَاعِ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

فَهُوَ يَعْمَلُ فِي الْمُظْهَرِ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى جِهَةٍ^(٢) الظَّرْفِ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ لِلْإِتْسَاعِ^(٣) فِي الْكَلَامِ، فَأَمَّا عَمَلُهُ فِي الضَّمِيرِ فَلَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْإِتْسَاعِ؛ لِمَا بَيَّنَّا. فَقَدْ بَانَ حُكْمُ اخْتِلَافِ الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ مِنَ الظُّرُوفِ. وَالظَّرْفُ مِنَ الْمَكَانِ هُوَ الْمُبْهَمُ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ حُدُودٌ تَحْصُرُهُ، كَحَدِّ الدَّارِ، فَأَمَّا الْمَكَانُ الْمُخْتَصُّ بِالْحُدُودِ الْأَرْبَعَةِ فَلَا يَكُونُ ظَرْفًا، نَحْوُ: الْجَبَلِ، وَالْوَادِي، وَالْبَلَدِ، وَالدَّارِ، وَالْبَيْتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، كُلُّهَا أَمْكِنَةٌ لَا تَكُونُ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ وَأَمَّا الزَّمَانُ فَكُلُّ ضَرْبٍ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلْفِعْلِ مِنَ الْمَكَانِ، وَذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ.

- وَأَنَّهُ مُصَرَّفٌ عَلَى قِسْمَةِ الزَّمَانِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ بِصِغَتِهِ فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، عَلَى طَرِيقَةٍ: (فَعَلَ)، (يَفْعُلُ)، وَ (سَيَفْعُلُ).

- وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُؤْذَنُ بِهِ، مِنْ جِهَةِ الشَّبَهِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ

(٢) فِي د: (وَجْهَةٌ).

(١) فِي د: (عَلَى).

(٣) فِي د: (الْإِتْسَاعِ).

الزَّمانَ لَا يَبْقَى؛ لِأَنَّهُ مُرُورُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَا يَبْقَى مَعْنَى الْفِعْلِ وَقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حَادِثًا وَقْتًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَسْقُطُ عَنْ اسْمِ حَادِثٍ، فَالْفِعْلِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا وَقْتًا، كَمَا أَنَّ الزَّمانَ لَا يَبْقَى، إِنَّمَا يَمُرُّ حَالًا بَعْدَ حَالٍ.

فَلَمَّا قَوِيَ اقْتِصَاءُ الْفِعْلِ لِلزَّمانِ وَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ عَمِلَ فِي كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ إِنَّمَا هُوَ لِمَا دَلَّ مِنَ الْعَوَامِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَرَرْتُ) لَمَّا لَمْ يَدُلَّ عَلَى مَفْعُولٍ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ، كَمَا يَعْمَلُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فِي الْمَضْرُوبِ، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَيَجُوزُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَكَانِ؛ لِضَعْفِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، وَقُوَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمانِ.

فَانْقَسَمَ الْمَكَانُ قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ.

وَالْآخَرُ: لَا يَصْلُحُ.

فَالَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ عَلَى جِهَةِ الظَّرْفِ^(١) هُوَ الْمُبْتَهَمُ بِامْتِنَاعِ الْحَدِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُبْتَهَمِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْمُخْتَصِّ بِالْحُدُودِ الَّتِي تُحِيطُ بِهِ، فَلَمْ يَجْزِ [٣٦] أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَنَظِيرُ الظَّرْفِ فِي أَنَّهُ قَدْ يَعْمَلُ فِيهِ الْعَامِلُ مَحْذُوفًا قَوْلُهُمْ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)؛ إِذْ مَعْنَاهُ: أَنْتَ الرَّجُلُ تَعْلَمُ عِلْمًا، وَصَارَ قَوْلُهُمْ: (أَنْتَ الرَّجُلُ) عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ لَهُ خَلْفًا مِنْ (تَعْلَمُ)، فَكَذَلِكَ: (زَيْدٌ خَلْفَكَ) مَعْنَاهُ: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ، وَصَارَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْخَبَرِ لِـ (زَيْدٍ) دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى: اسْتَقَرَّ، وَالاسْمُ الْمُخْبَرُ عَنْهُ خَلْفٌ مِنْهُ. وَنَظِيرُهُ أَيْضًا فِي أَنَّهُ عَامِلٌ^(٢) عَلَى طَرِيقِ الشَّبهِ قَوْلُهُمْ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا).

(١) الكلام من قوله: (والآخر لا يصلح) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (عالمك).

فَكَذَلِكَ: (زَيْدٌ) إِنَّمَا يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ عَلَى جِهَةِ الْخَلْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ اسْتِقْرَارٍ، فَإِذَا وَقَعَ مَوْقِعُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ اقْتَضَى اسْتِقْرَارُهُ فِي مَكَانٍ، فَعَمِلَ عَلَى جِهَةِ الشَّبهِ، وَالْخَلْفِ مِنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ. فَأَمَّا: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) فَعَمِلَ عَلَى جِهَةِ الشَّبهِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ خَلْفًا، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (زَيْدٌ خَلْفَكَ)، و(قُدَّامَكَ)، و(أَمَامَكَ)، و(تَحْتَكَ)، و(يَمِينَكَ)، و(شِمَالَكَ)، وَهَذِهِ جِهَاتُ الْجِسْمِ السَّتُّ يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ ظُرُوفًا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي بَيْنَا. وَتَقُولُ: (زَيْدٌ قِبَالَكَ)، و(زَيْدٌ تَجَاهَكَ)، فَيَجْرِي مَجْرَى: (زَيْدٌ أَمَامَكَ)، إِلَّا أَنْ فِي: (قِبَالَكَ) مَعْنَى الْمُقَابَلَةِ، وَفِي: (تَجَاهَكَ) مَعْنَى الْمُوَاجَهَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي: (أَمَامَكَ) ^(١) [ظ ٣٦].

[الجزء السابع عشر من شرح كتاب سبويه إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^(٢)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ ^(٣)

وَتَقُولُ: (هُوَ نَاحِيَةُ الدَّارِ)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ خَارِجُ الدَّارِ) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ (خَارِجَ الدَّارِ) نَقِيضُ (دَاخِلِ الدَّارِ) عَلَى طَرِيقِ (بَاطِنِ الدَّارِ) و(ظَاهِرِ الدَّارِ) فِي مَعْنَى الْجُزْءِ مِنَ الدَّارِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (نَاحِيَةُ الدَّارِ)؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ، لَيْسَ مِنَ الدَّارِ، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ: عِنْدَ الدَّارِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مَكَانًا صَالِحًا) عَلَى الظَّرْفِ، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ مَكَانًا) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ مَعَ إِبْهَامِهِ أَنَّهُ هُوَ الْمَكَانُ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (هُوَ فِي مَكَانٍ مِنَ الْأَمْكِنَةِ) عَلَى طَرِيقِ الْكِتَابَةِ عَنْ بَيَانِ مَكَانِهِ جَارًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ فِي مَكَانٍ لَا أُبَيِّنُهُ بَعِيْنِهِ، فَذَلَّلْتَ عَلَى أَنَّ لَكَ غَرَضًا فِي تَرْكِ الْبَيَانِ عَنْ مَكَانٍ بَعِيْنِهِ، فَهَذَا يُفِيدُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَتَقُولُ: (دَارُهُ ذَاتَ الْيَمِينِ) و(ذَاتَ الشَّمَالِ) عَلَى الظَّرْفِ، وَتُوْنْتُ: (ذَاتَ)

(١) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله: وتقول: هو ناحية الدار. الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله أجمعين)، وهذا نهاية جزء من تجزئة نسخة فيض.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٣) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر) ليس في د.

عَلَى مَعْنَى النَّاحِيَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: نَاحِيَةُ الْيَمِينِ وَنَاحِيَةُ الشَّامِلِ، ثُمَّ أَثْنَتْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (دَارُهُ شَرْقِيَّ كَذَا) وَ(عَرَبِيَّ كَذَا) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُمَا جِهَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ كَتَقَابُلِ: (خَلْفِ)، وَ(قُدَّامِ) إِلَّا أَنَّ (شَرْقِيَّ كَذَا) مِنْ جِهَةِ شُرُوقِ الشَّمْسِ، وَ(عَرَبِيَّ كَذَا) مِنْ جِهَةِ غُرُوبِهَا، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ جِهَةِ الْجِسْمِ فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ يَتْلَكَ الْمَنْزِلَةَ فِي أَنَّهُ مَكَانٌ مُبْهَمٌ، لَهُ جِهَةٌ مَخْصُوصَةٌ كَجِهَةِ: (خَلْفِ) وَ(قُدَّامِ)، وَقَالَ جَرِيرٌ:

٣١٢ هَبْتُ جَنُوبًا فِدُكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ أَهْلَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا^(١)

فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ بِشَرْقِيٍّ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (مَنَازِلُهُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا)، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (مَنَازِلُهُمْ خَلْفًا وَقُدَّامًا) إِذَا عَلِمَ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا عَلِمَ فِي (يَمِينِ) وَ(شِمَالِ). وَقَالَ عَمْرُو ابْنُ كُثُومٍ:

٣١٣ صَدَدْتُ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا^(٢)

فَنَصَبَ (الْيَمِينِ) عَلَى الظَّرْفِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الْيَمِينُ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ، وَالشَّامِلُ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ، وَلَكِنَّهَا نُقِلَتْ إِلَى الْمَكَانِ؛ لِتَدَلَّ عَلَى الْجِهَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَهِيَ جِهَةُ الْيَمِينِ الْمُقَابِلَةُ [٣٧] لِجِهَةِ الشَّامِلِ، كَمُقَابِلَةِ جِهَةِ الْخَلْفِ لِجِهَةِ الْقُدَّامِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ لِلْجَارِحَةِ؛ لِأَنَّهَا أَظْهَرُ فِي أَنَّهَا شَخْصٌ يُرَى وَيُحْصَرُ بِالرُّؤْيَةِ، ثُمَّ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْأَظْهَرِ مَا هُوَ مُبْهَمٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ قَصْدُكَ) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ (أَمَامَكَ)، عَلَى مَعْنَاهُ، فَنَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةِ قُدَّامِهِ فِي غَالِبِ أَمْرِهِ؛ فَلِهَذَا حَسُنَ أَنْ يَجْرِيَ: (هُوَ قَصْدُكَ) مَجْرَى (هُوَ أَمَامَكَ).

(١) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا، انْظُرْ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٢٣١).

(٢) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا، انْظُرْ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٢٣٠).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢١٤ سَرَى بِغَدَمَا غَارَ الثَّرِيًّا وَبَعْدَمَا كَانَ الثَّرِيًّا حِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَلًّا^(١)

فـ (حِلَّةَ الْغَوْرِ) بِمَعْنَى (أَمَامَ الْغَوْرِ)، وهو بِمَنْزِلَةِ: (قَصَدَ الْغَوْرَ)، وهي الْجِهَةُ الَّتِي يَقْصِدُ حُلُولَهُ مِنْهَا؛ فَلِهَذَا صَارَ: (حِلَّةَ الْغَوْرِ) بِمَنْزِلَةِ: (قَصَدَ الْغَوْرَ)، و (أَمَامَ الْغَوْرِ) الَّذِي يَقْصِدُ حُلُولَهُ مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا) فِي صِفَةِ الطَّبَّيَّةِ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ: هو يَمِينِ أَنْفِهَا وَشِمَالَهُ فِي أَنَّهُمَا قَدْ اكْتَفَيْنَا الْجِهَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي قَوْلِكَ: (يَمِينِ) دَلِيلًا عَلَى جِهَةٍ تُخَالِفُ جِهَةَ الشِّمَالِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي جَنَابَةِ أَنْفِهَا، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ عَلَى التَّشْنِيَةِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: يَمِينُهُ وَشِمَالُهُ. وَقَالَ الْأَعَشَى:

٢١٥ نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنُوِّ ضَاحِيَةً جَنْبِي فُطَيْمَةً لَا مِيلٌ وَلَا عُزْلُ^(٢)

فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الظَّرُوفِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مَوْضِعُهُ)، و (هُوَ مَكَانُهُ)، و (هَذَا مَكَانَ هَذَا)، فَهَذِهِ ظُرُوفٌ مُبْهَمَةٌ، لَيْسَتْ لَهَا جِهَةٌ.

وَتَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ مَكَانَكَ) عَلَى الظَّرْفِ، وَفِيهِ مَعْنَى الْبَدَلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ بَدَلَ (مَكَانَكَ)^(٣): فِي مَكَانِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَلَفَهُ فِي الْمَكَانِ صَارَ بَدَلًا مِنْهُ؛ إِذَا لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمَا فِيهِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ^(٤).

وَتَقُولُ: (هُوَ صَدَدُكَ)، و (هُوَ سَقَبُكَ) عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (هُوَ

(١) البيت من الطويل، وهو لبشر بن عمرو بن مرثد في تاج العروس (حلل). وهو بلا نسبة في سيبويه ١/٤٠٥، و الحجة للفارسي ٤/٣٦٨، ٥/٣٥٩، والبصريات ٥٠١، وإيضاح الشعر للفارسي ٣٨٤، ومقاييس اللغة ٢/٢٢، وتحصيل عين الذهب ٢٣٥، والنكت للأعلم ١/٤٢٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٦٣ برواية: (يوم العين)، وانظر سيبويه ١/٤٠٦، وابن السيرافي ١/١٠٣، وفرحة الأديب ٤١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٥، والنكت للأعلم ١/٤٢٢، والمحكم ٤/١٩. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٥.

(٣) في الأصل ود: (كونك)، وكذا يقتضي السياق.

(٤) في د: (واحد).

قُرْبَكَ) فهو مَكَانٌ مُبْهَمٌ، لَيْسَتْ لَهُ جِهَةٌ، بِمَنْزِلَةِ: (هو عِنْدَكَ)، إِلَّا أَنْ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى الْقُرْبِ.

وَالظَّرْفُ الْمُتَمَكِّنُ هُوَ الْجَارِي عَلَى أَصْلِهِ فِي الظَّرْفِ، مِنْ غَيْرِ تَضْمِينِ مَا لَيْسَ لَهُ فِي أَصْلِهِ. وَالظَّرْفُ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ هُوَ الْخَارِجُ عَنْ أَصْلِهِ فِي الظَّرْفِ [ظ ٣٧] بِتَضْمِينِهِ مَا لَيْسَ فِي أَصْلِهِ.

وَحُكْمُ الْمُتَمَكِّنِ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ التَّصَرُّفُ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ الظَّرْفُ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَمَكِّنٍ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَا لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَقَطْ، وَهُوَ النَّصْبُ. وَقَالَ لَيْدٌ:

٢١٦ فَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا^(١)

فَرَفَعَ؛ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ مُتَمَكِّنٌ، فَجَعَلَهُ هُوَ الْأَوَّلَ، عَلَى قِيَاسٍ: (زَيْدٌ خَلْفَكَ)، وَ(عَمَرُوا أَمَامَكَ).

وَتَقُولُ: (هَذَا سَوَاءٌ)، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ بِإِبْهَامِهِ مَعَ تَضْمِينِهِ مَعْنَى الْمُسَاوَاةِ فِي الْمَكَانِ خَاصَّةً، وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ احْتِمَالُهُ لِلْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى الاسْتِوَاءِ، وَتَارَةً بِمَعْنَى (مُسْتَوٍ) عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لَيْنٌ﴾ [فصلت: ١٠]، أَيِ: اسْتِوَاءً، وَقُرِئَ: (سَوَاءٌ)^(٢)، أَيِ: مُسْتَوِيَاتٍ. وَتَكُونُ فِي مَعْنَى تَامٍّ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ)، أَيِ: تَامٌّ. وَتَكُونُ فِي مَعْنَى مَكَانٍ قَدْ سَاوَى فِيهِ الشَّيْءُ غَيْرَهُ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ ظَرْفًا، فَلَمَّا اسْتَبْهَمَ بِاحْتِمَالِ الْوُجُوهِ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى الْبَدَلِ، وَلَيْسَ

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ١٧٣، وانظر العين ٨/ ٤٢٩، وسيبويه ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٣/ ١٠٣، ٤/ ٣٤١، وإصلاح المنطق ٧٧، وقواعد المطارحة ٤٤٥. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٢٥، وجمهرة اللغة ١/ ٤٦٣، والإيضاح العضدي ٢١١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، ٤/ ١٨٢، والنكت للأعلم ١/ ٤٢٣، والمخصص ١/ ٥١٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٠.

(٢) قرأ الجمهور: سواء بالنصب على الحال، وقرأ أبو جعفر بالرفع: أي هو سواء، وقرأ زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب بالخفض نعتاً لأربعة أيام. انظر القراءات في معاني الفراء ٣/ ١٢، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٤٦٥.

لَهُ فِي أَصْلِهِ مَعْنَى الْبَدَلِ لَمْ يَتِمَّ كُنْ فِي الظَّرْفِ، فَلَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءَكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَكَانَ مُرُورِي بِكَ، وَتَقُولُ: (هَذَا سَوَاءَكَ) أَيُّ: هَذَا مَكَانَكَ، عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ مِنْهُ، وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:

٣١٧ وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(١)

فَجَرَّهُ عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا جَاَزَ هَذَا فِي الْأَضْطِرَارِ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِ (غَيْرٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا مِنْ غَيْرِنَا؛ إِذْ فِيهِ مَعْنَى (غَيْرٍ)، وَقَالَ الْأَعَشَى:

٣١٨ تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٢)

فهَذَا ضَرُورَةٌ، مِثْلُ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لِغَيْرِكَا^(٣).

وَكَاثُ التَّشْبِيهِ فِيهَا مَعْنَى الظَّرْفِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ) فَهُوَ عَلَى مَعْنَى: أَنْتَ فِي حَالِ شَبِّهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ الْبَاءُ إِذَا قُلْتَ: (أَنْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ)، أَيُّ: أَنْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ، أَيُّ: أَنْتَ فِي حَالِ مُعُونَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٣١٩ فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَاكُولٍ^(٤)

فَالْكَافُ هَاهُنَا اسْمٌ عَلَى مَعْنَى: (مِثْلٍ)، دَخَلْتَ لِلتَّأْكِيدِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى الْحَرْفِ. وَقَالَ الْآخَرُ [٣٨]:

٣٢٠ وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفِنُ^(٥)

(١) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٣١).

(٢) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٣٢).

(٣) في د: (لغير كان).

(٤) هذا من الرجز، وهو لرؤية في ملحق ديوانه ١٨١، وانظر التصريح (علمية) ٣٦٧/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٣/١. وهو لحמיד الأرقط في سبويه ٤٠٨/١. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٣٢٩/١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، والأصول ٤٣٨، وإيضاح الشعر للفارسي ٢٩٠، والبغداديات ٣٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢٩٦/١، والمحكم ٤٤٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، وشرح الرضي ٣٢٤/٤.

(٥) مر البيت سابقًا، انظر تخريج الشاهد رقم (٣٣).

فَالْكَافُ الْأُولَى حَرْفٌ عَلَى أَصْلٍ بِنَائِهَا، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (سَوَاءَكَ) وَ(كَزَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِمَا مِنَ الظَّرُوفِ قَوْلُهُمْ: (مَرَرْتُ بِمَنْ سَوَاءَكَ)، كَقَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِمَنْ خَلَقَكَ)، وَ(مَرَرْتُ بِمَنْ مَكَانَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِمَنْ غَيْرَكَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَلُ (الَّذِي) وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ الظَّرْفِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا الَّذِي كَزَيْدٍ)، كَمَا تَقُولُ: (هَذَا الَّذِي فِي الدَّارِ)، وَ(هَذَا الَّذِي بِالْبَصْرَةِ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا الَّذِي مِثْلَكَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَ قُبْلَكَ وَنُحِيَ نَحْوَكَ)، فَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ جَرَى عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَرُفِعَ بِأَنَّهُ ^(١) [اسْمٌ مَا] ^(٢) لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى أَنَّهُ نُقِلَ إِلَى بَابِ الظَّرْفِ، إِلَّا أَنَّهُ يُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ اسْمٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَ الْأَمْرُ قُبْلَكَ، وَنُحِيَ الْأَمْرُ نَحْوَكَ. وَقَدَرَهُ عَلَى: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَ النَّقْبَ الرَّكَّابُ؛ لِيُوضَّحَ أَنَّهُ اسْمٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَأَنَّهُمَا اسْمَانِ لَيْسَا ظَرْفَيْنِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ) عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَ(هُوَ قَرِيبًا مِنْكَ) عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ مَكَانًا قَرِيبًا مِنْكَ، ثُمَّ أَقَمْتَ الصِّفَةَ مُقَامَ الْمَوْصُوفِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ قُرْبَكَ) عَلَى الظَّرْفِ، بِمَنْزِلَةِ: (هُوَ عِنْدَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ بُعْدَكَ)؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَعْنَى الظَّرْفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قُرْبَكَ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (هُوَ عِنْدَكَ)، وَالبُعْدُ لَيْسَ لَهُ نِهَايَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقُرْبُ، فَهُوَ أَشْبَهُ بِالظَّرْفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هُوَ عِنْدَكَ).

وَتَقُولُ: (هُوَ دُونَكَ)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّكَنَّ تَمَكَّنَ: (هُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَأَن)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

تَحْتَكَ)؛ إِذْ كَانَ (تَحْتَكَ) يُقَابِلُ (فَوْقَكَ) عَلَى طَرِيقِ التَّقْيِضِ الْمُقَابِلِ لِتَقْيِضِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (هُوَ دُونَكَ)؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ بِاحْتِمَالِهِ هُوَ دُونَكَ فِي الْمَنْزِلَةِ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَكَ فِي الْمَكَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (تَحْتَكَ)؛ فَلِهَذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ (دُونَكَ)، كَمَا تَمَكَّنَ (فَوْقَكَ)، وَ(تَحْتَكَ).

وَتَقُولُ: (قُصِدَ قُصْدُكَ) عَلَى أَصْلِ الْمَصْدَرِ، وَ(قَصَدَ فِي هَذَا الْأَمْرِ قُصْدَكَ) عَلَى الظَّرْفِ.

وَيَجُوزُ: (هُوَ دُونُكَ) عَلَى غَيْرِ مَعْنَى الظَّرْفِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (رَجُلٌ دُونَ) أَي: رَدِيءٌ، وَ(ثَوْبٌ دُونَ)، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (هُوَ دُونُكَ) أَي: رَدِيئُكَ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الظَّرْفِ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الظَّرْفِ لَمْ يَجُزْ رَفْعُهُ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَا لَيْسَ [٣٨] لَهُ فِي أَصْلِهِ مِنَ الِاسْتِبْهَامِ، فَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ هُوَ (دُونَ) إِذَا كَانَ ظَرْفًا عَلَى مَعْنَى تَضَمُّنِ وَفُوعِ شَيْءٍ فِيهِ، وَالَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ هُوَ الَّذِي بِمَعْنَى خَسِيسٍ رَدِيءٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الظَّرْفِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ فِي خَارِجِ الدَّارِ)، كَمَا تَقُولُ: (هُوَ فِي ظَاهِرِ الدَّارِ)، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ خَارِجُ الدَّارِ) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الدَّارِ، كَمَا لَا يَجُوزُ: (هُوَ دَاخِلُ الدَّارِ)؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الدَّارِ، وَيَجُوزُ: (فِي دَاخِلِ الدَّارِ) إِذَا ذَكَرْتَ حَرْفَ الْجَرِّ، كَمَا يَجُوزُ: (هُوَ فِي جَوْفِ الدَّارِ)، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ جَوْفُ الدَّارِ).

وَتَقُولُ: (هُوَ نَاحِيَةَ الدَّارِ)، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، فَجَعَلْتَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ مُتَمَكِّنٌ يُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَيُنَكَّرُ، وَيُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى يَقُومُ بِنَفْسِهِ، كَقَوْلِكَ: (النَّاحِيَةُ)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (عِنْدَ)، لَا تَقُولُ إِلَّا: (هُوَ عِنْدَ الدَّارِ) بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ بِأَنَّهُ اسْتَبْهَمَ اسْتِبْهَامَ الْحُرُوفِ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَاهُ إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ هَذَا لَهُ فِي أَصْلِهِ.

وَكُلُّ اسْمٍ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الظَّرْفِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (زَيْدٌ وَسَطُ الدَّارِ) بِسُكُونِ السَّيْنِ، وَ(هُوَ فِي وَسْطِ الدَّارِ) بِتَحْرِيكِهَا، كَقَوْلِهِمْ:

(ضَرَبْتُ وَسَطَهُ) بِالتَّحْرِيكِ. وَإِنَّمَا كَانَ الظَّرْفُ أَحَقَّ بِالتَّسْكِينِ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَالْإِسْمُ مُطْلَقٌ خَفِيفٌ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّحْرِيكِ؛ لِخِفَّتِهِ وَقُوَّتِهِ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مِنَ السُّكُونِ، فَالْقَوِيُّ لِلْقَوِيِّ، وَالضَّعِيفُ لِلضَّعِيفِ الثَّقِيلِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ الظَّرْفُ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ عَنْ حَدِّ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَدْخُلُهَا حَرْفُ الْجَرِّ، وَصَارَ الْمَرْجِعُ فِيمَا تَضَمَّنَ إِلَى دَلَالَةِ حَرْفِ الْجَرِّ، لَا إِلَى صِيغَتِهِ فِيمَا تَضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِيهِ.



بَابُ الظُّرُوفِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الظُّرُوفِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الظُّرُوفِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ أُدْخِلْ فِي هَذَا الْبَابِ تَفْسِيرَ الْغَرِيبِ، وَلَيْسَ مِنْ صِنَاعَةِ النَّحْوِ؟
وَمَا مَعْنَى: (هُوَ صَدَدَكَ)؟ وَمِمَّ أُخِذَ حَتَّى صَارَ بِمَعْنَى: (قَصْدَكَ) الَّذِي هُوَ فِي
مَوْضِعِ: (أَمَامَكَ)؟

وَمَا مَعْنَى: (هُوَ سَقَبَكَ)؟ [٣٩٠] وَهَلْ هُوَ مِنْ قَوْلِهِ الطَّلُوعُ^(١): «الْبَارُّ أَحَقُّ
بِسَقَبِهِ»؟

وَلَمْ جَازَ فِي الْغَرِيبِ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا فِيهِ، وَإِنَّمَا
الطَّرِيقُ إِلَى مِثْلِ هَذَا كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ؟

وَمَا مَعْنَى: (هُوَ وَزَنَ الْجَبَلَ)؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ الْوِزْنُ إِلَى مَعْنَى الظَّرْفِ، حَتَّى
صَارَ بِمَنْزِلَةِ: هُوَ نَاحِيَةٍ مِنْهُ؟

وَمَا مَعْنَى: (هُمُ زَنَةُ الْجَبَلَ)؟ وَلَمْ تُفْسَرْ هَذَا بِقَوْلِهِ: هُمْ حِذَاءَهُ، وَفُسِّرَ: (هُوَ وَزَنَ

(*) بدأ هذا الباب في الكتاب ١/ ٤١١، وهو من نهاية ما وصل إليه في الباب السابق، وهو قوله في ١/ ٤١١: «فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثم نفسر معناهما»، وليس من الأبواب المفصلة في طبعة هارون.

(١) هذا حديث نبوي مروي عن أبي رافع في صحيح البخاري ٣/ ٨٧ بحديث رقم (٢٢٥٨)، وسنن ابن ماجه ٢/ ٥٤٥ بحديث رقم (٢٤٩٥)، ومروي عن الشريد بن سويد في مسند أحمد بحديث رقم (١٩٤٦١).

الْجَبَلِ (بِقَوْلِهِ: هُوَ نَاحِيَةٌ مِنْهُ^(١))

وَمَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَرَبِ: (هُمْ قُرَابَتَكَ)؟ وَلِمَ فُسِّرَ بِ (هُمْ قُرْبَكَ)؟ وَهَلْ هُوَ مُصَدِّرٌ كَالْقُرْبِ^(٢)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُمْ قُرَابَتَكَ فِي الْعِلْمِ)، أَيْ: قَرِيبًا مِنْكَ فِي الْعِلْمِ؟

وَلِمَ دَخَلَ: (قُرْبَكَ) فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ دُونَ الزَّمَانِ، وَلَيْسَ بِأَصْلٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (هُوَ حِذَاءُ) وَبَيْنَ: (هُوَ إِزَاءُ)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (هُوَ حِذَاءُ) وَبَيْنَ: (هُوَ قُدَّامَهُ)؟

وَمَا مَعْنَى: (بَنُو فُلَانٍ حَوَالِيهِ)؟ أَهْوَى عَلَى جِهَتَيْهِ، أَمْ بِمَعْنَى: فِي سَائِرِ جِهَاتِهِ؟

وَمَا مَعْنَى: (قَوْمُكَ أَقْطَارَ الْبِلَادِ)؟ وَمَا الْأَقْطَارُ؟ وَلِمَ فُرِّقَ بَيْنَ الْقَطْرِ وَالضَّلْعِ

فِي الشَّكْلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ:

إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْشُرِي مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمِ

وَمَا مَعْنَى: (مُسَالِيَهُ)؟ وَلِمَ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ^(٣): « مُسَالَاهُ: عِطْفَاهُ »؟ وَمَا أَصْلُهُ؟ وَمَا

زَنْتُهُ؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ إِلَى مَعْنَى: (عِطْفَاهُ) حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ:

جَنْبِي فُطَيْمَةٌ

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الظُّرُوفِ الَّتِي^(٤) تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ إِجْرَآؤُهَا فِي الْإِعْرَابِ مُجْرَى مَا وَقَعَتْ مَوْقِعُهُ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَاهُ الَّذِي اقْتَضَى صَحَّةَ الظَّرْفِ فِيهِ مَعَ زِيَادَةٍ لَا تُخْلُ بِذَلِكَ الْوَجْهَ، وَلَا يَجُوزُ فِيمَا كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى تُخْلُ جِهَةَ الظَّرْفِ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي الْإِعْرَابِ.

(٢) فِي د: (كَالْقُرْبِ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي).

(١) سِيبَوِيه ١/ ٤١١.

(٣) سِيبَوِيه ١/ ٤١٢.

وإِنَّمَا أُدْخِلَ فِي هَذَا الْبَابِ تَفْسِيرُ الْغَرِيبِ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي كَشْفِ الْوَجْهِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ، فَجَرَى عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ لِلْغَرَضِ، فَهَكَذَا يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّنَاعَةِ مَا كَانَ مِنْ صِنَاعَةٍ غَيْرِهَا، كَمَثَلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَمَعْنَى: (هُوَ صَدَدَكَ)، أَي: (هُوَ قَصْدَكَ)، بِمَعْنَى: هُوَ أَمَامَكَ، وَهُوَ مَا أُخُوذُ مِنْ: (صَدَّ، يَصُدُّ صَدًّا) إِذَا أَعْرَضَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْرَضَ عَنْ كُلِّ جِهَةٍ إِلَّا عَنْ جِهَتِكَ، أَوْ أَعْرَضَ عَنْ خِلَافِ جِهَتِكَ إِلَى جِهَتِكَ، وَإِنَّمَا رَدَدْنَاهُ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى مَعْنَاهُ بِهَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي يَحْتَاجُ [ظ ٣٩] إِلَى أَنْ يُفَرَّغَ مِنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَعْرَضَ ^(١) عَنْ كُلِّ جِهَةٍ إِلَّا عَنْ جِهَتِهِ، فَسَيِّلُهُ كَسَبِيلِ أَخَذِ (الْخَرِيتِ) بِمَعْنَى الدَّلِيلِ، مِنْ: (خَرَتِ الْإِبْرَةُ)، وَهُوَ لِأَنَّهُ يَهْتَدِي مِنَ الطَّرِيقِ كَمَثَلِ خَرَتِ الْإِبْرَةُ فِي الدَّقَّةِ.

وَمَعْنَى: (سَقَبَكَ) هُوَ: (قُرْبَكَ)، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام: « الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ »، أَي: بِقُرْبِهِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ظَرْفٌ، وَلَيْسَ هَاهُنَا بِظَرْفٍ، وَإِنَّمَا جَارَ فِي الْغَرِيبِ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ كَثِيرُ الاسْتِعْمَالِ عِنْدَ الْعَرَبِ الَّذِينَ هُوَ مِنْ لُغَتِهِمْ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ غَيْرُهُمْ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ.

وَمَعْنَى: (هُوَ وَزَنَ الْجَبَلَ)، أَي: حِذَاءَ الْجَبَلِ، وَكَذَلِكَ: (هُمْ زَنَ الْجَبَلَ). وَإِنَّمَا فَسَّرَهُ سَيَوِيهِ بِقَوْلِهِ: هُوَ نَاحِيَةٌ مِنْهُ، وَهُمْ حِذَاءُهُ؛ لِيَجْمَعَ التَّفْسِيرَيْنِ عَلَى التَّحْدِيدِ وَالتَّقْرِيبِ؛ إِذْ كِلَاهُمَا يُوضَحُ عَنِ الْمَعْنَى، وَدَلِيلُهُ أَنَّ الْوَزْنَ وَالزَّنَةَ وَاحِدٌ، كَمَا أَنَّ الْوَعْدَ وَالْعِدَّةَ وَاحِدٌ، وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ كَذَلِكَ. وَإِنَّمَا خَرَجَ إِلَى مَعْنَى الظَّرْفِ لِمَا فِي الْوَزْنِ مِنْ مَعْنَى الْمُوَازَنَةِ الَّتِي هِيَ فِي مَعْنَى: حِذَاءَ الشَّيْءِ، فَلَمَّا قَارَبَ مَعْنَى (حِذَاءُهُ) خَرَجَ إِلَيْهِ، وَلَوْ بَعُدَ مِنْهُ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهِ، فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ، وَهُوَ الصَّوَابُ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْمُقَارَبَ لِلشَّيْءِ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْبَعِيدِ عَنْهُ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (هُمْ قُرَابَتَكَ)، وَفُسِّرَ بِ (هُمْ قُرْبَكَ)؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا مِنْ أَصْلِ

وَاحِدٍ فِي مَفْهُومِهِمَا، فَاطَّرَادُ (قُرْبِكَ) فِي الِاسْتِعْمَالِ قَدْ صَلَحَ لِأَجْلِهِ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ:
(قُرَابَتَكَ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْبَنِيَّةَ تُوحِّشُ مِنْهُ إِلَّا بِتَفْسِيرٍ، وَكِلَاهُمَا عَلَى طَرِيقِ الْمَصْدَرِ
الَّذِي قَدْ خَرَجَ إِلَى جِهَةِ الظَّرْفِ.

وَيَقُولُونَ: (هُم قُرَابَتَكَ فِي الْعِلْمِ)، أَي: قَرِيبًا مِنْكَ فِي الْعِلْمِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا
يُقَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطَّرِدْ بِهِ بَابٌ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمَاعِ.

وَدَخَلَ: (قُرْبِكَ) فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ دُونَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الْمَكَانِ
أَظْهَرُ بِأَنَّهَا تُشَاهَدُ، فَيُفَرِّقُ بِالرُّؤْيَا بَيْنَ الْمَكَانِ الْقَرِيبِ وَالْمَكَانِ الْبَعِيدِ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ الْوَقْتُ الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، فَلَمَّا قَوِيَ مَعْنَى الْمَكَانِ بِهَذَا الْوَجْهِ صَلَحَ أَنْ يَخْرُجَ
إِلَيْهِ الْقُرْبُ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى ظُرُوفِ الزَّمَانِ، فَلَا^(١) تَقُولُ: (هُوَ قُرْبُهُ)
عَلَى مَعْنَى: قَرَبَ وَقْتُهُ مِنْ وَقْتِهِ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (هُوَ حِذَاءُهُ)، وَ(هُوَ إِزَاءُهُ) أَنْ فِي (حِذَاءُهُ) مَعْنَى الْمُحَادَاةِ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ: (إِزَاءُهُ)، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُقَابِلِ لِأَيٍّ [و ٤٠] جِهَةً مِنْ جِهَاتِهِ كَانَ، فَإِذَا قُلْتَ:
(هُوَ إِزَاءُ الْحَوْضِ) جَازَ أَنْ يَكُونَ مُوَازِيًا لِجَانِبِهِ، وَإِذَا قُلْتَ: (هُوَ حِذَاءُهُ) لَمْ يَكُنْ
إِلَّا مُحَادَاةً لِمَصْدَرِهِ، وَهُوَ وَجْهُهُ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (هُوَ حِذَاءُهُ) وَبَيْنَ: (هُوَ قُدَّامَهُ) أَنْ فِي (حِذَاءُهُ) مَعْنَى الْمُقَابَلَةِ،
وَهِيَ الْمُحَادَاةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (قُدَّامَهُ)، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قُدَّامَهُ مَعَ انْحِرَافِهِ عَنْ مُقَابَلَتِهِ.
وَمَعْنَى: (بَنُو فُلَانٍ حَوَالِيَهُ) أَنَّهُمْ قَدْ أَطَافُوا بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ عَلَى التَّشْبِيهِ،
عَلَى تَقْدِيرٍ: أَطَافُوا بِهِ مِنْ كُلِّ جِهَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ مِنْ جِهَاتِهِ، فَلِهَذَا جَاءَ عَلَى
لَفْظِ التَّشْبِيهِ.

وَمَعْنَى: (قَوْمُكَ أَقْطَارَ الْبِلَادِ)، أَي: نَوَاحِيهَا، وَ(أَقْطَارُ السَّمَاءِ): نَوَاحِيهَا،
وُفِّرَقَ بَيْنَ الْقَطْرِ وَالضَّلَعِ فِي الشَّكْلِ؛ لِأَنَّ الضَّلْعَ هُوَ الْخَطُّ الْمَمْدُودُ الَّذِي بِإِزَائِهِ
مِثْلُهُ، كَالضَّلَعِ الْمُسْتَمِرِّ الَّذِي بِإِزَائِهِ مِثْلُهُ، فَأَمَّا الْقَطْرُ فَهُوَ نَاحِيَةُ الزَّاوِيَةِ

المُقَابِلَةِ لِلزَّوِيَةِ الَّتِي بِإِزَائِهَا، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنَيَيْنِ قَدْ جَرَى عَلَى مُقْتَضَى أَصْلِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ النَّمِيرِيُّ:

٢٧١ إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِي مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ وَمُقَدِّمٌ^(١)

فَمَعْنَى: (مُسَالِيَهُ): عِطْفِيهِ، كَذَا قَالَ سَبْيَوِيهِ: « مُسَالَاهُ: عِطْفَاهُ »، وَأَجْرَاهُ عَلَى الظَّرْفِ، كَمَا أُجْرِيَ:

٢٧٢ جَنْبِي فُطَيْمَةً^(٢)

عَلَى مَا فَسَّرْنَاهُ قَبْلُ، وَأَصْلُهُ مِنْ: (سَالَ، يَسِيلُ)، وَوَزْنُهُ: مُفْعَلٌ، نَحْوُ: (مُسَارٍ) لِمَوْضِعِ السَّيْرِ، وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّيْلَ إِذَا جَاءَ جَرَى مِنْ جَانِبِيهِ، فَهُمَا مُسَالَاهُ، أَي: الْمَوْضِعَانِ اللَّذَانِ يَجْرِي مِنْهُمَا السَّيْلُ، وَمِنْ هَاهُنَا خَرَجَ إِلَى تَقْدِيرِ:

..... جَنْبِي فُطَيْمَةً^(٣)

وَجَرَى مَجْرَى قَوْلِ الْعَرَبِ^(٣): (الْبُقُولُ يَمِينَهَا وَشِمَالَهَا).



(١) البيت من الطويل، وهو لأبي حبة النميري في شعره ٧٨ برواية: (تغشاه)، وانظر سيبويه ١/ ٤١٢، والأصول ١/ ١٩٨، والمحكم ٨/ ٥٢٠، وتحصيل عين الذهب ٢٣٧. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٩٢، وتصحيح الفصيح ٨٣، والمخصص ١/ ٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٥، والارتشاف ١٤٣٢، وتمهيد القواعد ١٩٨٧.

(٢) هذا جزء من بيت شعر مر سابقاً، وهو الشاهد رقم (٣٦٢)، والبيت بتمامه:

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْجَنُودِ صَاحِبَةٌ جَنْبِي فُطَيْمَةً لَا مِيلٌ وَلَا عُزْلٌ

(٣) انظر القول في سيبويه ١/ ٢٢٢، وشرح السيرافي ٢/ ١١٦.

بَابُ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ^(١)

الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ^(٢) الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ^(٣) الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَمَا الْمُبْهَمُ؟ وَمَا الْمُخْتَصِّ^(٤) الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ؟ وَمَا الْمُخْتَصِّ^(٥) الَّذِي لَا يَجْرِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةٌ^(٦) الشَّغَافِ)؟ وَلَمْ صَارَتْ (مَنْزِلَةُ الشَّغَافِ) مَحْدُودَةً فِي نَفْسِهَا، وَكَذَلِكَ: (هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الْوَلَدِ)؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (هُوَ مِنِّي بِمَنْزِلَةٍ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ؟

وَلَمْ كَانَ [ظ ٤٠]: (هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ)، وَ(أَنْتَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ) مِنَ الْمُخْتَصِّ^(٧) الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ؟ وَهَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَزَقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي ذُوَيْبٍ:

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوثُ مَقْعَدَ رَابِئِ الضُّضِ ضَرْبَاءَ فَوْقَ النَّجْمِ لَا يَتَتَلَعُ

وَهَلْ مَعْنَاهُ: مَقْعَدَ رَابِئِ الضُّرْبَاءِ مِنَ الضُّرْبَاءِ؟

(١) في الأصل ود: (المختصر).

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٤١٢: «هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصةً بالمكان غير المختص».

(٢-٥) في الأصل ود: (المختصر).

(٦) في الأصل ود: (بمنزلة)، وكذا في الكتاب ١/ ٤٢١.

(٧) في الأصل ود: (المختصر).

وَمَا حُكْمُ: (هُوَ مَنَاطُ الثُّرَيَّا)؟ وَلِمَ كَانَ ظَرْفًا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْوَصِ:

وَأَنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ

وَمَا حُكْمُ: (هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ)؟ وَلِمَ جَرَى مَجْرَى: (هُوَ مِنِّي مَكَانَ السَّارِيَةِ)؟

وَلِمَ صَارَ: (الْمَعْقِدُ) ^(١) مُخْتَصًّا جَارِيًّا مَجْرَى الْمُبْهَمِ، وَ (الْمَكَانُ) مُبْهَمٌ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ مِنِّي مَحْبِسَكَ)، وَ (مُتَّكَأ زَيْدٍ)، وَ (مَرْبِطَ الْفَرَسِ)؟ وَلِمَ لَا

يَجُوزُ؟ وَلِمَ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى هَذَا التَّبْعِيدِ أَوْ التَّقْرِيبِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ مِنِّي دَرَجَ السَّيْلِ)؟ وَلِمَ جَارَ؟ وَلِمَ صَارَ فِيهِ مَعْنَى الْقُرْبِ، وَلِمَ

يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَرْبِطَ الْفَرَسِ)، وَ (مُتَّكَأ زَيْدٍ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ هَرَمَةَ ^(٢):

أَنْضَبُ لِلْمَنِئَةِ تَعْتَرِيهِمْ رَجَالِي

وَهَلْ يَجُوزُ: (رَجَعَ أَذْرَاجَهُ) عَلَى الظَّرْفِ، بِمَعْنَى: رَجَعَ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ

فِيهِ؟ وَلِمَ جَارَ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى قُرْبٍ وَلَا بُعْدٍ؟ وَلِمَ صَارَ مِنَ الْمُخْتَصِّ ^(٣) الْجَارِي

مَجْرَى الْمُبْهَمِ، وَإِلَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: رَجَعَ الْمَكَانَ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ؟ فَمَا الَّذِي دَخَلَهُ حَتَّى

صَارَ إِلَى الْمُخْتَصِّ ^(٤)؟

وَمَا حُكْمُ: (هُوَ مِنِّي فَرَسَخَانِ)، وَ (هُوَ مِنِّي عَدْوَةُ الْفَرَسِ)، وَ (دَعْوَةُ الرَّجُلِ)،

وَ (هُوَ مِنِّي يَوْمَانِ)، وَ (هُوَ مِنِّي فَوْتُ الْيَدِ)؟ وَلِمَ دَخَلَ فِي حُكْمِ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ قِسْمَةِ الْمِقْدَارِ؟ وَلِمَ رُفِعَ؟ وَهَلْ فِي الرُّفْعِ مُبَالِغَةٌ لَيْسَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمَعْقِد)

(٢) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بَنِ هَرَمَةَ الْفَهْرِي، شَاعِرٌ مِنْ مُعَاوِيَةِ الْخُلَافَةِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: خَتَمَتِ الشُّعْرَاءُ بَابَنَ هَرَمَةَ. وَهُوَ آخِرُ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ يَحْتَجُّ بِشُعْرِهِمْ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ سَبْعِينَ، وَوَفَاتَهُ فِي خِلَافَةِ الرَّشِيدِ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَمِائَةً تَقْرِيبًا. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَغَانِي ٥ / ٢٧٠، وَبِالْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٠ / ١٧٠، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١ / ٤٠٥.

(٣، ٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُخْتَصَر).

فِي النَّصْبِ لِتَحْقِيقِ الْمِقْدَارِ؟ وَلِمَ صَارَ الرَّفْعُ يُحَقِّقُ الْمِقْدَارَ بِمَا لَا يُحَقِّقُهُ النَّصْبُ؟
 وَلِمَ وَجَّهَ^(١): (هُوَ مِنِّي فَوْتُ الْيَدِ) عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُقَرِّبَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ؟
 وَمَا حُكْمُ: (أَنْتَ مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعٌ)؟ وَلِمَ رُفِعَ؟ وَهَلْ فِيهِ مَعْنَى التَّقْرِيبِ؟
 وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ رُفِعَ لِتَحْقِيقِ الْمَنْزِلَةِ؟
 وَلِمَ جَازَ فِي بَيْتِ ابْنِ هَرَمَةَ:

..... أَمْ هُمْ دَرَجُ السَّيُولِ

بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَمَا الْفَرْقُ؟

وَلِمَ جَازَ: (زَيْدٌ قَصْدُكَ) عَلَى مَعْنَى: (زَيْدٌ أَمَامَكَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (زَيْدٌ خَلْفُكَ)
 عِنْدَ سَيَوِيهِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَأَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ، وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي عُمَرَ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؟
 فَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُ؟ وَمَا الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ؟

وَمَا الظَّرْفُ الَّذِي [٤١] هُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي الْأَسْمِ مِنْهُ فِي الظَّرْفِ؟ وَمَا الظَّرْفُ^(٢)
 الَّذِي هُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي الظَّرْفِ مِنْهُ فِي الْأَسْمِ؟ وَمَا الظَّرْفُ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ فِي
 الْأَسْمِ وَلَا الظَّرْفِ؟ وَلِمَ صَارَ الْقَصْدُ^(٣) وَالنَّحْوُ وَالْقَبْلُ وَالنَّاحِيَةُ أَشَدَّ تَمَكُّنًا فِي
 الْأَسْمِ، وَصَارَ الْخَلْفُ وَالْأَمَامُ وَالتَّحْتُ وَالْفَوْقُ أَشَدَّ تَمَكُّنًا فِي الظَّرْفِ؟ وَلِمَ صَارَ:
 (عِنْدَكَ)، وَ(دُونَكَ) لَيْسَ بِمُتَمَكِّنٍ فِي الظَّرْفِ، وَلَا الْأَسْمِ؟

وَمَا حُكْمُ: (دُونَ) إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنَ الْمُشْتَرَكِ
 عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ، حَتَّى اخْتَلَفَ حُكْمُهُ فِي الْإِعْرَابِ؟

وَلِمَ صَارَ: (الْمَحْبِسُ)، وَ(الْمُتَّكَا) مِنَ الْمَكَانِ الْخَاصِّ، وَصَارَ: (الْمَذْهَبُ)
 مِنَ الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ، حَتَّى جَازَ: (ذَهَبْتُ الْمَذْهَبَ الْبَعِيدَ)؟
 وَمَا حُكْمُ: (مَرَأَى وَمَسْمَعٌ)؟ وَلِمَ كَانَ أَغْلَبَ عَلَى الْأَسْمِ مِنْهُ عَلَى الظَّرْفِ؟

(٢) فِي د: (الظروف).

(١) سَيَوِيهِ ١/ ٤١٥.

(٣) فِي د: (والقصد).

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ^(١)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ مِنِّي مَرَأًى وَمَسْمَعًا)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى قَلْبِهِ؟ وَمَا الَّذِي يَقْتَضِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هُوَ مِنِّي بِمَرَأًى وَمَسْمَعٍ) فِي جَعْلِهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ مِنِّي مَزَجَرُ الْكَلْبِ)، و (مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ)، و (مَنَاطُ الشَّرِيَا) بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَنْتَ^(٢) مَكَانَكَ مِنْ وَائِلِ

فِي جَعْلِ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ؟ وَلِمَ صَارَ فِي الرَّفْعِ تَحْقِيقُ التَّخْسِيسِ، وَفِي النِّصْبِ التَّقْرِيبُ مِنَ التَّخْسِيسِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخٌ)، و (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخَانِ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

وَهَلْ^(٣) يَجُوزُ: (دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكَ فَرَسَخَانِ) عَلَى تَقْدِيرِ: دَارِي مِنِّي فَرَسَخَانِ، أَيْ: بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَرَسَخَانِ، فَكَذَلِكَ: (بَيْنَ ابْتِدَاءِ خَلْفِ دَارِكَ وَبَيْنَ دَارِي فَرَسَخَانِ)، عَلَى قِيَاسِ: (دَارِي مِنِّي فَرَسَخَانِ)؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو^(٤)، فِيمَا حَكَاهُ يُونُسُ، وَقَالَ سَيِّوِيهِ^(٥): «هُوَ مَذْهَبٌ قَوِيٌّ»؟ أَهْوَى لِأَنَّهُ جَعَلَ (خَلْفًا) اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ إِذَا قَالَ: (دَارِي مِنْ زَيْدٍ فَرَسَخَانِ)؟ وَمَا وَجْهُ قُوَّتِهِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخَانِ) عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُخْتَصَر).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَارَتْ)، وَكَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٣) فِي د: (وَهُوَ).

(٤) أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عِمَارٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَنِيُّ النَّحْوِيُّ الْمَقْرئُ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ، كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي الْقُرَّاءَاتِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ، أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَمَجَاهِدٍ، وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَدَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، وَنَشَأَ بِالْبَصْرَةِ، وَمَاتَ بِالْكُوفَةِ، وَقِيلَ: كَانَتْ وَفَاتُهُ فِي طَرِيقِ الشَّامِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ٣٥، وَمُرَاتِبِ النَّحْوِيِّينَ ٣٣، وَبَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٢/٢٣١، وَمَعْرِفَةِ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ ١/١٠٠.

(٥) سَيِّوِيهِ ٤١٧/١.

الظَّرْفِ، وَإِذْخَالَ (مِنْ) عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ؟

وَهَلْ ^(١) يَجُوزُ: (أَنْتَ مِنِّي فَرَسَخَيْنِ) عَلَى مَعْنَى: أَنْتَ مِنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنِ؟
وَلَمْ جَازَ؟ وَمَا خَبَرَ (أَنْتَ)؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ مِنِّي سِيرُ فَرَسَخَيْنِ، أَيْ: نَسِيرُ سِيرَ
فَرَسَخَيْنِ، أَوْ سَائِرَيْنِ فَرَسَخَيْنِ، حَتَّى يَكُونَ عَلَى الظَّرْفِ، لِمَا ذَكَرَ سَبَّوِيهِ؟
وَمَا حُكْمُ: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)؟ وَهَلْ يَعْمَلُ (الْقِتَالُ) فِي (يَوْمِ الْجُمُعَةِ)؟
وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟

وَلَمْ جَازَ: (اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (اللَّيْلَةُ زَيْدٌ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) [٤١]، وَ (اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ)؟
وَلَمْ جَازَ: (الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ)، وَ (الْيَوْمَ السَّبْتُ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَلَمْ يَجْزُ:
(الْيَوْمَ الْأَحَدُ)، وَ (الْيَوْمُ الْاِثْنَانِ) إِلَّا بِالرَّفْعِ إِلَى الْخَمِيسِ عِنْدَ سَبَّوِيهِ؟ وَلَمْ أَجَازَ
أَبُو الْعَبَّاسِ: (الْيَوْمُ يَوْمُ الْأَحَدِ)، وَ (الْيَوْمُ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ)، عَلَى تَقْدِيرِ: الْيَوْمُ الْإِفْرَادُ،
وَالْيَوْمُ الْاِزْدِوَاجُ؟

وَمَا حُكْمُ: (الْيَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ)؟ وَلَمْ كَانَ بِالرَّفْعِ، وَتَقْدِيرُهُ: تَمَامُ
خَمْسَةَ عَشَرَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (الْيَوْمُ يَوْمُكَ)؟ وَلَمْ جَازَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَنَا الْيَوْمُ أَفْعَلُ ذَاكَ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَادَ يَوْمٌ بَعَيْنِهِ؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى
تَقْدِيرِ: (الْآنَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (عَهْدِي بِهِ قَرِيبًا وَحَدِيثًا)؟ وَلَمْ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَمَا الْخَبَرُ
فِي النَّصْبِ؟ وَهَلْ هُوَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ؟

وَمَا حُكْمُ: (عَهْدِي بِهِ قَائِمًا)، وَ (عِلْمِي بِهِ ذَا مَالٍ)؟ وَلَمْ جَازَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ
قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ؟ وَهَلِ الْخَبَرُ مَحْدُوفٌ، وَ (صَرِيحِي عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

وَلَمْ صَارَتْ ظُرُوفُ الزَّمَانِ أَشَدَّ تَمَكُّنًا فِي الْأَسْمِ وَالظَّرْفِ جَمِيعًا مِنْ ظُرُوفِ
 الْمَكَانِ؟ وَلَمْ قَوِيَتْ حَتَّى جَاَزَ: (أَهْلَكَكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)، و(اسْتَوْفَيْتَ^(١) أَيَّامَكَ)،
 وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخَلْفِ وَالْقَدَامِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ أَنْ يُعْرَبَ بِالْإِعْرَابِ
 الَّذِي يَكُونُ لِلْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ فِيهِ شَبَهُ الْمُبْهَمِ الَّذِي يَقْتَضِي أَنْ يُعَامَلَ
 مُعَامَلَتَهُ حَصَلَ لَهُ الْحُكْمُ بِحَقِّ الشَّبهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، فَأَصْلُ الْإِعْرَابِ
 بِالنَّصْبِ لِلظَّرْفِ مِنَ الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ، فَأَمَّا هَذَا الْمُخْتَصُّ فَلَيْسَ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ لَهُ
 بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَكِنْ بِحَقِّ شَبهِ الْمُبْهَمِ.

وهذه العِلْلُ مَتَى لَمْ تُنَزَّلْ هَذَا التَّنْزِيلَ بِتَوْفِيَةِ كُلِّ شَيْءٍ حَقَّهُ اضْطَرَبَ
 الْبَابُ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُنْعَقَدَ بِمَا يَجْرِي عَلَى اطِّرَادٍ، وَلَمْ تُفْهَمْ الْمَعَانِي الَّتِي يَقَعُ
 عَلَيْهَا الْإِعْرَابُ، فَتَحْنُ نَوْجِبُ الْحُكْمَ لِلشَّيْءِ بِحَقِّ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ لَهُ عَلَى اطِّرَادٍ،
 وَنَوْجِبُهُ أَيْضًا بِحَقِّ الشَّبهِ الَّذِي يَقْتَضِي الْحُكْمَ عَلَى الصَّحَّةِ، وَلَا نَخْلِطُ هَذَا الْبَابَ
 بِالْبَابِ الْأَوَّلِ فِي الْعِلَّةِ، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي مُوجِبِ الْعِلَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْوَى هَذَا الْمُخْتَصُّ^(٢) الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ قُوَّةَ الْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُ
 مَحْمُولٌ عَلَيْهِ بِالشَّبهِ، وَكُلُّ مَحْمُولٍ عَلَى غَيْرِهِ بِالشَّبهِ فَهُوَ أَوْجَعُ مِنْهُ فِي مُوجِبِ
 ذَلِكَ الشَّبهِ.

وَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَكَانِ هُوَ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ حُدُودٌ تَحْصُرُهُ، كَحَدِّ الدَّارِ، وَالْمُخْتَصُّ^(٣)
 مِنَ الْمَكَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الَّذِي لَهُ حُدُودٌ تَحْصُرُهُ، كَحَدِّ الدَّارِ. وَأَمَّا [٤٢]
 الْمُخْتَصُّ^(٤) الْجَارِي مَجْرَى^(٥) الْمُبْهَمِ فَهُوَ الَّذِي لَهُ حُدُودٌ فِي نَفْسِهِ، يَتَعَذَّرُ عَلَى
 الْعِبَادِ حَصْرُهُ بِهَا، كَقَوْلِكَ: (هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الشَّغَافِ)، فَ (مَنْزِلَةُ الشَّغَافِ) مِنْ

(٢-٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُخْتَصِر).

(١) فِي د: (اسْتَوْفَيْتَهُ).

(٥) قَوْلُهُ: (مَجْرَى) سَاقِطٌ مِنْ د.

الْقَلْبِ لَهُ حَدٌّ يَحْصُرُهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَخْفَى وَيَتَعَذَّرُ لِلطُّفَةِ وَخَفَاءِ حَالِهِ حَدُّ الْعِبَادِ لَهُ، فَيَجْرِي مِنْ أَجْلِ هَذَا مَجْرَى الْمُبْهَمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (خَلْفَكَ) الَّذِي يَسْتَحِيلُ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ، كَالِإِحَاطَةِ بِالْدَّارِ؛ إِذْ كَانَ لَوْ بَعْدَ الشَّخْصِ كُلِّ الْبُعْدِ فِي جِهَةِ (الْخَلْفِ) لَمْ يَنْتَهِ إِلَى حَدٍّ لَوْ تَجَاوَزَهُ لَمْ يَكُنْ خَلْفَكَ ^(١)، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَتْ لَهُ حُدُودٌ تَحْصُرُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (مَنْزِلَةُ الشَّغَافِ) مِنَ الْقَلْبِ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْنَا حَصْرُهُ بِمُحِيطٍ عَلَيْهِ يَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، أَوْ يَخْرُجَ عَنْهُ مَا هُوَ مِنْهُ، فَهَذَا مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ، غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْعِبَادَ [حَصْرُهُ] ^(٢). فَتَدَبَّرْ هَذَا؛ لِيُعْرِفَ الْمُخْتَصُّ ^(٣) مِنَ الْمَكَانِ الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ، وَيُعْلَمَ مَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ بِهَذَا الْوَجْهِ الصَّحِيحِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الْوَلَدِ)، فَهَذَا مُخْتَصٌّ ^(٤) جَارٍ مَجْرَى الْمُبْهَمِ؛ لِخَفَائِهِ وَلُطْفِهِ حَتَّى يَتَعَذَّرَ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُحِيطُوا بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَذِّرًا فِي نَفْسِهِ، عَلَى مَا شَرَحْنَا، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجْرَى الظَّرْفِ الْمُبْهَمِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ قَوْلُهُمْ: (هُوَ مِنِّي بِمَنْزِلَةٍ)، كَقَوْلِهِمْ: (هُوَ مِنِّي بِمَكَانٍ قَرِيبٍ)، فَيُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْمَكَانِ بِهَذَا الْوَجْهِ، وَيَكُونُ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي (مَنْزِلَةٍ) عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَزَجَرُ الْكَلْبِ)، فَهَذَا مَكَانٌ مُخْتَصٌّ ^(٥) جَارٍ مَجْرَى الْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّ (مَزَجَرَ الْكَلْبِ) هُوَ مَكَانٌ لَا يَتَبَاعَدُ التَّبَاعُدَ الشَّدِيدَ، حَتَّى لَا يُسْمَعَ ^(٦) الزَّجْرُ، وَلَا يَقْرُبُ الْقُرْبَ الشَّدِيدَ حَتَّى يُلَاصِقَ الزَّاجِرَ، فَهُوَ مَكَانٌ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَخْفَى تَحْدِيدُهُ وَالْإِحَاطَةُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا فِي نَفْسِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ مَنْ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، أَنْ يُحِيطَ بِهِ، عَلَى أَحَقِّ الصِّفَاتِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ أَنْ يَكُونَ مَكَانًا مِنْ شَأْنِ الْكَلْبِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ، وَيُسْمَعَ الزَّجْرُ مِمَّنْ ^(٧) لَهُ مَنْزِلَةٌ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَذْهَبُ بِهِ

(٢) ما بين المعوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٤، ٥) في الأصل ود: (مختصر).

(٧) في د: (بمن).

(١) في د: (خلف).

(٣) في الأصل ود: (المختصر).

(٦) في د: (يستمع).

إِلَى أْبَعَدِ مَنْزِلَةٍ؛ إِذْ كَانَ فِيهَا يُسْمَعُ الرَّجْرُ؛ لِأَنَّهُ تَخْسِيسٌ لِلْمَذْكُورِ بِهَذَا الذِّكْرِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابَلَةِ)، فِهَذَا فِي التَّقْرِيبِ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ جَارٍ مَجْرَى الْمُبْهَمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِبْهَامِ؛ مِنَ الْخَفَاءِ وَاللُّطْفِ عَنِ التَّحْدِيدِ.
وَقَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ [ظ ٤٢]:

٢٧٣ فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدَ رَابِئِ الضُّ ضَرْبَاءِ فَوْقَ النَّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ^(١)

الرَّابِئُ: الَّذِي يَقْعُدُ خَلْفَ ضَارِبِ الْقِدَاحِ، فَإِذَا نَهَدَ قِدْحَ حِفْظِهِ^(٢) كَيْ لَا يُبْدَلَ، يَقُولُ: هَذَا الْحِمَارُ لَا يُفَارِقُ الْأُتُنَ، الْعَيُوقُ: كَوَكْبٌ يَطْلُعُ بِحِيَالِ الشَّرِيَا، وَيَطْلُعُ قَبْلَ الْجَوَازِ، فَهُوَ فَوْقَهَا. شَبَّهَ مَكَانَ هَذَا الْعَيُوقِ مِنَ الْجَوَازِ بِمَقْعَدِ رَابِئِ الضَّرْبَاءِ^(٣). وَالرَّابِئُ: الْحَافِظُ الْأَمِينُ. وَالضَّرْبَاءُ: الَّذِينَ يَضْرِبُونَ الْقِدَاحَ وَيَتَنَلَّعُ: أَيُّ يَتَقَدَّمُ^(٤).

فَالْمَعْنَى: مَقْعَدَ رَابِئِ الضَّرْبَاءِ مِنَ الضَّرْبَاءِ، وَذَلِكَ مَكَانٌ مُخْتَصٌّ^(٥) جَارٍ مَجْرَى الْمُبْهَمِ، إِلَّا أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْنَا الْمَكَانُ الَّذِي هُوَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِهِ، حَتَّى لَا يُمَكِّنَنَا تَحْدِيدُهُ، وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا فِي نَفْسِهِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مَنَاطُ الشَّرِيَا)، فِهَذَا فِي الْبُعْدِ، وَهُوَ مَكَانٌ مُخْتَصٌّ^(٦) بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ؛ لِلُّطْفِهِ وَتَعَدُّرِ تَحْدِيدِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ، وَقَالَ الْأَخْوَصُ^(٧):

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في المفضليات ٤٢٤، وديوان الهذليين ٦/١ برواية: (فوق النظم)، وشرح أشعار الهذليين ١٩/١، وانظر العين ٧١/٢، وسيبويه ٤١٣/١، والتبصرة والتذكرة ٣١٠/١، والمحتسب ٢٤٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٣٧، وابن يعيش ٤١/١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٤/٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٨، والمخصص ٣٧٠/١، والارتشاف ١٤٣٩/٣.

(٢) كذا في د، وفي الأصل: (خطفه).

(٣) في د: (والضرباء).

(٤) النص ابتداء من قوله: (الرابع الذي يقعد) منقول من شرح أشعار الهذليين للسكري ١٩/١-٢٠.

(٥، ٦)، في الأصل ود: (مختصر). (٧) في الأصل ود: (الأحفص).

٢٧٤ وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا^(١)

فهذا يُذَكِّرُ في المَدْحِ بِالْإِزْزَارِ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَقَدْ يُذَكِّرُ فِي التَّبْعِيدِ مِنْ غَيْرِ مَدْحٍ، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِ الْمَدْحُ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ)، فَيَجْرِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ، كَقَوْلِكَ: (هُوَ مِنِّي مَكَانَ [السَّارِيَةِ])، وَهُوَ مَكَانٌ مُخْتَصٌّ بِمَنْزِلَةِ [٢] الْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ (مَعْقِدًا) إِلَّا وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ عَقْدٌ عَقْدٍ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يُحَاطَ بِهِ، وَهُوَ مِنْ جِهَةِ اتِّسَاعِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْقَدَ، حَتَّى يَخْفَى تَحْدِيدُهُ، وَيَتَعَذَّرُ فِيهِ مَعْنَى الْمُبْهَمِ، فَهَذَا الْفَصْلُ بَيْنَ (مَكَانَ السَّارِيَةِ)، وَ(مَعْقِدَ الْإِزَارِ).

وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ مِنِّي مَحْبِسَكَ)، وَلَا: (هُوَ مِنِّي مُتَكَأ زَيْدٍ)، وَ(مَرْبَطَ الْفَرَسِ)؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ لَيْسَ بِمُبْهَمٍ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُحَدَّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَرَفٌ مِنَ الْإِبْهَامِ يَسِيرُ بِأَنَّهُ قَدْ يُحْبَسُ بِغَيْرِ الْمَحْبِسِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَحْبِسُ النَّاسَ، فَيَكُونُ مَحْبِسُهُ قَيْدَهُ، أَوْ مَوْضِعًا يُغْلَقُ الْبَابُ دُونَهُ؛ فَلِهَذَا الْإِبْهَامِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ مُعْتَمَدَ الْأِسْمِ أَشْكَلَ حَتَّى يُبَيِّنَ حُكْمَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى الْإِبْهَامِ الْغَالِبِ عَلَى الْأِسْمِ؛ إِذْ الْإِبْهَامُ الْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْأِسْمِ، وَالْغَالِبُ عَلَى هَذَا الْبَابِ التَّقْرِيبُ أَوْ التَّبْعِيدُ فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَعْنَى تَقْرِيْبٍ وَلَا تَبْعِيدٍ؛ وَأَنَّ^(٣) الْأَغْلَبَ عَلَيْهَا الْاِخْتِصَاصُ.

وإِنَّمَا غَلَبَ عَلَى هَذِهِ الظُّرُوفِ التَّقْرِيبُ وَالتَّبْعِيدُ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِمَا بِمَا خَرَجَ عَنْ أَصْلِ الْمُخْتَصِّ^(٤) وَالْمُبْهَمِ مِنَ الْمَكَانِ، فَخَرَجَ بِالتَّقْرِيبِ وَالتَّبْعِيدِ،

(١) البيت من الطويل، وهو للأحوص في شعر الأحوص الأنصاري ٢٤٠، وانظر سيبويه ٤١٣/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٨، والمقاصد الشافية ٣/٣٠٤. وهو لعبد الرحمن بن حسان في ابن السيرافي ٢٠٢/١، والتبصرة والتذكرة ٣١٠/١، وأمالى ابن الشجري ٥٨٥/٢، وقواعد المطارحة ٤٥٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٤٤٣، والأصول ٢٠١/١، والمسائل المثورة ٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل ود: (من أن). (٤) في الأصل ود: (المختصر).

كَمَا خَرَجَ عَنْ أَصْلِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ ^(١) وَالْمُبْهَمِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مَنِّي دَرَجَ السَّيْلِ)، فهذا في التَّقْرِيبِ، أَي: دَرَجَ السَّيْلِ مِنَ السَّيْلِ، وَذَلِكَ قُرْبٌ مَعْرُوفٌ، لَا يَنْفَصِلُ مِنَ السَّيْلِ، فَكَذَلِكَ: (هُوَ مَنِّي عَلَى قُرْبٍ) لَا يَنْفَصِلُ مِنِّي. وَلَا يَصْلُحُ: (هُوَ مَنِّي مَرْبُطَ الْفَرَسِ) عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ [و٤٣] قَدْ يَنْفَصِلُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مَرْبُطَ الْفَرَسِ قَرِيبًا مِنَ الْفَرَسِ، فَهَذَا يَنْفَصِلُ مِنْهُ. وَقَالَ ابْنُ هَرَمَةَ:

٢٧٥ أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَغْتَرِبُهُمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السَّيُولِ ^(٢)

فَهَذَا نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ الْمُخْتَصِّ ^(٣) الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَقَدْ رُوِيَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ بِجَعْلِ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ.

وَتَقُولُ: (رَجَعَ أَذْرَاجُهُ) عَلَى الظَّرْفِ، وَمَعْنَاهُ: رَجَعَ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُدْرَجُهُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، كَمَا يُطَوَّى الْكِتَابُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، فَدَخَلَ فِي الظَّرْفِ الْمُخْتَصِّ ^(٤) الْجَارِي مَجْرَى الْمُبْهَمِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى قُرْبٍ وَلَا بُعْدٍ، وَلَكِنَّهُ يُشَبِّهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (أَذْرَاجَهُ) لَا تَنْفَصِلُ مِنْهُ، وَهِيَ مُبْهَمَةٌ يَتَعَدَّرُ تَحْدِيدُهَا، وَلَا يَكُونُ إِذْرَاجًا حَتَّى يَقَعَ الْإِذْرَاجُ فِيهَا، فَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ دَخَلَهُ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ، كَمَا قُلْنَا فِي: (مَعْقِدَ الْإِزَارِ).

وَتَقُولُ: (هُوَ مَنِّي فَرَسَخَانٍ)، وَ(هُوَ مَنِّي عَدْوَةُ الْفَرَسِ)، وَ(دَعْوَةُ الرَّجُلِ)، وَ(هُوَ مَنِّي يَوْمَانٍ)، وَ(هُوَ مَنِّي فَوْتُ الْيَدِ) بِالرَّفْعِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ؛ لِأَنَّهَا مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ مِنَ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ، فَدَخَلَتْ فِي حُكْمِهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، إِلَّا أَنَّ الرَّفْعَ دَخَلَهُ لِلْمُبَالَغَةِ، إِذَا جُعِلَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُخْتَصِر).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ فِي سَبْيُوهِ ٤١٥/١، ٤١٦، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَبْيُوهِ لِلنَّحَاسِ ١٠٩، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٨٩/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٣٩. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْحِجَةِ لِلْفَارْسِيِّ ٨٦/٦، وَجُمْهُورَةُ الْأَمْثَالِ لِلْعُسْكِرِيِّ ٤١٥/١، وَالْمَحْكَمُ ٣٢٠/٧، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/٢٢٧. (٣، ٤) فِي د: (الْمُخْتَصِر).

الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ قِيلَ: (هُوَ مِنِّي فَوْتُ الْيَدِ)، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى التَّحْقِيقِ. وَلَوْ نَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِ لَكَانَ عَلَى التَّقْرِيبِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ يَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَكَانِ، فَيَكُونُ عَمَلًا فِي الْمَكَانِ، فَهُوَ بِالرَّفْعِ تَحْقِيقٌ، وَبِالنَّصْبِ تَقْرِيبٌ، لَوْ قَالَ: (هُوَ مِنِّي عَدْوَةً الْفَرَسِ) بِالنَّصْبِ لَدَلَّ عَلَى التَّقْرِيبِ، عَلَى مَا يَجِبُ^(١) لِلظَّرْفِ مِنْ أَنَّ الْعَمَلَ فِي بَعْضِهِ، وَإِذَا رُفِعَ فَهُوَ تَحْقِيقٌ، عَلَى مَا يَجِبُ لِلْمَحْمُولِ عَلَى الْأَوَّلِ، عَلَى أَنَّهُ هُوَ.

وَتَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعٌ)، فَهَذَا قَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّحْقِيقِ بِالرَّفْعِ، كَأَنَّهُ يَجْعَلُهُ هُوَ الْمَرَأَى وَالْمَسْمَعُ. وَيَجُوزُ: (هُوَ مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعًا)، عَلَى مَعْنَى: هُوَ مِنِّي بِحَيْثُ يَرَى وَيَسْمَعُ، فَيُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْأَوَّلُ أَغْلَبُ فِي الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (زَيْدٌ قَصْدُكَ)، وَالْمَعْنَى: زَيْدٌ أَمَامَكَ، فَتَرْفَعُ عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَكَذَلِكَ: (زَيْدٌ خَلْفُكَ)، يَجُوزُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ^(٢) وَالْمَازِنِيِّ^(٣) وَأَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ، وَلَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ خَلْفُكَ) عِنْدَ أَبِي عُمَرَ^(٤) إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ عَلَيْهِ الظَّرْفُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ عَمَّا هُوَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ فِي ضَرْوَرَةٍ [ظ ٤٣] الشَّاعِرِ، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا مَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ مُتَمَكِّنٌ، فَقَدْ وَجَبَ لَهُ بِتَمَكُّنِهِ التَّصَرُّفُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَإِنْ قَلَّ فِيهِ الرَّفْعُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِحَقِّ التَّمَكُّنِ.

وَالظَّرُوفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- ظَرَفٌ هُوَ أَمَكْنٌ فِي الْأِسْمِ.
- وَظَرَفٌ هُوَ أَمَكْنٌ فِي جِهَةِ الظَّرْفِ.
- وَظَرَفٌ لَا يَتَمَكَّنُ فِي جِهَةِ الْأِسْمِ، وَلَا الظَّرْفِ.

(١) قوله: (على ما يجب) ساقط من د. (٢) سيبويه ١/ ٤١٦.

(٣) انظر رأي المازني في شرح السيرافي ٢/ ٣٠٤.

(٤) انظر رأي الجرمي في شرح السيرافي ٢/ ٣٠٤، وشرح الرضي ١/ ٢٥٠، وهو رأي الكوفيين، فهم يمنعون الرفع، وانظر التذييل ٤/ ٦٦.

فَالَّذِي هُوَ أَمَكْنُ فِي الْأَسْمِ هُوَ الْمَنْقُولُ إِلَى الظَّرْفِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَصْدَكَ)،
نَقْلٌ إِلَى مَعْنَى (أَمَامَكَ) .

وَالَّذِي هُوَ أَمَكْنُ فِي الظَّرْفِ هُوَ الْمَكَانُ أَوِ الزَّمَانُ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى
خِلَافِهِ، فَتَمَكَّنَ لِهَذِهِ ^(١) الْجَهَّةِ فِي الظَّرْفِ .

وَالَّذِي لَيْسَ بِمُتَمَكِّنٍ فِي الظَّرْفِ وَلَا الْأَسْمِ، هُوَ الْمَكَانُ أَوِ الزَّمَانُ الَّذِي قَدْ
تَضَمَّنَ مَا لَيْسَ فِي أَصْلِهِ، نَحْوُ: (سَحَرَ) فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ: (صَبَّاحَ
مَسَاءَ) بِمَعْنَى: صَبَّاحِ يَوْمِكَ وَمَسَاءِ لَيْلَتِكَ، وَنَحْوُ: (عِنْدَكَ)، وَ (دُونَكَ) فِي
ظُرُوفِ الْمَكَانِ .

فَيَنْبَغِي أَنْ تَحْصُلَ هَذِهِ الْأُصُولُ لِيُعْمَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَمَكُّنِهَا فِي النَّفْسِ .

فَأَمَّا (دُونَ) بِمَعْنَى: رَدِيءٍ خَسِيسٍ، فَلَيْسَ مِنَ الظَّرْفِ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ اسْمٌ
مُتَمَكِّنٌ يَتَصَرَّفُ بِوُجُوهِ الإِعْرَابِ .

وَالْمَذْهَبُ (مِنَ الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَحْدِيدَهُ؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى مَكَانٍ
يَصْلُحُ الذَّهَابُ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى: وَقَعَ فِيهِ الذَّهَابُ، لَكَانَ مُخْتَصَّصًا بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ،
كَ (مَقْعَدِ الْإِرَارِ) .

فَأَمَّا (الْمَحْبِسُ) فَالْغَالِبُ عَلَيْهِ الْمُخْتَصُّ ^(٢)، وَلَيْسَ مِنَ (الْمَذْهَبِ) فِي شَيْءٍ،
فَكَذَلِكَ جَازَ: (الْمَذْهَبَ الْبَعِيدَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (ذَهَبْتُ الْمَحْبِسَ الْبَعِيدَ) وَلَا
(الْقَرِيبَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ مُخْتَصُّ ^(٣) .

وَتَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَزَجَرُ الْكَلْبِ)، وَ (مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ)، وَ (مَنَاطُ الثَّرِيَا)؛ لِتُحَقِّقَ،
وَتُخْرِجَهُ عَنْ حَدِّ التَّقْرِيبِ الَّذِي يَكُونُ فِي الظَّرْفِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٧٦ وَأَنْتَ مَكَائِكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ ^(٤)

(١) فِي د: (بِهِذِهِ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُخْتَصِرُ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُخْتَصِرٌ) .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٣٩، وَسَمَطُ اللَّالِي ٨٥٤، وَلَيْسَ فِي =

فَجُعِلَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ مُبَالَغَةً فِي تَخْصِيسِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ، لَا عَلَى التَّقْرِيبِ.
وَتَقُولُ: (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخًا) عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّكَ أَبْهَمْتَ فِي الْأَوَّلِ
بِمَا يَحْتَمِلُ الْفَرَسَخَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ ^(١) مَيَّزْتَ بِقَوْلِكَ: (فَرَسَخًا)، وَكَذَلِكَ لَوْ
قُلْتَ: (مِيلًا)، أَوْ (ذِرَاعًا)، أَوْ (شِبْرًا) لَكَانَ تَمْيِيزًا.
وَيَجُوزُ الرَّفْعُ، فَتَقُولُ: (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخٌ)، وَ (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ
فَرَسَخَانِ)، فَتَجْعَلُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، كَأَنَّهَا: هِيَ فَرَسَخَانِ؛ إِذْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ دَارِهِ هَذَا
الْمِقْدَارُ.

وَتَقُولُ: (دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكَ فَرَسَخَانِ) عَلَى قِيَاسِ: (دَارِي مِنِّي فَرَسَخَانِ)،
أَيُّ: بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَرَسَخَانِ، فَكَذَلِكَ [٤٤]: (بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْخَلْفِ وَبَيْنَ دَارِكَ
فَرَسَخَانِ)، فَهَذَا مَذْهَبُ أَجَازِهِ أَبُو عَمْرٍو عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ^(٢)، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ ^(٣): « هُوَ
مَذْهَبٌ قَوِيٌّ »، يَعْنِي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ (خَلْفًا) قَدْ تَمَكَّنَ حَتَّى اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ زَيْدٍ
وَعَمْرٍو، فَكَأَنَّهُ قَالَ: دَارِي مِنْ زَيْدٍ فَرَسَخَانِ، أَيُّ: بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَيْدٍ فَرَسَخَانِ. وَإِذَا
قَالَ: (دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخَانِ) لَمْ يَكُنْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ (خَلْفَ دَارِكَ)
ظَرْفٌ، حَيْثُ، وَهُوَ اسْمٌ لَيْسَ بِظَرْفٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ.

وَتَقُولُ: (أَنْتَ مِنِّي فَرَسَخَيْنِ) عَلَى مَعْنَى: أَنْتَ مِنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنِ،
وَتَقْدِيرُهُ: أَنْتَ مِنِّي سِيرُ فَرَسَخَيْنِ، أَيُّ: نَسِيرُ سِيرَ فَرَسَخَيْنِ، أَوْ أَنْتَ مِنِّي سَائِرَيْنِ
فَرَسَخَيْنِ.

وَتَقُولُ: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فَلَا يَعْمَلُ (الْقِتَالُ) فِي (يَوْمِ الْجُمُعَةِ)، وَلَكِنْ

= ديوانه. وهو لعتبة بن الوغل التغلبي في الحماسة البصرية ٣٠٥/٢، وفرحة الأديب ٨٩. وهو بلا نسبة
في سيبويه ٤١٧/١، والمقتضب ٣٥٠/٤، والحيوان ٤٤١/٥، والشعر والشعراء ٦٢٥/٢، والحجة
للفارسي ٣١١/٤، وابن السيرافي ٢٥٠/١.

(١) قوله: (ثم) ليس في د.

(٢) انظر رأيه في سيبويه ٤١٧/١، وقد نقله يونس كما ذكر في السؤال، وانظر الأصول ٢٠٠/١،
وشرح السيرافي ٣٠٦/٢، وشرح الرضي ٢٥٣/١.

(٣) سيبويه ٤١٧/١.

يَعْمَلُ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَلَوْ عَمِلَ فِيهِ (الْقِتَالُ) لَخَرَجَ عَنْ حَدِّ الْخَبَرِ إِلَى صِلَةِ (الْقِتَالِ)، وَاحْتِاجَ إِلَى خَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ: (الْقِتَالِ) إِذَا ذَكَرْتَهُ فَقَطْ. وَتَقُولُ: (الْلَيْلَةُ الْهَلَالُ)، وَلَا يَجُوزُ: (الْلَيْلَةُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الْهَلَالَ مُتَوَقَّعٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: تَوَقَّعُ الْهَلَالِ الْلَيْلَةُ.

وَتَقُولُ: (الْقِتَالُ^(١) يَوْمُ الْجُمُعَةِ)، وَ(الْلَيْلَةُ الْهَلَالُ) بِرَفْعِهِ عَلَى الْاِتِّسَاعِ؛ لِلْمُبَالَغَةِ فِي أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ بَعَيْنِهِ، فَكَأَنَّ الْقِتَالَ هُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ؛ لِغَلَطِ الْأَمْرِ فِيهِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ حَسَنٌ فِي الْمُبَالَغَةِ.

وَتَقُولُ: (الْيَوْمُ الْجُمُعَةُ)، وَ(الْيَوْمُ السَّبْتُ)، فَتَنْصِبُ (الْيَوْمَ) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِمَا فِي السَّبْتِ مِنْ مَعْنَى الْقَطْعِ، وَفِي الْجُمُعَةِ مِنْ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ، فَأَمَّا (الْيَوْمُ الْأَحَدُ)، وَ(الْيَوْمُ الْاِثْنَانِ) فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ إِلَى الْخَمِيسِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَوِيهِ^(٢)، وَقَدْ أَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ: (الْيَوْمَ يَوْمُ الْأَحَدِ)، وَ(الْيَوْمَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ)^(٣) عَلَى تَقْدِيرِ: الْيَوْمَ الْإِفْرَادُ، وَالْيَوْمَ الْاِزْدِوَاجُ.

وَتَقُولُ: (الْيَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ)، عَلَى تَقْدِيرِ: الْيَوْمَ تَمَامُ خَمْسَةِ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ.

وَتَقُولُ: (الْيَوْمَ يَوْمُكَ) عَلَى أَنَّكَ جَعَلْتَ يَوْمَكَ بِمَنْزِلَةِ: (الْيَوْمَ فَعْلُكَ) أَوْ (قِصَّتُكَ) وَ(حَدِيثُكَ)، فَإِنَّ هَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ، وَيَصِحُّ حِينَئِذٍ مَعْنَى الظَّرْفِ.

وَتَقُولُ: (أَنَا الْيَوْمَ أَفْعَلُ ذَاكَ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَادَ بِهِ يَوْمٌ بَعَيْنِهِ، وَهَذَا عَلَى الْاِتِّسَاعِ بِأَنْ أَوْقَعَ (الْيَوْمَ) مَوْقِعَ (الْآنَ)؛ لِمَا صَحِبَهُ مِنَ الدَّلِيلِ.

(٢) سيبويه ٤١٨/١.

(١) في د: (القتل).

(٣) نسب النصب إلى الفراء وهشام. انظر شرح السيرافي ٣٠٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/١، وشرح الرضي ٢٥٤/١، والارتشاف ١١٢٥/٣، وتمهيد القواعد ١٠٢٢/٢. ولم أفق على رأي المبرد في جواز النصب في (اليوم الأحد) و(اليوم الاثنين).

وَتَقُولُ: (عَهْدِي بِهِ قَرِيبًا وَحَدِيثًا) فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، وَهُوَ خَبَرٌ، كَمَا تَقُولُ: (عَهْدِي بِهِ عِنْدَكَ)، وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ.

وَتَقُولُ: (عَهْدِي بِهِ قَائِمًا)، وَ(عِلْمِي بِهِ ذَا مَالٍ)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَحِذَفَ الْخَبَرُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ [ظ ٤٤]، وَتَقْدِيرُهُ: عَهْدِي بِهِ إِذْ كَانَ قَائِمًا، وَعِلْمِي بِهِ إِذْ كَانَ ذَا مَالٍ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَبَرٌ (كَانَ). وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا يَعْمَلُ فِيهِ: (عَهْدِي)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَهْدِي بِهِ قَائِمًا فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، فَيَجُوزُ فِي تَقْدِيرِهِ وَجْهَانِ؛ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا. وَتَقُولُ: (ضَرَبِي عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وُظُرُوفُ الزَّمَانِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي جِهَةِ الظَّرْفِ وَالْإِسْمِ جَمِيعًا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ؛ لِشِدَّةِ مُنَاسَبَةِ الْفِعْلِ لِلزَّمَانِ بِمَا لَيْسَ لِلْمَكَانِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ قَبْلُ، فَأَمَّا تَمَكُّنُهَا فِي الْأَسْمَاءِ فَلَأَنَّهَا لَا يُخْلَلُ بِهَا خُرُوجُهَا إِلَى مَعْنَى الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ خَرَجَتْ بِالْقُوَّةِ^(١) لَهَا فِي مَعْنَى الظَّرْفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ظُرُوفُ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا ضَعُفَتْ عَنْ تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ فِي الظَّرْفِ اقْتَضَتْ أَنْ تَلْزَمَ أَمَاكِنُهَا، وَضَعُفَ خُرُوجُهَا عَنْهَا؛ وَلِذَلِكَ حَسُنَ: (أَهْلَكَكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)، وَ(اسْتَوْفَيْتَ أَيَّامَكَ)، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخَلْفِ وَالْقُدَامِ.



بَابُ الْجَرِّ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَرِّ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَرِّ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ جَرًّا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ؟

وَلِمَ انْقَسَمَتِ الْإِضَافَةُ عَلَى: إِضَافَةٍ مُطْلَقَةٍ، وَإِضَافَةٍ بَوَسِيطَةِ حَرْفِ الْإِضَافَةِ؟

وَمَا حُرُوفُ الْإِضَافَةِ؟ وَكَمْ هِيَ؟ وَلِمَ انْفَصَلَتْ مَعَ أَنْ جَمِيعَهَا عَلَى مَعْنَى

الْإِضَافَةِ؟

وَلِمَ قَسَمَهَا عَلَى ^(١): حَرْفٍ، وَظَرْفٍ، وَاسْمٍ لَيْسَ بِظَرْفٍ، مَعَ أَنَّ الظَّرْفَ دَاخِلٌ فِي

الاسْمِ؟ فَهَلْ يَصِحُّ مِثْلُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ قَاعِدًا)؟ وَلِمَ كَانَ عَلَى الْإِضَافَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ

الْمُرُورِ؟ وَلِمَ كَانَتْ الْبَاءُ حَرْفَ إِضَافَةٍ؟ وَ(هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ)، وَ(مَا أَنْتَ كَزَيْدٍ)،

وَ(يَا لَبَكْرٍ)، فَلِمَ كَانَتْ اللَّامُ هَاهُنَا حَرْفَ إِضَافَةٍ، وَ(تَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ)؟

وَلِمَ فَصَلَ ^(٢): (خَلْفَ)، وَ(أَمَامَ)، وَ(قُدَّامَ)، وَ(وَرَاءَ)، وَ(فَوْقَ)، وَ(تَحْتَ)،

وَ(عِنْدَ)، وَ(قَبْلَ)، وَ(مَعَ)، وَ(عَلَى) مِنْ الْأَسْمَاءِ، وَكُلُّهَا أَسْمَاءٌ؟ وَمَا الْمَعْنَى

الَّذِي صَيَّرَهَا بِمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا حَرْفٍ فِي الْإِضَافَةِ، حَتَّى حَسُنَ أَنْ يُفْصَلَ

مِنْهُمَا فِي الْقِسْمَةِ؟

وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (مَعَ) اسْمٌ لَا مَحَالَةَ؟

وَلِمَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) اسْمًا وَحَرْفًا، وَكَذَلِكَ: (عَلَى)، وَكَافُ التَّشْبِيهِ؟ فَلِمَ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٤١٩: «هذا باب الجر».

(٢) سيبويه ١/ ٤٢٠.

(١) سيبويه ١/ ٤١٩.

وَقَعَ الاشتِرَاكُ^(١) في هذه الأَحْرُفِ دُونَ أَخَوَاتِهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (مِثْلٍ)، و(غَيْرٍ)، و(كُلِّ)، و(بَعْضٍ) في الإِضَافَةِ؟ وَلِمَ صَارَتْ مِمَّا تَلَزِمُهُ الإِضَافَةُ؟

وَمَا الاسْمُ الَّذِي تَلَزِمُهُ الإِضَافَةُ؟ وَمَا الاسْمُ الَّذِي تَجُوزُ فِيهِ الإِضَافَةُ مِنْ غَيْرِ مُلَازِمَةٍ؟ وَلِمَ كَانَ (حِمَارٌ)، و(جِدَارٌ)، و(مَالٌ) مِمَّا تَجُوزُ فِيهِ الإِضَافَةُ مِنْ [و ه] غَيْرِ مُلَازِمَةٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَفْعَلٍ) في الإِضَافَةِ؟ وَلِمَ لَزِمَتْهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ فِي التَّعَاطُفِ، وَلِمَ تَلَزَمَ كُلُّ (أَفْعَلٍ)، كـ (أَحْمَرَ)، و(أَسْوَدَ)؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (يَا لَبَكْرٍ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ كَانَتْ هَذِهِ الإِضَافَةُ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِوَسِيطَةِ حَرْفٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ إِضَافَةٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (أَخَذْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ زَمَانٍ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (أَنْتَ فِي الدَّارِ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟

(١) في د: (الإشراك).

وَمَا الْمُضَافُ فِي قَوْلِكَ: (فِيكَ خَصْلَةٌ سَوَاءٌ؟) وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي: (رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟ وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ؟ وَلِمَ ذَهَبَ سَيِّبُونُهُ إِلَى أَنَّهَا إِضَافَةُ الْقَوْلِ إِلَى الرَّجُلِ بِـ (رُبَّ)، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؟ وَمَا الصَّوَابُ فِيهِ؟ وَمَا الْمُضَافُ فِي قَوْلِكَ: (بِاللَّهِ)، و(وَاللَّهِ)، و(تَاللَّهِ)؟ وَمَا ^(١) الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟

وَمَا الْمُضَافُ فِي قَوْلِكَ: (رَوَيْتُهُ عَنْ زَيْدٍ)؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ ^(٢)؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟ وَمَا الْإِضَافَةُ؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؟ وَمَا الْإِضَافَةُ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ حَرْفُ إِضَافَةٍ إِلَّا مُتَّصِلًا بِفِعْلٍ فِي الْحَقِيقَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَرِّ أَنْ يَكُونَ فِي الْأِسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ لِلْإِضَافَةِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الْأِسْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْأِسْمِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُبَيَّنٌّ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ وُضِعَ لِلْبَيَانِ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ حَتَّى يَصِحَّ الْبَيَانُ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ بِمَا يَعْلَمُهُ. وَلَا يَكُونُ جَرٌّ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ لَهَا خَاصَّةٌ.

وَانْقَسَمَتِ الْإِضَافَةُ عَلَى: إِضَافَةٍ مُطْلَقَةٍ، وَإِضَافَةٍ بَوَسِيطَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي حَقِيقَةِ مَعْنَاهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

- إِضَافَةُ مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ، فَهَذِهِ مُطْلَقَةٌ.
- وَإِضَافَةُ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ، فَلَا بُدَّ لِهَذِهِ الْإِضَافَةِ

(٢) قوله: (إليه) ساقط من د.

(١) قوله: (ما) ساقط من د.

مِنْ وَسِيطَةِ حَرْفٍ؛ لِيُنْبِئَ عَمَّا لَمْ يُصَرِّحْ بِذِكْرِهِ.

وَاخْتَلَفَتْ^(١) حُرُوفُ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَسِمَةٌ:

فَمِنْهَا: إِضَافَةٌ عَلَى جِهَةِ حُلُولِ الْمَعْنَى فِي الشَّيْءِ عَلَى مَعْنَى الْوَعَاءِ.

وَمِنْهَا: إِضَافَةٌ عَلَى جِهَةِ ابْتِدَاءِ غَايَةِ الشَّيْءِ.

وَمِنْهَا: [ظه ٤] إِضَافَةٌ عَلَى جِهَةِ انْتِهَاءِ غَايَةِ الشَّيْءِ.

فَالْمَعَانِي مُنْقَسِمَةٌ فِي الْإِضَافَةِ، وَالْحُرُوفُ مُنْقَسِمَةٌ^(٢) بِحَسَبِ انْقِسَامِ تِلْكَ

الْمَعَانِي.

وَحُرُوفُ الْإِضَافَةِ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ اخْتِصَاصَ مَذْلُولٍ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِمُصَرِّحٍ بِذِكْرِهِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ عَشَرَ: سِتَّةٌ مِنْهَا تَلْزَمُ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ، وَأَحَدُ عَشَرَ لَا تَلْزَمُ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ:

فَاللَّازِمَةُ: (مِنْ)، و(إِلَى)، و(فِي)، و(الْبَاءُ) الزَّائِدَةُ، و(اللَّامُ) الزَّائِدَةُ،

و(رُبَّ).

وَالَّتِي لَا تَلْزَمُ: (عَنْ)، و(عَلَى)، وَكَافُ التَّشْبِيهِ، وَوَاوُ الْقَسَمِ، و(حَتَّى)،

و(مُنْذُ)، و(خَلَا)، و(عَدَا)، و(حَاشَا)، و(اَيْمُ)، و(اَيْمُنُ).

وَقَسَمَ سَيَوِيهِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَجْرُورٌ بِحَرْفٍ، وَمَجْرُورٌ بِظَرْفٍ،

وَمَجْرُورٌ بِاسْمٍ لَيْسَ بِظَرْفٍ. وَأَصْلُ الْقِسْمَةِ عَلَى: مَجْرُورٍ بِحَرْفٍ، وَمَجْرُورٍ

بِاسْمٍ. ثُمَّ يُقَسَّمُ الْاسْمُ عَلَى اسْمٍ هُوَ ظَرْفٌ، وَعَلَى اسْمٍ لَيْسَ بِظَرْفٍ، وَلَكِنْ

حَسُنَتْ قِسْمَةُ سَيَوِيهِ لَمَّا صَارَ الظَّرْفُ قَدْ اخْتَصَّ بِمَا لَيْسَ لِلْاسْمِ الْمُضَافِ،

وَلَا لِحَرْفِ الْإِضَافَةِ بِمَا يَقْتَضِي أَنْ يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ جِنْسٍ آخَرَ؛ فَحَسُنَ لِذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَهُ

قِسْمًا آخَرَ، فَاخْتِصَّاصُهُ بِمَا يُبْعَدُهُ مِنَ الْاسْمِ الْمُضَافِ صَلَاحُ الصَّلَةِ بِهِ كَصَلَاحِهَا

بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَاخْتِصَّاصُهُ بِمَا يُبْعَدُهُ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ دُخُولُهُ فِي حَدِّ الْاسْمِ.

(٢) فِي د: (مقسمة).

(١) فِي د: (واختلف).

وتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ قَاعِدًا)، فَتُضَيِّفُ الْمُرُورَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بِالْبَاءِ، وَإِنَّمَا جَازَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمُرُورِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يُضَافُ بِهِ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ، فَالْمُرُورُ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ؛ إِذْ كُلُّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرِهِ. وَالْبَاءُ حَرْفٌ إِضَافَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَاخْتِصَاصُ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي عَلَى جِهَةِ تَعْلِيلِ الْمَعْنَى بِغَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ: (هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ) صَلَحَ بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ إِضَافَةٌ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ، وَهُوَ إِضَافَةُ الْمَلِكِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ.

وَكَذَلِكَ: (مَا أَنْتَ كَزَيْدٍ)، إِضَافَةُ الشَّبهِ إِلَى زَيْدٍ.

وَكَذَلِكَ: (يَا لَبَكْرٍ)، إِضَافَةُ نِدَاءِ الْاسْتِغَاثَةِ إِلَى بَكْرٍ.

و (تَاللَّهِ لَا أَفْعُلُ ذَاكَ)، إِضَافَةُ الْحَلْفِ إِلَى مَعْنَى اسْمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وَفَصَّلَ: (خَلْفَ)، و (أَمَامَ)، و (قُدَّامَ)، و (وَرَاءَ)، و (فَوْقَ)، و (تَحْتَ)، و (عِنْدَ)، و (قَبْلَ)، و (مَعَ)، و (عَلَى) مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهَا يُوَصَّلُ بِهَا (الَّذِي)، كَمَا يُوَصَّلُ بِالْحَرْفِ، وَتَدْخُلُ فِي حَدِّ الْأِسْمِ، فَبَعُدَتْ عَنِ الْأِسْمِ بِجَوَازِ الصَّلَةِ، وَبَعُدَتْ عَنِ الْحَرْفِ بِدُخُولِهَا فِي حَدِّ الْأِسْمِ؛ وَحَسُنَ لِذَلِكَ أَنْ تُجْعَلَ قِسْمًا مُفْرَدًا.

و (مَعَ) اسْمٌ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ اسْمًا لَبُنِيَ كَمَا يُبْنَى: (مُذْ)، و (عَنْ)؛ إِذْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مُتَحَرِّكٌ، وَقَوْلُهُمْ: (مِنْ مَعِهِ)^(١) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُعَرَّبٌ، مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ.

و (عَنْ) يَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا، فَ (جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ) اسْمٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ: جَلَسْتُ مِنْ نَاحِيَةِ يَمِينِهِ.

و (عَلَى) يَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا [٤٦] وَفِعْلًا، عَلَى وَجْهِ مُخْتَلِفَةٍ:

ف (عَلَا، يَعْلُو)^(٢) فِعْلٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (يعلوه).

(١) انظر القول في سيبويه ١ / ٤٢٠.

و (عَلَى زَيْدٍ مَالٌ) حَرْفٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ ^(١) فِي مَفْهُومٍ ^(٢) هَذَا الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَعْلِي بِالْمَالِ.

و:

٣٧٧ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ (٣)

اسْمٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، بِمَنْزِلَةِ: مِنْ فَوْقِهِ؛ لِأَنَّ (فَوْقَ) مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ: (عَلَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِذُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ. وَكَافُ التَّشْبِيهِ تَكُونُ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ: (مِثْلِ) فِي قَوْلِهِ:

٣٧٨ كَمَا يُؤْتَفَنِينَ ^(٤)

أَيُّ: كَمِثْلِ مَا يُؤْتَفَنِينَ، وَتَكُونُ حَرْفًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُشَبَّهُ بِهِ ^(٥).

وَأِنَّمَا وَقَعَ الْاِشْتِرَاكُ فِي هَذِهِ الْأَحْرُفِ لِمُقَارَبَتِهَا مَعْنَى الْأَسْمِ بِمَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعُهُ، عَلَى ^(٦) مَا بَيَّنَّا.

و (مِثْلُ)، و (غَيْرُ)، و (كُلُّ)، و (بَعْضُ) مِمَّا تَلَزَمَتْهُ الْإِضَافَةُ؛ لِأَنَّهَا مُضْمَنَةٌ فِي حَقِيقَتِهَا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ. فَأَمَّا (حِمَارٌ)، و (جِدَارٌ)، و (مَالٌ) فَمُطْلَقَةٌ يَصْلُحُ أَنْ تُضَافَ، وَيَصْلُحُ أَلَّا تُضَافَ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُضْمَنَةٍ فِي حَقِيقَتِهَا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَعْدَهَا). (٢) فِي د: (وَمَفْهُومٌ)، وَقَوْلُهُ: (فِي) لَيْسَ فِي د.

(٣) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، تَمَامُهُ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَبِيضٍ بَرَزَاءَ مَجْهَلٍ

وَالْبَيْتُ لِمَزَاحِمِ الْعَقِيلِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ١٢٠، وَانْظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ ٣٩٢، وَالْأَرْمِيزِيَّةُ ١٩٤، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/٣٨. وَنَسَبَ إِلَى كَعْبِ بْنِ زَهِيرٍ فِي النُّكْتِ لِلْأَعْلَمِ ١١٣٣/٢، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سِيْبَوِيهِ ٢٣١/٤، وَالْأَصُولُ ٢١٦/٢، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ ١٣١٤/٣، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٢٧٢، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ١٠٨/١، وَالْمَخْصَصُ ٤٥/٥، وَالْإِرْتِشَافُ ١٧٢٢/٤. وَمَنْ عَلَيْهِ: مِنْ فَوْقِهِ، وَظَمُّهَا: عَطَشُهَا، وَتَصَلَّى: تَصَوَّتْ، وَقَبِضٌ: مَا تَفَلَّقَ مِنْ قَشُورِ الْبَيْضِ، وَبِيدَاءُ: مِفَازَةٌ، وَمَجْهَلٌ: يَجْهَلُ النَّاسُ فِيهَا الطَّرِيقَ.

(٤) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا، انْظُرْ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٣٣).

(٥) قَوْلُهُ: (بِهِ) لَيْسَ فِي د. (٦) قَوْلُهُ: (عَلَى) لَيْسَ فِي د.

و (أَفْعَلُ) فِي الْإِضَافَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا تَلَزَّمَتْهُ الْإِضَافَةُ. وَالْآخَرُ: مَا لَا تَلَزَّمَتْهُ.

فَالَّذِي تَلَزَّمَتْهُ الْإِضَافَةُ فَهُوَ مَا فِيهِ مَعْنَى التَّعَاطُفِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُضَافَ بِهِ (مِنْكَ)، كَقَوْلِكَ: (أَفْعَلُ مِنْكَ). أَوْ إِضَافَةُ مُطْلَقَةٍ، نَحْوُ: (أَعْلَمُ النَّاسِ)، وَ (أَعْلَمُ مِنْكَ). وَمَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّعَاطُفِ فَإِنَّهُ لَا تَلَزَّمَتْهُ الْإِضَافَةُ، نَحْوُ: (أَحْمَرُ)، وَ (أَعْرَجُ)، تُقُولُ: (هَذَا أَحْمَرُكُمْ)، وَيَجُوزُ: (هَذَا الْأَحْمَرُ) مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ.

وَالْمُضَافُ فِي: (يَا لَبَكْرٍ) النِّدَاءُ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِغَاثَةِ إِلَى (بَكْرٍ). وَالْمُضَافُ فِي: (أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ) الشَّبَهُ إِلَى (عَبْدِ اللَّهِ) بِالْكَافِ. وَلَا تَصْلُحُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ^(١)؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ. وَالْمُضَافُ فِي: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ زَمَانٍ) الرُّؤْيَا الْمَنْفِيَّةُ^(٢) إِلَى الزَّمَانِ بِهِ (مُذْ)، وَلَا تَصْلُحُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ. وَالْمُضَافُ فِي: (أَنْتَ فِي الدَّارِ) اسْتِقْرَارُ الْمُخَاطَبِ إِلَى (الدَّارِ)، وَلَا تَصْلُحُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ إِلَّا بِحَرْفٍ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ إِلَى مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ. وَالْمُضَافُ فِي قَوْلِكَ: (فِيكَ خَصْلَةٌ سَوَاءٌ) الرَّدَاءَةُ إِلَى الْمُخَاطَبِ بِهِ (فِي).

وَالْمُضَافُ فِي: (رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ) فِيهِ خِلَافٌ: فَسَيَبُونُهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ الْقَوْلُ^(٣)، أُضِيفَ إِلَى (رَجُلٍ) بِهِ (رُبَّ). وَابْنُ السَّرَّاجِ يُخَالِفُهُ^(٤) فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (يَقُولُ) مِنْ صِفَةِ (رَجُلٍ)، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: رُبَّ رَجُلٍ قَائِلٍ ذَاكَ، فِي أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي (رُبَّ)، فَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِضَافَةُ التَّقْلِيلِ إِلَى (رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ) بِهِ (رُبَّ)^(٥)، وَالتَّقْلِيلُ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ، غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِذِكْرِهِ، كَمَا أَنَّهُ فِي: (يَا لَبَكْرٍ) [٤٦] مَذْلُولٌ عَلَيْهِ، قَدْ دَلَّ الْحَرْفُ عَلَى الْمُضَافِ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمَقْسِيَّة).

(٤) فِي د: (يُخَالِفُ).

(١) فِي د: (إِلَّا عَرَفَ).

(٣) سَيَبُونُهُ ١/٤٢١.

(٥) الْأَصُولُ ١/٤١٨.

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ (يَقُولُ) صِفَةً فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: (قَائِلُ ذَاكَ)، وَلَكِنْ قَدْ يَتَوَجَّهُ فِي مَذْهَبِ سِبْيَوِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ عَامِلٌ فِي: (رُبَّ)، كَقَوْلِكَ: (بِرَجُلٍ مَرَرْتُ)، فَإِذَا قِيلَ: (رُبَّ رَجُلٍ قَائِلُ ذَاكَ) لَمْ يَجْزِ إِلَّا عَلَى مَا قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ.

وَالْمُضَافُ فِي قَوْلِكَ: (بِاللَّهِ)، و(وَاللَّهِ)، و(تَاللَّهِ) الْحَلْفُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ. وَالْمُضَافُ فِي قَوْلِكَ: (رَوَيْتُهُ عَنْ زَيْدٍ) الرَّوَايَةُ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ (زَيْدٌ) بِـ (عَنْ).

وَحَقِيقَةُ الْإِضَافَةِ اخْتِصَاصُ أَوَّلِ بَثَانٍ مُبِينٍ عَنْهُ، بِمَنْزِلَةِ الْمُعَاقِبِ لِجُزْءٍ مِنْهُ. وَلَا يَكُونُ حَرْفُ إِضَافَةٍ إِلَّا مُتَّصِلًا بِفِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَالتَّعْدِيَةُ^(١) لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْفِعْلِ، فَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، و(قُمْتُ إِلَى عَمْرٍو)، و(خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ)، كُلُّ هَذِهِ الْأَحْرُفِ فِيهَا مَعْنَى تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي سَائِرُهَا.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِلتَّعْدِيدِ وَالتَّعْدِيدِ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

بَابُ التَّوَابِعِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّوَابِعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّوَابِعِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي الصِّفَةِ أَنْ تَتَّبَعَ^(١)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَتَّبَعَ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي الشَّرِيكِ بِالْعَطْفِ أَنْ يَتَّبَعَ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي التَّأْكِيدِ أَنْ يَتَّبَعَ؟

وَمَا قِسْمَةُ التَّوَابِعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ)؟ وَلِمَ جَازَ فِي: (ظَرِيفٍ) أَنْ يَكُونَ صِفَةً

(رَجُلٍ)؟

وَلِمَ لَا بُدَّ فِي صِفَةِ النِّكَرَةِ مِنْ أَنْ تُوجِبَ قِسْمَةً فِي الْمَوْصُوفِ؟

وَلِمَ كَانَ: (رَجُلٌ) نَكْرَةً، مَعَ^(٢) قَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ)؟ فَهَلَّا عَرَفَهُ حَمْلُهُ عَلَى

الْمَعْرِفَةِ، كَمَا تُعَرَّفُهُ الْإِضَافَةُ، وَكَمَا تُعَرَّفُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟ وَلِمَ لَا تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ إِلَّا

عَلَى مَعْنَى يَخْتَصُّ الشَّيْءَ دُونَ غَيْرِهِ فِي دَلَالَةِ اسْمِهِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يُوصَفَ الْمَوْصُوفُ الْوَاحِدُ بِصِفَاتٍ كَثِيرَةٍ، حَتَّى جَازَ: (مَرَرْتُ

بِرَجُلٍ عَاقِلٍ كَرِيمٍ مُسْلِمٍ)، وَلِمَ يَجُزُّ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ الْوَاحِدِ فَاعِلُونَ كَثِيرُونَ، كَمَا

جَازَ لِلْمَوْصُوفِ الْوَاحِدِ صِفَاتٌ كَثِيرَةٌ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِقَوْلِكَ: (أَيْمًا)، و (أَيْ)، وَلِمَ يَجُزُّ أَنْ يُوصَفَ بِأَخَوَاتِ

(أَيْ)، مِنْ نَحْوِ: (مَا)، و (أَيْنَ)، و (مَتَى)؟

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٤٢١: « هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك ».

(٢) في د: (منع).

(١) في د: (يقع).

وَمَا مَعْنَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْمًا رَجُلٍ)؟ وَلَمْ لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا فِي الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)؟ وَلَمْ تَنْكَرْ: (حَسْبُكَ) حَتَّى
وُصِفَ بِهِ النَّكِيرَةُ، وَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَأَفِيكَ مِنْ رَجُلٍ)؟

وَمَا مَعْنَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَمَّكَ مِنْ رَجُلٍ)، حَتَّى جَاَزَ [٤٧] الصِّفَةُ بِهِ؟

وَمَا مَعْنَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ)، حَتَّى جَاَزَ الصِّفَةُ بِهِ،
وَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرَعَكَ مِنْ رَجُلٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ)؟
وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الصِّفَةُ؟ وَلَمْ جَاَزَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ^(١): (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ
مِنْ رَجُلٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ هَدَّتَكَ مِنْ امْرَأَةٍ)؟ وَهَلْ هُوَ فِعْلٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
بِمَنْزِلَةٍ: (كَفَاكَ)، وَ(كَفَّتَكَ)؟ وَمَا مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ؟

وَلَمْ جَاَزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)؟ فَلَمْ تَنْكَرْ: (مِثْلُكَ) حَتَّى وَصِفَ بِهِ
النَّكِيرَةُ؟ وَلَمْ جَعَلَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: بِأَنَّهُ رَجُلٌ كَمَا أَنَّهُ رَجُلٌ، وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ
عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ؟ وَمَا الْأَظْهَرُ فِيهِ؟ وَمَا الْأَصْلُ
وَالْحَقِيقَةُ؟ وَلَمْ وَجَّهَهُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ صُورَتَهُ شَبِيهَةٌ بِصُورَتِهِ؟

وَمَا مَعْنَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَكَ)، حَتَّى جَاَزَ الصِّفَةُ بِهِ؟ وَلَمْ تَنْكَرْ؟

وَلَمْ جَاَزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبِهَكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبِيهَكَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَحْوِكَ)؟ وَلَمْ تَنْكَرْ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرُّ مِنْكَ) أَوْ (خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَكَيْفَ يَجْرِي عَلَيْهِ إِذَا
عُرِّفَ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ؟

وَلَمْ جَاَزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ) مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَتَعَرَّفُ (غَيْرُكَ) عَلَى وَجْهِ،
وَيَتَنَكَّرُ عَلَى وَجْهِ؟ فَمَا الْوَجْهُ الَّذِي يَتَعَرَّفُ عَلَيْهِ (غَيْرُكَ)؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي
يَتَنَكَّرُ عَلَيْهِ؟

(١) انظر القول في سيبويه ١/ ٤٢٣، والمقتضب ٤/ ٢٨٩، والأصول ٢/ ٣٥، والمخصص ٤/ ٢٣٧،
واللسان (هدد).

وَكَمْ وَجْهًا يَحْتَمِلُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ) مِنَ الْمَعْنَى؟ وَلَمْ جَعَلَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَرَّ بِاثْنَيْنِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ مَرَّ بِوَاحِدٍ لَيْسَ بِكَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ؟ وَلَمْ صَارَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ آخَرَ) يَحْتَمِلُ مَا احْتَمَلَهُ (غَيْرٌ) مِنَ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ مَرَّ بِاثْنَيْنِ، أَوْ أَنَّهُ مَرَّ بِوَاحِدٍ لَيْسَ هَذَا الْمَذْكُورُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّوَابِعِ إِجْرَاءُ الثَّانِي عَلَى إِعْرَابِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ التَّسَعِ لِلأَوَّلِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَعْمَلُ أَوَّلًا فِي الْمَتْبُوعِ ثُمَّ يَعْمَلُ فِي التَّابِعِ بِمَا^(١) يَجِبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْمَرْتَبَةِ، فَمَرْتَبَةُ الْأَوَّلِ الْمَتْبُوعِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ تَابِعٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ الْأَوَّلُ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ عَمَلُ الْعَامِلِ فِي الثَّانِي بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ مِنْ عَمَلِهِ فِي الْأَوَّلِ، فَإِذَا لَمْ يَظْهَرِ عَمَلُهُ فِي الْأَوَّلِ بَطَلَ عَمَلُهُ فِي الثَّانِي.

وكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّابِعِ عَلَى الْمَتْبُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرِ عَمَلُهُ فِي الْأَوَّلِ فَيَكُونُ الثَّانِي بِحَسَبِهِ [ظ ٤٧] مَعَ أَنَّ مَرْتَبَةَ التَّابِعِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ السَّبَبَانِ امْتَنَعَ التَّقْدِيمُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَحَدُهُمَا لَجَرَى مَجْرَى تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ عَمَلَ الْعَامِلِ فِي الثَّانِي بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ فِي الْأَوَّلِ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ فِي الصِّفَةِ أَنْ تَتَّبَعَ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُكْمَلِ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّ الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ السَّبَبَانِ مِنْ أَنَّهَا تَكْمَلَةُ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهَا كِإِعْرَابِ الْأَوَّلِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: (مَعَ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ)؛ لِيُفَرَّقَ بَيْنَ الْمُبَيِّنِ عَلَى جِهَةِ الصَّلَةِ

(١) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (مِمَّا).

الَّذِي لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهُ كإِعْرَابِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلُ، فَيَجِبُ لَهُ مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ^(١).

وقُلْنَا: (هي مُكَمَّلَةٌ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ)؛ لِيُفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ، إِلَّا أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنْهُ، لَيْسَ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهُ يَظْهَرُ فِي آخِرِ الْمُكَمَّلِ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَخْتَلِفَ إِعْرَابُ الْخَبَرِ وَالْمُخْبَرِ عَنْهُ فِي نَحْوِ: (كَانَ زَيْدٌ أَحَاكُ)، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْتَلِفَ إِعْرَابُ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ أَصْلًا.

وَوَجَبَ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَتَّبَعَ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الثَّانِي أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، فَلَهُ مِثْلُ عَمَلِ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ بِهَذَا التَّقْدِيرِ، وَلَهُ مَعْنَى التَّابِعِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ قَدْ عَمَلَ فِي الْأَوَّلِ فِي اللَّفْظِ.

وَوَجَبَ فِي النَّسَقِ أَنْ يَتَّبَعَ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ شَرِيكُ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى، فَشَرَكَهُ فِي الْإِعْرَابِ؛ لِشَرَكْتِهِ فِي الْمَعْنَى.

وَوَجَبَ فِي التَّأَكِيدِ أَنْ يَتَّبَعَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ فِي أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى مَعْنَاهُ. وَكُلُّ هَذِهِ التَّوَابِعِ الْخَمْسِ تَتَّبِعُ بَغَيْرِ وَسِيطَةٍ إِلَّا النَّسَقَ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ بِوَسِيطَةٍ حَرْفٍ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ إِلَّا النَّسَقَ، فَإِنَّ الثَّانِي فِيهَا غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَاحْتَاجَ إِلَى وَسِيطَةٍ حَرْفٍ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَقِسْمَةُ التَّوَابِعِ عَلَى خَمْسَةٍ أَوْجُهٍ: تَأَكِيدٌ، وَنَعْتُ، وَعَطْفُ بَيَانٍ، وَبَدَلٌ، وَنَسَقٌ. وَهَذَا تَرْتِيبُهُ: تَقَدَّمَ فِيهِ التَّأَكِيدُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى مَعْنَاهُ، ثُمَّ النَّعْتُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ مَعْنَاهُ، ثُمَّ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى النَّعْتِ فِي الْبَيَانِ، ثُمَّ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يَكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ، ثُمَّ النَّسَقُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ [٤٨] الْأَوَّلِ، فَقَدْ بُنِيَ هَذَا التَّرْتِيبُ عَلَى الْأَقْرَبِ إِلَى الْأَوَّلِ فَلَا اقْرَبَ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ)، فَتَصِفُ رَجُلًا بـ (ظَرِيفٍ)؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ جَرَى

عَلَى نَكْرَةٍ، وَلَا بُدَّ فِي صِفَةِ النَّكْرَةِ مِنْ أَنْ تُوجِبَ قِسْمَةً، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ)،
فَهُوَ إِذَنْ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: (رَجُلٌ لَيْسَ)، و(رَجُلٌ كَرِيمٌ)، فَالتَّخْصِصُ لَازِمٌ لِصِفَةِ
النَّكْرَةِ حَتَّى تَصِحَّ الْقِسْمَةُ، وَكَذَلِكَ: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ)، و(رَجُلٌ غَيْرُ ظَرِيفٍ)،
فَهَذَا فَائِدَةٌ صِفَةِ النَّكْرَةِ، وَهُوَ تَمْيِيزُ أَحَدِ قِسْمَيْهَا مِنَ الْقِسْمِ الْآخَرِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ
أَنْ تُوصَفَ بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُوجِبُ قِسْمَةً.

وَإِنَّمَا وَجَبَ الْبَيَانُ عَنِ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، وَلَيْسَتْ صِفَةُ النَّكْرَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا
هِيَ لِتَمْيِيزِ قِسْمٍ مِنْ قِسْمٍ هُوَ نَظِيرُهُ فِي النَّكْرَةِ، ف(رَجُلٌ) نَكْرَةٌ لَا يَتَعَرَّفُ بِهَذِهِ
الْصِّفَةِ، كَمَا لَا يَتَعَرَّفُ إِذَا قُلْتَ: (هَذَا رَجُلٌ)، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ
بِعَيْنِهِ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ [أَنْ كُلُّ مَا ^(١) كَانَ عَلَى
مَعْنَى يَخْتَصُّ ^(٢) الشَّيْءَ دُونَ غَيْرِهِ فِي دَلَالَةِ اسْمِهِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ
لَا يَكُونُ: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ) مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى يَخْتَصُّ الشَّيْءَ دُونَ
غَيْرِهِ فِي دَلَالَةِ اسْمِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (رَجُلٌ) لِهَذَا الْمَوْصُوفِ وَلِغَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ:
(الرَّجُلُ) عَلَى مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ عَلَى تَعْرِيفِ الْجِنْسِ؛
لَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعْرِقَ الْجِنْسُ اخْتَصَّ بِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ مَعْنَى (الرَّجُلِ) دُونَ غَيْرِهِ.
فَأَمَّا: (هَذَا رَجُلٌ) فَهُوَ عَلَى مَعْنَى مُشْتَرَكٍ؛ إِذْ مَعْنَى (رَجُلٌ) لَهُ وَلِغَيْرِهِ فِي دَلَالَةِ
اسْمِهِ مِنْ قَوْلِكَ: (رَجُلٌ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: هَذَا أَحَدُ الرِّجَالِ، أَوْ هَذَا وَاحِدٌ مِنَ الرِّجَالِ،
فَقَدْ أُدْخِلَ فِي جُمْلَتِهِمْ عَلَى طَرِيقِ الْإِشْتِرَاكِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْنَى يَخْتَصُّهُ دُونَ غَيْرِهِ
مِنَ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ هَذَا عَلَى مَعْنَى يَخْتَصُّهُ دُونَ غَيْرِهِ بِإِشَارَةِ هِيَ لَهُ، لَا لِغَيْرِهِ فِي
دَلَالَةِ اسْمِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (رَجُلٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى هُوَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ.

وَلَوْ قُلْتَ: (رَجُلُكَ) فَأَصْفَتْ؛ لَتَعَرَّفَ بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى يَخْتَصُّهُ دُونَ
غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لِهَذَا الْمُخَاطَبِ دُونَ رَجُلٍ آخَرَ، وَلَوْ كَانَ لَهُ رَجُلٌ آخَرُ لَوَجِبَتْ الصِّفَةُ
كَمَا تَجِبُ فِي: (زَيْدٍ) إِذَا عَرَضَ فِيهِ التَّنْكِيرُ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٢) فِي د: (يَخْصُ).

وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمُوصُوفُ الْوَاحِدُ بِصِفَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَخْصِيصِ الْمُوصُوفِ بِصِفَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ إِذْ يَكُونُ بِصِفَتَيْنِ أَخْصَّ مِنْهُ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبِثَلَاثِ صِفَاتٍ أَخْصَّ مِنْهُ بِصِفَتَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ [ظ ٤٨] بِرَجُلٍ عَاقِلٍ كَرِيمٍ مُسْلِمٍ)، وَقَدْ يَكُونُ ذِكْرُ مِثْلِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلْمَدْحِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِيصِ فَقَطْ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ صِفَاتٍ كَثِيرَةٍ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُونَ كَثِيرُونَ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلِينَ أَغْيَارٌ، فَيَقْتَضِي^(١) ذَلِكَ أَنْ يَتَّبَعَ الثَّانِي الْأَوَّلَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَاتُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْمًا رَجُلٍ)، فَتَصِفُ بِ (أَيْمًا) عَلَى طَرِيقِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَرِيمٍ أَيْمًا كَرِيمٍ)، وَ (لَيْسَ أَيْمًا لَيْسَ) .

وَإِذَا وُصِفَ بِ (أَيْ) لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّفْصِيلَ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ قَدْ دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، وَدَلَّ (أَيْ) بِإِبْهَامِهِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ التَّقْدِيرِ فِيمَا يُوصَفُ بِهِ لِلْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ. وَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَا)، وَلَا: (أَيْنَ)، وَلَا: (مَتَى)؛ لِأَنَّهَا لَا تُشْعِرُ بِمَعْنَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ مِنْ جِهَةِ مُضَافٍ إِلَيْهِ؛ إِذْ كَانَتْ لَا تُضَافُ كَمَا تُضَافُ (أَيْ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ لـ (أَيْ) الْإِضَافَةُ؛ لِأَنَّهَا لِتَفْصِيلِ مَا أَجْمَلْتَهُ (مَا) .

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، فَتَصِفُ بِ (حَسَبِكَ)؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ وَصِفَ بِهِ نَكِرَةً، وَإِنَّمَا تَنْكَرُ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (كَأَفِيكَ)، فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، كَمَا أَنَّ (ضَارِبُكَ) فِي تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، وَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَأَفِيكَ مِنْ رَجُلٍ) . وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَمَّكَ مِنْ رَجُلٍ)، فَهُوَ نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: (مِثْلَكَ مِنْ رَجُلٍ)، وَذَلِكَ فِي أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ يَهْمُ هَمَّةً، فَهُوَ عَلَى مِثْلِ هَمَّتِهِ .

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَقْضِي)، وَكَذَا فِي د.

مِنْ رَجُلٍ، عَلَى مَعْنَى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى مَا تَشَاءُ مِنْ رَجُلٍ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرَعَكِ مِنْ رَجُلٍ)، فَفِيهِ مَعْنَى: مِثْلِكَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ فِيمَا يَشْرَعُ، فِيهِ، وَمِثْلِكَ فِيمَا يَهْمُ بِهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَذَا مِنْ رَجُلٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ فِيمَا يَهْدُ مِنَ الْأُمُورِ، فَمِنْ أَجْلِ دُخُولِ مَعْنَى (مِثْلٍ) صَلَحَ الصِّفَةُ بِالْمَصْدَرِ عَلَى طَرِيقِ النِّكَرَةِ.

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَذَا مِنْ رَجُلٍ)، و(بِامْرَأَةٍ هَذِهِ مِنْ امْرَأَةٍ)، فَيَجْعَلُهُ فِعْلًا، كَأَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَذَا لَكَ كَهَذَا، فَدَخَلَهُ مَعْنَى الْمِثْلِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَقَالَ: (هَذَا) عَلَى مَعْنَى: (هَذَا لَكَ)، كَمَا يُقَالُ: (كِلْتُهُ)، و(وَرَزْتُهُ)، عَلَى مَعْنَى: كِلْتُ لَهُ، وَوَرَزْتُ لَهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)، فَ(مِثْلِكَ) نَكِرَةٌ وَصِفَ بِهِ نَكِرَةٌ، وَإِنَّمَا تَنَكَّرَ لِكَثْرَةِ وُجُوهِ الشَّبهِ الْمَعْلُومَةِ، فَلَمْ تَخْتَصَّ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَلَوْ جُعِلَ عَلَى مَعْنَى: الْمَعْرُوفِ بِشَبْهِكَ، لَصَارَ مَعْرِفَةً، وَلَكَانَ مِنْ صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ.

وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ رَجُلٌ كَمَا أَنَّهُ رَجُلٌ. وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مُسَاوٍ لَكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَيَصْلُحُ عَلَى أَنْ يَكُونَ [٤٩] مِثْلُهُ فِي الصُّورَةِ؛ لِأَنَّ الشَّبِيهَ إِنَّمَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ فِيهِ إِلَى أَظْهَرِ الْوُجُوهِ الَّتِي يَجْتَمِعُ الشَّيْئَانِ فِيهَا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبِكَ)، أَيُّ: مِثْلِكَ، فِي أَنَّهُ مِنْ نَوْعِكَ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ مِنَ الشَّيْءِ هُوَ النَّوْعُ مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبْهِكَ)، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ: (مِثْلِكَ)، فَأَمَّا: (شَبْهِكَ) فَهُوَ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: الْمَعْرُوفِ بِشَبْهِكَ، فَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبْهِكَ) عَلَى الصِّفَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَحْوِكَ)، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ: مِثْلِكَ فِي النَّحْوِ الَّذِي تَنْحُو.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرٍّ مِنْكَ)، أَوْ (خَيْرٌ مِنْكَ)، فَهُوَ نَكِيرَةٌ وَصِفَ بِهِ نَكِيرَةٌ، فَإِنْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي هُوَ شَرٌّ مِنْكَ)، أَوْ (خَيْرٌ مِنْكَ)، وَلَمْ يَجْزِ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى (شَرٍّ)، وَلَا (خَيْرٍ)؛ لِأَنَّ (مِنْكَ) تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا دُونَ مُتَعَلِّقِهَا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ)، فَ (غَيْرِكَ) نَكِيرَةٌ وَصِفَ بِهِ نَكِيرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى نَقِيضٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَتَعَرَّفُ فِيهِ (غَيْرٌ) هُوَ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا هُوَ نَقِيضٌ وَاحِدٌ، كَقَوْلِكَ: (إِنِّي لَأُمُرٌّ بِالصَّادِقِ غَيْرِ^(١) الْكَاذِبِ فَاسْأَلُهُ عَنِ الْخَبَرِ)، وَكَذَلِكَ: ﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فَهُوَ مَعْرِفَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ نَقِيضٌ وَاحِدٌ فَهُوَ نَكِيرَةٌ؛ لِكَثْرَةِ مَعْنَى الْغَيْرِيَّةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ) عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَرَّ بِاثْنَيْنِ، كَأَنَّهُ مَرَّ بِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، فَيَكُونُ عَلَى مَعْنَى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَيْسَ بِكَ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ آخَرَ)، فَهَذَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، كَمَا احْتَمَلَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا أَظْهَرُ^(٢) فِي أَنَّهُ مَرَّ بِاثْنَيْنِ، وَلَا يَمْتَنِعُ^(٣) أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى: مَرَرْتُ بِوَاحِدٍ لَيْسَ هُوَ هَذَا الْمَذْكُورَ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(٤)

وَمَا حُكِمَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ)؟ وَلَمْ جَازَ وَصَفُ النَّكِيرَةِ بِمَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؟
وَلَمْ جَازَتْ الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ؟

(٢) فِي د: (ظَهَرَ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (غَيْرِهِ).

(٣) فِي د: (تَمْنَعُ).

(٤) هَذَا تَمَتَّةُ الْبَابِ، وَهُوَ ابْتِدَاءُ مِنْ سَبْيُوهِ ١/ ٤٢٤.

وَمَا الْإِضَافَةُ الْحَقِيقِيَّةُ؟ وَمَا الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ؟

وَلَمْ صَارَ: (الْحَسَنُ) فِي اللَّفْظِ لِـ (رَجُلٍ)، وَفِي الْمَعْنَى لِلْوَجْهِ فِي قَوْلِكَ:
(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهِهِ)؛ إِذِ
(الْحَسَنُ) لِلْوَجْهِ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ؟

وَلَمْ جَاَزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الْعَبْدِ) عَلَى أَنَّهُ عَبْدُهُ، أَوْ غَيْرُ عَبْدِهِ، وَلَمْ
يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَارِهِ الْعَبْدِ) إِلَّا عَلَى أَنَّهُ عَبْدُهُ؟ وَلَمْ صَارَتْ الصِّفَةُ فِي التَّائِيثِ
وَالتَّذْكِيرِ عَلَى مَا قَبْلُهَا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْوَجْهِ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فِي
الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْأَوَّلِ، حَتَّى وَجَبَ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنَةِ الْوَجْهِ)، وَ(مَرَرْتُ
بِامْرَأَةٍ [ظ ٤٩] حَسَنِ وَجْهِهَا)، وَ(بِرَجُلٍ حَسَنَةِ عَيْنِهِ)؟ وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا فِي
كُلِّ مَا تَصَرَّفَ مِنْ بَابِ: (حَسَنِ الْوَجْهِ)، فَلِمَ اخْتَلَفَتْ الْأَحْكَامُ، وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ اللَّفْظُ
وَالْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ
.....

وَلَمْ جَاَزَ أَنْ تُوصَفَ النَّكِرَةُ بِـ (قَيْدِ الْأَوَابِدِ)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ؟
وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ عَلَى نَاقَةٍ غُبْرِ الْهَوَاجِرِ)؟ فَلِمَ جَاَزَ فِي: (غُبْرِ الْهَوَاجِرِ) أَنْ
يَكُونَ نَكِيرَةً؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِكَ)؟ فَلِمَ كَانَ (ضَارِبُكَ) نَكِيرَةً؟

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطَرَّنَا ﴾ [الْأَحْقَافُ: ٢٤]، فَلِمَ كَانَ: (مُّطَرَّنَا) نَكِيرَةً؟

الْجَوَابُ

تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ)، فَتَصِفُ النَّكِرَةَ بِالنَّكِرَةِ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا
إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ
الْوَجْهِ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: (حَسَنِ وَجْهِهِ)؛ إِذِ (الْحَسَنُ) فِي الْحَقِيقَةِ لِلْوَجْهِ.

وإنما جازت الإضافة اللفظية؛ لشبهها بالإضافة الحقيقية، من جهة معاقبة التَّنوين الذي يجب للإضافة الحقيقية، وحذف التَّنوين استخفافاً، فلزمت الإضافة اللفظية لهذه العلة.

والإضافة الحقيقية هي التي يكون اللفظ فيها على الإضافة، والمعنى عليها. وأمّا الإضافة اللفظية فهي التي يكون اللفظ فيها على الإضافة، والمعنى على الانفصال.

وإذا قلت: (مررت برجل حسن الوجه)، ف (الحسن) في اللفظ لـ (رجل)، وهو الموصوف به، وأمّا في المعنى فهو للوجه، وهو الموصوف به في الحقيقة، وإنما ذلك لأنّه نُقل الضمير من قولك: (وجهه) إلى الصفة، فصار عائدًا إلى (رجل)، وصار (الحسن) له في اللفظ، وهو في حقيقة المعنى للوجه؛ ولذلك اختلف الحكم في التأنيث والتذكير، والتثنية والجمع، فجرى على الأول إذا كان فيه ضميره، وعلى الثاني إذا تجرّدت الصفة من الضمير، تقول على ذلك: (مررت بامرأة حسنة الوجه)، و (حسن وجهها)، و (مررت برجل حسن العين)، و (حسنة عينه).

وتقول على ذلك: (مررت بامرأتين حسنتي الوجوه)، و (مررت بامرأتين حسن أبواهما)، و (حسن وجههما)؛ لأنّ الصفة للثاني، وقد تقدّمت عليه، فلا تلحقها تثنية ولا جمع، ولكن يثنى الوجه؛ لأنّه منفصل، فتقول: (مررت بامرأتين حسن وجههما)، فتثنى الوجه، ولا تجمعهما كما تجمعها في الإضافة، على قياس: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؛ لأنّ الإضافة لازمة في البيان عن المعنى بما لا يلزم غيرها من الانفصال، كقولك: (مررت بامرأتين حسنتي الوجوه)، فهذا يضعف، وتقوى التثنية، فتقول: (مررت بامرأتين حسنتي الوجهين)، كما تقول في الواحد: (مررت بامرأة حسنة الوجه)، وإنما ضعف في المنفصل؛ لأنّه لا يلزم لزوم المضاف [٥٠] الذي هو كبعض الاسم بمعاقبته للتَّنوين.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ الْعَبْدَ)، فَيَجُوزُ عَلَى أَنَّهُ عَبْدُهُ، أَوْ غَيْرُ عَبْدِهِ.
فَأَمَّا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَارِهِ الْعَبْدِ)، فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ عَبْدُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ
الْمُشَبَّهَةِ، وَأَصْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَارِهِ عَبْدُهُ، عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاعِلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ:
(ضَارِبِ الْعَبْدِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ
الْعَبْدَ)، وَ(ضَارِبِ عَبْدُهُ).

وَأَمَّا اخْتَلَفَتِ الْأَحْكَامُ فِي هَذَا مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِاخْتِلَافِ التَّقْدِيرِ فِي وَضْعِ
الْأُصُولِ؛ إِذْ مِنْهَا مَا يَجِبُ لِلْمَعْنَى بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ لَهُ بِحَقِّ الشَّبَهِ، وَمِنْهَا
مَا يَجِبُ لَهُ بِحَقِّ الاسْتِخْفَافِ، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ لَهُ بِحَقِّ الاسْتِعَارَةِ؛ فَلِهَذَا اخْتَلَفَتْ
الْأَحْكَامُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ:

٣٧٩ بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ طِرَاذُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأٍ مُغَرَّبٍ^(١)

فَوَصَفَ النِّكَرَةَ بِنَكِرَةٍ، وَكَانَ (قَيْدِ الْأَوَابِدِ) نَكِرَةً؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: مَانِعِ
الْأَوَابِدِ، فَجَرَى مَجْرَاهُ فِي التَّنْكِيرِ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَنْفَصَلَ كَمَا
يَصْلُحُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ عَلَى نَاقَةٍ عُيْرِ الْهَوَاجِرِ)، فَ(عُيْرُ الْهَوَاجِرِ) نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي
مَوْضِعٍ: تَعْبُرُ الْهَوَاجِرَ، وَعَابِرَةُ الْهَوَاجِرِ، إِلَّا أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الصِّفَةِ، وَيَجُوزُ
فِي مِثْلِهِ الْفَصْلُ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِكَ)، فَيَكُونُ: (ضَارِبِكَ) نَكِرَةً عَلَى أَنَّهُ لِلْحَالِ
أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَوْ كَانَ لِلْمَاضِي لَكَانَ مَعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَيْدِ ضَارِبِكَ أُمْسٍ).
وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُتْمِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فَ(مُتْمِرُنَا) نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٤٦، وانظر سيبويه ٤٢٤/١، والاختيارين ٥٣،
والمحكم ٤٩١/٦، وتحصيل عين الذهب ٢٤٠، واللسان (قيد). وهو لعلمة بن عبدة (الفحل) في
ديوانه ٥٨، وابن السيرافي ٣٠٩/١.

اسْمُ فَاعِلٍ، عَلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِالِإِضَافَةِ، وَالْمَعْنَى: مُمَطَّرٌ لَنَا^(١).

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(٢)

وَمَا حُكِّمَ الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تُعَرِّفُهُ فِي مَوَاقِعِ النَّكِيرَاتِ مِنْ: الصِّفَةِ،
وَدُخُولِ (رُبِّ)، وَ(كُلِّ)، وَمَوْقِعِ التَّمْيِيزِ، وَمَوْقِعِ الْحَالِ، وَمَوْقِعِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ
الْفَائِدَةُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ النَّكِيرَةِ الْمُفْرَدَةِ؟ وَلِمَ كَانَتْ هَذِهِ الْمَوَاقِعُ كُلُّهَا
لِلنَّكِيرَةِ خَاصَّةً؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحَرُورِ
.....

وَلِمَ قَالَ:

..... كَأَنَّنا
لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ

وَقَوْلِ الْمَرَّارِ:

..... سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ
.....

وَلِمَ لَا يَكُونُ: (مُعْطِي رَأْسِهِ) إِلَّا نَكِيرَةً؟

وَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

..... سَرَتْ تَخِيطُ الظُّلَمَاءِ مِنْ جَانِبِي قَسَا
.....

وَلِمَ قَالَ [ظ ٥٠]:

..... وَحُبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرِ
.....

وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

..... يَا رَبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ
.....

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَطْرَانَا)، وَكَذَا فِي التَّبَصُّرَةِ ١/ ١٧٦، وَجُمْلَةٌ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٢) تَتِمَّةُ بَابِ التَّوَابِعِ، وَهُوَ ابْتِدَاءٌ مِنْ سَبْيُوهِ ١/ ٤٢٥.

وَقَوْلِ أَبِي مُحَجَّنٍ^(١):

٢٨٠ يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ^(٢)

وَلَمْ لَا تَفْعُ (رُبَّ) إِلَّا عَلَى نَكِرَةٍ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (عِشْرُونَ مِثْلَهُ)، و(مَائَةٌ مِثْلَهُ)؟ فَلِمَ صَارَ الْمُضَافُ بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ فِي هَذَا؟

وَمَا تَقْدِيرُ: (قَيْدُ الْأَوَابِدِ)، و(مِثْلُ زَيْدٍ) فِي الْإِنْفِصَالِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى^(٣): قَيْدُ الْأَوَابِدِ، وَقَدَّرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى: قَيْدِ لِلْأَوَابِدِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (عِشْرُونَ غَيْرَكَ)؟ وَلِمَ جَازَ، وَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ الْمُفَسَّرِ لِلْعَدَدِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي: (مَائَةُ دِرْهَمٍ): (مَائَةُ الدَّرْهَمِ) بِالتَّعْرِيفِ، مَعَ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى التَّمْيِيزِ؛ لِتَوْحِيدِ الدَّرْهَمِ، فَقَدْ وَقَعَ وَاحِدٌ فِي مَوْضِعِ جَمِيعٍ؟ فَلِمَ جَازَ: (مَائَةُ الدَّرْهَمِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (كُلُّ الرَّجُلِ)، وَلَا: (رُبَّ الرَّجُلِ)؟

وَمَا حُكْمُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تُعَرِّفُهُ فِي جَوَازِ أَنْ تُعَرِّفَهُ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ إِلَّا: (حَسَنَ الْوَجْهِ)؟

(١) أَبُو مُحَجَّنٍ الثَّقَفِيُّ عَمْرُو بْنُ حَبِيبٍ، هُوَ أَحَدُ الْأَبْطَالِ الشُّعْرَاءِ الْكِرْمَاءِ، لَهُ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْقَادِسِيَّةِ، ثُمَّ كَانَ أَحَدَ الرُّؤُوسِ الَّذِينَ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ عُثْمَانَ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ حُرُوبَهُ، وَرَحَلَ إِلَى مِصْرَ ثُمَّ إِلَى الْمَوْصِلِ، فَطَلَبَهُ مَعَاوِيَةُ، فَدَخَلَ غَارًا فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ فَمَاتَ، فَأَخَذَ عَامِلُ الْمَوْصِلِ رَأْسَهُ فَأَرْسَلَهُ إِلَى زِيَادٍ، فَبَعَثَ بِهِ زِيَادٌ إِلَى مَعَاوِيَةَ، فَكَانَ أَوَّلَ رَأْسٍ حُمِلَ فِي الْإِسْلَامِ. مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ لِلْهَجْرَةِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْإِصَابَةِ ٧/ ٣٦٠، وَأَسَدُ الْغَابَةِ ٣/ ٢٤٠، وَالْأَعْلَامُ ٥/ ٧٦.

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعَتْهَا بِطَّلَاقٍ

وَهُوَ لِأَبِي مُحَجَّنٍ الثَّقَفِيِّ فِي سَبْيُوهِ ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٨٦، وَابْنِ السِّيرَافِيِّ ١/ ٣٧٦، وَالتَّبَصُّرَةِ ١/ ١٧٥، وَتَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٤٢، وَالنَّكَتِ لِلْأَعْلَمِ ١/ ٤٣٤، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ ٢٦٣، وَابْنِ يَعِيشَ ٢/ ١٢٦، وَالمَحْصُولِ ٢/ ٧٧٦. وَهُوَ لَغِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ فِي الْأَغَانِي ١٣/ ٢٢٥، وَفَرَحَةَ الْأَدِيبِ ١٨٨. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤/ ٢٨٩، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢/ ٤٥٧، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢/ ٢٧٩. وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةٍ: (صَحَبَتْهَا بِطَّلَاقٍ).

(٣) سَبْيُوهِ ١/ ٤٢٧.

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلَمْ جَازَ؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي
يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ فِيهِ؟
وَلَمْ جَازَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى: (حَسَنِ الْوَجْهِ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهِ مِنْ
النِّكَرَاتِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؟

الْجَوَابُ

الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تُعَرِّفُهُ يَقَعُ فِي مَوَاقِعِ النِّكَرَاتِ الْمُفْرَدَاتِ مِنَ: الصِّفَةِ،
وَدُخُولِ (رُبِّ)، وَ(كُلِّ)، وَمَوْقِعِ التَّمْيِيزِ، وَمَوْقِعِ الْحَالِ، وَمَوْقِعِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ
الْفَائِدَةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِعَ إِنَّمَا تَطْلُبُ النِّكَرَةَ، وَلَا تَطْلُبُ نَكِرَةً مَخْصُوصَةً بِصِفَةٍ،
فَكُلُّ نَكِرَةٍ فَهِيَ تَصْلُحُ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كَانَتْ مُفْرَدَةً أَوْ مُضَافَةً،
وَكَانَتْ مِمَّا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ لَا يَتَعَرَّفُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً.

وإِنَّمَا وَجَبَ فِي صِفَةِ النِّكَرَةِ أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً؛ لِأَنَّهَا لِلتَّخْصِصِ، لَا لِإِزَالَةِ
الِاشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، كَمَا تَكُونُ صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ لِإِزَالَةِ الْإِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، فَ(رَجُلٌ
ظَرِيفٌ) أَخْصُصُ مِنْ (رَجُلٍ) إِذْ كَانَ (رَجُلٌ) يَقَعُ عَلَى رَجُلٍ ظَرِيفٍ وَغَيْرِ ظَرِيفٍ.

وَ(رُبِّ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ فِي مَوْضِعِ (جَمِيعِ)، ذِكْرَ
لِلتَّفْصِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّقْلِيلِ، كَقَوْلِكَ: (رُبُّ رَجُلٍ أَتَانِي بِمِثْلِ هَذَا)، فَلِإِنَّمَا
قَلَّلْتَ جَمَاعَةً وَاحِدُهُمْ رَجُلٌ، فَقَدْ دَخَلَهُ مَعْنَى الْإِشْتِرَاكِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ،
وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (رُبُّ رِجَالٍ) لَكَانَ عَلَى تَقْلِيلِ جَمَاعَةٍ وَاحِدُهُمْ رِجَالٌ.

وَ(كُلِّ) لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ إِلَّا وَهُوَ نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ (جَمِيعِ)؛ إِذْ كَانَ
الْوَاحِدُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا كُلِّ لَهُ؛ لِأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا هِيَ لِصْمِ الْأَبْعَاضِ عَلَى طَرِيقِ
الِاشْتِمَالِ، إِلَّا أَنَّهَا تُتَوَجَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا [٥١]: صَمُّ الْأَبْعَاضِ الَّذِي الْمَعْنَى
لِجُمْلَتِهِمْ، فَيَصْلُحُ فِي هَذَا تَعْرِيفُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ الرِّجَالِ لَهُمْ دِرْهَمٌ).
وَتَارَةً تَكُونُ لِصْمِ الْأَبْعَاضِ الَّتِي الْمَعْنَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ رَجُلٍ لَهُ
دِرْهَمٌ)؛ فَلِهَذَا صَلَحَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي (رُبِّ)؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهَا إِلَّا تَقْلِيلُ جُمْلَةٍ وَاحِدُهُمْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ) فَهَذَا تَقْلِيلُ جَمَاعَةٍ وَاحِدُهُمْ رَجُلٌ، وَلَا وَجْهَ لَهَا غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي يَطْلُبُ النِّكَرَةَ.

وَأَمَّا الْحَالُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ.

وَالْتَّمِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ فِي مَوْضِعِ (الْجَمِيعِ) عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ. وَالْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ الْفَائِدَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ تَكُنْ فِيهِ الْفَائِدَةُ. وَقَالَ جَرِيرٌ:

٢٨١ ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحُرُورِ كَأَنَّا
لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٌ^(١)
فَوَصَفَ فَرَسًا بِمُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ نَكِرَةٌ.
وَقَالَ الْمَرَّازُ:

٢٨٢ سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ
نَاجٍ مُخَالِطٍ ضُهَبَةٍ مُتَعَيِّسٍ^(٢)
فَقَالَ: (بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ) فَدَلَّ عَلَى النِّكَرَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بِكُلِّ مُعْطٍ رَأْسَهُ^(٣) [ظ ٥١].
[الجزء الثامن عشر من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ]^(٤)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَهُوَ حَسْبِي وَبِهِ أَسْتَعِينُ^(٥)
وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٢٨٢ سَرَتْ تَخْبِطُ الظُّلُمَاءِ مِنْ جَانِبِي قَسَا
وَحُبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ^(٦)

- (١) البيت من الطويل، وهو لجريز في ديوانه ٩٩٤، وانظر سيبويه ٤٢٥/١، وشرح نقائض جريز والفرزدق لأبي عبيدة ٨٧٨/٣، وابن السيرافي ٣٧٥/١، والمحكم ٥١٧/٢، ٤١٧/٨، وتحصيل عين الذهب ٢٤٠. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٧، والهمع ١٥١/٣.
- (٢) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (١٦٣).
- (٣) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى: وقال ذو الرمة. الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الطيبين الطاهرين وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل).
- (٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله
- (٥) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وبه أستعين) ليس في د.
- (٦) البيت من الطويل، وهو لذو الرمة في ديوانه ٥٦٦، وانظر سيبويه ٤٢٦/١، وابن السيرافي =

فَوَصَفَ (خَابِطُ اللَّيْلِ) بِ (زَائِرٍ)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَكِرَةٌ.
وَقَالَ جَرِيرٌ:

٢٨٤ يَا رَبَّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا^(١)
فَأَدْخَلَ (رَبَّ) عَلَى (غَابِطُنَا)، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَكِرَةٌ.

وَتَقُولُ: (عِنْدِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ)، فَتُوقِعُ (مِثْلَهُ) مَوْقِعَ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ بِالْجِنْسِ، وَتَقْدِيرُهُ: عِشْرُونَ شَيْئًا مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّ الصِّفَةَ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْمُوصُوفِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ مِثْلُهُ.
وَتَقُولُ: (عِنْدِي مِائَةٌ مِثْلِهِ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مِائَةٌ شَيْءٍ مِثْلِهِ.

وَتَقْدِيرُ: (مِثْلِكَ) فِي النَّكِرَةِ، وَ (مِثْلِ زَيْدٍ) كَتَقْدِيرِ: (قَيْدُ الْأَوَابِدِ)، كَأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِيهِ التَّنْوِينَ، وَنَصَبَ مَا بَعْدَهُ، كَمَا يَكُونُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، فَقَدَرَهُ عَلَى^(٢): (مِثْلُ زَيْدًا)، وَ (قَيْدُ الْأَوَابِدِ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (ضَارِبُ زَيْدًا)، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّمْيِيلَ بِفَهْمِ نَظِيرِهِ؛ إِذْ كَانَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ. وَقَدَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى^(٣): قَيْدُ الْأَوَابِدِ^(٤)؛ لِإِبْيَاسِهِ بِمَا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ، وَكِلَا التَّقْدِيرَيْنِ حَسَنٌ.

وَتَقُولُ: (عِنْدِي عِشْرُونَ غَيْرَكَ)، وَتَقْدِيرُهُ: عِنْدِي عِشْرُونَ شَيْئًا غَيْرَكَ، فَبِهَذَا يَصِحُّ التَّمْيِيزُ، وَهُوَ طَرِيقُ الْجِنْسِ وَالْبَيَانِ عَنِ التَّفْصِيلِ.

وَتَقُولُ: (مِائَةٌ دِرْهَمٍ)، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّعْرِيفُ، تَقُولُ: (مِائَةُ الدَّرْهَمِ)، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي مَوْضِعِ (جَمِيعٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلُ بَيَانُ الْعَدَدِ الَّذِي تَقَدَّمَهُ، وَبَيَانُ نَظِيرِهِ لَهُ

= ٣٣٦/١، والمحكم ١٢٤/٥، والنكت للأعلم ٤٣٤/١، وتوجيه اللمع ٢٥٤، والمحصول ٧٣٧، والمقاصد الشافية ٢٠/٤، ٢٤. وهو بلا نسبة في التذييل ١٤٩/١٠، وتمهيد القواعد ٢٥٨٤. وفي الديوان: (فأحب بها).

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٥٩٥، وانظر سيبويه ٤٢٧/١، والمقتضب ١٥٠/٤، ٢٢٧/٣، ٢٩٠/٤، وابن السيرافي ٣٧٦/١، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٤٢، والنكت للأعلم ٤٣٤/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢١٣/١، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢. وهو بلا نسبة في الجمل للزجاجي ٩١، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٩/٤، وابن يعيش ٥١/٣. (٢) سيبويه ٤٢٧/١. (٣) المقتضب ٢٨٩/٤.

(٤) في الأصل ود: (الأوابد)، وكذا في السؤال.

مِنْ قَوْلِكَ: (عَشْرَةُ الدَّرَاهِمِ).

وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (رُبَّ)، وَلَا: (كُلُّ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَلُّ بِهِ؛ إِذِ النَّكِرَةُ هِيَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، فَلَوْ تَعَرَّفَ لاختلَّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مِائَةُ الدَّرَاهِمِ)؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَمَا فِي الْمِائَةِ مِنْ تَفْصِيلِ الْعِدَّةِ، فَاحْتَمَلَ التَّعْرِيفَ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ لَفْظِ: (الْجَمِيعِ) لَوْ وَقَعَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ سَوَاءٌ لَفْظُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالْوَاحِدِ هَاهُنَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كُلُّ)، وَ(رُبَّ)؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَكُلُّ مُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَا تَعْرِفُهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَرَّفَ عَلَى وَجْهِهِ، وَيَتَنَكَّرَ عَلَى وَجْهِهِ إِلَّا (حَسَنُ الْوَجْهِ) وَبَابُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا الْإِنْفِصَالُ فِي: (حَسَنٍ وَجْهُهُ)؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، فَالْوَجْهُ الَّذِي يَتَعَرَّفُ عَلَيْهِ (مِثْلُكَ) تَوَجُّهُهُ^(١) إِلَى شَبِّهِ مَخْصُوصٍ، هُوَ الطُّوْلُ أَوْ الْقِصَرُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ [٥٢]. وَالْوَجْهُ الَّذِي لَا يَتَعَرَّفُ هُوَ الشَّبُّ الْمُبْهَمُ الْمُحْتَمِلُ لِلْوُجُوهِ.

وَأَمَّا^(٢) (غَيْرُكَ) فَالْوَجْهُ الَّذِي يَتَعَرَّفُ فِيهِ هُوَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ النَّقِيضِ؛ لِمَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا نَقِيضٌ وَاحِدٌ، كَقَوْلِكَ: (إِنِّي لَأَمُرُّ بِالصَّادِقِ غَيْرِ الْكَاذِبِ فَاسْأَلُهُ عَنِ الْخَبَرِ)، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لِأَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ عَلَى نَقِيضِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ لَمْ يُنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ، فَهَذَا وَجْهُ (غَيْرِ) إِذَا كَانَتْ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ فَعَلَى أَنَّ كُلَّ مَا عَدَا الْمَذْكُورَ فَهُوَ غَيْرُهُمْ.

وَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ) عَلَى الصِّفَةِ، أَيْ: الْمَعْرُوفِ بِشَبِّهِكَ، وَلَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غَيْرِكَ) إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْرِفُ اثْنَيْنِ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ، فَهُوَ يَتَعَرَّفُ فِي هَذَا الْوَجْهِ.

وَيَجُوزُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى (حَسَنِ الْوَجْهِ)، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ مِنَ النَّكِرَاتِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا يَتَعَرَّفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عِلَامَةٍ، فَقَدْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (تَوَجُّهُهُ).

(٢) فِي د: (وَمَا).

اسْتَغْنَى عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِذَلِكَ الْوَجْهِ، وَلَيْسَ هَكَذَا: (حَسَنُ الْوَجْهِ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(١)

مَا الصِّفَةُ الَّتِي^(٢) يَصْلُحُ فِيهَا الْعَطْفُ بِالْفَاءِ؟ وَمَا الصِّفَةُ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا الْعَطْفُ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا قَائِمٍ وَإِمَّا قَاعِدٍ)، مَعَ أَنَّ الصِّفَةَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ عَلَى الْمَعْنَى فِيهَا؟ فَمَا الْمَعْنَى الَّتِي عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْصُوفُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ)؟ وَمَا الْمَعْنَى الَّتِي وُصِفَ بِهِ مَعَ أَنَّ الصِّفَةَ عَلَى النَّفْيِ؟ وَهَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْإِثْبَاتِ أَمْ إِلَى تَقْدِيرِ مُنْتَفٍ عَنْهُ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ وَذَاهِبٍ)؟ وَلَمْ جَازَ هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وَصَاحِبِكَ) عَلَى هَذَا الْجَرِّ؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي يَجُوزُ عَلَيْهِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ فَذَاهِبٍ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ فَصَاحِبِكَ)؟ وَلَمْ جَازَ ثَمَّ فِي صِفَةِ النَّكْرَةِ؟ وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ أَوْ سَاجِدٍ)، فَمَا الْمَعْنَى الْمَوْصُوفُ بِهِ هَذَا النَّكْرَةُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ)؟ فَمَا مَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: (رَاكِعٍ) قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسَاجِدٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ)؟ فَلِمَ وُصِفَ بِحُسْنٍ لَيْسَ لَهُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَدِيقٍ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلِمَ وُصِفَ بِالْجِنْسِ وَفِي تَقْيِضِهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ سَوَاءٍ)؟ وَمَا مَعْنَى الصَّدَقِ هَاهُنَا [ظ ٥٢] وَالسَّوَاءُ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مُصَدَّرٍ: (سُوَّتُهُ) وَبَيْنَ (السَّوَاءِ)؟

وَمَا مَعْنَى الصِّفَةِ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلَيْنِ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ عَلَى أَنَّهُمَا مِثْلَانِ

(١) تتمة الباب، وهو ابتداء من سيبويه ٤٢٩/١.

(٢) في الأصل ود: (الذي)، وكذا يقتضي السياق.

لَا آخَرِينَ؟ فَلِمَ حَمَلَهُمَا عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلٌ لِلآخَرِ؟ وَلِمَ كَانَ فِي: (هَذَانِ^(١))
رَجُلَانِ سَيَّانٍ (أَظْهَرَ مِنْهُ فِي: (مِثْلَيْنِ)؟

وَمَا مَعْنَى الصِّفَةِ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلِكَ)؟ وَلِمَ وَجَّهَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ^(٢):
أَحَدُهُمَا أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُكَ. وَالْآخَرُ عَلَى أَنَّهُمَا جَمِيعًا مِثْلُكَ؟

وَمَا مَعْنَى الصِّفَةِ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ غَيْرِكَ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ^(٣): غَيْرُهُ
فِي الْخِصَالِ، وَبِرَجُلَيْنِ آخَرَيْنِ، عَلَى أَنَّهُم ثَلَاثَةٌ فِي الْمُرُورِ؟

وَمَا مَعْنَى الصِّفَةِ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ سَوَاءٍ)^(٤)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَزِيدَا
عَلَى رَجُلَيْنِ، وَلَمْ يَنْقُصَا^(٥)؟ وَ (مَرَرْتُ بِدِرْهَمٍ سَوَاءٍ)، فَلِمَ كَانَ (سَوَاءً) فِي هَذَا
عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ دُونَ مَعْنَى الْجِنْسِ؟

وَمَا الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ تَفْرِيقُ الصِّفَةِ وَجَمْعُ الْمُوصُوفِ؟ وَمَا الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ
جَمْعُ الصِّفَةِ وَتَفْرِيقُ الْمُوصُوفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَصْلُحُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؟
وَلِمَ جَازَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلِمَ لَا
يَكُونُ الْوَجْهُ فِيهِ الْبَدَلُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ^(٦) فِي قَوْلِهِ:

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ حَلِيمٍ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

وَلِمَ كَانَ مِمَّا فُرِّقَ فِيهِ النَّعْتُ وَجُمِعَ الْمَنْعُوتُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِثَلَاثَةِ نَفَرٍ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ وَرَجُلٍ كَافِرٍ)؟ وَلِمَ فُصِّلَ
النَّعْتُ عَلَى تَثْنِيَةٍ وَتَوْحِيدٍ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: (هَذَا)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(٢) سَبِيوِيه ١/ ٤٣١.

(٣) سَبِيوِيه ١/ ٤٣٠.

(٤) سَبِيوِيه ١/ ٤٣١.

(٥) فِي د: (سَوْ).

(٦) فِي د: (الشَّاهِدُ وَمَا).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَبَّاجِ:

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خُمْسٍ

وَلَمْ قَالَ:

كَرْكِرَةً وَثَفْنَاتٍ مُلْسٍ

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتَيْنِ اتَّخَذْتُمُوهُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، وَلَمْ رَفَعَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ؟ وَلَمْ جَازَ الْجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ، وَعَلَى الْبَدَلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ^(١):

فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَلَمْ كَانَ الْوَجْهُ فِي: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ) الْجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ، وَلَا فِي قَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ)؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٢): «أَنْتَ فِي هَذَا مُبْعَضٌّ»؟ وَلَمْ أَلْزَمَ عَلَيَّ الرَّفْعُ فِي: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ) بِالرَّفْعِ [فِي]^(٣): (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِعٌ)؟ وَمَا مَعْنَى التَّبْعِيضِ فِي الرَّفْعِ، إِذَا قُلْتَ: (كَانَ^(٤) أَخَوَاكَ رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَحِمَارٍ قِيَامٍ)؟ وَلَمْ جَازَ تَفْرِيقُ الْأَسْمِ وَجَمْعُ النَّعْتِ؟ وَلَمْ لَا يَصْلُحُ فِي جَمْعِ النَّعْتِ مَا يَصْلُحُ فِي تَفْرِيقِهِ مِنَ الرَّفْعِ؟

وَهَلْ [٥٣] يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِأَرْبَعَةٍ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ بِالْجَرِّ وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ؟

(١) كثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح، من خزاعة، وأمه جمعة بنت الأشيم الخزاعية، شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، واشتهر بحبه لعزة فعرف بها وعرفت به، وهي: عزة بنت حُمَيْل بن حفص، كنانة النسب، توفي سنة خمس أو سبع ومائة. انظر ترجمته في المنتظم ١٠٣/٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨٢/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سيويوه ٤٣٣/١.

(٤) في د: (كأنك).

وَمَا مَعْنَى النَّعْتِ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلَ رَجُلَيْنِ)؟ وَلِمَ وَجَّهَهُ عَلَى مَعْنَى (١):
فِي الْغِنَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِبِرٍّ مِلَّةٍ قَدَحَيْنِ)؟ وَمَا الْمَعْنَى الْمَوْصُوفُ بِهِ فِي هَذَا؟ وَلِمَ
كَانَ عَلَى الْمِقْدَارِ دُونَ مَالِي الْقَدَحَيْنِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِبِرٍّ مِلَّةٍ قَدَحٍ)،
وَلِ رَجُلَيْنِ مِثْلَ رَجُلٍ؟ وَلِمَ جَازَ؟

الْجَوَابُ

الصِّفَةُ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْعَطْفُ بِالْفَاءِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا هِيَ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ؛
لَأَنَّهَا تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ. فَأَمَّا الْعَطْفُ بِالْوَاوِ فَيَصْلُحُ فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى
أَنَّ الْمَوْصُوفَ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ الْمَعْنَيَانِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وَصَاحِبِكَ)،
وَلَا يَجُوزُ الْفَاءُ فِي هَذَا، وَلَكِنْ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ فَسَاجِدٍ)؛ لِأَنَّ فِيهَا
مَعْنَى الْفِعْلِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ بَعْدَ الرُّكُوعِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا قَائِمٍ وَإِمَّا قَاعِدٍ)، فَقَدْ بَيَّنْتَ الصِّفَةَ أَنَّهُ عَلَى إِحْدَى
الْحَالَيْنِ دُونَ الْحَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الْأَضْطِجَاعُ، وَكُلُّ صِفَةٍ جَرَتْ عَلَى أَصْلِهَا فَلَا
بُدَّ مِنْ أَنْ تُخَصَّصَ مَعْنَى الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا قَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) اخْتَمَلَ (٢) أَنْ
يَكُونَ مُضْطَجِعًا، فَإِذَا وَصَفَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، خَصَّصَهُ (٣)، وَبَطَلَ الْاِحْتِمَالُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: مُنْتَفٍ عَنْهُ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ،
فَخَصَّصَهُ بِمَا قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُضْطَجِعٍ.

وَإِذَا قَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ وَذَاهِبٍ) أَثْبَتَهُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ جَمِيعًا.

فَإِنْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وَصَاحِبِكَ) لَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ
عَلَى جِهَةِ جَمْعٍ مَعْنَى الصِّفَتَيْنِ عَلَى طَرِيقِ التَّعْرِيفِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (أَخِيكَ)، وَكَذَا فِي د.

(١) سَبِيوهِ ١/ ٤٣٤.

(٣) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (فَخَصَّصَهُ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ أَوْ سَاجِدٍ)، فَقَدْ خَصَصْتُهُ بِأَنَّهُ عَلَى إِحْدَى الصَّفَتَيْنِ، وَقَدْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَلَّا يَكُونَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ)، فَهَذَا عَلَى التَّأَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: (رَاكِعٌ)^(١) فَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسَاجِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَفْصَحَ بِذِكْرِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ؛ لِيُمْكِّنَ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ)، فَتَصِفُهُ بِحُسْنِ وَجْهِهِ، وَأَصْلُ الصِّفَةِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى مَعْنَى لِلْمَوْصُوفِ، لَا لِسَبَبِهِ، وَلَكِنْ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ^(٢) أَنْ يُجَرُّوا السَّبَبَ مَجْرَى النَّفْسِ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْأَدَبِ جَمِيلِهِ)، فَمَعْنَى الصِّفَةِ فِي الْحَقِيقَةِ لِسَبَبِ الْمَوْصُوفِ، وَلَكِنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَيْهِ، كَأَنَّهَا لَهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَدِيقٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ)، إِلَّا أَنَّكَ وَصَفْتَهُ بِالْجِنْسِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (يَصْدُقُ [٥٣] قَوْلُهُ بِفِعْلِهِ)، أَوْ: (هُوَ فِي الْأُمُورِ كَالصَّدِيقِ فِي الْقَوْلِ)، فَخَرَجَ إِلَى مَعْنَى (صَالِحٍ) مِنْ أَجْلِ^(٣) هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

وَنَقِيضُهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ سَوْءٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَاسِدٍ)، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: (يَسُوءُ النَّاطِرَ فِي أَمْرِهِ حَالُهُ لِفَسَادِهِ). وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (سُوءُهُ سُوءًا) وَبَيْنَ (السَّوَاءِ) أَنَّ السَّوَاءَ فَسَادٌ، وَالسُّوءُ مَكْرُوهٌ يُتَلَقَّى بِهِ صَاحِبُهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلَيْنِ) عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلٌ لِلآخَرِ، فَهَذَا ظَاهِرُ الْكَلَامِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ مِثْلُهُ، إِلَّا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلٌ لِلآخَرِ، وَهَذَا لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَكَذَلِكَ: (هَذَانِ رَجُلَانِ سَيِّانٍ)، وَهُوَ فِي هَذَا أَظْهَرُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسَاوٍ لِلآخَرِ، وَإِنَّمَا رَجَعْتَ الْمُمَاثَلَةَ إِلَى الْمَذْكُورِ، كَمَا تَرَجَّعُ فِي الْإِضَافَةِ، إِذَا قُلْتَ: (هَذَا

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْقَرَبِ)، وَكَذَا فِي د.

(١) قَوْلُهُ: (رَاكِعٌ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) فِي د: (أَحَدٌ).

مِثْلُ زَيْدٍ)، فَاَلْمُمَاتِلَةُ لَزَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ لَوْ قَالَ: (هَذَا مِثْلُ) لَا بَانَ؛ لِأَنِّي إِذَا أَضَفْتُهُ إِلَى زَيْدٍ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ لَمْ يَمْتَنِعْ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلِكَ)، فَالصِّفَةُ فِي هَذَا تَجْرِي عَلَى وَجْهَيْنِ: أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُكَ. وَالْآخَرُ أَنََّّهُمَا جَمِيعًا مِثْلُكَ. وَإِنَّمَا اخْتَمَلَ أَنََّّهُمَا جَمِيعًا مِثْلُكَ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ ذِكْرَهُمَا عَقْدَ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ. وَاخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلَهُ عَلَى التَّغْلِيظِ أَنَّ الرَّجُلَ الْوَاحِدَ مِثْلُ رَجُلٍ آخَرَ؛ فَلِهَذَا تَوَجَّهَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ غَيْرِكَ)، فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غَيْرُهُ فِي الْخِصَالِ، عَلَى التَّبْعِيدِ لِحَالِهِ مِنْ حَالِهِمَا. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ عَلَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ آخَرَيْنِ)، أَيُّ: هُم ثَلَاثَةٌ فِي الْمُرُورِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ غَيْرِكَ مَعَكَ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ سَوَاءٍ) ^(١)، عَلَى أَنََّّهُمَا لَمْ يَزِيدَا وَلَمْ يَنْقُصَا عَنْ رَجُلَيْنِ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِدِزْهَمٍ سَوَاءٍ) أَيُّ: تَامٌ، وَ(سَوَاءٌ) مَصْدَرٌ وَصِفَ بِهِ.

وَالَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ تَفْرِيقُ الصِّفَةِ وَجَمْعُ الْمُوصُوفِ هُوَ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْمَعْنَى، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِوَاحِدٍ مِنَ الْمُوصُوفِ دُونَ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ صَالِحٍ وَطَالِحٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِرِجَالٍ رَاكِبٍ وَرَاكِعٍ وَقَاعِدٍ)، فَهَذِهِ صِفَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمُوصُوفِ.

وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصِّفَةِ إِذَا نَقَصْتُ عَنْ عِدَّةِ الْمُوصُوفِ ^(٢)، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ صَالِحٍ وَطَالِحٍ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَةِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ، فَيَسْتَحِيلُ إِذَا نَقَصْتُ الْعِدَّةَ، وَلَكِنْ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ صَالِحٍ وَطَالِحٍ، وَغَرِيبٍ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ [و٥٤] بِرِجَالٍ مُتَمَيِّزِينَ بِأَوْصَافٍ ثَلَاثَةٍ.

(١) فِي د: (سَو).

(٢) قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصِّفَةِ إِذَا نَقَصْتُ عَنْ عِدَّةِ الْمُوصُوفِ) مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٨٥ بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَلِيمٌ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي^(١)

فهذا على تفريق الصفة وجمع الموصوف.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِثَلَاثَةِ نَفَرٍ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ وَرَجُلٍ كَافِرٍ)؛ لَأَنَّكَ قَدْ دَلَلْتَ عَلَى مُسَاوَاةِ الْعِدَّةِ.

وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٢٨٦ خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسٍ

كَرْكِرَةٍ وَثَفْنَاتٍ مُلْسٍ^(٢)

فَدَلَّ عَلَى مُسَاوَاةِ الْعِدَّةِ بِقَوْلِهِ: (وَثَفْنَاتٍ).

وفي التنزيل: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٣]، وَلَوْ جَاءَ عَلَى الْجَرِّ لَجَازَ، وَلَكِنَّ الرِّفْعَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ يَدُلُّ عَلَى [أَنَّ]^(٣) إِحْدَاهُمَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ. وَقَالَ كَثِيرٌ:

٢٨٧ فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشُلَّتِ^(٤)

(١) البيت من الوافر، وهو لابن ميادة في شعره ٢١٤ برواية: (رجل حزين)، وانظر ابن السيرافي ١٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٤. وهو لرجل من باهلة في سيبويه ٤٣١/١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٩١/٤، وتحصيل عين الذهب ٢٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٩/١، ومغني اللبيب ٤٦٥/١، والمقاصد الشافية ٧٦/٥.

(٢) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٤١٢، وانظر سيبويه ٤٣٢/١، وتهذيب اللغة ٧٥/١٥، والزاهر ٣٢٦/٢، وابن السيرافي ٤٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٤٤. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٩٩، ٢٣٢، ٤٢٩، ومقاييس اللغة ٣٨١/١، والمحكم ١٦٤/١٠.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) البيت من الطويل، وهي لكثير عزة في ديوانه ٩٩، وانظر جمل الخليل ٢٠٧، وسيبويه ٤٣٣/١، ومجاز القرآن ٨٧/١، وابن السيرافي ٣٧٧/١، والنكت للأعلم ٤٣٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٤٤، والمقاصد الشافية ١٩٤/٥، ٢٠٧. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١٩٢/١، ٢٤٦/٣، والمقتضب =

فهذا يَصْلُحُ عَلَى الصِّفَةِ، وَعَلَى الْبَدَلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَالِحٍ)، فَوَجْهُ الْكَلَامِ فِيهِ الْجَرُّ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ: (مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ)؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ يَقْتَضِي [أَنْ] ^(١) أَحَدَهُمَا مُسْلِمٌ وَالْآخَرَ كَافِرٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ.

وَيَلْزَمُ مَنْ رَفَعَ فِي الصِّفَةِ فِي الصِّفَةِ الْمُفْرَدَةِ أَنْ يَقُولَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِعٌ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَصَلَ حَسَنَ الرَّفْعِ فِي قَوْلِكَ: (كَانَ الرَّجُلَانِ رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ)، فَإِذَا أُجْرِيَ التَّفْصِيلُ مُجْرَى الْإِفْرَادِ لَزِمَ هَذَا.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَحِمَارٍ قِيَامٍ)، فَتَجْمَعُ الصِّفَةَ وَتُفَرِّقُ الْمُوصُوفَ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَهُوَ نَظِيرُ تَفْرِيقِ الصِّفَةِ وَجَمْعِ الْمُوصُوفِ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِأَرْبَعَةٍ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ)، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ؛ لِنَقْصَانِ الْعِدَّةِ، وَلَكِنْ تَرْفَعُ عَلَى مَعْنَى: مِنْهُمْ صَرِيحٌ وَمِنْهُمْ جَرِيحٌ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلَ رَجُلَيْنِ)، فَيَجُوزُ هَذَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مِثْلُهُمَا فِي الْغِنَاءِ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِبُرٍّ مِلءٍ قَدَحَيْنِ)، فَهُوَ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيُّ: مِقْدَارُهُ مِقْدَارُ مَا يَمْلَأُ الْقَدَحَيْنِ، وَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى: مَالِي الْقَدَحَيْنِ؛ لِأَنَّهُ وُصِفَ بِالْمَصْدَرِ عَلَى مَعْنَى الْمِقْدَارِ، أَيُّ: مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْلَأَ الْقَدَحَيْنِ. (و) مَرَزْتُ بِبُرِّينِ ^(٢) مِلءٍ قَدَحٍ عَلَى هَذَا.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلَ رَجُلٍ)، أَيُّ: إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْصُرُ عَنْ مَنْزِلَةِ الرَّجُلِ فِي الْغِنَاءِ، وَلَكِنَّهُمَا جَمِيعًا [ظ ٥٤] يَقُومَانِ مَقَامَ وَاحِدٍ.

* * *

= ٢٩٠ / ٤، والجمل للزجاجي ٢٤، والمخصص ١٢٧ / ٥، وابن يعيش ٦٨ / ٣، وشرح الرضي ٣٩٣ / ٢، والارتشاف ١٩٦٤ / ٤.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (بر)، وكذا في السؤال.

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(١)

وَلَمْ جَازَ: (مَرَزْتُ بِرَّيْنِ مِلْءٍ قَدَحٍ) عَلَى التَّشْنِيَةِ فِي (الْبُرِّ) مَعَ أَنَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ، تَقُولُ: (هَذَا كُلُّهُ بُرٌّ وَاحِدٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى اخْتِلَافِ الْجِنْسِ، كَمَا تَقُولُ: (تَمْرَانِ)، وَ (رُطْبَانِ)؟ وَلَمْ جَازَتْ الصِّفَةُ بِـ (مِلْءٍ) مَعَ أَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، فَأَيُّ مُبَالَغَةٍ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ (مَالِي) عَلَى طَرِيقِ الْفِعْلِيَّةِ، وَبَيْنَ مِلْئِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمِقْدَارِ، مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْفِعْلِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً وَجُرْأَةً)؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى ضَعْفٍ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: مِثْلُ الْأَسَدِ؟ وَلَمْ قَوِي فِي الْحَالِ، وَضَعْفٌ فِي الصِّفَةِ، حَتَّى حَسُنَ: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً)، وَلَمْ يَحْسُنَ: (مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ صَالِحٍ بَلَّ طَالِحٍ)؟ وَلَمْ جَازَ، وَلَمْ يَجُزْ: (مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)؟

وَلَمْ صَارَ مِنَ الصِّفَةِ مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَرْفِ الْعَطْفِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَا مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ) بِـ (لَكِنْ)، وَ (بَلَّ)، وَلَمْ يَجُزْ فِي الْإِيجَابِ إِلَّا بِـ (بَلَّ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ بِالرَّفْعِ: (مَا مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)، وَ [مَا]^(٢) مَرَزْتُ بِرَّجُلٍ صَالِحٍ بَلَّ طَالِحٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٦]؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ؟ وَلَمْ كَانَ وَجْهُ الْكَلَامِ الرَّفْعَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَوَّلِ؟

وَلَمْ جَازَ فِي: (بَلَّ)، وَ (لَكِنْ)، وَ (لَا بَلَّ) أَنْ تَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَالْإِسْرَافِ، وَلَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (كَيْفَ) وَلَا (أَيْنَ)؟

(١) هذه مسائل تابعة للباب السابق، وهي ابتداء من سيبويه ٤٣٤ / ١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الجواب.

وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ فَكَيْفَ رَجُلٌ رَاغِبٌ فِي الصَّدَقَةِ)، و (فَأَيْنَ رَجُلٌ رَاغِبٌ فِي الصَّدَقَةِ)؟ وَلَمْ جَارَ بِالرَّفْعِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْجَرِّ عَلَى الْعَطْفِ؟
وَلَمْ جَارَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا بَلَّ عَمْرًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا فَأَيْنَ عَمْرًا)، وَلَا: (رَأَيْتُ زَيْدًا فَهَلْ بَشْرًا)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)؟ وَلَمْ كَانَ الصَّوَابُ: (خَرِبٌ) بِالرَّفْعِ؟
وَلَمْ جَارَ الْجَرِّ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُرْبِ الْجَوَارِ وَالْمُشَاكَلَةِ مَعَ
أَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا حَبٌّ رُمَانٍ) إِذَا أَرَدْتَ إِضَافَةَ الْحَبِّ إِلَيْكَ؟ وَلَمْ جَارَ: (هَذَا حَبٌّ رُمَانِي)؟ وَهَلَّا وَجَبَ: (هَذَا حَبِّي)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ) إِذَا أَرَدْتَ إِضَافَةَ (ثَلَاثَةِ) إِلَى الْمُخَاطَبِ؟ وَلَمْ جَارَ: (هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابِكَ)؟ وَهَلَّا وَجَبَ: (ثَلَاثَتُكَ)؟ وَلَمْ جَارَ مِثْلُ هَذَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ^(١) فِي: (هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ) إِذَا أَرَدْتَ إِضَافَةَ (غُلَامٌ) إِلَيْكَ: (هَذَا غُلَامٌ زَيْدِي) فِي مَوْضِعٍ: (هَذَا غُلَامِي)؟ فَهَلَّا جَارَ كَمَا جَارَ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبِّي)؟

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَرُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ، كَقَوْلِكَ: (بِهِمْ) [وهه] و (بِدَارِهِمْ)؟
وَلَمْ جَارَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَتَّى قَالَ^(٢): « كِلَا التَّفْسِيرَيْنِ تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ »؟

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِمْ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) مِثْلُ ذَلِكَ: (هَذَانِ جُحْرَا ضَبٌّ خَرِبَانِ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ سَيَوِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ جُحْرَةٌ ضَبَابٌ خَرِبَةٌ)؟ وَلَمْ جَارَ الْجَرِّ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْجَمِيعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ مُتَهَدِّمٌ)؟ وَلَمْ جَارَ عِنْدَ الْجَمِيعِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَجْزُهُ)، وَكَذَا مَقْتَضَى السِّيَاقِ.

(٢) سَيَوِيهِ ٤٣٧/١.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

كَأَنَّ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

وَلَمْ جَازَ مَعَ أَنَّ الْغَزَلَ مُذَكَّرٌ وَالْعَنْكَبُوتَ أُنْثَى؟

وَقَوْلِ ذِي^(١) الرُّمَّةِ:

تُرِيكَ غُرَّةً وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ

وَلَمْ كَانَ هَذَا كُلُّهُ عَلَى: (جُحْرِ صَبَّ حَرْبٍ)؟

الْجَوَابُ

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَّيْنِ مِلْءٍ قَدَحٍ) عَلَى التَّثْنِيَةِ، بِمَعْنَى ضَرْبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنَ الْبُرِّ، وَلَوْ كَانَ مُتَّفَقًا لَمْ تَجُزِ التَّثْنِيَةُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي تَقَعُ عَلَيْهِ صِفَةُ التَّوْحِيدِ، فَتَقُولُ: (هَذَا كُلُّهُ بُرٌّ وَاحِدٌ).

وَجَازَ الصِّفَةَ بِـ (مِلْءٍ)، وَهُوَ مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ، وَلَكِنْ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ (مَالِيٍّ) عَلَى إِبْتَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَبَيْنَ (مِلْءٍ) عَلَى مَعْنَى الْمِقْدَارِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مُقَدَّرٌ مِلْءٌ قَدَحٍ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً وَجُرْأَةً)، فَتَصِفُ بِاسْمِ الْجِنْسِ عَلَى ضَعْفٍ^(٢) فِي الصِّفَةِ، وَلَا يَضَعُفُ^(٣) فِي الْحَالِ، إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً)؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَجْرِي مَجْرَى الْخَبَرِ فِي أَنَّ فِيهَا الْفَائِدَةَ، وَإِنَّمَا تَنْفَصِلُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْخَبَرَ مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ، وَالْحَالُ زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ التَّابِعَةُ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَتَهَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْمُوصُوفِ، مُتَمِّمَةٌ لَهُ، وَمَعَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَحَقُّهَا أَنْ يَكُونَ فِي لَفْظِهَا مَا يُنْبِئُ عَنْ مَرْتَبَتِهَا فِي لُزُومِ الْإِتْبَاعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، غَيْرُ تَابِعٍ لَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (ذُو) غلط. (٢) فِي د: (الضعف).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (تصف)، وَكَذَا مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلِّ طَالِحٍ)، فَيَجُوزُ هَذَا عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ
وَالْإِيجَابِ لِلثَّانِي، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)؛ لِأَنَّ (لَكِنْ)
لِلْإِيجَابِ عَنْ نَفْيٍ، وَ(بَلِّ) لِلْإِيجَابِ عَنِ إِضْرَابٍ، وَمَعْنَى الْإِضْرَابِ أَنَّ الْأَوَّلَ
بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ بِإِيجَابٍ وَلَا نَفْيٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (لَكِنْ)؛ لِأَنَّهَا إِيجَابٌ عَنْ نَفْيٍ،
فَوَضَعُهَا مُخْتَلَفٌ. وَقِيَاسُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَجْرِي عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الْأَصْلِ الَّذِي
وُضِعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)، فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِيجَابٌ بَعْدَ النَّفْيِ،
وَإِنْ شِئْتَ ذَكَرْتَهُ بِـ(بَلِّ) فَقُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ [ظه] بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلِّ طَالِحٍ)؛
لِأَنَّ الْإِضْرَابَ عَنِ النَّفْيِ كَالْإِضْرَابِ عَنِ الْإِيجَابِ، فَـ(بَلِّ) أَوْسَعُ مِنْ (لَكِنْ)،
عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)، عَلَى: لَكِنْ هُوَ طَالِحٌ، وَكَذَلِكَ:
(بَلِّ طَالِحٍ)، أَيُّ: بَلِّ هُوَ طَالِحٌ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾
[الأنبياء: ٢٦]، فَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ عِنْدَ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ:
«وَلَدًا»، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ مُنْكَرًا لِمَا قَالُوهُ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾، أَيُّ: بَلْ هُمْ عِبَادٌ
مُكْرَمُونَ، فَهَذَا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ بِمَا يُوجِبُ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ نُصِبَ عَلَى الْفِعْلِ
الْأَوَّلِ لَدَخَلَ فِي الْحِكَايَةِ، وَانْقَلَبَ الْمَعْنَى، فَالنَّصْبُ لَا يَجُوزُ فِي الْقُرْآنِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
إِيْهَامِ الدُّخُولِ فِي الْحِكَايَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى ضَعْفٍ: (بَلِّ
عِبَادًا مُكْرَمِينَ)، عَلَى: بَلِّ اتَّخَذَ عِبَادًا مُكْرَمِينَ، فَنُصِبَ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ؛ لِثَلَاثٍ يَدْخُلُ
فِي الْحِكَايَةِ.

وَيَجُوزُ فِي: (بَلِّ)، وَ(لَكِنْ)، وَ(لَا بَلِّ) أَنْ تَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهَا
تَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ الْمَعْنَى، وَحَقُّ النَّقِيضِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حَدِّ نَقِيضِهِ؛ بِدَلَالَةٍ:

(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، و(مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا)^(١).

وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)؛ لِأَنَّهُمَا اسْتِفْهَامٌ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَكُونُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ فَكَيْفَ رَاغِبٌ فِي الصَّدَقِ) إِلَّا بِالرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ: (فَأَيْنَ رَاغِبٌ فِي الصَّدَقِ) حَتَّى يَكُونَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بِمَا يُوجِبُهُ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فَالْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَهُوَ الصَّوَابُ وَكَلَامٌ أَكْثَرُ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ جَرَّهُ بَعْضُ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَمَعَ مُشَاكَلَتِهِ لَهُ فِي التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْكِيرِ، وَقُرْبِ الْجَوَارِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْبَابِ تَقْتَضِي جَوَازَ حَمْلِهِ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ.

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (هَذَا حَبٌّ رُمَانِي)^(٢) بِمَعْنَى إِصْفَاءِ الْحَبِّ إِلَيْكَ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ بِقَوْلِ: (هَذَا حَبِّي) إِذَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ وَهُوَ حَاضِرٌ.

وَكَذَلِكَ: (هَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَثْوَابِكَ)، بِمَعْنَى: هَذِهِ ثَلَاثَتُكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْبَسُ.

وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا غُلَامٌ زَيْدِي)، بِمَعْنَى: هَذَا غُلَامِي؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ مَعَ الإِلْبَاسِ الَّذِي فِيهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ الْأَصْلَ وَأَلْبَسَ الْمَعْنَى فِيهِ فَهُوَ لَا يَجُوزُ.

وَيَجُوزُ الْجَرُّ فِي: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ^(٤) خَرِبٍ) عَلَى الْإِتْبَاعِ، كَقَوْلِكَ: (بِهِمْ)، و(بِدَارِهِمْ)، وَكَلَا التَّفْسِيرَيْنِ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَمِنْ إِجْرَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُجَرَّى الْمُضَافِ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٥).

وَتَقُولُ: (هَذَا جُحْرًا ضَبٍّ خَرِبَانٍ)، فَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ عِنْدَ الْخَلِيلِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفَتُهُ النَّصْبَ فِي التَّثْنِيَةِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ^(٦)، وَالْوَجْهُ مَذْهَبُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَا ضَرَبْتَهُ يَدًا).

(٢) فِي د: (وَكَذَلِكَ لَمْ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (رَمَانٍ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٤) سِبْيَوِيهِ ١/ ٤٣٧.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (ضَرْبٍ).

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (هَذَا)، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ. (٧) انْظُرْ رَأْيَاهَا فِي سِبْيَوِيهِ ١/ ٤٣٧.

الْخَلِيلُ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ [و٥٦] فِيهِ سَبَبٌ يُضْعِفُهُ، ثُمَّ حَدَثَ سَبَبٌ آخَرُ يَقْتَضِي ضَعْفَهُ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الضَّعْفِ إِلَّا الِامْتِنَاعُ.

فَأَمَّا: (هذه جُحْرَةٌ ضِبَابٍ خَرَبَةٍ) فَيَجُوزُ فِيهِ الْجَرْ عِنْدَ الْجَمِيعِ كَمَسَاوَاتِهِ إِيَّاهُ فِي الْجَمْعِ ^(١) وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّنْكِيرِ. وَكَذَلِكَ: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ مُتَهَدِّمٌ)، يَجُوزُ عِنْدَ الْجَمِيعِ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ. وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٢٨٨ كَأَنَّ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ ^(٢)

فَجَارَ هَذَا مَعَ تَأْنِيثِ الْعَنْكَبُوتِ؛ لَأَنَّهُ تَأْنِيثٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

٢٨٩ تُرِيكَ غُرَّةً وَجْهِهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ لَمَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ ^(٣)

فَتَأْنِيثُ الْغُرَّةِ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ يَجْرِي مَجْرَى: ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ [الكهف: ٩٨]، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَنَّثٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: ضِيَاءُ وَجْهِهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَكَلَّمَهُ عَلَى قِيَاسٍ: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) فِي أَنَّ الصِّفَةَ فِي اللَّفْظِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهِيَ فِي الْمَعْنَى لِلْمُضَافِ الْأَوَّلِ.

* * *

(١) فِي د: (الجميع).

(٢) هَذَا مِنَ الرُّجَزِ، وَهُوَ لِلْعَجَّاجِ فِي دِيَوَانِهِ ١٨٢، وَانْظُرْ سَبْيُوِيَه ٤٣٧/١، وَابْنَ السَّرِافِي ٣٤١/١، وَالمَحْكَم ٤٤٤/٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٤٤. وَهُوَ لِرُؤْيَةٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٠٩/٣، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ. وَهُوَ لِبَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّبْعِيِّ ضَمَّنَ آيَاتٍ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسَيُوطِيِّ ٤٣٤/١ بِرَوَايَةٍ: (عَلَيْهِ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ). وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْعَيْنِ ٢٦٦/٨، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ١٥٠/١٥، وَشَرْحِ الْقِصَائِدِ لِلْأَنْبَارِيِّ ١٠٧، وَالْخَصَائِصِ ٢٢١/٣، وَالْمَخْصَصِ ١٤٢/٥، وَالْإِنْصَافِ ٦١٥، ٦٠٥، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١١٦٧/٣.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِذِي الرُّمَّةِ فِي دِيَوَانِهِ ٢٥، وَانْظُرْ الزَّاهِرَ ٤٢٤/١، ٣٥٢/٢، وَالمَحْكَم ٣٧٧/٦. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْعَيْنِ ١٤٧/٥، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ٧٤/٢، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٠٩/٣، وَتَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٤٤٠/٥. وَقَدْ جَاءَ فِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةٍ: (سَنَةٌ وَجْهٌ).

بَابُ الْعَطْفِ (*)

الْعَرْضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْعَطْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْعَطْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْعَطْفُ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ أَنْ يَتَّبَعَ الثَّانِي الْأَوَّلَ فِي الْإِعْرَابِ، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى تَارَةً، وَمُوَافَقَتِهِ تَارَةً؟

وَمَا حُكْمُ الْوَاوِ فِي الْعَطْفِ؟

وَمَا حُرُوفُ الْعَطْفِ؟

وَلِمَ كَانَتْ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ؟ وَلِمَ كَانَتْ الْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ؟ وَلِمَ كَانَتْ (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِمُهْلَةٍ؟

وَمَا نَفْيُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحِمَارٍ)؟ وَلِمَ أَجَازَ فِي نَفْيِهِ مَعَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو)؟ وَلِمَ خَالَفَهُ أَبُو عُسْثَمَانَ وَقَالَ: «لَيْسَ النَّفْيُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ»؟ وَمَا الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ (أَوْ) مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ؟

وَمَا نَفْيُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو)؟ وَمَا نَفْيُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو)؟ وَمَا نَفْيُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا امْرَأَةً)؟

وَلِمَ جَازَ فِي نَفْيِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو): (مَا^(١) مَرَرْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا)؟ وَلِمَ كَانَ نَفْيُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ: (وَمَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤٣٧/١: «هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجارَّ فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت».

(١) في الأصل ود: (وما).

الجواب

الذي يجوز في العطف إتباع الثاني الأول في الإعراب بحرف الإشراف؛ لأنَّهما قد اشتركا في التعلُّق بالفعل أو العامل^(١)، وإن كان على وجوه مختلفة تقتضي الشرِّكة في الإعراب.

وهو على ثلاثة أقسام: الشرِّكة في الفعل، ونقيض الشرِّكة في الفعل، والتكافؤ في الشرِّكة في الفعل أو العامل من غير الفعل. وإنما اعتمدنا على الفعل؛ لأنَّه أوضح. ووجب في النقيض أن يكون على حدِّ نقيضه، كما وجب في: (صرَبْتُ زَيْدًا) و (مَا صرَبْتُ زَيْدًا)^(٢). ولا يجوز [ظ ٥٦] إذا خرج الحرف عن هذه الأوجه الثلاثة أن يكون من حروف العطف؛ لأنَّ الأصل فيها الشرِّكة في الفعل، والنقيض يجري مجرى نقيضه، فهو بمنزلة الشرِّكة، وكذلك التكافؤ في المنزلة.

وحروف العطف عشرة: الواو، والفاء، و (ثم)، و (أو)، و (إما) مكررة، و (أم)، و (بل)، و (لكن)، و (لا)، و (حتى).

وحق الواو الجمع من غير ترتيب، كقولك: (مررت بزيد وعمرو)؛ لأنَّ الواو في اختلاف الأسماء نظيرة التثنية في اتفاقها، فكما ليس في التثنية دليل على الترتيب، فكذلك ليس في الواو؛ لأنَّها إنما تقع بدلًا منها في اختلاف الأسماء.

والفاء للترتيب من غير مهلة، كقولك: (مررت بزيد وعمرو)؛ لأنَّها في مفهوم الكلام على هذا، مع أنَّها للجواب؛ إذ كان جواب الشرط يجب فيه الثاني بوقوع الأول من غير فصل، كقولك: (إن أتيتني فلك درهم)، ولا تصلح الواو، ولا (ثم) في الجواب؛ لأنَّ الواو للجمع، و (ثم) للترتيب بمهلة، فلم يجز: (إن أتيتني ولك درهم) على معنى الجواب، ولا: (إن أتيتني ثم لك درهم)؛ لما بينا.

وإذا قال قائل: (مررت برجل وحمار)، فنفيه على اللفظ، وهو اللفظ المطابق

(٢) قوله: (وما ضربت زيدًا) ساقط من د.

(١) في د: (والعامل).

لِلإِثْبَاتِ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَحِمَارٍ)، وَنَظِيرُهُ مُطَابَقَةُ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ، وَإِذَا أَرَادَ تَبْعِيدُهُ مِنَ الصَّوَابِ قَالَ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَمَا مَرَزْتُ بِحِمَارٍ)، فَنفَى نَفْيًا يُبَيِّنُ انْتِقَاصَ قَوْلِهِ عَلَى التَّبْعِيدِ مِنَ الْحَقِّ، وَلَا يُؤَدِّي هَذَا الْمَعْنَى النَّفْيُ الْمُطَابِقُ لِلْفَظِّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَالَ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَحِمَارٍ) اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَرَّ بِرَجُلٍ فَقَطُّ، وَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَرَّ بِحِمَارٍ فَقَطُّ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُبْعِدَهُ مِنَ الصِّدْقِ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهُ مَا مَرَّ بِذَا وَلَا بِذَاكَ، فَلَا تُصْلِحُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَنْ تَجِيءَ بِهِ عَلَى اللَّفْظِ إِذَا أَرَادَ نَفْضَهُ عَلَى التَّبْعِيدِ الَّذِي هُوَ بِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ^(١)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَخَالَفَهُ الْمَازِنِيُّ فَقَالَ^(٢): « لَيْسَ النَّفْيُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ »، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا، مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ فِي النَّفْيِ أَنْ يَنْقَسِمَ قِسْمَيْنِ: نَفْيٌ عَلَى حَدِّ الْإِثْبَاتِ، وَنَفْيٌ عَلَى غَيْرِ حَدِّ الْإِثْبَاتِ، وَيُوضَحُ ذَلِكَ نَفْيُ الضَّدِّينَ، إِذَا قُلْتَ: (مَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ سَوَادٌ وَلَا بَيَاضٌ)، وَلَا يَصْلُحُ إِثْبَاتُ مِثْلِ هَذَا، لَوْ قِيلَ: (فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ) اسْتَحَالَ، وَكَذَلِكَ نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى اسْتِغْرَاقِهِ، وَمُحَالٌ إِثْبَاتُهُ عَلَى اسْتِغْرَاقِهِ، فَأَنْتَ تَقُولُ: (مَا فِي هَذِهِ الدَّارِ رَجُلٌ فَقَطُّ وَلَا رَجُلَانِ فَقَطُّ^(٣)) وَلَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ)، وَهُوَ مَعْنَى: (مَا فِيهَا أَحَدٌ)، وَإِثْبَاتُ مِثْلِ هَذَا مُحَالٌ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ النَّفْيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: نَفْيٌ يَصْحُحُ إِثْبَاتُهُ، وَنَفْيٌ يَسْتَحِيلُ إِثْبَاتُهُ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا جَازَ أَنْ يَجِيءَ النَّفْيُ مُطَابِقًا لِلْإِثْبَاتِ وَغَيْرَ مُطَابِقٍ.

و (أَوْ) مِنْ حُرُوفِ الْعُطْفِ؛ لِأَنَّهَا تُوجِبُ التَّكَافُؤَ فِي مَنْزِلَةِ التَّعْلُقِ بِالْفِعْلِ، فَوَجَبَ لَهَا الشَّرَكَةُ فِي الْإِعْرَابِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَتَقُولُ: (مَا مَرَزْتُ بِزَيْدٍ [٥٧] أَوْ عَمْرٍو) إِذَا نَفَيْتَ مَعْنَى: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو)، فَهَذَا النَّفْيُ الْمُطَابِقُ لِلْفَظِّ،

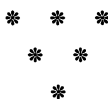
(١) سيبويه ١/٤٣٨.

(٢) قول المازني في شرح السيرافي ٣٣٦/٢: « قال المازني ردًا على سيبويه: نفى هذا وإن أراد مرورين ما مررت بزيد وعمرو. قال: والذي قال سيبويه خطأ، قال: ولو قال: مررت بزيد ومررت بعمر، كان نفية: ما مررت بزيد، وما مررت بعمر ». وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٨، وتمهيد القواعد ٣٥٢١/٧.

(٣) قوله: (ولا رجلان فقط) ساقط من د.

فَإِنْ قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا)، فَهُوَ نَفْيٌ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْفَظِّ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ الْمُطَابِقِ، وَنَظِيرُهُ مِنْ جَوَابِ السُّؤَالِ، إِذَا قَالَ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟) فَقُلْتَ: (صَالِحًا)، فَهَذَا جَوَابٌ مُطَابِقٌ لِلسُّؤَالِ، فَإِنْ قُلْتَ: (صَالِحٌ) بِالرَّفْعِ، فَلَيْسَ بِمُطَابِقٍ لِلسُّؤَالِ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمُطَابِقِ لِلسُّؤَالِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا امْرَأَةً)، فَإِنْ نَفَيْتَ هَذَا عَلَى ^(١) اللَّفْظِ قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا امْرَأَةً)، وَإِنْ نَفَيْتَهُ عَلَى التَّبَعِيدِ مِنَ الصَّوَابِ قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَمَا مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ)، فَهَذَا نَقْضٌ لِقَوْلِهِ عَلَى التَّبَعِيدِ، وَلَوْ قَالَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا امْرَأَةً) ^(٢) لَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَرَّ بِهِمَا جَمِيعًا، فَإِذَا قَالَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَمَا مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ) فَقَدْ فَصَّلَ خَطَأَهُ وَبَيَّنَّهٗ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ) لَكَانَ عَلَى تَفْصِيلِ بَيَانِ خَطَأَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، عَلَى مَا بَيَّنَّا.



(٢) فِي الْأَصْلِ: (لَا امْرَأَةً).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (عَمَل).

بَابُ الْبَدَلِ

الَّذِي الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ الَّذِي الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ الَّذِي الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ جَازَ هَذَا الْبَدَلُ بِحَرْفٍ وَغَيْرِ حَرْفٍ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ ضُرُوبِ الْبَدَلِ؟

وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي يَجُوزُ عَلَيْهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ)؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ؟

وَلَمْ جَازَ عَلَى الْغَلَطِ وَالْعَمْدِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا بَلَّ حِمَارٍ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارٍ)؟ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارٍ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَلَكِنْ حِمَارٍ)؟ وَلَمْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَلَى إِجَابِ الْمُرُورِ بِحِمَارٍ، وَلَمْ يَكُنِ الْآخَرُ كَذَلِكَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارًا) بِالرَّفْعِ، و(لَكِنْ حِمَارًا)؟ وَلَمْ جَازَ بِالرَّفْعِ؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ فِيهِ؟ وَلَمْ جَازَ حَذْفُ مَا لَمْ يُذْكَرْ؟ وَهَلْ يَتَوَجَّهُ عَلَى حَذْفِ مَذْكَورٍ؟ وَمَا الْفَصْلُ بَيْنَ إِضْمَارِ الْمَذْكَورِ وَإِضْمَارِ الْمَذْذُولِ عَلَيْهِ حَتَّى كَانَ أَحَدُهُمَا

(*) العنوان في الكتاب ١ / ٤٣٩: «هذا باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر».

أَفْوَى؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٌ)^(١)؟
وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ
مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]؟ وَلِمَ أَجَازَهُ^(٢) عَلَى وَجْهَيْنِ؟ وَمَا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ أَجَازَهُ
عَلَيْهِمَا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (قَدْ مَرَزْتُ^(٣) بِرَجُلٍ أَمِ امْرَأَةٍ)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا مَعْنَاهُ؟ وَهَلْ فِيهِ
[ظ ٥٧] ادِّعَاءُ مُرُورٍ بِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ؟ وَلِمَ وَجَبَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ (أَم) مُنْقَطِعَةٌ؟ وَمَا
الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُعَادِلَةِ فِي قَوْلِكَ: (أَبِرَجُلٍ مَرَزْتُ أَمِ امْرَأَةٍ)؟ وَلِمَ كَانَ فِي هَذَا
شَرِكَةٌ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَوَّلِ؟ وَلِمَ كَانَ الْأَوَّلُ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِدْرَاكِ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ فَكَيْفَ امْرَأَةٍ) عَلَى التَّبْعِيدِ؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ
فِي: (فَكَيْفَ امْرَأَةٍ) وَلَمْ يُجْزَ بِالْجَرِّ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ جَرَّ أَنْ يَقُولَ: (مَا مَرَزْتُ
بِعَبْدِ اللَّهِ فَلِمَ أَخِيهِ)؟ وَلِمَ جَازَ؟ فَلِمَ أَجَازَهُ^(٤) بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يُجْزَ بِالْجَرِّ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ
مِنْهُ: (مَا لَقِيتُ زَيْدًا مَرَّةً فَلِمَ^(٥) أَبَا عَمْرٍو) عَلَى الْعَطْفِ؟

وَلِمَ اسْتَوَتْ الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ فِي بَابِ الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ؟ وَلِمَ كَانَ الْمَنْصُوبُ^(٦)
وَالْمَرْفُوعُ فِي الشَّرِكَةِ وَالْبَدَلِ كَالْمَجْرُورِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ الَّذِي الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْإِتْبَاعُ بِحَرْفٍ وَغَيْرِ
حَرْفٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّرْحِ بِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْغَلَطِ أَوْ
الِإِضْرَابِ عَنْهُ إِلَى الثَّانِي لَمْ يَحْتَجْ إِلَى حَرْفٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ
يُذَكَّرْ. وَلَمَّا كَانَ الثَّانِي^(٧) غَيْرَ الْأَوَّلِ فِي حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ أَشْبَهَ النَّسَقِ فِي أَنَّ الثَّانِي

(١) قوله: (بل طالح) ليس في د. (٢) سيبويه ١ / ٤٤٠.

(٣) في الأصل: (قد مرت)، وكذا في د. (٤) سيبويه ١ / ٤٤١.

(٥) في الأصل ود: (فكم)، وكذا في الجواب. (٦) في الأصل: (للمنصوب).

(٧) قوله: (الثاني) ليس في د.

فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ. فَلَمَّا كَانَ لَهُ جِهَتَانِ يَقْتَضِي مِنْ إِحْدَاهُمَا الْحَرْفَ، وَيَقْتَضِي مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى سُقُوطَ الْحَرْفِ، جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدٌ فِي الذِّكْرِ، وَإِنْ كَانَ تَقْدِيرُ الثَّانِي لَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، فَلَا يَجُوزُ فِي: (سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) أَنْ يُقَالَ: (سُرِقَ زَيْدٌ بَلَّ ثَوْبُهُ)، كَمَا يَجُوزُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارٍ)؛ لِأَنَّ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ رَفْعِ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ)؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدٌ فِي ذِكْرِهِ مَرَّتَيْنِ؛ لِتَمَكِينِ مَعْنَاهُ فِي النَّفْسِ.

وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى الْغَلَطِ، وَيَجُوزُ عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ وَالاعْتِمَادِ عَلَى الثَّانِي، وَلَا يَجُوزُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٌ) عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى، وَلَوْ قِيلَ عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ لَخَرَجَ عَنِ حَدِّ الْبَدَلِ، وَكَانَ عَلَى مَعْنَى الصَّفَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلِيدٍ كَبْلَادَةٍ الْحِمَارِ)، أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ الْحِمَارِ بِلَادَةً)، فَهَذَا مَعْنَى الصَّفَةِ، لَا مَعْنَى الْبَدَلِ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارٍ)، فَيَدُلُّ عَلَى الْإِضْرَابِ، وَيَنْفَصِلُ مِنَ الْأَوَّلِ بِإِحْتِمَالِ الْإِضْرَابِ وَالْغَلَطِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا بَلَّ حِمَارٍ)، فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَضْرَبْتَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَتُوجِبُ الْمُرُورَ بِالْحِمَارِ.

وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلَّ حِمَارٍ)، فَتَضْرِبُ عَنْ رَجُلٍ، وَتَجْعَلُ الْحِمَارَ مَكَانَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِحِمَارٍ). فَإِنْ قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَكِنْ حِمَارٍ) فَقَدْ أَوْجَبْتَ الْمُرُورَ بِالْحِمَارِ؛ لِأَنَّ (لَكِنْ) لِلْإِجَابِ وَالنَّفْيِ، أَمَّا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا النَّفْيُ فَيَكُونُ [٥٨] مَا بَعْدَهَا إِجْبَابًا، وَأَمَّا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا الْإِجَابُ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا نَفْيًا بِحَرْفِ النَّفْيِ لَا مَحَالَةَ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ لَكِنْ زَيْدٌ لَمْ يَأْتِ)، وَلَا يَجُوزُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ لَكِنْ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا نَفْيٌ؛ وَإِنَّمَا (لَكِنْ) لِلْإِجَابِ^(١)

بَعْدَ النَّفْيِ، أَوِ النَّفْيِ بَعْدَ الْإِيجَابِ بِحَرْفِ نَفْيٍ، فَحَرْفُ النَّفْيِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ^(١) أَوْ يَتَأَخَّرَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (بَلْ)؛ لِأَنَّهَا لِلإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ وَجَعَلَ الثَّانِي فِي مَوْضِعِهِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي كَانَ لِلأَوَّلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِحِمَارٍ)؛ وَلِذَلِكَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ)، وَلَمْ يَجْزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَكِنْ حِمَارٍ)؛ إِذْ لَيْسَ فِي هَذَا نَفْيٌ، وَ(لَكِنْ) تُوجِبُ إِيجَابًا وَنَفْيًا.

وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ) بِالرَّفْعِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (بَلْ هُوَ حِمَارٌ)، فَكَفَيْتَ عَنِ الْمَذْلُولِ إِلَيْهِ، وَالْكِنَايَةُ عَنِ الْمَذْكُورِ أَفْوَى، نَحْوُ: ﴿أَفَأَنْتُمْ كُمْ بِشَرِّ مَن ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أَيُّ: هُوَ النَّارُ، فَجُعِلَتْ (هُوَ) عَائِدًا إِلَى (شَرِّ مَنْ ذَلِكُمْ) ، فَهَذَا قَوِيٌّ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ ضَمِيرَ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ، وَحَذَفَ الضَّمِيرَ الَّذِي يَعُودُ إِلَى مَذْلُولٍ عَلَيْهِ يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ)، أَيُّ: بَلْ هُوَ حِمَارٌ، فَتَرُدُّهُ إِلَى الْمَمْرُورِ^(٢) بِهِ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ، وَلَكِنْ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ بِقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ).

وَنَظِيرُهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ)، أَيُّ: بَلْ هُوَ طَالِحٌ، وَلَمْ تَذْكُرْ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ هَذَا الضَّمِيرُ، وَلَكِنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (بَلِ الْمَمْرُورُ^(٣) بِهِ طَالِحٌ). وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، فَهَذَا يَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذَفِ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: (الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ)، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: بَلْ هُمْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ، بَلِ الْمَلَائِكَةُ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَعُودَ إِلَى مَذْلُولٍ عَلَيْهِ غَيْرِ مَذْكُورٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: بَلِ الْمُتَّخِذُونَ الَّذِينَ تَدْعُونَ أَنَّهُمْ وَلَدٌ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ.

فَهُوَ يَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ، عَلَى مَا فَسَّرْنَا.

وَتَقُولُ: (قَدْ مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أُمَ امْرَأَةٍ)، فَأَجَارَ سَيِّبُوهُ هَذَا فِي (أُمَ) الْمُنْقَطِعَةِ^(١)، وَحَقُّهَا أَنْ يُسْتَأْنَفَ الْكَلَامُ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ: (بَلْ أَكْذَا)، فَعَطَفُهَا عَلَى الْمُفْرَدِ شُدُوزٌ فِي الْقِيَاسِ إِذَا كَانَتْ مُنْقَطِعَةً، وَإِنَّمَا الْجَيِّدُ فِيهَا الْاسْتِثْنَاءُ، كَقَوْلِهِمْ: (إِنَّهَا لِابْنِ أُمِّ شَاءٍ يَا فَتَى)، كَأَنَّهُ قِيلَ: أُمُّ هِيَ شَاءٌ. فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُعَادِلَةً لِلْأَلِفِ^(٢) فَهِيَ عَطْفٌ عَلَى الْمُفْرَدِ، كَقَوْلِكَ: (أِبْرَجُلٍ مَرَزْتُ أُمَ امْرَأَةٍ)، فِي هَذَا ادِّعَاءٌ قَدْ بَنِيَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَجَوَابُهُ تَعْيِينُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَجَوَابُ الْمُنْقَطِعَةِ (لَا) أَوْ (نَعَمْ)، وَالْمُعَادِلَةُ قَدْ أَشْرَكَتْ فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُنْقَطِعَةُ، وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِدْرَاكِ، فَالْمُنْقَطِعَةُ بِمَنْزِلَةِ (بَلْ) وَالْأَلِفِ.

وَتَقُولُ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ فَكَيْفَ امْرَأَةٌ)، وَلَا يَجُوزُ الْجَرْ؛ لِأَنَّ (كَيْفَ) يُسْتَأْنَفُ بِهَا الْاسْتِفْهَامُ، وَلَيْسَ فِي [٥٨] حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ مَا يُعْطَفُ بِهِ إِلَّا (أُمَ) خَاصَّةً؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمُعَادِلَةِ لِلثَّانِي الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ بِالْأَوَّلِ.

وَيَلْزَمُ مِنْ جَرِّ مِثْلِ هَذَا أَنْ يَقُولَ: (مَا مَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ فَلِمَ أَخِيهِ)، وَ(مَا لَقِيتُ زَيْدًا فَلِمَ أَبَا عَمْرٍو)، فَكُلُّ هَذَا فَاسِدٌ فِي الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفُ اسْتِفْهَامٍ يُسْتَقْبَلُ بِهَا الْكَلَامُ.

وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِيرَةُ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ^(٣) الثَّانِي أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ فِيمَا يَلِي الْعَامِلَ، فَلَمَّا صَحَّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِيرَةِ صَحَّ أَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَهُ كُلُّ وَاحِدٍ.

وَالْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ كَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى الشَّرَكَةِ فِيمَا عَمِلَهُ الْعَامِلُ رَافِعًا كَانَ أَوْ نَاصِبًا أَوْ جَارًّا أَوْ جَازِمًا، إِذَا صَحَّتِ الشَّرَكَةُ فِي الْمَعْنَى صَحَّتِ الشَّرَكَةُ فِي الْإِعْرَابِ عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ، فَكَذَلِكَ تَخْتَلِفُ وُجُوهُ الشَّرَكَةِ، وَيَعْمُهَا مَعْنَى الشَّرَكَةِ.

(٢) د: (معلولة الألف).

(١) سيبويه ١ / ٤٤٠.

(٣) كذا في د، وفي الأصل: (تقديره).

بَابُ نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْمَعْرِفَةُ؟ وَمَا قِسْمَتُهَا؟ وَلِمَ كَانَ الْأِسْمُ الْعَلَمُ مَعْرِفَةً؟ وَلِمَ كَانَ الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً؟ وَلِمَ تَعَرَّفَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟ وَلِمَ كَانَ الْمُبْهَمُ مَعْرِفَةً؟ وَلِمَ كَانَ الْمُضْمَرُّ مَعْرِفَةً؟

وَهَلِ الْمَعْرِفَةُ الْخَاصَّةُ الَّتِي تُنَافِي الشَّرِكَةَ بِالْعَلَامَةِ الدَّالَّةِ؟

وَلِمَ لَا تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ مَا عُرِفَ بِهِ الشَّيْءُ بِعَيْنِهِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ)، فَقَدْ عُرِفَ هَذَا الرَّجُلُ بِعَيْنِهِ؟ فَلِمَ لَا يَكُونُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْرِفَةً؟ وَهَلْ كُلُّ نَكِيرَةٍ فِيهَا مَعْنَى أَحَدِ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ؟

وَمَا الْمُبْهَمُ؟ وَهَلْ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلإِشَارَةِ بِهِ إِلَى الْحَاضِرِ؟

وَمَا الْمُضْمَرُّ^(١)؟ وَهَلْ هُوَ الْمُكْنَى عَنْهُ بِمَا هُوَ مُضْمَنٌ^(٢) بِهِ؟ وَلِمَ كَانَ (فُلَانٌ) كِنَايَةً لَيْسَ بِمُضْمَرٍ، وَ(هُوَ) كِنَايَةً مُضْمَرٌ؟

وَمَا حُكْمُ صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ لَا تُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ؟

وَلِمَ لَا يُوصَفُ الْأَعْمُ بِالْأَخْصِ، وَلَا الْأَنْكَرُ بِالْأَعْرِفِ؟

وَبِكَمْ شَيْئًا يُوصَفُ الْعَلَمُ الْخَاصُّ؟ وَلِمَ وَصِفَ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ، وَبِالْمُضَافِ، وَبِالْمُبْهَمِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٥ / ٢: « هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها ».

(١) في د: (المظهر).

(٢) في الأصل ود: (مضمَر).

وَبِكُمْ شَيْءٌ يُوصَفُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؟ وَلَمْ^(١) وَصِفَ بِمَا أُضِيفَ كِإِضَافَتِهِ،
وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِصَاحِبِ الرَّجُلِ أَخِي الْغُلَامِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِصَاحِبِ
الرَّجُلِ أَخِيكَ) عَلَى الصِّفَةِ؟

وَبِكُمْ شَيْءٌ يُوصَفُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟ وَلَمْ وَصِفَ بِمَا^(٢) فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ،
وَبِمَا أُضِيفَ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَمْ يُوصَفَ بِالْمُبْهَمِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الطَّوِيلِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ أَخِيكَ) عَلَى
الصِّفَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي [٥٩] نَعَتِ الْمَعْرِفَةِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ إِذِ الْمَعْرِفَةُ تُوصَفُ
بِالْمَعْرِفَةِ، وَتُوصَفُ النَّكِيرَةُ بِالنَّكِيرَةِ. وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكِيرَةِ؛ لِأَنَّهَا
لَا^(٣) تُزِيلُ الْاِشْتِرَاكَ الْعَارِضَ، وَإِنَّمَا صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ لِإِزَالَةِ الْاِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَاصَّةٌ تَنْفِي الشَّرَكَةَ بِعَلَامَةٍ دَالَّةٍ، وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: الْأِسْمُ الْعَلَمُ،
وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالْمُبْهَمُ، وَالْمُضْمَرُّ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْعَلَمُ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ.

وَكَانَ الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكْتَسِيَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ
بِدُخُولِهِ فِيهِ، حَتَّى صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْإِضَافَةَ تُوجِبُ التَّخْصِصَ،
فَإِذَا كَانَتْ بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: (غُلَامٌ لَزِيدٌ) أَوْجَبَتْ أَذْنَى التَّخْصِصِ،
كَمَا أَنَّهَا عَلَى أَذْنَى الْاِتِّصَالَيْنِ، وَإِذَا كَانَتْ عَلَى أَتَمِّ الْاِتِّصَالَيْنِ أَوْجَبَتْ أَعْلَى
التَّخْصِصِ، وَأَعْلَى التَّخْصِصِ تَعْرِيفٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (دَارُ الْخَلِيفَةِ) فَهُوَ عَلَى

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَا).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَكَمْ).

(٣) فِي د: (إِلَّا).

(الدَّارِ) المَعْرِفَةِ، وَإِذَا قُلْتَ: (دَارٌ لِلْخَلِيفَةِ)^(١)، فَهِيَ نَكِرَةٌ، لَيْسَ الْمَعْنَى فِيهَا أَنَّهَا (الدَّارُ) المَعْرِفَةُ، وَلَكِنَّهَا دَارٌ مِنَ الدُّوَرِ الَّتِي هِيَ لَهَا. وَالْمُبْهَمُ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى إِشَارَةِ خَاصَّةٍ تَنْفِي الشَّرَكَةِ. وَالْمُضْمَرُّ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَنٌ بِالْمَذْكُورِ خَاصَّةً الَّذِي لَيْسَ لَكَ أَنْ تُضْمِرَهُ حَتَّى يُعْلَمَ بِالذِّكْرِ لَهُ.

وَلَيْسَتْ الْمَعْرِفَةُ مَا عُرِفَ بِهِ الشَّيْءُ بِعَيْنِهِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ) مِنْ قَبْلِ أَنْ مَعْنَى (رَجُلٍ) لَيْسَ هُوَ لِهَذَا الَّذِي أَشْرْتَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فِي دَلَالَةِ كَلَامِكَ؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى: هَذَا وَاحِدٌ مِنَ الرِّجَالِ، فَلَا شَتْرَاكَ^(٢) فِيهِ قَائِمٌ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى لَهُ خَاصَّةً.

وَكُلُّ نَكِرَةٍ فِيهَا مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ حَتَّى إِنَّ التَّثْنِيَةَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدَيْنِ) أَيْ: مُثْنَى زَيْدَيْنِ مِنْ زَيْدَيْنِ غَيْرِهِمَا، أَوْ زَيْوْدٍ. وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ جُمْلَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى أَحَادٍ قِسْمَةٍ، كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا (زَيْدَانِ)^(٣)، فَقَدْ دَخَلَهُ مَعْنَى النِّكَرَةِ بِالِاشْتِرَاكِ الَّذِي بَيَّنَّا. وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (الزَّيْدَانِ)؛ لِأَنَّهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى مَعْهُودٍ، فَلَيْسَ الْمَعْهُودُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ إِلَّا اثْنَيْنِ، هُمَا (الزَّيْدَانِ)، وَلَا يَقَعُ هَذَا الْأِسْمُ بِمَعْنَى الْمَعْهُودِ عَلَى غَيْرِهِمَا.

وَالْمُبْهَمُ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِإِشَارَةِ خَاصَّةٍ تَنْفِي الشَّرَكَةَ إِلَى الْحَاضِرِ.

وَالْمُضْمَرُّ كِنَايَةٌ مُضْمَنَةٌ بِمَذْكُورٍ فِي الْحَقِيقَةِ أَوْ التَّقْدِيرِ، وَذَلِكَ أَنَّ إِضْمَارَ الْغَائِبِ مُضْمَنٌ بِمَذْكُورٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ، وَإِضْمَارُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَكْنِيٍّ فَهُوَ مُضْمَرٌ^(٤)، كَقَوْلِكَ: (فَلَانٌ) وَ(فَلَانَةٌ)، وَ(هَنْ) وَ(هَنَةٌ)، فَهَذَا كِنَايَةٌ، وَلَيْسَ بِمُضْمَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْمَنٍ بِمَذْكُورٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ. وَالْمَعْرِفَةُ لَا تُوصَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِإِزَالَةِ الْإِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ.

(٢) فِي د: (فَلَا شَتْرَاكَ).

(٤) فِي د: (مُضْمَن).

(١) فِي د: (الْخَلِيفَةُ).

(٣) فِي د: (زَائِدَان).

وَلَا يُوصَفُ الْأَعْمُ بِالْأَخْصِّ؛ لِأَنَّهُ قَلْبٌ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ [٥٩] الْكَلَامُ؛
إِذْ يَنْبَغِي أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَعْرَفِ، فَإِذَا كُفِيَ، وَإِلَّا وُصِلَ بِمَا يُكْمِلُ تَعْرِيفَهُ.

وَالْعَلَمُ الْخَاصُّ يُوصَفُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى
الْمَعْرِفَةِ، وَبِالْمُبْهَمِ^(١)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ فِي دُونِ مَنْزِلَتِهِ فِي التَّعْرِيفِ، أَوْ مُسَاوٍ
لَهُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بِأَعْرَفَ مِنْهُ.

وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ يُوصَفُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِمَا أُضِيفَ كِإِضَافَتِهِ^(٢)، وَبِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ، وَبِالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَعْرَفَ مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِصَاحِبِ الرَّجُلِ أَخِي الْغُلَامِ) عَلَى الصَّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ:
(مَرَرْتُ بِصَاحِبِ الرَّجُلِ أَخِيكَ) عَلَى الصَّفَةِ؛ لِأَنَّ (أَخَاكَ) أَعْرَفُ مِنْ (صَاحِبِ
الرَّجُلِ).

وَيُوصَفُ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِشَيْئَيْنِ: بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَبِمَا أُضِيفَ
إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْرَفَ مِنْهُ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ
أَعْرَفُ مِنْهُ؛ إِذْ هُوَ مِمَّا يُعْرَفُ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ،
فَالْتَّعْرِيفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي دُونِ مَنْزِلَةِ الْعَلَمِ الْخَاصِّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّعٌ عَلَى رَفْعِ
الشَّرَكَةِ لِلشَّيْءِ خَاصَّةً، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَوْ سَاوَاهُ غَيْرُهُ فِي مَعْنَاهُ لَوَجَبَ
لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ؛ فَلِهَذَا الْعَلَمُ الْخَاصُّ أَعْرَفُ مِمَّا^(٤) فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالْمُضَافُ
إِلَى الْمُضْمَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَخُوكَ)، أَعْرَفُ مِمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِأَنَّهُ قَدْ اِكْتَسَى
التَّعْرِيفَ الْأَظْهَرَ الْأَخْصَّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُضْمَرِ^(٥).

وَالْمُبْهَمُ أَعْرَفُ مِمَّا^(٦) فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ [إِذْ هُوَ]^(٧) مِمَّا يُعْرَفُ بِالْعَيْنِ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (كِضَافَتِهِ).

(٤) فِي د: (بِمَا).

(١) فِي د: (وَالْمُبْهَمِ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْحَاضِرِ).

(٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَقَوْلِكَ أَخُوكَ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٦) فِي د: (مَا).

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وَالْقَلْبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ.

* * *

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(١)

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُبْهَمَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ تُوصَفَ بِالْجِنْسِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهَا أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) عَلَى الصِّفَةِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ذِي الْمَالِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (بِهِذَا ذِي الْمَالِ) عَلَى الصِّفَةِ؟
وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَتَّبَعَ صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ كَمَا تَتَّبَعُ صِفَةُ النِّكَرَةِ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ الرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ النَّعْتُ
وَالْبَدَلُ وَالْابْتِدَاءُ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ مَعَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الرَّائِعِ ثُمَّ السَّاجِدِ)، مَعَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ صَاحِبِكِ ثُمَّ أَخِيكَ)؟

وَمَا مَعْنَى: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الرَّائِعِ لَا السَّاجِدِ)^(٢)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الرَّائِعِ
أَوِ السَّاجِدِ)؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهَ فِيهِ الْجَرُّ؟

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ النِّكَرَةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَبَيْنَ صِفَةِ النِّكَرَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ) إِذَا عَرَّفْتَ الرَّجُلَيْنِ؟
وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ مُسْلِمًا وَكَافِرًا)؟ وَلَمْ جَازَ بَدَلُ النِّكَرَةِ
مِنَ الْمَعْرِفَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿لَنْسَعُكَ بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ﴾ [٦٠] كَذِبُهُ خَاطِئَةٌ ﴿[العلق: ١٥، ١٦]؟

(١) متابعة للباب السابق، انظر سيبويه ٧/٢. (٢) في د: (والساجد).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ أَبِي خَازِمٍ:

فَالِإِبْنِ أُمِّ أَنَسٍ أَزْحَلُ نَاقَتِي

وَلَمْ قَالَ:

مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الْوُفُودُ بِبَابِهِ

وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

فَأُضْبِحَ فِي حَيْثُ التَّقَيْنَا شَرِيدُهُمْ

وَلَمْ رَفَعَ:

طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعِفُ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِي ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ

وَقَوْلِ الْجَعْدِيِّ:

وَكَاثُ فَشِيرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا

فَلَمْ نَصَبَ:

وَأَخَرَ مَزْرِيًّا وَأَخَرَ زَارِيَا

وَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

تَرَى خَلَقَهَا نِصْفٌ قَنَاءٌ قَوِيْمَةٌ

وَلَمْ قَالَ:

وَنِصْفٌ نَقًّا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرَّمُرُ

وَلَمْ جَاَزَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْبَدَلِ، وَعَلَى الْحَالِ؟

وَمَا حُكْمُ الْمُضْمَرِ فِي الصِّفَةِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ؟ وَلَمْ جَاَزَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِمَا

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ؟

وَمَا مَعْنَى: (مَرَزْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ) ^(١) فِي التَّأْكِيدِ؟ وَلَمْ أَجَازَ ^(٢) فِيهِ وَجْهَيْنِ مِنَ الْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ ^(٣)؟ وَهَلْ يَجُوزُ الْخُصُوصُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ؟

وَلَمْ جَازَ: (أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ أَجْمَعَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (أَخَذْتُ دِرْهَمًا أَجْمَعَ)؟
وَلَمْ كَانَ (أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ)، وَ (جُمِعُ كُتْعُ)، وَ (أَجْمَعُ أَكْتَعُ) مَعَارِفَ مِنْ غَيْرِ
عَلَامَةٍ بِالْفِ وَلاَمٍ، أَوْ إِضَافَةٍ؟

وَلَمْ كَانَ (أَجْمَعُونَ) مَعْرِفَةً، وَ (جَمِيعُ) نَكِرَةً، حَتَّى صَلَحَ أَنْ يُقَالَ: (الْجَمِيعُ)؟
وَمَا مَعْنَى: (مَرَزْتُ بِهِ نَفْسِهِ)؟ وَلَمْ فَسَّرَهُ بِـ (مَرَزْتُ بِهِ بَعِيْنِهِ) ^(٤)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِإِيْرِيْكَ أَنْ يَكُونَ مَرَّبَمَنْ يَقُومُ مَقَامُهُ؟

وَمَا حُكْمُ الْأَسْمِ الْعَلَمِ فِي الصِّفَةِ بِهِ؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ يُوصَفَ وَلَا يُوصَفَ بِهِ؟ وَلَمْ
جَازَ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ أَقْبَلِ)؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ
يَكُونَ (زَيْدٌ) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى (رَجُلٍ)، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْهُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ) عَلَى الصِّفَةِ، وَ (مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ
الرَّجُلِ)؟ وَلَمْ جَازَ هَذَا وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ كُلُّ الرَّجُلِ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا:
(مَرَزْتُ بِأَخِيكَ كُلِّ الرَّجُلِ)؟ وَلَمْ صَارَ: (الرَّجُلُ) دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ بِمَنْزِلَةِ هَاهُنَا
إِلَّا بِمَقْدَارِ التَّأْكِيدِ؟ وَلَمْ خَرَجَ الصِّفَةُ فِيهِ عَنْ أَصْلِهَا فِي إِزَالَةِ الْأَشْتِرَاكِ الْعَارِضِ؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا الْعَالِمُ حَقُّ الْعَالِمِ)، وَ (هَذَا الْعَالِمُ كُلُّ الْعَالِمِ) عَلَى غَيْرِ إِزَالَةِ
الْأَشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، وَ (هَذَا الْعَالِمُ جَدُّ الْعَالِمِ)؟ وَلَمْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا كُلُّ
الرَّجُلِ) إِلَّا بِمَقْدَارِ التَّأْكِيدِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلُكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ)؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى الصِّفَةِ؟ فَلَمْ
تَعْرِفَ (مِثْلُكَ) هَاهُنَا ^(٥)؟

(٢) فِي د: (جَازَ).

(٤) سَيَبُوه ١٢/٢.

(١) فِي د: (كَأَنَّهُمْ).

(٣) سَيَبُوه ١١/٢.

(٥) فِي د: (وَاهُنَا).

وَمَا حُكْمُ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ [ظ ٦٠] أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ)؟ وَهَلْ جَرُّهُ عَلَى الصِّفَةِ أَمْ عَلَى الْبَدَلِ؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِ الْخَلِيلِ^(١): « جَرُّهُ عَلَى نِيَّةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ »؟ وَلِمَ لَا يَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟

وَلِمَ كَانَ: (هُم فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) عَلَى نِيَّةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؟
وَلِمَ جَازَ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا)، وَلِمَ يَجُزُّ عَلَى هَذَا: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ شَبِيهِ [بِكَ أَنْ يَفْعَلَ]^(٢))؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ خَيْرٌ مِنْكَ)، و (مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ خَيْرًا مِنْكَ)؟ وَمَا الْفَرْقُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا يَحْسُنُ بِعَبْدِ اللَّهِ مِثْلَكَ [أَنْ يَفْعَلَ]^(٣))؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا جَازَ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلَكَ [أَنْ يَفْعَلَ]^(٤))؟
وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلَكَ) عَلَى الصِّفَةِ، أَيِ: الْمَعْرُوفِ بِشَبْهِكَ، وَلِمَ يَجُزُّ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ)، أَيِ: الْمَعْرُوفِ بِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ؟
وَلِمَ جَرَى الْمَنْصُوبُ وَالْمَرْفُوعُ فِي إِتْبَاعِ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ مَجْرَى الْمَجْرُورِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُبْهَمِ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَرَضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْجِنْسِ، فَوُصِفَ بِهِ لِتَكْمُلِ دَلَالَتُهُ بِالْبَيَانِ عَنِ الْجِنْسِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ غَيْرِ الْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَرَضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ لَمْ تَبْطُلْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْجِنْسِ الَّذِي يَعْرِضُ فِي (زَيْدٍ)، و (عَمْرٍو)، و (أَخِيكَ)، و (صَاحِبِكَ) مِنَ الْاِشْتِرَاكِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ

(١) سيبويه ١٣/٢.

(٢-٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الجواب.

بهذين الطويل والقصير) عَلَى الصِّفَةِ؛ لَأَنَّ اتِّصَالَ صِفَةِ الْمُبْهَمِ بِهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ صِفَةِ الْعَلَمِ بِهِ؛ لَأَنَّ الْمُبْهَمَ تَكْمُلُهُ صِفَتُهُ، حَتَّى يَصِيرَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْجِنْسِ كَالْعَلَمِ وَحْدَهُ فِي دَلَالَتِهِ^(١) عَلَى الْجِنْسِ، وَإِنْ عَرَضَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ، فَصَارَ اتِّصَالُ صِفَةِ الْمُبْهَمِ بِهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ صِفَةِ غَيْرِهِ، وَاقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ أَنْ يُعَامَلَ فِي امْتِنَاعِ الْفَصْلِ مُعَامَلَةً نَظِيرِهِ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ؛ لَأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً، وَهِيَ شِدَّةُ الْاِتِّصَالِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ.

وذلك أَنَّ أَشَدَّهَا اتِّصَالًا لِحُرُوفِ الْأُصُولِ كَحُرُوفِ (جَعْفَرٍ) فِي اتِّصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، ثُمَّ فِي اتِّصَالِ الزَّائِدِ الَّذِي لَوْ تَرَكَ لَمْ يَكُنْ لِلْاسْمِ مَعْنَى، كَاتِّصَالِ الْمِيمِ مِنْ (مُكْرِمٍ) بِحُرُوفِهِ، ثُمَّ اتِّصَالُ مَا يَقَعُ مَوْقِعَ حَرْفٍ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ اسْمٌ تَامٌ، أَوْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ، وَكَذَلِكَ^(٢) الْمُرَكَّبُ فِي: (حَضْرَمَوْتٍ) وَنَحْوِهِ، وَكَذَلِكَ الْمُبْهَمُ هُوَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ، لَوْ كَانَ فِيهِ تَّنْوِينٌ لَعَاقَبْتُهُ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

فهذه الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ عَلَى تَقْدِيرِ مُعَاقَبَةِ حَرْفٍ مِنَ الْاسْمِ، وَإِنْ انْفَصَلَتْ بِوُجُوهِ أُخَرَ، فَكَانَ مِنْهَا مُضَافٌ، وَمِنْهَا مُرَكَّبٌ، وَمِنْهَا مَوْصُوفٌ [و٦١] بِالْجِنْسِ، فَعِلَّتْهَا^(٣) فِي شِدَّةِ الْاِتِّصَالِ وَاحِدَةً، وَهِيَ الَّتِي تُوجِبُ أَلَّا يَفْرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ بِشَيْءٍ.

فَأَمَّا صِفَةُ غَيْرِهِ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ شِدَّةِ الْاِتِّصَالِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُزِيلُ الْاِشْتِرَاكَ الْعَارِضَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَبْطُلَ دَلَالَةُ الْاسْمِ عَلَى الْجِنْسِ، فَهِيَ فِي الْمَرْتَبَةِ بَعْدَ الصِّفَةِ بِالْجِنْسِ، فَاقْتَضَى لَهَا ذَلِكَ أَنْ يَجُوزَ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُوفِ بِالْخَبَرِ، وَغَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ زِيدًا قَائِمُ الْكَرِيمِ)، وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ الْكَرِيمِ وَاللَّيْمِ وَالْخَارِجِ عَنْ صِفَتَيْهِمَا)؛ فَلِهَذَا جَازَ: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ)

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَلِذَلِكَ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (دَلَالَةٌ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَعَلَّتْهَا).

عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجُزْ: (مَرَزْتُ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) عَلَى الصِّفَةِ.

وَيَجُوزُ: (مَرَزْتُ بَزِيدِ ذِي الْمَالِ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِهِذَا ذِي الْمَالِ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْعِلَّةِ.

وَصِفَةُ الْمَعْرِفَةِ تَتَّبِعُ الْمَعْرِفَةَ، كَمَا تَتَّبِعُ صِفَةُ النَّكِرَةِ النَّكِرَةَ؛ لِأَنَّ إِتْبَاعَ الصِّفَةِ إِنَّمَا هُوَ لِتَخْصِصِ^(١) الْأَوَّلِ بِحَسَبِ مُقْتَضَاهُ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَتَخْصِصُهُ بِإِزَالَةِ الْأَشْتِرَاكِ الْعَارِضِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَتَخْصِصُهُ بِفَضْلِهِ عَلَى طَرِيقِ الْقِسْمَةِ، حَتَّى يَصِيرَ لِأَحَدِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ الْآخَرِ بَعْدَ أَنْ كَانَ لهُمَا، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ)، كَانَ (رَجُلٌ) لِلْكَرِيمِ وَاللَّيِّمِ، فَصَارَ لِلْكَرِيمِ خَاصَّةً بِهِذِهِ الصِّفَةِ، فَقَدْ صَارَ الْإِتْبَاعُ فِيهِمَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِأَخَوَيْكَ الرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ) عَلَى الصِّفَةِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ أَحَدَهُمَا رَائِعٌ وَالْآخَرُ سَاجِدٌ. وَيَجُوزُ عَلَى الْبَدَلِ وَالْإِبْتِدَاءِ؛ فَإِذَا كَانَ عَلَى الصِّفَةِ فَقَدْ خَصَّصَ بِأَنَّ فَصَلَ هَذَيْنِ الْأَخَوَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنْ إِخْوَتِهِ. وَإِذَا كَانَتْ بَدَلًا فَلَيْسَ فِيهِ فَصْلٌ، بَلْ لَهُ أَخَوَانِ فَقَطْ، إِلَّا أَنَّكَ بَيَّنْتَ أَنَّكَ مَرَزْتَ بِالرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ، فَذَلَّلْتَ عَلَى أَنَّ أَحَدَ أَخَوَيْهِ فِي وَقْتِ مُرُورِكَ رَائِعٌ وَالْآخَرُ سَاجِدٌ، وَالْخَبَرُ وَاحِدٌ. وَإِذَا ابْتَدَأْتَ فَقُلْتَ: (الرَّائِعُ وَالسَّاجِدُ) عَلَى: هُمَا الرَّائِعُ وَالسَّاجِدُ، فَهُوَ عَلَى خَبَرَيْنِ يُمَكِّنُ أَنْ يَصْدُقَ فِي أَحَدِهِمَا، وَيَكْذِبَ فِي الْآخَرِ. فَقَدْ بَانَ فُرُوقُ هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بَزِيدِ الرَّائِعِ ثُمَّ السَّاجِدِ)، فَتَدْخُلُ (ثُمَّ)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ بِوُقُوعِ السُّجُودِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، مَعَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ؛ إِذِ التَّعْرِيفُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مَعْنَى الْفِعْلِ. وَلَا يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بَزِيدَ صَاحِبِكَ ثُمَّ أَخِيكَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَخَاهُ بَعْدَ كَوْنِهِ صَاحِبَهُ، فَهَذَا كَلَامٌ لَا يَصِحُّ، لَا عَلَى أُخُوَةِ النَّسَبِ، وَلَا أُخُوَةِ الصَّدَاقَةِ؛ لِأَنَّ أُخُوَةَ الصَّدَاقَةِ فِي الصَّاحِبِ مَوْجُودَةٌ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بَزِيدَ [ظ ٦١] الرَّائِعِ لَا السَّاجِدِ)، فَتَوَكَّدُ بِقَوْلِكَ: (لَا السَّاجِدِ)؛

(١) فِي د: (التَّخْصِصُ).

لَأَنَّكَ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ هُنَاكَ اثْنَيْنِ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ، وَأَحَدُهُمَا رَاكِعٌ وَالْآخَرُ سَاجِدٌ، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الرَّاكِعِ)، وَمَكَّنْتُ^(١) هَذَا بِقَوْلِكَ: (لَا السَّاجِدَ)؛ لثَلَاثَ يُتَوَهَّمُ أَنَّكَ قَصَدْتَ بِزَيْدِ السَّاجِدِ، إِلَّا أَنَّكَ سَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى الرَّاكِعِ عَلَى عَادَةِ النَّاسِ فِي سَبْقِ اللِّسَانِ، فَحَقَّقْتَ بِأَنْ قُلْتَ: (لَا السَّاجِدَ)، فِهَذَا وَجْهُ التَّأَكُّيدِ بِهِ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الرَّاكِعِ أَوْ السَّاجِدِ)، فِهَذَا عَلَى أَنَّكَ دَلَلْتَ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِأَحَدِهِمَا، وَأَبْهَمْتَ، فَلَمْ تُبَيِّنْ أَيُّهُمَا هُوَ، وَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْجَرْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَةِ اثْنَيْنِ يَفْتَضِي التَّفْصِيلَ بِأَنْ أَحَدَهُمَا عَلَى مَعْنَى كَذَا، وَالْآخَرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ الرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ). وَالَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ النِّكَرَةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أَنْ تَكُونَ حَالًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُزِيلُ الْإِشْتِرَاكَ الْعَارِضَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ، فَهِيَ لَا تُخَصِّصُهُ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لَهُ، وَيَصْلُحُ أَنْ تَتَّصَلَ بِهِ اتِّصَالًا مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، فَتَكُونَ حَالًا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ)، فَإِنْ عَرَفْتَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كَرِيمًا)، وَلَمْ تَصْلُحِ الصِّفَةُ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا، فَالْحَالُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لِلْفَائِدَةِ، وَصِفَةُ النِّكَرَةِ لِتَخْصِيسِ النِّكَرَةِ^(٢) الَّتِي^(٣) تَجْرِي مَجْرَى الْقِسْمَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ)، فَإِذَا عَرَفْتَ (رَجُلَيْنِ) قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ)، فَصَارَ حَالًا بَعْدَ أَنْ كَانَ صِفَةً لِلنِّكَرَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ مُسْلِمًا وَكَافِرًا) عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ) عَلَى الْبَدَلِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِتَقْدِيرِ: أَحَدُهُمَا مُسْلِمٌ وَالْآخَرُ كَافِرٌ.

وَأِنَّمَا جَازَ بَدَلُ النِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ يُقَدَّرُ فِي مَوْضِعِ الْأَوَّلِ، وَشَاهِدُهُ: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۖ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، وَقَالَ بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ:

(٢) قوله: (وصفة النكرة لتخصيص النكرة) ليس في د.

(١) في الأصل ود: (مكننت).

(٣) في الأصل ود: (الذي).

٢٩٠ فَلِإِبنِ أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمِّرُوا فَتُبْلُغْ حَاجَتِي أَوْ تُزَحِفْ
 مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الْوُفُودُ بِبَابِهِ عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزِيدٍ لَا يُنْزَفُ^(١)
 فَأَبْدَلَ (مَلِكًا)، وَهُوَ نَكِرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ (ابْنُ أُمِّ أَنَسٍ)، وَأَبْدَلَ فِي
 قَوْلِهِ: (عَمِّرُوا) مَعْرِفَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ.
 وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٢٩١ فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفُ^(٢)
 [و٦٢] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَدَلِ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.
 وَقَالَ الْآخَرُ:

٢٩٢ فَلَا تَجْعَلِي صَفِيَّ صَيْفٍ مُقَرَّبٌ وَآخِرَ مَعْزُولٍ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبُ^(٣)
 فَهَذَا يَحْتَمِلُ مَا احْتَمَلَ الْأَوَّلُ.
 وَقَالَ الْجَعْدِيُّ:

٢٩٣ وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخِرَ مَزْرِيًّا وَآخِرَ زَارِيَا^(٤)

(١) البيتان من الكامل، وهما لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٥٥ برواية: (أم إياس)، (ستنجح حاجتي)، (عرفوا غوارب)، وانظر ابن السيرافي ٣١/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٤٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ٩/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١١، والتمام ١١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٧/٢.
 (٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٢٢/٢، وانظر سيبويه ١٠/٢، والتعليقة للفراسي ٢٢٦/١، وتحصيل عين الذهب ٢٤٥. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١، وشرح الرضي ٣٢١/٢، والارتشاف ١٤٤٦، وتذكرة النحاة ٨٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في ابن السيرافي ٣٧٣/١، وفرحة الأديب ٩٩. وهو لرجل من بني قشير في سيبويه ١٠/٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١١١، وتحصيل عين الذهب ٢٤٦، وشرح الرضي ٣٢١/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٩١ برواية:

وآخر مزريًا عليه وزاريا

وانظر سيبويه ١٠/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١١، وتحصيل عين الذهب ٢٤٦ برواية: (مزريًا) و(رازيا) في المصدرين، وانظر ابن السيرافي ٢١/٢، والخزانة ٣٤/٥، برواية: =

فَنَصَبَ عَلَى خَبَرٍ (كَانَ)، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى: (مِنْهُمْ شَامِتٌ وَآخِرُ مَزْرِيٍّ) جَازَ.
وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٢٩٤ تَرَى خَلْقَهَا نِصْفٌ قَنَاءٌ قَوِيْمَةٌ وَنِصْفٌ نَقَّا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرَّمَرُ^(١)

فهذا عَلَى: (مِنْهُ نِصْفٌ قَنَاءٌ وَمِنْهُ نَقَّا يَرْتَجُّ)، وَلَوْ نَصَبَ جَازَ عَلَى الْبَدَلِ، وَعَلَى الْحَالِ.

وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ؛ أَمَّا [أَنَّهُ]^(٢) لَا يُوصَفُ فَلأنَّهُ لَيْسَ لِلْقَائِلِ أَنْ يُضْمَرَ حَتَّى يُعْرَفَ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا يُضْمَرُ لِلْاجْتِرَاءِ^(٣) بِالضَّمِيرِ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لَوْقُوعِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ؛ لأنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ لِلْمَوْصُوفِ، وَلَا مَعْنَى مَا قَامَ مَقَامَهَا، مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا)، أَيْ: الْحَاضِرِ، مَعَ أَنَّهَا أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ، وَالْأَعْرَفُ لَا يُوصَفُ بِهِ الْأُنْكَرُ.

وَأَمَّا الْعَلَمُ فَيُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ؛ أَمَّا [أَنَّهُ]^(٤) يُوصَفُ فَلَمَّا يَعْرِضُ فِيهِ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ، وَأَمَّا [أَنَّهُ]^(٥) لَا يُوصَفُ بِهِ فَلأنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ؛ إِذْ مَعْنَى الصِّفَةِ لِكُلِّ شَيْءٍ وَجِدَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَالْعَلَمُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لأنَّهُ وُضِعَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِمَنْ هُوَ لَهُ، حَتَّى لَوْ سَاوَاهُ غَيْرُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَمْ يَجِبْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزَ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُضْمَرُ بِمَا يَتَّبِعُهُ فِي الْإِعْرَابِ إِتْبَاعَ الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ)؛ لِأَنَّ التَّأَكُّدَ يَجْرِي مَجْرَى التَّكْرِيرِ، كَتَمَكِينِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ فِي الْمُضْمَرِ، وَلَمْ يَجْزَ فِي الصِّفَةِ.

= (مَزْرِيًّا) وَ (زَارِيًّا) كَمَا فِي الدِّيَوَانِ وَشَرَحَ الرَّمَانِي.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِذِي الرِّمَّةِ فِي دِيَوَانِهِ ٢٢١، بِرَوَايَةٍ: (نِصْفًا قَنَاءٌ قَوِيْمَةٌ وَنِصْفًا) بِالنَّصَبِ، وَانْظُرْ سَبِيوِيَه ١١ / ٢، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ ١٩٩، ١٣٣١، وَابْنُ السِّيْرَانِي ٣٤٦ / ١، وَالْخَصَائِصُ ٣٠١ / ١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٤٧. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِي ٢٣٣ / ١.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٣) فِي د: (لِلْأَجْزَاءِ).

(٤، ٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ) جَازَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْعُمُومُ، وَالْآخَرُ الْخُصُوصُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ الَّتِي لَا يُعْتَدُّ فِيهَا بِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَلَمْ^(١) تَمَرَّ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ هَذَا إِلَّا بِدَلِيلٍ يَصْحَبُ الْكَلَامَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَالْحَقِيقَةِ.

وَتَقُولُ: (أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ أَجْمَعُ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَخَذْتُ دِرْهَمًا أَجْمَعُ)؛ لِأَنَّ (أَجْمَعُ) مَعْرِفَةٌ، فَلَا يُؤَكَّدُ بِهَا النَّكِرَةُ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ، فَلَا يَكُونُ تَكْرِيرُ النَّكِرَةِ يُصَيِّرُهَا مَعْرِفَةً، كَمَا لَا يَكُونُ تَكْرِيرُ الْمَعْرِفَةِ يُصَيِّرُهَا نَكِيرَةً.

و (أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ)، و (جُمِعَ كُتْعٌ)، و (أَجْمَعُ أَكْتَعُ) مَعَارِفٌ مِنْ غَيْرِ عِلَامَةٍ بِالْفِ وَاوٍ أَوْ إِضَافَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِهَا الْمُضْمَرُ [ظ ٦٢] الَّذِي هُوَ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ فَاقْتَضَتْ الْمُشَاكَلَةَ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَعَارِفٌ تُؤَكَّدُ بِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ تَأْكِيدَ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَعْرِفَةِ، وَتَأْكِيدَ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ يَجْرِي مَجْرَى التَّكْرِيرِ، كَمَا بَيَّنَّا.

و (أَجْمَعُونَ) مَعْرِفَةٌ^(٢)، و (جَمِيعٌ) نَكِيرَةٌ؛ لِأَنَّ (جَمِيعًا) يَكُونُ تَأْكِيدًا وَاسِمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ، فَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ جَمِيعٍ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ أَجْمَعِينَ) حَتَّى تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ الْجَمِيعِ)، فَيَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهُ نَكِيرَةٌ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (أَجْمَعِينَ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ)، وَفَسَّرَهُ بِ (مَرَرْتُ بِهِ بَعِيْنِهِ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ أَزَالَ مِنَ الْوَهْمِ أَنَّهُ مَرَّ بِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَيَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الْعَلَمِ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ فِي الْبَيَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صِفَةً، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ) إِذَا كَانَ لَهُ أَخَوَانِ، اسْمُ أَحَدِهِمَا زَيْدٌ، فَقَدْ بَيَّنَّهُ مِنَ الْآخِ الْآخِرِ الَّذِي لَيْسَ بِزَيْدٍ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ أَقْبَلْ)، فَيَكُونُ (زَيْدٌ) عَطْفَ بَيَانٍ تَابِعًا لِلرَّجُلِ،

(٢) فِي د: (مَعْرُوفَةٌ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَمْ).

وَلَا يَكُونُ عَلَى (أَيِّ)؛ لَأَنَّ (أَيًّا) مُبْهَمٌ لَا يُسَيِّنُ إِلَّا بِالْجِنْسِ، عَلَى طَرِيقِ الْوَصْفِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَيْهِ، عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ، فَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ أَقْبَلُ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (الرَّجُلِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ، لَوْ قُلْتَ^(١): (يَا أَيُّهَا زَيْدٌ أَقْبَلُ) لَمْ يَجْزُ.

وَتَقُولُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ: (أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ كُلُّ الرَّجُلِ) عَلَى الصِّفَةِ، كَمَا جَازَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فِيهِ لَيْسَتْ لِإِزَالَةِ الْاِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلْمَدْحِ، فَلِإِنَّمَا ذُكِرَ (الرَّجُلُ) أَوَّلًا بِمَنْزِلَةِ التَّأْكِيدِ فِي ذِكْرِهِ مَرَّتَيْنِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَنْتَ كُلُّ الرَّجُلِ) لَأَدَّيْتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَّا بِمِقْدَارِ التَّأْكِيدِ، فَلَمْ يَصْلُحْ: (أَنْتَ زَيْدٌ كُلُّ الرَّجُلِ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَدْحِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَنْتَ زَيْدٌ)، ثُمَّ وَصَفْتَهُ، اقْتَضَى إِزَالَةَ الْاِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، فَإِذَا جِئْتَ بِصِفَةٍ لَا تَصْلُحُ لِإِزَالَةِ الْاِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ الَّذِي يَتَكَرَّرُ فِيهِ الْأِسْمُ.

وَجُمْلَةُ هَذَا أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْوَصْفُ فِي: (أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ) عَلَى حَدِّ لَا يَكُونُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَهُوَ الْمَدْحُ عَلَى أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذْكَرْ، وَبِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ لِلتَّأْكِيدِ، فَالْصِّفَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا تَكُونُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: (مَرَزْتُ بِأَخِيكَ كُلِّ الرَّجُلِ)؛ لِأَنَّ أَخَاكَ لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ لِلتَّوَكِيدِ، وَتَكُونُ الصِّفَةُ قَدْ أَدَّتْ الْمَعْنَى، وَلَوْ لَمْ يُذْكَرِ الْمَوْصُوفُ.

وَتَقُولُ: (هَذَا الْعَالِمُ حَقُّ الْعَالِمِ)، وَ(هَذَا الْعَالِمُ [٦٣] كُلُّ الْعَالِمِ)، وَ(هَذَا الْعَالِمُ جَدُّ الْعَالِمِ)، فَيَجْرِي مَجْرَى: (مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ)؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، مُكَرَّرٌ.

وَتَقُولُ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ)، فَ(مِثْلِكَ) هَاهُنَا مَعْرِفَةٌ؛

(١) فِي د: (أَوْ قُلْتَ).

لَأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ رَجُلٌ خَاصَّةً، إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ، فَلَمَّا تَوَجَّهَ عَلَى شَبِّهِ مَخْصُوصٍ تَعَرَّفَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ.

وَتَقُولُ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ)، فَقَالَ الْخَلِيلُ^(١): هَذَا عَلَى نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَيِ: فِي الْمَعْنَى، كَمَا كَانَ: (هُمْ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) عَلَى نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَهَذَا مُسْتَقِيمٌ إِذَا وُجِّهَ عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، وَمَخْرَجِ الْبَدَلِ؛ لِأَنَّ (خَيْرًا مِنْكَ) نَكْرَةٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا وُجِّهَ: (الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَالِ وَمَخْرَجِ الْأَسْمِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: اجْتَمَعُوا فِيهَا الْجَمْعُ الْمُغْطَى لِلأَرْضِ، وَقَدْ يَخْرُجُ الْكَلَامُ مَخْرَجَ مَا هُوَ لِمَعْنَى، وَقَدْ وُجِّهَ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَالَّذِي مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْأَمْرِ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ شَبِّهِ بِكَ أَنْ يَفْعَلَ)؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ فِيهِ الْأَلْفُ^(٢) وَاللَّامُ، فَتَقُولُ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ الشَّبِّهِ بِكَ أَنْ يَفْعَلَ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ خَيْرٌ مِنْكَ) عَلَى نَكْرَةٍ وَصِفَ بِهَا نَكْرَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَذْهَبَ بِ (مِثْلِكَ) مَذْهَبَ الْمَعْرُوفِ بِشَبِّهِكَ إِذَا اشْتَهَرَ بِشَبِّهِ مَخْصُوصٍ لَهُ مِنْهُ، كَشَبِّهِ بِالطُّولِ أَوِ الْبَيَاضِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَتَقُولُ حِينَئِذٍ: (مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ خَيْرًا مِنْكَ)؛ لِأَنَّ (مِثْلِكَ) مَعْرِفَةٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَلَا يَجُوزُ: (مَا يَحْسُنُ بَعْدَ اللَّهِ مِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ)، كَمَا جَازَ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ [أَنْ يَفْعَلَ])^(٣)؛ لِأَنَّكَ لَمَّا ذَكَرْتَ الْجِنْسَ بِقَوْلِكَ: (الرَّجُلُ) ذَلَّلْتَ عَلَى أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (عَبْدُ اللَّهِ)، فَيَصِيرُ قَدْ وَصَفْتَ مَعْرِفَةً بِنَكْرَةٍ؛ لِأَنَّ (مِثْلِكَ) لَا يَتَعَرَّفُ حَتَّى يَصْحَبَهُ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى شَبِّهِ مَخْصُوصٍ.

وَتَقُولُ^(٤): (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ)، أَيِ: الْمَعْرُوفُ بِشَبِّهِكَ، إِذَا كَانَ قَدْ اشْتَهَرَ بِشَبِّهِ مَخْصُوصٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ)، أَيِ:

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْأَلْف).

(١) سَبِيحُ ١٣/٢.

(٤) فِي د: (فَتَقُول).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاق.

المَعْرُوفُ بِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَوَجَّهُ فِي (خَيْرٍ مِنْكَ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُعَرَّفْ بِإِضَافَةٍ، وَلَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَهُوَ عَلَى صِيغَةِ النِّكَرَةِ، وَقَدْ امْتَنَعَ مِنْهُ عِلَامَةُ الْمَعْرِفَةِ، وَ(مِثْلُكَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ عَرَضَ فِيهِ مَعْنَى النِّكَرَةِ بِكَثْرَةِ وُجُوهِ الْأَشْتِبَاهِ، فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ الْعَارِضُ صَحَّ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِشَبِّهِ مَخْصُوصٍ، فَيَتَعَرَّفُ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِأَحَدِ أَشْبَاهِ كَثِيرَةٍ لَمْ يَتَعَرَّفْ فَلَهُ وَجْهَانِ يَتَعَرَّفُ [ظ ٦٣] فِي أَحَدِهِمَا، وَلَا يَتَعَرَّفُ فِي الْآخَرِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لـ (خَيْرٍ مِنْكَ).

وَالْمَنْصُوبُ وَالْمَرْفُوعُ يَجْرِي فِي إِتْبَاعِ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ مَجْرَى الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ الْمَتَّبِعِ فِي لَفْظِهِ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي مَعْنَاهُ، فَلَمَّا تَبَعَ الْمَجْرُورُ فِي مَعْنَاهُ تَبِعَهُ فِي لَفْظِهِ، فَكَذَلِكَ لَمَّا تَبَعَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ فِي مَعْنَاهُ تَبِعَهُ فِي لَفْظِهِ، فَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَابِ.



بَابُ بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا قِسْمَةُ الْبَدَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؟

وَلِمَ جَازَ بَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَجْزِ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ، وَلَا وَصْفُ النَّكِرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؟

وَمَا ^(١) الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٢﴾ صِرَاطُ اللَّهِ ﴿[الشورى: ٥٢، ٥٣]، وفي: ﴿لَسْتُمْ عَلَاةً بِالْأَصِيَّةِ ١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿[العلق: ١٥، ١٦]، وفي: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿[الفاتحة: ٦، ٧]؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدٍ لِلَّهِ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالْجَرِّ وَالرَّفْعِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَلِمَ صَارَ الْجَرُّ عَلَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَالرَّفْعُ عَلَى خَبَرَيْنِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَبْدٍ لِلَّهِ وَزَيْدٍ وَخَالِدٍ)؟ وَلِمَ قَوِيَ الرَّفْعُ فِي هَذَا بِمَا لَا يَقْوَى فِي الْمُفْرَدِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مَالِكِ بْنِ خُوَيْلِدٍ ^(٢):

يَا مَيِّ إِنَّ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدَتْهُمْ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ١٤: «هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة».

(١) في د: (ولا).

(٢) هو مالك بن خالد الخناعي الهذلي، من خناعة بن سعد بن هذيل. انظر شرح أشعار الهذليين ٤٣٩.

وَلَمْ قَالَ:

..... عَمَرُوا وَعَبَدُوا مَنْافٍ.....

بِالرَّفْعِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ بِالنَّصْبِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ)؟ وَلَمْ جَاَزَ أَنْ تُبَدِّلَ الْأِسْمَ الْعَلَمَ مِنَ الْعَلَمِ؟
وَمَا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ أَجَاَزَهُ عَلَيْهِمَا؟ وَلَمْ جَاَزَ عَلَى الْغَلَطِ وَالْإِضْرَابِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مُهْلِهِل^(١):

..... وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً.....

وَلَمْ قَالَ:

..... أَخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ.....

بِالرَّفْعِ؟ وَلَمْ قَدَّرَهُ^(٢) عَلَى الْجَوَابِ لِمَنْ قَالَ: مَا هُمْ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

..... وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ.....

وَلَمْ قَالَ:

..... وَعَبَطَ الْمَهَارِي كَوْمُهَا وَشَنُونُهَا.....

فَلِمَ رَفَعَ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ الْأَسَدَ شِدَّةً)؟ وَلَمْ جَاَزَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْجَوَابِ؟ وَلِمَ لَا
يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ لِقُوَّةِ مَعْنَى الصِّفَةِ فِيهِ؛ إِذْ مُعْتَمَدُهُ عَلَى الصِّفَةِ بِالشَّدَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ [و ٦٤]:

(١) هو عدي بن ربيعة، أبو ليلى، من بني تغلب، سُمِّيَ مهلهلاً؛ لأنه هلهل الشعر، وهو خال امرئ القيس الشاعر، وأخو كليب الذي هاج بمقتله حرب البسوس، شاعر وفارس من فرسان العرب في الجاهلية. انظر ترجمته في خزانة الأدب ١٤٤/٢ - ١٤٧، والأعلام ٢٢٠/٤.
(٢) سيبويه ١٦/٢.

وَسَاقِيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعِلَ

فَلَمْ قَالَ:

سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعَضَلِ

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ كُلِّ مَا تَحْتَمِلُهُ الْقِسْمَةُ فِيهِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

- بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ. - وَبَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ.

- وَبَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ. - وَبَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الثَّانِي أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، وَفَائِدَتُهُ تَعَلُّقُ الْعَامِلِ بِالثَّانِي عَلَى حَدِّ تَعَلُّقِهِ بِالْأَوَّلِ فِي مَرْتَبَةِ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعَامِلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَتَهَا بَعْدَ الْمُوصُوفِ.

وَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً مِثْلَهُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢٩٥ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا^(١)

فَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ لَوْ قُلْتُ: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشِيرٍ)، [كَمَا] ^(٢) لَمْ يَجْزْ: (الضَّارِبُ زَيْدٌ)، وَلَكِنْ يَجُوزُ إِذَا كَانَ عَطْفَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ، وَيَعْمَلُ الْعَامِلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّرَ فِي مَوْقِعِ الْأَوَّلِ.

وَيَجُوزُ بَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ النَّكِرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَتَبْيِينِ الْمُوصُوفِ بِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَعْرَفِ، ثُمَّ يُبَيِّنُ بِمَا دُونَهُ

(١) مر البيت سابقاً. انظر تخريج الشاهد رقم (١٨٦).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فِي التَّعْرِيفِ إِذَا لَمْ يَكْتَفِ بِتَعْرِيفِ الْأَوَّلِ، مَعَ أَنَّ صِفَةَ النَّكَرَةِ تُوجِبُ قِسْمَةً لَا يَرْجِعُ فِيهَا إِلَى الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ، وَهَذَا مَا لَا يَصِحُّ فِي صِفَةِ النَّكَرَةِ بِالصِّفَةِ، وَيَصِحُّ فِي صِفَةِ الْقِسْمَةِ، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ)، فَقَدْ فَصَّلْتَهُ الصِّفَةُ مِنْ: (رَجُلٍ لَيْئِمٍ) فَصَلَ الصِّفَةُ، وَلَا يَصِحُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلَوْ قُلْتَ: (رَجُلٌ الْكَرِيمُ) لَمْ تَفْصِلْهُ الصِّفَةُ فَصَلَ الْقِسْمَةَ^(١)؛ لِأَنَّ فَصْلَ الْقِسْمَةِ يَجْرِي عَلَى تَقَابُلٍ، فَتَكُونُ الْأَقْسَامُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَظِيرُ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: (الْخَبْرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: صِدْقٌ وَكَذِبٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (الْخَبْرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: صِدْقٌ وَالْكَذِبُ)؛ لِأَنَّ هَذَا مُتَنَافِرٌ، وَلَكِنْ تَقُولُ: (الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ)، وَ(صِدْقٌ وَكَذِبٌ)، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: (الرَّجُلُ يَنْقَسِمُ عَلَى وَجْهَيْنِ: رَجُلٌ كَرِيمٌ، وَرَجُلٌ لَيْئِمٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ وَرَجُلٌ اللَّئِيمُ)؛ لِلتَّنَافُرِ الَّذِي فِيهِ.

وَأَمَّا صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكَرَةِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمَعْرِفَةِ لِإِزَالَةِ الْاِشْتِرَاكِ [ظ ٦٤] الْعَارِضِ، وَالنَّكَرَةُ لَا تَزِيلُ الْاِشْتِرَاكَ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢]، هَذَا شَاهِدٌ فِي بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكَرَةِ، وَفِيهِ: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةِ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، هَذَا شَاهِدٌ فِي بَدَلِ النَّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَفِيهِ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، هَذَا شَاهِدٌ فِي بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدِ اللَّهِ)، فَتَجَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِ، وَيَجُوزُ: (عَبْدُ اللَّهِ) بِالرَّفْعِ، عَلَى: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، كَمَا قَالَ جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿بَشِّرْ مِنَ ذَلِكَ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أَيْ: هِيَ النَّارُ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى خَبَرَيْنِ، وَالْإِتْبَاعَ عَلَى^(٢) خَبَرٍ وَاحِدٍ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ وَخَالِدٍ) بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَيَقُومُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّفْصِيلَ بِالْعَطْفِ يَقْتَضِي مِنْهُمْ كَذَا وَمِنْهُمْ

(٢) قوله: (على) ليس في د.

(١) في الأصل: (لقسمة)، وكذا في د.

كَذَا. وَالْآخِرُ أَنَّ الْمَعْطُوفَ مُرَكَّبٌ، لَا يُشَاكِلُ الْمُفْرَدَ.

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ خُوَيْلِدٍ:

٢٩٦ يَا مَيَّ إِن تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِمْ أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ

عَمُرُو وَعَبْدُ مَنَافٍ وَالَّذِي عَهِدْتُ بِبَطْنِ عَزْرَ أَبِي الضَّمِيمِ عَبَّاسٌ^(١)

فَرَفَعَ لَمَّا فَصَلَ بِالْعَطْفِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، بِتَقْدِيرٍ: مِنْهُمْ عَمُرُو، وَمِنْهُمْ عَبْدُ مَنَافٍ، وَلَوْ نَصَبَ لَجَازَ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ)، فَيَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْغَلْطُ، وَالْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الْعَلَمِ مِنَ الْعَلَمِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَأَجَازَ فِيهِ الْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ^(٢)، كَمَا يَجُوزُ فِي (بَلْ)، إِلَّا أَنَّ (بَلْ) حَرْفُ إِشْرَاكِ يُؤْذَنُ بِالْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ، وَالْبَدَلُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ فِي مَوْضِعِ الْأَوَّلِ. وَقَالَ مُهْلَهُلٌ:

٢٩٧ وَلَقَدْ خَبَطَنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أَخْوَالُنَا فَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ^(٣)

فهذا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْجَوَابِ لِمَنْ قَالَ: مَا هُمْ، فَقَالَ: أَخْوَالُنَا، أَيُّ: هُمْ أَخْوَالُنَا، وَإِنَّمَا قَدَرَهُ عَلَى الْجَوَابِ؛ لِيَحْسُنَ قَطْعُهُ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَالَاتِّصَالُ أَحْسَنُ.

(١) البيتان من البسيط، وهما لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في ديوان الهذليين ١/٣، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩، وقال السكري في القصيدة: «وتنحل أبا ذؤيب»، وانظر سيبويه ١٥/٢، وابن السيرافي ٣٢٦/١، والنكت للأعلم ٤٤٧، وتحصيل عين الذهب ٢٤٧. وهما ينسبان لأبي ذؤيب الهذلي أيضًا في شرح أشعار الهذليين ٢٢٦، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ٦٢/١. وتنسب القصيدة إلى أمية ابن أبي عائد الهذلي في الخزانة ٩٥/١٠. وتنسب القصيدة أيضًا للفضل بن العباس الليثي في ابن يعيش ١٠٠/٩. وتنسب للهذلي في اللسان (خلس). وهما بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٥، وشرح الرضي ٣٨٠/٢. والرواية في جملة من المصادر: (ببطن مكة). (٢) سيبويه ١٦/٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو لمهلهل بن ربيعة في ديوانه ٧٦ برواية: (خبطت)، وانظر سيبويه ١٦/٢، ٦٣، والتعازي والمراثي للمبرد ٢٧٦ برواية: (وطئن بيوت يشكر وطأة)، وابن السيرافي ٤١/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٤٨، والنكت للأعلم ٤٤٧. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٥.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٢٩٨ وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى وَعَبَطَ الْمَهَارِي كُومُهَا وَشَنُونُهَا^(١)

فَرَفَعَ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ، وَلَوْ جَرَّهُ عَلَى مَوْضِعِ (الْمَهَارِي) لَجَازَ.
وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْأَسَدِ شِدَّةً) عَلَى الْبَدَلِ^(٢)، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْاسْتِنَافِ،
وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ، وَإِنْ كَانَ يَقُومُ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ [و ٦٥]؛ لِأَنَّهُ لَا تُوصَفُ
النِّكَرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَجَازَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى حَذْفِ (مِثْلِ)^(٣)، وَلَا
يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بِحُجَّةٍ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ قِيَاسِ النِّظَائِرِ.
وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٢٩٩ وَسَاقِيَيْنِ مِثْلَ زَيْدٍ وَجُعَلَ

سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعَضْلِ^(٥)

فَلَمْ يُبَدَلْ مَعَ أَنَّ الثَّانِي نَكْرَةً كَالْأَوَّلِ، وَلَكِنَّهُ اسْتَأْنَفَ عَلَى: هُمَا سَقْبَانِ
مَمْشُوقَانِ؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ فِي تَقْدِيرِ مَا قَدْ تَمَّ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للفَرَزْدَقِ في ديوانه ١٠٥ / ١ برواية:

ورثت إلى أخلاقه عاجل القرى وضرب عراقيب المثالي شَبُوبُهَا

وانظر سيوييه ١٦ / ٢، وابن السيرافي ٣٤٩ / ١، وتحصيل عين الذهب ٢٤٨. وهو بلا نسبة في شرح
أبيات سيوييه للنحاس ٩٥، والنكت للأعلم ٤٤٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥١٠ / ١. والبيت يروى
بروايتين: (شَبُوبُهَا) بالباء، و(شَنُونُهَا) بالنون، قال ابن السيرافي: «فمن تغييره: إنشادهم (كومها
وشَنُونُهَا)، والقصيدة بائية وليست بنونية. وهي للفَرَزْدَقِ».

(٢) في د: (البد).

(٣) هذا رأي المبرد. انظر المقتضب ٢٧٢ / ٣، وشرح السيرافي ٣٤٨ / ٢، ٣٥٤، وشرح الرضي
٢٩٥ / ٢.

(٤) سيوييه ١٧ / ٢.

(٥) هذا من الرجز، وهو للحذلمي في ابن السيرافي ٢٨ / ٢. وهو بلا نسبة في سيوييه ١٧ / ٢، وشرح
أبيات سيوييه للنحاس ٩٥، والحجة للفارسي ٢٠ / ٣، والمحكم ٢٤٤ / ٦، ٧٤٠، وتحصيل عين
الذهب ٢٤٩، والنكت ٤٤٨، واللسان (سقب)، (كنز).

بَابُ الصِّفَةِ

الَّتِي تَعْمَلُ فِي سَبَبِ الْمُوصُوفِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي سَبَبِ الْمُوصُوفِ ^(١) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي سَبَبِ الْمُوصُوفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ رَجُلًا)؟ وَلِمَ جَرَتْ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهِيَ لِلثَّانِي؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُو زَيْدٍ رَجُلًا)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ أَبُوهُ رَجُلًا)؟ وَلِمَ جَازَ نَصْبُ الْأَبِ وَرَفْعُهُ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ أَبَاهُ رَجُلٌ)؟ وَلِمَ كَانَ (رَجُلٌ) مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِهِ؟ وَمَا فِي أَنَّهُ فَاعِلٌ مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ أَبَاهُ دَاءً)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا نَصْبُ الْأَبِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ؟ وَأَيُّهُمَا أَحَقُّ بِهِ؟ وَلِمَ كَانَ الْحَالُ أَحَقَّ بِهِ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟

وَمَا حُكْمُ حَذْفِ التَّنْوِينِ مِنْهُ؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنْهُ مَعَ الْإِضَافَةِ، عَلَى مَعْنَى ثُبُوتِهِ وَالْإِنْفِصَالِ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمِكَ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجْزَ: (مَرَرْتُ

(*) العنوان في الكتاب ١٨ / ٢: « هذا باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه ».

(١) قوله ابتداء من: (الغرض فيه) ساقط من د.

بِرَجُلٍ مُلَازِمِكَ أَمْسٍ) عَلَى الصِّفَةِ؟

وَلَمْ سَاوَتْ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ لِلسَّبَبِ الصِّفَةُ الَّتِي خَلُصَتْ لِلأَوَّلِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطِهِ دَاءً)، مَعَ أَنَّ هَذَا الصِّمِيرَ لَا يَثْبُتُ مَعَ

التَّنْوِينِ؟ وَلَمْ قَدَّرَهُ عَلَى ^(١): مُخَالِطِ إِيَّاهُ دَاءً، وَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ؟

وَمَا الَّذِي يُلْزِمُ مَنْ نَصَبَ فِي قَوْلِهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ بَدَنَهُ دَاءً)؟

وَلَمْ أَلْزَمَهُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي خَلُصَتْ لِلأَوَّلِ مَا التَزَمَهُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي

السَّبَبِ، حَتَّى يَجْرِيَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ) مَجْرَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

مُخَالِطٍ بَدَنِهِ دَاءً)؟

وَلَمْ أَلْزَمَهُ ^(٢): (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الْمُلَازِمِ أَبُوهُ)، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ

حَالًا؟ وَهَلْ وَجْهُ الإِلْزَامِ [ظ ٦٥] الْقَطْعُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، إِمَّا بِالحَالِ، وَإِمَّا بِإِضْمَارِ الفِعْلِ

عَلَى: أَعْنِي الْمُلَازِمَةَ أَبُوهُ؟ وَمَا وَجْهُ هَذَا الْمَذْهَبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الحَالِ أَوْسَعُ مِنْ

الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ^(٣): « وَلَوْ أَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ الْمُوثُوقُ بِعَرَبِيَّتِهَا تَقُولُهُ

لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ »؟ فَمَا هَذَا الْقِيَاسُ الْمَأْخُودُ عَنِ الْعَرَبِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ مِيَادَةَ المُرِّي:

وَارْتَشَنَ حِينَ أَرَدَنَ أَنْ يَرْمِينَا

وَقَوْلِ الأَخْطَلِ:

حَمِينَ الْعَرَاقِيبَ الْعَصَا.....

فَلَمْ قَالَ:

.....وَتَرَكْنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالِطُهُ بُهْرُ

فهو بالرفع، وعلى قِياسِ مَذْهَبِ الآخِرِينَ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الحَالِ؟ وَمَا وَجْهُ

اِحْتِجَاجُ الْمُخَالَفِ بِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ هَذَا؟ وَمَا وَجْهُ الرَّدِّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الَّذِينَ يَنْصِبُونَ هَذَا يَنْصِبُونَ: (بِهِ دَاءٌ مُخَالِطَةٌ)، وَهُوَ مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى، فَيَقُولُونَ: (هَذَا غَلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا)؟

وَمَا قَوْلُ يُؤْتَسُ فِي هَذَا؟ وَلَمْ جَعَلَ الْمُضَافُ نَصْبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا، وَرَفَعًا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ؟

وَمَا^(١) مَذْهَبُ عَيْسَى؟ وَلَمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْعَمَلِ الثَّابِتِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ يُرَى، نَحْوُ: الْأَخِذِ وَاللَّازِمِ وَالْمُخَالِطِ^(٢)، وَبَيْنَ مَا كَانَ فِيهِ عِلَاجٌ يُرَى، نَحْوُ: الضَّارِبِ وَالكَاسِرِ، فَجَعَلَ مَا فِيهِ عِلَاجٌ رَفَعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمَا لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ نَصْبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا وَجَارِيًا؟

وَمَا وَجْهُ مَذْهَبِ يُؤْتَسُ؟ وَلَمْ خَالَفَهُمَا سَبِيوَيْهِ، فَسَوَّى بَيْنَ جَمِيعِ ذَلِكَ الَّذِي لَزِمَهُ فِيهِ بِالْإِجْرَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ مَعَ الْعَمَلِ فِي الثَّانِي؟ وَهَلْ صَرَفَ الْعِلَاجَ إِلَى الرَّفْعِ عَنِ الْإِتْبَاعِ لِخُرُوجِ الصِّفَةِ عَنْ مُشَاكَلَةِ الْمُوصُوفِ بِوَجْهَيْنِ: مَا فِيهَا مِنَ الْعِلَاجِ وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: الْإِضَافَةُ الَّتِي خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْمَعْرِفَةِ مَعَ عَمَلِهَا فِي السَّبَبِ، وَأَجْرَى الصِّفَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا عِلَاجٌ، وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْمُشَاكَلَةِ مَعَ بُعْدِهَا مِنْ مَعْنَى الْحَالِ، وَلَمْ يُجْرِهَا عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ وَاقِعًا؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْحَالِ أَحَقُّ بِهَا؛ لِخُرُوجِهَا عَنْ مُشَاكَلَةِ الْمُوصُوفِ، مَعَ قُوَّةِ مَعْنَى الْحَالِ؟ وَلَمْ نَصَبَ جَمِيعَ ذَلِكَ يُؤْتَسُ عَلَى الْحَالِ إِذَا كَانَ وَاقِعًا، وَرَفَعَهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ، فَأَخْرَجَ الْجَمِيعَ عَنِ الْإِتْبَاعِ، وَأَتْبَعَ عَيْسَى فِي وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْعَمَلُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ، إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ؟

وَمَا حُكْمُ هَذِهِ الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ لِلْمَاضِي؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى الْأَوَّلِ، كَمَا جَرَتْ إِذَا [٦٦] كَانَتْ لِلْحَالِ أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُوهُ بَنُو فُلَانٍ) إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي؟

وَمَا حُكْمُهُ إِذَا كَانَ لِلْحَاضِرِ أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ؟^(١) [ظ ٦٦].

[الجزء التاسع عشر من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ^(٢)]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ عَفْوِكَ وَعَوْنِكَ^(٣)

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي سَبَبِ الْمَوْصُوفِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْأَوَّلِ فِي
الْإِعْرَابِ، وَهِيَ لِلثَّانِي فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ السَّبَبَ يَقُومُ مَقَامَ النَّفْسِ عِنْدَ الْعَرَبِ،
وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ: (أَكْرَمْتُ فُلَانًا بِأَكْرَامِي أَخَاهُ)، وَ(أَهَنْتُ فُلَانًا بِإِهَانَتِي أَبَاهُ)، فَهُمْ
يُجْرُونَ سَبَبَ الشَّيْءِ مُجْرَى نَفْسِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّصَمَنَ الصِّفَةُ الضَّمِيرَ إِذَا عَمِلَتْ فِي السَّبَبِ عَمَلَ الْفِعْلِ، فَلَا بُدَّ
مِنْ^(٤) إظهارِ عِلَاقَةِ الضَّمِيرِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَتَّصَمَنَ الضَّمِيرُ
إِذَا عَمِلَتْ عَمَلَ الْمُضَافِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ رَجُلًا)، فَالصِّفَةُ جَارِيَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ فِي
اللَّفْظِ، وَهِيَ لِلثَّانِي فِي الْمَعْنَى^(٥).

وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُو زَيْدٍ رَجُلًا) وَإِنْ كَانَ (زَيْدٌ) هُوَ الْأَوَّلُ؛
لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَعْقِدُ الْكَلَامَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ فِي الصِّفَةِ، كَمَا لَا يَعْقِدُهُ فِي الصَّلَاةِ،
وَإِنَّمَا يَعْقِدُهُ الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَمَّا كَانَ مُضَمَّنًا بِمَا يَعُودُ
إِلَيْهِ عَقْدُهُ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الظَّاهِرُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ أَبُوهُ رَجُلًا)، وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ أَبَاهُ

(١) هذا ختام ما في هذه الصفحة، وبعده: (يتلوه إن شاء الله تعالى الجواب. الحمد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الطيبين الطاهرين وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٣) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم رب عفوك وعونك) ليس في د.

(٤) في د: (عن).

(٥) الكلام من قوله: (وتقول مررت برجل) ساقط من د.

رَجُلٌ)، فَيَكُونُ (رَجُلٌ) مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ مَا هُوَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِهِ؛ إِذْ^(١) كَانَ (أَبُوهُ) مَفْعُولُ هَذَا الْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ أَبَاهُ دَاءً)، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا نَصْبُ الْأَبِ، كَمَا تَقُولُ: (خَالَطَنِي دَاءً)، وَلَا تَقُولُ: (خَالَطْتُ الدَّاءَ).

وَكُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَاقِعٌ فِي الْحَالِ أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْمَاضِي، وَالْحَالُ أَحَقُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَطْلَقْتَ الصِّفَةَ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهَا إِلَّا مَعْنَى الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (فُلَانٌ رَاكِبٌ) أَوْ (قَائِمٌ)، أَوْ (آكِلٌ)، أَوْ (شَارِبٌ).

وَيَجُوزُ حَذْفُ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِنْفِصَالِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي هَذَا إِنَّمَا يُحَذَفُ اسْتِخْفَافًا، وَالتَّقْدِيرُ تَقْدِيرُ الْمُتَفَصِّلِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمِكَ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ لَكَ.

وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمِكَ أَمْسٍ)؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي؛ إِذْ لَمْ يَجِبْ لَهُ عَمَلُ الْفِعْلِ كَمَا يَجِبُ لَمَّا كَانَ عَلَى مَعْنَى (يَفْعَلُ)، فَانْقَصَتْ رُتْبَتُهُ فِي الْعَمَلِ؛ إِذْ صَارَ عَلَى مَعْنَى (فَعَلَ)، وَتَبَاعَدَ مِنْ شَبِّهِ الْمُضَارِعِ. وَالصِّفَةُ الَّتِي تَعْمَلُ فِي السَّبَبِ مُسَاوِيَةٌ فِي الْعَمَلِ لِتِلْكَ الَّتِي خَلَصَتْ لِلأَوَّلِ، إِلَّا فِي الضَّمِيرِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ، فَإِنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَضَمَّنُهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ عَلَامَةٍ لَهُ إِذَا عَمِلَتْ عَمَلُ الْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ دَاءً)، فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، إِلَّا أَنَّ سَبَبِيَّهِ قَدَرَهُ عَلَى: مُخَالِطٍ إِيَّاهُ دَاءً، فَجَعَلَ الضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْمُتَّصِلُ مَعَ التَّنْوِينِ، لَا يُقَالُ: (مُخَالِطُنُهُ) [٦٧]؛ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُعَاقِبُ التَّنْوِينَ، كَيْفَ تَصَرَّفَتْ الْحَالُ مِنْ إِضَافَةٍ أَوْ تَرْكِ إِضَافَةٍ، وَلَمْ يَجِئْ مَعَ هَذَا الضَّمِيرِ ثُبُوتُ النُّونِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، مَعَ أَنَّهَا أَقْوَى مِنَ التَّنْوِينِ بِالْحَرَكَةِ، كَقَوْلِكَ:

(١) فِي د: (إِذَا).

(١)

٤٠٠ وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ

وَلَوْ^(٢) قُدِّرَ عَلَى: مُخَالِطٍ لَهُ دَاءٌ، جَارٍ؛ لَيَكُونَنَّ قَدْ أَتَى بِالْمُتَّصِلِ مَعَ لَامِ الْإِضَافَةِ، كَمَا يُقَدَّرُ: (بِرَجُلٍ مُلَازِمِكَ) عَلَى: مُلَازِمٍ لَكَ، ثُمَّ تَحَذِفُ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ أَسهَلُ مِنْ الْأَوَّلِ وَأَحْسَنُ.

وَيَلْزَمُ مَنْ نَصَبَ فِي قَوْلِهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ بَدَنَهُ دَاءً) أَنْ يَنْصِبَ أَيْضًا فِي الصِّفَةِ الَّتِي خُلِصَتْ لِلأَوَّلِ^(٣)؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا فِي التَّنْوِينِ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ اسْتِخْفَافًا، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُهُ النَّصْبُ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَاصِمٍ زَيْدٍ). وَأَلْزَمَهُ سَبَبِيَّتُهُ أَنْ يَنْصِبَ فِي: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الْمُلَازِمِ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُدِلَ عَنِ الْإِتْبَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي لَيْسَتْ لِلأَوَّلِ قَدْ خَالَفَتْ طَرِيقَةَ الْأَوَّلِ بِالْإِضَافَةِ، فَتَبَاعَدَتْ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ مُعَرَّفَةٌ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ^(٤)، مَعَ اتِّصَالِهَا بِالضَّمِيرِ كَاتِّصَالِ الْمُضَافِ قَدْ تَبَاعَدَتْ مِنَ الْأَوَّلِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَعْدِلَ بِهَا عَنِ الْإِتْبَاعِ، كَمَا عُدِلَ بِالصِّفَةِ الْمُضَافَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُدِلَ إِلَى الْحَالِ فِي تِلْكَ، فَتَعْدِلُ

(١) صدر بيت من الطويل، عجزه:

جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهُفُهُ

.....

وقد مرَّ سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (١٩٥).

(٢) في الأصل ود: (ولم)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) قال في الأصول ٢/ ٢٥: «وحكى سيبويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يجيز إلا النصب في: مررتُ بِرجلٍ مُخالطٍ بدنه داءٌ، فينصبون (مخالطٌ)، وردَّ هذا القول وقال: العمل الذي لم يقع والعمل والواقع الثابت في هذا الباب سواء»، وقال السيرافي في شرحه ٢/ ٣٥٠: «أجمع النحويون عليها، واختلفوا في غيرها، فجعل سيبويه ما أجمعوا عليه أصلاً قدره، وردَّ إليه ما اختلف فيه بشبه صحيح لا يقع على من تأمله ليس. والذي أجمعوا عليه: أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه أو لها التباس به وكانت منونة، فإنها تجري على الأول وتنجر بجره، ويوصف الأول بها، كقولك: مررتُ بزيد ضارب زيد، وضارب أبوه زيداً، وملازم أباه زيد. ثم اختلفوا إذا كانت الصفة مضافة؛ فأما سيبويه فأجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة، وأجرى غيره بعضها على الأول، ومنع إجراء بعض فآلزمه سيبويه إجراء الجميع على الأول أو المناقضة». وانظر بقية كلام السيرافي. وانظر المسألة في البديع في علم العربية ٣١١/١.

(٤) في الأصل ود: (باللام واللام).

في هذه إلى الإضمّار، على تقدير: أعني الملازمة أبوه.

ووجه هذا المذهب أن الحال أوسع من الصفة التابعة؛ لأنها قد تكون بالمشقّق وبالجنس؛ إذ هي تجري مجرى الخبر، وليس كذلك الصفة التابعة. وكلّ هذا يجري مجرى واحدًا في المضاف والمُنون في أنه ينبع الأول، وهو عامل في السبب. قال سيّويه: «ولو أن هذا القياس لم تكن العرب المؤثوق بعريّتها تقولهُ لم يُلْتَفِتَ إِلَيْهِ»؛ يعني: إجراء السبب مجرى النفس، فقياس الباب في أحدهما كقياسه في الآخر، واستشهد على ذلك بقول ابن ميادة المُرّي:

٤٠١ وارتشَنَ حينَ أَرَدَنَ أَنْ يَرْمِيَنَا نَبَلًا مُقَذَّذَةً بِغَيْرِ قِدَاحٍ
وَنَظَرَنَ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ بِأَعْيُنٍ مَرَضَى مُخَالِطَهَا السَّقَامُ صَحَاحٌ^(١)

فحكّي أن هذا مسموعٌ من فصحاء العرب على هذا الإعراب، مع اقتضاء البيت الأول أن يكون عليه، ولو كان على ما زعم المخالف في هذا لكان نصبًا، ولم يصلح مع البيت الأول. وقال الأخطل:

٤٠٢ حَمَيْنَ الْعَرَاقِبَ الْعَصَا وَتَرَكَنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالِطُهُ بُهْرٌ^(٢)

ولو كان على مذهب الآخرين لَنُصِبَ عَلَى الْحَالِ. وقد احتجوا بأن من العرب من ينصب هذا، فردّ عليهم [ظ ٦٧] بأن الذين ينصبون

(١) البيتان من الكامل، وهما في ديوانه ١٠٠، وفيه البيت الثاني قبل الأول، والرواية فيه: (أن يرميني)، (نبلاً بلا ريش ولا بقдах)، (من خلل الحجال). وانظر الشاهد في سيّويه ٢/ ٢٠، وهو فيه برواية: (نبلاً بلا ريش ولا بقдах)، و(خلل الخدور)، وابن السيرافي ١/ ٣٦٩، وتحصيل عين الذهب ٢٥٠، والنكت ١/ ٤٥٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٠٤، والخزانة ٥/ ٢٤. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١١٤، والتعليقة للفارسي ١/ ٢٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ١٢٧، وانظر ابن السيرافي ١/ ٣٥٦، والخزانة ٥/ ٢٦. وهو بلا نسبة في سيّويه ٢/ ٢١، والتعليقة ١/ ٢٣٠، والمحكم ٣/ ٤٥٣، وتحصيل عين الذهب ٢٥٠، والنكت ١/ ٤٥٠. وقوله: (به نفس) ساقط من د، وفي د: (بهو).

هذا يَنْصِبُونَ: (بِهَ دَاءٌ مُخَالِطَةٌ)، وهو مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ، وَيَنْصِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ: (هَذَا غَلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا)، وَ(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا).

وَمَذْهَبُ يُونُسَ فِي هَذَا الْبَابِ نَصْبُ الْمُضَافِ عَلَى الْحَالِ^(١)، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ وَاقِعًا، وَرَفَعُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَبَاعَدَتِ الصِّفَةُ عَنْ طَرِيقَةِ الْمَوْصُوفِ بِأُمُورٍ: مِنْهَا الْإِضَافَةُ عَلَى مَخْرَجِ الْمَعْرِفَةِ وَالْأَوَّلِ نَكِرَةً، وَكَانَتْ لِغَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى، وَكَانَتْ عَامِلَةً. فَخَالَفَتْ طَرِيقَةَ الْمَوْصُوفِ بِهَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةِ، اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يُعَدَلَ بِهَا عَنِ الْإِتْبَاعِ، ثُمَّ وَافَقَ أَحَدُ قِسْمَيْهَا مَعْنَى الْحَالِ، فَأُخْرِجَتْ إِلَيْهِ، وَخَالَفَ الْآخَرُ مَعْنَى الْحَالِ، فَأُخْرِجَتْ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَوَّلِ سَبَبٌ. فَتَدَبَّرْ هَذِهِ الْعِلَلَ؛ لِتَفْهَمَ وَجْهَ مَذْهَبِ يُونُسَ فِيْمَا حَكَاهُ سِبْيَوِيهِ عَنْهُ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ عِيسَى فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَمَلِ الَّذِي فِيهِ عِلَاجٌ يُرَى، نَحْوُ: الْكَاسِرِ وَالضَّارِبِ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ يُرَى^(٢)، نَحْوُ: اللَّازِمِ وَالْمُخَالِطِ، فَيَرْفَعُ مَا فِيهِ عِلَاجٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيُقَسِّمُ مَا لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ، فَيَنْصِبُ مَا كَانَ وَاقِعًا عَلَى الْحَالِ، كَمَا نَصَبَهُ يُونُسُ عَلَى الْحَالِ، وَاتَّفَقَا فِي هَذَا، وَيُجْرِي مَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَوَجْهُ مَذْهَبِ عِيسَى أَنَّهُ لَمَّا تَبَاعَدَ مَا فِيهِ عِلَاجٌ مِنَ الْعَمَلِ عَنْ طَرِيقَةِ الْمَوْصُوفِ التَّبَاعُدَ الشَّدِيدَ فِي أَقْصَى مَرْتَبَةِ عَدَلِهِ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ سَبَبٌ، فَرَفَعَهُ، وَلَمَّا كَانَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ أَقْرَبَ مِنْهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْوُسْطَى أَجْرَى مَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي يَجِبُ لِلْحَالِ؛ لَا قِتْضَائِهَا لَهُ بِالْمَرْتَبَةِ الْوُسْطَى؛ لِأَنَّهَا تَوْجِبُ لَهُ التَّعَلُّقَ بِصَاحِبِهَا، عَلَى نَحْوِ تَعَلُّقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، إِلَّا أَنَّهَا^(٣) لَا تَتَّبِعُ، فَلَهَا الْمَرْتَبَةُ الْوُسْطَى لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَأَجْرَى مَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَاعَدَ تَبَاعُدَ الْعِلَاجِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَقْتَضِيهِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْوُسْطَى، فَأَجْرَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَحَقَّ بِهِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، فَتَدَبَّرْ هَذَا. وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعِلَلِ فِيهِ لِنُجْرِي كُلَّ شَيْءٍ عَلَى حَقِّهِ، وَنُنْزِلَهُ فِي مَنَزِلَتِهِ.

وَكُلُّ هَذَا عِنْدَ سِبْيُونِهِ سَوَاءٌ فِي الْإِجْرَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ^(١)، وَهُوَ لِلثَّانِي؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا قَبْلَ مَنْ إِجْرَاءِ السَّبَبِ مُجْرَى النَّفْسِ، فَهُوَ حَسَنٌ فِي الْقِيَاسِ، وَمَذْهَبُ الْعَرَبِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ فِي الْإِضَافَةِ عَلَى قِيَاسٍ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي التَّنْوِينِ؛ إِذْ^(٢) كَانَ إِنَّمَا يُحْذَفُ اسْتِخْفَافًا، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ.

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مَذْهَبُ سِبْيُونِهِ لِهَذِهِ الْعِلَلِ الَّتِي بَيَّنَّا، وَلَكِنْ شَرَحْنَا عَلَلَّ يُؤُسُّ وَعَيْسَى عَلَى مَا يَتَوَجَّهُ لَهُمَا؛ لِثَلَا يُطَرِّحَ مَذْهَبُهُمَا أَطْرَاحَ مَا لَا وَجْهَ لَهُ.

وَحُكْمُ^(٣) هَذِهِ الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ لِلْمَاضِي أَلَا [٦٨] تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، عَلَى قُوَّتِهَا إِذَا وَاَفَقَتْ مَعْنَى (يَفْعَلُ)، فَتَجْرِي عَلَى الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُهُ ابْنُ فُلَانٍ)، فَإِنْ ثَنَيْتَ (ابْنًا) عَلَى هَذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمَاهُ ابْنَا فُلَانٍ)، وَإِنْ جَمَعْتَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُوهُ بَنُو فُلَانٍ)، فَإِنْ كَانَ لِلْحَاضِرِ أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ وَحَدَّتِ الصِّفَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَأَجْرَيْتَهَا عَلَى الْأَوَّلِ، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُوهُ بَنُو فُلَانٍ)، وَ(مُلَازِمُهُ ابْنَا فُلَانٍ)؛ لِمَا بَيَّنْتُ.



(٢) فِي د: (إِذَا).

(١) سِبْيُونِهِ ٢/ ٢١.

(٣) فِي د: (وَمَا حُكْم).

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ

الْعَامِلَةُ فِي السَّبَبِ كَعَمَلِ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَمَا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ أَبُوهُ)؟ وَلِمَ كَانَ (حَسَنٌ) مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ؟
وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ أَشَبَّهَتْ الصِّفَةُ الْجَارِيَةُ عَلَى الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ (كَرِيمٌ) جَارِيًا عَلَى (يَكْرُمُ)؟
وَمَا حُكْمُ: (الْمُسْلِمِ)، و(الصَّالِحِ)؟ وَلِمَ جَعَلَهُمَا مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مَعَ
جَرَيَانِهَا عَلَى (يُسْلِمُ)، و(يُصْلِحُ)، فَأَجْرَاهَا مُجْرَى الصِّفَةِ بِالشَّيْخِ وَالْكَهْلِ؟
وَهَلَّا كَانَ الصِّفَةُ بِ(الشَّبَابِ) مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ؛ إِذْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى (يَشِبُّ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إِذَا عَمِلَتْ فِي السَّبَبِ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْمَوْصُوفِ،
كَمَا يَجُوزُ إِذَا خَلَصَتْ لِنَفْسِ الْمَوْصُوفِ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ مَعَ ضَعْفِ وَقُوعِهَا مَوْقِعَ
الْمَوْصُوفِ مِنْ وَجْهَيْنِ: عَمَلُهَا فِي السَّبَبِ الَّذِي يُوجِبُ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ،
وإِزَالَتُهَا عَنْ مَرْتَبَتِهَا إِلَى مَرْتَبَةِ الْمَوْصُوفِ؟

فَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ أَبُوهُ)، و(لَقِيتُ مُوسَعًا عَلَيْهِ الدُّنْيَا)، و(أَتَانِي الْحَسَنَةُ
أَخْلَاقُهُ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَزِيدَا ضَرْبَتِ أَخَاهُ)؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ نَظِيرًا لَهُ؟ وَمَا
الشَّاهِدُ عَلَيْهِ مِنْ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٢: «هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه».

بَابُ الْجِنْسِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ الْوَصْفِ الْمُشَبَّهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْوَصْفِ الْمُشَبَّهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْوَصْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ [ظ ٦٨] ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِسَرْجٍ خَزَّ صُفَّتُهُ)^(١)؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَلَمْ يَجْزِ الْجَرُّ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ؟

وَمَا شَاهِدُ الْجَرِّ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٢): (مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٌ خَاتَمُهَا)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْجَرُّ فِي الضَّرُورَةِ؟ وَهَلْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ: (مَطِينٌ خَاتَمُهَا)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِضَّةٌ حَلِيَّةٌ سَيْفِهِ)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ) عَلَى الْوَصْفِ، وَلَا: (هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ)؟ فَلَمْ لَا يُوصَفُ بِاسْمِ الْجِنْسِ؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهُ فِي هَذَا: (خَاتَمٌ حَدِيدٌ)، و(صَفَّةٌ خَزٌّ)، و(خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ)، و(صَفَّةٌ مِنْ خَزٍّ)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِخَزٍّ صُفَّتُهُ) أَصْلًا فِي الْكَلَامِ، وَلَا فِي الشَّعْرِ؟ فَهَلَّا جَازَ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٣: « هذا باب الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة وذلك قولك: مررتُ بسَرْجٍ خَزَّ صُفَّتُهُ ».

(١) هذا مما سمع عن العرب. انظر سيبويه ٢/ ٢٣، وشرح السيرافي ٢/ ٣٥٨، ونتائج الفكر ١٨٩، والتذيل ٣/ ٢٧٧، ٩/ ٢٣٦.

(٢) هذا مما سمع عن العرب. انظر سيبويه ٢/ ٢٤، وشرح السيرافي ٢/ ٣٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤١.

في الصَّرورة، كَمَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ: (مَرَزْتُ بِحَسَنِ أَبُوهُ)؟
وَلَمْ أَجَازْ فِي الشَّعْرِ^(١): (هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ)، و(صُفَّةٌ خَزٌّ) عَلَى الصِّفَةِ، وَأَجَازُهُ
أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى الْبَدَلِ؟ وَمَا تَقْدِيرُ: (مَرَزْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ)؟ فَهَلْ ذَهَبَ بِهِ
مَذْهَبٌ: (مُشَوِّكٌ كُلُّهُ)؟

* * *

الْجَوَابُ [عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ]^(٢)

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ أَنْ تَعْمَلَ فِي السَّبَبِ الرَّفْعَ إِذَا ظَهَرَتْ^(٣) عَلَامَةُ
الضَّمِيرِ، وَالنَّصْبَ إِذَا اسْتَتَرَ فِي الصِّفَةِ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى اسْمِ الْفَاعِلِ،
مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، يَصْلُحُ أَنْ تَقُومَ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا،
فَهِيَ فِي هَذَا كَاسْمِ الْفَاعِلِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ، وَهِيَ مَعْنَى يُغَيِّرُ الشَّيْءَ
عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْأَجْنَبِيِّ، لَوْ قُلْتَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا) عَلَى
مَعْنَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ لَمْ يَجْزُ، وَلَمْ يَصْلُحْ إِلَّا عَلَى مَعْنَى: (حَسَنٌ وَجْهُهُ)؛ لِأَنَّهَا
لَا تَقْوَى قُوَّةَ اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهَا مَعْمُولُهَا، لَوْ قُلْتَ: (هَذَا وَجْهًا حَسَنٌ) عَلَى مَعْنَى:
(هَذَا حَسَنٌ وَجْهًا)^(٤) لَمْ يَجْزُ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ ضَعْفِهَا عَنْ مَنَزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَهِيَ لَا
تَعْمَلُ إِلَّا فِي السَّبَبِ إِذَا كَانَ فِي مَرْتَبَتِهِ.

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ هِيَ الْمُشْتَقَّةُ لِلْمَوْصُوفِ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْفِعْلِيَّةِ، مِمَّا يَصْلُحُ
أَنْ تَقُومَ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا؛ وَلِذَلِكَ صَلَحَ أَنْ تُشْنَى وَتُجْمَعَ، وَتُؤَنَّثَ
وَتُذَكَّرَ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ^(٥) الْفَاعِلِ.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) سيبويه ٢/ ٢٤.

(٤) العبارة في د: (على معنى هذا وجهًا).

(٣) في الأصل ود: (ظهر).

(٥) في د: (الاسم).

وتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوُهُ)، و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَخُوهُ)، فهذا من الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

فَأَمَّا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ)، و (صَالِحٍ)، فالأَصْلُ في هذه أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ، إِلَّا أَنَّهُ أُدْخِلَهَا فِي هَذَا الْبَابِ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ أَخْرَجَهَا عَنِ الْجَارِيَةِ، كَمَا تُخْرِجُهَا الْمُبَالَغَةُ عَنِ الْجَارِيَةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي: (يُسْلِمُ)، و (يُصْلِحُ) عَلَى طَرِيقِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا يُوجِبُ الْمَدْحَ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَبْنَاهُمْ لَمْ يَجِبْ بِهِ مَدْحٌ، فَإِذَا قِيلَ: (مُسْلِمٌ)، و (صَالِحٌ) كَانَتْ مَدْحًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَاقِعٌ، وَهُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ [٦٩] الَّتِي يُمَدِّحُ بِهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَدِّحُ إِلَّا بِالْوَاقِعِ مِنْهُ دُونَ مَا لَمْ يَقَعْ؛ فَلِهَذَا خَرَجَ (صَالِحٌ)، و (مُسْلِمٌ) إِلَى بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَصَارَ لَا يَجِبُ بِوُجُوبِ الْفِعْلِ، كَمَا لَا يَجِبُ (ضَرْوُبٌ) بِوُجُوبِ (يَضْرِبُ).

وَأَمَّا (شَيْخٌ)، و (كَهْلٌ)، فَلَيْسَتْ مِنَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ فِي لَفْظٍ وَلَا مَعْنَى، وَلَكِنَّهَا مِنَ الْمُشَبَّهَةِ، وَأَمَّا (شَابٌ) فَهُوَ جَارٍ فِي اللَّفْظِ عَلَى الْفِعْلِ؛ إِذْ أَصْلُهُ: (شَبِبْتُ)، و (شَابْتُ)، ثُمَّ أُدْغِمَ، وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ، كَمَا لَا يُفِيدُ (شَيْخٌ)، و (كَهْلٌ)، وَإِنَّمَا هُوَ بِتَقْدِيرٍ: هُوَ عَلَى الشَّيْخُوخَةِ، وَالْكُهُولَةِ، وَالشَّبَابِ، كَمَا تَقُولُ فِي كَرِيمٍ لَهُ: (الْكَرِيمُ).

وَيَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي السَّبَبِ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْمَوْصُوفِ، كَمَا يَجُوزُ إِذَا خَلَصَتْ لِلْمَوْصُوفِ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ، وَبُعْدِهَا مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ الْوَصْفِ، فَجَارَ فِيهَا هَذَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ^(٢)، تَقُولُ عَلَى ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ أَبَوُهُ)، و (لَقِيتُ مُوسَعًا عَلَيْهِ الدُّنْيَا)، و (أَتَانِي الْحَسَنَةُ أَخْلَاقُهُ).

وَنَظِيرُهُ: (أَرِيدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ)، فَأَقَمْتَ السَّبَبَ مَقَامَ النَّفْسِ؛ إِذْ كُنْتَ قَدْ أَجْرَيْتَهُ مُجْرَى: (أَرِيدًا ضَرَبْتَهُ).

وَنَظِيرُهُ فِي بَابِ الْعَطْفِ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، واعتبار ذلك بأنَّ العَامِلَ المَحْذُوفَ مُقَارِبٌ للمَذْكُورِ، وهو في النَّفْسِ مِثْلُ المَذْكُورِ، فَكُلُّ هَذَا يَجْرِي عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ فِي إِقَامَةِ السَّبَبِ مُقَامَ النَّفْسِ فِي الصِّفَةِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْعَطْفِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ الْغِنْسِ

الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ الْوَصْفِ

الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْغِنْسِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَتَهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا يَلِي الْعَامِلَ، وَمَرْتَبَةُ الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ ثَانِيَةً بَعْدَ الْمَوْصُوفِ الَّذِي يَلِي الْعَامِلَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ اسْمُ الْغِنْسِ عَلَى الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ، وَيَرْتَفِعُ بِهِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ هَذَا لِلْوَصْفِ، وَلَيْسَ بِوَصْفٍ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِسَرْجٍ خَزُّ صِفَّتُهُ)، فَتَرْفَعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَرْ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَالشَّاهِدُ عَلَى جَوَازِهِ فِي الضَّرُورَةِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: (مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ)، فَإِذَا جَازَ فِي الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ جَازَ فِي الضَّرُورَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ [ظ ٦٩] بِهَذَا الَّذِي جَازَ فِي الْكَلَامِ.

وَلَا يَكُونُ (عَرَفَجٌ) هَاهُنَا إِلَّا صِفَةً؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَعَ (كُلُّهُ) عَلَى ^(١) تَأْكِيدِ الصَّمِيرِ الَّذِي فِي: (عَرَفَجٍ) فَالصَّمِيرُ إِنَّمَا يَجِبُ لِلصِّفَةِ، وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَمْ يَجِبْ لَهُ صَمِيرٌ، وَإِنْ رُفِعَ ^(٢) (كُلُّهُ) ارْتِفَاعَ السَّبَبِ، كَقَوْلِكَ: (عَرَفَجٌ طُرْفُهُ) ^(٣)، فَهُوَ أَبْيَنُ فِي حُكْمِ الصِّفَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا)؛ لِأَنَّ (طِينًا) اسْمُ جِنْسٍ، وَلَوْ جَرَّ فِي الضَّرُورَةِ لَكَانَ قَدْ شَبَّهَهُ بِقَوْلِهِ: (مَطِينٍ خَاتَمُهَا).

(٢) فِي د: (وَقَعَ).

(١) قَوْلُهُ: (عَلَى) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي د: (طَرَفُهُ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَّةٌ حَلِيَّةٌ سَيْفِهِ)؛ لِأَنَّ (فَضَّةً) اسْمُ جِنْسٍ.

وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ)، وَلَا: (هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، وَلَكِنْ تَقُولُ: (خَاتَمٌ حَدِيدٌ)، وَ (صُفَّةٌ ^(١) خَزٌّ)، وَ (خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ)، وَ (صُفَّةٌ مِنْ خَزٍّ)، فَيَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ اسْمِ الْجِنْسِ فِيمَا يَلِي الْعَامِلَ. وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِخَزٍّ صُفَّتُهُ) أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجُزْ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إِلَّا لِلإِذَانِ بِقُرْبِهَا مِنَ الْجَارِيَةِ، وَبُعْدِهَا مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ، لَمْ يَجُزْ فِي اسْمِ الْجِنْسِ أَصْلًا فِي ضَرُورَةٍ ^(٢)، وَلَا غَيْرَهَا.

وَيَجُوزُ فِي الشَّعْرِ: (هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ)، وَ (صُفَّةٌ خَزٌّ)، عَلَى الصِّفَةِ، كَمَا بَيَّنَّا قَبْلُ. وَلَمْ يُجْزِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ ^(٣)، وَالْبَدَلُ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ، وَالْحُجَّةُ فِي جَوَازِهِ مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ) قَائِمَةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ مَا جَازَ فِي الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ نَادِرًا، جَازَ نَظِيرُهُ فِي الشَّعْرِ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (مَرَرْتُ بِقَاعٍ مُشَوِّكٍ كُلُّهُ)، فَشَبَّهَ الْعَرَفَجَ بِالْمُشَوِّكِ، وَإِنْ بَعْدَ ضَرْبًا مِنَ الْبُعْدِ، فَهُوَ يَجُوزُ عَلَى مَا بَيَّنَّا.



(٢) فِي د: (ضَرُورَهَا).

(١) فِي د: (وَفَضَّة).

(٣) الْمُقْتَضَبُ ٣/ ٢٥٩، ٢٧٢.

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالمُشَبَّهَةِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالمُشَبَّهَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالمُشَبَّهَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَمَا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِالمُشَبَّهَةِ؟ وَلِمَ صَارَتْ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ قُوَّةِ الْعَمَلِ؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، حَتَّى كَانَتْ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ
والتَّصَرُّفِ مِنْهَا؟

وَمَا حُكْمُ الصِّفَةِ الَّتِي تَلْزِمُهَا الْإِضَافَةُ فِي الْمَعْنَى، وَثَقُلَتْ ^(١) عَلَيْهَا فِي اللَّفْظِ؟
وَلِمَ نَقَصْتُ عَنْ مَنَزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُطْلَقَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَفْعَلُ مِنْكَ) وَأَخَوَاتِهِ فِي الْعَمَلِ؟

وَلِمَ صَارَ: (مِثْلُكَ)، و(حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ)، و(سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)،
و(أَيُّمَا رَجُلٍ)، و(أَبُو عَشْرَةٍ)، و(أَبُ لَكَ)، و(أَخُ لَكَ)، و(صَاحِبُ لَكَ)،
و(كُلُّ رَجُلٍ)، كُلُّ ذَلِكَ بِمَنَزِلَةِ (أَفْعَلُ مِنْكَ) فِي الْعَمَلِ وَنُقْصَانِ التَّصَرُّفِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَفْعَلُ مِنْكَ) فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّعْرِيفِ
وَالْتَّنْكِيرِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ [٧٠] شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ مِنْكَ)، أَوْ (بِالْفُضْلَى مِنْكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا
يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ وَالْفُضْلَى)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ)، و(هَذَا رَجُلٌ أَبُّ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ صَارَ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٤: «هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة».

(١) كذا في د، وفي الأصل: (ونقلت).

بِمَنْزِلَةٍ: (هَذَا رَجُلٌ أَيْ)؟ وَهَلَا^(١) جَازَ كَمَا يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ أَيْ رَجُلٍ)؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ)، وَ (أَبُو عَشْرَةَ زَيْدٌ)، وَ (سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِيرَةِ؟ وَلَمْ جَازَ هَذَا وَحَسُنَ، وَلَمْ يَجْزُ: (حَسَنُ زَيْدٌ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
بِالنَّكِيرَةِ؟

وَلَمْ لَا تَعْمَلْ فِي السَّبَبِ، وَتَجْرِي عَلَى الْأَوَّلِ؟
وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهَ فِيهِ الرَّفْعَ، وَلَمْ يَجْزُ:
(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟
وَهَلْ^(٢) يَجْرِي عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)،
(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُّ لَكَ صَاحِبُهُ)، وَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ هُوَ)،
(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْمًا رَجُلٍ هُوَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ)؟ وَمَا خَبَرُ: (حَسْبُكَ)؟ وَلَمْ
جَعَلَهُ فِي قَوْلِهِ: (بِهِ)^(٣)؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً فِي الْوَاجِبِ، حَتَّى حَمَلَهَا
عَلَى الشُّذُودِ^(٤)، مِنْ قَوْلِهِ^(٥): ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ [الرعد: ٤٣]؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ
تَكُونَ زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: ٦]؟ وَمَا الْفَرْقُ فِي ذَلِكَ؟
وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ)؟ وَلَمْ جَازَ بِالْجَرِّ، وَلَمْ يَجْزُ:
(سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ) بِالْجَرِّ؟^(٦)

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْجَرُّ، وَجَرَى
مَجْرَى صِفَةِ الْأَوَّلِ الْمُخْلِصَةِ لَهُ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ)؟
وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)؟

(٢) فِي د: (هَلْ) بِلَا وَاوِ الْعُطْفِ.

(١) فِي د: (وَهَذَا).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (قَوْلُهُمْ).

(٤، ٣) سَبِيحَةُ ٢٦/٢.

(٦) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَمَا حُكْمُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ) سَاقِطٌ مِنْ د.

وَلَمْ جَاَزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَسْمُومٍ شَرَابُهُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَمَّ شَرَابُهُ)،
 وَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُفَضِّضٍ حَلِيَّةَ سَيْفِهِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَّضَ حَلِيَّةَ سَيْفِهِ)؟
 وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ)، وَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ فِي أَبِيهِ
 وَأُمِّهِ)، أَي: فِي بَرِّ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؟ وَلَمْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ دِرْهَمُهُ)؟ وَلَمْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمَامُ
 دِرْهَمُهُ)، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ بِ (سَوَاءٍ)؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ، وَلَا: (سَوَاءٍ عَلَيْهِ الْخَيْرُ
 وَالشَّرُّ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ مَالِهِ دِرْهَمَانِ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؟
 وَلَمْ ضَعْفَ عَنْ مَنْزِلَةِ: (خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْجَرُّ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ
 مَنْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزَّ صَفَّتُهُ)؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)؟ وَمَا مَوْضِعُ (بِهِ)؟ وَمَا خَبَرُ
 (كَانَ)؟ وَلَمْ وَصِفَ بِ (حَسْبُكَ)؟ وَلَمْ وَصِفَ [ظ ٧٠] بِ (حَسْبُكَ) وَلَمْ يُوصَفَ
 بِ (الْخَزَّ) وَنَحْوِهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمُشَبَّهَةِ أَنْ تَعْمَلَ فِي ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ
 الرَّفْعُ، وَتَجْرِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا فِي ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ الرَّفْعَ لَهَا، نَحْوُ الصِّفَةِ؛ إِذْ
 كُلُّ صِفَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِي ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ ضَمِيرِهِ
 مِنْ سَبَبِهِ^(١).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي سَبَبِ الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ بِأَنَّهَا لَا تَقُومُ
 بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا، بِمَنْزِلَةِ: (أَفْعَلُ مِنْكَ) الَّذِي تَلَزُمُهُ (مِنْكَ) لِلْبَيَانِ عَنْ

مَعْنَاهُ^(١)، فَلَمَّا ضَعُفَتْ بِهَذَا الْوَجْهِ بَعُدَتْ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَصَارَتْ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْعَمَلِ؛ إِذْ أَوَّلُ مَرْتَبَةٍ لِلْأَقْوَى، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَالثَّانِيَةُ لِلْمُشَبَّهَةِ بِهِ، وَهِيَ الصِّفَةُ الْمُطْلَقَةُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَالثَّالِثَةُ لِلصِّفَةِ الْمُقَيَّدَةِ، وَهِيَ الْمُشَبَّهَةُ بِالْمُشَبَّهَةِ.

وإنَّمَا قِيلَ لَهَا^(٢): (مُشَبَّهَةٌ بِالْمُشَبَّهَةِ)؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الصِّفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا صِفَةٌ لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ^(٣) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ الرَّفْعَ فِي السَّبَبِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَمَلَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلصِّفَةِ بِقُوَّتِهَا، لَا بِحَقِيقَتِهَا^(٤)، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَعْمَلَ هَذَا الْعَمَلَ؛ إِذْ لَمْ تَكُنْ قُوَّةً لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا. وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْمُشَبَّهَةِ هِيَ الَّتِي فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ مَنْزِلَةِ الْعَمَلِ، فَهِيَ أَضْعَفُ الصِّفَاتِ عَمَلًا، وَكُلُّ هَذَا عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءٌ، فَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَقْوَى عَمَلًا مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

وَكُلُّ صِفَةٍ تَلْزُمُهَا الْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا، فَهِيَ تَجْرِي مَجْرَى: (أَفْعَلُ مِنْكَ)، وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا، فَضَعُفَتْ حَتَّى صَارَتْ فِي الْمَنْزِلَةِ الثَّالِثَةِ، فَسَبِيلُ: (مِثْلُكَ)، وَ(حَسْبُكَ)، وَ(سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)، وَ(أَيُّمَا رَجُلٍ)، وَ(أَبُو^(٥) عَشْرَةٍ)، وَ(أَبُ لَكَ)، وَ(أَخُ لَكَ)، وَ(صَاحِبُ لَكَ)، وَ(كُلُّ رَجُلٍ)، فَذَلِكَ كُلُّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَفْعَلُ مِنْكَ) فِيمَا ذَكَرْنَا.

وَ(أَفْعَلُ مِنْكَ) لَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤَنَّثُ وَلَا يُذَكَّرُ، وَلَا يُعَرَّفُ وَلَا يُنْكَرُ؛ إِذْ هُوَ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ أَفْضَلَ مِنْكَ)، كَمَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ)، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ أَفْضَلَ مِنْكَ)،

(١) فِي د: (مَعْنَى).

(٢) فِي د: (حَقِيقَتُهَا).

(٣) فِي د: (وَالْمُشَبَّهَةُ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَأَبُو).

و (بِرَجَالٍ أَفْضَلُ مِنْكَ) . فَإِنْ أَرَدْتَ التَّعْرِيفَ عَامَلْتُهُ مُعَامَلَةَ الْجُمْلَةِ ، فَقُلْتَ : (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ) ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى : يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَى فَضْلِكَ ، مَعَ لُزُومِ حَرْفِ الْإِضَافَةِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ كَلُزُومِ بِنَاءِ الْفَاعِلِ [٧١] عَلَى الْفِعْلِ ، فامْتَنَعَ مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ ، كَمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْفِعْلِ ، وَامْتَنَعَ مِنْهُ التَّأْنِيثُ كَمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ فِي قَوْلِكَ : (هِيَ خَصْمٌ) ، وَ (هُنَّ خَصْمٌ) ^(١) ، وَ (هِيَ عَدْلٌ) ، وَ (هُنَّ عَدْلٌ) ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ التَّأْنِيثُ لِیُؤْذَنَ بِجِنْسِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ ، لَا يَصْلُحُ فِيهِ التَّأْنِيثُ الَّذِي يُؤْذَنُ بِأَنَّهُ ثَانٍ ، فَتَدَبَّرْ هَذِهِ الْعِلَّةَ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ وَصِفٍ بِهِ ، فَقَدْ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ فِي : (أَفْعَلُ مِنْكَ) ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا .

وَلَا يَجُوزُ : (مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ مِنْكَ) ، وَلَا : (بِالْفُضْلَى مِنْكَ) ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ : (أَفْعَلُ مِنْكَ) لَا يُعْرَفُ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ : (مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ وَالْفُضْلَى) ، عَلَى مُعَاقَبَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لـ (مِنْكَ) ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى : أَمَّا (مِنْكَ) فَمِنْ جِهَةٍ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْضُولِ الَّذِي يَزِيدُ فَضْلُ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَلَا تَنْهَمَا لِتَعْرِيفِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بَعْدَ تَقْدِيرِهِ فِي النَّفْسِ ، فَتَقَعُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى جِهَةِ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا عُرِفَ مِنْهُ .

وَلَا يَجُوزُ : (هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ) ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ لُزُومِ (مِنْكَ) لِلْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ . وَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ : (هَذَا رَجُلٌ أَبٌ) ، حَتَّى تَقُولَ : (أَبٌ لَكَ) ؛ لِأَنَّهُ مُنْزَلٌ تَنْزِيلَ الْأَسْمِ النَّاقِصِ حَتَّى تُكَمِّلَهُ مَا يُوصَلُ بِهِ ، كَقَوْلِكَ : (هَذَا رَجُلٌ أَيْ) ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ حَتَّى تَقُولَ : (هَذَا رَجُلٌ أَيْ رَجُلٍ) .

وَتَقُولُ : (خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ) ، فَيَجُوزُ هَذَا عَلَى أَنَّ (خَيْرٌ مِنْكَ) مُبْتَدَأٌ ، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ : (أَبُو عَشْرَةٍ زَيْدٌ) ، وَ (سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ) ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ حَسَنٌ ؛ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ نَكِرَةً قَرِيبٌ مِنْ

المعرفة، والخبر معرفة، كذا قال سيوي^(١)، وهو صحيح على العلة التي بينا.
ولا يجوز على هذا القياس: (حسن زيد)؛ لأنه نكرة محضة، والخبر معرفة،
وهذا قلب^(٢) ما ينبغي أن يكون عليه الكلام.

وتقول: (مررت برجل خير منه أبوه)، ولا يجوز الجر؛ لأن هذه الصفة لا تعمل
الرفع في السبب، فهذا هو القياس ومذهب أكثر العرب. وقد تكلم بعضهم بالجر
على قياس ضعيف^(٣)، وهو إجراؤها مجرى الصفة المشبهة في: (مررت برجل
حسن أبوه)، وليس بوجه الكلام؛ لما بينا قبل.

وتقول: (مررت برجل سواء عليه الخير والشر)، و(مررت برجل أب
لك صاحبه)، و(مررت برجل حسبك من رجل هو)، و(مررت برجل أيما
رجل هو)، فكل هذا يجري مجرى واحد في حمله على الابتداء والخبر،
وجعل الجملة صفة للنكرة.

وتقول: (مررت برجل حسبك من رجل)، فتجري الصفة على الأول؛ لأنها
له في المعنى. وتقول: (مررت برجل حسبك [ظ ٧١] به من رجل)، فلا تجري
الصفة على الأول؛ لأنها ليس به في المعنى، وتقديره: مررت برجل حسبك هو
من رجل، فهو من أجل أنه منفصل يجري مجرى السبب الذي هو غيره، والباء
زائدة كزيادتها في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وموضع رفعه بأنه خبر المبتدأ،
وهو هو؛ إذ لا يعتد بالباء الزائدة، والباء لا تكون زائدة في الواجب إلا على طريق
الشذوذ الذي لا يقاس عليه.

وإنما جاز زيادتها في: (حسبك به من رجل) لتأكيد إضافة الكفاية إليه من
وجهين:

أحدهما: ما له بحق الخبر. والثاني: ما له بحق الباء من الإضافة.

(٢) في الأصل ود: (قلت).

(١) سيوي ٣٤ / ٢.

(٣) سيوي ٣٤ / ٢، والمسائل المثورة ٥٣ - ٥٤.

وَاحْتَمَلَتِ الْكِفَايَةُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةَ فِي التَّكْيِيدِ؛ لِمَا لَهَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ الْعَظِيمَةِ فِي الْعَنَاءِ؛ وَلِيُمَثِّلَ هَذِهِ الْعِلَّةُ زَيْدَتْ فِي: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ [الرعد: ٤٣].

وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]: إِنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ كَمَا^(١) زَيْدَتْ فِي: (حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ)، وَالْمَعْنَى: أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ، وَلَوْلَا أَنَّ هَذَا لَا يُقَاسُ لَكَانَ هَذَا التَّأْوِيلُ سَدِيدًا، وَلَكِنْ فِيهِ وَجْهَانِ، هُمَا أَحَقُّ بِهِ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَكِلَاهُمَا قَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ التَّأْوِيلِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٢):

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى: فِي أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ، أَيَّ: فِي جَمَاعَتِكُمْ^(٣)، كَمَا تُقُولُ: (زَيْدٌ بِالْبَصْرَةِ)، أَيَّ: فِي الْبَصْرَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: بِأَيِّكُمْ الْفُتُونُ، عَلَى تَقْدِيرِ: بِأَيِّكُمْ الْجُنُونُ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ عَلَى زِنَةِ (مَفْعُولٍ)، كَمَا يُقَالُ: لَيْسَ لَهُ مَعْقُولٌ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٤). وَسَيُؤَيِّدُهُ يَأْبَى^(٥) أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ عَلَى زِنَةِ (مَفْعُولٍ)^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَقُمْ بِهِ حُجَّةٌ، وَيَتَأَوَّلُ: (لَيْسَ لَهُ مَعْقُولٌ)، أَيَّ: لَيْسَ لَهُ مَا يَعْقِلُ بِهِ لُبُّهُ.

فَلَمَّا تَوَجَّهَ عَلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ الْبَاءِ ضَعْفَ التَّأْوِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا^(٧) يُقَاسُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ)؛ لِأَنَّ (شَدِيدًا) مِنْ بَابِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَمَّا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فَلَمْ أَجِدْهُ - فِي حُدُودِ إِطْلَاعِي - مَنْسُوبًا لِلصَّحَابَةِ، وَنَقَلَهُ عَنْ آخَرِينَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٢٣/ ٥٣٠، وَنَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ الْكُوفِيِّينَ. وَهُوَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَالْفَرَّاءِ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٨/ ٣٠٣، وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فَهُوَ مَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكِ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٢٣/ ٥٣١، وَالدَّرْ الْمَشُورِ ٨/ ٢٤٤.

(٣) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (أَيَّ فِي أَيِّ جَمَاعَتِكُمْ).

(٤) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي الْأَصُولِ ٣/ ٢٨٤، وَالْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٢/ ٥٨٩.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَأْبَى)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٦) سَيُؤَيِّدُهُ ٤/ ٩٧، وَانْظُرْ الْأَصُولَ ٣/ ١٤٩، وَشَرْحَ السِّرَافِيِّ ٤/ ٤٧١، وَالْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٢/ ٥٨٩.

(٧) فِي د: (بِمَا).

(ظَرِيفٌ)، و(كَرِيمٌ)، يَجُوزُ أَنْ يُفْرَدَ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ) بِالْجَرِّ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَا يُفْرَدُ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ مُخْلِصَةً لِلأَوَّلِ، لَا لِلسَّبَبِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ). وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ)؛ لِأَنَّ (مُسْتَوِي) صِفَةٌ جَارِيَةٌ، وَهِيَ تُفْرَدُ أَيْضًا^(١).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَسْمُومٍ شَرَابُهُ)؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا يُسَمُّ شَرَابُهُ. وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَمٍّ شَرَابُهُ)؛ لِضَعْفِ الصِّفَةِ بِالمَصْدَرِ واسْمِ الْجِنْسِ، فَهِيَ تَجْرِي فِي الضَّعْفِ مَجْرَى الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَقْوَى بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُفَضَّضٍ حَلِيَّةٍ سَيْفِهِ) [٧٢]، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَّةٍ حَلِيَّةٍ سَيْفِهِ)؛ لِأَنَّ (فِضَّةً) اسْمُ جِنْسٍ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الأَوَّلُ، وَيَكُونُ لِلثَّانِي^(٢) فِي الْمَعْنَى، وَ(مُفَضَّضٌ) صِفَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يُفَضَّضُ حَلِيَّةٌ سَيْفِهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ أَبُوهُ وَأُمُّهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ فِي أَبِيهِ وَأُمِّهِ)، أَيْ: فِي بَرِّ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُخْلِصَةً لِلأَوَّلِ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ دِرْهَمُهُ)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْمَعْنَى لِلثَّانِي، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمَامَ دِرْهَمُهُ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلُّ مَالِهِ دِرْهَمَانِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ إِلَّا عَلَى وَجْهِ هُوَ أَفْبَحُ مِنْهُ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّ (خَيْرًا مِنْهُ) يَجْرِي مَجْرَى (أَفْضَلَ مِنْهُ) فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْمَصْدَرِ. وَلَكِنْ جَوَّازُهُ عَلَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزَّ صُفَّتُهُ)، وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا.

(١) الكلام من قوله: (وتقول مررت برجل مستو) ساقط من د.

(٢) في د: (الثاني).

وَتَقُولُ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ
 (كَانَ). فَإِنْ قُلْتَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) نَصَبْتَ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ، وَرَفَعْتَ
 فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ.

وَيَجُوزُ الْوَصْفُ بِـ (حَسْبُكَ)، وَلَا يَجُوزُ بِـ (الْخَزَّ)؛ لِأَنَّ (حَسْبُكَ) مَصْدَرٌ
 مُنَاسِبٌ لِلْفِعْلِ، فَيَصْلُحُ الْوَصْفُ بِهِ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ،
 وَلَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِـ (الْخَزَّ)؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ لَا يُنَاسِبُ الْفِعْلَ.



بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالمُشَبَّهَةِ

مِمَّا ^(١) يَجْرِي مَجْرَى الْمُقَيَّدَةِ ^(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالمُشَبَّهَةِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمُقَيَّدَةِ مِمَّا ^(٢) لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمُقَيَّدَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَمَا الصِّفَةُ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمُقَيَّدَةِ؟ وَهَلْ هِيَ الَّتِي ^(٣) يُوصَفُ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشْتَقَّ لِلْوَصْفِ؟ وَلِمَ ضَعَفَهَا هَذَا الْوَجْهُ؟
وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ ذِرَاعُ طُولِهَا)؟
وَلِمَ جَازَ الْوَصْفُ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ ذِرَاعٍ)، و(مَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٍ)؟
وَلِمَ رُفِعَ فِي: (مَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٍ طَوْلُهُ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَائَةٌ إِبْلُهُ)؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: مَعْدُودٌ بِهَذِهِ الْعِدَّةِ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (أَخَذَ بَنُو فُلَانٍ مِنْ بَنِي فُلَانٍ) ^(٤) [ظ ٧٢] إِبْلًا مَائَةً عَلَى الصِّفَةِ؟
وَلِمَ لَا يَكُونُ بَدَلًا غَيْرَهُ [فِي] ^(٥) الصِّفَةِ ^(٦)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

(١) فِي د: (بِمَا).

(*) الْعُتْوَانُ فِي الْكِتَابِ ٢٨/٢: « هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ صِفَةً مُنْفَرِدًا وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا صِفَةً تُشَبَّهُ بِالْفَاعِلِ كَالْحَسَنِ وَأَشْبَاهِهِ ».

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي)

(٢) فِي د: (بِمَا).

(٤) الْعِبَارَةُ فِي د: (أَخَذَ فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ).

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (صِفَةً)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ، وَسَوْفَ يَمُرُّ هَذَا التَّعْبِيرُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

لَيْسَ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ

وَهَلْ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا مَعْنَى الصِّفَةِ؛ إِذْ لَيْسَ تَقْدِيرُهُ: فِي ثَمَانِينَ قَامَةً؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِدِرَاعِ طُولِهِ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ ^(١) لِلأَوَّلِ، فَيَقُومُ مَقَامَهُ؟

وَمَا قِيَاسُ هَذَا الْبَابِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزَّ صِفَتُهُ)، وَهُمْ قَلِيلٌ مِنَ الْعَرَبِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَازَ، مَعَ أَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ؟ وَهَلْ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى: (مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا الرَّفْعُ؟ وَأَيُّهُمَا ^(٢) أَقْوَى: (أَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ أَبُوهُ) أَمْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَائَةٌ إِبِلُهُ)؟

وَلَمْ جَازَ، وَحَسَنَ: (هُوَ نَارٌ حُمْرَةٌ) فِي الْخَبَرِ، وَلَمْ يَجُزْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَارٌ حُمْرَةٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ فِي الصِّفَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِجْرَاؤُهُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَجَعْلُهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مُتَمِّمًا لِلْأَسْمِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبُوهُ) عَلَى قَوْلِكَ: (أَسَدٌ أَبُوهُ)، فَيَقَعُ عَلَى مَعْنَى: كَامِلٌ أَبُوهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبُوهُ) فِي الْجَرِّ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا الرَّفْعُ فِي هَذَا الْوَجْهِ، حَتَّى كَانَ نَظِيرُهُ: (بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا)؟ وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ أَبُوهُ)، إِذَا كَانَ (حَسَنٌ) اسْمًا عَلَمًا؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؟ وَمَا حُكْمُهُ إِذَا قُدِّرَ تَقْدِيرَ الْعَلَمِ، وَهُوَ صِفَةٌ غَالِبَةٌ؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ ظَرِيفٌ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ إِذَا وُصِفَ؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَإِنَّا).

(١) فِي د: (صِفَةٌ).

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِضَارِبٍ ظَرِيفٍ زَيْدًا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟
وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ لَا^(١) يَجْرِي مَجْرَى: (مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ شَدِيدٍ أَبُوهُ)؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ إِلَى حُكْمِ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبُوهُ)؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ عِنْدَهُ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى^(٢)
(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبُوهُ): (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ أَبُوهُ)؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ أَبُوهُ)، كَمَا يَجُوزُ: (حَسَنٍ الْوَجْهِ
أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَرَى الْمَجْرُورُ مَجْرَى الْمُتَفَصِّلِ بِالتَّنْوِينِ؟ وَهَلْ يَعْمَلُ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ،
فِي السَّبَبِ، مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَارَ هَذَا؟ وَهَلْ
الْوَجْهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَنْصُوبِ، كَمَا هُوَ فِي: (مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْمُلَازِمُ أَبُوهُ)؟
وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ)؟ وَلَمْ قُبِحَ حَتَّى تَقُولَ: (هُوَ وَالْعَدَمُ)؟
وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِي (سَوَاءٍ) اسْمًا مُضْمَرًا مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَزْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ
أَجْمَعُونَ)؟ وَمَا حُكْمُهُ إِذَا كَانَ [٧٣] تَأْكِيدًا أَوْ غَيْرَ تَأْكِيدٍ فِي قَوْلِكَ: (مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ)؟ وَلَمْ إِذَا كَانَ تَأْكِيدًا جَرَزْتُ^(٣) (سَوَاءٍ)، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ
تَأْكِيدٍ رَفَعْتَهُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمُقَيَّدَةِ مَا يَجُوزُ فِي الْمُقَيَّدَةِ؛
لَا نَهْمَا^(٤) جَمِيعًا فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ ضَعْفِ الْعَمَلِ. وَالَّذِي ضَعَّفَ هَذِهِ الصِّفَةَ
إِجْرَاؤُهَا عَلَى خِلَافِ مَا لِلصِّفَةِ بِحَقِيقَتِهَا وَأَصْلِهَا، وَهُوَ الْأَشْتِقَاقُ مِنَ الْمَصْدَرِ؛
لِتَجْرِيَ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الصِّفَةُ مُشْتَقَّةً لِتَجْرِيَ عَلَى مَوْصُوفٍ
ضَعُفَتْ كَضَعْفِ الَّتِي لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا.

(٢) قوله: (على) ليس في د.

(٤) في د: (لأنها).

(١) قوله: (لا) ليس في د.

(٣) في د: (جرت).

وإنما جاز أن يوصف بها؛ لأنَّه دخلها معنى الصِّفة الجارية على أصلها، فكُلُّ صِفةٍ لم تُشتَقَّ من أصلٍ من الأصول لتجري على موصوفٍ فهي صِفةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لإخراجها عما للصِّفةِ بحقيقتها وأصلها. فهذه الصِّفةُ تجري على الأوَّلِ إذا خلصت له، ولا تجري عليه إذا كانت لسببه كالصِّفةِ المُقَيَّدةِ.

وتقول: (مررت بحية ذراع)، فتصف بـ (ذراع)؛ لأنَّ الصِّفةَ مُخْلِصةً للأوَّلِ، فإن قلت: (مررت بحية ذراع طولها) رفعت الصِّفةَ؛ لأنها للثاني.

وتقول على ذلك: (مررت بثوب سبع طوله)، و(برجل مائة إبله)، وإنما دخله معنى الصِّفةِ المُشْتَقَّةِ؛ لأنَّ فيه معنى: مُقدَّرٍ بهذه العدة.

والعرب تقول: (أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة)، فهذا على مفهوم الصِّفةِ؛ إذ هو بمعنى: مُقدَّرةٍ بهذه العدة. وليس ببدل؛ إذ يفهم منه معنى الصِّفةِ في مرتبة الصِّفةِ، لا في موقع الأوَّلِ.

وقال الأعشى:

٤٠٣ لئن كنت في جُبِّ ثمانين قامَةً ورُقيت أسباب السَّماءِ بِسَلَمٍ^(١)

فهذا على معنى الصِّفةِ، وليس على معنى: لئن كنت في ثمانين قامَةً.

ولا يجوز: (مررت بذراع طوله)؛ لأنَّه ليس بصِفةٍ، إذا كان للثاني، فلا يقوم مقام الموصوف.

وقياس هذا الباب على مذهب من يقول: (مررت برجل خز صفته) أن يجوز إخراج الصِّفةِ على الأوَّلِ، وهي للثاني، وهم قليل من العرب، وهو ضعيف في القياس؛ لأنَّه يجعلها بمنزلة الصِّفةِ المُشَبَّهةِ، وتلك أقوى منها وأمكن، كما

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٢٣، وانظر سيبويه ٢/٢٨، ومجاز القرآن ١/٣٠٢، والأصول ٢/٢٧، وابن السيرافي ١/٤١، والتبصرة والتذكرة ١/١٧٧، وتحصيل عين الذهب ٢٥١، وابن يعيش ٢/٧٤. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٧٣، والمحلى لابن شقير ١٥، والمخصص ٢/٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٥.

أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ، وَكَفَى أَنَّ الْفِعْلَ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

وَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهُ، فَجَازَ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الصِّفَةِ، وَيَقُومَ مَقَامَ [٧٣] (مِثْلٍ)، وَإِنْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ [إِلَّا] ^(١) الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ أَبُوهَا ^(٢) مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ.

وَقَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَائَةٍ إِبِلُهُ) أَقْوَى مِنْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّ (مَائَةٍ) أَدْخَلَ فِي الصِّفَةِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ نَارٌ حُمْرَةٌ)، فَيَجُوزُ هَذَا وَيَحْسُنُ فِي الْخَبَرِ، وَلَا يَحْسُنُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَارٍ حُمْرَةً) فِي الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ حَقِيقَةِ الصِّفَةِ بَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُتَمِّمٌ ^(٣) لِلأَوَّلِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُشْتَقِّ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ، وَإِنْ كَانَ مُتَمِّمًا لِلْكَلَامِ، فَإِنَّ تَتْمِيمَهُ لِلْكَلَامِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ مَوْقِعِ يَصْلُحُ لِلإِبْتِدَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَتْمِيمُهُ لِلْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَبَعْضِ حُرُوفِ الْاسْمِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبُوهُ) إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى: كَامِلٍ فِي خِصَالٍ ^(٤) الرَّجُلِ أَبُوهُ. فَإِنْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبُوهُ) بِمَعْنَى: رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ: (مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا) لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ أَبُوهُ)، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ (حَسَنٌ) اسْمًا عَلَمًا، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ بِإِجْمَاعٍ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الكلام من قوله: (فلا يجوز فيه) ساقط من د.

(٣) في د: (يتم).

(٤) في الأصل: (كامل فخصال).

الثاني: أَنْ يَكُونَ صِفَةً غَالِبَةً، فَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ، وَالرَّفْعُ أَقْوَى.

الثالث: أَنْ يَكُونَ صِفَةً مَحْضَةً، فَيَكُونُ الْوَجْهُ فِيهِ الْجَرُّ.

فَالْأَحْكَامُ فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى مَا بَيَّنْتُ لَكَ، وَهَذَا يُبْصِرُكَ أَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بَعْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى حَتَّى يَجْرِيَ عَلَى حَقِّهِ، وَالْوَجْهَ الَّذِي هُوَ لَهُ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ظَرِيفٍ أَبُوهُ)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ قَطَعْتَ الصِّفَةَ الْأُولَى مِنَ الْعَمَلِ، وَأَخْرَجْتَهَا إِلَى مَعَانِي الْأَسْمَاءِ، وَلَا تُوصَفُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا، وَمَعْمُولُهَا مِنْ تَمَامِهَا، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُذَكَّرَ بَعْدَ الصِّفَةِ لَهَا، فَكُلُّ صِفَةٍ وَصِفَتْ فَإِنَّهَا تَنْقَطِعُ بِذَلِكَ عَنِ الْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَ صِفَتِهَا، وَإِنْ كَانَتْ اسْمَ فَاعِلٍ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِضَارِبٍ ظَرِيفٍ زَيْدًا)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِضَارِبٍ زَيْدًا ظَرِيفٍ) جَازَ؛ لِأَنَّكَ وَصَفْتَ الصِّفَةَ بَعْدَ تَمَامِهَا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ أَبُوهُ)، فَتَخْرُجُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فِي هَذَا إِلَى حُكْمِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمُشَبَّهَةِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي قَوْلِكَ: (أَبُوهُ) لَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ إِذْ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ تَرْفَعُ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ بَعْدَ التَّقْدِيرِ الْفَاسِدِ، وَإِنْ قُلْتَ: أَرْفَعُهُ بِ (رَجُلٍ) فَأَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ أَبُوهُ) عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزَّ صِفَتُهُ) كُنْتَ قَدْ أَخْرَجْتَهُ إِلَى بَابِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ أَنْ تُعْمَلَ اسْمَ الْجِنْسِ فِي السَّبَبِ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ تَخْرُجُ فِيمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَى حُكْمِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمُشَبَّهَةِ.

وَلَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ عِنْدَهُ) جَازَ، وَكَانَ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (رَجُلٌ عِنْدَهُ) مِنْ سَبَبِهِ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ أَبُوهُ). وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٌ أَبُوهُ) عَلَى الْمَذْهَبِ الضَّعِيفِ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ (رَجُلًا) صِفَةً لِلصِّفَةِ، وَتَرْفَعُ بِهِ السَّبَبَ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّ^(١) (الْوَجْهَ) فِي تَأْوِيلِ الْمَنْصُوبِ،
 فَالْصِّفَةُ فَارِعَةٌ لِلْسَّبَبِ^(٢)، بِمَنْزِلَةِ: (حَسَنِ الْوَجْهِ أَبُوهُ). وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ
 بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ مِنْ قَوْلِكَ: (بِالرَّجُلِ الْمُتَلَاذِمِ أَبُوهُ).
 وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ)، وَفِيهِ فُبْحٌ، حَتَّى تَقُولَ: (سَوَاءٍ هُوَ
 وَالْعَدَمُ)، فَتَعْطِفَ عَلَى الْمُضْمَرِ بَعْدَ تَأْكِيدِهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِي (سَوَاءٍ) اسْمًا
 مُضْمَرًا قَوْلُهُمْ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ)، فَ (أَجْمَعُونَ) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي:
 (عَرَبٍ)، وَإِنْ جَعَلْتَ (هُوَ) فِي قَوْلِكَ: (سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ) غَيْرَ تَأْكِيدٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا
 الرَّفْعُ فِي (سَوَاءٍ)، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ)، فَتَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ،
 كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هُوَ وَالْعَدَمُ سَوَاءٍ).

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(٣)

مَا الَّذِي يُرْفَعُ فِيهِ السَّبَبُ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمُشَبَّهَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ
 ذَلِكَ؟ وَمَا الْعِلَّةُ فِيهِ؟

وَلَمْ كَانَ الَّذِي مَعْنَى الصِّفَةِ فِيهِ لِلأَوَّلِ مَعَ أَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ مَا هِيَ لِلْسَّبَبِ،
 يَصْلُحُ فِيهَا رَفْعُ السَّبَبِ مَعَ إِجْرَائِهَا عَلَى الْأَوَّلِ؟

وَلَمْ إِذَا وَقَعَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ يَمْنَعُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ جَازَ أَنْ تَرْفَعَ هَذِهِ الصِّفَةُ
 السَّبَبَ مَعَ إِجْرَائِهَا عَلَى الْأَوَّلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ إِلَى زَيْدٍ)، وَ (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا
 أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)؟ فَلَمْ عَمِلْتَ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي السَّبَبِ مَعَ
 إِجْرَائِهَا عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ)، وَلَا فِي

(١) قوله: (لأن) مكرر في الأصل ود.

(٢) في د: (السبب).

(٣) هذا المسائل متممة للباب السابق، وهي في الكتاب ابتداء من ٣١ / ٢.

قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ مِنْهُ أَبُوهُ) حَتَّى تَرْفَعَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، فَلِمَ امْتَنَعَ فِيهِمَا الإِجْرَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ، مَعَ رَفْعِ السَّبَبِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنْهُ إِلَى زَيْدِ الشَّرِّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَقْدِيمِ^(١) الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ مَعَ [٧٤] أَنَّ (أَبْغَضَ) مُبْتَدَأٌ، وَيَجُوزُ: (خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) عَلَى أَنَّ (خَيْرٌ مِنْهُ) مُبْتَدَأٌ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِهَذَا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)^(٢)؟ وَلِمَ صَارَتِ الصِّفَةُ فِي الْمَعْنَى لِلأَوَّلِ، مَعَ أَنَّ الصَّوْمَ يُحِبُّ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ)؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ مِنْهُ؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ إِذَا رُدَّ الْمَحْذُوفُ إِلَيْهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)؟ وَلِمَ إِذَا رُدَّ إِلَى أَصْلِهِ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ (مِنْ)، كَقَوْلِكَ^(٣): (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) و(فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، و(مِنْهُ إِلَى زَيْدٍ)، فَوَقَعَتْ

(١) فِي د: (التَّقْدِيمِ).

(٢) هَذِهِ رَوَايَةُ النُّحَاةِ لِلْحَدِيثِ، وَلَيْسَتْ مَوْجُودَةٌ - فِي حُدُودِ إِطْلَاعِي - فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ، قَالَ صَاحِبُ اللَّامِعِ الصَّبِيحِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ٣٦٧/٤: « وَرَوَاهُ سَيِّبُوهُ فِي كِتَابِهِ بِلَفْظٍ: « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ »، وَمِثْلُ بِهِ مَسْأَلَةُ الْكُحْلِ فِي رَفْعِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الظَّاهِرِ، أَمَّا رَوَايَةُ الصَّحِيحِ فَلَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ. » وَقَدْ جَاءَ نَصُّ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ٢٥/٢ (الْعِيدِينَ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ »، كَمَا ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي عَقُودِ الزُّبُرِ جَد ٢٣/٢ عَنْ الْأَنْدَلُسِيِّ اللَّوْرَقِيِّ: « وَقَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي « شَرْحِ الْمَفْصَلِ »: الْأَصْلُ فِي الْحَدِيثِ: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ إِلَيْهِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ »، لَكِنْ السَّيُوطِيُّ قَدْ نَقَلَ الرِّوَايَةَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ وَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْأَنْدَلُسِيُّ، فَالرِّوَايَةُ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ ٥٩/٦: « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ »، وَجَاءَ الْحَدِيثُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ بِصِيغٍ كَثِيرَةٍ، لَكِنْ مَا رَوَاهُ سَيِّبُوهُ وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَاةِ لَمْ أَجِدْهُ - فِي حُدُودِ إِطْلَاعِي -، فَجَاءَ مِثْلًا فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٥٥٠/١ رَقْمَ ١٧٢٧ بِرَوَايَةٍ: « مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ ».

(٣) فِي د: (قَوْلِكَ).

(مِنْ) مَوْقِعَ (فِي) و (إِلَى) ؟

وَلَمْ كَانَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا يَصْلُحُ بِـ (فِي) ، وَمِنْهَا مَا يَصْلُحُ بِـ (إِلَى) ، وَمِنْهَا مَا يَصْلُحُ بِـ (مِنْ) مَعَ ذِكْرِ (زَيْدٍ) ؟ فَمَا الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ^(١) : « فَضَّلْتُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى نَفْسِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ » ؟
وَلَمْ جَارَ تَفْضِيلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ ، عَلَى وَجْهِهِ ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى وَجْهِهِ ؟ وَهَلْ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّكَ فَضَّلْتُهُ بِالْكُحْلِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ ^(٢) كُحْلٍ ، وَفَضَّلْتَ الْإِيَّامَ بِالصَّوْمِ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ ، وَفَضَّلْتُهُ بِإِبْغَاضِ الشَّرِّ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِبْغَاضٍ لَهُ ؟
وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْسَّبَبِ ^(٣) فِي اللَّفْظِ ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْ نَفْسِهِ الْبَتَّةَ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا شَيْئَانِ يَقَعُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ ^(٤) :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ
.....

وَلَمْ قَالَ :

أَقَلُّ بِهِ رَكْبُ أَتَوْهُ تَيْيَةً
.....

وَالْعِلَّةُ فِي الْمَعْنَى لِمُكْثِ الرِّكْبِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَادِيَ قَلِيلٌ بِقَلَّةِ الْمُكْثِ فِيهِ ، وَقَلِيلٌ بِقَلَّةِ الْأَهْلِ بِهِ ، كَمَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَثِيرًا بِأَخِيهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ وَلَمْ حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؟ وَلَمْ قَدَّرَهُ عَلَى ^(٥) : أَقَلُّ بِهِ الرِّكْبُ تَيْيَةً مِنْهُمْ ، فَقَدَّرَ (مِنْهُمْ) مُتَأَخَّرًا ؟
وَلَمْ حُذِفَ فِي الصِّفَةِ ، وَإِنَّمَا يُحْذَفُ فِي الْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : (أَنْتَ أَفْضَلُ) ، و (اللَّهُ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد : (غَيْرِهِ) .

(١) سَبِيحُ ٣٢ / ٢ .

(٣) فِي د : (السَّبَب) .

(٤) شَاعِرٌ مَخْضَرَمٌ ، عَاشَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَفِي الْإِسْلَامِ سِتِينَ . لَهُ أَخْبَارٌ مَعَ زِيَادِ بْنِ أَبِيهِ . (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ ٣ / ٢٥٢ .

(٥) سَبِيحُ ٣٣ / ٢ .

أَكْبَرُ)، وَمَعْنَاهُ: أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؟ وَلَمْ حَمَلَهُ سَيَّوِيهِ عَلَى^(١): أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى: (كَبِيرٌ)، كَمَا يَتَأَوَّلُهُ بَعْضُ النَّاسِ؟

وَلَمْ صَارَتْ الصِّفَةُ أَحَقَّ بِذِكْرِ (مِنْكَ) فِي (أَفْعُلُ) مِنَ الْخَبَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ مُبَيِّنَةٌ، فَهِيَ أَحَقُّ بِاسْتِيفَاءِ الْبَيَانِ؟

وَمَا حُكْمُ مَا جَرَى نَعْتًا عَلَى النِّكَرَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَعْرِفَةِ؟ وَلَمْ جَرَى عَلَيْهَا حَالًا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبُوهُ) إِذَا عُرِّفَ الرَّجُلُ؟

وَمَا حُكْمُ مَا يَجِبُ لَهُ الرَّفْعُ فِي النِّكَرَةِ مِنْ [و٥٥] هَذِهِ الصِّفَاتِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَعْرِفَةِ؟ وَلَمْ اسْتَوِيََا فِي لُزُومِ الرَّفْعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الباقية: ٢١]؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَرَى فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى حَدِّهِ فِي النِّكَرَةِ؟ وَمَا حُكْمُهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُتَّبِعُهُ النِّكَرَةُ؟ وَلَمْ لَزِمَهُ أَنْ يَنْصِبَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ، فَيَقُولُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرًا مِنْهُ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ كَانَتْ لُغَةً رَدِيئَةً؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَبِي الْعَشْرَةِ أَبُوهُ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ، وَجَازَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ؟

وَلَمْ اسْتَحَالَ: (مَرَرْتُ بِأَخِيهِ أَبُوكَ)، وَلَمْ يَسْتَحِلْ: (مَرَرْتُ بِضَارِبِهِ أَبُوكَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسَنِ أَبُوهُ)، و(مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ عَمْرُو)؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ مَعْرِفَةُ عَمَلِ الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَعْمَلَ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي هَذَا الْعَمَلِ، حَتَّى وَجَبَتْ الْإِضَافَةُ فِي: (ضَارِبِ زَيْدٍ أُمْسِ)؟

وَمَا حُكِّمَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (قَوْمٌ مَعْلُوجَاءُ)^(١)، و(قَوْمٌ مَشْيُوحَاءُ)^(٢)، و(مَشِيخَةٌ)^(٣) بِمَعْنَى: عُلُوجٌ وَشُيُوخٌ؟ وَلَمْ جَرَى مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مَعَ أَنَّهَا صِفَةٌ مُطْلَقَةٌ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يُرْفَعُ فِيهِ السَّبَبُ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ هُوَ الَّذِي تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ لِلأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْرِجَهَا^(٤) السَّبَبُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ خَرَجَ فِي اللَّفْظِ مَخْرَجَ مَا الصِّفَةُ لَهُ.

وَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ الَّذِي تَكُونُ الصِّفَةُ لَهُ فِي الْمَعْنَى، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ الثَّانِي فِي الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الصِّفَةِ؛ لِضَعْفِهَا عَنْ مَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، كَضَعْفِ الْمُشَبَّهَةِ عَنْ مَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْفِعْلِ.

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى الْأَوَّلِ وَتَرْفَعَ السَّبَبُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَقُومُ مَقَامَ ضَمِيرِ الْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الصِّفَةِ لَهُ، فَلَمَّا قَامَ مَقَامَ ضَمِيرِهِ وَجَبَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِهِ.

وَلَهُ حَدٌّ آخَرٌ؛ وَهُوَ السَّبَبُ الَّذِي وَقَعَ تَقَدُّمٌ وَتَأْخِيرٌ يَمْنَعُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، فَيَجُوزُ رَفْعُهُ مَعَ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ^(٥) عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَرَضَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ حُمِلَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ عَلَى ضَعْفٍ فِي حَالِ اخْتِمَالِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، عَلَى قِيَاسِ الصِّفَةِ الْمُقَدَّمَةِ فِي قَوْلِهِمْ:

٤٠٤ لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلُّ^(٦)

(٢) انظر القول في سيبويه ٣٥ / ٢، وشرح السيرافي ٣٦٤ / ٢.

(٣) انظر القول في العين ٢٣٨ / ٢، وسيبويه ٣٥ / ٢، وشرح السيرافي ٣٦٤ / ٢، والمحكم ٣٠٤ / ٩.

(٤) في د: (يخرج).

(٥) قوله: (مع إجراء الصِّفَةِ) مكرر في الأصل ود.

(٦) هذا جزء من بيت من الوافر، وقد مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٦١).

كَمَا عَرَضَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ يَمْنَعُ مِنَ الْإِثْبَاعِ حُمِلَتْ الصَّفَةُ عَلَى الْحَالِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ عَلَى ضَعْفٍ فِي التَّأْخِيرِ.

وَقِيَاسُ ذَلِكَ قِيَاسُ تَقْدِيمِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِكَ: (مَا فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ)، لَمَّا تَقَدَّمَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَاُئْتِيَ الْإِثْبَاعُ عَلَى الْبَدَلِ، وَحُمِلَ عَلَى وَجْهِ قَدْ كَانَ يَجُوزُ فِي التَّأْخِيرِ عَلَى ضَعْفٍ، كُلُّ هَذَا عَلَى [٧٥ ظ] قِيَاسٍ وَاحِدٍ.

وَعَلَّتُهُ مَا عَرَضَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ إِجْرَاءِ الْكَلَامِ عَلَى مَا هُوَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، فَأُجْرِيَ عَلَى مَا هُوَ لَهُ بِحَقِّ الشَّبهِ^(١)، لَمَّا اُئْتِيَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا هُوَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ وَجَبَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا هُوَ لَهُ بِحَقِّ الشَّبهِ مِنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوَجِبٍ، أَوِ الشَّبهِ بِضَمِيرِ الْأَوَّلِ، وَكِلَا هَذَيْنِ الْعَقْدَيْنِ صَحِيحٌ فِيمَا بَيْنِي عَلَيْهِ مِنْ قِيَاسِ هَذَا الْبَابِ.

وَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فَيَجُوزُ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ بِالْكُحْلِ هُوَ الْأَوَّلُ. وَإِنَّمَا خَرَجَ الْكُحْلُ مَخْرَجَ السَّبَبِ الَّذِي الصَّفَةُ لَهُ. وَلَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) كَانَ الْحَسَنُ بِالْكُحْلِ هُوَ الرَّجُلُ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فَهَذَا يَجْرِي فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مَجْرَى وَاحِدًا، إِلَّا أَنَّ النَّفْيَ أَغْلَبَ عَلَيْهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَاعْتِبَارِهِ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ أَنْكَ لَوْ رَفَعْتَ (أَحْسَنُ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَجَعَلْتَ (الْكُحْلُ) خَبَرَهُ لَمْ يَجْزْ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ (مِنْهُ) وَبَيْنَ (أَحْسَنَ) بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْكُحْلُ.

و (مِنْهُ) يَجْرِي مِنْ (أَحْسَنَ) مَجْرَى الصَّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ، فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِالْخَبَرِ، كَمَا لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِالْخَبَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا رَفَعْتَ (الْكُحْلُ) بِ (أَحْسَنَ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا جَمِيعُهُ فِي الصَّلَةِ؛ إِذْ (أَحْسَنَ) عَامِلٌ فِي

(١) في د: (بالنسبة).

جَمِيعِهِ، كَمَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ الَّذِي فِي الصَّلَةِ فِي الظَّرْفِ وَالْفَاعِلِ، فَيَكُونُ جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَةِ، وَلَوْ أَتَيْتَ بِخَبَرٍ (الَّذِي) لَقَطَعْتَ الصَّلَةَ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ مَا هُوَ مِنَ الصَّلَةِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاعِلِ مَا هُوَ مِنَ الصَّلَةِ. فَقَدْ بَانَ بِهَذَا أَنَّ مَا عَرَضَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ يَمْنَعُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ.

وَلَوْ قَدَّمْتَ (مِنْهُ) فَقُلْتَ: (أَحْسَنَ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ) لَمْ يَجُزْ أَيْضًا؛ لِتَقْدِيمِ^(١) الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَرْتَبَةِ؛ إِذْ: (أَحْسَنُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ) يَصْلُحُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهِ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْوِي بِهِ التَّأْخِيرَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِهِ يَجُوزُ وَيَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: أَقْدَرُهُ مُؤَخَّرًا؛ لِيَصِحَّ الْكَلَامُ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا)، وَقَالَ: أَقْدَرُ الْفَاعِلِ مُؤَخَّرًا؛ لِيَصِحَّ الْكَلَامُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَدِّرَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

وَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ إِلَى زَيْدٍ)، فَهَذَا عَلَى قِيَاسِ الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ الْمُبْغِضَ لِلشَّرِّ هُوَ الْأَوَّلُ، فَالْصِّفَةُ فِي الْمَعْنَى لَهُ، وَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَامَ السَّبَبُ مَقَامَ ضَمِيرِهِ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ بِالْكُحْلِ فِي عَيْنِهِ مِنْ زَيْدٍ). وَالْإِعْتِبَارُ الْآخَرُ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ [٧٦] بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّ الْحُسْنَ لِلْأَبِ، لَا لِلأَوَّلِ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى، فَلَمْ يَقُمْ مَقَامَ الضَّمِيرِ فِي أَنَّ الصِّفَةَ لِلأَوَّلِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ^(٢) رَجُلًا أَبْغَضَ مِنْهُ أَبُوهُ)؛ لِأَنَّ الْبُغْضَ لِلْأَبِ^(٣)، لَا لِلأَوَّلِ. وَتَقُولُ: (خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) عَلَى أَنْ تَجْعَلَ (خَيْرٌ مِنْهُ) مُبْتَدَأً، وَ(أَبُوهُ) خَبَرٌ، وَلَوْ قُلْتَ: (أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنْهُ إِلَى زَيْدٍ الشَّرُّ) لَمْ يَجُزْ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَرْتَبَةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنْتَ).

(١) فِي د: (التَّقْدِيمِ).

(٣) فِي د: (الْأَبِ).

وتَقُولُ: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)،
فَيَجُوزُ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا؛ لِأَنَّ الْأَيَّامَ مَحَبَّةَ الصَّوْمِ فِيهَا، فَالْصِّفَةُ فِي
الْحَقِيقَةِ لَهَا، وَهِيَ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ يُحَبُّ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي
الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرِ لِلأَوَّلِ، وَإِنْ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ لِلثَّانِي، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْأَصْلِ
الَّذِي بَيَّنَّا.

وتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنْ زَيْدٍ، فَتَحَذِفُ
ضَمِيرَ الْكُحْلِ، وَحَرْفَ الْإِضَافَةِ مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ فِي قَوْلِكَ: (مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)،
وَأَيْنَمَا صَلَحَ حَذْفُ (فِي)، وَلَمْ يَصْلُحْ حَذْفُ (مِنْ)؛ لِأَنَّ (أَفْعَلُ) يَقْتَضِي (مِنْ)،
وَلَا يَقْتَضِي (فِي)؛ فَلِذَلِكَ أَتَيْتُ بِـ (مِنْ) وَإِنْ كُنْتَ قَدْ حَوَّلْتَهُ عَنْ ضَمِيرِ
(الْكُحْلِ) إِلَى ضَمِيرِ (زَيْدٍ)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا لِلَاخْتِصَارِ الَّذِي لَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى.
وتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ)، فَتَحَذِفُ (إِلَى) مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ،
وَتُحَوِّلُ الضَّمِيرَ عَنِ (الشَّرِّ) إِلَى الْمُفْضَلِ بِبَعْضِ الشَّرِّ، وَالْعِلَّةُ فِي حَذْفِ (إِلَى)
دُونَ (مِنْ) كَالْعِلَّةِ فِي حَذْفِ (فِي) دُونَ (مِنْ).

وتَقُولُ: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)، فَتَحَذِفُ
ضَمِيرَ (الصَّوْمِ)، وَ (فِي)، عَلَى مَا بَيَّنَّا؛ لِلَاخْتِصَارِ.
وَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا يَصْلُحُ بِـ (مِنْ)، وَمِنْهَا مَا يَصْلُحُ بِـ (فِي)، وَمِنْهَا مَا يَصْلُحُ
بِـ (إِلَى):

- فَالَّذِي يَصْلُحُ بِـ (مِنْ) هُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ عَلَى الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ،
كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، فَـ (عَمْرٍو) مَفْضُولٌ، وَقَدْ دَخَلَتْ (مِنْ) عَلَيْهِ.
- وَالَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ (إِلَى) هُوَ مَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْمُنتَهَى، كَقَوْلِكَ: (الشَّرُّ
أَبْغَضُ إِلَى زَيْدٍ)، أَيُّ: يَنْتَهِي بُغْضُهُ إِلَى زَيْدٍ^(١).

- وَالَّذِي يَصْلُحُ بِـ (فِي) هُوَ مَا كَانَ لِلْوَعَاءِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَحْسَنُ فِي هَذَا

(١) الكلام ابتداء من قوله: (والذي يصلح فيه إلى) إلى هذا الموضع ساقط من د.

الثَّوبِ)، أَوْ (في هذا^(١) اللِّبَاسِ).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: « فَضَّلْتُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى نَفْسِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ » أَنَّ الصِّفَةَ لَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَفْضِيلُ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى وَجْهِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ، فَالَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ. وَالَّذِي لَا يَجُوزُ هُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَفْضِيلِ النَّفْسِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ مَعْنَى آخَرَ سِوَاهَا، فَهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَاضِلٌ وَمَفْضُولٌ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [٧٦] الْفَاضِلُ هُوَ الْمَفْضُولُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

وَيَجُوزُ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَقَدْ فَضَّلْتُ الْأَوَّلَ بِالْكُحْلِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ كُحْلٍ، وَفَضَّلْتُ الْآيَّامَ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ، وَفَضَّلْتُ الْأَوَّلَ بِإِبْغَاضِ الشَّرِّ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِبْغَاضٍ لَهُ^(٢).

وَقَالَ سُحَيْمٌ بْنُ وَثِيلٍ:

٤٠٥ مَرَزْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَّةً
كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
وَأَخُوفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا^(٣)

فَهَذَا جَائِزٌ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي بَيَّنَّا، أَنْ يَكُونَ (أَقْلَ) صِفَةً لـ (وَادِي)، وَقَدْ عَمِلَ فِي السَّبَبِ الَّذِي هُوَ (رَكْبٌ)؛ لِأَنَّهُ الْقَلِيلُ بِقَلَّةِ مُكْثٍ^(٤) الرَّكْبِ فِيهِ، كَمَا يُقَالُ: (الْمَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ)، فَكَذَلِكَ الْوَادِي كَثِيرٌ بِأَهْلِهِ، وَقَلِيلٌ بِقَلَّةِ أَهْلِهِ، وَمَعْنَى: (تَيْيَّةً): (مُكْثًا)، وَقَدْ حُذِفَ (مِنْهُ)، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَّةً مِنْهُمْ.

(١) قوله: (هذا) ليس في د. (٢) بعده في د: (وحالاً).

(٣) البَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُمَا مُسْتَوْبَانِ لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ الرِّاحِي فِي سَبِيحِهِ ٣٢ / ٢، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ١ / ١٨٠، وَالمَخْصَصُ ٥ / ٥٩، وَالتَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ١ / ٤٥٤، ٤٥٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٥١. وَهُمَا بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَصُولِ ٢ / ٣٠، وَالحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٤ / ٣٦٨، وَالعَضْدِيَّاتُ ٢٦١، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ٢ / ٤٠٩، وَشرح التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣ / ٦٦، وَشرح الرُّضِيِّ ٣ / ٤٦٤، وَالْإِرْتِشَافُ ٥ / ٢٣٣٦. وَوَادِي السَّبَاعِ: مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَتَيْيَّةٌ: مَكْثًا وَتَلَبُّثًا، وَسَارِيَا: السَّائِرُ فِي اللَّيْلِ.

(٤) فِي د: (بِمَكْثٍ).

فلا بُدُّ في (أَفْعَل) الذي يَزِيدُ كذا^(١) عَلَى كَذَا مِنْ (مِنْ)؛ لِيُظْهَرَ الْفَاضِلُ وَالْمَفْضُولُ، فـ (أَفْعَل) لِلْفَاضِلِ، و (مِنْ) لِلْمَفْضُولِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ تَقْدِيرِ (مِنْ)، إِلَّا أَنَّهُا تُحَدَفُ فِي الْخَبَرِ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِيهِ، كَقَوْلِهِمْ: (اللَّهُ أَكْبَرُ)، وَمَعْنَاهُ: أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَحَمَلَهُ سَيَوِيهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي تَعْظِيمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَلَمْ يَحِقَّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَعْنَى: (كَبِيرٍ)، كَمَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ^(٢)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ بِهَذَا أَبْلَغُ وَأَجْلُّ، فَوَجَبَ أَنْ يُتَأَوَّلَ عَلَيْهِ دُونَ الصِّفَةِ الْأُخْرَى، مَعَ مَا يَفْتَضِي ذَلِكَ مِنْ صِغَتِهَا، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَا يُحَدَفُ فِيهَا (مِنْ) إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ أَحَقُّ بِهِ ذِكْرُ^(٣) (مِنْ)؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْبَيَانِ عَنِ الْمَوْصُوفِ، فَهِيَ أَحَقُّ بِاسْتِيفَاءِ الْبَيَانِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَمَا جَرَى نَعْتًا عَلَى النِّكَرَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَعْرِفَةِ صَارَ حَالًا؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ مَعْنَى النَّعْتِ، وَصَلَحَ فِيهِ مَعْنَى الْحَالِ، فَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوُهُ)، فَإِنْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ حَسَنًا أَبَوُهُ)، وَكَذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ (رَجُلٍ) (زَيْدًا) قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنًا أَبَوُهُ).

وَمَا يَجِبُ لَهُ الرَّفْعُ فِي النِّكَرَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ لَهُ الرَّفْعُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ أَنْ يَعْمَلَ فِي السَّبَبِ، وَيَجْرِيَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ فِي النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجنَّة: ٢١]، فِهَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَّصِلُ بِالْأَوَّلِ اتِّصَالُ الْجُمْلَةِ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْهُ أَبَوُهُ)، فَيَجْرِي مَجْرَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (كَفَرًا).

(٢) هَذَا رَأْيُ الْمُبَرِّدِ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣/ ٢٤٥ قَالَ: « فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْأَذَانِ: اللَّهُ أَكْبَرُ - فَتَأْوِيلُهُ: كَبِيرٌ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ ﴾، فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ: وَهُوَ عَلَيْهِ هَيْنَ ». وَهُوَ ظَاهِرُ رَأْيِ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٢/ ١٢١: ﴿ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ ﴾، فَجَازَ مَجَازُهُ، وَذَلِكَ هَيْنَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ « أَفْعَل » يَوْضَعُ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ «.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (كَر)، وَكَذَا مِنَ السُّؤَالِ.

مِنْهُ أَبُوهُ)؛ لَأَنَّهُ يَتَّصِلُ بِالْأَوَّلِ اتِّصَالُ الْجُمْلَةِ [٧٧] الَّتِي هِيَ حَالٌ ^(١) لِلْمَعْرِفَةِ، وَصِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ.

وَأَمَّا مَنْ يُتْبَعُهُ النَّكَرَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ الضَّعِيفِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْصِبَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ فَهُوَ حَالٌ لِلْمَعْرِفَةِ، فَتَقُولُ [عَلَى] ^(٢) هَذَا: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرًا مِنْهُ أَبُوهُ)؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا قَبْلَهُ نَكْرَةً لَاتَّبَعَهُ الصِّفَةُ، فَقَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ)، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ، إِذَا كَانَ أَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى خِلَافِهَا، وَالْقِيَاسُ يُوجِبُ رَفْضَهَا؛ إِذْ قِيَاسُهَا فِي أَنَّهَا أَنْقَضُ فِي الْعَمَلِ مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، كَقِيَاسِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ فِي أَنَّهَا أَنْقَضُ فِي الْعَمَلِ مِنَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْفِعْلِ، فَقَدْ بَانَ وَجْهُ ضَعْفِهَا بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَبِي الْعَشْرَةِ أَبُوهُ)؛ إِذَا ^(٣) كَانَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى طَرِيقَةِ الْجِنْسِ، مَعَ ضَعْفِهِ، وَلَا يَجُوزُ ^(٤) إِذَا ^(٥) كَانَتْ لِلْعَهْدِ؛ لَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ، وَلَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ طَرِيقَةِ الْفِعْلِ، كَمَا لَا يَعْمَلُ (أَخُوهُ) إِذَا قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِأَخِيهِ ^(٦) أَبُوكَ) ^(٧)، وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِضَارِبِهِ أَبُوكَ)، فَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَيَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسَنِ أَبُوهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ عَمْرُو)؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي مَعْنَى (الَّذِي)، وَالصِّفَةُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَعْمَلَ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، كَمَا لَا يَعْمَلُ ^(٨) إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي عَمَلُ الْفِعْلِ، وَتَجِبُ الْإِضَافَةُ فِي

(١) فِي د: (بِحَالِ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (إِذْ).

(٤) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (إِذْ)، وَكَذَا فِي د.

(٦) فِي د: (أَخِيكَ)، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ: (أَخِيكَ)، وَعَلَيْهَا تَصْحِيحٌ غَيْرُ وَاضِحٍ.

(٧) فِي د: (وَأَبُوكَ)، وَفِي الْأَصْلِ أَيْضًا: (وَأَبُوكَ)، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ عَلَيْهَا شَطْبٌ، وَكَذَا أَيْضًا مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

(٨) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (وَهُوَ مَعْرِفَةٌ) سَاقِطٌ مِنْ د.

قَوْلِكَ: (ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسٍ).

والعَرَبُ تَقُولُ: (قَوْمٌ مَعْلُوجَاءُ)، و(قَوْمٌ مَشْيُوحَاءُ)، و(مَشِيخَةٌ) بِمَعْنَى: عُلُوجٍ وَشُيُوخٍ، فهذه الصِّفَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً تَجْرِي مَجْرَى الْمُقَيَّدَةِ فِي ضَعْفِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُشْتَقَّةً عَلَى بَابٍ يَطْرُدُ فِيهَا، كاشتقاقِ: (ظَرِيفٍ)، و(كَرِيمٍ)، و(شَرِيفٍ)، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ: (أَفْعُلُ مِنْكَ) فِي ضَعْفِ الْعَمَلِ؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَبِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ بِـ(ذِرَاعٍ)، و(سَبْعٍ)، وَنَحْوِهِ فِي ضَعْفِ الْعَمَلِ.



بَابُ الصِّفَةِ

الَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّمِ فِي التَّوْحِيدِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُقَدَّمِ فِي التَّوْحِيدِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّمِ فِي التَّوْحِيدِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَلْزِمُهَا فِيهِ التَّوْحِيدُ فِي التَّقْدِيمِ؟ وَمَا الْمَوْضِعُ [٧٧] الَّذِي لَا يَلْزِمُهَا فِيهِ التَّقْدِيمُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوَاهُ)، و (أَحْسَنُ أَبَوَاهُ)، و (أَخَارَجُ قَوْمَكَ)؟ وَلِمَ صَارَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا تُثْنَى فِيهَا الصِّفَةُ، وَلَا تُجْمَعُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَأَفْضَلُ ^(١) مِنْهُ قَوْمُكَ)، كَمَا جَازَ: (أَحْسَنُ إِخْوَتُهُ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَحْسَنُونَ إِخْوَتُهُ) بِالْجَمْعِ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَى هَذَا الْحَدِّ: (أَيُّحْسَنُونَ إِخْوَتُهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ عَلَى الْفَاعِلِ؟

وَلِمَ لَا يُثْنَى الْفِعْلُ، وَلَا يُجْمَعُ حَتَّى يَصِحَّ بِنَاءُ الصِّفَةِ عَلَيْهِ؟

وَلِمَ تُثْنِيَتِ الصِّفَةُ الَّتِي تَصْلُحُ فِيهَا التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ التَّثْنِيَةُ، وَلَا الْجَمْعُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٦ / ٢: « هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرت ». (١) في د: (أفضل).

وَلَمْ جَاَزَ: (قَالَ أَبَوَاكَ)، و (قَالَ قَوْمُكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (قَالَا أَبَوَاكَ)، ولا: (قَالُوا قَوْمُكَ) عَلَى تَثْنِيَةِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ؟

وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: (أَبَوَاكَ قَالَا)، و (قَوْمُكَ قَالُوا) لَيْسَ عَلَى تَثْنِيَةِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ؟

وَمَا حُكْمُ الصِّفَةِ الْمُقَدَّمَةِ فِي التَّأْنِيثِ؟ وَلَمْ ذَهَبَتْ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ فِي التَّقْدِيمِ، وَلَمْ تَذْهَبْ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ^(١) فِي الْفِعْلِ، وَلَا فِي الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَذَاهَبَتْ جَارِيَتَاكَ)، و (أَكْرِيَمَةٌ نِسَاؤُكُمْ)، و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيَمَةٍ أُمُّهُ)؟ فَلَمْ جَاَزَ التَّأْنِيثُ مَعَ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَذْكَرِ فِي الْإِعْرَابِ؟ فَهَلَّا جَرَتْ عَلَيْهِ فِي التَّأْنِيثِ، كَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ فِي الْإِعْرَابِ؟

وَلَمْ صَارَ التَّأْنِيثُ يَقْتَضِيهِ عَمَلُ الصِّفَةِ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَلَمْ يَكُنِ الْإِعْرَابُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْفِعْلِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَقْرَشِيَّ قَوْمُكَ)، و (أَقْرَشِيَّ أَبَوَاكَ)؟ وَلَمْ وُحِّدَتِ الصِّفَةُ فِي هَذَا، وَلَيْسَتْ مُشْتَقَّةً مِنَ الْمَصْدَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ غَيْرِ الْمَنْسُوبِ، كَمَا تُشْتَقُّ الصِّفَةُ مِنَ الْمَصْدَرِ لِلْمَوْصُوفِ، فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَصْلٍ مِنَ الْأُصُولِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا، فَقَدْ دَخَلَتْ فِي حَدِّ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ أَصْلٍ مِنَ الْأُصُولِ، فَتَجْرِي عَلَى مَذْكَورٍ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَيْسَ أَكْرَمُ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا عِنْدَ الْحِفَاطِ بَنُو عَمْرِو بْنِ حُنْجُودٍ

وَمَا اسْمُ (لَيْسَ)؟ وَمَا خَبَرُهَا؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ التَّاءَ فِي: (ذَهَبَتْ) حَرْفٌ، لَيْسَ بِضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَفِي: (أَذْهَبِي) اسْمٌ هُوَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (قَالَ فَلَانَةٌ)؟ وَلَمْ جَاَزَ؟

(١) قوله ابتداء من: (ولم ذهبت) ساقط من د.

وَلَمْ كَانَ كُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ فِي إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيْثِ، حَتَّى كَانَ:
(حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً) أَحْسَنَ مِنْ: (حَضَرَ امْرَأَةً الْقَاضِي)؟ وَلَمْ وَجَبَ ذَلِكَ مَعَ
أَنَّ الطُّوْلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ؟

فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الطُّوْلِ إِذَا تَقَدَّمَ وَبَيْنَ الطُّوْلِ إِذَا تَأَخَّرَ؟ وَهَلْ [٧٨] ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا
تَأَخَّرَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، وَإِذَا تَقَدَّمَ اعْتُدَّ بِهِ؛ لِمَوْقِعِهِ فِي التَّقَدُّمِ^(١)؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنَ الْعَوَضِ فِي: (زَنَادِقَةٍ) بَزَائِدٍ^(٢) بَدَلُ مَا كَانَ لِلْاسْمِ^(٣)، فَكَذَلِكَ
الزَّائِدُ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي (قَاضِي) بَدَلًا مِمَّا كَانَ لِلْفِعْلِ مِنْ عِلَامَةِ التَّائِيْثِ، وَالْعَوَضِ
فِي: (مُغِيلِيْمٍ)، وَ(مَعَالِيْمٍ) بَدَلًا مِمَّا كَانَ لِلْاسْمِ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ فِيهِ؟

وَلَمْ جَازَ حَذْفُ الْعِلَامَةِ فِي: (قَالَ فُلَانَةٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ظُهُورَ التَّائِيْثِ فِي:
(فُلَانَةٌ) يَكْفِي مِنْهُ؟ وَإِذَا كَانَ يَكْفِي مِنْهُ، فَلَمْ جَازَ تَكْلُفُ ذِكْرِهِ؟

وَلَمْ كَثُرَ حَذْفُ عِلَامَةِ التَّائِيْثِ فِي الْمَوَاتِ، وَقَلَّ فِي الْحَيَوَانِ؟ وَلَمْ كَانَ فِي
الْأَدَمِيِّينَ أَقَلَّ؟

وَلَمْ جَازَ فِي الْأَدَمِيِّينَ: (قَوْمُكَ ذَاهِبُونَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (جِمَالُكَ ذَاهِبُونَ)؟ وَجَازَ
فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الْقَوْمِ: (هُمْ فِي الدَّارِ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الْجِمَالِ: (هُمْ فِي
الدَّارِ)، حَتَّى تَقُولَ: (هُنَّ)، وَ(هِيَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ [فِي]^(٤): ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؟ فَلِمَ ذَكَرَ فِعْلَ
الْمَوْعِظَةِ؟

وَمَا الَّذِي اقْتَضَى اخْتِصَاصَ الْأَدَمِيِّينَ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ فِي الْجَمْعِ، وَالضَّمِيرِ؟
وَلِمَ رَدَّ ذَلِكَ إِلَى مَا لَهُمْ مِنَ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ؟

وَلَمْ وَجَبَ التَّائِيْثُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ، حَتَّى جَازَ: (هِيَ
الرَّجَالُ)، كَمَا يَجُوزُ: (هِيَ الْجِمَالُ)، وَ(هِيَ الْأَعْيَارُ)، وَجَرَتْ مَجْرَى: (هِيَ

(٢) قوله: (بزائد) ليس في د.

(١) في د: (التقديم).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في د: (الاسم).

الجُدُوعُ)، و(هي الأعدالُ)؟

وَمَا مَعْنَى اعْتِلَالِهِ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ بِأَنَّهُ «قَدْ خَرَجَ عَنِ الْأَوَّلِ الْأَمَكَنِ»^(١)؟
وَلَمْ كَانَ: (قَدْ جَاءَ جَوَارِيكَ)، و(جَاءَ نِسَاؤُكَ) لَيْسَ بِتَأْنِيثٍ حَقِيقِيٍّ، فَحَسُنَ
أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْمَوَاتِ فِي: (جَاءَ الْجُدُوعُ وَالْأَحْمَالُ)، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي:
(جَاءَتْ مُسْلِمَاتُكَ وَصَالِحَاتُكَ)؟ وَلَمْ جَازَ وَحَسُنَ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾
[يوسف: ٣٠]، وَلَمْ يَحْسُنَ عَلَى هَذَا: (قَالَ مُسْلِمَاتُكَ)؟

وَمَا نَظِيرُ تَرْكِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ تَارَةً، وَذِكْرُهَا تَارَةً مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّوْحِيدِ فِي
(مِنْ) فِي: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وَفِي: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ
إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]؟

الجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تُوَحَّدُ فِي التَّقْدِيمِ إِذَا كَانَتْ مِمَّا تَعْمَلُ فِي السَّبَبِ،
وَتَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهَا جَازَ فِيهَا أَنْ تُوَحَّدَ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى مَعْمُولِهَا؛ لِأَنَّهَا
بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّمِ عَلَى مَعْمُولِهِ، فَوَحَّدَتْ لِأَنَّهَا بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْفِعْلِ.
وَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ فِي السَّبَبِ، وَتَجْرِي عَلَى الْأَوَّلِ، مِثْلُ ذَلِكَ؛
لِبُعْدِهَا مِنَ الْفِعْلِ، فَكَمَا بُعِدَتْ حَتَّى لَمْ يَجْزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي السَّبَبِ، وَتَجْرِيَ عَلَى
الْأَوَّلِ، فَكَذَلِكَ بُعِدَتْ حَتَّى لَمْ تُوَحَّدْ فِي مَوْضِعِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، كَمَا يُوَحَّدُ الْفِعْلُ.
وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يُلْزَمُهَا بِهِ التَّوْحِيدُ فِي التَّقْدِيمِ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ عَمَلُ
الْفِعْلِ^(٢). وَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يُلْزَمُهَا بِهِ التَّوْحِيدُ فِي التَّقْدِيمِ [٧٨] هُوَ الْمَوْضِعُ
الَّذِي لَا تَعْمَلُ فِيهِ عَمَلُ الْفِعْلِ.

فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (أَحْسَنُ أَخَوَاكَ)؟ إِذَا ارْتَفَعَ الْأَخَوَانُ بِ (حَسَنِ) ارْتِفَاعَ

(١) سيبويه ٤٠/٢.

(٢) الكلام ابتداء من: (والموضع) مكرر في الأصل ود، وجاء في النص المكرر: (لا يلزمها).

الْفَاعِلِ يَفْعَلُهُ، فَإِنْ لَمْ تُعْمَلْ (حَسَنًا) قُلْتَ: (أَحْسَنَانِ أَخَوَاكَ)، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.
وكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ أَبَوَاهُ)، فَإِنْ لَمْ تُعْمَلْ (حَسَنًا) قُلْتَ: (مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ حَسَنَانِ أَبَوَاهُ).

وَتَقُولُ: (أَخَارِجُ قَوْمَكَ)، إِذَا أَعْمَلْتَ (خَارِجًا)، فَإِنْ لَمْ تُعْمَلْ قُلْتَ: (أَخَارِجُونَ
قَوْمَكَ).

وَلَا يَجُوزُ: (أَفْضَلُ مِنْهُ قَوْمُهُ)، كَمَا جَازَ: (أَحْسَنُ إِخْوَتُهُ)؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ مِنْهُ) لَا
يَعْمَلُ فِي السَّبَبِ، وَيَجْرِي عَلَى الْأَوَّلِ.

وَالصِّفَةُ الَّتِي هِيَ اسْمٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، عَلَى
أَنَّ أَحَدَهُمَا بِحَقِّ شِبْهِ الْفِعْلِ، وَالْآخَرُ بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ، فَيَجُوزُ: (أَحْسَنُ أَخَوَاكَ)،
و(أَحْسَنَانِ أَخَوَاكَ) عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ مِنَ التَّوْحِيدِ فِي
حَالِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُشَبَّهَ بِالْأَسْمِ فِي امْتِنَاعِ الْعَمَلِ؛ إِذْ
قَدْ وَجَبَ لَهُ لُزُومُ الْعَمَلِ فِي الْفَاعِلِ عَلَى أَلَّا يَخْرُجَ عَنْ ذَلِكَ الْبَتَّةَ، فَبَطَلَ وَجْهُ
الشَّبْهِ، وَحَصَلَ عَلَى مَا لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَقَطُّ.

وَالْفِعْلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُثْنَى وَلَا يُجْمَعَ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ
الْمَصْدَرُ مَعَ لُزُومِ الْفَاعِلِ الْمُبَيِّنِ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. وَالْجِنْسُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ،
لَأَنَّهُ تَلَحُّقُهُ صِفَةُ التَّوْحِيدِ مَعَ وَقُوعِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَتَقُولُ: (هَذَا كُلُّهُ
ذَهَبٌ وَاحِدٌ)، وَ(رَمْلٌ وَاحِدٌ)، وَ(مَاءٌ وَاحِدٌ) مَعَ كَثْرَتِهِ وَعِظَمِهِ. فَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ
فِي: (شُكْرُكُمْ شُكْرٌ وَاحِدٌ)، وَ(ذَهَابُكُمْ ذَهَابٌ وَاحِدٌ)، وَكُلُّ هَذَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ،
وَالْمَصْدَرُ جِنْسُ الْفِعْلِ، وَهُوَ كَجِنْسِ الْمَعْنَى الَّذِي لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي لِحَاقِ صِفَةِ
التَّوْحِيدِ، وَمَا لِحَقَّتُهُ صِفَةُ التَّوْحِيدِ امْتِنَاعٌ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؛ إِذْ كُلُّ تَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ
فَهِی مُنَافِيَةٌ لِصِفَةِ التَّوْحِيدِ، فَلَا يَجُوزُ: (الزَّيْدَانِ وَاحِدٌ)، وَلَا: (الزَّيْدُونَ وَاحِدٌ)،
كََمَا جَازَ: (هَذَا الرَّمْلُ الْكَثِيرُ وَاحِدٌ)، وَ(هَذَا الْمَاءُ الْكَثِيرُ وَاحِدٌ).

وإنما جازَ في الجنسِ صِفَةُ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ يَقُومُ مَقَامَ غَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ صَارَ كَأَنَّهُ هُوَ هُوَ بِقِيَامِهِ مُقَامَهُ، وَجَازَ أَنْ تَلَحُّقَهُ صِفَةُ التَّوْحِيدِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَتْ فِيهِ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ، فَتَقُولُ فِي التَّمْرِ الْبَرْنِيِّ: (هَذَا كُلُّهُ تَمْرٌ وَاحِدٌ) [٧٩]، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُ التَّمْرِ فِي الْبَرْنِيِّ وَالشَّهْرِيزِ مِنْ غَيْرِهِمَا قُلْتَ: (هَذِهِ تُمُورٌ)، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ؛ لِسَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لُزُومُ الْفَاعِلِ الْمُبَيِّنِ لِلتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مِمَّا لَا يُوصَفُ. وَإِنَّمَا يَظْهَرُ اخْتِلَافُ الْأَنْوَاعِ بِالصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (التَّمْرُ الْبَرْنِيُّ)، و(التَّمْرُ الشَّهْرِيزِيُّ)، و(التَّمْرُ الْمَعْقِلِيُّ)، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُوصَفَ الْفِعْلُ لَمْ يُعْتَدَّ بِاخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ فِيهِ.

فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُثْنَى وَلَا يُجْمَعَ صَحَّ بِنَاءُ الصِّفَةِ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأِسْمُ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (قَالَ أَبَوَاكَ)، و(قَالَ قَوْمُكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (قَالَ أَبَوَاكَ)، وَلَا: (قَالُوا قَوْمُكَ) عَلَى تَثْنِيَّةِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (أَبَوَاكَ قَالَا)، و(قَوْمُكَ قَالُوا) فَإِنَّمَا هَذِهِ عَلَامَةُ الضَّمِيرِ، وَهِيَ اسْمٌ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ تَثْنِيَّةِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ تَلْحَقُ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ فِي التَّأْخِيرِ، وَلَا تَلْحَقُ فِي التَّقْدِيمِ^(١) الَّذِي لَيْسَ مَوْضِعَ ضَمِيرٍ.

وَحُكْمُ الصِّفَةِ الْمُقَدَّمَةِ فِي التَّائِيثِ لِحَاقُ الْعَلَامَةِ فِيهَا خِلَافُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ أَلْزَمَ مِنْهُمَا، وَكَانَتْ عَلَامَتُهُ أَلْزَمَ، كَمَا كَانَ فِي نَفْسِهِ أَلْزَمَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا مِنَ الْعِبَادِ أَنْ يَقْلِبَ الْمَرْأَةَ رَجُلًا، وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَقْلِبَ التَّشْيَةَ إِلَى التَّوْحِيدِ بِالتَّفْرِيقِ. وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ؛ فَلِهَذَا [لَمَّا]^(٢) كَانَ التَّائِيثُ أَلْزَمَ كَانَتْ عَلَامَتُهُ أَلْزَمَ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (أَذَاهِبَةُ جَارِيَتَاكَ)، و(أَكْرِيمَةُ نِسَاؤِكُمْ).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها لسياق.

(١) في د: (تقديم).

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمَةً أُمَّهُ)، و(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ لَسِيمَةٍ جَارِيَتَاهُ)،
وَلَا يَجِبُ إِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى الْمُذَكَّرِ فِي التَّذْكِيرِ، كَمَا وَجَبَ إِجْرَاؤُهَا
عَلَيْهِ فِي الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ يَفْتَضِيهِ عَمَلُ الصِّفَةِ فِي الْمُؤَنَّثِ كَعَمَلِ
الْفِعْلِ، فَلَهُ هَذَا الْحُكْمُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ^(١)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِعْرَابُ؛ لِأَنَّهُ لَا
يَجِبُ إِعْرَابُ الْأِسْمِ بِوُجُوبِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ، وَلَا وَجُوبُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ بِإِعْرَابِ
الْأِسْمِ؛ لِاخْتِلَافِ عَوَامِلِهِمَا، وَاخْتِلَافِ جِهَاتِهِمَا، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ
مَطَالَبَةٌ بِالْإِعْرَابِ، كَمَا كَانَ مِنْ جِهَتِهِ مَطَالَبَةٌ بِالتَّأْنِيثِ؛ فَلِذَلِكَ جَرَى:
(أَذَاهِبَةُ جَارِيَتَاكَ) مَجْرَى: (أَذَهَبْتُ جَارِيَتَاكَ)، و(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمَّهُ)
مَجْرَى: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَتْ أُمُّهُ)، وَلَمْ يَعْضُ الْفِعْلُ لِلْإِعْرَابِ، فَوَجَبَ
الِإِتْبَاعُ فِي الْإِعْرَابِ [٧٩ ظ] بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ الصِّفَةُ لِلأَوَّلِ بِهَذَا الْوَصْفِ^(٢)
[٨٠ و]^(٣) [٨٠ ظ] .

[الْجُزْءُ الْعَشْرُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَيِّوِيهِ، إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى النُّحْوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ]^(٤)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَهُوَ حَسْبِي وَكَفَى^(٥)

وَتَقُولُ: (أَفْرَشِي قَوْمَكَ)، و(أَفْرَشِي أَبَوَاكَ)، فَتَعْمَلُ الصِّفَةَ عَمَلِ الْفِعْلِ
وَتُوَحِّدُهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تُشْتَقَّ مِنْ مَصْدَرٍ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَصْلٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا، فَجَرَتْ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُطْلَقَةِ فِي عَمَلِ
الْفِعْلِ. وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ: (أَتَمِّمِي قَوْمَكَ)، و(أَتَمِّمِي أَبَوَاكَ)، و(أَحْجَازِي
أَخَوَاكَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَعَلَ)، وَعَلَى الْبَاقِي طَمَسَ، وَكَذَا فِي د.

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: (يَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: وَتَقُولُ: أَفْرَشِي قَوْمَكَ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ
الْوَكِيلُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَرَقَةٌ فَارِغَةٌ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ تَجْزِئَةُ الْأَصْلِ الْمَوْجُودَةِ فِي نَسْخَةِ فَيْضِ اللَّهِ.

(٥) قَوْلُهُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهُوَ حَسْبِي وَكَفَى) لَيْسَ فِي د.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٠١ أَلَيْسَ أَكْرَمُ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا عِنْدَ الْحِفَاطِ بَنُو عَمْرِو بْنِ حُنْجُودٍ^(١)

فهذا شاهدٌ في تَوْحِيدِ الْفِعْلِ فِي التَّقْدِيمِ، وفي أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ (لَيْسَ).
وَتَقُولُ: (ذَهَبَتْ هِنْدٌ)، فَالتَّاءُ فِي (ذَهَبَتْ) حَرْفٌ؛ لِأَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي التَّقْدِيمِ، وَلَوْ
كَانَتْ إِضْمَارًا لَمْ يَجُزْ فِي التَّقْدِيمِ.
وَالْيَاءُ فِي: (أَذْهَبِي) اسْمٌ لِلْمُؤَنَّثِ، وَدَلِيلُهُ التَّشْيِيعُ فِي: (أَذْهَبَا)، فَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا
لَثَبَّتْ، كَمَا تَثَبَّتْ فِي: (ذَهَبْنَا).

وَتَقُولُ: (قَالَ فُلَانَةٌ)، فَتَحْدِفُ التَّاءَ؛ اجْتِزَاءً بِمَا ظَهَرَ مِنَ التَّأْنِيثِ فِي
الاسْمِ، وَالْأَجُودُ: (قَالَتْ فُلَانَةٌ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُبِّأَ الْمُبَيَّنِّي عَلَى الْفِعْلِ مُؤَنَّثٌ
قَبْلَ ذِكْرِهِ، فَهُوَ أَحْسَنُ فِي الْبَيَانِ عَنْهُ؛ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ خِلَافَ فِعْلِ الْمَذْكَرِ،
وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِبْهَامِ؛ أَنَّهُ لِمُذْكَرٍ.

وَكُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ يَحْتَمِلُهُ الطَّوِيلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَحْمَلُ لَهُ بِطَوِيلِهِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ يَكْتَنِفُهُ مِنَ الْبَيَانِ مَا يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْعَوَظِ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ الطَّوِيلَ فِي: (حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً)، كَالطَّوِيلِ فِي: (حَضَرَ
امْرَأَةً الْقَاضِي)؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الَّذِي يَطُولُ بِهِ الْكَلَامُ يُعْتَدُّ بِهِ إِذَا تَقَدَّمَ قَبْلَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ إِذَا
تَأَخَّرَ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مُخَيَّرٌ فِيهِ، فَيَسْهُلُ أَمْرُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ.

وَنُظِيرُ الْعَوَظِ قَوْلُهُمْ: (رَنَادِقَةٌ) فِي أَنَّهُ زَائِدٌ، صَارَ عَوَضًا مِنْ زَائِدٍ، وَكَذَلِكَ اسْمُ
(الْقَاضِي) زَائِدٌ صَارَ عَوَضًا مِنْ زَائِدٍ، وَكَذَلِكَ الْعَوَظُ فِي: (مُغِيلِيمَ)، وَ(مَعَالِيمَ).

(١) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٣٧/٢، والمحكم ٥٢/٤، وتحصيل عين
الذهب ٢٥٢، واللسان (حنجد)، وتاج العروس (حنجد).

وَحَذَفُ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ يَكْثُرُ فِي الْمَوَاتِ، وَيَقِلُّ فِي الْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَوَاتِ تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ، وَفِي الْحَيَوَانِ تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ، فَهُوَ أَحَقُّ بِلُزُومِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ. وَالحَذَفُ فِي الْآدَمِيِّينَ أَقْلٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ بِتَحْقِيقِ اللَّفْظِ وَالْبَيَانِ الَّذِي هُوَ أَتَمُّ؛ لِأَنَّهُمْ فَضَّلُوا بِالْعَقْلِ وَالْعِلْمِ فَفَضَّلُوا فِي الْكَلَامِ الْمُبِينِ عَنْهُمْ؛ لِيَكُونَ اللَّفْظُ مُشَاكِلاً لِلْمَعْنَى فِي التَّفْضِيلِ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ: (قَوْمُكَ [٨١] ذَاهِبُونَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (جِمَالُكَ ذَاهِبُونَ)، فَجَازَ فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الْقَوْمِ: (هُمْ فِي الدَّارِ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الْجِمَالِ: (هُمْ فِي الدَّارِ)، حَتَّى تَقُولَ: (هُنَّ) أَوْ (هِيَ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] عَلَى التَّذْكِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ وَالْوَعْظَ وَاحِدًا، وَاخْتِيرَ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَزُ وَأَخْفٌ.

وَكُلُّ جَمْعٍ لِلتَّكْسِيرِ^(١) فَهُوَ مُؤَنَّثٌ؛ لِأَنَّهُ ثَانٍ مَعَ جَرَيَانِهِ فِي كُلِّ ضَرْبٍ يَصْلُحُ فِيهِ الْجَمْعُ^(٢)، فَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ فِي مِثْلِ: (الزَّيْدِينَ)؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصَّ بِمَا يَعْقِلُ مِنَ الْمُذْكَرِ، وَكَذَلِكَ: (الْمُسْلِمُونَ)، وَإِذَا تَنَبَّهَ لِلْمُؤَنَّثِ: (مُسْلِمَاتٌ)، فَهَذَا تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ، وَ(الْمُسْلِمُونَ) تَذْكِيرٌ حَقِيقِيٌّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (قَالَتِ الرَّجَالُ)، وَلَا يَجُوزُ: (قَالَتِ الزَّيْدُونَ)، وَيَجُوزُ: (هِيَ الرَّجَالُ)، وَ(هِيَ الْجِمَالُ)، وَ(هِيَ الْأَعْيَارُ)، كَمَا جَازَ: (هِيَ الْجُدُوعُ)، وَ(هِيَ الْأَعْدَالُ).

وَيَجُوزُ: (جَاءَ جَوَارِيكَ)، وَ(جَاءَ نِسَاؤُكَ)؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَجَرَى مَجْرَى: (جَاءَ الْجُدُوعُ وَالْأَحْمَالُ)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ: (جَاءَ مُسْلِمَاتُكَ وَصَالِحَاتُكَ)؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ جَمْعٍ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَلَا يَحْسُنُ عَلَى هَذَا: (قَالَ مُسْلِمَاتُكَ).

وَنَظِيرُ حَذْفِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ تَارَةً، وَذِكْرُهَا تَارَةً، الْحَذَفُ فِي (مَنْ) تَارَةً، وَالدُّكْرُ تَارَةً فِي: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]؛

(٢) قوله: (الجمع) ليس في د.

(١) في د: (للتكثير).

لَأَنَّهُ مَرَّةً عَلَى اللَّفْظِ، وَمَرَّةً عَلَى الْمَعْنَى. وَكَذَلِكَ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، فالأَوَّلُ عَلَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَّ (مَنْ)، فَاقْتَضَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَى اللَّفْظِ، وَالثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ تَرَاحَى عَنْ لَفْظِ (مَنْ).

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(١)

وَلَمْ جَازَ: (ضَرَبُونِي قَوْمُكَ)، و(ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ) فِي مَذْهَبِ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي مَذْهَبِ الْأَكْثَرِ؟ وَهَلْ هُوَ فِي مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ عَلَى تَثْنِيَةِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ؟ وَلَمْ كَانَ الْقِيَاسُ إِبْثَاتَ عِلَامَةِ التَّائِيثِ فِي التَّقْدِيمِ، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ
بِحُورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْبَدَلُ وَالْجَوَابُ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى [ظ ٨١]: يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ؟

وَهَلْ: (شَابُّ)، و(شَيْخٌ)، و(كَهْلٌ) يَجْرِي مَجْرَى: (حَسَنٍ)، و(شَدِيدٍ) فِي

الْعَمَلِ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَهْلٍ أَصْحَابُهُ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَابٌّ أَبَوَاهُ)؟ وَلَمْ

جَرَى مَجْرَى: (كَرِيمٍ)، و(ظَرِيفٍ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى بِنَاءِ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ؟

وَمَا حُكْمُ الصِّفَةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي التَّقْدِيمِ؟ وَلَمْ كَانَ الْأَحْسَنُ

فِيهَا الرَّفْعُ دُونَ إِجْرَائِهَا عَلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي قَبْلَهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيَّانٍ أَبَوَاهُ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَهْلُونَ أَصْحَابُهُ)؟

وَلَمْ جَازَ: (قَرَشِيَّانٍ أَبَوَاهُ)، و(كَهْلَيْنِ أَصْحَابُهُ) عَلَى: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)؟

وَمَا حُكْمُ (أَفْعَل) الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى (أَفْعَلَ مِنْكَ) ؟ وَلِمَ جَرَى مَجْرَى : (حَسَن) ، و (شَدِيد) ؟

وَهَلْ يَجُوزُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَاؤُهُ) ، و (أَحْمَرَ أَبَاؤُهُ) ؟
وَمَا حُكْمُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَانِ أَبَوَاهُ) ؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ ، وَجَازَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَيْنِ أَبَوَاهُ) عَلَى : (أَكُلُونِي الْبَرَاعِثُ) ؟

وَمَا حُكْمُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَاؤُهُ) ؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ^(١) : « كَأَنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى حَدِّ (أَعْوَرَيْنِ) وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ » ؟ وَلِمَ لَا جَازَ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (أَفْعَلَ ، فَعَلَاءَ) جَمْعَ السَّلَامَةِ ، وَلَا (فَعَلَى ، فَعْلَان) ؟

وَمَا الَّذِي دَعَاهُ إِلَى تَقْدِيرِهِ عَلَى مَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ مِنْ : (أَعْوَرَيْنِ) ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ : (هَلَكَى) ، و (مَرَضَى) ، و (مَوْتَى) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ (فَعَلَ) وَلَا (فَعِيلٌ) ، فَلَا يُقَالُ : (مُرَضٌ) ، وَلَا (هَلِيكٌ) ، وَلَا (مَوِيْتُ) ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى قِيَاسِ مَا لَهُ هَذَا ، فَكَأَنَّهُ قُدِّرَ عَلَيْهِ ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ :

وَلَا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الْأَصْمُ كُعُوبُهُ بِشُرُوءِ رَهْطٍ الْأَعْيِطِ الْمُتَظَلِّمِ
وَلِمَ كَانَ الْأَحْسَنُ فِيهِ : (أَعْوَرُ قَوْمُكَ) ، و (الْأَصْمُ كُعُوبُهُ) ، و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صُمٌّ قَوْمُهُ) ، وَلِمَ يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي : (حَسَن) ، و (كَرِيم) ؟

وَمَا حُكْمُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَانٍ قَوْمُهُ) ؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا ، وَحَسَنَ عَلَى مَذْهَبِ سَائِرِ الْعَرَبِ ، وَلِمَ يَكُنْ لِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَيْنِ قَوْمُهُ) حَتَّى ضَعُفَ هَذَا ، وَلِمَ يُجْزُهُ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ قَلِيلَةٍ ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ جَمْعِ السَّلَامَةِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، حَتَّى كَانَ الْقِيَاسُ إِبْطَالُ جَمْعِ السَّلَامَةِ فِي الصِّفَةِ ، وَلِمَ يَجُزِّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ جَمْعَ

التَّكْسِيرِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْجَمْعِ فِي الْفِعْلِ، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ بِمَنْزِلَةِ الْجَمْعِ فِي الْفِعْلِ فِي
لَحَاقِ عِلَامَةٍ مُعَاقِبَةٍ مَعَ سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ جُنُبٍ أَصْحَابُهُ)، و(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَرُورَةٍ) [٨٢] [قَوْمُهُ]؟ وَلَمْ كَانَ (جُنُبٍ) لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ، عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ؟ وَلَمْ كَانَ (صَرُورَةٍ) ^(١) بِهذه ^(٢) الْمَنْزِلَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، وَالثَّانِي ^(٣) فِيهِ مُبَالَغَةٌ؟

وَمَا حُكْمُ الصِّفَةِ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ قَالَ: (خَرَجَ نِسَاؤُكَ)؟ وَلَمْ اسْتَوِيََا فِي إِسْقَاطِ
عِلَامَةِ التَّائِيثِ؟

وَمَا قِيَاسُ: ﴿جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥] إِذَا رَدَّه إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِلَى
الْمُتَكَلِّمِ؟ وَلَمْ جَازَ: (أَجَائِي مَوْعِظَةٌ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قِرَاءَةِ ^(٤) أَبِي عَمْرٍو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] ^(٥)؟
وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي ذُوَيْبٍ:

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنْ يَزَا لُ مُضْطَمَّرًا طُرَّتَاهُ طَلِيحَا
وَهَلْ هُوَ عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ؟
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ
عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ. وَقَوْلِهِ:

(١) فِي الصَّحَاحِ (صَرَّ): «وَيُقَالُ: رَجُلٌ صَرُورَةٌ، لِلَّذِي لَمْ يَحْجَّ. وَكَذَلِكَ رَجُلٌ صَارُورَةٌ، وَصَرُورِيٌّ».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِهَذِهِ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْثَانِي).

(٤) فِي د: (قَوْلُهُ قَوْل).

(٥) هَذِهِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِالْأَلْفِ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿خُشْعًا﴾ بِضَمِّ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ، جَمَعَ خَاشِعٌ. انْظُرِ الْقِرَاءَةَ فِي حِجَةِ الْقِرَاءَاتِ ٦٨٨، وَالْمَبْسُوطُ ١/ ٤٢١، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطُ ١٧٣/ ٨.

قَرْنَبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدٍ
وَقَوْلِ أَبِي زُبَيْدٍ:

مُسْتَحَنٌّ بِهَا الرِّيحُ فَمَا يَجُ تَابُهَا فِي الظَّلَامِ كُلُّ هَجُودٍ
وَقَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ:

فَلَا قَى ابْنُ أَثْنَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِيَّ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ
عَلَى إِذْهَابِ الْعَلَامَةِ مِنَ الْمَسْقِيَّاتِ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ.

وَقَوْلِ الْكُمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ^(١):

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةً وَمُضْطَلَعِ الْأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ
عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ فَقَطْ؟

ثُمَّ كَثُرَ مِثْلُ هَذَا فِي الشُّعْرِ، وَهَلْ ذَلِكَ لَا يُتَقَوَّمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ^(٢) فِيهِ؛ إِذْ هُوَ
مِمَّا^(٣) يَجُوزُ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلامِ؟

وَلَمْ جَازَ فِي الشُّعْرِ: (مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا)، مَعَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ تَثَبُّتُ فِيهِ الْعَلَامَةُ فِي التَّشْبِيهِ
وَالْجَمْعِ، فَالتَّأْنِيثُ أَحَقُّ بِهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

فَإِمَّا تَرَيَ لِمَمِّي بُدِّلْتُ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
[ظ ٨٢] عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ فِي التَّأْخِيرِ.

وَقَوْلِ عَامِرِ بْنِ جُوَيْنٍ الطَّائِيِّ:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(١) هو الكميته بن معروف بن ثعلبة، شاعر من شعراء الإسلام، بدوي، وهو سليل أسرة من الشعراء، فأبوه معروف شاعر، وأمه سعدة شاعرة، وأخوه خيشمة أعشى بني أسد شاعر، وابنه معروف الكميته شاعر. انظر ترجمته في الأغاني ١٤٧/٢٢، والأعلام ٥/٢٣٣.

(٢) في د: (بها).

(٣) في د: (إخلال).

عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ فَقَطْ.

وَقَوْلِ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ:

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ
عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ فَقَطْ؟
وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِيدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولٌ

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]؟ وَلِمَ وَجَّهَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ: (قَطَاةٌ مُعْضَلٌ)، و(امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ) عَلَى طَرِيقِ النَّسَبِ^(١)، وَجَعَلَ (الْمُنْفَطِرَةَ) عَلَى الْعَمَلِ، كَقَوْلِكَ: (مُنْشَقَّةٌ)، وَكَذَلِكَ: (مُرْضِعَةٌ)^(٢)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُوَ عَلَى الْعَمَلِ وَبَيْنَ مَا هُوَ عَلَى النَّسَبِ، حَتَّى وَجَبَ لِمَا هُوَ عَلَى النَّسَبِ إِسْقَاطُ عِلَامَةِ التَّائِيثِ، وَمَا هُوَ عَلَى الْفِعْلِ إِبْتِائُهَا؟ وَلِمَ كَانَ النَّسَبُ أَحَقَّ بِإِسْقَاطِ الْعِلَامَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا هُوَ عَلَى الْفِعْلِ^(٣) مُطَرَّدٌ، وَمَا هُوَ عَلَى النَّسَبِ كَالنَّادِرِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وَ: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]؟ وَلِمَ أُجْرِيَ^(٤) عَلَى مَا هُوَ يَعْقِلُ، دُونَ مَا لَا يَعْقِلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ فِي الْأَفْعَالِ تَصَرَّفَ مَا يَعْقِلُ، فَذُكِرَتْ بِالسَّبْحِ وَالسُّجُودِ، وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ مَا يَعْقِلُ، حَتَّى جَازَ أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةً مَا يَعْقِلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلتَّشْبِيهِ وَالْمُقَارَبَةِ، كَأَنَّهَا تَسْجُدُ، وَكَأَنَّهَا تُسَبِّحُ، وَكَأَنَّهَا مَأْمُورَةٌ لِمُقَارَبَةِ حَالِهَا حَالَ مَا يَعْقِلُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:

شَرِبْتُ بِهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ
إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(٥)
وَهَلْ هُوَ عَلَى دُنُوٍّ مَا يَعْقِلُ؟

(١) سيبويه ٤٧/٢. (٢) في الأصل: (موضعه)، وكذا في د.

(٣) الكلام من قوله: (إبتيائها) ساقط من د. (٤) في د: (جری).

(٥) جاء في الأصل ود: (شربت به)، وانظر تخريج البيت في الجواب.

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (مَا أَحْسَنَ وُجُوهَهُمَا)؟ وَلِمَ كَانَ كُلُّ شَيْئَيْنِ مُتَفَرِّدَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ جَمْعًا فِي مَوْضِعِ التَّشْنِيعِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿إِنْ نُنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]؟ وَلِمَ جَازَ: (قُلُوبُكُمَا) فِي مَوْضِعِ: (قَلْبَاكُمَا)؟ وَلِمَ كَانَ هُوَ الْأَحْسَنَ، وَالْأَجُودَ مَعَ تَغْيِيرِهِ عَلَى الْأَصْلِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (نَحْنُ فَعَلْنَا)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصِمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (١١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا [و٨٣] عَلَى بَعْضٍ ﴿[ص: ٢١، ٢٢]؟ وَلِمَ ذُكِرَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ بِالْجَمْعِ، وَفِي آخِرِهِ بِالتَّشْنِيعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى فَرِيقَيْنِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا أَحْسَنَ رَأْسِيهِمَا)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ خَطَامِ الْمُجَاشِعِيِّ:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ

وَهَلْ يَجُوزُ: (وَضَعَا رِحَالَهُمَا) بِمَعْنَى: رَحَلَي رَاحِلَتَيْنِ لَهُمَا؟ وَلِمَ جَازَ؟

الْجَوَابُ

وَتَقُولُ: (ضَرَبُونِي قَوْمُكَ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: (أَكَلُونِي الْبَرَاعِثُ)، وَ(ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ)، وَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ قَلِيلٌ.

وَلَيْسَ هَذَا عَلَى تَشْنِيعِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ بِفَسَادِ تَشْنِيعِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، وَلَكِنْ وَجْهٌ جَوَازُهُ عَلَى أَنَّهَا عَلَامَةٌ لِحَقَّتِ الْفِعْلُ لِتَوْذِنَ بِأَنَّ الْفَاعِلَ مُشْنَى أَوْ مَجْمُوعٌ قَبْلَ ذِكْرِهِ، كَمَا لِحَقَّتْ عَلَامَةُ التَّائِيثِ فِي الْفِعْلِ؛ لِتَوْذِنَ بِأَنَّ الْفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ، فَهَذِهِ الْعَلَامَةُ تُؤْذِنُ بِمَا عَلَيْهِ الْفَاعِلُ مِنْ تَشْنِيعٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ تَائِيثٍ.

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ فِيهِ تَائِيثٌ حَقِيقِيٌّ؛ إِذِ التَّائِيثُ الْحَقِيقِيُّ لِمَا لَهُ فَرْجُ الْأُنْثَى، فَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ تَائِيثٌ حَقِيقِيٌّ أَصْلًا، وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ مُلْحَقَةٌ مِنْ أَجْلِ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْفِعْلِ تَائِيثٌ حَقِيقِيٌّ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلٌ لَكَانَ

ذَلِكَ فِي كُلِّ فِعْلٍ، فَكَانَ يَجِبُ فِي فِعْلِ الشُّكُونِ وَفِعْلِ الاجْتِمَاعِ تَأْنِيثُ حَقِيقَتِي، وَذَلِكَ [الْقِيَاسُ] ^(١).

وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِي التَّقْدِيمِ، وَلَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّأْنِيثِ أَلْزَمُ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْفَى بِالْقَلْبِ إِلَى التَّذْكِيرِ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يُنْفَى [مَعْنَى] ^(٢) التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَى نَقِيضِهِ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّفْرِيقِ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٤٠٧ وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبْوْهُ وَأُمُّهُ
بِخُورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ ^(٣)

فَقَالَ: (يَعْصِرْنَ) عَلَى مَذْهَبِ (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ).

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣] فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْبَدَلُ مِنَ الضَّمِيرِ ^(٤) فِي: (أَسْرُوا) [ظ ٨٣]، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَسَرَّ النَّجْوَى ^(٥) الَّذِينَ ظَلَمُوا، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ ^(٦) مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ^(٧) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ^(٨) [الْأَنْبِيَاءُ: ١، ٣]، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى مَذْكُورٍ، وَ(الَّذِينَ) بَدَلٌ مِنْهُ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٢/١، وانظر سيبويه ٤١/٢، وابن السيرافي ٣٣٧/١، وأما ابن الشجري ٢٠١/١، وتحصيل عين الذهب ٢٥٢، والنكت للأعلم ٤٥٦/١، والمحصول ٩٥٣. وهو بلا نسبة في العين ٢١٣/٧، ومعاني الأخفش ٢٦٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣/٢، والتكملة ٣٠٧، ٥٦٤، والحجة للفارسي ٥٢/٢، والخصائص ١٩٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٤٦/٢، وشرح الرضي ٤٨١/٤. وجاء في بعض المصادر: (ديامي)، (بنجران).

(٤) هذا رأي يونس وسيبويه والفراء والزجاج. انظر سيبويه ٤١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٣/٣. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٤/٣.

(٥) في د: (أسروا النجوى).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ عَلَى الْجَوَابِ^(١) بِتَقْدِيرٍ: مَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، فَيُقَالُ: الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنَ النَّاسِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي الْقِيَاسِ، وَإِذَا ضَعُفَ الشَّيْءُ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَجَلٌ مِنْ كُلِّ كَلَامٍ سِوَاهُ^(٢)، وَأَعْلَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْوَجْهِ الضَّعِيفِ فِي شَيْءٍ مِنْ تَأْوِيلِهِ وَوُجُوهِهِ.

و(شَابٌ)، و(شَيْخٌ)، و(كَهْلٌ) يَجْرِي مَجْرَى (حَسَنٍ)، و(شَدِيدٍ) فِي الْعَمَلِ، وَإِنْ لَمْ تُشْتَقَّ اسْتِثْقَاءَ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي تَغْلِبُ عَلَى بَابِ (فَعِيلٍ)، و(فَعَلٍ)؛ لِأَنَّهَا صِفَاتٌ تَجْرِي عَلَى الْمَوْصُوفِ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقَةً، لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا، فَدَخَلَتْ فِي حُكْمِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَجَرَتْ مَجْرَاهَا فِي الْعَمَلِ، وَخَالَفَتْ الصِّفَةَ مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ مِنْكَ)، وَنَحْوِهِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَهْلٍ أَصْحَابُهُ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَابٌ أَبَوَاهُ).

وَحُكْمُ الصِّفَةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي التَّقْدِيمِ أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي^(٣) لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ، فَتَرْفَعُ، وَلَا تَجْرِي عَلَى الْمَوْصُوفِ الْأَوَّلِ وَهِيَ لِلثَّانِي، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَانِ أَبَوَاهُ)، فَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْعَرَبِ، وَهُوَ الْأَجُودُ فِي الْقِيَاسِ. وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُ)؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِي تَقْدِيمِ الْعَلَامَةِ؛ لِلإِذَاذِ بِحَالِ الْفَاعِلِ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَهْلُونَ أَصْحَابُهُ)، و(كَهْلَيْنِ أَصْحَابُهُ) عَلَى (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ).

وَحُكْمُ (أَفْعَلَ) الَّذِي لَيْسَ عَلَى مَعْنَى (أَفْعَلَ مِنْكَ) كَحُكْمِ (حَسَنٍ)، و(شَدِيدٍ)

(١) هذا رأي الأخفش، وأجازه الزجاج، والفارسي، انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١، ٤٤٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٨٣-٣٨٤، والتعليقة للفارسي ٢٤٥/١. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٤/٣.

(٣) في د: (والتي).

(٢) في د: (سوا).

فِي الْعَمَلِ، وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ الْمُنفَصِلِ مِنْ بَابِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمُشَبَّهَةِ.
وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بَرَجُلٍ أَعَوَزَ أَبَاؤُهُ)، و(أَحْمَرُ أَبَوَاهُ)، كَقَوْلِكَ: (حَسَنُ أَبَاؤُهُ)،
و(حَسَنُ أَبَوَاهُ)، فَإِنَّ تَنِيَّتَ قُلْتَ: (مَرَزْتُ بَرَجُلٍ أَحْمَرَانِ أَبَوَاهُ)، وَعَلَى الْمَذْهَبِ
الْآخِرِ: (مَرَزْتُ بَرَجُلٍ أَحْمَرَيْنِ أَبَوَاهُ).

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بَرَجُلٍ أَعَوَزَ أَبَاؤُهُ)، فِهَذَا عَلَى حَدِّ (أَعَوَرَيْنِ)، وَإِنْ كَانَ لَا
يُتَكَلَّمُ بِهِ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ، فَعَلَاءً)، و(فَعَلَى [٨٤؛ فَعْلَانِ]) لَا تُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ؛
مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّانِيثَ جَرَى فِيهِ عَلَى طَرِيقِ التَّكْسِيرِ، فَتَبِعَهُ الْجَمْعُ. وَامْتَنَعَ مِنْ جَمْعِ
السَّلَامَةِ، كَمَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّانِيثِ عَلَى طَرِيقِ سَلَامَةِ الْأِسْمِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ فِيهِ لِحَاقُ
الْهَاءِ الَّتِي تَجِبُ بِهَا سَلَامَةُ الْبَنِيَّةِ، كَمَا يَكُونُ فِي: (حَسَنٍ، وَحَسَنَةٍ)، و(كَرِيمٍ،
وَكَرِيمَةٍ)، فَلَمَّا كَانَتْ عَلَامَةُ التَّانِيثِ أَقْوَى تَبِعَهَا نَظِيرُهَا الَّذِي هُوَ أَضْعَفُ مِنْهَا،
وَإِنَّمَا صَارَتْ أَقْوَى؛ لِشُبُوتِهَا فِي التَّقْدِيمِ بِمَا لَا يَجِبُ لِلتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ، وَكُلُّهَا نَظَائِرُ
فِي لِحَاقِ الْعَلَامَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةِ لَمْ يَجْزُ: (أَعَوَرُونَ)،
وَلَا: (أَعَوَرَيْنِ) بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُجْمَعَ إِلَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ، كَمَا لَمْ
يَجْزُ^(١) أَنْ يُؤَنَّثَ إِلَّا عَلَى تَكْسِيرِ الْأِسْمِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَا
تَكُونُ إِلَّا عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، لَيْسَ فِيهَا تَكْسِيرٌ وَسَلَامَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَعْنَى وَاحِدٌ، وَهُوَ
ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى آخَرٍ، لَا يَخْتَلِفُ اخْتِلَافَ الْجَمْعِ.

وَنَظِيرُ تَقْدِيرِهِ عَلَى: (أَعَوَرَيْنِ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ: (هَلَكِي)، و(مَرَضِي)،
و(مَوْتِي) عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ (فُعِلَ) بِهِمْ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَالَ: (مَرَضَ)، وَلَا: (هَلِكُ)،
وَلَا: (مَوِيتُ)، وَقَدْ جَاءَ عَلَى طَرِيقَةٍ: (قُتِلَ)^(٢) فَهُوَ (قَتِيلٌ)، و(جُرِحَ) فَهُوَ
(جَرِيحٌ)، و(صُرِعَ) فَهُوَ^(٣) (صَرِيحٌ)، و(كُسِرَ) فَهُوَ (كَسِيرٌ)، وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ
عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

(٢) فِي د: (عَلَى).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (كَمَا لَا يَجْزُهُ).

(٣) فِي د: (وَهُوَ).

وَقَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ:

٤٠٨: وَلَا يَشْعُرُ الرُّمَحُ الْأَصَمُّ كُعُوبُهُ بِشُرُورَةِ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَظَلِّمِ^(١)

فهذا شاهدٌ في أَنَّهُ قَدَّرَ: (الْأَصَمُّ) تَقْدِيرَ الْجَمْعِ جَمَعَ السَّلَامَةُ بِالْأَلِفِ والتَّاءِ، أَوِ الْوَاوِ والنُّونِ، ثُمَّ أَسْقَطَ الْعَلَامَةَ كَمَا يُسْقِطُهَا فِي الْفِعْلِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَالَ: (الصُّمُّ كُعُوبُهُ).

وَالْأَحْسَنُ فِي مِثْلِ هَذَا: (أَعُورُ^(٢) قَوْمُكَ)، وَ(الصُّمُّ كُعُوبُهُ)؛ لَا مُتَبَاعٍ مِنْ جَمْعِ السَّلَامَةِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَوْحِيدُهُ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى تَقْدِيرِ إِذْهَابِ عِلَامَةِ جَمْعِ السَّلَامَةِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى حَدِّ التَّشْيِيعِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صُمٌّ قَوْمُهُ)، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَصَمٍّ قَوْمُهُ)، وَلَا يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (حَسَنٍ)، وَ(كَرِيمٍ)؛ لِأَنَّهُ مِمَّا^(٣) يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَانٍ قَوْمُهُ)، فَهَذَا جَيِّدٌ عَلَى مَذْهَبِ سَائِرِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِينَ قَوْمُهُ)، هَذَا رَدِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ^(٤) أَكْثَرِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ والنُّونَ، وَالْيَاءَ والنُّونَ مِنْ عِلَامَاتِ جَمْعِ السَّلَامَةِ، فَهِيَ [ظ ٨٤] تَذْهَبُ فِي التَّقْدِيمِ، كَمَا تَذْهَبُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ وَالتَّشْيِيعُ مِنَ الْفِعْلِ فِي التَّقْدِيمِ^(٥).

وَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ، فَتَشَبَّهُ بِهِ الصِّفَةُ، كَمَا يَكُونُ فِيهِ جَمْعٌ سَلَامَةً فَتَشَبَّهُ بِهِ الصِّفَةُ، كَمَا شَبَّهَتْ بِهِ فِي الْإِعْمَالِ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ فِي الْإِعْمَالِ، وَلَا تُحْمَلَ عَلَيْهِ فِي إِسْقَاطِ الْعِلَامَةِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ مَجْرًى وَاحِدًا، فِيمَا أَنْ يَجِيئَا

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٦٦، وانظر سيبويه ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، والأضداد ١٩١، وابن السيرافي ٢٢/٢، والمحكم ٢٢٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٥٣. وهو بلا نسبة في المخصص ٤٠٥/٣. وجاء في بعض المصادر برواية: (الأثلج المتظلم)، و(الأبلخ).

(٢) في الأصل: (أعور عور)، ولا معنى للكلمة الثانية.

(٣) في د: (بما).

(٤) الكلام من قوله: (سائر العرب) ساقط من د.

(٥) في د: (تقديم).

مَعًا، أَوْ يَبْطُلَا مَعًا؛ وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جُنُبٍ أَصْحَابُهُ)، و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَرُورَةٍ قَوْمُهُ)،
ف (جُنُبٌ) لَا يَثْنَى وَلَا يُجْمَعُ فِي تَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَصْدَرِ،
فَتَقُولُ: (رَجُلَانِ جُنُبٌ)، كَمَا تَقُولُ: (رَجُلَانِ عَدْلٌ)، و (رَجُلَالٌ عَدْلٌ)، وَأَمَّا
(صَرُورَةٌ) فَلَا يَثْنَى وَلَا يُجْمَعُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالِغَةِ الَّتِي تَقْتَضِي أَنْ تَجْرِيَ عَلَى
طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِتَضُمَّنِيهِ مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُبَالِغَةٍ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ نَادِرَةً فِي
الْمَعْنَى، فَيَجِبُ اللَّفْظُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُشَاكَلَةِ الْمَعْنَى فِي أَنَّهُ نَادِرٌ، لَا يُصَرَّفُ.

وَمَنْ قَالَ: (خَرَجَ نِسَاؤُكَ) قَالَ: (أَخَارِجُ نِسَاؤُكَ)، وَمَنْ قَالَ: ﴿جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ
رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، قَالَ: (أَجَائِي مَوْعِظَةٌ)، فَاسْقَطَ عَلَامَةَ التَّانِيثِ مِنَ الصِّفَةِ، كَمَا
أَسْقَطَهَا مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَعْمَلَ الصِّفَةَ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَأَجْرَاهَا مُجْرَاهُ فِي الْإِعْمَالِ،
أَجْرَاهُ مُجْرَاهُ فِي إِسْقَاطِ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِلتَّشَاكُلِ الْمُنَافِي لِلتَّنَافُرِ^(١)، وَلِأَنَّ
قِيَاسَهُمَا فِي ذَلِكَ قِيَاسٌ وَاحِدٌ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَخْتَلِفَ حُكْمُهُمَا.

وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، فَهَذَا^(٢) الْقِيَاسُ الْجَيِّدُ
عَلَى إِذْهَابِ عَلَامَةِ التَّانِيثِ مَعَ إِذْهَابِ عَلَامَةِ الْجَمْعِ لَمَّا أَعْمَلَ الصِّفَةَ عَمَلَ الْفِعْلِ.
وَقَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ:

٤٠٩ بَعِيدُ الْغُرَاةِ فَمَا إِنْ يَزَا لُ مُضْطَمِّرًا طُرَّتَاهُ طَلِيحًا^(٣)

فَهَذَا عَلَى الْقِيَاسِ فِي إِذْهَابِ عَلَامَةِ التَّانِيثِ مَعَ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ لَمَّا أَعْمَلَ الصِّفَةَ.
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (التَّنَافُرُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَهَلِ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِأَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِي فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢٠٢/١، بِرَوَايَةٍ:
(يَرِيعُ الْغُرَاةُ) بَضْمُ الْغَيْنِ، وَانْظُرْ سَيَبُوه ٤٤/٢، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٣٤/٢، وَالْخَصَائِصُ
٤١٥/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٥٣، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ ١٥٨/١، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٧٩. وَرَوَايَةُ بَعْضِ الْمَصَادِرِ: (الْقَطَاةُ)، وَالضُّمَرُ: الْهُزَالُ، وَالطَّرَةُ: الْكَشْحُ، أَيْ:
لَيْسَ بِالضَّخْمِ، وَطَلِيحًا: مَعِيًّا.

٤١٠ وَكُنَّا وَرَثَتَهُ عَلَى عَهْدِ نُبَّعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(١)
 فهذا عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ الْجَمْعِ مَعَ التَّائِيثِ لَمَّا أَعْمَلَ الصِّفَةَ عَمَلَ الْفِعْلِ.
 وَقَوْلُهُ أَيْضًا:

٤١١ قَرَنْبِي يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْمٍ مَائِرُهُ قُعْدِدِ^(٢)
 [٨٥] فهذا مِثْلُ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ أَبُو زُبَيْدٍ:

٤١٢ مُسْتَحِنٌّ بِهَا الرِّيَّاحُ فَمَا يَجُ تَابُهَا فِي الظَّلَامِ كُلُّ هَجُودِ^(٣)
 فَقَالَ: (مُسْتَحِنٌّ بِهَا الرِّيَّاحُ)، وَلَمْ يَقُلْ: مُسْتَحِنَّاتٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَعْمَلَ الصِّفَةَ عَمَلَ
 الْفِعْلِ أَجْرَاهَا مُجْرَاهُ فِي ذَهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ.
 وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ:

٤١٣ فَلَا قَى ابْنِ أَنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِيَّ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ^(٤)
 وَلَمْ يَقُلْ: مَسْقِيَّاتِ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٩٨/٢، وانظر سيبويه ٤٤/٢، وابن السيرافي ٣٣٨/١، والمخصص ٥٦/٥، وتحصيل عين الذهب ٢٥٤. وهو بلا نسبة في التكملة ٣٥٥، والحجة للفارسي ٣٢٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١، والتذيل ٣٩/١١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٥/١، وانظر سيبويه ٤٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٥٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٩٦، والمقاصد الشافية ٤/٤١٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/١٤٧، والتكملة ٣٥٥، والتذيل ٤٠/١١. والقرنبي: الجعل، وقيل: دوية تشبهه، وقيل: هو خنفس أرقط، والقعد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد في ديوانه ٥٤، وانظر سيبويه ٤٥/٢، والاختيارين ٥٣٢، وابن السيرافي ٢٨٩/١، والمحكم ٥٣٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٥٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأشعث بن معروف الأسدي في تحصيل عين الذهب ٢٥٥. وهو لمضر بن ربعي في النكت للأعلم ٤٦١/١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٩٧. وينسب لأبي خالد الفقعسي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٩٧. وهو لرجل من بني أسد في سيبويه ٤٥/٢. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٢٨/٢، والتكملة ٣٥٥، والمخصص ٣١٤/٢، ٥٦/٥.

وَقَالَ الْكُمَيْتُ بْنُ مَعْرُوفٍ:

٤١٤ وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةً وَمُضْطَلَعِ الْأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعٌ^(١)

فهذا على إذهاب علامة التأنيث فقط؛ لأن الذي بعده واحد.

وإنما كثر هذا في الشعر؛ لحسنه في الكلام وتقويم الشعر به في الاتزان. ويجوز في الشعر: (مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا)، ولا يجوز في الكلام؛ لأنه موضع ثبوت فيه العلامات، وهو التأخير. وجاز في الشعر على التشبيه بما يُحذف من علامة التأنيث؛ للاجتزاء^(٢) بما يظهر في الاسم من العلامة.

وَقَالَ الْأَعَشَى:

٤١٥ فَلَمَّا تَرَى لِمَتِي بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(٣)

فهذا يجوز في الشعر، وهو إذهاب علامة التأنيث والجمع، ولا يجوز في الكلام؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَقَالَ عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ الطَّائِيُّ:

٤١٦ فَلَا مُزْنَةَ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف جد الكميت بن زيد بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الأسدي. انظر سيبويه ٤٥/٢، وابن السيرافي ٣٦٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢٥٥. وهو لرجل من سلول في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٤٥. وهو بلا نسبة في التكملة ٣١٢، والمخصص ٥٦/٥، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، والارتشاف ١٤١٦/٣، والمساعد ٥١٢/١.

(٢) في د: (الاجتزاء).

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١٧١ برواية:

فَأَنْ تَعْهَدِنِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَلْوَى بِهَا

وانظر سيبويه ٤٦/٢، والأصول ٤١٣/٢، وابن السيرافي ٣٢٥/١. وهو بلا نسبة في التكملة ٣١٢، والمخصص ٥٦/٥، واللباب ١٠٣/٢، والإنصاف ٧٦٤/٢، وشرح الرضي ٤٨٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٥/٢. وجاء في بعض المصادر: (فإن تبصرني).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في سيبويه ٤٦/٢، ومجاز القرآن ٦٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٥٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥. وهو لعامر بن حريم في الأصول ٤١٣/٢. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٦٢، ٣٢٧، ومعاني الفراء ١/١٢٧، والحجة للفارسي ٤/٢٣٨، =

فهذا عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيْثِ فَقَطْ فِي الضَّرُوْرَةِ.
وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ:

٤١٧ إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيٍّ مَكْحُولٌ^(١)

فهذا عَلَى إِذْهَابِ عِلَامَةِ التَّائِيْثِ فَقَطْ فِي الضَّرُوْرَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي التَّأْخِيْرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ فِيهِ الْعِلَامَةُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

فَأَمَّا التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ، وَتَقْدِيرُهُ: ذَاتُ انْفِطَارٍ بِهِ، أَيُّ: مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُنْفَطِرَ بِهِ، لَا عَلَى تَثْبِيْتِ الْفِعْلِ الَّذِي يَجِبُ بِالصِّفَةِ، وَلَكِنْ [ظ ٨٥] عَلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِهَا الْانْفِطَارُ بِهِ، وَهُوَ عَلَى قَوْلِهِمْ: (قَطَاةٌ مُعْضَلٌ)، أَيُّ: مِنْ شَأْنِهَا التَّعْضِيلُ، لَا عَلَى إِبْتَاتِ الْفِعْلِ الَّذِي يَجِبُ بِالصِّفَةِ، وَكَذَلِكَ: (أَمْرَأَةٌ مُرْضِعٌ)، أَيُّ: ذَاتُ رَضَاعٍ، عَلَى النَّسَبِ إِلَى الرِّضَاعِ، لَا عَلَى إِبْتَاتِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِهَا الرِّضَاعُ. وَلَوْ قِيلَ: (مُنْفَطِرَةٌ بِهِ) لَكَانَ عَلَى الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (مُنْشَقَّةٌ) عَلَى الْعَمَلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ: (مُرْضِعَةٌ) لَكَانَ عَلَى الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

وَأَمَّا فُرْقٌ بَيْنَ النَّسَبِ وَالْعَمَلِ، وَكَانَ النَّسَبُ أَحَقَّ بِإِسْقَاطِ الْعِلَامَةِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ كَالنَّادِرِ، وَكَانَ أَحَقَّ بِإِسْقَاطِ الْعِلَامَةِ لِأَنَّ النَّادِرَ^(٢) فِي اللَّفْظِ عَلَى مَا هُوَ كَالنَّادِرِ فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا هُوَ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُطَرِّدُ الْغَالِبُ، وَالكَثِيرُ الْعَامُّ، فَجَرَى عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ لِلصِّفَةِ مِنْ لِحَاقِ الْعِلَامَةِ كَمَا يَجِبُ لِلْفِعْلِ بِالْإِطْرَادِ.

= ١٠٢ / ٥، وابن السيرافي ٣٩٢ / ١، والمحتسب ١١٢ / ٢، والخصائص ٤١١ / ٢، واللباب ١٠٢ / ٢، والتذييل ١٩٦ / ٦.

(١) البيت من البسيط، وهو لطيف الغنوي في ديوانه ٧٥، وانظر سيبويه ٤٦ / ٢، وابن السيرافي ١٢٩ / ١، وتحصيل عين الذهب ٢٥٧، وضرائر الشعر ٢٧٧. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١٢٧ / ١، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٣ / ٥، والتكملة ٣١٠، وسر صناعة الإعراب ٦٦٩ / ٢، والمخصص ٢٦ / ٢، وضرورة الشعر للقرظ ٢٥٧.

(٢) في د: (كالنادر).

وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، و: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، و: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، فهذا أُجْرِي عَلَى مَا يَعْقِلُ، وهو مِمَّا لَا يَعْقِلُ؛ لَأَنَّهَا ذُكِرَتْ بِأَفْعَالٍ مَا يَعْقِلُ مِنَ السُّجُودِ، وَالسَّبْحِ كَسَبَحَ مَا يَعْقِلُ، وَالْأَمْرِ كَأَمَرَ مَا يَعْقِلُ؛ لَأَنَّهَا شُبِّهَتْ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِهِ، فَكَانَتْ سَاجِدَةً، وَكَانَتْ تَسْبُحُ كَسَبَحَ الْإِنْسَانِ، وَكَانَتْ مَأْمُورَةً كَأَمَرَهُ؛ لِمُقَارَبَةِ حَالِهَا لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَعُومِلَتْ فِي الْجَمِيعِ مُعَامَلَتَهُ. وَكَذَلِكَ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَلِحَاقِ الْعَلَامَةِ الَّتِي هِيَ لِمَا يَعْقِلُ، فَلَمَّا أُجْرِيَتْ فِي الْمَعْنَى مُجْرَى مَا يَعْقِلُ عَلَى التَّشْبِيهِ أُجْرِيَتْ فِي اللَّفْظِ مُجْرَى مَا يَعْقِلُ عَلَى التَّشْبِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَتَّبِعُ الْمَعْنَى بِمَا يَجِبُ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ.

وَقَالَ النَّابِغَةُ:

٤١٨ شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(١)

فهذا عَلَى دُثُوٍّ مَا يَعْقِلُ.

وَتَقُولُ: (مَا أَحْسَنَ وَجُوهَهُمَا)، فَتُوقِعُ لَفْظَ الْجَمْعِ مَوْقِعَ التَّشْبِيهِ فِي كُلِّ شَيْئَيْنِ مُتَفَرِّدَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْجَمْعِ وَالتَّشْبِيهِ، مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَعْنَى؛ لِلزُّومِ الْإِضَافَةِ الْمُبَيَّنَةِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنْ نُوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فِي مَوْضِعٍ: فَقَدْ صَغَا قَلْبَاكُمَا، وَهَذَا هُوَ الْأَحْسَنُ الْأَجُودُ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَزُ وَأَمْكَنُ وَأَجْرَى فِي الْكَلَامِ.

أَمَّا أَوْجَزُ فَلَأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ لَا تَلَزُمُهُ عِلَامَتَانِ، كَمَا تَلَزُمُ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٢٥، وانظر سيبويه ٤٧/٢، وجاء في الأصل ود: (شربت به)، والمثبت من سيبويه ٤٧/٢، وديوان النابغة الجعدي ٢٥، وانظر ابن السيرافي ٣٢٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢٥٧. وهو للنابغة الذبياني في العمدة لابن رشيق ٢٨٢/٢. وهو لحسان ابن ثابت في المنتخب لكرام النمل ٧٠٨. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٤٦٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٩١، والمحكم ١/٣٧٥، وشرح الرضي ٣/٣٨٦. وجاء في بعض المصادر برواية: (تمزنتها).

بِعَلَامَةٍ وَاحِدَةٍ، بِتَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ، نَحْوُ: (قُلُوبٌ) [٨٦ و] زِيدَتْ وَحَدَّهَا، وَ (أَسَدٌ)، وَ (أَسَدٌ) إِنَّمَا غَيَّرَ فِيهِ الْأِسْمَ فَقَطُّ.

وَأَمَّا أَمَكْنُ فَلَأَنَّهُ يَظْهَرُ الْإِعْرَابُ فِيهِ عَلَى التَّمَامِ بِعَلَامَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَلَيْسَ فِي التَّثْنِيَةِ إِلَّا عَلَامَتَانِ.

وَأَمَّا أَجْرَى فِي الْكَلَامِ فَلَأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ وَأَغْلَبُ وَأَجْرَى عَلَى اللِّسَانِ مِنْ طَرِيقَةِ التَّثْنِيَةِ.

وَلِذَلِكَ كَانَ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] أَحْسَنَ مِنَ التَّثْنِيَةِ، فَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ الْجَوَازِ وَعِلَّةَ الْاِخْتِيَارِ.

وَنُظِيرُهُ: (نَحْنُ فَعَلْنَا) فِي مَوْضِعِ التَّثْنِيَةِ، فَهُوَ أَفْخَمُ وَأَحْسَنُ مِنْ لَفْظِ التَّثْنِيَةِ لَوْ جَاءَتْ.

وَأَمَّا: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ ① إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَرَّجَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴿ [ص: ٢١، ٢٢]، فَذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ بِالْجَمْعِ وَفِي آخِرِهِ بِالتَّثْنِيَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى فَرِيقَيْنِ، فَإِذَا جَمَعَ فَلَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ [صَارَ] ② جَمْعًا ③، وَإِذَا ضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَجَبَ الْحُكْمُ [عَلَى الْجَمْعِ] ④، وَإِذَا قُسِّمَ قِسْمَيْنِ وَجَبَتِ التَّثْنِيَةُ، فَجَاءَ عَلَى الْأَمْرَيْنِ الدَّلَالَةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وَيَجُوزُ: (مَا أَحْسَنَ رَأْسِيهِمَا)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَقَالَ خِطَامٌ:

٤١٩ ظَهَرَا هُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ ⑤

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (جمع).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) البيت من الرجز، أو من السريع، وهو لخطام المجاشعي في سيبويه ٤٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٥٨. وهو لهميان بن قحافة في سيبويه ٦٢٢/٢، (وهو منسوب للاثنتين عنده في موضعين). وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٣/٢، والجمل للزجاجي ٣١٣، والتكملة ٣٣٩، والحجة للفراسي ٢٨٠/٢، والمخصص ٣٦٤/٢، وشرح الرضي ٣٦١/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٠.

فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَقَالَ: (ظَهَرَاهُمَا)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَقَالَ:
 (مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ)؛ لِمُنَاسَبَةِ التَّثْنِيَةِ الْجَمْعَ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ^(١) بِالْمَعْنَى.
 وَقَدْ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ: (وَضَعَا رِحَالَهُمَا) بِمَعْنَى: رَحَلِي رَاِحِلَتَيْنِ لَهُمَا؛ لِأَنَّهُ
 يَجْرِي مَجْرَى شَيْئَيْنِ مُتَفَرِّدَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ النَّاقَتَيْنِ لَهَا
 رَحْلٌ وَاحِدٌ.



(١) فِي د: (الخال).

بَابُ الصِّفَةِ

الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ وَتَرْكُ الْإِتْبَاعِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْكِ الْإِتْبَاعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْكِ الْإِتْبَاعِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَمَا الصِّفَةُ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ وَالْحَالُ؟ وَمَا الصِّفَةُ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا الْوَجْهَانِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ)؟ وَلَمْ جَازَ فِي: (صَائِدٍ) الْجُرِّ وَالنَّصْبِ عَلَى النَّكِرَةِ مَرَّةً، وَعَلَى الْمَعْرِفَةِ مَرَّةً [ظ ٨٦]؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ وَمَرَرْتُ بِهِ قَائِمٌ) بِالْجُرِّ فِي (قَائِمٍ)، وَبِالنَّصْبِ؟ وَلَمْ جَازَ الْجُرِّ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَالْعَطْفِ؟

وَمَا حُكْمُ: (نَحْنُ قَوْمٌ نَنْطَلِقُ عَامِدُونَ إِلَى بَلَدٍ كَذَا)؟ وَلَمْ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي: (عَامِدِينَ) ^(١)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ بَازٌ قَابِضٌ عَلَى آخَرٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ جَبَّةٌ لَا بَسِ غَيْرَهَا)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ؟ وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بَبَازٍ) ^(٢)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرَدُونًا)، فَلَمْ جَازَ فِي كُلِّ هَذَا الْوَجْهَانِ؟ وَلَمْ لَا

(*) العنوان في الكتاب ٤٩/٢: «هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبراً فتنبه».

(١) في د: (عامدون).

(٢) قوله ابتداء من: (مررت برجل معه جبة) ساقط من د.

يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: (مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرُذُونًا) إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؟

وَهَلِ الصِّفَةُ عَلَى التَّقْدِيمِ فِي مَوْضِعِ يَلِي الْمَوْصُوفَ فِي التَّقْدِيرِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ مَعَهُ الْفَرَسُ)؟ وَلَمْ أَنْكَرْ سَيَوِيهِ هَذَا عَلَى النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْقَلْبِ^(١)؟ وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ) لَهُ مِنَ الشَّاهِدِ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ نَصَبَ إِذَا لَمْ يُقَدِّرِ الْقَلْبَ أَنْ يَقُولَ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ بَارُكُ الصَّائِدِ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (الصَّائِدِ بِهِ) حَتَّى يَلِي الْمَوْصُوفَ، وَمَعَ^(٢) ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الصِّفَةُ دُونَ الْحَالِ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ) عَلَى الْحَالِ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟ وَمَا حُكْمُ: (هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَيْبٌ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَيْبًا) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَلْبِ أَنْ يَقُولَ فِي: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ آخِذَةٍ عَبْدَهَا فَضَارِبَتُهُ) بِالنَّصْبِ فِي: (ضَارِبَتُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقَلْبُ؟ وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلَةٍ أُمُّهُ لَيْبَةٍ) النَّصْبُ فِي (لَيْبَةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقَلْبُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِمْ: (هَذِهِ شَاةٌ ذَاتُ حِمْلٍ مُثْقَلَةٍ بِهِ)؟

وَمَا الَّذِي دَعَا النَّحْوِيِّينَ إِلَى الْقَلْبِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانَ:

ظَنَنْتُمْ بَأَنْ يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمْ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ

وَهَلْ هَذَا مِمَّا يُبْطِلُ الْقَلْبَ؟

وَمَا الَّذِي يَلْزَمُ أَصْحَابَ الْقَلْبِ فِي قَوْلِهِمْ: (زَيْدٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ مَجْنُونٌ بِهِ) إِذَا كَانَ الْأَخُ صِفَةً لَزِيدٍ؟ وَهَلْ يَلْزَمُهُمْ مِنْ هَذَا انْتِقَاضُ أَصْلِهِمْ؟ وَلَمْ جُعِلَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ

حَتَّى يَلِيَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ كَتَقْدِيمِ الصِّفَةِ؟ وَلِمَ بَعْدَ هَذَا الْإِلْزَامِ؟
 وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ كَيْسٌ مَخْتُومٌ عَلَيْهِ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرْ؟ وَلِمَ
 جَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى ضَعْفٍ، وَكَانَ الرَّفْعُ هُوَ الْقَوِيُّ الْجَيِّدُ؟
 وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدَا)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْحَالُ مَعَ أَنَّهُ
 لِلْمُسْتَقْبَلِ؟ وَمَا تَقْدِيرُ [٨٧] الْحَقِيقَةِ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِكَ: مَعَهُ صَقْرٌ مُخْتَصًّا
 بِأَنَّهُ صَائِدٌ بِهِ غَدَا؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا، وَلَمْ يَجْزْ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا غَدَا)؟ وَمَا مَعْنَى
 اعْتِلَالِهِ بِأَنَّ الظَّرْفَ يُلْغَى، وَالْفِعْلَ لَا يُلْغَى^(١)؟ وَهَلْ يِلْزَمُ عَلَى اعْتِلَالِهِ: (هَذَا زَيْدٌ
 قَائِمًا غَدَا)؛ لِأَنَّ (هَذَا) لَا يُلْغَى كَمَا يُلْغَى الظَّرْفُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْكِ الْإِتْبَاعِ إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ
 نَكْرَةً وَقَبْلَهَا مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةً صَلُحَ فِيهَا الْإِتْبَاعُ، وَالنَّكْرَةُ عَلَى جِهَةِ الْحَالِ إِذَا أَتَتْ
 بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الَّذِي تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَعْرِفَةً فَقَطُّ إِلَّا الْحَالُ دُونَ
 الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ لَا تُوصَفُ بِهَا الْمَعَارِفُ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ
 صَائِدٌ بِهِ) إِنْ حَمَلَتْ الصِّفَةَ عَلَى الْمَعْرِفَةِ فِي: (مَعَهُ)، فَإِنْ حَمَلَتْهَا عَلَى النَّكْرَةِ،
 وَهُوَ (رَجُلٌ)، قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ)، وَلَوْ قُلْتَ وَقَدْ جَرَى
 ذِكْرُ إِنْسَانٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ قَبْلَهُ مِمَّا يَصْلُحُ
 أَنْ يَصْلُحَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ.

وَتَقُولُ: (أَتَيْتَ عَلَى رَجُلٍ وَمَرَرْتُ^(٢) بِهِ قَائِمٌ) بِالْجَرِّ عَلَى (رَجُلٍ). وَيَجُوزُ:
 (قَائِمًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الضَّمِيرِ فِي [بِهِ]^(٣)، وَقَدْ جَاءَ الْوَصْفُ مَعَ الْفَصْلِ بِحَرْفِ
 الْعَطْفِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، كَمَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بِالْخَبَرِ عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ؛ لِأَنَّ
 الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ.

(٢) فِي د: (مَرَرْتُ) بِلا واو.

(١) سِيبَوِيه ٥٣/٢.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وذلك أَنَّ أَوَّلَ مَرْتَبَةٍ لِبَعْضِ حُرُوفِ الْأَسْمِ مَعَ بَعْضٍ، وَالثَّانِيَةَ لِلأَسْمِ الْمُرَكَّبِ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرَب)؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ قَدْ عَاقَبَ التَّنْوِينَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَوْجَبَ أَنْ يُبْنَى الْأَوَّلُ مَعَهُ حَتَّى يَكُونَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ. وَالثَّالِثَةَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَاقَبَ التَّنْوِينَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبْنِ مَعْرِفَةً. وَالرَّابِعَةَ لِلصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُعَاقَبِ التَّنْوِينَ، وَلَا بُنِيَ الْأَوَّلُ مَعَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ تَابِعَةٌ لِلأَوَّلِ، مُتَمِّمَةٌ لِلأَسْمِ، فَصَلَحَ فِيهَا الْفَصْلُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَصْلُحْ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ، كَمَا لَا يَصْلُحُ الْفَصْلُ بَيْنَ بَعْضِ حُرُوفِ الْأَسْمِ وَبَعْضٍ؛ لِأَنَّ مَا عَاقَبَ بَعْضَ حُرُوفِهِ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ حُرُوفِهِ.

وَتَقُولُ: (نَحْنُ قَوْمٌ نَنْطَلِقُ عَامِدُونَ إِلَى بَلَدٍ كَذَا) بِالرَّفْعِ عَلَى صِفَةِ قَوْمٍ، وَ(عَامِدِينَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (نَنْطَلِقُ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ بَازٌ قَابِضٌ [عَلَى] ^(١) آخَرَ) بِالْجَرِّ عَلَى صِفَةِ النَّكِرَةِ، وَ(قَابِضًا) ^(٢) عَلَى آخَرَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ جَبَّةٌ لَا بَسَّ غَيْرَهَا)، وَ(لَا بَسًّا غَيْرَهَا) عَلَى الْوَجْهَيْنِ. وَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بَبَازٍ)، وَ(صَائِدًا بَبَازٍ) عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ.

وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرَذَوْنَا)، وَ(رَاكِبٍ بِرَذَوْنَا)، فَإِنْ قُلْتَ: (مَعَهُ الْفَرَسُ [ظ ٨٧] رَاكِبًا بِرَذَوْنَا) لَمْ يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مَعْرِفَةٌ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَلْبِ؛ فَدَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ^(٣) إِلَى أَنَّ مَا جَارَ فِيهِ الْقَلْبُ حُمِلَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة، وهو من السؤال.

(٢) في الأصل ود: (قابض).

(٣) قال السيرافي في شرحه ٢/ ٣٨٠: «هذا الذي ذكره سيبويه عن النحويين من نصب ما لا يحسن فيه القلب، أصله صفة مضافة إلى ضمير شيء جرى ذكره أو صفة متعلقة، فضمير شيء جرى ذكره، ولو أظهر ذلك الضمير لم يقع فيه خلاف، وجواز الصفة وحسن القلب فيه كقولنا: مررت برجل معه صقر صائد بصقر، ومررت برجل معه جبّة لا بس غير جبّة، وكذلك: مررت برجل حسن الوجه جميل الوجه. فإذا أظهر الكناية جاز قلبه ولم يقع بينهم خلاف في جوازه»، وقال الفارسي في التعليقة ١/ ٢٤٨: «معنى قوله: ولو كان هذا على القلب، أن قومًا من النحويين المتقدمين كانوا يقولون: إذا لم يجز أن تقلب الصفة =

عَلَى الصِّفَةِ، وَمَا لَمْ يَجْزُ فِيهِ الْقَلْبُ حُمِلَ عَلَى الْحَالِ. وَأُنْكَرَ هَذَا سِبْوَئِهِ^(١)؛ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ فُسَادِ كَلَامٍ كَثِيرٍ هُوَ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ:

- فَمِنْهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيلُهُ حَسَنِ الْوَجْهِ).

- وَمِنْهُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ بَارُكَ الصَّائِدِ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ، لَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الصَّائِدِ بِهِ مَعَهُ بَارُكَ).

فَالْزَمَهُمُ النَّصْبَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَلْبُ^(٢)، وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّهُ أَلْزَمَهُمْ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَةِ أَنَّ يَلِي الْمَوْصُوفَ؛ لِأَنَّهَا مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْفَصْلُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، فَإِذَا عُقِدَ الْأَصْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي تَجِبُ لِلشَّيْءِ لَمْ يَعْترِضْ عَلَيْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الْمَوَانِعِ الَّتِي تَعْرِضُ فِي الْكَلَامِ.

ولهذا نَظَرْتُ؛ مِنْهَا أَنَّ الْخَبَرَ لِلْمُبْتَدَأِ مَوْضِعُهُ التَّأْخِيرُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَعْرِضُ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنَ التَّأْخِيرِ، كَقَوْلِكَ: (كَيْفَ زَيْدٌ؟)^(٣)، وَ(أَيْنَ زَيْدٌ؟).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ مَوْضِعُهُ التَّقْدِيمُ قَبْلَ الْمَفْعُولِ، وَقَدْ يَعْرِضُ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنَ تَقْدِيمِهِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، لَا يَجُوزُ لِلْعَارِضِ مِنْ جِهَةِ الضَّمِيرِ: وَإِذْ ابْتَلَىٰ رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ.

فَكَانَ هَذَا الْأَصْلُ مُقَيَّدًا بِأَنَّهُ وَاجِبٌ مَا لَمْ يَعْرِضْ مَانِعٌ، كَمَا يَكُونُ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ الْمُقَيَّدَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَإِذَا تَوَجَّهَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ الْحَسَنِ لَمْ تَلْزَمَهُمْ مُنَاقَضَةٌ، عَلَى ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، لَا عَلَى الْعِبَارَةِ فَقَطْ.

= الثانية أي توضع موضع الأولى لم يجز فيها إلا النصب فيه، كانت في موضع رفع أو خفض.

(٣) في د: (كيف يزيد).

(٢٠١) سيبويه ٢/ ٥٠.

ولا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ) [عَلَى الْحَالِ]^(١) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى الصِّفَةِ فِي أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ الْحُسْنَ وَالْجَمَالَ، وَاللَّفْظُ يَقْتَضِي التَّشَاكُلَ الْمُتَافِيَّ لِلتَّنَافُرِ بِإِجْرَائِهِ عَلَى طَرِيقِ الصِّفَةِ. وَكَذَلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَيْبٌ)، لَا يَحْسُنُ: (عَاقِلًا لَيْبًا)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَمَا أَلْزَمَهُمْ فِي: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ آخَذَتْ عَبْدَهَا فَضَارِبَتُهُ) النَّصَبَ فِي (ضَارِبَتُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقَلْبُ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ضَارِبَتِهِ آخَذَتْ عَبْدَهَا). وَكَذَلِكَ أَلْزَمَهُمْ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلَةٍ أُمُّهُ لَيْبِيَّةٌ) نَصَبَ (لَيْبِيَّةٌ)^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقَلْبُ، وَكُلُّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ لِعَارِضٍ مَانِعٍ، لَوْ زَالَ لَرَجَعَ الْكَلَامُ إِلَى حَقِيقَتِهِ.

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (هَذِهِ شَاةٌ ذَاتُ حِمْلٍ مُثْقَلَةٌ بِهِ)، فَهَذَا شَاهِدٌ فِي حِمْلِ الصِّفَةِ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ جَوَازِ الْقَلْبِ [٨٨].

وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

٤٢٠؛ ظَنَنْتُمْ بِأَنْ يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمْ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ^(٣)

وهذا شاهدٌ فِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ جَوَازِ الْقَلْبِ.

وَمِمَّا أَلْزَمَهُمْ فَسَادُ قَوْلِهِ: (زَيْدٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ مَجْنُونٌ بِهِ) إِذَا كَانَ الْأَخُ صِفَةً لَزِيدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَلْبُ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ مَجْنُونٌ بِهِ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ).

وَأَلْزَمَهُمْ فِي الْخَبَرِ وَالْمُخْبَرِ عَنْهُ مَا يَلْزَمُهُمْ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَبَيْنَهُمَا عِنْدِي فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ تَطْلُبُ التَّقْدِيمَ، حَتَّى تَلِيَ الْمَوْصُوفَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ مَعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنْهُ، وَهُوَ جُمْلَةٌ مَعَهُ، وَلَوْ لَا أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ تَمَّ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي خَبَرًا عَنْهُ، فَلَيْسَ اقْتِصَاؤُهُ لِأَنَّ يَلِيَ الْمُبْتَدَأَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من السؤال.

(٢) قوله: (نصب لبيبة) ساقط من د.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ٢٧١، وانظر سيبويه ٥١/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٤، وشرح السيرافي ٢/٢٨٢، والمسائل المثورة ٥٦، وابن السيرافي ٣٨٨/١، والنكت للأعلم ١/٤٦٣، وتحصيل عين الذهب ٢٥٨.

كَاقْتِضَاءِ مَا هُوَ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فِي هَذَا الْإِلْزَامِ بَعْدُ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.
وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ كَيْسٌ مَخْتُومٌ عَلَيْهِ)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
مِنْ صِفَةِ (رَجُلٍ)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؛ لِضَعْفِ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ.
وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ
الْمُسْتَقْبَلُ، وَحَقِيقَتُهُ^(١): مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ مُخْتَصًّا بِأَنَّهُ صَائِدٌ بِهِ غَدًا، فَوَقَعَ
(صَائِدًا) مَوْقِعَ^(٢): مُخْتَصًّا بِالصَّيْدِ غَدًا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ
حَالًا لِلْفِعْلِ الْمَاضِي أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَهِيَ فِي وَقْتٍ، أَوْ حَالًا لِكَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَكُونُ
مَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا حَالًا لِكَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ أَيْضًا.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا غَدًا)؛ لِأَنَّ (فِيهَا) مِمَّا يُلْغَى،
فَضَعُفَ فِي الْعَمَلِ، وَلَمْ يَجْزْ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، فَالْفِعْلُ لَا يُلْغَى، وَهُوَ
مَعَ ذَلِكَ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ. وَعَلَى اعْتِلَالِهِ بِأَنَّهُ لَا يُلْغَى يَجُوزُ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا)،
بِمَعْنَى: هَذَا زَيْدٌ مُخْتَصًّا بِأَنَّهُ قَائِمٌ غَدًا؛ لِأَنَّ (هَذَا) لَا يُلْغَى كَمَا يُلْغَى الظَّرْفُ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا^(٣)

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبَتُهُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي قَوْلِكَ:
(ضَارِبَتُهُ) الرَّفْعُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْمُؤَنَّثِ خَاصَّةً؟
وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ صِفَةِ الْمَذَكَّرِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ عَلَى
صِفَةِ الْمَذَكَّرِ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٤): « وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (ضَارِبِهَا هُوَ) » عَلَى وَصْفِ الْمُضْمَرِ
[٨٨ ظ] حَتَّى يَكُونَ كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهَا؟ وَهَلْ يُفَرِّقُ بِذَلِكَ بَيْنَ مَا لَا بُدَّ مِنْ (هُوَ)

(١) فِي الْأَصْلِ: وَد (وَحَقِيقَةٌ).

(٢) قَوْلُهُ: (صَائِدًا مَوْقِعَ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) تَمَّةُ الْبَابِ السَّابِقِ، وَهُوَ ابْتِدَاءٌ مِنْ سَبِيحِيهِ ٥٢ / ٢.

(٤) سَبِيحِيهِ ٥٢ / ٢.

فِيهِ وَبَيْنَ مَا مِنْهُ بُدُّ، فَمَا مِنْهُ بُدُّ تَأْكِيدٌ، وَ [مَا ^(١)] لَا بُدَّ مِنْهُ غَيْرُ تَأْكِيدٍ ^(٢)؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هُوَ) هَاهُنَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ؟ وَلَمْ جَازٍ إِذَا كَانَتْ تَأْكِيدًا الْجَرُّ وَالنَّصْبُ، وَلَمْ يَجْزُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ تَأْكِيدٍ إِلَّا الرَّفْعُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا أَبُوهُ) وَهَلْ يَجُوزُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ: (أَبُوهُ) (زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازٌ، وَلَمْ يَجْزُ إِذَا جَرَرْتَ أَوْ نَصَبْتَ أَنْ يَكُونَ (أَبُوهُ) بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِهَا أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَازٌ وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِهَا زَيْدٌ) عَلَى وَجْهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِهَا أَخُوهُ)؟ وَلَمْ جَازٌ وَلَمْ يَجْزُ: (بِزَيْدٍ ضَارِبِهَا عَمْرُو)؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا زَيْدٌ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ، وَيَجُوزُ بِالْجَرِّ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي وَطِئَهَا أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَازٌ وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي وَطِئَهَا زَيْدٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا أَبُوهُ)؟ وَلَمْ جَازٌ بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِفَةِ الْمُنَادَى وَصِفَةِ الْجَارِيَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا هُوَ) إِذَا كَانَ (هُوَ) مُنْفَصِلًا بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ، أَوْ كَانَ سَبَبًا؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا) ^(٣)؟ وَلَمْ جَازٌ بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْجَرِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: الَّذِي وَطِئَهَا، فَلَا يَعُودُ إِلَى (الَّذِي) شَيْءٌ فِي صِلَتِهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (هُوَ) مَحْذُوفَةً مِنْ هَذَا، عَلَى تَقْدِيرِ: يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا هُوَ، ثُمَّ تُحَذَفُ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟

(١) قوله: (ما) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في د: (الوطئها).

(٢) قوله: (غير تأكيد) ساقط من د.

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا هُوَ) أَوْ (أَنْتَ)، أَوْ (زَيْدٌ) ثُمَّ تَحَذِفُ
 هذه الْأَسْمَاءُ؟ وَلَمْ^(١) لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُحَذَفُ الْفَاعِلُ؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الَّتِي وَطِئَهَا زَيْدٌ) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ؟ وَلَمْ جَازَ
 الْإِضْمَارُ فِي الْفِعْلِ حَتَّى جَازَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ فِي الْأِسْمِ حَتَّى
 امْتَنَعَتِ الْأُولَى؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي أَخَذْتِهِ)، وَلَمْ يَجْزِ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْآخِذَتِهِ)؟
 وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِجَارِيَتِكَ تَرْضَى عَنْهَا)، وَلَمْ يَجْزِ: (مَرَرْتُ بِجَارِيَتِكَ
 رَاضِيًا عَنْهَا) حَتَّى تَقُولَ: (أَنْتَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقَيْنِ)؟ وَلَمْ حُمِلَ: (مُنْطَلِقَيْنِ) عَلَى الْجَرِّ،
 وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقَيْنِ)؟ وَهَلْ أَدْخَلَ هَذَا فِي هَذَا
 الْبَابِ [٨٩ و] لِئَلَّا^(٢) يُلْتَبَسَ بِهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَقْتَضِي فِي الصِّفَةِ وَجْهَيْنِ، مِنْ الْحَالِ
 وَالِإِتْبَاعِ؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ الْهَاءَ فِي (أَخِيهِ) مَعْرِفَةٌ مَعَ رُجُوعِهِ إِلَى نَكْرَةٍ، حَتَّى قَدَّرَهُ عَلَى^(٣):
 وَأَخٍ لَهُ؟

وَلَمْ جَازَ: (رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، وَلَمْ يَجْزِ: (رَبِّ أَخِيهِ)؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَيُّ فِتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا

وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي (جَارِهَا) إِلَّا الْجَرُّ؟ وَهَلْ هُوَ نَظِيرُ: (رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)؟ وَهَلْ
 يَجُوزُ لَوْ^(٤) عُطِفَ (جَارُهَا) عَلَى (أَنْتَ) الرَّفْعُ فِيهِ، كَمَا تَقُولُ: (أَيُّ فِتَى هَيْجَاءَ
 أَنْتَ وَزَيْدٌ) عَلَى أَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الْمَدْحِ؟ وَلَمْ جَازَ الرَّفْعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يَجْزِ

(١) فِي د: (إِذْ لَمْ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا).

(٣) سَبْيُوهِ ٢ / ٥٥.

(٤) فِي د: (أَوْ).

عَلَى: (أَيُّ جَارِهَا) الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَكَذَاكَ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا

وَلَمْ وَجِبَ أَنْ هَذَا حُجَّةٌ فِي: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ (أَجْمَعِينَ) فِي
أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، وَمِنْ (أَيُّ) فِي النَّدَاءِ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْصُوفًا، كَمَا أَنَّ
هَذَا لَا يَكُونُ نَكِيرَةً إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَاصَّةً؟

الْجَوَابُ

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبَتُهُ)، فَتَرْفَعُ الصِّفَةَ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُؤَنَّثٌ،
جَارِيَةٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ جَعَلَهَا مِنْ صِفَةِ الْمَذْكَرِ جَازًا، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ
ضَارِبُهَا)، وَإِنْ أَجَرْتَهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ فِي (مَعَهُ) قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ
ضَارِبُهَا). فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ.

وَإِنْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ مَعَهَا رَجُلٌ ضَارِبَتِهِ) جَازَ فِيهِ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ عَلَى مَا
بَيَّنَّا.

وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا هُوَ) عَلَى تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ. فَإِنْ جَعَلْتَ
(هُوَ) بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ قُلْتَ: (ضَارِبُهَا هُوَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (ضَارِبُهَا زَيْدٌ)، فَتَكُونُ
الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ صِفَةِ امْرَأَةٍ، وَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ الْجَرُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ مَا
يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، فَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا زَيْدٌ) بِالْجَرِّ وَلَا
بِالنَّصْبِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا أَبُوهُ) فَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ؛
لِأَنَّ أَبَاهُ مِنْ سَبَبِهِ، وَلَوْ جَعَلْتَهُ أَجْنَبِيًّا بِأَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِكَ: (أَبُوهُ) يَعُودُ إِلَى
غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِالرَّفْعِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا زَيْدٌ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُهَا أَبُوهُ) عَلَى أَنْ يَكُونَ قَدْ جَرَى ذِكْرُ مُؤَنَّثٍ، كَأَنَّكَ

قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ هِنْدَ أَبُوهُ. وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِهَا زَيْدٌ) عَلَى وَجْهِ، لَا^(١) [ظ ٨٩] بِالْجَرِّ، وَلَا النَّصْبِ، وَلَا الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ مَا يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ضَارِبِهَا زَيْدٌ) جَازَ بِالْجَرِّ وَالرَّفْعِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِهَا أَخُوهُ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِهَا عَمْرُو)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ مَا يَعُودُ إِلَى الْأَوَّلِ الَّتِي هِيَ حَالٌ مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا زَيْدٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا ذَا الْجَارِيَةِ الَّتِي وَطِئَهَا زَيْدٌ، فَهُوَ مِنْ صِفَةِ الْمُؤَنَّثِ، وَالْفِعْلُ لِلْمَذْكَرِ. وَلَا يَجُوزُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا زَيْدٌ) عَلَى صِفَةِ الْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صِفَتِهِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي وَطِئَهَا أَبُوهُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِالَّذِي وَطِئَ الْجَارِيَةَ أَبُوهُ. وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي وَطِئَهَا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صِلَةِ (الَّذِي) مَا يَعُودُ إِلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا أَبُوهُ) عَلَى صِفَةِ الْمُنَادَى. وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ مِنْ صِفَةِ (الْجَارِيَةِ)، فَقُلْتَ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا أَبُوهُ)، فَيَكُونُ (أَبُوهُ) فِي هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا زَيْدٌ.

وَتَقُولُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا هُوَ) إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْجَرُّ. فَإِنْ كَانَ سَبَبًا لِلْمُنَادَى جَازَ النَّصْبُ وَالْجَرُّ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا) بِالنَّصْبِ، لَا غَيْرُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِفَةِ الْجَارِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَ(وَاطِئُ) لِلْمُنَادَى، وَهُوَ جَارٍ عَلَى الْجَارِيَةِ فِي إِتْبَاعِهِ لَهَا فِي الْإِعْرَابِ، فَلَا يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ، وَإِنْ أَتَيْتَ بِفَاعِلٍ جَارٍ فَقُلْتَ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا زَيْدٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا ذَا الْجَارِيَةِ الَّتِي وَطِئَهَا زَيْدٌ، وَلَوْ قَدَّرْتَهُ عَلَى: الَّذِي وَطِئَهَا، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَا عَائِدَ فِي صِلَةِ (الَّذِي) إِلَيْهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَلَا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

ولا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ (هو) مِنْ قَوْلِكَ: (يَا ذَا الْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا هُوَ)؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحَذَفُ، وَإِنَّمَا يُضْمَرُ؛ وَلِأَنَّ^(١) (هو) مُنْفَصِلٌ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنَ الصَّلَةِ وَإِنَّمَا^(٢) يُحَذَفُ الْمُتَّصِلُ، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي أَكْرَمْتَ زَيْدٌ)، أَيْ: أَكْرَمْتُهُ، وَلَا يَجُوزُ: (الَّذِي مُلْزَمُ^(٣) زَيْدٌ) عَلَى: (الَّذِي هُوَ مُكْرَمُ زَيْدٌ).

و(مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا هُوَ)، أَوْ (أَنْتَ)، أَوْ (زَيْدٌ)^(٤)، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحَذَفُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الْوَاطِئُهَا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْفَاعِلِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا بِعَلَامَةٍ ظَاهِرَةٍ مُنْفَصِلَةٍ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الَّتِي وَاطِئُهَا) فَلَا تَذْكُرُ فَاعِلًا مُظْهِرًا، وَلَكِنْ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَسْتَتِرُ فِيهِ الضَّمِيرُ، وَيُشْنَى وَيُجْمَعُ، فَتَظْهَرُ عَلَامَتُهُ^(٥)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِ، وَإِنَّمَا [٩٠ و] يُضْمَرُ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ مُنْعَقِدٌ بِهَا، عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْأَسْتِتَارِ فِيهَا كَمَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِضْمَارِ لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا الصِّفَةُ مُشَبَّهَةٌ بِهِ، وَلَهُ الضَّمِيرُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَهَا الضَّمِيرُ بِحَقِّ الشَّبهِ، فَضَعُفَتْ عَنْ تَضَمُّنِهِ مَعَ جَرَيَانِهَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَلَمْ يَضْعَفِ الْفِعْلُ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ^(٦) الْفِعْلَ [لَا بُدَّ لَهُ]^(٧) مِنْ فَاعِلٍ فِي اللَّفْظِ؛ إِمَّا مُظْهِرٌ وَإِمَّا مُضْمَرٌ؛ لِأَنَّهُ اشْتَقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ؛ لِيَلْزَمَهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْفَاعِلُ، وَالزَّمَانُ، وَالْفَائِدَةُ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْلَالِ بِجَمِيعِهَا؛ إِذْ قَدْ انْعَقَدَتْ ائْتِقَادًا وَاحِدًا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي أَخَذْتَهُ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْآخِذْتَهُ)،

(٢) كذا في د، وفي الأصل: (وإن).

(٤) في الأصل ود: (وزيد).

(١) في د: (ولأنه).

(٣) في د: (يلزم).

(٥) في د: (علامة).

(٦) في الأصل: (لأنه)، وكذا يقتضي السياق.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

حَتَّى تَقُولَ: (هِيَ) أَوْ (هُنْدُ) ، فَيَكُونُ قَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ تَضْمِينِ الضَّمِيرِ بِجَرَيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ .

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِجَارِيَتِكَ تَرْضَى عَنْهَا) ، وَلَا يَجُوزُ: (بِجَارِيَتِكَ رَاضِيًا عَنْهَا) حَتَّى تَقُولَ: (أَنْتَ) .

وَتَقُولُ: (رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقَيْنِ) ، فَمَوْضِعُ (مُنْطَلِقَيْنِ) جَرٌّ ، وَتَقْدِيرُهُ: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخٍ لَهُ مُنْطَلِقَيْنِ . فَإِنْ قُلْتَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقَيْنِ) لَا يَجُوزُ إِلَّا نَصْبًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِي هَذَا عَلَى: (وَأَخٍ لَهُ) ، كَمَا قُدِّرَ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ النِّكَرَةِ خَاصَّةً ، بَلْ وَقَعَ مَوْقِعًا يَصْلُحُ لِلنِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ مُوجِبِ صِغَتِهِ فِي الْأَصْلِ الَّذِي وُضِعَ عَلَيْهِ .

وَالِهَاءُ فِي (أَخِيهِ) مَعْرِفَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَعُودُ إِلَى مَا قَدْ تَخَصَّصَ بِالذِّكْرِ عَلَى جِهَةِ التَّقْلِيلِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ ، فَقَدْ بَطَلَ مِنْهَا الْأَشْتِرَاكُ ، وَمَنْزِلَتُهَا كَمَنْزِلَةِ (ذَرَاهِمَ) فِي قَوْلِكَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا ذَرَاهِمًا) إِنْ أَعَدْتَ لِذِكْرِهِ فَقُلْتَ: (مَا فَعَلَ الذَّرَاهِمُ) ، أَيِ: الذَّرَاهِمُ الَّذِي نَعَيْنَ بِالْعَطِيَّةِ .

وَلَا يَجُوزُ: (رَبُّ أَخِيهِ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ ^(١) نَكِرَةً يُحْمَلُ عَلَيْهِ فِي التَّأْوِيلِ ، وَإِنَّمَا جَازَ: (رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ نَكِرَةً ، وَأَوْجَبَ حَرْفُ الْعَطْفِ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً ، فَأَدْخَلَهُ فِي النِّكَرَةِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَأَوْجَبَ انْفِصَالَهُ مِنَ الْإِضَافَةِ بِالشَّرِكَةِ لِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (رَبُّ أَخِيهِ) .

وَلَا يَجُوزُ: (رَبُّ رَجُلٍ وَزَيْدٍ) ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ هَاهُنَا شَرِكَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً ، فَلَيْسَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَى النِّكَرَةِ بِالْانْفِصَالِ ، كَمَا يُقَدَّرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى الْانْفِصَالِ ، فَإِذَنْ هُوَ نَكِرَةٌ .

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٢١ أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ^(١)

[ظ ٩٠] فَلَا يَجُوزُ فِي: (جَارِهَا) إِلَّا الْجَرُّ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي عَنْهُ الشَّاعِرُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى صِفَتِي مَدْحٍ لِمَذْكُورٍ وَاحِدٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَيُّ جَارٍ هَيْجَاءَ أَنْتَ، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى جَارًا، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ: أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، فَيَكُونُ مَمْدُوحِينَ بِصِفَتِي مَدْحٍ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ، وَزَيْدٌ أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ هُوَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ شَرِيكُهُ فِي الْمَدْحِ بِأَنَّهُ فَتَى هَيْجَاءَ، فَكِلَاهُمَا مَمْدُوحٌ بِمَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَيْسَ هَذَا مَعْنَى الْبَيْتِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ الْمَدْحُ بِأَنَّهُ فَتَى هَيْجَاءَ، وبِأَنَّهُ جَارٌ هَيْجَاءَ. وَهُوَ نَظِيرُ: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، وَشَاهِدٌ فِيهِ وَهُوَ مَدْحٌ وَتَعَجُّبٌ مِنْ عَظَمِ شَأْنِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَقَالَ الْأَعْشَى:

٤٢٢ وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَكَذَاكَ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا

وَوَضَعَ سِقَاءً وَإِحْقَابَهُ وَحَلَّ حُلُوسٍ وَإِغْمَادِهَا^(٢)

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ لِلنَّكِرَةِ خَاصَّةً، وَهُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي تَدْخُلُ فِيهِ (مِنْ) لَا اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، كَمَا أَنَّ مَوْقِعَ (فَتَى) مِنْ قَوْلِهِ: (أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ) مَوْقِعٌ لِلنَّكِرَةِ خَاصَّةً؛ إِذْ^(٣) كَانَتْ مُوَحَّدَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّ الْفَتَيَانِ إِذَا أُفْرِدُوا فَتَى فَتَى أَنْتَ، فَهَذَا الْمَوْقِعُ لِلنَّكِرَةِ خَاصَّةً. فَكَذَلِكَ:

(١) البيت من الطويل، وهو لمجنون بني عامر في التبصرة والتذكرة ١٤٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ٥٥/٢، ٥٦، ١٨٦، والأصول ٣٩/٢، والتعليقة للفراسي ٢٥٣/١، وشرح عيون سيبويه ١٣٦، وتحصيل عين الذهب ٢٥٩، والرد على النحاة ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٣، والمقاصد الشافية ٥٧٤/٣، ٢٧/٤، ٣١٣.

(٢) البيتان من المتقارب، وهما للأعشى في ديوانه ٧٣، وبينهما في الديوان بيت، وانظر سيبويه ٥٦/٢، والأصول ٤٠/٢، وابن السيرافي ٣٢٢/١، والتبصرة والتذكرة ١٤٣، وتحصيل عين الذهب ٢٦٠، وانظر البيت الأول في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٥، وشمس العلوم ٣٦٣٣/٦.

(٣) في د: (إذا).

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ

وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا وَاحِدٌ عَلَى أَنَّ الثَّانِي نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً،
يُتَوَجَّهُ فِيهِ بِالْإِنْفَصَالِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.

وَنَظِيرُهُ: (أَجْمَعُونَ) فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا؛ لِخَاصَّةٍ ^(١) لَهُ لَيْسَتْ لِنَظَائِرِهِ مِنْ
التَّأَكِيدِ، فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ هَذَا الْمُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ ^(٢) إِلَّا نَكْرَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
لِخَاصَّةٍ لَهُ لَيْسَتْ لِنَظَائِرِهِ، وَهِيَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّرِكَةِ الَّتِي تَحْتَمِلُ بِالْإِنْفَصَالِ النُّكْرَةَ.
وَنَظِيرُهُ: (أَيُّ) فِي النَّدَاءِ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْصُوفًا لِخَاصَّةٍ لَهُ لَيْسَتْ لِنَظَائِرِهِ،
فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِنَظَائِرِهِ مِنَ الْمَوْصُوفَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ فِيهَا تِلْكَ الْعِلَّةُ.

* * *
* *
*

(٢) فِي د: (الضمير).

(١) فِي د: (بخاصة).

بَابُ الصِّفَةِ

الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ مِمَّا لَا يَجُوزُ [٩١].

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ امْتَنَعَ الْإِتْبَاعُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؟
وَمَا حُكْمُ: (هَذَا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمِينَ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزَ عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا رَجُلٌ وَرَجُلٌ قَائِمِينَ)
فِي أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّثْنِيَّةُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ التَّثْنِيَّةُ
وَالِاسْتِقْرَارُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الْاسْتِقْرَارَ خَاصَّةً، كَقَوْلِكَ:
(مَعَهُ امْرَأَةٌ قَائِمِينَ)؟ وَلِمَ حَمَلُهُ عَلَى (هَذَا) دُونَ الْحَمْلِ عَلَى التَّثْنِيَّةِ فِي
قَوْلِكَ: (هَذَا)؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى التَّثْنِيَّةِ أَنْ يَرْفَعَ عَلَى الصِّفَةِ،
كَمَا يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ وَرَجُلٌ قَائِمِينَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ امْرَأَةٍ مُلْتَزِمِينَ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي: (مُلْتَزِمِينَ)؟
وَلِمَ جَعَلَهُ عَلَى أَنَّ فِي (مَعَ امْرَأَةٍ) إِضْمَارَ رَجُلٍ، لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عِلَامَةٌ؟
وَمَا دَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ مَعَ امْرَأَةٍ أَجْمَعُونَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (فَوْقَ الدَّارِ رَجُلٌ وَقَدْ جِئْتُكَ بِرَجُلٍ آخَرَ عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ)؟ وَمَا
الْعَامِلُ فِي: (عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْحَالِ، كَمَا كَانَ
فِي الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا عَلَى الْمَدْحِ،

(*) العنوان في الكتاب ٥٦/٢: « هذا باب ما يُنصب فيه الاسمُ لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة ».

بِتَقْدِيرِ: (أَعْنِي)؟

وَمَا حُكْمُ: (اَصْنَعْ مَا سَرَّ أَخَاكَ وَمَا أَحَبَّ أَبُوكَ الرَّجُلَانِ الصَّالِحَانِ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْخَرْنَقِ:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرَرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ

فَلَمْ نَصَبْ: (النَّازِلِينَ) مَعَ أَنَّهُ يَصْلُحُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ؟

وَمَا حُكْمُ: (اَصْنَعْ مَا سَاءَ أَبَاكَ فَكْرَهُ أَخُوكَ الْفَاسِقَيْنِ الْخَيْشَيْنِ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ

النَّصَبُ وَالرَّفْعُ عَلَى الذَّمِّ؟

وَمَا نَاصِبُ: (فَارِهَيْنِ) فِي قَوْلِكَ: (عِنْدِي غُلَامٌ وَقَدْ أَتَيْتُ بِجَارِيَةٍ فَارِهَيْنِ)؟

وَلَمْ إِذَا اخْتَلَفَ إِعْرَابُ الْمَذْكُورِ الْمُتَقَدِّمِ لَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ عَلَيْهِ فِي الْإِتْبَاعِ؟ وَلَمْ
كَانَ عَلَى: (أَعْنِي)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)؟ فَلَمْ إِذَا تَقَدَّمَتْ

الْصِّفَةُ لَمْ تَتَّبِعْ، وَجَازَ فِيهَا الْحَالُ مَعَ تَقَدُّمِهَا؟ وَلَمْ صَارَ الْإِتْبَاعُ فِيهَا تَرْتِيبًا يَمْنَعُ مِنَ
التَّقْدِيمِ، وَلَمْ تَكُنْ الْحَالُ تَرْتِيبًا تَرْتِيبًا^(١) يَمْنَعُ مِنَ التَّقْدِيمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ

تَابِعَةٌ مُتَمِّمَةٌ لِلْأَسْمِ، وَلَيْسَ الْحَالُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَتَرْتَّبُ بِأَنَّ الْمَعْلُومَ طَرِيقٌ إِلَى
الْمَجْهُولِ، كَمَا يَتَرْتَّبُ الْخَبَرُ [ظ ٩١] بِهَذَا^(٢) الْمَعْنَى؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ وَصْفُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا الرَّاغِبَانِ)؟ فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا رَجُلٌ وَفِي^(٣) الدَّارِ آخَرُ كَرِيمَيْنِ)؟ فَلَمْ لَا تَتَّبِعْ الصِّفَةَ مَعَ
اتِّفَاقِ الْأَسْمَيْنِ فِي النَّكِرَةِ، وَفِي الرَّفْعِ، وَفِي أَنَّ الْعَامِلَ لِلْإِبْدَاءِ؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ
عَلَى الْحَالِ، كَمَا يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ مُلْتَزِمَيْنِ)؟ وَهَلْ لِأَنَّ فِي

(٢) فِي د: (فَهَذَا).

(١) قَوْلُهُ: (تَرْتِيبًا) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِي)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ، وَالْكِتَابِ ٥٩/٢

(مَعَ امْرَأَةٍ) ضَمِيرَ رَجُلٍ، كَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ صِفَتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذَا، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْحَالِ؟ وَمَا حُكْمُ: (هَذَا لَابْنِ إِنْسَانَيْنِ عِنْدَنَا كِرَامًا)؟ وَلَمْ حَمَلُهُ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّافِعِ^(١): فَلَا بُتْدَاءُ^(٢) [عَمِلَ]^(٣) فِي الْأَوَّلِ [عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ، وَعَمِلَ فِي (آخِرَ) عَلَى جِهَةِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرُهُ ظَرْفٌ]^(٤)، كَاخْتِلَافِ الْعَجَارِ فِي هَذَا، إِذْ أَحَدُهُمَا بِحَرْفٍ وَالْآخَرُ بِإِضَافَةٍ اسْمٍ؟

وَهَلْ يَجْرِي عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ: (هَذِهِ جَارِيَةٌ أَخَوِي ابْنَيْنِ لِفُلَانٍ كِرَامًا)، وَ(هَذَا فَرَسٌ أَخَوِي ابْنَيْكَ الْعُقَلَاءَ الْحُكَمَاءَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَانِ أَخَوَاكَ وَقَدْ تَوَلَّى أَبَوَاكَ الرَّجَالُ الصَّالِحُونَ)؟ وَلَمْ^(٥) لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ؟

وَمَا حُكْمُ^(٦): (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا)؟ وَلَمْ جَارَ فِي (أَنْفُسِهِمَا) الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَلَمْ يُجَرَّ عَلَى الْمَدْحِ؟ فَلَمْ لَا يُمَدَّحُ بِالنَّفْسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَمْدُوحَ لَهُ نَفْسٌ، وَالْمَذْمُومَ لَهُ نَفْسٌ، لَا مَحَالَةَ، فَيَسْتَحِيلُ الْمَدْحُ بِالنَّفْسِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مُنْطَلِقَانِ)؟ وَلَمْ جَارَ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَذَاكَ أَخُوكَ الصَّالِحَانِ)؟ وَلَمْ جَارَ عِنْدَهُ عَلَى الصِّفَةِ؟ وَمَا مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَّاجِ فِيهِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ عَلَى الصِّفَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَاكَ عَلَى جِهَةِ التَّكْرِيرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَضَى أَخُوكَ الصَّالِحَانِ)؟ وَلَمْ جَارَ الرَّفْعُ فِيهِ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ؟

وَمَا حُكْمُ: (ذَهَبَ أَخُوكَ وَقَدِمَ عَمْرُو الرَّجُلَانِ الْحَلِيمَانِ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ هَذَا

(١) سيبويه ٥٩/٢. (٢) في الأصل: (الابتداء).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الجواب.

(٤) في د: (ولو). (٥) قوله: (حكم) ليس في د.

عَلَى الصِّفَةِ أَصْلًا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَنْ عَبْدُ اللَّهِ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عَلَى
الْمَدْحِ، رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمدَّحَ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُهُ الْمَادِحُ؟ وَهَلَا كَانَ
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِداءَهُ خَلَا أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَخْضٍ
وَهَلْ يُقْصَرُ بِالْمَمْدُوحِ الْمَعْرُوفِ خَلْطُهُ بِمَنْ لَا يُعْرَفُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ التَّعْظِيمُ
مَوْقِعَهُ حَتَّى تَوَجَّهَ إِلَيْهِ فِي عَيْنِهِ، كَمَا لَا يَقَعُ التَّحْقِيرُ مَوْقِعَهُ حَتَّى تَوَجَّهَ إِلَى الْمُحَقَّرِ
فِي عَيْنِهِ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟ [٩٢و].

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ الْعُدُولُ بِهَا إِلَى الْحَالِ، أَوْ
الاسْتِثْنَاءُ مَعَ اخْتِمَالِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُدِلَ بِالصِّفَةِ عَنِ الْإِتْبَاعِ، فَأَقْرَبُ شَيْءٍ إِلَيْهَا
الْحَالُ. وَإِنَّمَا يَصْلُحُ الْاسْتِثْنَاءُ إِذَا امْتَنَعَ الْإِتْبَاعُ وَالْحَالُ جَمِيعًا.

وَالصِّفَةُ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ هِيَ الَّتِي يَعْتَرِضُ فِيهَا مَانِعٌ مِنْ جِهَةِ اخْتِلَافِ
الْعَامِلِينَ أَوْ اخْتِلَافِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، أَوْ التَّقْدِيمِ عَلَى الْمَوْصُوفِ،
فَإِذَا عَرَضَ أَحَدُ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ امْتَنَعَ الْإِتْبَاعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ بِصِفَةِ
نَكِرَةٍ، وَلَا النَّكِرَةُ بِصِفَةِ مَعْرِفَةٍ^(١)، وَلَا يَعْمَلُ فِي صِفَةِ الْوَاحِدَةِ عَامِلَانِ؛ لِاسْتِحَالَةِ
انْعِقَادِ الْمُشْنَى لِمَوْصُوفٍ مُوَحَّدٍ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛
لَأَنَّهَا مُتَمَمَّةٌ تَابِعَةٌ، فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا سَبَبَانِ يَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢) امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ
عَلَى الْمَوْصُوفِ.

وَأَمَّا الْحَالُ فَتَجُوزُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ لِلزِّيَادَةِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (بِصِفَةِ النَّكِرَةِ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مِنْهَا).

الفائدة لتخصيص المذكور، كما تكون الصفة لتخصيص المذكور بإزالة الشبهة في المعرفة، وإيجاب القسمة في النكرة؛ فمن أجل هذا استحال أن يجري على المعرفة والنكرة؛ لأنها إن كانت نكرة لم تزل الاشتراك العارض في المعرفة، وإن كانت معرفة لم توجب قسمة في النكرة، فبطل أن تجري الصفة على المعرفة والنكرة؛ لأنها توجب فائدة كفاية الخبر، إذا قلت: (زيدٌ ورجُلٌ قائمان)، فهذا صحيحٌ مستقيمٌ، فأما في الصفة فمحال أن تجري على المعرفة والنكرة؛ لما بينا.

وتقول: (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين)، فتنصب (قائمين) على الحال من المعرفة والنكرة؛ لأن في قولك: (معه) إضماراً معرفةً، و(رجُلٌ) نكرة، ف(قائمين) حال من المعرفة والنكرة، والعامل فيه الاستقرار، كالذي يكون في قولك: (مَعَكَ زَيْدٌ قَائِمًا)، و(خَلْفَكَ زَيْدٌ ذَاهِبًا). ولا يجوز: (قائمان) على الصفة؛ لأن الأول مرفوعٌ بأنه خبرٌ مبتدأ، والآخر مرفوعٌ بأنه مبتدأ خبره ظرفٌ، فقد اختلف العاملان، فلا يجوز على الصفة لهذه العلة، وهو كاختلاف معنى فعلين، وكذلك اختلاف معنى ابتداءين إذا عمل على وجهٍ يخالف وجهًا آخر، وإن اتفق العمل في الرفع واتفق المعمولان فقد اختلف وجه العملين.

ولا يصلح أن يعمل فيه (هذا) على [ظ ٩٢] تقدير: هذا رجلٌ ورجُلٌ قائمين؛ لأن الاستقرار أولى به؛ من أجل أنه لا يحتاج معه إلى تقدير الكلام على اختلاف صيغته، وعلى ذلك وجهه سيويهِ دون إعمال التثنية في (هذا) ^(١).

ويجوز إذا جرى ذكر إنسان أن تقول: (معه امرأةٌ قائمين) على الحال، كما تقول: (زيدٌ مع عمرو قائمين)، كأنك قلت: استقرَّ قائمين.

ولا يلزم من حملهِ على التثنية في الحال أن يرفع على الصفة؛ لأن الحال أوسعُ

مِن الصِّفَةِ بِأَنَّهَا تَكُونُ مِنَ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ، وَمِن المَعْرِفَةِ خَاصَّةً، وَمِن النَّكِرَةِ خَاصَّةً، وَيَصْلُحُ فِيهَا التَّقْدِيمُ، وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ، فَهِيَ أَحْمَلُ لِلتَّأْوِيلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ امْرَأَةٍ مُلتَزِمَيْنِ)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ، فَأَمَّا إِذَا نَصَبْتَهُ عَلَى الْحَالِ فَالْعَامِلُ وَاحِدٌ، وَهُوَ الِاسْتِفْرَاضُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ رَجُلٍ، وَمَوْضِعُ (مَعَ امْرَأَةٍ)، فَهُوَ عَامِلٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِي قَوْلِكَ: (مَعَ امْرَأَةٍ) ضَمِيرَ رَجُلٍ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عِلَامَةٌ قَوْلُهُمْ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ مَعَ امْرَأَةٍ أَجْمَعُونَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: اسْتَقَرُّوا مَعَ امْرَأَةٍ أَجْمَعُونَ.

وَتَقُولُ: (فَوْقَ الدَّارِ رَجُلٌ وَقَدْ جِئْتُكَ بِرَجُلٍ آخَرَ عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ، وَلَا الْحَالُ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ، وَلَكِنْ تَنْصِبُهُ عَلَى الْمَدْحِ، بِتَقْدِيرٍ: أَعْنِي عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ.

وَتَقُولُ: (اصْنَعْ مَا سَرَّ أَخَاكَ وَمَا أَحَبَّ أَبُوكَ الرَّجُلَانِ الصَّالِحَانِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَنْعَقِدَ الْأَوَّلُ، وَلَا الثَّانِي، عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى: هُمَا الرَّجُلَانِ الصَّالِحَانِ.

وَقَالَتْ ^(١) الْخَرَنْقُ:

٢٢؛ لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ ^(٢)

فَهَذَا لَمْ يُعَدَّلْ بِهِ عَنِ الْإِتْبَاعِ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَدُلَّ عَلَى الْمَدْحِ بِصِغَةِ خَاصَّةٍ لَهُ، فَقَطَعَتْهُ عَنِ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؛ إِذْ الْأَصْلُ فِيهَا تَخْصِيصُ الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا قَطَعَتْهُ إِلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي النَّازِلِينَ، دَلَّتْ عَلَى أَنَّهَا تُرِيدُ الْمَدْحَ بِالصِّفَةِ، لَا تَخْصِيصَ الْمَوْصُوفِ عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ لِلصِّفَةِ، فَإِذَا كَانَ يَجُوزُ هَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَقَالَ).

(٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الْكَامِلِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرْ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٢١٦).

في صِفَةِ الْمَدْحِ مَعَ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ فَهُوَ فِيهَا [أَنْ] ^(١) يَمْتَنَعُ مِنْهُ الْإِتْبَاعُ أَجُوزٌ.

وَتَقُولُ: (اَصْنَعْ مَا سَاءَ أَبَاكَ وَكَرِهَ أَخُوكَ الْفَاسِقَيْنِ الْخَبِيثَيْنِ)، فهذا لا يَجُوزُ فِيهِ [٩٣] الْإِتْبَاعُ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ، وَاخْتِلَافِ الْعَمَلَيْنِ أَيْضًا، وَلَوْ اتَّفَقَ الْعَامِلَانِ فَهُوَ عَلَى الدَّمِّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَغْنِي الْفَاسِقَيْنِ الْخَبِيثَيْنِ.

وَتَقُولُ: (عِنْدِي غُلَامٌ وَقَدْ آتَيْتُ بِجَارِيَةٍ فَارْهَيْنِ)، فهذا لا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ، وَلَا الْحَالُ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ، وَلَكِنْ تَنْصِبُهُ عَلَى: أَغْنِي، فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً، وَنَظِيرُهُ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)، لَمَّا امْتَنَعَ الْإِتْبَاعُ حَمَلْتُهُ عَلَى الْحَالِ، فَكَذَلِكَ هَذَا، لَمَّا امْتَنَعَ الْحَالُ وَالْإِتْبَاعُ فِيهِ حَمَلْتُهُ عَلَى: أَغْنِي.

وَالْحَالُ يَصْلُحُ تَقْدِيمُهَا مَعَ أَنْ تَكُونَ مُؤَخَّرَةً، وَلَا يَصْلُحُ تَقْدِيمُ الصِّفَةِ مَعَ أَنْ مَرَّتَبَتَهَا أَنْ تَكُونَ مُؤَخَّرَةً؛ لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مُتَمِّمَةٌ لِلْأَسْمِ، وَالْآخَرُ تَابِعَةٌ. فَأَمَّا الْحَالُ فَإِنَّمَا تَرْتَبَتْ فِي التَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّهَا لِلْفَائِدَةِ، فَمَوْضِعُهَا بَعْدَ مَا يُذَكَّرُ لِلْبَيَانِ؛ إِذِ الْمَعْلُومُ طَرِيقٌ إِلَى عِلْمِ الْمَجْهُولِ، فَبِهَذَا الْوَجْهِ تَرْتَبَتْ، فَلَمْ يَمْنَعْ السَّبَبُ الْوَاحِدُ، وَمَنَعَ السَّبَبَانِ، كَمَا أَنَّ السَّبَبَيْنِ فِي: (أَحْمَدَ) يَمْنَعُهُ الصَّرْفُ، فَإِذَا انْفَرَدَ بِأَحَدِهِمَا لَمْ يَمْنَعُهُ.

وَتَقُولُ: (هَذِهِ نَافَةٌ وَفَصِيلُهَا الرَّاتِعَانِ)، فَلَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَكِنْ عَلَى: هُمَا الرَّاتِعَانِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ وَفِي الدَّارِ آخَرُ كَرِيمَيْنِ)، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَا الْحَالُ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ؛ إِذِ ^(٢) الْإِبْتِدَاءُ عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ، وَفِي الثَّانِي عَلَى جِهَةِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرُهُ ظَرْفٌ، فَهُوَ عَلَى: أَغْنِي.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: (هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ مُلْتَزِمَيْنِ) فَيَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ فِي (مَعَ امْرَأَةٍ) ضَمِيرًا، وَقَدْ عَمِلَ الْاسْتِقْرَارُ فِيهِ، وَفِي (مَعَ امْرَأَةٍ)، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ:

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) في الأصل ود: (إذا)، وكذا يقتضي السياق.

هَذَا رَجُلٌ اسْتَقَرَّ هُوَ وَامْرَأَةٌ مُلْتَزِمِينَ. وَوَجَبَ الإِضْمَارُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ صِفَةِ رَجُلٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (فِي الدَّارِ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ آخَرَ، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا وَاحِدٌ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ: (كَرِيمِينَ) عَلَى الْحَالِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا لَابْنٍ إِنْسَانِينَ عِنْدَنَا كِرَامًا)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَا الْحَالِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِينَ؛ إِذِ الْأَوَّلُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَالثَّانِي إِضَافَةٌ (ابْنِ) إِلَى مَا بَعْدَهُ.

وهو^(١) عَلَى قِيَاسٍ: (هَذِهِ جَارِيَةٌ أَخَوَيْ ابْنَيْنِ لِفُلَانٍ كِرَامًا)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَا الْحَالِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِينَ؛ إِذِ^(٢) الْإِضَافَةُ الْأُولَى عَلَى مَعْنَى الْمِلْكِ، وَالثَّانِيَّةُ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ.

وَكَذَلِكَ: (هَذَا فَرَسٌ أَخَوَيْ ابْنَيْكَ الْعُقَلَاءَ الْحُلَمَاءَ)، فَهَذَا عَلَى: أَعْنِي، لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ؛ لِامْتِنَاعِ الْإِتْبَاعِ.

وَتَقُولُ: (هَذَانِ أَخَوَاكَ وَقَدْ تَوَلَّى أَبَوَاكَ [ظ ٩٣] الرَّجَالُ الصَّالِحُونَ)، فَتَسْتَأْنِفُهُ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ قَدْ امْتَنَعَ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِينَ، فَهُوَ عَلَى الْمَدْحِ، يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ. وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا)، فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْإِتْبَاعِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِينَ وَالْعَمَلِينَ أَيْضًا، وَلَا يَكُونُ أَيْضًا^(٣) عَلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَدِّحُ بِالنَّفْسِ؛ إِذِ الْمَمْدُوحُ لَهُ نَفْسٌ، وَالْمَذْمُومُ لَهُ نَفْسٌ، فَلَا يَصِحُّ الْمَدْحُ بِالنَّفْسِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى مَعْنَى مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمَمْدُوحِ وَالْمَذْمُومِ، وَلَكِنْ تَحْمِلُهُ عَلَى: هُمَا أَنْفُسُهُمَا، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى: أَعْنِي أَنْفُسَهُمَا.

وَتَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مُنْطَلِقَانِ)، فَهَذَا عَلَى الصِّفَةِ، بِلَا خِلَافٍ فِيهِ. وَتَقُولُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَذَلِكَ أَخُوكَ الصَّالِحَانِ) عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ عِنْدَ

(٢) فِي الْأَصْلِ: (إِذَا) وَكَذَا فِي د.

(١) قَوْلُهُ: (هُوَ) لَيْسَ فِي د.

(٣) قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ أَيْضًا) مَكْرَرٌ فِي د.

سَيَبُوهُ^(١)؛ لَا تَفَاقٍ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ، وَإِنْ^(٢) اخْتَلَفَا^(٣). وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ عَلَى الصِّفَةِ^(٤)؛ لِأَنَّ الْعَامِلَيْنِ غَيْرَانِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ اتَّفَقَا أَوْ اخْتَلَفَا.

وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: (انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَضَى أَخُوكَ الصَّالِحَانِ) عَلَى الصِّفَةِ عِنْدَ سَيَبُوهُ؛ لِأَنَّ (انْطَلَقَ)، وَ(مَضَى) بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ^(٥)، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ، وَلَا الثَّانِي^(٦)، وَسَيَبُوهُ يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ: (انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَخُوكَ الصَّالِحَانِ)، كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ (مَضَى)؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ التَّأَكِيدِ، فَكَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ.

وَتَقُولُ: (ذَهَبَ أَخُوكَ وَقَدِمَ عَمْرُو الرَّجُلَانِ الْحَلِيمَانِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْإِتْبَاعِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ، وَلَكِنْ تَرْفَعُهُ عَلَى: هُمَا الرَّجُلَانِ الْحَلِيمَانِ.

وَتَقُولُ: (مَنْ عَبْدُ اللَّهِ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَدْحِ نَصَبَتْ أَوْ رَفَعَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَخْلُطَ مَنْ لَا يُعْرَفُ بِمَنْ^(٧) يُعْرَفُ؛ ثُمَّ يُمدَّحَا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّقْصِيرِ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَمْ يُوَجَّهْ الْمَدْحُ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ فِيهِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ الْمَدْحُ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ مَعَ وُجُودِ السَّبِيلِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا مَوْقِعَ لَهُ فِي التَّعْظِيمِ، كَمَا أَنَّ ذَمَّ مَنْ لَا يُعْرَفُ لَا مَوْقِعَ لَهُ فِي التَّحْقِيرِ؛ إِذْ كَانَ لَا يَضُمُّهُ، وَلَا تُعْرَفُ الْوُجُوهُ عَنْهُ، وَلَا تَقْتَضِي عَيْنُهُ بِمَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ. فَكَذَلِكَ الْمَدْحُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يُعْرَفَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَا تَوْفِيقَ حَقٍّ تَجِبُ بِهِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ مَدْحِ مَنْ لَا يُعْرَفُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُعْرَفَ بِعَيْنِهِ، فَيُوَجَّهْ الْمَدْحُ إِلَيْهِ [مِنْ] ^(٨) غَيْرِ شَرِكَةٍ فِي مَعْنَى صِفَتِهِ، كَمَا قَالَ الْهَذَلِيُّ [و ٩٤]:

(١) سيبويه ٦٠ / ٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَإِذ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (اِخْتَلَف).

(٤) الْأَصُول ٤٢ / ٢، وَفِيهِ: «وَالْقِيَاسُ عِنْدِي أَنْ يَرْتَفِعَا عَلَى (هُمَا) لِأَنَّ الَّذِي ارْتَفَعَ بِهِ الْأَوَّلُ غَيْرُ الَّذِي

ارْتَفَعَ بِهِ الثَّانِي».

(٦) الْأَصُول ٤٢ / ٢.

(٥) سيبويه ٦٠ / ٢.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٧) فِي د: (لِمَنْ).

٤٤؛ وَلَمْ أَذِرْ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِذَاءَهُ خَلَا أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَا جِدَ مَحْضٍ^(١)

فهذا جُهدُ الْمُقْلِّ؛ إذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى تَوَجُّهِ الْمَدْحِ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ مَنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ فِيهِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ هَذَا أَنْ يُخْلَطَ مَنْ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ بِمَنْ لَا يُعْرَفُ، وَإِنْ كَانَ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يُعْرَفَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْصِيرِ بِمَدْحِ الْمَعْرُوفِ؛ إذْ نُزِّلَ تَنْزِيلَ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَلَمْ يُخْلَصْ لَهُ الْمَدْحُ عَلَى مَا يَجِبُ فِي صِفَتِهِ حَتَّى خُلِطَ بِمَدْحِ لَا مَوْقِعَ لَهُ، فَصَارَ هَذَا الْمَدْحُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا مَوْقِعَ لَهُ، وَصَارَ مُقْصَرًّا بِهَذَا الْمَمْدُوحِ بِمَا هَجَنَ بِهِ مَدْحَهُ؛ إذْ خَلَطَهُ بِمَنْ لَا يُعْرَفُ.



(١) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٣٠، وانظر الأضداد للأنباري ٢٦٤، ودلائل الإعجاز ٤٧٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٢٧، وسمط اللآلي ١/ ٨٧. وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٩، وضرورة الشعر للقرّاز ٣٣٠، والإنصاف ١/ ٣٩٠.

بَابُ الْحَالِ

الَّتِي تَقَعُ فِي السُّؤَالِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي تَقَعُ فِي السُّؤَالِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي تَقَعُ فِي السُّؤَالِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا تَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ ^(١)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا شَأْنُكَ قَائِمًا)، و (مَا شَأْنُ زَيْدٍ قَائِمًا)؟ وَمَا مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ؟
وَهَلْ فِيهِ مَعْنَى: لَمْ صِرْتَ قَائِمًا، وَلِمَ ^(٢) حَصَلَتْ قَائِمًا، فَمِنْ أَجْلِ دُخُولِ هَذَا الْمَعْنَى
جَازَتْ الْحَالُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا لِأَخِيكَ قَائِمًا)؟ وَمَا مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ؟ وَهَلْ فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ: (مَا شَأْنُكَ قَائِمًا) بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا)؟

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَ: (مَا شَأْنُكَ قَائِمًا) مَعْنَى: لَمْ قُمْتُ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى: (مَا لَكَ قَائِمًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْكَلَامَيْنِ يَنْوُبُ مَنَابَ الْآخِرِ فِيمَا يُفْهَمُ
مِنَ الْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذَكُّرِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر: ٤٩]؟ وَهَلْ فِيهِ مَعْنَى: لَمْ
أَعْرِضُوا عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَنْ ذَا قَائِمًا بِالْبَابِ)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
عَمَّا فِي (ذَا) مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْحَاضِرِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ ^(٣): مَنْ ذَا الَّذِي هُوَ

(*) العنوان في الكتاب ٦٠ / ٢: « هذا باب ما ينتصب لأنه حال ».

(١) في د: (الفعل).

(٢) في د: (أولم).

(٣) سيبويه ٦١ / ٢.

قَائِمٌ بِالْبَابِ، وهو في التَّقْدِيرِ يَجِبُ لَهُ الرَّفْعُ^(١)، وفي الكلامِ الْأَوَّلِ يَجِبُ لَهُ النَّصْبُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ تَفْسِيرًا لِمَعْنَى لَا تَقْدِيرًا لِلْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لِمَنْ الدَّارُ مَفْتُوحًا بِأُيُهَا)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَنْ ذَا [ظ ٩٤] خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (مَنْ ذَا خَيْرًا مِنْكَ) بِالنَّصْبِ؟ وَلِمَ حَمَلَ الْمَرْفُوعَ عَلَى^(٢): مَنْ ذَا الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَحَمَلَ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْحَالِ؟ وَهَلْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَنْصُوبَ يُوجِبُ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَهُ^(٣) خَيْرًا مِنْهُ، وَالْمَرْفُوعَ لَا يُوجِبُ ذَلِكَ؟ وَلِمَ وَجَبَ هَذَا بِدَلَالَةٍ: (مَنْ ذَا قَائِمًا) وهو يَعْلَمُ أَنَّهُ قَائِمٌ؟

وَلِمَ جَازَتْ الْمَعْلُومَةُ مَعَ أَنَّ فِيهَا الْفَائِدَةَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ أَفَادَ الْمُخَاطَبَ أَنَّهُ قَائِمٌ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ؟ وَهَلْ إِذَا رُفِعَ (خَيْرٌ مِنْكَ) بِمَعْنَى (الَّذِي) مَوْصُولٌ كَصِلَتِهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي تَقَعُ فِي السُّؤَالِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ عَمَلٌ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السُّؤَالِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ سُؤَالًا، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا بِأَنَّهُ خَيْرٌ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْحَالِ، كَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ الْفِعْلُ فِي الْمَذْكُورِ فِي الظَّرْفِ، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فَالسَّيْرُ وَقَعَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَوْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ فِعْلٌ لَخَرَجَ عَنْ مَعْنَى الظَّرْفِ. فَأَمَّا الْحَالُ فَيَقَعُ الْفِعْلُ فِي مَذْلُولِهَا، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ رَاكِبًا)، فَالْمَعْنَى: سِرْتُ فِي حَالِ الرُّكُوبِ، وَلَوْ لَمْ يَقَعِ الْفِعْلُ فِي مَذْلُولِهَا لَخَرَجَتْ^(٤) عَنْ مَعْنَى الْحَالِ، فَلَا يَجُوزُ: (مَنْ زَيْدٌ قَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ اسْتِفْهَامًا،

(٢) سيبويه ٢ / ٦١.

(٤) في د: (لخرجته).

(١) في د: (بالرفع).

(٣) في د: (عمله).

كَمَا^(١) لَا يَجُوزُ: (الرَّجُلُ زَيْدٌ قَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَهَذَا فَاسِدٌ فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِخْبَارِ جَمِيعًا؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (مَا شَأْنُكَ قَائِمًا)، و(مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَاقِفًا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ مَا تَضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى: لِمَ حَصَلَتْ^(٢) قَائِمًا، وَفِيهِ مَعْنَى: لِمَ قُمْتَ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَضَمَّنَهُ^(٣) لَمْ يُفْهَمْ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ هَذَا الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (مَا لِأَخِيكَ قَائِمًا)، فَهَذَا فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِثْقَارِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ظَرْفٍ كَانَ خَبَرَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، فَفِيهِ مَعْنَى الْاسْتِثْقَارِ.

وَقَوْلُكَ: (مَا شَأْنُكَ قَائِمًا) بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا) فِي أَنَّهُ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى التَّشْبِيهِ، وَفِي: (شَأْنُكَ) مَعْنَى: لِمَ حَصَلَتْ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (مَا لَكَ قَائِمًا) [فِي أَنَّهُ^(٤)] يُفْهَمُ^(٥) مِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، فَفِيهِ مَعْنَى: لِمَ أَعْرَضُوا عَنِ التَّذِكْرِ، عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ، فَكَذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مِثْلِ هَذَا [٩٥] السُّؤَالِ.

وَتَقُولُ: (مَنْ ذَا قَائِمًا)، فَفِي (ذَا) مَعْنَى الْإِشَارَةِ إِلَى حَاضِرٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْ الْمُشَارُ إِلَيْهِ قَائِمًا، فَالْإِشَارَةُ وَقَعَتْ فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَقَدَرَهُ سَبِيوِيهِ بِقَوْلِهِ: مَنْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ بِالْبَابِ، فَعَابَ قَوْمٌ هَذَا التَّقْدِيرَ^(٦)؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الرَّفْعَ، وَالْمُقَدَّرُ يُوجِبُ النَّصْبَ، وَهَذَا فَاسِدٌ. إِلَّا أَنَّ سَبِيوِيهِ لَمْ يُرِدْ هَذَا الْوَجْهَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَبْيِينَ الْمَعْنَى، لَا تَقْدِيرَ اللَّفْظِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِمَا)

(٢) فِي د: (جَعَلْتَ).

(٣) فِي د: (ضَمْنَهُ).

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا يُفْهَمُ).

(٦) نَقَلَ الْفَارِسِيُّ هَذَا عَنِ الْمَبْرَدِ وَالزَّجَاجِ، قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي التَّعْلِيقَةِ ٢٥٩/١: «قَرَأْتُ بِخَطِّ أَبِي إِسْحَاقَ: غَلِطَ سَبِيوِيهِ فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَلْطَةً مِنْ حَيْثُ غَلِطَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ»، ثُمَّ قَالَ: «أَبُو الْعَبَّاسِ يَعِيبُ مِنْ قَوْلِهِ: مَنْ ذَا قَائِمًا، أَنَّهُ جَعَلَ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي يَنْتَسِبُ الْحَالُ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامَ، كَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: مَنْ ذَا؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَسْتَفْهَمُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَقِيمٍ، وَلَا يَكُونُ مَعْنَى الْفِعْلِ النَّاصِبُ لِلْحَالِ هَذَا».

في العَامِلِ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ تَقْدِيرُ اللَّفْظِ فِي الْعَامِلِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَعَمْرُو^(١))، فَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ يَخْتَلِفُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وَتَقُولُ: (لِمَنْ الدَّارُ مَفْتُوحًا بَابُهَا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ بِمَعْنَى الاسْتِفْرَارِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ خَبَرٌ فِيهِ مَعْنَى الاسْتِفْرَارِ، وَلَوْ قُلْتَ: (لِمَنْ الدَّارُ) صَحَّ الْكَلَامُ عَلَى التَّمَامِ، فَقَدْ جَاءَتْ الْحَالُ عَلَى جِهَةِ الْفُضْلَةِ فِي الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (مَنْ ذَا خَيْرٍ مِنْكَ) بِالرَّفْعِ عَلَى: مَنْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. وَتَقُولُ: (مَنْ ذَا خَيْرٍ مِنْكَ) عَلَى الْحَالِ، [وهذا^(٢)] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَعْلَمُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ، وَالرَّفْعُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ. وَإِنَّمَا وَجَبَ هَذَا لِأَنَّ الْحَالَ فِيهَا الْفَائِدَةُ لِلْمُخَاطَبِ، فَيَجِبُ^(٣) لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَفِيدَهُ مَا هُوَ عَالِمٌ بِهِ حَتَّى تَصَحَّ الْفَائِدَةُ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَرْفُوعُ؛ لِأَنَّهُ صِلَةٌ تَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُبَيِّنَةِ عَنِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، مِنْ غَيْرِ ادِّعَاءٍ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ بِهِ الْمَسْئُولُ مِنْهُ حَتَّى يَقَعَ الْجَوَابُ عَلَى صِحَّةٍ بِحَسَبِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ السُّؤَالُ.

وَيُوضَحُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ: (هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ كَرِيمٌ) لَمْ يَدَّعِ أَنَّ فِيهَا كَرِيمًا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِيُبَيِّنَ بِهِ الْمَسْئُولَ عَنْهُ، وَهُوَ (رَجُلٌ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (مَنْ ذَا خَيْرٍ^(٤) مِنْكَ) عَلَى مَعْنَى الصِّلَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، فَيُبَيِّنُ بِقَوْلِهِ: (مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) الْمَوْصُولَ، كَمَا بُيِّنَ بِالصِّفَةِ الْمَوْصُوفِ، مِنْ غَيْرِ ادِّعَاءٍ أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَمَا يَكُونُ فِي الْحَالِ إِذَا قَالَ: (مَنْ ذَا وَاقِفٍ بِالْبَابِ)، فَهُوَ يَدَّعِي أَنَّهُ وَاقِفٌ بِالْبَابِ. فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَائِدَةِ فِي الْحَالِ، وَالْبَيَانِ بِمَعْنَى الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ؛ فَلِذَلِكَ فَصَّلَ بَيْنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.



(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل ود: (خيرًا).

(١) بعده في الأصل ود: (عمرو).

(٣) قوله: (فيجب) ليس في د.

بَابُ صِفَةِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ [ظ ٩٥].

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ فِيهَا الْإِتْبَاعُ، وَالرَّفْعُ، وَالنَّصَبُ؟

وَمَا قِسْمَةُ الصِّفَاتِ فِي الْمَدْحِ وَخِلَافِهِ؟

وَمَا صِفَةُ الْمَدْحِ؟ وَمَا صِفَةُ الذَّمِّ؟ وَمَا الصِّفَةُ الْعَارِيَّةُ مِنَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ، وَ (الْمُلْكُ لِلَّهِ

أَهْلَ الْمُلْكِ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النَّوَاجِدَ يَوْمَ بَازِلٍ ذَكَرُ

الْخَائِضُ الْعَمْرُ، وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مَهْلِهِلٍ:

وَلَقَدْ خَبَطَنَ بُيُوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً أَخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ

وَهَلْ يَجُوزُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَفْظَ الْقُرْآنِ،

وَلَفْظُ الْقُرْآنِ أَوَّلَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِيْحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ

بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء: ١٦٢]؟ [وهَلْ هُوَ]^(١)

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٦٢: « هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الْقَطْعُ [عَنْ] ^(١) الْعَطْفِ عَلَى الْمُفْرَدَاتِ، وَالنَّصْبُ ^(٢) فِي تَقْدِيرِ الْعَطْفِ بِالْجُمْلَةِ عَلَى: وَأَعْنِي الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْعَامِلُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] رَفْعًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَيَكُونُ: (وَالْمُقِيمِينَ) اعْتِرَاضًا؟ وَهَلْ يَضَعُفُ ذَلِكَ لِدُخْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَالْاعْتِرَاضِ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، لَا يَنْعَقِدُ بِالْكَلَامِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَقَطْ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]؟ وَهَلِ الرَّفْعُ فِي: (وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ) بِالْعَطْفِ عَلَى: (آمَنَ بِاللَّهِ) الَّذِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَ(الصَّابِرِينَ) نَصْبٌ عَلَى الْمَدْحِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: (وَالصَّابِرُونَ) عَلَى الْعَطْفِ، وَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالْقَطْعِ عَنِ الْأَوَّلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْخَرْنِقِ [٩٦]:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرَرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرُرِ
فَلَمْ نُصَبْ: (النَّازِلِينَ)، وَرُفِعَ (وَالطَّيِّبُونَ)؟ وَلَمْ حُمِلَ:

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرُرِ

عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا رُفِعَ: (وَالْمُؤْتُونَ) بِالْإِبْتِدَاءِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى الْمَرْفُوعِ الْأَوَّلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ خَيَّاطٍ الْعُكْلِيِّ ^(٣):

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (النصب).

(٣) هو مالك بن خياط العكلي، وهو من قتل كرز بن سودة في يوم الصعاب، وهو يوم كان بين بني عبد مناة بن أد وبين عجل وحنيفة في اليمامة. انظر أشعار النساء للمرزباني ١٣٢.

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ إِلَّا نُمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ، وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُحْلِيهَا

وَلِمَ حُمِلَ: (والقائلون) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ، فَلَمْ يَتَوَجَّهْ (القائلون) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَصَارَ شَاهِدًا فِي: (والمؤفون)، (والطَّيِّبُونَ)؛ إِذْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا يَتَوَجَّهُ فِيهِ الْعُطْفُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هَكَذَا هَذَا، فَهُوَ شَاهِدٌ فِيهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالتَّيِّبِينَ)؟ وَهَلْ هَذَا شَاهِدٌ عَلَى: (وَالصَّابِرِينَ) بَعْدَ (وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (الظَّاعِنُونَ) بِالرَّفْعِ، وَ(القائلون) بِالنَّصْبِ؟ وَعَلَامٌ يُنْصَبُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

لَقَدْ حَمَلْتُ قَيْسُ بْنُ عِيْلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوَائِبِ وَالْحَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ غَضَابًا سَمَا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَعْبٍ

فَلِمَ نَصَبَ (أَخَاهَا)؟ وَلِمَ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَمْرِ جَهْلُوهُ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَا قَدْ عَلِمُوهُ، كَمَا عَلِمْتَ؟ فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَدَلُّ أَيُّهَا الْمُتَكَلِّمُ^(١) أَنَّكَ مُشْنٍ عَلَيْهِ مُعْظَمٌ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ صِفَةَ الْمَدْحِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنَّا بَنِي فُلَانٍ نَفْعُلُ كَذَا) فِي الْإِفْتِخَارِ؟

وَلِمَ إِذَا جَرَى عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَظْهَرَ الْعَامِلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَا يَخْرُجُ إِلَى مَعْنَى الْخَبَرِ، كَمَا لَا يَظْهَرُ الْعَامِلُ فِي الْقَسَمِ؛ لِثَلَا يَخْرُجُ إِلَى الْخَبَرِ الَّذِي تَعْرِضُ فِيهِ الْفَائِدَةُ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ مَادِحًا مُعْظَمًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ امْتِنَاعٌ (نَعَمْ) مِنَ التَّصَرُّفِ لِثَلَا يَخْرُجُ إِلَى الْخَبَرِ الْمَحْضِ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُسْلِم).

عَلَى مَعْنَى الصَّفَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ مَادِحًا جَمِيعَ هَذَا عَلَى طَرِيقَةٍ [ظ ٩٦]
وَاحِدَةً؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةِ عُطَلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِعَ مِثْلِ السَّعَالِي

وَلَمْ جَازَ النَّصْبُ عَلَى الدَّمِّ فِي النِّكَرَةِ؟ وَلَيْسَ يَجُوزُ فِي الْأُصُولِ مَدْحُ مَنْ لَا
يُعْرَفُ وَذَمُّ مَنْ لَا يُعْرَفُ؟ وَكَيْفَ جَازَ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الدَّمَّ فِي الْحَقِيقَةِ يَرْجِعُ
إِلَى مُتَعَلِّقِ هَذِهِ النِّكَرَةِ، فَصَارَ الدَّمُّ لَهُ بِذَمِّ مُتَعَلِّقِهِ الَّذِي يَجْرِي [مَجْرَى] ^(١) نَفْسِهِ؟
وَهَلْ هُوَ مِمَّا مَخْرَجُهُ مُخْرَجُ النِّكَرَةِ، وَقَدْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى مَا قَالَ
سَيِّوِيَّةُ ^(٢): «لَمَّا قَالَ: (إِلَى نِسْوَةِ عُطَلٍ) صِرْنَ عِنْدَهُ مِمَّنْ عَلِمَ أَنَّهُنَّ شُعْنٌ، فَذَكَرَ ^(٣)
ذَلِكَ تَشْنِيعًا وَتَشْوِيهًا؟» وَلَمْ حَمَلَهُ يُؤْنَسُ عَلَى أَنَّ الْجَرَ أَكْثَرُ؟ فَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِي
نَصْبِ النِّكَرَةِ عَلَى الدَّمِّ مِنَ الْعُمُوضِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ، وَلَيْسَ فِي الْجَرَ
مِثْلُ ذَلِكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

بِأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيحَاتِ النُّقَبِ

شَكْلُ التَّجَارِ وَحَلَالِ الْمُكْتَسَبِ

فَهَلِ الْوَجْهُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، كَمَا قَالَ هَذَا الرَّاجِزُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مَالِكِ بْنِ خُوَيْلِدٍ:

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامُ دُوحِيْدٍ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَّاسُ

يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أَحْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ

فَهَلْ حَمَلَهُ عَلَى الْعَطْفِ دُونَ النَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَلَيْسَ الْأَصْلُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سيبويه ٦٦/٢.

(٣) في الأصل ود: (فذكرت).

أَنْ يُمَدِّحَ أَوْ يُدَمِّمَ بِنَكْرَةٍ؟ وَلَمْ أَجَازْ^(١) فِيهِ الرَّفْعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٢)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ)، وَهُوَ الْحَمْلُ عَلَى تَأْوِيلِ أَنْ يَغْمُضَ، وَهُوَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ؛ إِذْ قَدْ دَلَّ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى بِالصَّفَةِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

فَتَى النَّاسِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضُرْغَامَةٌ إِنْ هَمَّ بِالْحَرْبِ أَوْقَعَا
فَهَلِ النَّكْرَةُ فِي هَذَا كَالنَّكْرَةِ فِيمَا قَبْلَهُ؟
وَقَوْلِ الْآخِرِ:

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاتَهُمْ وَكَلْبٌ عَلَى الْأَذْنَيْنِ وَالْجَارِ نَابِحٌ
فَلَمْ رَفَعُ: (وَكَلْبٌ)، وَهُوَ نَكْرَةٌ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَخِيكَ صَاحِبِ الثِّيَابِ) أَوْ (الْبَزَازِ) عَلَى الْمَدْحِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِ) عَلَى الْمَدْحِ، مَعَ أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) لَيْسَ بِنَبِيٍّ عِنْدَ النَّاسِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ الصَّالِحِينَ [وَ ٩٧] الْمُطْعِمُونَ فِي الْمَحَلِّ)^(٣)، مَعَ أَنَّ قَوْمَهُ لَيْسَ لَهُمْ نَبَاهَةٌ فِي النَّاسِ؟ فَلَمْ جَازَ فِي هَذَا عَلَى الْمَدْحِ، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِ) عَلَى الْمَدْحِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِعَبْدِ اللَّهِ نَبَاهَةٌ فِي النَّاسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّكَ وَصَفْتَهُمْ بِالصَّفَةِ التَّابِعَةِ أَوَّلًا الَّتِي صَيَّرَتْ لَهُمْ نَبَاهَةً، ثُمَّ جِئْتَ بِصِفَةِ الْمَدْحِ، فَصَحَّ الْكَلَامُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟

وَمَا الصِّفَاتُ الَّتِي تَكُونُ تَعْظِيمًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا تَجُوزُ لِغَيْرِهِ؟ وَمَا الصِّفَاتُ الَّتِي يُوصَفُ [بِهَا]^(٤) اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَتَجُوزُ لِغَيْرِهِ؟

(٢) سيبويه ٢/٦٨.

(١) فِي د: (جَازَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِي الْجَا)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وَهَلْ يَجُوزُ: (الْحَمْدُ لَزِيدٍ) عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَمَا جَازَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) عَلَى الْإِطْلَاقِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكَرَامِ) عَلَى الْمَدْحِ إِذَا نَزَّلْتَهُمْ تَنْزِيلَ مَنْ هُوَ نَبِيٌّ فِي النَّاسِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ) فِي أَنَّهُ مَنْزَلُ تَنْزِيلَ مَنْ قَالَ: (مَنْ هُوَ؟) فَاجْتَبَتْ بِهِ (هُوَ زَيْدٌ)، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَدَّرُ هَذَا التَّقْدِيرِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الْإِتْبَاعُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ. أَمَّا الْإِتْبَاعُ فَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُخَصَّصَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَصْلِهَا فِي أَنَّهَا قَدْ أَبَانَ الْمَوْصُوفَ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ مِثْلُ صِفَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْاِشْتِرَاكُ فِي اسْمِهِ، وَلَا اِخْتِيَجُ^(١) إِلَيْهَا لِإِزَالَةِ الْاِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، وَلَكِنْ الْمَدْحُ وَالتَّعْظِيمُ.

وَأَمَّا قَطْعُهَا عَنِ الْإِتْبَاعِ فَلِيُجْرَى بِهَا لِمَعْنَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ لِذَلِكَ الْمَوْصُوفِ، إِلَّا أَنَّهَا تُنْصَبُ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي، وَتُرْفَعُ عَلَى تَقْدِيرٍ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ) عَلَى: أَعْنِي الْكَرِيمَ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى: هُوَ الْكَرِيمُ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ عَامِلِ الرَّفْعِ، وَلَا النَّصْبِ؛ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ، وَاخْتِرَالُ الْعَامِلِ فِيهِ لَا يَزِمُ، كَمَا يَلْزِمُ اخْتِرَالُ الْعَامِلِ فِي الْقَسَمِ، إِذَا قُلْتَ: (بِاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ) لَمْ يَجْزُ أَنْ تُظْهِرَ الْعَامِلَ فِي الْقَسَمِ، فَتَقُولَ: أَخْلِفُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ، أَوْ أَقْسِمُ بِاللَّهِ مَا خَرَجَ فُلَانٌ، أَوْ مَا لَهُ عَلَيَّ حَقٌّ؛ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْعِدَّةِ بِأَنَّكَ تُقْسِمُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُقْسَمًا فِي الْحَالِ، فَاخْتِرَالُ الْعَامِلِ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ كَاخْتِرَالِ الْعَامِلِ فِي الْقَسَمِ، وَعِلَّتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ إِخْلَاصُ الصَّيْغَةِ لِلْمَعْنَى الَّذِي دَخَلَهَا مِنْ مَدْحٍ أَوْ قَسَمٍ.

وَقِسْمَةُ الصِّفَاتِ فِي الْمَدْحِ وَخِلَافِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ: صِفَةُ مَدْحٍ، وَصِفَةُ ذَمٍّ،

(١) فِي د: (اجتمع).

وَصِفَةُ عَارِيَّةٍ مِنَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، كَصِفَةِ (كَرِيمٍ)، وَصِفَةِ (لَيْمٍ)، وَصِفَةِ (مُتَحَرِّكِ)،
فهذه عَارِيَّةٌ مِنَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

وَصِفَةُ الْمَدْحِ هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى عِظَمِ الشَّانِ فِي النَّفْعِ. وَصِفَةُ الذَّمِّ هِيَ الَّتِي
تَدُلُّ عَلَى عِظَمِ الشَّانِ فِي الذَّمِّ، وَعَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى [٩٧ ظ] الْحِكْمَةِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا:
(عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ) لِيَخْلُصَ الذَّمُّ بِالضَّرِّ، وَكَذَلِكَ سَبِيلُ عِظَمِ الشَّانِ
فِي النَّفْعِ عَلَى مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ. وَأَمَّا ^(١) الصِّفَةُ الْعَارِيَّةُ فَهِيَ الْمُحْتَمِلَةُ لِلنَّفْعِ وَالضَّرِّ
عَلَى مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ وَغَيْرِهِ.

وَتَقُولُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ) عَلَى: أَغْنَى الْحَمِيدِ، وَ(الْحَمِيدُ) بِالرَّفْعِ عَلَى:
هُوَ الْحَمِيدُ، وَ(الْحَمِيدِ) عَلَى الْإِتْبَاعِ. وَكَذَلِكَ: (الْمُلْكُ لِلَّهِ أَهْلُ الْمُلْكِ)، وَ(أَهْلُ
الْمُلْكِ)، وَ(أَهْلُ الْمُلْكِ) عَلَى الْإِتْبَاعِ.
وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

٤٢٥ نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النَّوَاجِدَ يَوْمَ بَازِلٍ ذَكَرُ

الْخَائِضُ الْغَمْرِ وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ ^(٢)

فَرَفَعَ الصِّفَةَ عَلَى: هَذَا الْخَائِضُ، وَالْمَوْصُوفُ قَبْلَهَا مَجْرُورٌ.

وَقَالَ مُهْلَهُلٌ:

٤٢٦ وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً أَخْوَالُنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ ^(٣)

فَرَفَعَ الصِّفَةَ، وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَا يَتَّبَعُهُ، عَلَى: هُمْ أَخْوَالُنَا.

وَتَقُولُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وَهُوَ مَسْمُوعٌ بِالنَّصْبِ مِنَ الْعَرَبِ، وَيَجُوزُ

(١) فِي د: (فَأَمَّا).

(٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُمَا لِلْأَخْطَلِ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٣ - ١٠٤، وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي الدِّيْوَانِ بَعْدَ الثَّانِي
بَعْدَ أَبْيَاتٍ، وَانْظُرْ سَيُوبِيهِ ٢/ ٦٢، وَابْنَ السِّيرَافِي ١/ ٣٢٧، وَالْمَحَلِّي لَابْنَ شَقِيرٍ ٣٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ
الذَّهَبِ ٢٦٠، وَاللِّسَانُ (جِشْر)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٤/ ٦٧٥.

(٣) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٣٩٧).

فِيهِ الرَّفْعُ^(١)، وَإِنَّمَا جَازَ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَفْظَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ بِهِ مَذْهَبَ الْحِكَايَةِ لِلْفَرْقِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّمَا هُوَ مَجْرَى كَلَامِ النَّاسِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فَنُصِبَ: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) عَلَى الْمَدْحِ، وَرُفِعَ: (وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمَدْحِ قَدْ قُطِعَتْ عَنِ الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، فَحُمِلَتْ الصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ. وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ: (وَالْمُقِيمِينَ) اعْتِرَاضًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُعْتَمِدِ الْكَلَامِ، وَالْاعْتِرَاضُ يَجْرِي مَجْرَى التَّكْيِيدِ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْتَمِدِ الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَا يَصْلُحُ فِي الْاعْتِرَاضِ؛ لِيَكُونَ دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ مَعَ زَائِدٍ عَلَى الْعَطْفِ، فَيَجُوزُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ فَافْهَمْ مَا أَقُولُ لَكَ رَجُلٌ صَدَقَ)، فَدَخَلَتْ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ لِمَنْ طَلَبَ مَا عِنْدَهُ فِي زَيْدٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: قَدْ طَلَبْتَ فَافْهَمْ زَيْدٌ رَجُلٌ صَدَقَ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَكِنَّ الْآلِئَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى أَمْالًا عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]^(٢)، فَجَاءَ: (وَالصَّابِرِينَ) عَلَى الْمَدْحِ، وَكَذَلِكَ: (وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ) [و٩٨] إِذَا عَاهَدُوا، وَيَصْلُحُ أَنْ يُرْفَعَ: (وَالْمُؤْفُونَ) بِالْعَطْفِ عَلَى: (مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَكِنَّ الْبِرَّ الْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ، وَ(الصَّابِرِينَ) لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْمَدْحَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَلَوْ قِيلَ: (وَالصَّابِرُونَ) بِالرَّفْعِ لَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

(١) قال الكرمانى في شواذ القراءات ٤١: «وعن زيد بن علي: (رب العالمين) بنصب الباء، ويجوز (رب العالمين) برفع الباء، وكذلك حكى أبو زيد سعيد بن أوس عن بعض العرب». وانظر سيبويه

٦٣/٢، والكشاف ١٠/١، وتفسير البحر المحيط ١٣١/١.

(٢) قوله: (والملائكة) ساقط من الأصل ود.

وَقَالَتْ ^(١) الْخَزْنَةُ:

٤٢٧ لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاذَ الْأَزْرِ ^(٢)

فَنَصَبَ: (النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ) عَلَى الْمَدْحِ، وَرَفَعَ: (وَالطَّيِّبُونَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ شَاهِدٌ فِي: (وَالْمُؤْتُونَ) ^(٣) (الرَّكَاءَةُ).

وَقَالَ ابْنُ خِيَّاطٍ الْعُكْلِيُّ:

٤٢٨ وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعَمُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُحْلِيهَا ^(٤)

فَرَفَعَ: (وَالْقَائِلُونَ) عَلَى الذَّمِّ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهِ الْعَطْفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (وَالْمُؤْتُونَ)، وَ(الطَّيِّبُونَ) فِي أَنَّهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، لَا غَيْرُ، وَلَوْ قِيلَ: (النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ) بِالنَّصْبِ جَازَ عَلَى: (وَالصَّابِرِينَ) بَعْدَ: (وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ)، وَلَوْ قَالَ: (الظَّاعِنُونَ) بِالرَّفْعِ، وَ(القَائِلِينَ) بِالنَّصْبِ، جَازَ عَلَى الذَّمِّ.

وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٤٢٩ لَقَدْ حَمَلْتُ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتَقِيلٍ لِلنَّوَائِبِ وَالْحَرْبِ

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ غَضَابًا سَمًا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَعْبٍ ^(٥)

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَقَالَ).

(٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الْكَامِلِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرْ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٢١٦).

(٣) فِي د: (وَالْمُؤْتُونَ).

(٤) الْبَيْتَانِ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُمَا لِمَالِكِ بْنِ خِيَّاطٍ الْعُكْلِيِّ فِي سَبْيُوهِ ٢/٦٤، وَابْنِ السِّيرَافِيِّ ٢/٣٧، وَالْمَحَلِّيَّ لِابْنِ شَقِيرٍ ٣٧، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٦٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٤/٦٧٢ - ٦٧٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ١/١٧٣، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ١/٤٤، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ١/٥٠٤، وَالْمَحْكَمُ ٢/٦٧، وَالْإِنْصَافُ ٢/٣٨٤.

(٥) الْبَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُمَا لِذِي الرِّمَّةِ فِي مِلْحَقِ دِيَوَانِهِ ٦٢٠، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ٢/٦٥.

وَهُمَا لِلْأَخْطَلِ فِي دِيَوَانِهِ ٢٥، بِرَوَايَةٍ:

فَوَقَعَ نَصْبٌ لِلصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ: (أَخَاهَا) عَلَى الْمَدْحِ، وَالَّذِي قَبْلَهَا مَجْرُورٌ.
وَقَالَ الْخَلِيلُ^(١): لَيْسَ عَلَى أَمْرِ جَهْلُوهُ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَا قَدْ عَلِمُوهُ كَمَا عَلِمَهُ.
فَأَقُولُ: الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ مِثْلِ هَذَا أَنَّ يَدُلَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى أَنَّهُ مُشْنٍ عَلَيْهِ مُعَظَّمٌ.
وَنَظِيرُ اخْتِرَالِ الْعَامِلِ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ اخْتِرَالُهُ فِي بَابِ الْاِخْتِصَاصِ مِنْ قَوْلِهِمْ:
(إِنَّا بَنِي فُلَانٍ نَفْعُلُ كَذَا) عَلَى جِهَةِ الْاِفْتِحَارِ؛ لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ عَلَى
غَيْرِ وَجْهِ الْخَبَرِ.

وَنَظِيرُهُ فِي التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ (نِعَم) فِي مَنَعَ التَّصَرُّفِ؛ لِثَلَا يَخْرُجَ إِلَى الْخَبَرِ
الْمَحْضِ، وَيَبْطُلُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ مَعْنَى الْمَدْحِ.

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدٍ [ظ ٩٨]:

٢٠ وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي^(٢)

فَنَصَبَ (شُعْنًا) عَلَى الدِّمِّ، وَهُوَ نَكِرَةٌ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَهَا
فِيمَا قَبْلُ بِمَا تُعْرَفُ بِهِ صَارَتْ الصِّفَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ؛ إِذْ كَانَتْ تَرْجِعُ إِلَى
مَنْ قَدْ عُرِفَ بِمَا يَقْتَضِي أَنْ يُدَمَّ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ نَصْبُ الصِّفَةِ النَّكِرَةِ
عَلَى الدِّمِّ؛ لِأَنَّ الدِّمَّ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بِمَا عُرِفَ مِنَ الْوَصْلِ دُونَ مَا لَا يُعْرَفُ
مِمَّا يُقَدَّرُ أَنَّهُ لِإِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ، وَلَكِنَّ الصِّفَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ
الْمَعْرِفَةِ فِي أَنَّهَا إِشَارَةٌ إِلَى مَنْ قَدْ عُرِفَ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَوِيَّةُ: «لَمَّا قَالَ:
(إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ) صَرَنَ عِنْدَهُ مِمَّنْ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُنَّ شُعْنٌ، فَذَكَرَ^(٣) ذَلِكَ
تَشْنِيعًا وَتَشْوِيهًا لَهُنَّ».

على مستخفٍّ بالنوائب والحرب

= ترى الحلق الثماذي تجري فضوله

على كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صُعْبٍ

أُخُوها إِذَا شَالَتْ عِضَاضًا سَمَا لَهَا

وانظر ابن السيرافي ١/ ٣٥٣، والمحلى لابن شقير ٣٥. وهو بلا نسبة في تحصيل عين الذهب ٢٦٢،
وكنز الكتاب ١/ ٤٦٤.

(١) سيبويه ٢/ ٦٥.

(٢) البيت من المتقارب، وقد مر سابقاً. انظر تخريج البيت رقم (٣٦٠).

(٣) في الأصل ود: (فذكرت).

وَحَمَلَهُ يُؤْنَسُ عَلَى الْجَرِّ^(١)، وَهُوَ أَكْثَرُ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ النَّكِرَةُ مِنْ خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ؛
وَلِأَنَّ تَأْوِيلَ النَّصْبِ يَغْمُضُ بَعْضَ الْغُمُوضِ، وَلَيْسَ فِي الْجَرِّ مِثْلُ ذَلِكَ.
وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٤٣١: بِأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيحَاتِ النَّقَبِ

شَكْلِ التَّجَارِ وَحَلَالِ الْمُكْتَسَبِ^(٢)

فَأَجْرَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ.

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ خُوَيْلِدٍ:

٤٣٢: يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ دُوحِيْدٌ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسٌ

يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أَحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ^(٣)

فَرَفَعَ: (وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ) عَلَى الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَأَجْرَاهُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ،
وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِمَعْنَى الْمَدْحِ [حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِ]^(٤) فِي الذَّمِّ: (وَشُعْنًا
مَرَاضِيْعَ).

(١) سيبويه ٦٧/٢.

(٢) هذا من الرجز، وقائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٦٧/٢، والمخصص ٨٩/٥، وتحصيل
عين الذهب ٢٦٣، والنكت للأعلم ٤٧٣/١، واللسان (نقب)، والمقاصد الشافية ٦٧١/٤، وتاج
العروس (نقب).

(٣) البيتان من البسيط، وهما لمالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليين ٤/٣، برواية مختلفة، وهي:

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ مُجْتَرِيٌّ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسٌ

وجاء بعده بيتين:

أَحْمَى الصَّرِيْمَةَ أَحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَجَّاسٌ

وانظر سيبويه ٦٨/٢، وابن السيرافي ٣٤٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢٦٤، والمقاصد الشافية
٦٧١/٤. وينسب لأبي ذؤيب الهذلي، وهو له في شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ ألفاظ مختلفة،
انظر تحصيل عين الذهب ٢٦٤. وهو للهذلي في المحكم ٤٨٩/٣، ٢٢٥/٤، واللسان (وحد)،
(همس). وهو لمالك بن جابر الهلالي في الحماسة البصرية ٣٣١/٢. وينسب الشاهد للفضل
ابن العباس اللّهبّي في قواعد المطارحة ٢٥٨ - ٢٥٩، وليس في ديوانه. والبيت الشاهد بلا نسبة في
الحجة للفارسي ٤٥٩/٦، والتعليقة ٢٦١/١ - ٢٦٣، والعدد في اللغة ٣.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو ما يفهم من السؤال.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٢٣ فَتَى النَّاسِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضُرْغَامَةٌ إِنْ هَمَّ بِالْحَرْبِ أَوْقَعَا^(١)
وَالنَّكِرَةُ فِي قَوْلِهِ: (وَضُرْغَامَةٌ) كَالنَّكِرَةِ فِيمَا قَبْلَهُ؛ إِذْ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ بِقَوْلِهِ:

فَتَى النَّاسِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ
مَا يَقْتَضِي الْمَدْحَ، فَجَازَ فِيهَا أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ نَكِرَةً.

وَقَالَ الرَّاجِزُ^(٢):

٤٢٤ إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاتُهُمْ وَكَلْبٌ عَلَى الْأَذْنَيْنِ وَالْبَارِ نَابُجُ^(٣)
فَرَفَعَ: (وَكَلْبٌ)، وَهُوَ نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ:

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاتُهُمْ
دَلَّ عَلَى الدَّمِّ، فَصَلَحَ أَنْ تُقْطَعَ النَّكِرَةُ عَلَى الدَّمِّ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَخِيكَ صَاحِبِ الثِّيَابِ)، وَلَا يَجُوزُ: (صَاحِبِ
الثِّيَابِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ، وَلَا: (الْبَرَّازِ) عَلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ
لَيْسَ مِمَّا يُمَدَحُ بِهَا.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِ) بِالنَّصْبِ [٩٩] عَلَى الْمَدْحِ؛ إِذَا كَانَ
عَبْدُ اللَّهِ نَبِيًّا فِي النَّاسِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا لَمْ يَجْزِ إِلَّا الْإِتْبَاعُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُقْطَعُ
صِفَةُ الْمَدْحِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَعْظِيمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ قَطْعِهَا، فَإِذَا كَانَ حَامِلًا

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٦٨/٢، والمحلى لابن شقير ١٣١،
والمحكم ٨٠/٦، وتحصيل عين الذهب ٢٦٥، والنكت للأعلم ٤٧٥/١، والإفصاح للفارقي ٢٨٥،
واللسان (ضرغم)، وتاج العروس (ضرغم).

(٢) كذا في الأصل ود، والبيت ليس من الرجز.

(٣) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٦٨/٢، قال سيبويه بعد هذا البيت والذي
قبله: « كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما »، وذكر أ. هارون أنه من الأبيات التي لا يعرف
قائلها، ولم يجد لها تخريجاً، وشرح السيرافي ٣٩٨/٢، والمحلى لابن شقير ١٣١، وتحصيل عين
الذهب ٢٦٥، والنكت للأعلم ٤٧٥/١، والإفصاح للفارقي ٢٨٥.

لَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُذْكَرَ صِفَةُ الْمَدْحِ عَلَى جِهَةِ الْقَطْعِ، وَتَجْرِيدُهَا بِالْمَدْحِ لِمَنْ هُوَ حَامِلُ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مُنَافِرٌ فِيمَا يَقْتَضِيهِ تَرْتِيبُ الْكَلَامِ؛ إِذْ كَانَ يَقْتَضِي فِي الْحَامِلِ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ لِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ عَنْهُ، حَتَّى يُعْرَفَ وَيَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ فِي النَّاسِ، ثُمَّ تُجَرَّدَ لَهُ حِينَئِذٍ صِفَةُ الْمَدْحِ، وَإِلَّا فَهُوَ إِلَى صِفَةِ التَّعْرِيفِ لِحَالِهِ أَحْوَجُ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ فِي الْحَامِلِ أَنْ تُجَرَّدَ لَهُ صِفَةُ الْمَدْحِ.

وهذا مذهبُ سَبْيَوِيهِ فِي تَرْتِيبِ الْكَلَامِ وَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ^(١)، فَإِذَا جَرَى تَرْتِيبُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى حَسَنٌ، وَإِذَا جَرَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَلَمْ يَجُزْ، وَخَرَجَ عَنْ مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا الَّذِي^(٢) يُطْلَبُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبًا^(٣) عَلَى مُقْتَضَى الْمَعْنَى.

وَلَوْ قُلْتُ: (مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ الصَّالِحِينَ) ثُمَّ قُلْتُ: (الْمُطْعِمُونَ فِي الْمَحَلِّ) عَلَى الْمَدْحِ جَازَ مَعَ أَنَّ قَوْمَهُ لَيْسَ لَهُمْ نَبَاهَةٌ فِي النَّاسِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا وَصَفْتَهُمْ بِالصِّفَةِ التَّابِعَةِ لَهُمْ عَلَى تَحْقِيقِ الْكَلَامِ أَخْرَجْتَهُمْ بِذَلِكَ إِلَى النَّبَاهَةِ، فَجَازَ قَطْعُ الصِّفَةِ لِلْمَدْحِ فِي قَوْلِكَ: (الْمُطْعِمُونَ فِي الْمَحَلِّ).

وَصِفَاتُ التَّعْظِيمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: مِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخَدَهُ، وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْعِبَادِ خَاصَّةً، وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَةِ غَيْرِهِ.

- فَالصِّفَةُ الَّتِي لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَعْلَى مَرَاتِبِ التَّعْظِيمِ.

- وَالصِّفَةُ الَّتِي تَجُوزُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ هِيَ صِفَةُ التَّعْظِيمِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْأَعْلَى وَالْأَدْنَى مِنْ تَضَمِينِ بِحَاجَةٍ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

(١) سَبْيَوِيهِ ٦٩/٢. (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّتِي)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَرْتَبًا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

فَصِفَّةُ (الْقَادِرِ) الَّذِي لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ، وَصِفَّةُ (الرَّحْمَنِ) لَا تَجُوزُ [إِلَّا] ^(١) لِلَّهِ، وَصِفَّةُ (الْإِلَهِ) لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى أَعْلَى مَرَاتِبِ ^(٢) التَّعْظِيمِ مِمَّا لَيْسَ فَوْقَهُ مِمَّا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، مِنْ غَيْرِ تَضْمِينِ بِحَاجَةِ الْمَوْصُوفِ.

- وَالصِّفَّةُ الَّتِي لَا تَجُوزُ إِلَّا لِغَيْرِهِ، وَهِيَ صِفَّةُ تَعْظِيمِ، كَصِفَّةِ (نَبِيِّ)، وَ(رَسُولِ اللَّهِ)، وَكَصِفَّةِ (مَلِكٍ)، فَهَذِهِ مُضْمَنَةٌ بِحَاجَتِهِمْ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - إِنَّمَا شَرُفَ وَعَظُمَتْ مَنْزِلَتُهُ بِتَعْظِيمِ ^(٣) اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ (الْمَلِكُ).

وَأَمَّا الصِّفَّةُ الَّتِي تَجُوزُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَهِيَ صِفَّةُ تَعْظِيمِ، مِثْلُ ^(٤) صِفَّةِ (عَالِمٍ) لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمْ تَجْزُ إِلَّا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: (قَادِرٌ) لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ عَلَى جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْمَعَانِي لَمْ تَجْزُ ^(٥) إِلَّا لِلَّهِ [ظ ٩٩].

وَأَمَّا (الْحَمْدُ لِلَّهِ) عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ خَاصَّةً، وَلَوْ قِيلَ: (الْحَمْدُ لِزَيْدٍ) لَمْ يَجْزُ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَتَّى يُقَيَّدَ، فَيُقَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى هَذَا الْإِحْسَانِ لِزَيْدٍ) أَوْ (عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ الْمَخْصُوصَةِ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِحْسَانٌ لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُحْسِنَ بِكُلِّ إِحْسَانٍ إِلَّا هُوَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَإِحْسَانُهُ بِذَلِكَ هُوَ فِعْلُهُ لِلْإِحْسَانِ، أَوْ نَسَبَتُهُ إِلَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَمَا يَكُم مِّن تَعَمَّرٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]، فَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ فِيهِ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، بِفِعْلِهِ لَهَا، أَوْ بِنَسَبَتِهِ إِلَيْهَا بِمَا دَعَتْ فِيهِ، وَوَعَدَ عَلَيْهِ، وَدُعِيَ الْعِبَادُ إِلَيْهِ، وَحَثُّهُمْ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَعْنَى شَرِيفٌ، وَجَمِيعُهُ مِنْهُ، وَيَنْبَغِي لِكُلِّ عَالِمٍ أَنْ يَتَدَبَّرَهُ حَتَّى يَعْلَمَ صِحَّتَهُ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (المراتب).

(٣) في د: (تعظيم). (٤) في الأصل ود: (عن).

(٥) في الأصل ود: (تجزه).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكَرَامِ) إِذَا نَزَلْتَهُمْ تَنْزِيلَ مَنْ هُوَ نَبِيٌّ فِي النَّاسِ،
 بِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَى ذَلِكَ. وَنَظِيرُهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ) فِي أَنَّهُ يُنَزَّلُ تَنْزِيلَ مَنْ
 سَأَلَ فَقَالَ: (مَنْ هُوَ) فَأُجِيبَ: بِـ (هُوَ زَيْدٌ)، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَدَّرٌ
 هَذَا التَّقْدِيرَ.



بَابُ صِفَةِ الدَّمِّ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الدَّمِّ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الدَّمِّ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَرَتْ صِفَةُ الدَّمِّ مَجْرَى صِفَةِ الْمَدْحِ مَعَ تَبَاعُدِهِ بَيْنَهُمَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنََّّهُمَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى التَّقْيِضَيْنِ مِنْ [مِثْلِ] ^(١) النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَحَسُنَ تَجْرِيدُ ^(٢) الدَّمِّ لِصَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي ذِمَّتِهِ، كَمَا حَسُنَ تَجْرِيدُ ^(٣) الْمَدْحِ لِصَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي مَدْحِهِ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (أَتَانِي زَيْدُ الْفَاسِقِ الْخَيْثَ)، و (مَرَزْتُ بَزِيدَ الْفَاسِقِ الْخَيْثَ)؟ فَلِمَ جَازَ فِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ، وَفِي الثَّانِي ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ؟ وَلِمَ لَا يَصْلُحُ الْقَطْعُ لِلصِّفَةِ حَتَّى يَكُونَ الْأَوَّلُ قَدْ عُرِفَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاكِ فِي اسْمِهِ؟ وَكَمْ ^(٤) وَجْهًا يَجُوزُ فِي اسْمِهِ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤]؟ وَلِمَ قَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٥)؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا الرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ إِتْبَاعٍ لِمَا قَبْلَهُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ النَّاصِبِ فِي: (حَمَالَةَ الْحَطَبِ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٧٠ / ٢: « هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢، ٣) في الأصل: (تحرير)، وكذا في د.

(٤) في الأصل ود: (ولم).

(٥) قَرَأَ عَاصِمٌ وَحْدَهُ ﴿ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾ نَصْبًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾ رَفْعًا. انظر السبعة ٧٠٠، والحجة للفارسي ٤٥١ / ٦، وحجة القراءات ٧٧٦. والمراد هنا تخريج قراءة الرفع والنصب، والرفع والنصب قراءة السبعة، وليست عند غيرهم. انظر مختصر ابن خالويه ١٨٢، وتفسير البحر المحیط ٥٢٧ / ٨.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ^(١) عُرْوَةَ الصَّعَالِيكِ ^(٢):

سَقَوْنِي الْحَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

[١٠٠] فَلِمَ نَصَبَ: (عُدَاةَ اللَّهِ)؟ وَمَا مَعْنَى: (مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي (مِنْ)؟ وَهَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ: (عُدَاةَ اللَّهِ) أَيْ: مِنْ أَجْلِ كَذِبٍ وَزُورٍ عَادَاهُمُ اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ: تَكَنَّفُونِي بِكَذِبٍ وَزُورٍ، وَمِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ، فَيَعْمَلُ فِيهِ: (تَكَنَّفُونِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ لَقَدْ نَطَقْتُ بَطُلًا عَلَيَّ الْأَقَارِغُ

أَقَارِغُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ

وَلِمَ رَفَعَ (أَقَارِغُ عَوْفٍ)، وَنَصَبَ (وَجُوهَ قُرُودٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ذَمَّهُمْ ^(٣) بَعْدَ تَعْرِيفِهِمْ بِالْصِّفَةِ الْأُولَى، وَأَشْعَرَ بِهَذَا فِي قَوْلِهِ: (لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا)؟ وَهَلْ: (تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ) بِمَنْزِلَةِ: تَبْتَغِي مَنْ تُهَارِشُ؟

وَلِمَ أَجَازَ يُونُسُ الرَّفْعَ فِي الْبَيْتَيْنِ جَمِيعًا، عَلَى إِضْمَارِ الرَّافِعِ ^(٤)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنْبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَائِرٍ

حِضْبُ كَأَمِّ التَّوَأْمِينَ نَوَكَّاتٌ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ

فَلِمَ رَفَعَ (حِضْبُ) (أَوَّلًا)، وَنَصَبَ الصِّفَةَ الثَّانِيَةَ فِي (مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ)؟ وَهَلْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (قَوْلُهُ).

(٢) هُوَ عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ بْنِ زَيْدٍ، وَقِيلَ: ابْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ، يَرْجِعُ نَسَبُهُ لِمُضَرِّ بْنِ نَزَارٍ، شَاعِرٌ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ فَارِسًا، لَقَّبَ « عُرْوَةَ الصَّعَالِيكِ »، قَالَ فِي الْأَغَانِي ٧٢/٣: « وَكَانَ يَلْقَبُ عُرْوَةَ الصَّعَالِيكِ لِجَمْعِهِ إِيَاهُمْ وَقِيَامِهِ بِأَمْرِهِمْ إِذَا أَحْفَقُوا فِي غَزَوَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعَاشٌ وَلَا مَغْزَى ». (انظر ترجمته فِي الْأَغَانِي ٧٢/٣، وَالْأَعْلَامُ ٢٢٧/٤).

(٤) فِي د: (الْوَاقِعُ).

(٣) فِي د: (مِنْهُمْ).

ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَذُمُّ بِالصِّفَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِالصِّفَةِ الْأُولَى، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يَنْصُبَ الْأُولَى وَيَرْفَعَ الثَّانِيَةَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قُبِّحَ مَنْ يَزْنِي بَعْوُ فِي مَنْ ذَوَاتِ الْخُمُرِ
الْأَكِلِ الْأَسْلَاءِ لَا يَخْفِلُ ضَوْءَ الْقَمَرِ

فَلِمَ نَصَبَ: (الْأَكِلِ الْأَسْلَاءِ)؟ وَهَلْ: (لَا يَخْفِلُ ضَوْءَ الْقَمَرِ) ذَمٌّ، أَيْ: لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ؟ وَلِمَ خَصَّ (ذَوَاتِ الْخُمُرِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِالْمُتَبَرِّجَاتِ مِنَ الْإِمَاءِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (الْأَكِلِ الْأَسْلَاءِ) بِالْجَرِّ عَلَى الصِّفَةِ، فَيَكُونُ الذَّمُّ عَلَى تَعْرِيفِهِ بِأَخْسِ الْأَحْوَالِ، وَالذَّمُّ فِي الْأَوَّلِ بِالْإِخْبَارِ لِحَالِهِ فِي الْخَسَاسَةِ بَعْدَمَا عُرِفَ فِي نَفْسِهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي
شَغَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

فَلِمَ قَالَ: (شَغَارَةٌ) عَلَى الذَّمِّ، وَالصِّفَةُ نَكِيرَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ عَقَدَهَا بِمَعْنَى عَمَّةٍ جَرِيرٍ، فَرَجَعَ الذَّمُّ إِلَى مَعْرِفَةٍ؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (مَرَزْتُ بِقَوْمٍ كَثِيرٍ لِنَاءً)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْقِدْ صِفَةً [ظ ١٠٠] النِّكَرَةَ بِمَعْرُوفٍ، كَمَا عَقَدَهَا الْفَرَزْدَقُ فِي هَذَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي: (شَغَارَةٌ) الْجَرُّ وَالرَّفْعُ؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمْنُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ
وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ

فَلِمَ نَصَبَ: (عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ) وَهُوَ نَكِيرَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرُدُّهُ إِلَى الْحَجَّاجِ، وَيَعْقِدُهُ بِهِ، فَصَارَ الذَّمُّ لِمَعْرُوفٍ، كَمَا صَارَ فِي: (وُجُوهُ قُرُودٍ) يَرْجِعُ إِلَى مَعْرُوفٍ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ:

حَارِ بْنِ عَمْرِو أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ
فَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ الدِّمِّ؟ وَهَلَا كَانَ رَفَعُهُ كَرَفَعِ:

عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ الْفَائِدَةَ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: أَمَّا أَجْسَامُهُمْ فَجِسْمُ الْبِغَالِ، وَ(أَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ) لِيُقَيَّدَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ، لَا التَّذْكِيرَ بِهَا؛ إِذْ يَحْسُنُ^(١) فِي مِثْلِهِ إِظْهَارُ مَا يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِكَ: (لَهُمْ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ)؟ وَلَمْ خَالَفَ هَذَا الْخَلِيلُ، وَجَارَ نَصْبُهُ عَلَى الدِّمِّ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى ذَلِكَ رَفَعُهُ عَلَى الدِّمِّ أَيْضًا؟ وَهَلْ طَلَبُ سَبْيُوْبِهِ [أَنَّ^(٢)] الْأَظْهَرُ مِنْ مَقْهُومِهِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَنََّّهُمْ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ عَلَى جِهَةِ الْفَائِدَةِ أَنَّهُمْ بِهَا^(٣)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرَّزَامِيِّ مُحْصَنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبٌ

فَلِمَ نَصَبَ (مُحْصَنًا)، وَهُوَ اسْمٌ عَلَّمَ لِلرَّزَامِيِّ مِنْ غَيْرِ مَذْحٍ وَلَا ذَمٍّ؟ وَهَلَا كَانَ الْإِتْبَاعُ أَحَقَّ بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَهَلْ جَوَّازُ ذَلِكَ عَلَى الْاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ قَطْعِ الْكَلَامِ بِتَعْرِيفِهِ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ، عَلَى: أَعْنِي مُحْصَنًا، فَيَصِيرُ تَجْرِيدُ التَّعْرِيفِ بِهِ كَتَجْرِيدِهِ صِفَةَ الْمَذْحِ وَالذَّمِّ، فَهَذَا عَلَى قِيَاسِ مُسْتَقِيمٍ إِذَا وُجِّهَ هَذَا التَّوْجِيهِ؟ وَلَمْ لَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِي: (مُحْصَنًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ لِلتَّعْرِيفِ بِهِ، كَقَطْعِ الصِّفَةِ لِلتَّذْكِيرِ بِالْمَذْحِ أَوْ الدِّمِّ يَجْرِي عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ فِي الْاِمْتِنَاعِ^(٤) مِنْ إِظْهَارِ الْعَامِلِ؟

(١) فِي د: (حَسَنَ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) سَبْيُوْبِهِ ٧٤/٢.

(٤) فِي د: (الْاِتْبَاعُ).

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّرْحُمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ جَرَتْ صِفَةُ التَّرْحُمِ
مَجْرَى صِفَةِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّقْصَ الَّذِي يَلْحَقُ بِالتَّرْحُمِ كَالنَّقْصِ
[١٠١] الَّذِي يَلْحَقُ بِالذَّمِّ؟

وَمَا صِفَةُ التَّرْحُمِ؟ وَهَلْ هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اخْتِلَالِ^(١) الْحَالِ لِعَارِضٍ لَا يُدْمُّ بِهِ
صَاحِبُهُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ؟

وَلِمَ جَازَ التَّرْحُمُ بِالْمُسْكِينِ وَالْبَائِسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا صِفَةُ نَقْصٍ عَنْ مَنَزَلَةِ
الْغَنِيِّ الْقَوِيِّ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الْبَدَلِ، وَفِيهِ
التَّرْحُمُ، وَعَلَى النَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَأَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِيسَا

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

فَلِمَ نَصَبَ: (الْبَائِسَا) وَالَّذِي قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِ الْبَائِسُ) عَلَى الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ، بِتَقْدِيرِ: الْبَائِسُ مَرَرْتُ بِهِ،
وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْقَطْعِ عَنِ الْأَوَّلِ، كَمَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى التَّرْحُمِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (صَرَبْتُهُ زَيْدٌ) عَلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِ؟ وَلِمَ جَازَ تَقْدِيرُ الْمُضْمَرِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ) عَلَى الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي يُقْطَعُ فِي النَّدَاءِ، كَمَا
قَالَ:

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْتَصُّ تَمِيمًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ الْعَامِلُ؛ لِيَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ
الَّذِي لَيْسَ بِخَبَرٍ؟ وَلِمَ جَازَ نَصْبُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّرْحُمِ؟ وَهَلْ

ذَلِكَ بِمَنْزِلَةٍ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) بِمَعْنَى: (رَحِمَهُ اللَّهُ)؟ وَلَمْ جَاَزَ هَذَا فِي كُلِّ التَّرَحُّمِ، وَلَمْ يَصْلُحْ فِي كُلِّ الذَّمِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الذَّمَّ وَالْمَدْحَ طَرِيقَتُهُ هُوَ أَحَقُّ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا أَقْوَى بظُهُورِهِمَا وَغَلَبَتَهُمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ صِفَةِ التَّرَحُّمِ، فَاحْتَمَلْتُ لِأَنَّهَا مَعَهَا مِنَ التَّأْوِيلِ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ غَيْرُهَا؟

وَلَمْ زَعَمَ يُؤْسُ أَنْ: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ) عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِ مُسْكِينًا)؟ فَمَا وَجْهُ هَذَا؟ وَلَمْ خَالَفَ الْخَلِيلَ فِي إِجْرَائِهِ عَلَى صِفَةِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بِالْقَطْعِ لِلتَّرَحُّمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَخْلُصَ لَكَ الطَّرِيقَةُ لِمَا هُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَلَا يُوهِمُ بِصِفَةِ النِّقْصِ مِنْ جِهَةِ إِخْلَالِ الْحَالِ مَعَ الذَّمِّ، فَفَرَّ يُؤْسُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ مِنَ إِنْهَامِ الذَّمِّ، وَجَعَلَهُ عَلَى طَرِيقِ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ مِنَ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَرَرْتُ بِهِ يُكْرِمُ الْمُسْكِينِ)؟ وَلَمْ أَنْكَرَ سَيَوِيهِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَخَطَأَهُ فِيهِ^(١)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ حَالًا إِلَّا عَلَى الشُّذُودِ مَعَ صِحَّةِ التَّقْدِيرِ، وَالشُّذُودُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَفِي تَقْدِيرِهِ عَلَى الْحَالِ تَعَسُّفٌ؟

وَلَمْ أَجَاَزَ النَّصْبَ سَيَوِيهِ عَلَى^(٢): لَقِيتُ الْمُسْكِينِ، أَوْ جُرْتُ الْمُسْكِينِ؛ إِذَا كَانَ (مَرَرْتُ) يَدُلُّ عَلَيْهِ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ يُؤْسُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الْفَاسِدِ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الظَّرِيفِ)؟ وَلَمْ لَزِمَ عَلَى مَعْنَى: ظَرِيفًا؟ وَمَا الدَّاعِي إِلَى نَصْبِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمُضْمَرِ، وَلَا هُوَ عَلَى [١٠١] مَعْنَى الْبَدَلِ؛ إِذَا الْمَعْنَى فِيهِ تَبْيِينُ حَالِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصِبْهُ عَلَى التَّرَحُّمِ نَصْبُهُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ: (مَرَرْتُ بِهِ) مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّهُ الْمُسْكِينُ أَحَقُّ)^(٣)؟

وَلَمْ جَاَزَ الْاِغْتِرَاضَ بِصِفَةِ التَّرَحُّمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُبَيَّنٌّ عَنِ الْأَوَّلِ كَبَيَانِ الْاِخْتِصَاصِ فِي:

بِنَاتِمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

و(إِنَّا تَمِيمًا ذَاهِبُونَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (بِي^(١)) الْمُسْكِينِ كَانَ الْأَمْرُ)، أَوْ: (بِكَ الْمُسْكِينِ مَرَزْتُ) عَلَى الْبَدَلِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَدَلَ الْمُبِينِ عَنِ الْأَوَّلِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي: (بِي)، وَ(بِكَ)، كَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي: (بِهِ)؛ وَلِهَذَا لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ الْحُسْنُ؟

وَلَمْ جَارَ نَصْبُهُ عَلَى:

بِنَاتِمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَرَفَعُهُ عَلَى التَّرْحِمِ.

وَلَمْ أَجْرَى يُؤْنَسُ صِفَةَ التَّرْحِمِ عَلَى مَا قَبَلَهَا فِي النَّصْبِ وَالرَّفْعِ وَالْجَرِّ؟ فَلَمْ يُجَزَّ إِذَا قَالَ: (ضَرَبْتُهُ إِلَّا الْمُسْكِينِ) بِالنَّصْبِ، وَ[إِنْ قَالَ]^(٢): (إِنْ ضَرَبَانِي) قَالَ: (الْمُسْكِينَانِ) بِالرَّفْعِ، وَإِنْ قَالَ: (مَرَزْتُ بِهِ) قَالَ: (الْمُسْكِينِ) بِالْجَرِّ؟ وَلَمْ زَعَمْ أَنَّ الرَّفْعَ الَّذِي فَسَرَهُ الْخَلِيلُ وَسَيَبَوِّيه خَطَأً مَعَ أَنَّهُ مَذْهَبُ الثَّلَاثَةِ: الْخَلِيلِ، وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٣)، وَسَيَبَوِّيه؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا ذَكَّرْنَا أَوَّلًا مِنْ إخراج صِفَةِ التَّرْحِمِ عَنْ صِفَةِ الدَّمِّ؛ لِثَلَا يُوْهِمُ الْفَسَادُ بِأَنَّ صَاحِبَهَا مَذْمُومٌ، وَلَيْسَ بِمَذْمُومٍ، فَأَخْرَجَهَا؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الدَّمِّ كَالَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَالْقَطْعِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (فِي)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٧٦/٢.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ مِنَ الْجَوَابِ.

(٣) هُوَ أَبُو بَحْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ. وَكَانَ قِيَمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَةِ، إِمَامًا فِيهِمَا، وَقَرَأَ أَيْضًا هُوَ وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ، وَكَانَا رَفِيقَيْنِ. وَكَانَ هُوَ وَأَبُو عَمْرٍو وَعِيسَى بْنُ عَمْرِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَتَوَفَّى قَبْلَهُمَا بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ٢٦، وَإِنْبَاءِ الرِّوَاةِ ١٠٤/٢.

بِالنَّصْبِ، أَوْ الرَّفْعِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فِي صِفَةِ الدَّمِّ، كَمَا هِيَ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ.
وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ الدَّمِّ نَقِيضَةُ صِفَةِ الْمَدْحِ، كَمَا أَنَّ النَّفْيَ نَقِيضُ الْإِثْبَاتِ،
وَحَقُّ النَّقِيضَيْنِ أَنْ يَجْرِيََا عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا بِمَقْدَارٍ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ، فَكَمَا
يَجِبُ الْقَطْعُ بِتَجْرِيدِ صِفَةِ الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ تَجْرِيدُ صِفَةِ
الدَّمِّ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الدَّمِّ، فَالدَّمُّ مُتَوَفَّرٌ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ، كَمَا [أَنَّ]^(١) الْمَدْحُ مُتَوَفَّرٌ
عَلَى مُسْتَحَقِّهِ.

وَكُلُّ نَقِيضَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا مَعْنَى نَفْيِ الْآخَرِ، وَحَقُّ النَّفْيِ أَنْ يَكُونَ عَلَى
حَدِّ الْإِثْبَاتِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ نَفْيُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بَعَيْنِهِ الَّذِي كَانَ مُبَيِّنًا أَوْ قَدَّرَ
مُبَيِّنًا، فَصِفَةُ الدَّمِّ تَنْفِي الْمَدْحَ، وَتُوجِبُ الدَّمَّ، كَمَا أَنَّ صِفَةَ الْمَدْحِ تَنْفِي الدَّمَّ
وَتُوجِبُ الْمَدْحَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَقِيضَيْنِ، فَهُوَ يَنْفِي الْآخَرَ وَيُوجِبُ مَعْنَاهُ الَّذِي
تَدُلُّ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ [و ١٠٢]، فَقَدْ بَانَ هَذَا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ الدَّمِّ عَلَى
طَرِيقَةِ صِفَةِ الْمَدْحِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ فِيهَا الْعَامِلُ لِتَجْرِيدِ الدَّمِّ مِنَ الْخَبَرِ الْمَحْضِ؛ إِذْ لَوْ ظَهَرَ
الْعَامِلُ لَأَوْهَمَ الْخَبَرَ الْمَحْضَ الَّذِي لَيْسَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ ذَامًّا، فَهَذَا لَا زِمَ كُلُّزُومِهِ
فِي صِفَةِ الْمَدْحِ.

وَتَقُولُ: (أَتَانِي زَيْدُ الْفَاسِقِ الْخَبِيثِ)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاسِقِ الْخَبِيثِ)، فَيَجُوزُ فِي
الْأُولَى وَجْهَانِ، وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ فِي الْأُولَى بِالرَّفْعِ يُوَافِقُ الْقَطْعَ
بِالرَّفْعِ، وَأَمَّا الْإِتْبَاعُ فِي الثَّانِيَةِ فَبِالْجَرِّ الَّذِي لَا حَظَّ لَهُ فِي الْقَطْعِ، وَلَكِنِ الرَّفْعُ فِي الْأُولَى
عَلَى وَجْهَيْنِ فِي التَّفْدِيرِ^(٢): أَحَدُهُمَا الْإِتْبَاعُ. وَالْآخَرُ عَلَى الْقَطْعِ، أَيُّ: هُوَ الْفَاسِقُ.
وَلَا يَصْلُحُ الْقَطْعُ فِي الصِّفَةِ حَتَّى يَكُونَ الْأَوَّلُ قَدْ عُرِفَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاكِ فِي
اسْمِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ الْاشْتِرَاكُ فِي اسْمِهِ فَالْإِتْبَاعُ أَحَقُّ بِهِ؛ لِيَزُولَ الْاشْتِرَاكُ، وَلَا

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في د: (التقديم).

يَدْخُلُ فِي الدَّمِّ إِلَّا مُسْتَحِقُّهُ لِعَيْنِهِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، ففي الرَّفْعِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ صِفَةً تَابِعَةً لِقَوْلِكَ: (أَمْرَأَتُهُ).

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِأَمْرَأَتِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى الْقَطْعِ لِلدَّمِّ عَلَى تَقْدِيرٍ: هِيَ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ.

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ بِالنَّصْبِ: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ عَلَى الْقَطْعِ لِلدَّمِّ.

فَلَيْسَ فِي النَّصْبِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَفِي الرَّفْعِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ. وَإِذَا قَطَعْتَ الصِّفَةَ فَأَمْرَأَتُهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: سَيَصِلُ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ هُوَ وَأَمْرَأَتُهُ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ (هُوَ) الْمُؤَكَّدَةَ لِلضَّمِيرِ مِنْ أَجْلِ طَوْلِ الْكَلَامِ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ النَّاصِبِ فِي: (حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)؛ لِمَا يَجِبُ مِنْ تَجْرِيدِ الدَّمِّ مِنَ الْخَبَرِ الْمَخْضِ الَّذِي بِهِ يُوضَعُ لِلدَّمِّ.

وَقَالَ عُرْوَةُ الصَّعَالِيكُ:

٢٥ء سَقُونِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(١)

فهذا شَاهِدٌ فِي نَصْبِ صِفَةِ الدَّمِّ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: (مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِقَوْلِهِ: (عُدَاةَ اللَّهِ)، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْدَى اللَّهِ مِنْ أَجْلِ كَذِبٍ وَزُورٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ: تَكَنَّفُونِي بِكَذِبٍ وَزُورٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَوْقَعَ (مِنْ) مَوْقِعَ الْبَاءِ، أَيِ: أَلْحَقُونِي مِنَ الْكَذِبِ وَالزُّورِ.

وَقَالَ النَّابِغَةُ [ظ ١٠٢]:

٢٦ء لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلًّا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ

(١) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد العبسي في ديوانه ٥٨، برواية: (سقوني النساء). وانظر البيت منسوباً في سيبويه ٧٠/٢، والمحلى لابن شقير ٣٦، وتحصيل عين الذهب ٢٦٥. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤١٧/٢، وتهذيب اللغة ٥٧/١٣، والمحكم ٥٥٠/٨، والمخصص ٤٦٠/١.

أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلَ غَيْرَهَا وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ^(١)

فَنَصَبَ (وَجُوهَ قُرُودٍ) عَلَى الدَّمِّ بَعْدَمَا عَرَفَهُمْ بِصِفَةِ الْإِثْبَاعِ، فَحَسَنَ تَرْتِيبُ
الْكَلَامِ حَدًّا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَذَمَّهُمْ بِقَوْلِهِ: (تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ) كَأَنَّهُ قَالَ: تَبْتَغِي مَنْ
تُهَارِشُ.

وَأَجَارَ يُؤَسُّ الرِّفْعَ فِي الْبَيْتَيْنِ جَمِيعًا عَلَى إِضْمَارِ الرِّفْعِ^(٢)، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ
الْأَصْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٣٧ مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنْبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ نَائِرٍ

حِضْبُجْرٌ كَأَمْ التَّوَأْمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرٍ^(٣)

فَقَطَعَ صِفَةَ الدَّمِّ بَعْدَمَا عَرَفَهُ بِالصِّفَاتِ الْأُولِ، فَازْدَادَ^(٤) حُسْنًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٣٨ قُبِّحَ مَنْ يَزْنِي بِعَوُ فِي مَن ذَوَاتِ الْخُمُرِ

الْأَكْلِ الْأَسْلَاءِ لَا يَحْفِلُ ضَوْءَ الْقَمَرِ^(٥)

فَنَصَبَ (الْأَكْلِ الْأَسْلَاءِ) عَلَى الدَّمِّ. وَقَالَ: (مِنْ ذَوَاتِ الْخُمُرِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدَ

(١) البیتان من الطویل، وهما للنباغة الذبیانی فی دیوانه ٣٤ - ٣٥، وانظر البیت الشاهد الثانی منسوبًا
فی سیبویه ٢ / ٧٣، وابن السیرافی ١ / ١٣٦، ٢٩٩، والمحلّی لابن شقیر ٣٦، والمحکم ١ / ٣٠٧،
وتحصیل عین الذهب ٢٦٦. وهو بلا نسبة فی التمام لابن جني ١٠٧، وشرح الرضی ١ / ٤٣٤.
(٢) سیبویه ٢ / ٧١.

(٣) البیتان من الطویل، وهما لسماعة النعماني فی ابن السیرافی ٢ / ١١. وهما بلا نسبة فی سیبویه
٢ / ٧١، وجمهرة اللغة ١١٣٣، والحجة للفارسی ٤ / ٢٠١، والمخصص ٢ / ٢٨٦، وتحصیل عین
الذهب ٢٦٧، والنکت للأعلم ١ / ٤٦٧، واللباب للعکبری ١ / ٥٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور
٢ / ٢١٧. رجل حِضْبُجْرٌ: عظیم البطن.

(٤) فی الأصل ود: (بازداد).

(٥) الأبیات من الرجز، وهي للمیس الثمالی فی ابن السیرافی ٢ / ٢٥. وهو لرجل من أزد السراة فی
سیبویه ٢ / ٧٢. وبلا نسبة فی المحکم ٨ / ٥٧٨، والمخصص ١ / ٥٠، وتحصیل عین الذهب ٢٦٧،
والنکت للأعلم ٤٧٧. وجاء البیت بروایة: (الأشلاء) بالشین المعجمة، و (الأشلاء) بالسين.

بِغَيْرِهِنَّ مِنَ الْإِمَاءِ اللَّاتِي يُلْقَيْنَ الْخُمْرَ، فَكَانَ الدَّمُّ بِأَنْ يَكُونَ الرَّفِيعُ لِلْسَّاقِطِ ذُمَّهُ بِأَلَّا
يَحْفَلُ ضَوْءُ الْقَمَرِ؛ لِأَنَّهُ لَشَوْهٍ لَا يُبَالِي أَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ. وَيَجُوزُ الْجَرُّ
فِي الْإِكْلِ الْأَسْلَاءِ عَلَى الْإِتْبَاعِ، لِأَنَّهُ يُعَرِّفُهُ بِأَحْسَنِ الْأَحْوَالِ، فَيَرْجِعُ إِلَى الدَّمِّ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٤٢٩ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي
شَعَارَةً تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةً لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ^(١)

فهذا شاهدٌ في نصبِ صِفَةِ الدَّمِّ مَعَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ، لِيُعَلِّقَهَا
بِمَنْ قَدْ عُرِفَ مِنْ خَالَاتِ جَرِيرٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّاعِرُ. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ
كَثِيرٍ لِنَاءً) عَلَى الدَّمِّ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الدَّمِّ لَا تُقْطَعُ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى مَعْرُوفٍ بِعَيْنِهِ،
فَيَكُونُ الدَّمُّ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيَجُوزُ فِي (شَعَارَةٍ) الْجَرُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَالرَّفْعُ
عَلَى الْقَطْعِ بِصِفَةِ الدَّمِّ مَعَ إِضْمَارِ الرَّافِعِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٣٠ طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمْنُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ
وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ ثَقَلْتُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ^(٢)

[١٠٣] فَنَصَبَ: (عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ) عَلَى الدَّمِّ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِالْأَسْمِ الْعَلَمِ، فَصَارَ

(١) البيتان من الكامل، وهما للفرزدق في ديوانه ٥٨٣/١، وبينهما في القصيدة بيت، وفيه: (كم خالة
لك يا جرير وعمة)، وانظر البيتين معاً في سيبويه ٧٢/٢، وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة
٥٠٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٦٨، والخزانة ٤٩٥/٦. ومصادر البيت الأول وحده كثيرة، فهو
شاهد مشهور، وشَعَارَةٌ: تَشَعَّرُ بِبُولِهَا، وَتَقْدُ: مِنَ الْوَقْدِ، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَطَارَةٌ: مِنَ الْفَطْرِ، وَهُوَ الْحَلْبُ
بِالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى، وَقَوَادِمِ: يَعْنِي قَوَادِمِ الضَّرْعِ، وَالْأَبْكَارُ: هِيَ الْأَبْكَارُ مِنَ النُّوقِ.

(٢) البيتان من الوافر، وهما لإمام بن أقرم أو أقرم (بالراء أو بالزاي) النميري في البيان والتبيين
٢٠١/١، وابن السيرافي ٢٦/٢، وفرحة الأديب ١٣٢. وهما بلا نسبة في سيبويه ٧٣/٢، والكامل
٢٩/٣، والحجة للفراسي ٤٥٣/٦، والمحلى لابن شقير ٣٧، وتحصيل عين الذهب ٢٦٩، والنكت
للأعلم ٤٧٨، وأمالى ابن الشجري ١٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/٣.

بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُعَرَّفَةِ، كَمَا صَارَ: (وُجُوهٌ قُرُودٍ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

٤٤١ حَارِ بْنِ عَمْرِو أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عَظَمِ جِسْمِ الْبِغَالِ وَأَحْلَامِ الْعَصَافِيرِ^(١)

فهذا عند سيبويه مرفوعٌ على غيرِ الدَّمِّ، ولكن على الإخبارِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَهُمْ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ؛ لَأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي تَعْرِيفِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حُسْنُ إِظْهَارِ الرَّافِعِ فِي مِثْلِ هَذَا، وَضَعْفُ الْإِتْبَاعِ لَوْ قَالَ: جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ، عَلَى إِتْبَاعِ بِالْقَوْمِ؛ لِضَعْفِ الْكَلَامِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِفَتِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ؛ إِذْ هُوَ اسْمُ جِنْسٍ، فَحَسَّنَ مَعْنَى الْخَبَرِ فِيهِ، أَيْ: لَهُمْ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ.

وَأَجَازَ الْخَلِيلُ نَصْبَهُ عَلَى الدَّمِّ^(٢)، وَعَلَى قِيَاسِ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَمِّهِمْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، فَصَلَحَ أَنْ تُقْطَعَ الصِّفَةُ عَلَى مَعْنَى الدَّمِّ، وَيُقَدَّرُهُ لَوْ أَتْبَعَ عَلَى حَذْفٍ: ذَوِي جِسْمِ الْبِغَالِ وَأَحْلَامِ الْعَصَافِيرِ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مُحْتَمَلٌ، وَقَوْلُ سِبْيَوِيهِ أَقْبَسُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٤٢ وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرِّزَامِيِّ مُحْصَنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبُ^(٣)

فَنَصَبَ (مُحْصَنًا) عَلَى الْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ مَذْحٍ وَلَا دَمٍّ، وَهُوَ اسْمُ الرِّزَامِيِّ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدَّرَ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ تَقْدِيرَ التَّامِّ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ بِالتَّعْرِيفِ بِالْإِسْمِ

(١) البيتان من البسيط، وهما لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٣ - ٢١٤، وانظر البيتين معاً في سيبويه ٧٣/٢، وابن السيرافي ٣٨٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٦٩، والنكت للأعلم ٤٧٨. وانظر البيت الشاهد في المحكم ٤٦٠/١، وجمهرة الأمثال ١٦٩/١، ٤٢٩.

(٢) سيبويه ٧٤/٢.

(٣) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٧٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠، والنكت للأعلم ٤٧٩/١، والانتصار ٨٣.

الْعَلَمُ، فَذَكَرَ (مُحْصَنًا) لِيُجَرِّدَ التَّعْرِيفَ بِهِ بَعْدَ مَا مَضَى الْكَلَامُ الْأَوَّلُ عَلَى التَّمَامِ فِي التَّقْدِيرِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ تَجْرِيدِ الصِّفَةِ لِلْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ؛ إِذْ جَرَّدَهَا لِلتَّعْرِيفِ بِالِاسْمِ الْعَلَمِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَظْهَرَ الْعَامِلُ، كَمَا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ لِتَجْرِيدِهَا لِلْمَعْنَى بِنَفْسِهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ جَرَّدَ التَّعْرِيفُ بِالِاسْمِ الْعَلَمِ، فَقَالَ: (مُحْصَنًا)، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُظْهَرَ الْعَامِلُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَصِفَةُ التَّرَحُّمِ يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الذَّمِّ مِنَ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ صِفَةَ الذَّمِّ فِي النَّقْصِ وَالضَّرِّ^(١)، إِلَّا أَنَّ صِفَةَ الذَّمِّ تَرْجِعُ إِلَى جَعْلِ الْجَاعِلِ نَفْسَهُ مِنْ صِفَةِ النَّقْصِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ صِفَةُ التَّرَحُّمِ؛ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى مَا صَارَ عَلَيْهِ الْمَوْصُوفُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ جِهَةٍ جَعَلَ نَفْسَهُ عَلَيْهَا، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ لِحَقِّهِ، لَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ بِأَنْ جَعَلَهَا عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ [ظ ١٠٣] تَكُونَ عَلَيْهِ، فَقَدْ انفصلت صِفَةُ الذَّمِّ مِنْ صِفَةِ التَّرَحُّمِ بِهَذَا الْوَجْهِ، وَاجْتَمَعَتْ مَعَهَا فِي النَّقْصِ وَالضَّرِّ^(٢)، فَلَمَّا أَشَبَّهْتُ هَذَا الشَّبَهَ الْقَوِيَّ أُلْحَقْتُ بِهَا فِي حُكْمِ الْإِعْرَابِ، وَجَازَ فِيهَا الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ كَمَا جَازَ فِي صِفَةِ الذَّمِّ.

فَالْتَّرَحُّمُ يَكُونُ بِالْمُسْكِينِ وَالْبَائِسِ وَالْفَقِيرِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْمَرِيضِ، وَنَحْوِهِمَا، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينَ) وَ(الْمُسْكِينُ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْقَطْعِ فِي صِفَةِ التَّرَحُّمِ. وَيَجُوزُ: (الْمُسْكِينِ) عَلَى الْبَدَلِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْمُسْكِينُ مَرَرْتُ بِهِ. وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، كَمَا قَالَ:

٤٤٣ بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ^(٣)

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَالضَّمِيرُ)، وَفِي د: (وَالضَمْرُ).

(٢) فِي د: (وَالْخَبَرُ).

(٣) هَذَا مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ لِرُؤْبَةِ فِي دِيَوَانِهِ ١٦٩، وَانْظُرْ سَيُوبِيهِ ٢/ ٢٣٤، وَالْمَحَلُّ لَابِنِ شَقِيرِ ٤٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الزُّهَبِ ٢٧١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٥/ ٤٧٢. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٢/ ١٨، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لَابْنِ مَالِكٍ ٣/ ٤٣٤، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/ ٤٣٢.

فهذه خَمْسَةُ أَوْجُهٍ، كُلُّهَا جَائِزٌ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ).
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَأَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا

فَلَا تَلُمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(١)

فَنَصَبَ (الْبَائِسَ) عَلَى الْقَطْعِ فِي صِفَةِ التَّرَحُّمِ، وَإِذَا نُصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ لَمْ يَجُزْ إِظْهَارُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ الْخَارِجِ عَنْ طَرِيقَةِ الْخَبَرِ، إِلَّا أَنْ فِيهِ مَعْنَى التَّرَحُّمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِغَتِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِغَةِ الْفِعْلِ الْمُجْتَلَبِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (رَحِمَهُ اللَّهُ).

وإنَّما جازَ هذا في كُلِّ التَّرَحُّمِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي كُلِّ الذَّمِّ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ لهُمَا طَرِيقَةٌ يَطْرِدَانِ فِيهَا، هِيَ أَحَقُّ بِهِمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّرَحُّمُ لِقِلَّتِهِ فِي الْكَلَامِ، فَتَارَةً يُحْمَلُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَتَارَةً يُحْمَلُ بِالشَّبهِ عَلَى الذَّمِّ، وَلَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَسْتَحَقَّ عَقْدَ أَصْلٍ لَهُ فِي نَفْسِهِ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِقِلَّتِهِ، وَلَكِنْ يُحْمَلُ بِالشَّبهِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَيُونُسُ يُخَالِفُ هَذَا الْأَصْلَ فِي التَّرَحُّمِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ، وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَسَيَبَوَيْهِ^(٢)، وَيَقُولُ^(٣): إِنَّهُ خَطَأٌ حَمَلُ التَّرَحُّمِ عَلَى صِفَةِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ صِفَةَ الْمَدْحِ، وَأَمَّا صِفَةُ الذَّمِّ فَإِنَّ حَمْلَهُ عَلَيْهَا يُوهِمُ الْفَسَادَ؛ لِكَثْرَةِ مَا يُتَسَرَّعُ بِصِفَةِ النَّقْصِ إِلَى الذَّمِّ، فَإِنَّمَا يُوجِبُ حُسْنَ الْبَيَانِ وَاسْتِقَامَةَ الْبَيَانِ فَصْلُهَا مِنْ إِيهَامِ الْفَسَادِ، فَهَذَا وَجْهُ قَوْلِ يُونُسَ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ.

وَمَذْهَبُهُ فِي صِفَةِ التَّرَحُّمِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ قَالَ: (ضَرَبَانِي) لَمْ يَقُلْ

(١) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٧٥/٢، وسر الصناعة ٢٨٦٨٩، والمحلى لابن شقير ٣٩، والنكت للأعلم ٤٨٠/١، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢/٢، ورصف المباني ٦٨٩، ومغني اللبيب ٥٩٣، ٦٣٩.

(٢) انظر رأي الخليل وابن أبي إسحاق وسيبويه في الكتاب ٧٧/٢.

(٣) سيبويه ٧٧/٢.

إِلَّا (الْمُسْكِينَانِ)، فَإِنْ قَالَ: (ضَرَبْتُهُ) لَمْ يَقُلْ إِلَّا (الْمُسْكِينِ)، وَإِنْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِهِ) لَمْ يَقُلْ إِلَّا (الْمُسْكِينِ). وَالَّذِي يَتَوَجَّهُ فِي مَذْهَبِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ أَجْرَاهُ عَلَى قِيَاسِ الْأُصُولِ؛ إِذْ هِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يَجِبُ لَهُ الْحُكْمُ بِحَقِّ الْأَصْلِ. وَالْآخَرُ: مَا يَجِبُ لَهُ الْحُكْمُ بِحَقِّ الشَّبَهِ [١٠٤]. إِلَّا أَنَّهُ إِذَا عَرَضَ لَبَسٌ أَوْ إِيهَامٌ فَسَادٍ فَسَرَّ وَبَيَّنَّ بِمَا يَصْحَبُهُ مِنَ الْكَلَامِ.

وَقَوْلُ الْخَلِيلِ عِنْدِي أَقْيَسُ، وَأَمَّا قَوْلُ يُؤُسُّ فَهُوَ أَشَدُّ تَحَرُّزًا مِنْ وَضْعِ الْكَلَامِ عَلَى الْفَسَادِ.

وَأَجَازَ يُؤُسُّ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ) النَّصْبُ ^(١) عَلَى: مَرَرْتُ بِهِ مُسْكِينًا، وَخَطَأَهُ سَبِيوِيهِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ حَالًا إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الشُّذُودِ، بِالْحَمَلِ عَلَى تَأْوِيلِ لَا يَسُوعُ فِي هَذَا، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَالزَّمَهُ أَنْ يُجَوِّزَ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الطَّرِيفِ) عَلَى مَعْنَى (طَرِيفًا) ^(٢)، وَهَذَا لَا يُجَوِّزُ عِنْدَ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ مَعْرِفَةً فِي الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ يُؤُسُّ أَجَازَ ذَلِكَ فِي صِفَةِ التَّرَحُّمِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ النَّادِرِ؛ لِقِلَّتِهَا فِي بَابِهَا.

وَأَجَازَ سَبِيوِيهِ النَّصْبَ فِي: (مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ) عَلَى وَجْهِ حَسَنِ، وَهُوَ نَصْبُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ: (مَرَرْتُ) كَأَنَّهُ قَالَ: لَقِيتُ الْمُسْكِينِ ^(٣)، فَإِنَّ ^(٤) (مَرَرْتُ بِهِ) يَدُلُّ عَلَى (لَقِيتُهُ)، فَقَالَ: إِنْ لَمْ تَنْصِبْهُ عَلَى التَّرَحُّمِ فَنَصْبُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَائِزٌ، فَأَمَّا الْحَالَ فَبَاطِلٌ.

وَتَقُولُ: (إِنَّهُ الْمُسْكِينُ أَحَقُّ) فَيُعْتَرِضُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ بِصِفَةِ التَّرَحُّمِ؛ لِأَنَّهَا مُبَيَّنَّةٌ لِمَعْنَى الْأَسْمِ، كَمَا تُبَيِّنُهُ صِفَةُ الْإِثْبَاعِ.

[وَأَمَّا ^(٥): (بِي) الْمُسْكِينِ كَانَ الْأَمْرُ)، وَ(بِكَ الْمُسْكِينِ مَرَرْتُ) فَلَا يُجَوِّزُ، وَهَذَا عَلَى الْبَدَلِ الْمُبَيَّنِّ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْمُخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمِ إِنْهَامٌ يُحْتَاجُ

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِنْ).

(١-٣) سَبِيوِيهِ ٧٦/٢.

(٦) فِي د: (فِي).

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

فِيهِ إِلَى هَذَا الْبَيَانِ، كَمَا يَقَعُ^(١) فِي: (بِه) لِلْغَائِبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي (بِه) إِلَى نَكْرَةٍ، فَيُسْتَبْهَمُ^(٢)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ وَالْمُتَكَلِّمُ، وَلَكِنْ يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ فِي:

بِنَاتِمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى التَّرَحُّمِ.



(٢) فِي د: (فَيُسْتَبْهَمُ).

(١) فِي د: (وَقَعَ).

بَابُ الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْمُبْهَمُ الَّذِي^(١) يُوصَفُ بِالْجِنْسِ، وَفِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ؟

وَلِمَ جَازَ تَثْنِيَّةُ (ذَا) بِلَفْظِهِ، وَلَمْ يَجْزِ جَمْعُهُ بِلَفْظِهِ؟

وَلِمَ أُنْثِ (هَذَا) بِ (هَذِهِ) وَ (تِلْكَ)، وَالْمُذَكَّرُ أَحَقُّ بِالْعَلَامَتَيْنِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (ذَا)، وَ (ذَاكَ)، وَ (ذَلِكَ)؟

وَلِمَ جَازَ فِيمَا تَقَضَّى (ذَا)، وَ (ذَاكَ)، وَلَمْ يَجْزِ فِيمَا تَقَضَّى وَبَعْدَ وَقْتِهِ إِلَّا (ذَلِكَ)؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ (هَذَا): (هَؤُلَاءِ)، وَجَمْعُ (ذَاكَ): (أُولَئِكَ)؟

وَلِمَ أُذْخِلَ الْمُضْمَرُ مَعَ الْمُبْهَمِ [ظ ١٠٤]، وَحُكْمُهُمَا مُخْتَلَفٌ؟ وَلِمَ اخْتَلَفَ؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)، وَلَمْ يَجْزِ: (هُوَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)، وَجَازَ:

(هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ)، وَلَمْ يَجْزِ: (هُم قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (ذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا)، وَلَمْ يَجْزِ: (أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا)؟

وَلِمَ جُعِلَ عَمَلٌ: (هَذَا) فِي الْحَالِ كَمَنْزِلَةِ عَمَلِ الْجَارِّ وَالْفِعْلِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٧٧/٢: « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ».

(١) في الأصل ود: (التي).

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِكَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا) بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ؟
وَمَا مُوجِبُ هَذَا^(١)؟

وَهَلْ لِذَلِكَ جَاZَ الْحَالِ، وَلَوْلَاهُ لَكَانَ الرَّفْعُ أَحَقَّ بِهِ كَقَوْلِكَ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ)؟
وَهَلْ امْتَنَعَ: (هَذَا مُنْطَلِقًا) لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْ خُرُوجِهِ عَنْ شَبِّهِ الْمَفْعُولِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ كَانَ
يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ الَّذِي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (أَوْلَيْكَ) بِمَنْزِلَةِ (ذَلِكَ)، و(هَؤُلَاءِ) بِمَنْزِلَةِ (هَذَا)، و(تِلْكَ)
بِمَنْزِلَةِ (ذَاكَ)؟

وَلَمْ جَاZَ: (هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)؟

وَمَا الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْأِسْمُ الْعَلَمُ؟ وَمَا
الَّذِي لَا يَصْلُحُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَا أَكَّدَ أَنَّهُ زَيْدٌ أَوْ غَيْرُهُ مِمَّا لَهُ الْأِسْمُ الْعَلَمُ؟ وَلَمْ وَجَبَ
هَذَا؟

وَلَمْ جَاZَ: (هُوَ زَيْدٌ بَيِّنًا وَمَعْلُومًا)؟ وَلَمْ [لَا يَجُوزُ]^(٢): (ذَاهِبًا) وَلَا (مُنْطَلِقًا)؟

وَهَلْ: (هِيَ)، و(هُمَا)، و(هُمْ)، و(هُنَّ)، و(أَنَا)، و(أَنْتَ) بِمَنْزِلَةِ (هُوَ)

فِي هَذَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ دَارَةَ^(٣):

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ كَرِيمًا جَوَادًا)، و(أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَاتِلَ الْأَقْرَانِ)، و(هُوَ
عَبْدُ اللَّهِ شَجَاعًا بَطَلًا)؟ وَلَمْ جَاZَ فِي الْاِفْتِخَارِ الْحَالِ مَعَ الْمُضْمَرِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ
الْاِسْمُ الْعَلَمُ، كَمَا يُؤَكَّدُهُ الْعَلَمُ وَالْمَعْرِفَةُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نُزِّلَ الْاِسْمُ الْعَلَمُ مَنْزِلَةَ
الدَّالِّ عَلَى الْفَخْرِ وَالْكَرَمِ، فَجَاZَ لَمَّا قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ، وَجَرَى مَجْرَى الْعَلَمِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؟

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) قوله: (هذا) ليس في د.

(٣) هو سالم بن دارَةَ، ودارَةَ أمه، واسمها سيفاء، أصابها زيد الخيل من غطفان من بني أسد، ووهبها
لزهير بن أبي سلمى، وقيل: دارَةَ لقب جده. (ترجمته في الخزانة ٣/ ٢٤٩ - ٢٥٠).

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَمُحْتَاجًا كَمَا يَحْتَاجُ الْعَبْدُ)؟
فَلَمْ جَازَ الْحَالِ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الْفَخْرِ، وَتَصْغِيرِ النَّفْسِ مَعَ ذِكْرِ الْأَسْمِ الْعَلَمِ؟ وَلَمْ
جَازَ مَعَ أَنَّ الْحَالَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مَعْنَى الْفِعْلِ؟

وَلَمْ أَضْمِرَ مَعْنَى الْفِعْلِ مَعَ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَلَمْ يَجُزْ مَعَ إِضْمَارِهِ مَعَ غَيْرِ الْحَالِ
الْمُؤَكَّدَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ الْمُؤَكَّدَةَ تَقْتَضِي ذِكْرَ الْمَعْرِفَةِ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ
غَيْرُ الْمُؤَكَّدَةِ؛ إِذَا أَصْلُ تَأْكِيدِ مَعْنَى الْخَبَرِ بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ عَنْ حَدِّ الشَّكِّ
وَالْتَوَهُمُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ؟

وَلَمْ جَازَ فِي الْجَوَابِ لِمَنْ قِيلَ لَهُ: (مَنْ أَنْتَ؟) أَنْ يَقُولَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا
فِي حَاجَتِكَ)، وَلَمْ قِيلَ لَهُ: (مَنْ هُوَ؟) أَنْ يَقُولَ: (هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، وَلَمْ يَجُزْ فِي
غَيْرِ الْجَوَابِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)، وَلَا: (هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)؟
وَلَمْ جَازَ: (أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا)، وَلَمْ يَجُزْ: (أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ تَمَامِ
الْكَلَامِ الْإِنْتِصَابُ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، [وهـ ١٠٥] وَإِذَا^(١) جَاءَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ
الرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ قَبْلَ التَّمَامِ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ بِذَلِكَ
عَنْ طَرِيقَةِ الْمَفْعُولِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْعَامِلِ وَبَيْنَهَا اسْمٌ يَجْرِي مَجْرَى الْفَاعِلِ فِي
الْحَيْلُولَةِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: [هذا]^(٢) الرَّجُلُ قَائِمًا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ خَبْرًا،
فَإِنْ كَانَ صِفَةً لِلْمُبْهَمِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا: (هذا الرَّجُلُ قَائِمٌ).

وَالْمُبْهَمُ الَّذِي يُوصَفُ بِالْجِنْسِ هُوَ الَّذِي يَصْلُحُ لِكُلِّ حَاضِرٍ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى إشارَةٍ
يَخْتَصُّ لِأَجْلِهَا بِالشَّيْءِ بَعِيْنِهِ فِي حَالِ ذِكْرِهِ، وَمَنْ أَجَلِ هَذَا صَارَ مَعْرِفَةً، وَهُوَ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: حَاضِرٌ قَرِيبٌ، وَحَاضِرٌ بَعِيدٌ، وَحَاضِرٌ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ: ف (ذَا)

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِذَا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

لِلْحَاضِرِ الْقَرِيبِ، وَ(ذَلِكَ) لِلْحَاضِرِ الْبَعِيدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْحَاضِرِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ. وَالزِّيَادَاتُ فِي أَلْفَظِهَا تَدُلُّ عَلَى مَرَاتِبِهَا، وَالْبَعِيدُ لَهُ زِيَادَتَانِ^(١)، اللَّامُ وَالْكَافُ فِي (ذَلِكَ)، وَالْقَرِيبُ مُجَرَّدٌ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَالْوَسْطُ بِزِيَادَةِ وَاحِدَةٍ، فَهُوَ عَلَى مُقْتَضَى مَعْنَاهُ فِي مَرْتَبَتِهِ.

وَيَجُوزُ ثَنِيَّةُ (ذَا) بِأَلْفِظِهِ، وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُ بِأَلْفِظِهِ؛ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ عَلَى طَرِيقَةِ وَاحِدَةٍ، لَا تَخْتَلِفُ، وَالْجَمْعُ يَخْتَلِفُ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ جَمْعُهُ بِغَيْرِ أَلْفِظِهِ؛ إِذْ كَانَ اسْمًا غَيْرَ مُتِمِّكِنٍ، وَالاسْمُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ لَا يَسْتَحِقُّ الْجَمْعَ بِأَلْفِظِهِ؛ لِتَقْصَانِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ الَّذِي يَجِبُ لِلْمُتِمِّكِنِ.

وَتَأْنِيثُ (هَذَا) : (هَذِهِ)، وَتَأْنِيثُ (ذَلِكَ) : (تِلْكَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (تِلْكَ) تَأْنِيثُ (هَذَا)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْبَعِيدِ، كَالَّذِي فِي : (ذَلِكَ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْمُؤَنَّثِ عِلَامَاتٌ أَكْثَرُ مِمَّا لِلْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ الْمُذَكَّرَ أَقْوَى وَأَحَقُّ بِكَثْرَةِ الْعِلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ فِيمَا تَقَضَّى مِمَّا قَرُبُ وَقْتِهِ : (ذَا)، وَ(ذَاكَ)؛ أَمَّا (ذَا) فَلِقُرْبِ وَقْتِهِ، كَأَنَّهُ حَاضِرٌ قَرِيبٌ، وَأَمَّا (ذَاكَ) فَقَدْ^(٢) دَخَلَ بِالتَّقْضَى فِي الْبُعْدِ، وَإِنْ قَرُبَ وَقْتُهُ، وَأَمَّا الْمَقْضِيُّ الَّذِي قَدْ بَعُدَ وَقْتُهُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا (ذَلِكَ)، وَجَارَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ حَاضِرًا، فَلَهُ إِشَارَةُ الْحَاضِرِ، فَأَمَّا (ذَلِكَ) فَلِمَعْنَى الْبُعْدِ الَّذِي دَخَلَهُ.

وَجَمْعُ (هَذَا) فِي الْمَعْنَى : (هَؤُلَاءِ). وَجَمْعُ (ذَاكَ) : (أُولَئِكَ).

فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ تُوصَفَ بِالْجِنْسِ، وَفِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ، مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ، إِلَّا أَنْ سَيَبُوهُ قَدْ أَدْخَلَ الْمُضْمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ^(٣)، وَسَمَّاها مُبْهَمَةً عَلَى طَرِيقِ الشَّبهِ لِتِلْكَ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي تُوصَفُ بِالْجِنْسِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تَصْلُحُ لِكُلِّ مَعْنَى عَنْهُ عَلَى مَرْتَبَتِهِ فِي تَوْحِيدِهِ أَوْ ثَنِيَّتِهِ أَوْ جَمْعِهِ، وَتَأْنِيثِهِ أَوْ تَذْكِيرِهِ، كَمَا تَصْلُحُ هَذِهِ الْمُبْهَمَةُ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُضْمَرَةُ لَا تُوصَفُ أَصْلًا.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (قَدْ).

(١) فِي د: (زِيَادَات).

(٣) سَبِيوهِ ٧٨ / ٢.

وإنما لم تجزُ صفةُ المُضمرِ أصلاً؛ لأنَّه كنايةٌ عن مُظهرٍ مُضمرٍ به، بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْ اسْمِهِ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْ تَمَامِهِ، وهذا المَعْنَى يَسْتَحِيلُ مَعَهُ أَنْ يَتَنَكَّرَ أَصْلاً، لَا تَنْكِيرًا عَارِضًا، وَلَا لَازِمًا؛ فَلِهَذَا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُوصَفَ أَصْلاً.

وَتَقُولُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا) عَلَى [ظ ١٠٥] الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مَعْنَى الْفِعْلِ؛ إِذْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ لِلْفِعْلِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أُثْبِتُهُ لَهُ مُنْطَلِقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ بِهِ مَعْنَى فِعْلٍ.

وَتَقُولُ: (هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ)، وَلَا يَجُوزُ: (هُمْ قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ)؛ لِمَا بَيَّنَّتْ لَكَ.

وَتَقُولُ: (ذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا)، وَلَا يَجُوزُ: (أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا)؛ لِأَنَّ فِي (ذَاكَ) مَعْنَى الْإِشَارَةِ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أُشِيرُ إِلَيْهِ ذَاهِبًا.

وَعَمَلُ الْمُبْهَمِ فِي الْحَالِ بِمَنْزِلَةِ عَمَلِ الْجَارِّ وَالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَحَقُّ بِالْعَمَلِ؛ بِلِزُومِهَا لَهُ، وَلَا يَلْزَمُ الْمُبْهَمُ الْعَمَلُ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ فِيهِ.

وَإِذَا قُلْتَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)، فَـ (عَبْدُ اللَّهِ) بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي الْحَيْلُولَةِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، أَنْ يُكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الْحَالِ ^(١)، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِالشَّبْهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ: (هَذَا مُنْطَلِقًا)، وَجَازَ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ) عَلَى خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَوْ لَا الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَا لَجَازَ: (هَذَا مُنْطَلِقًا) عَلَى أَنَّهُ حَالٌ سَدَّ مَسَدَ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي قَوْلِكَ: (هُوَ زَيْدٌ) مَعْنَى التَّعْرِيفِ إِلَّا أَنَّهُ خَفِيَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ مَعْنَى التَّعْرِيفِ عِنْدَ ذِكْرِ هَذَا الْكَلَامِ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنَ الْحَالِ مَا يُكُونُ مُنْبَهًا عَلَيْهِ ظَهَرَ مَعْنَى التَّعْرِيفِ، وَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ تَقُولَ: (هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)؛ لِأَنَّ (مُنْطَلِقًا) لَا يُنْبَهُ

عَلَى التَّعْرِيفِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ مُؤَكَّدًا لَهُ، كَمَا يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: (هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا)، و(هُوَ زَيْدٌ مَعْلُومًا)، و(هُوَ زَيْدٌ بَيِّنًا)؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِكَ: (هُوَ زَيْدٌ) مَعْنَى التَّبَيِّنِ، فَجَازَ هَذَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَالَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْأِسْمُ الْعَلَمُ هُوَ الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ لِمَا فِي الْخَبَرِ مِنَ الْمَعْنَى الْمُضْمَنِ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، وَالْفَخْرُ، وَتَصْغِيرُ النَّفْسِ، كَقَوْلِكَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ كَرِيمًا جَوَادًا)؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ) قَدْ نَزَّلْتَهُ تَنْزِيلَ مَا قَدْ دَلَّتْ بِهِ عَلَى الْكَرَمِ وَالْجُودِ مِنْكَ، إِلَّا أَنَّهَا دَالَّةٌ خَفِيَّةٌ، وَأُكِّدَ بِهَا بِالِدَّلَالَةِ الْمُصَرَّحَةِ، فِي قَوْلِكَ: (كَرِيمًا جَوَادًا). وَكَذَلِكَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَاتِلُ الْأَقْرَانِ)، و(هُوَ عَبْدُ اللَّهِ شُجَاعًا بَطَلًا).

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ النَّفْسِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ آكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ، وَمُحْتَاجًا كَمَا يَحْتَاجُ الْعَبِيدُ).

وَسَبِيلُ: (هِيَ)، و(هُمَا)، و(هُمَّ)، و(هُنَّ)، و(أَنَا)، و(أَنْتَ) سَبِيلُ (هُوَ) فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ حُكْمِ الْحَالِ.

وَقَالَ ابْنُ^(١) دَارَةَ:

هـ: أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسْبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ^(٢)

[١٠٦] فِهَذَا عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ لِمَنْ قِيلَ لَهُ: (مَنْ أَنْتَ؟) فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا فِي حَاجَتِكَ) عَلَى الْحَالِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَوَابِ لَمْ تَجْزُ هَذِهِ الْحَالُ؛

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَبُو).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ الْيَرْبُوعِيِّ فِي سَبْيُوهِ ٧٩/٢، وَابْنِ السِّيرَافِيِّ ٣٨٢/١، وَالْخَصَائِصُ ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ٦٤/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٥٧/٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٤٨٨/٣. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْحِجَّةِ لِلْفَارِسِيِّ ٥٦/٥، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٢/٣، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ ٢٨٨/١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٧٥٦/٢، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارَحَةِ ٩٨، ١٥٦، ٣٣١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٥٠/٢.

لأنَّه إِذَا سَأَلَ فَهُوَ طَالِبٌ تَعْرِيفِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، فَظَهَرَ بِهَذَا مَعْنَى التَّعْرِيفِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَأَعْرِفْنِي مُنْطَلِقًا فِي حَاجَتِكَ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ؛ إِذْ قَدْ ظَهَرَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْخَبَرِ، وَكَانَ خَفِيًّا فَأَظْهَرَهُ الطَّلَبُ لَهُ، وَصَلَحَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْحَالِ الَّتِي لَا تُؤَكَّدُ، فَهَذَا فِي الْجَوَابِ خَاصَّةً، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَوَابِ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ بِـ (مُنْطَلِقٍ) وَنَحْوِهِ الْخَفِيُّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ.

وَالْحَالُ الَّتِي تَصْلُحُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالاسْمِ الْعَلَمِ هِيَ الَّتِي يُقَارِبُهَا سَبَبٌ يُظْهِرُ مَا فِي الْخَبَرِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَهَذَا الْحَدُّ يَعُمُّ مَا كَانَ جَوَابًا وَغَيْرَ جَوَابٍ. وَيَجُوزُ: (أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا) ^(١) عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَا يَجُوزُ: (أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا سَبَبٌ، فَيُظْهِرُ ^(٢) مَعْنَى الْفِعْلِ.



(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَظْهَر).

(١) فِي د: (مَعْرُفًا).

بَابُ الْمَعْرِفَةِ الْغَالِبَةِ عَلَى النِّكَرَةِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الْغَالِبَةِ عَلَى النِّكَرَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الْغَالِبَةِ عَلَى النِّكَرَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الْمَعْرِفَةُ الْغَالِبَةُ عَلَى النِّكَرَةِ؟ وَلِمَ غَلَبَتْ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَانِ رَجُلَانِ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقَيْنِ)؟ وَلِمَ جَازَ نَصْبُ: (مُنْطَلِقَيْنِ)

عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزِ رَفْعُهُ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ قَائِمَيْنِ)؟ فِي أَيِّ شَيْءٍ هُوَ نَظِيرُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَانِ رَجُلَانِ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقَانِ)؟ وَلِمَ صَلَحَ الرَّفْعُ فِي

(مُنْطَلِقَيْنِ)، وَضَعُفَ النَّصْبُ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (هَؤُلَاءِ نَاسٌ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقَيْنِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ بِخِلَاطِهِمُ

النَّصْبُ، وَبِالرَّدِّ إِلَى (نَاسٍ) الرَّفْعُ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَيْنِ)؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ وَالْقِيَاسُ نَصْبَ

(رَاتِعَيْنِ)؟ وَهَلَّا حُمِلَ عَلَى: (وَفَصِيلٌ لَهَا) فَيَجِبُ الرَّفْعُ؟

وَلِمَ جَازَ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١): (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ) عَلَى الصِّفَةِ،

وَلَمْ يَجْزِ فِي: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُكَ رَاتِعَيْنِ) الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ بِإِجْمَاعٍ؟ وَلِمَ جَازَ

حَمْلُ الرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ عَلَى قَوْلِهِمْ: (كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ) مَعَ أَنَّ فِي هَذَا

عِلَّةً تُوجِبُ تَقْدِيرَ الْإِنْفِصَالِ عَلَى: (وَسَخَلَتْ لَهَا)، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عِلَّةٌ تُوجِبُ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٨١: « هذا باب ما غلبت فيه المعرفة والنكرة ».

(١) انظر القول في سيبويه ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٦، والتذيل ٩/ ٢٥٤.

تَقْدِيرُ الْإِنْفَصَالِ؟ وَكَيْفَ يَجِيءُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ مِنَ الْعَرَبِ ^(١): (كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَّا النَّصْبُ فِي: (رَاتِعَيْنِ)؟ وَلِمَ لَا تَجُوزُ إِضَافَةُ (كُلِّ) إِلَى [١٠٦ ظ] وَاحِدٍ إِلَّا وَهُوَ نَكِرَةٌ؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ: (كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ)؟ وَلِمَ كَانَ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَيْنِ) أَوْ كَذَلِكَ فِي تَرْكِ الْفَصْلِ، فَانْقَسَمَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامِ الْفَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ: مِنْهُ مَا يَضْعُفُ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ أَوْ أَضْعَفُ، وَمِنْهُ مَا لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الْغَالِبَةِ عَلَى النَّكِرَةِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لَهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ النَّكِرَةِ فِي الشَّرِكَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لِلنَّكِرَةِ فِي الصِّفَةِ التَّابِعَةِ. وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لِلْمَعْرِفَةِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَعْرِفَتَانِ؛ لِأَنَّ إِتْبَاعَ النَّكِرَةِ لِلْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ مُحَالٌ؛ إِذْ كَانَتِ النَّكِرَةُ لَا تُزِيلُ الْاِشْتِرَاكَ الْعَارِضَ أَصْلًا. وَالْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ لَا تَسْتَحِيلُ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَضْعُفُ بِأَنَّ إِتْبَاعَ النَّكِرَةِ لِلنَّكِرَةِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَعْنَى، فَضَعُفَ الْعُدُولُ عَنْ أَنْ يُشَاكَلَ بِالنَّكِرَةِ بِالْإِعْرَابِ مَعَ اسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ، وَصِحَّةِ الْمَعْنَى.

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرِدَ عَلَى الضَّعِيفِ مَا يَقْوِيهِ، فَيَحْسُنُ، وَيَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ مَا يَقْوِيهِ، فَيَسْتَقِيمُ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا صَارَ الْحُكْمُ لِلْمَعْرِفَةِ حَتَّى كَأَنَّهُ جَرَى ذِكْرُ مَعْرِفَتَيْنِ. وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لِلنَّكِرَةِ حَتَّى كَأَنَّهُ جَرَى ذِكْرُ نَكِرَتَيْنِ.

وَالْمَعْرِفَةُ الْغَالِبَةُ عَلَى النَّكِرَةِ هِيَ الَّتِي يَصِيرُ الْحُكْمُ لَهَا، حَتَّى كَانَ فِي مَوْضِعِ النَّكِرَةِ مَعْرِفَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْلُحَ فِي النَّكِرَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا غَلَبَتْ لِصِحَّةِ الْحَالِ مِنْهُمَا، وَلَمْ تَصِحَّ الصِّفَةُ التَّابِعَةُ لَهُمَا.

وَنَقُولُ: (هَذَانِ رَجُلَانِ ^(٢)) وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقَيْنِ)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى

(١) انظر القول في سيبويه ٨٢/٢، والأصول ٣٠٨/٢، وشرح السيرافي ٣٨/٣، والتذيل ٢٥٤/٩.

(٢) قوله: (رجلان) ليس في د.

الْحَالِ دُونَ الْإِتْبَاعِ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ غَلَبَةِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكَرَةِ فِي بَابِ الْحَالِ وَالصِّفَةِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ قَائِمَيْنِ)، فِهَذَا نَظِيرُهُ فِي الْعُدُولِ عَنِ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ إِلَى الْحَالِ؛ لِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ، فَهُوَ نَظِيرُهُ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسُ الْعِلَّةِ ^(١)، وَكَانَتِ الْعِلَّةُ فِي هَذَا اخْتِلَافَ الْعَامِلَيْنِ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ غَلَبَةُ ^(٢) الْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكَرَةِ فِي بَابِ الْإِتْبَاعِ وَالْحَالِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا رَجُلَانِ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقَانِ)، وَالرَّفْعُ فِي هَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ وَصِفُ نَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ النَّصْبُ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ النَّكَرَةِ. وَتَقُولُ: (هَؤُلَاءِ نَاسٌ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقَيْنِ)، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، إِذَا خَلَطَتِ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكَرَةِ، وَإِنْ أَخْلَصَتْ ^(٣) الصِّفَةُ لِلنَّكَرَةِ رَفَعْتَ، فَقُلْتَ: (هَؤُلَاءِ نَاسٌ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقُونَ).

وَتَقُولُ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَيْنِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ الْوَجْهُ وَالْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ (فَصِيلُهَا) مَعْرِفَةٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي تَقْدِيرَ الْإِنْفِصَالِ [١٠٧].

وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ) عَلَى الصِّفَةِ، فَجَازَ تَشْبِيهًا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي يَلْزُمُ فِيهِ الْإِنْفِصَالُ، وَهُوَ بَابُ: (كُلُّ)، وَ(رُبُّ)، إِذَا قُلْتَ: (كُلُّ نَاقَةٍ وَفَصِيلُهَا)، عَلَى: (وَفَصِيلٌ لَهَا). وَكَذَلِكَ: (رُبُّ نَاقَةٍ وَفَصِيلُهَا)، فَشَبَّهَ هَذَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ لَهُ الْإِنْفِصَالُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْأَوَّلِ.

وَلَا يَجُوزُ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُكَ رَاتِعَانِ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ (فَصِيلُكَ) مَعْرِفَةٌ لَمْ يَعْرِضْ فِيهِ مَا يَقْدَرُ فِيهِ عَلَى الْإِنْفِصَالِ، فَلَا يَجُوزُ هَذَا بِإِجْمَاعٍ، وَلَكِنْ تَقُولُ: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُكَ رَاتِعَيْنِ) عَلَى الْحَالِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: (كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتْهَا بِدَرْهَمٍ) بِالرَّفْعِ

(١) قوله: (العلة) في الأصل مطموس، وكذا في د.

(٢) في الأصل ود: (عليه). (٣) في د: (خلطت).

عَطْفًا عَلَى (كُلِّ)، فَيَمْتَنِعُونَ مِنَ الْجَرِّ هَاهُنَا، فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ إِلَّا الْحَالُ دُونَ الْإِتْبَاعِ فِي: (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَيْنِ)؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَوْجَبُوا التَّعْرِيفَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْوَى فِيهِ التَّنْكِيرُ عَلَى الْفَصْلِ فَهُوَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَضْعُفُ فِيهِ التَّنْكِيرُ عَلَى الْفَصْلِ أَوْ كَدَّ فِي ^(١) الْجَوَازِ.

و(كُلِّ) لَا يُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ إِلَّا وَهُوَ نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا كُلَّ لَهُ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْوَاحِدِ النُّكْرَةُ، إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ جَمِيعِ التَّفْصِيلِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: كُلُّ وَاحِدٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَالْمَعْنَى: كُلُّ الرَّجَالِ الَّذِينَ فِي الدَّارِ إِذَا أُفْرِدُوا رَجُلًا رَجُلًا فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلِهَذَا الْعِلَّةُ لَمْ يَجْزَ: (كُلُّ زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مَعْرِفَةٌ.

وَالْوَجْهُ: (كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَوَجَّهَتْ الْإِضَافَةُ الْحَقِيقَةُ فَهِيَ أَوْلَى مِنَ الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَصْلِهِ وَحَقِيقَتِهِ، إِلَّا أَنْ تَعْرِضَ عِلَّةٌ ^(٢) صَحِيحَةٌ تُخْرِجُهُ عَنْ ذَلِكَ، عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ.

وَالْفَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: فَضْلٌ يَضْعُفُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى، وَفَضْلٌ هُوَ أَضْعَفُ، وَفَضْلٌ لَا يَجُوزُ:

- فَأَمَّا الَّذِي يَضْعُفُ فَنَحْوُ: (كُلُّ نَاقَةٍ وَفَصِيلُهَا) بِالْجَرِّ.

- وَأَمَّا الَّذِي هُوَ أَضْعَفُ فَـ (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ) عَلَى الصِّفَةِ.

- وَأَمَّا الَّذِي لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ فَـ (هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُكَ رَاتِعَانِ) عَلَى الصِّفَةِ. وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَلَ ذَلِكَ.



(١) فِي الْأَصْلِ: (الْعَدَمِ)، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (عَلَيْهِ).

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ وَالْحَالُ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ وَالْحَالُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا [ظ ١٠٧] الْخَبَرُ وَالْحَالُ؟ وَمَا الصِّفَةُ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا ذَلِكَ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الْحَذْفِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ فِيهِ؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ (هُوَ)، و (هَذَا)؟

وَلِمَ جَازَ عَلَى خَبَرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَجْزُ مُبْتَدَأَانِ بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ كَالصِّفَةِ فِي أَنَّهُ تَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ، فَيُخْبَرُ عَنْهُ، وَالْمُبْتَدَأُتَ أَغْيَارًا يَحْتَاجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى خَبَرٍ، وَإِلَّا كَانَ ذِكْرُهُ لُغْوًا، لَا مَعْنَى لَهُ؟

وَلِمَ جَازَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ فِي (عَبْدُ اللَّهِ)، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الْبَدَلِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَوْجِهِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي تَجُوزُ فِيهِ بِالرَّفْعِ؟

وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ فِي (مُنْطَلِقِي) عَلَى الْحَالِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّفْعِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ أَنْ يُوقَفَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ الثَّانِي فِيهِ تَقْيِيدًا لِلأَوَّلِ؟ وَلِمَ جَازَ: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ) بِمَعْنَى: قَدْ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا

(*) العنوان في الكتاب ٨٣/٢: « هذا باب ما يجوز في الرفع مما ينتصب في المعرفة ».

أَسْوَدُ أَبْيَضُ (بِمَعْنَى: قَدْ جَمَعَ اللَّوْنَيْنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ (مُمْتَرِجٍ بِالْحَلَاوَةِ وَالْحُمُوضَةِ)، وَمَوْقِعَ (مُزٍّ)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَى﴾ (١٥) نَزَاعَةً لِلشَّوَى ﴿[المعارج: ١٥، ١٦]؟ وَلِمَ جَازَ فِي خَبَرِ (إِنَّ) مَا جَازَ فِي خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ؟ وَلِمَ كَانَ عَلَى جَمْعِ الْمَعْنَيْنِ مَعَ جَوَازِ الْوُقُوفِ عَلَى الْأَوَّلِ فِي: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَى﴾، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا حُلُوءٌ) فِي جَمْعِ الطَّعْمَيْنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْرَدَ^(١)، وَقَدْ يُجْمَعُ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْرَدَ؛ لِمَا فِي إِفْرَادِهِ مِنْ قَلْبِ الْمَعْنَى؟ وَهَلَا كَانَ الْخَبْرَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا هُوَ لِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْرَدَ خَاصَّةً دُونَ مَا يَصْلُحُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ يَجْرِي مَجْرَى التَّحْقِيقِ خَاصَّةً؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢] ^(٢)؟ وَلِمَ اخْتِيرَ فِي قِرَاءَتِنَا: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ^(٣)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ فِي: « هَذَا بَعْلِي »؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وَهَلِ الْأَظْهَرُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ هَذِهِ الْمَعَانِي مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَصْلُحُ لَهَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

وَمَا وَجْهُ دُخُولِ هَذَا الْبَيْتِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ نَفْيَ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَعُودُ).

(٢) انظر قراءة ابن مسعود في معاني الفراء ١٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٧/٢، ومختصر ابن خالويه ٦٥، وهي قراءة الأعمش في المحتسب ٣٢٤/١.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (هَذَا بَعْلِي).

بِمَنْزِلَةِ خَيْرٍ وَاحِدٍ عَلَى قِيَاسِ إِثْبَاتِهِمَا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَارِضٌ صَرَفَ عَنْ إِعْمَالِهِ
(أَبَيْتٌ)؟ وَلَمْ جَاَزَ: (أَبَيْتٌ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ) [١٠٨]، وَلَمْ يَجُزْ: (كَانَ
عَبْدُ اللَّهِ لَا مُسْلِمٌ وَلَا صَالِحٌ)؟

وَمَا وَجْهُ اغْتِلَالِ الْخَلِيلِ بِالْحِكَايَةِ؟ وَهَلَا جَاَزَ هَذَا عَلَى وَجْهِ اغْتِلَالٍ غَيْرِهِ
بِأَنَّهُ عَلَى النَّفْيِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الْخَبَرِ؟ وَهَلَا جَاَزَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، كَمَا
جَاَزَ:

..... فَأَبَيْتٌ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

بِالْمَكَانِ الَّذِي أَنَا بِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ

كَأَنَّهُ قَالَ: لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ، لَا يَعْنِي نَفْيَهُ، وَلَكِنْ عَلَى النَّفْيِ الْعَامِّ
الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَلَى حِينٍ أَنْ كَانَتْ عَقِيلٌ وَشَائِظًا وَكَانَتْ كِلَابٌ خَامِرِي أُمِّ عَامِرٍ
وَلَمْ جَاَزَ: كَانَتْ كِلَابٌ خَامِرِي أُمِّ عَامِرٍ، وَلَمْ يَجُزْ: (كَانَتْ هِنْدٌ اضْرِبِي أُمَّ
خَالِدٍ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُوتُ وَتَحْلُبُ

وَلَمْ جَاَزَ: (يَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا)، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا بَنِي مَاتَ أَبَوَاهَا)؟

وَلَمْ جَاَزَ: (هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) عَلَى بَدَلِ (مُنْطَلِقٌ) مِنْ (زَيْدٍ)؟ وَلَمْ جَاَزَ: (هَذَا
عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ: (عَبْدُ اللَّهِ) عَطْفُ بَيَانٍ لـ (هَذَا)، وَلَمْ يَجُزْ:
(هَذَا أَخُو زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ: (أَخُو زَيْدٍ) صِفَةً لـ (هَذَا)؛ إِذْ عَطْفُ الْبَيَانِ
بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ فِي الْمَعْنَى.

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ وَالْحَالُ [أَنَّهَا] ^(١) إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ نَكْرَةً بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي الْمُبْتَدَأِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، جَازَ فِيهَا وَجْهَانِ: الْخَبَرُ وَالْحَالُ؛ أَمَّا الْخَبَرُ فَعَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ. وَأَمَّا الْحَالُ فَلِأَنَّهَا أَتَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَلَا يَجُوزُ مَعَ الْإِخْلَالِ بِوَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ فِيهَا الْأَمْرَانِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ قَبْلَ التَّمَامِ بَطَلَتِ الْحَالُ. وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ ذِكْرِ الْفِعْلِ دُونَ الْمُبْتَدَأِ بَطَلَ الْخَبَرُ، وَصَلَحَتِ الْحَالُ ^(٢).

وَتَقُولُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ)، فَيَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهِ:

الْأَوَّلُ: عَلَى الْمُبْتَدَأِ، بِتَقْدِيرِ: هَذَا مُنْطَلِقٌ، أَوْ هُوَ مُنْطَلِقٌ، وَإِنَّمَا جَازَ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ)؛ لِدَلَالَةِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ، فَهَذَا فِي الذِّكْرِ الْأَوَّلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي، وَهُوَ عَلَى مَعْنَى الْحَاضِرِ، وَصَلَحَ: (هُوَ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يُعْقَدَ الضَّمِيرُ الْمَحذُوفُ لِـ (عَبْدِ اللَّهِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى لَفْظِ الْغَائِبِ، فَإِنْ عَقِدْتَ الْمَحذُوفَ بِالْحَاضِرِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (هَذَا)، وَإِنْ عَقِدْتَ الْمَحذُوفَ بِالْغَائِبِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (هُوَ)، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ [١٠٨] صَحِيحٌ جَائِزٌ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِمْ: (هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ)، بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا مُرٌّ)، فَيَكُونُ عَلَى خَبَرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ (عَبْدُ اللَّهِ) عَطْفَ بَيَانٍ، بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ لِـ (هَذَا)، وَيَكُونُ الْخَبَرُ فِي قَوْلِكَ: (مُنْطَلِقٌ).

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَدَلِ، فَيَصْلُحُ عَلَى بَدَلِ (عَبْدِ اللَّهِ) مِنْ (هَذَا)، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ)، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَدَلِ (مُنْطَلِقٌ) مِنْ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله ابتداء من: (وإن كانت بعد ذكر الفعل) مكرر في الأصل ود.

(عَبْدُ اللَّهِ)، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ).

فهذه أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ مُحَصَّلَةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَيَجُوزُ خَبَرَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ مُبْتَدَأَانِ بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ صِفَتَيْنِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْخَبَرَانِ لِمُخْبِرٍ عَنْهُ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَنْفَصِلُ الْخَبَرُ مِنَ الصِّفَةِ أَنَّ الْخَبَرَ فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَالصِّفَةُ لِلْبَيَانِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي الرُّجُوعِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُبْتَدَأَانِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُطَالِبُ بِخَبَرٍ، وَإِلَّا صَارَ لَغْوًا، لَا مَعْنَى لِذِكْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ.

وَيَجُوزُ فِي (عَبْدُ اللَّهِ) أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى (هَذَا)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، وَالاسْمُ الْعَلَمُ لَا يَكُونُ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَحِبُّ لِمَعْنَاهَا لِكُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْاسْمُ الْعَلَمُ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

وَيَجُوزُ عَلَى الْبَدَلِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، وَيَعْمَلُ الْعَامِلُ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِهِ لَا يُقَدَّرُ فِيهِ أَنْ يَقَعَ غَيْرُ مَوْضِعِهِ، وَيَعْمَلُ الْعَامِلُ فِيهِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَوْجُهِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا بِالرَّفْعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى الْحَذْفِ فَهُوَ عَلَى خَبَرَيْنِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكْذِبَ فِي أَحَدِهِمَا، وَيَصْدُقَ فِي الْآخَرِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَذْفِ فَهُوَ عَلَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ عَلَى خَبَرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، فَالْفَائِدَةُ^(١) فِيهِمَا، لَا فِي أَحَدِهِمَا، وَإِذَا كَانَ عَلَى الْبَدَلِ فَالْفَائِدَةُ فِي: (مُنْطَلِقٍ)، كَمَا هِيَ فِيهِ لَوْ قِيلَ: (عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ). وَإِذَا كَانَ عَلَى بَدَلِ الْخَبَرِ مِنَ الْخَبَرِ فَالْفَائِدَةُ مُنْعَقِدَةٌ بِالْأَوَّلِ عَلَى تَقْدِيرِ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ)، وَإِذَا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحْذَفَ، وَصَارَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِيُسَيَّنَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، ثُمَّ يَقَعَ الْخَبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، فَقَدْ بَانَتْ فُرُوقُهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَالْفَائِدَةُ).

وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي قَوْلِكَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا) عَلَى الْحَالِ لِلْحَالِ لِلزِّيَادَةِ فِي الْفَائِدَةِ.

وَالْخَبَرَانِ اللَّذَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا لَا يَصْلُحُ الْوَقْفُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ. وَالْآخَرُ: مَا يَصْلُحُ.

وَالَّذِي لَا يَصْلُحُ الْوَقْفُ فِيهِ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَنْقَلِبُ الْمَعْنَى فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا حُلُوٌّ) [١٠٩]. وَالَّذِي يَصْلُحُ هُوَ الَّذِي لَا يَنْقَلِبُ الْمَعْنَى فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ).

وَيَجُوزُ: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ) بِمَعْنَى: قَدْ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا أَسْوَدٌ أَبْيَضٌ) بِمَعْنَى قَدْ جَمَعَ اللَّوْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْخَبَرَانِ فِي الْأَوَّلِ مَوْقِعَ: (هَذَا مُزٌّ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الثَّانِي.

وَتَقْيِيدُ الْخَبَرِ بِخَبَرٍ قَلِيلٍ فِي الْكَلَامِ جَدًّا، وَإِنَّمَا يَكْثُرُ التَّقْيِيدُ بِحُرُوفِ الْإِضَافَةِ، وَبِالْصِّفَةِ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْخَبَرُ الصِّفَةَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَا، وَهُوَ أَنَّهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى وَاحِدٍ فِي الْمَوْصُوفِ، أَوِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ جَارَ بِحَقِّ الشَّبَهِ هَذَا الْوَجْهَ، وَقُلَّ فِي الْكَلَامِ لِتَحْصِينِ مَوْضِعِ الْفَائِدَةِ مِنْ إِيْهَامِ الْفَسَادِ.

وَلَا إِيْهَامَ فِي التَّقْيِيدِ بِحُرُوفِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلتَّقْيِيدِ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ، لَا إِيْهَامَ فِي التَّقْيِيدِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلتَّخْصِيصِ، وَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُ الْإِضَافَةِ أَقْوَى مِنَ الصِّفَةِ فِي التَّقْيِيدِ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِلتَّقْيِيدِ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَوُّمُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، فَتَخْرُجُ عَنْ حَدِّ التَّقْيِيدِ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ فَمَوْضُوعٌ لِلْفَائِدَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ فِي الْفَائِدَةِ، وَلَا يَكُونُ مُفْتَقِرًا إِلَى خَبَرٍ آخَرَ حَتَّى تَصِحَّ الْفَائِدَةُ بِهِ، وَلَكِنْ قَدْ جَارَ هَذَا لِمَا بَيْنَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُلِيسُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَىٰ ۝ نَزَاعَةٌ لِلشَّوَىٰ ﴾ [الماعارج: ١٥، ١٦]، فَهَذَا يَجُوزُ

فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ (إِنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَبَيْنَ (١) الْمُبْتَدَأِ فَرْقٌ؛ إِلَّا أَنَّهَا أَكَّدَتِ الْمَعْنَى، وَعَمِلَتْ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ مَا لَا يُخِلُّ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

وَالْأَشْيَاءُ فِي الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مِنْهَا مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْرَدَ، وَمِنْهَا مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ، وَمِنْهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ وَيُفْرَدَ. فَعَلَى هَذَا تَجِيءُ مَعَانِي الْكَلَامِ، فَقَوْلُكَ: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ) مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْرَدَ لِانْقِلَابِ الْمَعْنَى فِيهِ، وَقَوْلُكَ: (هَذَا أَسْوَدٌ أَبْيَضٌ) مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ لِلتَّنَاقُضِ فِيهِ، وَقَوْلُكَ: (هَذَا عَبْدٌ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ وَيُفْرَدَ.

وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢]، فَهَذَا شَاهِدٌ فِي الْخَبَرِ عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَفِي قِرَاءَتِنَا: « شَيْخًا »، وَهُوَ شَاهِدٌ عَلَى الْحَالِ، وَاخْتِيَرِ النَّصْبُ لِتَكُونَ الْفَائِدَةُ فِي: « هَذَا بَعْلِي » وَاقِعَةً، ثُمَّ يَأْتِي (شَيْخًا) عَلَى الْحَالِ لِلزِّيَادَةِ فِي الْفَائِدَةِ، فَهَذَا أَكْثَرُ الْفَائِدَةِ عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ الْوَاحِدِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٤١ مَن يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ (٢)

[ظ ١٠٩] فَهَذَا شَاهِدٌ فِي جَمْعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِيهِ أَنَّهُ يَصْلُحُ لِلْقَيْظِ وَالصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ.

وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَيْنَ) فَقَطْ، وَكَذَا مَا يَقْتَضِي السِّيَاقَ.

(٢) هَذَا مِنَ الرِّجْزِ، وَهُوَ لِرُؤْيَا فِي مِلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ ١٨٩، وَنَسَبَتْهُ لِرُؤْيَا لَمْ أَجِدْهَا إِلَّا فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٣١٢/٣. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِهِ ٨٤/٢، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ١٧/٢، وَمَجَازِ الْقُرْآنِ ٢/٢٤٧، وَالْأَصُولُ ١/١٥٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٧١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٥٨٦، وَابْنُ يَعِيشَ ١/٩٩، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لَابْنِ مَالِكٍ ١/٣٢٦، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ ١/٣٦٠، ٢/٤١٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٢/١٣٣.

٤٤٧ وَلَقَدْ آبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ^(١)

فَدَخَلَ هَذَا الْبَيْتُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نَفْيِ خَبَرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِبْثَاتِ خَبَرَيْنِ عَلَى جِهَةِ خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ قَدْ عَرَضَ فِيهِ مَا صَرَفَ عَنْ إِعْمَالِ (آبَيْتُ). وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ الْخَلِيلُ^(٢): لِأَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا كَانَ يُقَالُ قَبْلُ مِنْ أَنَّهُ لَا حَرَجٌ^(٣) وَلَا مَحْرُومٌ، كَأَنَّهُ وَصَفَ بِذَلِكَ الْأَخْطَلَ لِمَا يُؤَاتِيهِ مِنَ الْمَنَعَةِ، فَلَيْسَ بِمَحْرُومٍ، وَلَعَلَّهُ يُخْرِجُهُ فِي نَصْرَانِيَّتِهِ، فَيُقَالُ فِيهِ: لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ؛ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ^(٤) إِلَى أَنَّهُ عَلَى النَّفْيِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ بِالْمَكَانِ الَّذِي أَنَا بِهِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا مُسْلِمٌ وَلَا صَالِحٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا أَمْرٌ كَانَ يُقَالُ فَيُحْكَى، وَلَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ، كَمَا فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ مِنْ قَوْلِهِ:

..... وَلَقَدْ آبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ

فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي الْحِكَايَةِ:

٤٤٨ عَلَى حِينِ أَنْ كَانَتْ عُقَيْلٌ وَشَائِظًا وَكَانَتْ كِلَابٌ خَامِرِي أُمِّ عَامِرٍ^(٥)

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٠٥، وانظر سيبويه ٨٤/٢، والأصول ٣٢٤/٢، وابن السيرافي ٣٥٤/١، والمحكم ٢٠٠/٨، وتحصيل عين الذهب ٢٧٢، وابن يعيش ١٤٦/٣، ٨٧/٧، وشرح الرضي ٥٨/٢. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٩/٣، والتبصرة والتذكرة ٥٢٢/١، والمخصص ٢٨٦/٢، ٧٦/٥، وأمالى ابن الشجري ٤٢/٣.

(٢) انظر رأيه في سيبويه ٨٤/٢ - ٨٥، والأصول ٣٢٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٩/٣. (٣) في د: (يخرج).

(٤) انظر هذا الرأي في سيبويه ٨٥/٢، وشرح السيرافي ٤١٢/٢، والتذيل ٢٤٩/٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأخطل في تحصيل عين الذهب ٢٧٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٤٨/١، وليس في ديوانه. وهو للربيع الأسدي في سيبويه ٨٥/٢. وهو بلا نسبة في المحكم ٨/١١٥، =

ولا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (كَانَتْ هِنْدُ اضْرِبِي أُمَّ خَالِدٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى كَانَ يُقَالُ فَيُحْكَى.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٤٩ كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ^(١)

ولا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (يَا بَنِي ضَرَبَ أَبَوَاهَا)^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى (٣) كَانَ يُقَالُ فَيُحْكَى.

وَيَجُوزُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (عَبْدُ اللَّهِ) عَطْفَ بَيَانٍ لـ (هَذَا).
ولا يَجُوزُ: (هَذَا أَخُو زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ: (أَخُو زَيْدٍ) صِفَةً لـ (هَذَا)؛ لِأَنَّ
(هَذَا) مَعَ صِفَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ فِي شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثَةُ
أَسْمَاءٍ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ.

ولا^(٤) يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ بَيَّنَّ عَنِ الْأَوَّلِ بَيَانَ الصِّفَةِ،
فَلَيْسَ لَهُ مَا لِلصِّفَةِ مِنْ أَنَّهُ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلِصِفَةِ الْمُبْهَمِ هَذَا
الْمَعْنَى عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّكُمْ مِنْ صِفَةٍ غَيْرِهِ، وَأَشَدُّ، وَلَيْسَ لِعَطْفِ الْبَيَانِ
هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لِيَتَّبَعَ غَيْرُهُ مُبَيِّنًا لَهُ.

وإنَّما دَخَلَهُ هَذَا الْمَعْنَى بِمَا لَا يُوجِبُ لَهُ شِدَّةُ اتِّصَالٍ؛ لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَعْنَى
الْجِنْسِ دَلَالَةَ الْعَلَمِ، مِنْ نَحْوِ: (زَيْدٌ)، وَ(عَمْرُو) عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ، وَلَمْ يَدُلَّ
دَلَالَةَ الْجِنْسِ عَلَى مَعْنَاهُ كَدَلَالَةِ (إِنْسَانٍ) عَلَى مَعْنَى الْإِنْسَانِ. فَمِنْ هُنَا لَمْ يَجِبْ

= والمخصص ٢/ ٢٨٥، ٥/ ٧٥، والمقاصد الشافية ١/ ٥٠٧، ٦٢٨.

(١) البيت من الطويل، وهو للأسدي في مجاز القرآن ١/ ٤٧، ١٠٠، ٢/ ٢٢٦. وبلا نسبة في جمل
الخليل ١٣٠، وسيبويه ٢/ ٨٥، ٣/ ٢٠٧، ٣٢٦، والكمال ١/ ٣٠٠، والمقتضب ٤/ ٩، ٢٢٦، وما
ينصرف ٢٠، ١٢٣، والخصائص ٢/ ٣٦٧، وتحصيل عين الذهب ٢٧٣، وابن يعيش ١/ ٢٨،
والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٩.

(٢) كذا جاء في الأصل ود، وجاء في السؤال في النسختين: (مات أبواها)، ولم يرد هذا المثال عند
سيبويه، وكلاهما واحد في جواز التمثيل به، فهو التسمية بالفعل الماضي في المثالين.

(٣) قوله: (معنى) ليس في د. (٤) في الأصل ود: (لا).

[و ١١٠] أَنْ يَمْتَنِعَ فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ فِي الصِّفَةِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ مَا لِلصِّفَةِ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِالِاسْمِ مَا لِلصِّفَةِ؛ إِذْ كَانَ الْخَبَرُ مُنْفَصِلًا مِنَ الْاسْمِ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ بَيَانِهِ، وَالصِّفَةُ تَأْتِي عَلَى نَقْصَانِ الْاسْمِ فِي بَيَانِهِ، فَتَكُونُ مُكَمَّلَةً لَهُ.

وَتَكْمِيلُ صِفَةِ الْمُبْهَمِ حَتَّى تَصِيرَ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَمِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ، وَكَذَلِكَ كَانَ اتِّصَالُهَا بِهِ أَشَدَّ، وَاتِّصَالُ الصِّفَةِ بِغَيْرِهِ أَدْوَنُ، وَاتِّصَالُ^(١) عَطْفِ الْبَيَانِ فِي الْمَنْزِلَةِ الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّهُ أَدْوَنُ مِنْ مَنْزِلَةِ الصِّفَةِ، كَسَائِرِ الْمُؤَصُوفَاتِ. فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ؛ أَشَدُّهَا فِي الْإِتِّصَالِ صِفَةُ الْمُبْهَمِ، ثُمَّ صِفَةُ غَيْرِ الْمُبْهَمِ، [ثُمَّ^(٢)] عَطْفُ الْبَيَانِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَإِنْفَصَال).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

بَابُ الْحَالِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ جَازَ فِي قَوْلِكَ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ) رَفْعُ (مُنْطَلِقٌ) وَنَصْبُهُ؟ وَمَا الْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا حَتَّى وَجَبَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ النَّصْبُ، وَلَمْ يَجْزِ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ إِلَّا
الرَّفْعُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (هَذَا مُنْطَلِقًا) مَعَ وُجُودِ عَامِلِ النَّصْبِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
وَلِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةٍ: (هَذَا سَابِعٌ) وَلِمَ يَكُنْ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ بِهِذِهِ^(١) الْمَنْزِلَةُ؟
وَلِمَ صَارَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي أَحَدِهِمَا لِلْعَهْدِ، وَفِي الْآخَرِ لِلْجِنْسِ؟
وَفِي أَيِّ شَيْءٍ صَارَ خَبَرُ الْمُبْهَمِ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ؟

وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَتْ الْحَالُ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لَوْقُوعِ الْمَعْنَى فِي الشَّيْءِ
إِلَّا أَنَّهُ فِي الْحَالِ وَقَعَ فِي مَذْلُولِهَا، وَفِي الظَّرْفِ وَقَعَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لِفِعْلٍ فِيهِمَا،
فَصَارَ: (هَذَا الرَّجُلُ قَائِمًا) بِمَنْزِلَةٍ: (خَلْفَكَ) فِي الْإِنْتِصَابِ، عَلَى أَنَّهُ مَوْقُوعٌ فِيهِ؟
وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)؟ وَفِي أَيِّ شَيْءٍ هُوَ نَظِيرُهَا؟ فِي الْحُكْمِ
أَمْ فِي الْعِلَّةِ أَمْ فِيهِمَا؟ وَهَلْ هُوَ فِي الْعِلَّةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَفْتَضِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ

(*) العنوان في الكتاب ٨٦ / ٢: « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبني على مبتدأ ».

(١) في الأصل ود: (لهذه).

بِأَفْعَالِهِ وَلَا مَحْمُولًا عَلَى مَا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَامِلِ؟

وهَلْ: (هو ضَارِبٌ زَيْدًا) بهذه الْمَنْزِلَةِ، لِأَنَّهُ يُقْتَضِيهِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِتْبَاعِ لَهُ،
وَلَا الْحَمْلِ عَلَى مَا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَامِلِ؟

وهَلْ كُلُّ مَا كَانَ [ظ ١١٠] عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْعَمَلُ، ثُمَّ يَخْتَلِفُ عَمَلُهُ
بِحَسَبِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ إِذْ: (ضَارِبٌ أَبُوهُ) بِمَنْزِلَةِ: (ضَارِبٌ زَيْدًا) فِي
هَذَا الْوَجْهِ؟

وَلَمْ صَارَ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا) بِمَنْزِلَةِ: (مَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
يُقْتَضِيهِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِتْبَاعِ، وَلَا الْحَمْلِ عَلَى مَا حُمِلَ عَلَيْهِ مَعَ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
بِغَيْرِهِ، فَهَذَا الْمَعْنَى فِي (مَرَّ) كَمَا هُوَ فِي (هَذَا)؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يُوصَفَ الْمُبْهَمُ إِذَا عَرَضَ فِيهِ التَّنْكِيرُ، أَوْ يُوصَفَ الْمُضْمَرُ إِذَا
عَرَضَ فِيهِ التَّنْكِيرُ؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ) عَلَى خَبَرٍ (هَذَا)، بِمَنْزِلَةِ: هَذَا مُنْطَلِقٌ، وَلَمْ يَجْزُ:
(هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقٌ) عَلَى خَبَرٍ (هُوَ) بِمَنْزِلَةِ: (هُوَ مُصَدِّقٌ)؟

وَلَمْ جَازَ: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١]، وَلَمْ يَجْزُ: (هُوَ الْحَقُّ آتِيًا)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمُضْمَرِ بِالْمُظْهَرِ أَصْلًا؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ) وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ بِهِوَ^(١) الرَّجُلِ)؟ وَهَلْ يَفْسُدُ
ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا صِفَةُ الْمُضْمَرِ، وَالْآخَرُ جَعْلُ الْمُتَفَصِّلِ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْخَبَرُ [أَنَّهَا]^(٢) إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ الْمُشْتَقَّةُ
نَكْرَةً بَعْدَ الْمُبْهَمِ الَّذِي يَتَّصِلُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ، جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ،
وَالرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِ، فَهَذَا عَقْدُ الْأَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في د: (هو).

ولا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ الْجِنْسِ بَعْدَ الْمُبْهَمِ نَصْبُهَا عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي حِينَئِذٍ مَجْرَى عَمَلِ الْفِعْلِ فِي الْمَفْعُولِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ حَائِلٌ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ، فَلَا يَصْلُحُ الْحَالُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَصْلُحُ الْخَبَرُ، فَتَقُولُ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ)، عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ صِفَةٌ (هَذَا) وَ(مُنْطَلِقٌ) هُوَ الْخَبَرُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ).

وَتَقُولُ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا) عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِصِفَةٍ لـ (هَذَا)، وَلَكِنْ هُوَ خَبَرٌ، فَيُنْصَبُ: (مُنْطَلِقًا) فِي هَذَا الْوَجْهِ عَلَى الْحَالِ.

وَإِذَا كَانَ (الرَّجُلُ) عَلَى تَعْرِيفِ الْجِنْسِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رَفْعُ (مُنْطَلِقٍ)، فَإِنْ كَانَ عَلَى تَعْرِيفِ الْعَهْدِ كَانَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، فَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا مُنْطَلِقًا)، وَإِنْ كَانَ عَامِلُ النَّصْبِ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَا يَعْمَلُ عَلَى وَجْهِهِ؛ إِذْ عَمَلُهُ بِحَقِّ الشَّبهِ لِلْفِعْلِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ شَبِّهِ الْفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا، وَإِذَا كَانَ عَلَى شَبِّهِ الْفِعْلِ عَمِلَ.
وَقَالَ النَّابِغَةُ:

٤٥. تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ^(١)

فهذا شاهدٌ في صِفَةِ الْمُبْهَمِ بِالْجِنْسِ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِهِ وَحْدَهُ لَوْ لَمْ يَغْرِضْ فِيهِ تَنْكِيرٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَذَا سَابِعُ، فَالْفَائِدَةُ فِي (سَابِعٍ) لَا فِي (الْعَامِ)، وَإِنَّمَا^(٢) ذَكَرَ (الْعَامَ) لِيُزِيلَ الْأَشْتِرَاكَ الْعَارِضَ فِي الْمُبْهَمِ.

وَإِذَا كَانَ اسْمُ الْجِنْسِ صِفَةً لِلْمُبْهَمِ فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُكْمَلٌ لِلْاسْمِ [١١١] حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ)، وَ(عَمْرٍو) فِي دَلَالَتِهِ

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٠، وانظر سيبويه ٨٦/٢، ومجاز القرآن ١/٣٣، والأصول ١/١٥١، وابن السيرافي ١/٣٠٠، وتحصيل عين الذهب ٢٧٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٢٢/٤، والحجة للفارسي ١/٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٢.
(٢) في د: (إنما).

عَلَى الْجِنْسِ؛ إِذْ كَانَ (زَيْدٌ) يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى (إِنْسَانٍ)، فَإِذَا كَانَ خَبَرًا فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ حِيتُئِدَّ لِلْعَهْدِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ، فَتَذَكُّرُهُ لِتَبْيِينِ الْمَعْهُودِ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمُبْهَمُ بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ التَّنْكِيرَ الْعَارِضَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ الْعَارِضَ فِيهِ أَبْطَلَ دَلَالَتَهُ عَلَى الْجِنْسِ، وَلَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَى مَعْهُودٍ، فَتَبَطَّلَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَعْهُودِ، فَلَا تُجُوزُ دَلَالَتُهُ فِي ^(١) هَذَا الْوَجْهِ [عَلَى] ^(٢) الْوَصْفِ أَصْلًا لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

وَخَبَرُ الْمُبْهَمِ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى جِهَةِ الْعَهْدِ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي الْحَيُولَةِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ الْفَاعِلَ مِنْ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) لَوَجَبَ: (ضُرِبَ عَمْرُو)، وَكَانَ الْمَفْعُولُ قَدْ صَارَ فِي هَذَا الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ) لَوْ ذَكَرَ فِي مَوْقِعِهِ، فَكَذَلِكَ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا)، لَوْ رَفَعْتَ (الرَّجُلَ) عَنْ الْكَلَامِ لَقُلْتَ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ)، فَصَارَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي أَنَّهُ خَبَرٌ يَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ، فَهَذَا وَجْهُ الشَّبَهِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحُكْمُ.

وَالْحَالُ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ فِي أَنَّ الْمَعْنَى وَقَعَ فِي الشَّيْءِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الظَّرْفِ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ، وَفِي الْحَالِ وَقَعَ فِي مَذْلُوقِهِ؛ بَيَانُ ذَلِكَ: (زَيْدٌ خَلْفَكَ)، وَالِاسْتِفْرَازُ وَقَعَ فِي (خَلْفِكَ)، وَ(هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا) التَّنْبِيهُ وَقَعَ فِي حَالِ الْإِنْطِلَاقِ، وَكِلَاهُمَا مَذْلُوقٌ فِيهِ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَضَرُّيْحٍ بِذِكْرِهِ.

وَنَظِيرُهُ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) فِي أَنَّ الْأَوَّلَ مُقْتَضِى الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِتْبَاعِ، أَوْ الْحَمْلِ عَلَى مَا حُمِلَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ مِنَ الْعَامِلِ، فَهَذَا نَظِيرُهُ فِي عِلَّةِ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْاِقْتِضَاءَ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: اقْتِضَاءُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي عَلَى جِهَةِ الْإِتْبَاعِ، وَاقْتِضَاءُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي مِنْ جِهَةِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْعَامِلِ، وَكِلَا هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَا يَجِبُ بِهِمَا عَمَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (عَلَى) وَهِيَ مَكْرَرَةٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ بِقَضَائِهَا السِّيَاقَ.

المُقْتَضِي، وَيَجِبُ بِالْوَجْهِ الثَّالِثِ، وَهُوَ اقْتِضَاءُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي عَلَى جِهَةِ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ فَقَطْ دُونَ الْوَجْهَيْنِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدِ الْمَعَانِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ عَلَى مَا يَصِحُّ وَيَجُوزُ، فَإِذَا انْعَقَدَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ انْعَقَدَ التَّابِعُ لَمْ يَجِبْ لَهُ عَمَلٌ فِيهِ، وَإِذَا انْعَقَدَ بِهِ انْعَقَدَ الْمُشَارِكُ فِي الْعَامِلِ لَمْ يَجِبْ لَهُ عَمَلٌ فِيهِ، وَإِذَا انْعَقَدَ بِهِ انْعَقَدَ الْمُخْتَصَّصُ بِهِ فَقَطْ دُونَ الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَجَبَ لَهُ عَمَلٌ فِيهِ؛ لِتَصَحُّ الدَّلَالَةِ عَلَى انْعِقَادِهِ بِهِ، فَكُلُّ عَامِلٍ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، ثُمَّ تَخْتَلِفُ وَجُوهُ الْعَمَلِ بِحَسَبِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ؛ وَلِذَلِكَ ^(١) كَانَ عَمَلُ (ضَارِبٍ) فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ يَجِبُ بِهَا الْعَمَلُ، ثُمَّ يَخْتَلِفُ الْعَمَلُ لِعِلَّةٍ أُخْرَى، وَيَكُونُ عَمَلُهُ فِي أَحَدِهِمَا الرَّفْعُ وَالْآخِرِ النَّصْبُ، فَ (ضَارِبٌ [ظ ١١١] أَبُوهُ)، وَ (ضَارِبٌ زَيْدًا) عِلَّةُ الْعَمَلِ فِيهَا وَاحِدَةٌ. فَأَمَّا عِلَّةُ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْعَمَلِ فَمُخَالَفَتُهُ لِعِلَّةِ ذَلِكَ الضَّرْبِ مِنَ الْعَمَلِ.

وَقَوْلُكَ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا) بِمَنْزِلَةِ: (مَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا) فِي اقْتِضَاءِ الْعَامِلِ لِلْمَعْمُولِ مَعَ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ، فَصَارَ: (هَذَا) بِمَنْزِلَةِ: (مَرَّ) فِي الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا.

وَيَجُوزُ وَصْفُ الْمُبْهَمِ إِذَا عَرَضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمُضْمَرِ أَصْلًا إِذَا عَرَضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمُضْمَرُ كِنَايَةً عَنْ اسْمِ الشَّيْءِ، بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْ اسْمِهِ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْ تَمَامِهِ بِالْبَيَانِ الَّذِي فِيهِ، فَعَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرِضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ. فَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنْ اعْتِرَاضِ التَّنْكِيرِ.

وَلَوْ جَرَى ذِكْرُ اثْنَيْنِ لَمْ يَعْلَمْ الْمُخَاطَبُ إِلَى أَيِّهِمَا يَعُودُ الصَّمِيرُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُضْمَرَ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيْنَا، وَلَكِنْ يُؤْتَى بِالاسْمِ الظَّاهِرِ، فَيُقَالُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) وَلَا يُقَالُ: (ضَرَبْتُهُ) إِذَا كَانَ قَدْ جَرَى ذِكْرُ زَيْدٍ وَعَمِرٍ وَ.

وَتَقُولُ: (هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ) فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةٍ: (هَذَا مُنْطَلِقٌ) إِلَّا بِمِقْدَارِ ذِكْرِ الرَّجُلِ لِلْبَيَانِ عَنِ الْأَوَّلِ.

وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقٌ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: (هُوَ مُصَدِّقٌ) إِلَّا بِمِقْدَارِ ذِكْرِ الْحَقِّ لِلْبَيَانِ عَنِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُوصَفُ، وَيُوصَفُ الْمُبْهَمُ؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَيَجُوزُ: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ: (هُوَ الْحَقُّ آتِيًا)؛ لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ الْمُضْمَرِ لَا تَكُونُ إِلَّا مُؤَكَّدَةً لِمَعْنَى الْخَيْرِ، فـ (هُوَ الْحَقُّ) فِيهِ مَعْنَى أَنَّهُ مُصَدِّقٌ بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ يُصَدِّقُ الْحَقَّ، وَلَا يُكَذِّبُهُ، وَلَيْسَ فِي: (هُوَ الْحَقُّ) مَعْنَى (آتٍ)، وَلَا مَعْنَى (ذَاهِبٌ)، فَلَمْ يَصْلُحْ فِيهِ الْحَقُّ، وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ: (هَذَا الْحَقُّ آتِيًا) جَازَ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِوَ الرَّجُلِ)؛ لِأَنَّهُ يُفْسَدُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا صِفَةُ الْمُضْمَرِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ صِفَةُ الْمُضْمَرِ بِالْمُظْهَرِ ^(١) أَصْلًا. وَالْآخَرُ جَعْلُ الْمُنفَصِلِ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرِ.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُظْهَر).

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْحَالَ وَالْخَبَرَ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْحَالِ وَالْخَبَرِ^(١)
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْحَالِ وَالْخَبَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي الْحَالِ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ
الظَّرْفُ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْأِسْمِ الَّذِي هِيَ حَالٌ لَهُ؟ فَهَلَا عَمِلَ عَمَلُ
الاسْتِقْرَارِ لَوْ ظَهَرَ فَقُلْتُ [و ١١٢]: اسْتَقَرَّ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا؟

وَلِمَ جَازَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ) عَلَى الْخَبَرِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مُعْتَمَدَ الْفَائِدَةِ فِي أَحَدِ
الْكَلَامَيْنِ فِي الاسْتِقْرَارِ، وَفِي الْآخَرِ فِي الْقِيَامِ؟

وَلِمَ جَازَ: (عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا قَائِمًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا فِيهَا)^(٢)، وَجَازَ:
(عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ فِيهَا)، وَلَوْ كَانَ (فِيهَا) ظَرْفًا لِلْقِيَامِ^(٣) تَارَةً، وَتَارَةً لاسْتِقْرَارِ^(٤)
عَبْدِ اللَّهِ لَا الْقِيَامِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ (فِيهَا) يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ

(*) العنوان في الكتاب ٨٨ / ٢: « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء،
قدمته أو أخرته ».

(١) في الأصل ود: (للحال والحال والخبر). (٢) في الأصل: (هما فيها).

(٣) في الأصل ود: (لقام).

(٤) في الأصل: (للاستقرار).

المُخْبِر عَنْهُ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ رَفْعُ زَيْدٍ بِـ (فِيهَا)، كَمَا يَرْتَفِعُ^(١) (أَخَوَاكَ) فِي قَوْلِكَ: (إِنَّ قَائِمًا أَخَوَاكَ) بِـ (قَائِمٍ) ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ، وَسَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ؟ وَهَلْ فِي هَذَا إِفْصَاحٌ مِنْ سِبْيَوِيهِ لِخِلَافِ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الظَّرْفَ يَرْفَعُ^(٢) الْأِسْمَ فِي قَوْلِكَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ
وَلَمْ جَارَ إِنْغَاءِ الظَّرْفِ فِيهِ؟
وَقَوْلِ الْهَذَلِيِّ:

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتُ نَارَ لَكُمْ قَرَفَ الْحَتِيِّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزٌ
فَلَمْ أُلْغِي الظَّرْفُ؟

وَلَمْ كَانَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ) لَا يَجُوزُ عَلَى إِنْغَاءِ (فِيهَا)، وَيَجُوزُ عَلَى جَعْلِهِ خَبَرًا؟ وَهَلْ^(٣) ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أُلْغِيَ فَإِنَّمَا هُوَ ظَرْفٌ لَا سِتْقَرَارَ غَيْرِ عَبْدِ اللَّهِ مِمَّا يُذَكِّرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ كَالْقِيَامِ وَنَحْوِهِ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) يَرْتَفِعُ بِـ (فِيهَا) أَنْ يَرْفَعَهُ بِقَوْلِكَ: (بِكَ عَبْدُ اللَّهِ مَأْخُودٌ)؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ الظَّرْفَ التَّامَّ وَالنَّاقِصَ فِي هَذَا سَوَاءٌ، لَوْ كَانَ عَامِلًا فِي الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (كَانَ) بِمَنْزِلَةِ (ضَرَبَ)، وَ(كَانَ) مِنَ الْعَامِلِ النَّاقِصِ، وَ(ضَرَبَ) مِنَ الْعَامِلِ التَّامِّ؛ إِذْ أَحَدُهُمَا يَسْتَعْنِي بِمَرْفُوعِهِ، وَالْآخَرُ لَا يَسْتَعْنِي، وَكِلَاهُمَا عَامِلٌ؟ وََمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ^(٤):

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَرْفَعُ).

(٢) فِي د: (مَوْقِعَ).

(٣) فِي د: (وَعَلَى).

(٤) نَسَبُهُ سِبْيَوِيهِ فِي ٩٠ / ٢ إِلَى تَمِيمِ بْنِ مَقْبَلٍ، وَلَمْ أَجِدْ نَسَبَهُ لِذِي الرِّمَّةِ فِي حُدُودِ إِطْلَاعِي، وَانْظُرْ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ فِي الْجَوَابِ.

لَا سَافِرُ النَّبِيِّ مَدْخُولٌ وَلَا هَبِجٌ عَارِي الْعِظَامِ عَلَيْهِ الْوَدْعُ مَنْظُومٌ
وَمَا أَلْغَى الظَّرْفُ؟

وَهَلِ الظَّرْفُ الَّذِي لَيْسَ لاسْتِقْرَارِ الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ النَّاقِصِ؟ وَمَا الظَّرْفُ
التَّامُّ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (هُوَ لَكَ خَالِصًا)، و(هُوَ لَكَ خَالِصٌ)؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢] بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ^(١)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟
وَهَلْ أَحَدُ الْكَلَامَيْنِ^(٢) [ظ ١١٢] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِلَّا
أَنَّهَا تَخْلُصُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَخْلُصُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
فَقَطُّ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ لَكَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَلِمَ كَانَ النَّصْبُ أَكْثَرَ؟
وَلِمَ قَدَّرَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ^(٣): هُوَ لَكَ جَمْعًا؟ وَهَلْ^(٤) ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ
أَغْلَبَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ مِنَ الْأَسْمِ؟ وَهَلْ وَسَّطَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَبَيْنَ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ
فَقَدَّرَ بِمُنَاسَبٍ لَهُمَا، وَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُقَدَّرَ بِمُتَبَاعِدٍ^(٥) مِنْهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ
أَقْرَبُ إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْهُ إِلَى الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرْعَهَا وَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا
فَلِمَ نَصَبَ: (ثَابِتًا مَبْدُولًا)؟

(١) قرأ نافع (خَالِصَةً) بالرفع، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر القراءة في السبعة ٢٨٠، وحجة
القراءات ٢٨١، وتفسير البحر المحيط ٢٩٣/٤.

(٢) قوله: (الكلامين) طمس جزء منه في الأصل، وكذا في د.

(٣) سيبويه ١/٣٧٧.

(٤) في د: (وعلى).

(٥) في الأصل ود: (لمتباع).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ ^(١): (أَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَأَنْتَ قَاعِدًا؟)
وَمَا حُكْمُ: (هُوَ رَجُلٌ صَدِيقٌ مَعْلُومًا ذَاكَ)، و(هُوَ رَجُلٌ صَدِيقٌ مَعْرُوفًا ذَاكَ)،
و(هُوَ رَجُلٌ صَدِيقٌ بَيْنًا ذَاكَ)؟ وَلَمْ قَدَرُهُ ^(٢): مَعْرُوفًا صَلَاحُهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيُبَيِّنَ أَنَّ
فِي قَوْلِكَ: (هُوَ رَجُلٌ صَدِيقٌ) مَعْنَى الصَّلَاحِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: (مَعْرُوفٍ
ذَاكَ)؟ وَلَمْ يَرْتَفِعْ؟ وَلَمْ كَانَ عَلَى خَبَرٍ (ذَاكَ)، لَا عَلَى (هُوَ) بِتَقْدِيرٍ: مَعْرُوفٌ
صَلَاحُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ كَرِيمًا أَبُوهَا)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي قَوْلِكَ:
(كَرِيمًا أَبُوهَا)؟ وَلَمْ جَعَلَهُ عَلَى ^(٣): تَحَسُّنُ أُمُّهُ فِي حَالِ كَرَمِ أَبِيهَا؟ وَكَيْفَ يَكُونُ لَوْ
جَرَى عَلَى صِفَةِ (رَجُلٍ)؟ وَهَلْ كَانَ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ كَرِيمًا أَبُوهَا
عِنْدَهُ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي
(مَكْسُورًا)؟ وَهَلْ ^(٤) الَّذِي عَمِلَ فِيهِ (ذَاهِبَةٍ)؟ وَكَيْفَ يَصِحُّ لَوْ كَانَ مِنْ صِفَةِ
(رَجُلٍ)، وَهَلْ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورٍ سَرَجُهَا مِنْ
أَجْلِهِ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْحَالِ وَالْخَبَرِ [أَنَّهَا] ^(٥) إِذَا كَانَتْ
بَعْدَ الْأِسْمِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ، مَعَ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، صَلَحَ
فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِ. وَلَا يَجُوزُ الْحَالُ قَبْلَ التَّمَامِ، وَإِنْ كَانَ
الْعَامِلُ مَوْجُودًا فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ فِي الْحَالِ إِلَّا عَلَى شَبهِ الْمَفْعُولِ

(١) انظر القول في سيبويه ٩٢/٢، وفيه: (وأنت هاهنا قاعداً)، وشرح السيرافي ٤١٨/٢، والمقاصد
الشافعية ٤٧٨/٣.

(٢) سيبويه ٩٢/٢. (٣) في الأصل ود: (إن).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الَّذِي هُوَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ، وَ(هَذَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ) عَلَى الْخَبَرِ. وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا قَائِمًا)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَتِمَّ، وَلَكِنْ: (هَذَا قَائِمٌ) عَلَى الْخَبَرِ.

وَتَقُولُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ خَبَرُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَتَقُولُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ) عَلَى الْخَبَرِ، وَإِلْغَاءِ الظَّرْفِ مِنَ الْعَمَلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الظَّرْفُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْأِسْمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِيهِ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ [١١٣] تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا جَازَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى تَقْدِيمِ الظَّرْفِ، وَلَمْ يَجْزِ: (قَائِمًا فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى تَقْدِيمِ الْحَالِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالْخَبَرِ أَنَّ الْخَبَرَ مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ، وَالْحَالُ زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ. وَالْحَالُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مَعْنَى فِعْلٍ، وَالْخَبَرُ يَعْمَلُ فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ، نَحْوُ الْإِبْتِدَاءِ، وَ(إِنْ).

وَوَجْهُ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الظَّرْفَ فِي أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ ظَرْفٌ لاسْتِقْرَارِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِي الْآخَرِ ظَرْفٌ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّفَةُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: (عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا قَائِمًا)، فَهَذَا ظَرْفٌ لاسْتِقْرَارِ عَبْدِ اللَّهِ، فَإِنْ قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا قَائِمٌ)، فَهُوَ ظَرْفٌ لِلْقِيَامِ^(١). وَلَوْ صَحَّ: (ذَلِكَ زَيْدٌ فِيهَا قَاتِلٌ)، فَهَذَا ظَرْفٌ لِلْقَتْلِ، وَإِنْ كَانَ (زَيْدٌ)^(٢) لَيْسَ فِيهَا، فَإِنْ قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا قَاتِلًا) كَانَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ إِنَّمَا هُوَ لاسْتِقْرَارِ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا، وَإِنْ كَانَ قَتْلُهُ خَارِجَ الدَّارِ وَقَعَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ لَا يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ قَوْلُهُمْ: (إِنْ فِيهَا زَيْدًا)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (إِنْ زَيْدًا فِيهَا)، فَلَوْلَا أَنَّهُ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ لَوَجَبَ رَفْعُ زَيْدٍ بِالظَّرْفِ

(١) بعده في د: (فهو).

(٢) في الأصل ود: (عبد الله)، وكذا يقتضي السياق.

عَلَى أَنَّهُ سَدَّ مَسَدَ خَبَرٍ (إِنَّ)، كَمَا تَقُولُ: (إِنَّ قَائِمًا أَخَوَاكَ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ^(١)، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الظَّرْفَ يَرْفَعُ الْأِسْمَ فِي قَوْلِكَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ)^(٢).

وَقَالَ النَّابِغَةُ:

٤٥١: فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَّيْلَةٌ مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ^(٣)

فَأَلْعَى الظَّرْفُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (نَاقِعًا) مُعْتَمِدَ الْفَائِدَةِ.

وَقَالَ الْهَذَلِيُّ:

٤٥٢: لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتُ نَازِلَكُمْ قَرْفَ الْحَتْيِ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُورٌ^(٤)

فَأَلْعَى الظَّرْفَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ.

وَلَا يَجُوزُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُلْعَى فِيهَا مِنَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُلْعِيَ مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْأَسْتِقْرَارِ، فَلَا يَكُونُ ظَرْفًا لِشَيْءٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِيهِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الْأَسْتِقْرَارِ.

وَيَلْزُمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الظَّرْفَ يَرْفَعُ الْأِسْمَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ فِي قَوْلِكَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ

(١) سيبويه ٨٨/٢.

(٢) نُسِبَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، وَالْأَخْفَشِ، وَالْمُبَرِّدِ أَنَّ الْأِسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ الظَّرْفِ الْمُتَقَدِّمِ مَرْفُوعٌ بِهِ. انظر المسألة في المقتضب ٣٢٩/٤، وابن يعيش ٥٧/٢، وأسرار العربية ٨١، والإنصاف ٥١/١، والمغني لابن فلاح ٣٢٧/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣، وانظر سيبويه ٨٩/٢، وابن السيرافي ٣٠١/١، وتحصيل عين الذهب ٢٧٤، والارتشاف ١٥٩٢/٣. وهو بلا نسبة في المحلى لابن شقير ٨، والمخصص ٣١٥/٢. وساورتني: واثبتني، والضئيلة: حية دقيقة، والرقش: فيها نقط.

(٤) البيت من البسيط، وهو للمتخل الهذلي في ديوان الهذليين ١٥/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٦٢، وانظر جمهرة اللغة ٦٧/١، وابن السيرافي ٣٨٥/١، والمحكم ٧٤٠/٦، ٧٤٣/١٠، وتحصيل عين الذهب ٢٧٤. وهو لأبي ذؤيب في الحيوان ٢٨٥/٥، وغريب الحديث للخطابي ٦٩/٢، وليس في شعره. وهو للهذلي في سيبويه ٨٩/٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ١٠٧/٢، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢١٠/٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢١، وتفسير البحر المحیط ٣٧/٥.

قَائِمًا) أَنْ يَرْفَعَهُ بِالظَّرْفِ النَّاقِصِ فِي قَوْلِكَ: (بِكَ عَبْدُ اللَّهِ مَأْخُودٌ)؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ النَّاقِصَ وَالتَّامَّ يَجْرِيَانِ فِي الْأَصْلِ مَجْرَى وَاحِدًا فِي الْعَمَلِ، كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ) فَهَذَا نَاقِصٌ، حَتَّى تَقُولَ: (مُنْطَلِقًا) أَوْ نَحْوَهُ، وَتَقُولَ: (ضَرِبَ زَيْدٌ) فَهَذَا عَامِلٌ تَامٌّ، فَلَمْ يَمْنَعِ النُّقْصَانُ الْأَوَّلَ عَمَلَهُ، وَلَا أَوْجَبَ التَّامُّ لِلثَّانِي عَمَلَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الظَّرْفُ يَعْمَلُ لَكَانَ النَّاقِصُ مِنْهُ وَالتَّامُّ سَوَاءً فِي الْعَمَلِ، وَهَذَا الْإِزَامُ ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ [١١٣] لِمَنْ خَالَفَ فِي إِعْمَالِ الظَّرْفِ^(١).

فَإِنْ قَالَ: فَإِنِّي أَعْمَلُهُ إِذَا كَانَ خَبَرًا، وَلَا أَعْمَلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبَرًا. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ كَوْنَهُ خَبَرًا يُوجِبُ تَأْخِيرَهُ^(٢) عَنِ الْأِسْمِ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَكَوْنَهُ عَامِلًا يُوجِبُ تَقْدِيمَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِيهِ.
وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

٤٥٢ لَا سَافِرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ وَلَا هَبِجٌ عَارِي الْعِظَامِ عَلَيْهِ الْوَدْعُ مَنْظُومٌ^(٣)
فَالْغَى الظَّرْفُ، وَهُوَ شَاهِدٌ فِيهِ.

وَكُلُّ ظَرْفٍ لَيْسَ لَا اسْتِقْرَارَ الْأِسْمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ النَّاقِصِ فِي اسْتِقْرَارِهِ إِلَى غَيْرِ اسْتِقْرَارِ الْأِسْمِ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُ؛ إِذْ^(٤) الظَّرْفُ لَا يَخْلُو مِنْ وَاقِعٍ فِيهِ. وَالظَّرْفُ النَّاقِصُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِهِ مَعَ الْأِسْمِ

(١) سيبويه ٩٠/٢. (٢) في د: (تأخره).

(٣) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٩٦، وهو ملفق من بيتين، الشطر الأول في بيت بعد الشطر الثاني بأبيات، فجاء البيت الأول:

كَأَنَّهَا مَارَنَ الْعَرْنِينَ مُفْتَصِّلٌ مِنَ الظُّبَاءِ عَلَيْهِ الْوَدْعُ مَنْظُومٌ

وبعده بأبيات قال:

لَا سَافِرُ اللَّحْمِ مَدْخُولٌ وَلَا هَبِجٌ كَاسِي الْعِظَامِ لَطِيفُ الْكَشْحِ مَهْضُومٌ

وانظر سيبويه ٩٠/٢، وابن السيرافي ٣٧٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٧٥، والمحكم ١٧٣/٤. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢١، والنكت للأعلم ٤٨٨/١، والمخصص ٢٢١/٢. ولم أجد أحدًا نسب له الرمة في حدود اطلاعي، وليس في ديوانه.

(٤) في د: (إذا).

كَلَامٌ؛ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَالظَّرْفُ التَّامُّ^(١) هُوَ الْمُتَضَمِّنُ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ، وَيَتِمُّ^(٢) بِهِ مَعَ الْأَسْمِ [كَلَامٌ]^(٣).

وَتَقُولُ: (هُوَ لَكَ خَالِصًا)، فِهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَهُ فِي حَالِ خُلُوصِهِ، فَأَمَّا: (هُوَ لَكَ خَالِصٌ)، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خُلُوصَهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ لَهُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وَهِيَ لَهُمْ دَائِمَةٌ، وَهَذَا مِنَ الْحَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقَرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا)، أَيْ: مُخْتَصًّا بِالصَّيْدِ غَدًا، وَكَذَلِكَ مُخْتَصِّينَ بِخُلُوصِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لِلْمُؤْمِنِينَ دَائِمَةٌ فِي الْحُكْمِ، إِلَّا أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكَافِرِينَ فِي الدُّنْيَا، وَتَخْلُصُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ سَلَبَ^(٤) الْكَافِرَ فِي الْآخِرَةِ نِعْمَتَهُ لِلْعِقَابِ الَّذِي لَزِمَهُ. وَأَمَّا الرَّفْعُ فِي: (خَالِصَةٍ) فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُلُوصَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْرِكُ عَلَى الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: هِيَ خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلَّذِينَ آمَنُوا.

وَتَقُولُ: (هُوَ لَكَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) عَلَى الْخَبَرِ، وَ(هُوَ لَكَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) عَلَى الْحَالِ، وَالْحَالُ أَكْثَرُ، وَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْكَثَرَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (هُوَ لَكَ جَمْعًا)، وَ(جَمْعًا) فِي مَوْضِعِ (مُجْتَمِعًا). وَإِنَّمَا قَدَرَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِيُخْرِجَ مِنَ الْمَعْنَى إِلَى مَا قَارَبَهُ، فَلَا يَتَنَافَرُ الْكَلَامُ إِذَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ اسْمِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْجِنْسِ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسُ الْفِعْلِ، وَ(الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) جِنْسُ الْمَعْنَى، ثُمَّ يَكُونُ الْمَصْدَرُ دَلِيلًا عَلَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ لِلْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (مُجْتَمِعًا)، فَالْمَصْدَرُ يُنَاسِبُ^(٥) (الْجَمَاءُ) بِمَعْنَى الْجِنْسِ، وَيُنَاسِبُ (مُجْتَمِعًا)

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (التَّامُّ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) فِي د: (يَسْلُبُ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُنَاسِبُ).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَتِمُّ).

المُشْتَقُّ^(١) مِنْهُ، فَهُوَ وَسِيطٌ بَيْنَهُمَا، فَعَدَلَ^(٢) [و ١١٤] فِي التَّقْدِيرِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ إِذِ الْجِنْسُ يَقْتَضِي الْمَصْدَرَ بِالْجِنْسِيَّةِ، وَالْمَصْدَرُ يَقْتَضِي الصِّفَةَ الْمُشْتَقَّةَ بِالِاشْتِقَاقِ مِنْهُ. وَيُونُسُ فِي مِثْلِ هَذَا يُقَدِّرُ تَقْدِيرًا وَاحِدًا^(٣)، وَهُوَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهِ طَفَرٌ^(٤) مِنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ بَعِيدَةٍ تُقْبَحُ عَلَى نَحْوِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْجِسْمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ صَانِعًا، وَتَرْتِيبُ هَذَا الْجِسْمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَادِثٌ، وَالْحَادِثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ صَانِعًا، فَهَذَا أَحْسَنُ فِي التَّرْتِيبِ. وَهُوَ نَظِيرُ مَذْهَبِ سَيَوِيهِ.

وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ أَغْلَبَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْمَثَلِ عَلَى مَعْنَى الْمُبَالَاغَةِ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ تَتَّصِلَ بِالْفِعْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الظَّرْفِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: (جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ)، وَالْمَثَلُ لَا يُغَيِّرُ، فَجَرَى فِي: (هُوَ لَكَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) عَلَى هَذَا؛ لِيَكُونَ النَّصْبُ بَعْدَ الْفِعْلِ^(٥) وَغَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا غَلَبَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

هـ؛ إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرْعَهَا فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا^(٦)

وَأَعْمَلَ الظَّرْفَ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ مُعْتَمَدَ الْفَائِدَةِ فِي قَوْلِهِ: (وَالْخَيْرُ فِيكُمْ).

وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: (أَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَأَنْتَ هَاهُنَا قَاعِدًا)، فَأَعْمَلَ الظَّرْفَ.

وَتَقُولُ: (هُوَ رَجُلٌ صِدْقٍ مَعْلُومًا ذَاكَ) عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (هُوَ رَجُلٌ صِدْقٍ) يَدُلُّ عَلَى صِلَاحٍ وَخَيْرٍ قَدْ ظَهَرَ فِيهِ، فَأَكَّدْتَ ذَلِكَ الظُّهُورَ بِقَوْلِكَ: (مَعْلُومًا ذَاكَ)، وَ(ذَاكَ) فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ: (صِلَاحُهُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُشْتَقٌّ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَعْدَل).

(٣) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي سَيَوِيهِ ٣٧٧/١، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي ٢٦٤/٢ - ٢٦٥.

(٤) فِي الْمَحْكَمِ ١٥٢/٩: «طَفَرٌ يَطْفَرُ طَفْرًا: وَثَبَ فِي ارْتِفَاعٍ»، وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُ انْتَقَلَ مَرْتَفَعًا مِنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى أُخْرَى.

(٥) فِي د: (بَعْدُ الْفِعْلِ).

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، قَائِلُهُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَوِيهِ ٩٢/٢، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ سَيَوِيهِ لِلْنَّحَاسِ ١٢١، وَالتَّعْلِيلَةُ لِلْفَارِسِيِّ ٢٦٧/١، وَالْمَحَلِيُّ لِابْنِ شَقِيرٍ ٥٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٧٥، وَالنَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٤٨٨/١.

(مَعْلُومَةٌ صَلاَحُهُ). وَيَجُوزُ: (مَعْلُومٌ ذَاكَ)، أَي: ذَاكَ مَعْلُومٌ، عَلَى الْاِبْتِدَاءِ
وَالْخَبَرِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ كَرِيمًا أَبُوهَا)، فَهَذَا عَلَى: تَحْسُنُ أُمُّهُ فِي حَالِ
كَرَمِ أَبِيهَا، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ لَاحْتِاجٌ إِلَى عَائِدٍ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
حَسَنَةٍ أُمُّهُ كَرِيمٌ أَبُوهَا عِنْدَهُ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا)، فَهَذَا عَلَى: تَذَهَبُ فَرَسُهُ
فِي حَالِ كَسْرِ سَرَجِهَا، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ لَاحْتِاجٌ إِلَى عَائِدٍ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورٍ سَرَجُهَا مِنْ أَجْلِهِ).



بَابُ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَكُونُ الْأِسْمُ فِيهَا يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَكُونُ الْأِسْمُ فِيهَا يَصْلُحُ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي الْأِسْمُ فِيهَا يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ؟ وَمَا
الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ [١١٤] الْمَعْرِفَةُ تَجْرِي عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ
مِنَ الْأُمَّةِ الْأُخْرَى، وَهَذَا شَرْطُ النَّكِرَةِ؟

فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ بِمَا يَخُصُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَلَا يَصْلُحُ
لِلْآخَرِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأِسْمُ الَّذِي يَصْلُحُ لِكُلِّ^(١) وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ نَكِيرَةً
فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ عُوْمِلَ فِي اللَّفْظِ مُعَامَلَةً الْمَعْرِفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْنِي بِهِ الشَّيْءَ
بِعَيْنِهِ فِيمَا يُرَادُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِاسْمِهِ، كَمَا يُرَادُ فِيمَا فِيهِ عَلَامَةُ التَّعْرِيفِ، وَإِنْ كَانَتْ
تِلْكَ الْعَلَامَةُ تَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ إِذَا دَخَلَتْ فِي (الرَّجُلِ)
و (الْغُلَامِ)، فَإِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الْكَلَامِ
فِي مَوْقِعٍ مِنَ الْمَوَاقِعِ لَمْ يَجْزَ أَنْ تَكُونَ إِلَّا الشَّيْءَ بِعَيْنِهِ مِنْ أَجْلِ وَقُوعِهَا عَلَى هَذِهِ
الصِّيغَةِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِعِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ الَّذِي قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ مِنْهُ عَهْدًا

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٩٣: « هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ».

(١) في د: (فكل).

وَبَقَاءِ عَهْدٍ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَهْدٌ فَوَجْهُ الاسْمِ إِلَيْهِ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَهْدٌ فَهُوَ لِلْجِنْسِ، لَيْسَ غَيْرَ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ لِلْأَسَدِ: (أُسَامَةُ)، وَلِلثَعْلَبِ: (ثُعَالَةُ)، وَ (سَمْسَمٌ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (أُسَامَةُ) مَعْرِفَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ مَعَ أَنَّ كُلَّ بَشَرٍ إِنْسَانٌ؟ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ أَسَدٍ، وَلَا يَكُونُ (إِنْسَانٌ) مَعْرِفَةً، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ بَشَرٍ، وَلَمْ^(١) يَجُزْ أَنْ يَكُونَ (أُسَامَةُ) نَكِيرَةً؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِكُلِّ أَسَدٍ، وَإِنْ عُمِلَ فِي اللَّفْظِ مُعَامَلَةُ الْمَعْرِفَةِ، فَلَمْ يُصَرَفْ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ (كُلٌّ)، وَلَا (رُبٌّ)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنَزِلَتُهُ كَمَنَزِلَةِ صِغَةِ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ فِي الْحَقِيقَةِ؟

وَلَمْ وَجَبَ فِي السَّبَاعِ وَالْوَحْشِ أَنْ تَكُونَ لَهَا أَسْمَاءٌ مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ تَجْرِي مَجْرَى الاسْمِ الْعَلَمِ، مِنْ نَحْوِ: (زَيْدٌ) وَ (عَمْرُو)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا وَحْشِيَّةٌ جُعِلَتِ الْعَلَامَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا وَحْشِيَّةً عَلَى طَرِيقِ الْمُشَاكَلَةِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (أُسَامَةَ)، وَ (طَلْحَةَ) فِي الْمَعْرِفَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجْرِي عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ (طَلْحَةَ) وَضِعَ لِهَذَا الْإِنْسَانِ بِعَيْنِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أُسَامَةُ)؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ يَصْلُحُ لِهَذَا الْأَسَدِ بِعَيْنِهِ، يَجْرِي عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، إِذَا كَانَتْ الْحَالُ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْعَلَامَةِ الْمُخَصَّصَةِ لَهُ، وَيَصْلُحُ لِكُلِّ أَسَدٍ عَلَى هَذِهِ الصِّغَةِ؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلسَّيِّعِ^(٢) اسْمٌ وَكُنْيَةٌ حَتَّى قِيلَ: (أُسَامَةُ)، وَ (أَبُو الْحَارِثِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جُعِلَ اسْمًا^(٣) يَجْرِي مَجْرَى الْعَلَمِ؟ وَمِنْ أَيْنَ اسْتَحَقَّ اسْمًا يَجْرِي مَجْرَى الْعَلَمِ، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ لِسَائِرِ الْأَشْيَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ عَظِيمُ الشَّانِ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمٌ جِنْسٍ كَالْأَسَدِ يَجْرِي مَجْرَى الْعَلَمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (السَّيِّعُ).

(١) قَوْلُهُ: (لَمْ) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (اسْم).

لَتَصِحَّ الْفَضِيلَةُ بِعَظَمِ الشَّانِ، فَكُنِّيَ الْأَسَدُ أَبَا الْحَارِثِ^(١)، وَالثَّغْلُبُ أَبَا الْحُصَيْنِ،
وَالذِّئْبُ أَبَا جَعْدَةَ، وَالضَّبُعُ أُمَّ عَامِرٍ [١١٥هـ]؟

وَلَمْ قِيلَ لِلغُرَابِ: (ابْنُ بَرِيحٍ) عَلَى جِهَةِ الْعِلْمِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ كُنْيَةٌ؟ وَلَمْ جَازَ
فِيهِ الْمُفْرَدُ وَالْمُضَافُ؟ وَمَا حُكْمُ الْحَالِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْحَالِ مِنَ
الْمَعْرِفَةِ الَّتِي هِيَ خَاصَّةٌ؟

وَلَمْ كَانَ: (هَذَا ثُعَالَةٌ) مَعْرِفَةً بِمَا صَحَبَهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَعْنَى بِهِ بَعَيْنِهِ، وَلَمْ
يَكُنْ: (هَذَا إِنْسَانٌ) مَعْرِفَةً لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الدَّلِيلَ صَحَبَ (أُسَامَةَ)،
فَخَصَّهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الدَّلِيلُ الَّذِي صَحَبَ: (هَذَا إِنْسَانٌ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ:
هَذَا أَحَدٍ هَؤُلَاءِ النَّاسِ الَّذِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ (أُسَامَةُ) عَلَى هَذَا
الْمَعْنَى، وَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى: هَذَا السَّبُعُ الَّذِي سَمِعْتُ بِهِ وَالْأَسَدُ الَّذِي تَقَدَّمَتْ لَكَ
مَعْرِفَتُهُ بِذِكْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِضَ لِهَذَا الْمَعْنَى أَحَدُ الْأَسَدِ، أَوْ هَذَا وَاحِدٌ مِنَ الْأَسَدِ،
فَيُنَكَّرُ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ لَمْ يَخُصَّ نَفْسَ الْمُخَاطَبِ بِالاسْمِ غَيْرِ هَذَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ تَعْرِيفِ: (هَذَا السَّبُعُ) بِـ (الْأَسَدِ) وَبَيْنَ تَعْرِيفِهِ بِـ (أُسَامَةَ)
تَعْرِيفٌ بِإِشَارَةٍ خَاصَّةٍ، فَقَامَتِ الْإِشَارَةُ الْخَاصَّةُ مَقَامَ الْعَلَامَةِ اللَّفْظِيَّةِ؟

وَهَلْ جُعِلَ لِلسَّبَاعِ أَسْمَاءٌ، كَـ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) فِي الْمَعْرِفَةِ؛ إِذْ وَجَبَ لَهَا مَعْرِفَةٌ
بِغَيْرِ عَلَامَةٍ، تَجْرِي مَجْرَى (زَيْدٍ)، وَ (عَمْرٍو)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَنْقَضُ بِمَرْتَبَةٍ
مِمَّنْ يَعْقِلُ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا مَعْنَى: حَيَوَانٍ عَظِيمِ الشَّانِ، مَعَ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ لَهَا مِنْ
تَعْرِيفٍ غَرِيبٍ كَغُرَبَتِهَا، وَمَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُقِيمَةً مَعَ النَّاسِ، يَكْثُرُ ذِكْرُهَا، وَيَحْتَاجُ إِلَى
اخْتِصَاصِهَا بِالْعِلْمِ كَاخْتِصَاصِ مَا يَعْقِلُ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَخْتَصَّ الْخَيْلُ وَالْإِبِلُ وَالْغَنَمُ وَالْكِلابُ إِذَا عُنِيَ بِأَمْرِهَا، وَكَثُرَ الذِّكْرُ لَهَا
بِأَسْمَاءٍ كَـ (زَيْدٍ)، وَ (عَمْرٍو)، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي السَّبَاعِ، فَقَدْ قِيلَ: (النَّافَةُ
الْعُصْبَى)، وَقِيلَ فِي فَرَسٍ جَبْرِيلَ: (الْبَرَاقُ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكْثُرُ،

وَيَجِبُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ، كَمَا يَجِبُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ؟

وَلَمْ جَارَ: (أَبُو جُنَادِبَ) لِشَيْءٍ يُشَبِّهُ الْجُنْدَبَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمٌ عَلَمٌ،
فَاقْتَصَرَ عَلَى الْكُنْيَةِ؟

وَلَمْ جَارَ: (بَنَاتُ أَوْبَرَ) لِضَرْبٍ مِنَ الْكَمَاءِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْوَحْشِ وَالْأَخْنَاشِ؟
وَلَمْ جَارَ: (ابْنُ قُتْرَةَ) لِضَرْبٍ مِنَ الْحَيَّاتِ مَخْصُوصٍ، وَلَمْ يَجِبْ لِكُلِّ ضَرْبٍ
مِنْ ضُرُوبِ الْحَيَّاتِ؟

وَلَمْ جَارَ: (ابْنُ آوَى) عَلَى التَّسْمِيَةِ بِالْمُضَافِ مِنْ غَيْرِ تَكْنِيَةٍ، وَلَا مَعْرِفَةِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا فِي التَّقْدِيرِ خَاصَّةً؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ: (ابْنَ آوَى) مَعْرِفَةٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (ابْنِ عَرَسٍ)، و(أُمُّ حُبَيْنٍ)، و(سَامُ أَبْرَصٍ)؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا
مَعَارِفٌ؟ وَلَمْ قِيلَ لَهُ: (أَبُو بَرَيْصٍ) بِاسْمٍ وَكُنْيَةٍ، وَلَيْسَ بِأَعْظَمِهَا شَأْنًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ
مِنْ لُغَتَيْنِ عَلَى مَا حَكَاهُ سَبْيُوْنِيَه مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: (أَبُو بَرَيْصٍ) ^(١)؟

وَمَا دَلِيلُ الْمَعْرِفَةِ فِي: (حِمَارُ قَبَانَ)؟ وَلَمْ جَارَ أَنْ يُوصَفَ الْمُبْهَمُ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُوصَفَ [ظ ١١٥] بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْرِيفُهَا كَالْتَّعْرِيفِ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ كَالْتَّعْرِيفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى جِهَةِ الْعَهْدِ دُونَ
الْجِنْسِ، وَالْمُبْهَمُ يَطْلُبُ الْجِنْسَ؟

وَلَمْ جَارَ: (هَذَا الرَّجُلُ) عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ عِظَمِ شَأْنِهِ وَرَفْعِ قَدْرِهِ، وَلَمْ يَجْزُ:
(هَذَا أُسَامَةُ) عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ عِظَمِ قَدْرِهِ وَرَفْعِ شَأْنِهِ؟ فَلِمَ جَارَ هَذَا فِي الْأَلْفِ
وَاللَّامِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْعَلَامَةِ الْخَاصَّةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّكَ تُفَرِّدُهُ مِنْ جِنْسِهِ بِعِظَمِ
شَأْنِهِ، و(أُسَامَةُ) لَا يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ، كَمَا يَدُلُّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟

وَلَمْ إِذَا لَمْ تَدْخُلِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَلَمْ يَجِبْ
مِثْلُ ذَلِكَ فِي (صَاحِبٍ مِثْلِكَ وَشَبِيهَكَ وَنَحْوِكَ)؟ وَمَا دَلِيلُ ^(٢) التَّعْرِيفِ فِي هَذِهِ

الْأَسْمَاءُ؟ وَهَلْ هِيَ امْتِنَاعُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَامْتِنَاعُ الصَّرْفِ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِ (كُلِّ)،
(رُبَّ) عَلَيْهَا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذَا ابْنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ) بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى النَّكِرَةِ
فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَعَلَى: (هَذَا عُثْمَانُ آخَرُ)، وَ(هَذَا قَيْسٌ قُفَّةٌ آخَرُ)؟ وَهَلْ
يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (مُنْطَلِقٌ) صِفَةً لـ (زَيْدٍ)؟

وَلِمَ جَازَ فِي هَذَا أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ أَوَّلًا، وَالنَّكِرَةُ ثَانِيًا؟ وَهَلْ يَقْدَحُ هَذَا فِي مَنَعِ
الْمَعْرِفَةِ مَعَ سَبَبِ آخَرَ لِلصَّرْفِ^(١)، كَالثَّانِيَةِ؟ وَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا ابْنُ لَبُونٍ)، وَ(ابْنُ مَخَاضٍ)، وَ(ابْنُ مَاءٍ)؟ وَلِمَ وَجَبَ
أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (ابْنُ اللَّبُونِ)، وَ(ابْنُ الْمَخَاضِ)،
(وَابْنُ الْمَاءِ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ
وَقَوْلٍ [أَبِي] الْهِنْدِيِّ^(٢):

مُفَدِّمَةٌ قَزَا كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّعْدُ
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ
وَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ
وَمَا حُكْمُ: (ابْنُ أَفْعَلٍ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً وَمَعْرِفَةً؟ وَمَا وَجْهُ قَوْلِ

(١) فِي د: (الصَّرْفِ). (٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) فِي سَبِيحِهِ ٩٩/٢: «أَبُو عَطَاءِ السَّنْدِي»، وَأَبُو الْهِنْدِي هُوَ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُوسِ بْنِ شَبَّثِ بْنِ رُبَيْعِ الرِّيَاحِيِّ، شَاعِرٌ إِسْلَامِي، وَكَانَ مَغْرَمًا بِالشَّرَابِ. انْظُرْ أَدَبُ الْكَاتِبِ ١٣٨، وَالْأَغَانِي ٣٤٦/٢٠، وَسَمْتُ اللَّالِي ٢٠٨/١.

بَعْضِهِمْ^(١): (كُلُّ ابْنِ أَفْعَلٍ مَعْرِفَةٌ لَا يَنْصَرِفُ)؟ وَلَمْ قَالَ سِبْيَوِيهِ^(٢): « هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ بِـ (أَفْعَلٍ) نَحْوُ: (أَحْمَرٌ)، وَهِيَ نَكِرَةٌ لَا تَنْصَرِفُ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا أَحْمَرٌ قُمْدٌ) » عَلَى [١١٦] صِفَةِ (أَحْمَرٍ) بِـ (قُمْدٌ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمَيْ السِّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيِّبِ صِيَامِ

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي الْأِسْمُ فِيهَا يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ أَنْ يُصَحِّبَهُ الْمُتَكَلِّمُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ إِشَارَةً خَاصَّةً تُوجِبُ أَنَّ الْأِسْمَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنَ الْإِشَارَةِ دُونَ غَيْرِهِ، أَوْ مَعْنَى يَخْصُهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَيَكُونُ الْأِسْمُ دَالًّا عَلَيْهِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: (هَذَا)، وَ(ذَلِكَ).

وَإِذَا كَانَ حَاضِرًا صَحْبَهُ^(٣) إِشَارَةً مُعَرِّفَةً، وَإِذَا كَانَ غَائِبًا أَوْ مُنْقَضِيًا عَقْدَهُ بِمَعْنَى أَنَّ الْأِسْمَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَانَ الْأِسْمُ دَالًّا عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ خَطَرَ اسْتِعْمَالُهُ، لَا عَلَى جِهَةِ الْمَعْنَى الْمُعَرِّفِ لَهُ، فَيَعْلَمُ^(٤) الْمُخَاطَبُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ عَقَدَهُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى.

وَكَذَلِكَ سَبِيلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لِلسَّبَاعِ وَالْوُحُوشِ تَجْرِي مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ فِي أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ عِلَاقَةٍ لَفْظِيَّةٍ؛ إِلَّا أَنَّ الْعِلَّةَ وَضَعُ الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ دُونَ غَيْرِهِ فِي أَوَّلِ وَضْعِهِ، وَلَمْ تُوَضَّعْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ هَذَا الْوَضْعَ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يُصَحِّبُهَا مَعْنَى مَعْرُوفًا لَهَا، يَقُومُ مَقَامَ الْعِلَاقَةِ اللَّفْظِيَّةِ، مِنْ نَحْوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَا يَدْخُلُ عَلَى النَّكِرَاتِ مِنَ الْأَلْفِ

(١) انظره في سيبويه ٩٩/٢، وشرح السيرافي ٤٢٧/٢.

(٢) سيبويه ٩٩/٢.

(٤) في د: (فعلم).

(٣) في الأصل ود: (أصحبه).

واللّام، و(كُلُّ)، و(رُبَّ)، وما جَرى هذا المَجْرَى؛ لَأَنَّهَا مَعَارِفٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ تَجْرِي عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، وَهَذَا
شَرْطُ النَّكِرَةِ؟

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَجْرِي عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ فِي اللَّغَةِ دُونَ
اسْتِعْمَالِ الْمُتَكَلِّمِ لَهَا فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا إِلَّا مَعَ الْعَلَامَةِ الْمَعْرِفَةِ،
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَفْظِيَّةً، فَهِيَ إِشَارَةٌ أَوْ مَا تَقُومُ مَقَامَ الْإِشَارَةِ مِنَ الْمَقْصِدِ الْخَاصِّ إِلَى
الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأِسْمُ الَّذِي يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ
نَكِرَةً فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ عُوْمِلَ فِي اللَّفْظِ مُعَامَلَةَ الْمَعْرِفَةِ، كَمَا أَنَّهُ قَدْ تُعَامَلُ
الصَّيْغَةُ مُعَامَلَةَ الْأَمْرِ، وَهِيَ عَلَى خِلَافِ مَعْنَى الْأَمْرِ، مِنْ نَحْوِ: ﴿فَمَنْ شَاءَ
فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الْأَمْرِ، وَجَزَمَ الْأَمْرُ،
وَلَيْسَ بِأَمْرٍ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَعْرِفَةِ، وَلَيْسَتْ بِمَعْرِفَةٍ؟

قِيلَ لَهُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عَلَى حَدِّ الْمَعْرِفَةِ، وَحَقِيقَتِهَا، وَرَاجِعَةٌ إِلَى الْأَصْلِ
الْمُنْعَقِدِ فِيهَا؛ إِذْ حَقِيقَةُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ هُوَ الْأِسْمُ الدَّالُّ عَلَى الشَّيْءِ
بِعَيْنِهِ [مِنْ]^(١) غَيْرِ شَرِكَةٍ، وَحَقِيقَةُ النَّكِرَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ هُوَ الْأِسْمُ الدَّالُّ عَلَى
وَاحِدٍ [ظ ١١٦] مِنْ جَمَاعَةٍ بَغَيْرِ عَيْنِهِ عَلَى شَرِكَةٍ فِيهِ.

فهذه الْأَسْمَاءُ تَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةِ الْمَعْرِفَةِ دُونَ النَّكِرَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَوْ تَوَجَّهَ فِي
صَيْغَةِ الْأَمْرِ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَعْنَى الْأَمْرِ لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمَّا
ظَهَرَ بِالْأَمْرِ الْبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ لَا يَأْمُرُ بِالْكَفْرِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ حُمِلَ عَلَى
خِلَافِ الْأَمْرِ بِالْكَفْرِ، وَكَانَ تَأْوِيلُهُ التَّهْدُدُ، وَمِثْلُهُ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]،
عَلَى قَوْلِ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: (اَجْهَدْ جَهْدَكَ وَابْلُغْ أَفْصَى مَا فِي نَفْسِكَ، فَمَا يَعُودُ الْوَبَالُ
إِلَّا عَلَيْكَ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ يَكُونُ (أَسَامَةُ) مَعْرِفَةً إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ أُسَامَةَ) لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِيهِ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ مَنَزِلَتَهُ كَمَنَزِلَةِ قَوْلِهِ: (رَأَيْتُ الْأَسَدَ) لِمَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِيهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ الْوَاحِدَ مِنَ الْأُسْدِ)، فَخَصَّهُ بِهَذَا الْاسْمِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَصَارَ عَلَى شَبِّهِ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ، وَعَلَى شَبِّهِ تَعْرِيفِ الْجِنْسِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ الْاِخْتِصَاصُ لِلوَاحِدِ بَعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ عَهْدٍ، فَهُوَ عَلَى شَبِّهِ الْجِنْسِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ عَلَى شَبِّهِ الْعَهْدِ مِنْ جِهَةِ اِخْتِصَاصِ الْوَاحِدِ، فَهَذَا الْاسْمُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْجَعَ إِلَى حَمْلِهِ [عَلَى] ^(١) الْجِنْسِ.

وإِنَّمَا يُقَالُ: إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُعَرَّفُ عَلَى جِهَةِ الْعَهْدِ أَوِ الْجِنْسِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ شَبُّ أَحَدِهِمَا. وَقَدْ ظَهَرَ الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ (الْأَسَدِ) الْمَعْرَفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ عَلَامَةٌ لَفْظِيَّةٌ، فَكَذَلِكَ (أَسَامَةُ) قَدْ صَحِبَهُ عَلَامَةٌ تَعْرِيفِهِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ لَفْظِيَّةٍ.

وَقَوْلُ الْعَرَبِ لِلْأَسَدِ ^(٢): (أَسَامَةُ)، وَلِلثُعْلَبِ: (ثُعَالَةُ)، وَلِلذئْبِ: (دَالَانُ) بِتَرْكِ الصَّرْفِ دَلِيلٌ عَلَى التَّعْرِيفِ، عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي بَيَّنَّا. وَكَذَلِكَ: (سَمَسَمُ) مَعْرِفَةٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِلثُعْلَبِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (أَسَامَةُ) مَعْرِفَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ، مَعَ أَنَّ كُلَّ أَسَدٍ أُسَامَةٌ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ (إِنْسَانٌ) مَعْرِفَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ مَعَ أَنَّ كُلَّ بَشَرٍ إِنْسَانٌ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ (أَسَامَةَ) لَا بُدَّ أَنْ تَصْحَبَهُ ^(٣) الْعَلَامَةُ الْمَعْرِفَةُ، فَتَقْدِيرُهُ إِذَا قِيلَ: كُلُّ أَسَدٍ أُسَامَةٌ: كُلُّ أَسَدٍ الشَّيْءُ الَّذِي لَهُ اسْمٌ لَا بُدَّ أَنْ تَصْحَبَهُ الْعَلَامَةُ الْمَعْرِفَةُ، أَفَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي اسْمُهُ تَصْحَبُهُ الْعَلَامَةُ الْمَعْرِفَةُ لَهُ مَعْرِفَةٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُمِلَ عَلَى كُلِّ أَسَدٍ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في د: (الأسد).

(٣) في د: (صحبه).

ولا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: (كُلُّ إِنْسَانٍ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) لَمْ يُوضَعْ فِي أَوَّلِ وَضْعِهِ إِلَّا لِلشَّيْءِ بَعِيْنِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَسَامَةُ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَضِعَ يَصْلُحُ لِكُلِّ أَسَدٍ، فَمِنْ هَاهُنَا صَلَحَ: (كُلُّ أَسَدٍ أَسَامَةُ)، كَمَا صَلَحَ كُلُّ أَسَدٍ لِلشَّيْءِ الَّذِي سَمِعْتَ بِعِظَمِ شَأْنِهِ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الَّذِي سَمِعْتَ بِعِظَمِ شَأْنِهِ مِنَ السَّبَاعِ نَكْرَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدْ حُمِلَ فِيهِ عَلَى كُلِّ أَسَدٍ، وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ (أَسَامَةُ) نَكْرَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدْ حُمِلَ فِيهِ [١١٧] عَلَى كُلِّ أَسَدٍ.

فَإِنْ قَالَ: لِمَ وَجَبَ فِي السَّبَاعِ وَالْوُحُوشِ أَنْ يَكُونَ لَهَا أَسْمَاءٌ مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ عِلَامَةٍ تَجْرِي مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِكُلِّ شَيْءٍ؟
قِيلَ لَهُ: لِعِظَمِ شَأْنِ السَّبَاعِ أَشْبَهَتْ مَا يَعْقِلُ لِعِظَمِ شَأْنِهِ بِعَقْلِهِ، فَخُصَّتْ^(١) بِأَسْمَاءٍ تَجْرِي مَجْرَى الْأَعْلَامِ، كَمَا خُصَّ مَا يَعْقِلُ بِالْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ، مَعَ أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ وَحْشِيَّةً افْتُضَّتْ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ الدَّالُّ عَلَيْهَا وَحْشِيًّا لِمُشَاكَلَتِهَا بِحَالِهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا، مِنْ جِهَةِ التَّشَاكُلِ الْوَاقِعِ فِيهَا.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (أَسَامَةَ) وَ(طَلْحَةَ) فِي الْمَعْرِفَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجْرِي عَلَى الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ (طَلْحَةَ) وَضِعَ لِهَذَا الْإِنْسَانِ بَعِيْنِهِ فِي أَوَّلِ الْمَوْضُوعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَسَامَةُ)؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ فِي أَوَّلِ الْمَوْضُوعِ يَصْلُحُ لِكُلِّ أَسَدٍ، وَفِي ثَانِي الْمَوْضُوعِ، وَهُوَ حَالُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنْ تَصَحَبَهُ الْإِشَارَةُ الْمَعْرِفَةُ، وَالْعِلَامَةُ الْمُخَصَّصَةُ، فَالْفَضْلُ مِنْ (طَلْحَةَ) لِهَذَا الْوَجْهِ، وَاجْتِمَاعُ مَعَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ.

فَإِنْ قَالَ: لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلسَّبْعِ اسْمٌ وَكُنْيَةٌ حَتَّى قِيلَ: (أَسَامَةُ)، وَ(أَبُو الْحَارِثِ)، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِكُلِّ مَا لَهُ اسْمٌ عَلَمٌ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّهُ لَمَّا سُمِّيَ بِالْإِسْمِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْعِلْمِ لِعِظَمِ شَأْنِهِ اقْتَضَى أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَخُلِصَتْ).

يَكُونُ لَهُ كُنْيَةٌ حَتَّى يَجْرِيَ مَجْرَى مَا يَعْقُلُ فِي الْأَسْمِ الْعَلَمِ وَالْكُنْيَةِ، وَلَمَّا قَصُرَ بَعْضُ ذَلِكَ عَنْ أَعْلَى الْمَرْتَبَةِ فِي عِظَمِ الشَّانِ وَتَفَخُّيمِ الْأَمْرِ اقْتَضَى أَنْ يُحِطَّ مَرْتَبَةً، فَيُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى الْأَسْمِ الْعَلَمِ أَوْ الْكُنْيَةِ، عَلَى نَحْوِ اقْتِصَارِهِمْ عَلَى: (ابْنِ بُرَيْحٍ) فِي الْغُرَابِ، وَ(أَبِي جُخَادِبٍ) فِي ضَرْبٍ مِنَ الْجَنَادِبِ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ جَازَ عَلَى هَذَا: (سَامُ أَبْرِصَ)، وَ(أَبُو بُرَيْصٍ)؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ أَجَابَ سَبَوْنَهُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِأَنْ قَالَ: إِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ فِيهِ: (أَبُو بُرَيْصٍ)، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (سَامُ أَبْرِصَ)، فَلَمْ يَجْتَمِعْ^(١) لَهُ الْأَمْرَانِ مِنَ الْأَسْمِ وَالْكُنْيَةِ، بَلْ إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ^(٢) اقْتَصَرَتْ عَلَى الْأَسْمِ، وَالْفِرْقَةُ الْأُخْرَى اقْتَصَرَتْ عَلَى الْكُنْيَةِ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ وَجَبَ لِلْأَسَدِ اسْمُ جِنْسٍ، وَهَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْعَلَمِ؛ إِذْ يَصْلُحُ لِكُلِّ أَسَدٍ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ لَهُ بِحَقِّ مَعْنَى الْجِنْسِ، فَهَذَا وَاجِبٌ لَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَإِنَّمَا تَخْلُصُ الْفَضِيلَةُ لِعِظَمِ الشَّانِ فِي الْأَسْمِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْعَلَمِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا السَّبَاعُ الَّتِي لَهَا الْأَسْمُ الْجَارِي مَجْرَى الْعَلَمِ، وَلَهَا الْكُنْيَةُ؟

قِيلَ لَهُ: هِيَ الْعَظِيمَةُ الشَّانِ فِي السَّبْعِيَّةِ، فَمِنْ ذَلِكَ: (أُسَامَةُ)، وَ(أَبُو الْحَارِثِ)، وَ(تُعَالَةُ)، وَ(أَبُو الْحُصَيْنِ)، وَ(دَأْلَانُ)، وَ(أَبُو جَعْدَةَ)، وَ(جِيَالُ)، وَ(أُمُّ عَامِرٍ)، فَهَذِهِ أَسْمَاءٌ وَكُنًى لِهَذِهِ السَّبَاعِ، فَأَمَّا (ابْنُ بُرَيْحٍ) لِلْغُرَابِ، وَ(ابْنُ قِثْرَةَ) لِضَرْبٍ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَ(أَبُو جُخَادِبٍ) لِضَرْبٍ مِنَ الْجَنَادِبِ، فَلَهَا أَسْمَاءٌ، وَلَيْسَتْ لَهَا [ظ ١١٧] كُنًى.

وَحُكْمُ الْحَالِ وَالصِّفَةِ وَسَائِرِ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى أَنْ تُعَامَلَ فِيهِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُعَامَلَةَ الْمَعْرِفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ.

(١) فِي د: (يَجْمَعُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْفَرِيقَيْنِ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ تَعْرِيفِ السَّبْعِ بِالْأَسَدِ، وَبَيْنَ تَعْرِيفِهِ بِـ (أُسَامَةَ)؟
 قِيلَ لَهُ: إِنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْأَسَدِ تَعْرِيفٌ بِعَلَامَةٍ لَفْظِيَّةٍ، يَجُوزُ أَنْ يُتْرَكَ فَيُنْكَرُ^(١)،
 وَتَعْرِيفُ (أُسَامَةَ) بِعَلَامَةٍ غَيْرِ لَفْظِيَّةٍ مِنْ إِشَارَةٍ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْإِشَارَةِ، لَا يَصْلُحُ
 أَنْ يُتْرَكَ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا أَجْرَاهُ عَلَى طَرِيقَةِ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو).

فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِأُسَامَةَ وَأُسَامَةَ آخَرَ)؟

قِيلَ لَهُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ بِـ (آخَرَ) لَمَّا جَرَتْ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهِ عَلَامَةٌ لَفْظِيَّةٌ
 نَكَّرَتْهُ كَتَّنْكِيرِ: (هَذَا طَلْحَةُ وَطَلْحَةُ آخَرُ). وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (الْأَسَدِ)،
 لَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالْأَسَدِ وَالْأَسَدِ آخَرَ) حَتَّى تَسْقُطَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ لِثَلَاثِ يَنْقَصُ
 بَوُجُودِ عَلَامَةِ التَّعْرِيفِ مَعَ عَلَامَةِ التَّنْكِيرِ، فَيَجِيءُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ نَكْرَةٌ،
 وَهَذَا مُحَالٌ، وَلَكِنْ تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى: (مَرَرْتُ بِالْأَسَدِ وَأَسَدٍ آخَرَ)، كَمَا
 تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرَجُلٍ آخَرَ)، فَهَذَا صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ، لَا تَنَاقُضَ فِيهِ وَلَا فُسَادَ.

فَإِنْ قَالَ: فَهَلَّا وَجَبَ لِلْسَّبَاعِ أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ، كَ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) إِذَا بَزَوْا^(٢) أَنْ
 يَجْعَلُوا لَهَا الْمَعَارِفَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؟

قِيلَ لَهُ^(٣): لَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِاجْتِمَاعِ^(٤) أَسْبَابٍ: مِنْهَا أَنَّهَا أَنْقَضُ فِي عِظَمِ الشَّانِ
 مِمَّا يَعْقِلُ، وَمِنْهَا قِلَّةُ الْحَاجَةِ لِلذِّكْرِ لَهَا وَالْإِخْبَارِ عَنْهَا عَنْ مَنْزِلَةِ مَا يَعْقِلُ، وَمِنْهَا
 أَنَّهَا وَحْشِيَّةٌ تَقْتَضِي مَعَارِفَ وَحْشِيَّةً؛ لِتَكُونَ أَدَلَّ عَلَيْهَا بِالمُشَاكَلَةِ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ جَازَ أَنْ يَخْتَصَّ الْخَيْلُ وَالْإِبِلُ وَالْغَنَمُ بِأَسْمَاءِ أَعْلَامٍ، وَلَيْسَ لَهَا
 عِظَمُ الشَّانِ^(٥)، وَلَا فَضِيلَةٌ مَا يَعْقِلُ بِعَقْلِهِ؟

قِيلَ لَهُ: لِلْحَاجَةِ إِلَى كَثْرَةِ الْإِخْبَارِ عَنْهَا، وَالذِّكْرِ لَهَا، وَذَلِكَ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ، لَا

(١) فِي د: (فَيُنْكَرُ).

(٢) الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْمَعَارِفَ قَهْرًا وَبِالْقُوَّةِ. وَبَزَوْتُ الرَّجُلَ أَبْزَوْهُ بَزَوًّا،
 إِذَا قَهَرْتَهُ.

(٤) فِي د: (الاجْتِمَاعُ).

(٣) قَوْلُهُ: (قِيلَ لَهُ) لَيْسَ فِي د.

(٥) فِي د: (عِظَمُ شَأْنِ السَّبَاعِ).

تَجْرِي مَجْرَى أَسْمَاءٍ مَا يَعْقِلُ.

وَلَا تَجْرِي هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لِلسَّبَاعِ وَالْوُحُوشِ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ لَهُ اسْمٌ عَلَمٌ، وَكُلُّ سَبْعٍ لَهُ اسْمٌ يَجْرِي مَجْرَى الْعَلَمِ فِي التَّعْرِيفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِكُلِّ جَمَلٍ، وَلَا لِكُلِّ^(١) وَاحِدٍ مِنَ الْخَيْلِ وَالْغَنَمِ.

فَإِنْ قَالَ: لِمَ جَاءَتْ: (بَنَاتُ أَوْبَرَ) لِضَرْبٍ مِنَ الْكَمَاءِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْوَحْشِ وَالْأَحْنَاشِ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّهَا بِالْبَادِيَةِ الَّتِي هِيَ مَأْوَى الْوَحْشِ وَالْأَحْنَاشِ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ وَجَبَ لَهَا أَنْ تُسَمَّى بِالْمُفْرَدِ وَالْمُضَافِ؟

قِيلَ لَهُ: لِتَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ نَحْوِ: (عَبْدُ اللَّهِ)، وَ(عَبْدُ الْمَلِكِ)، وَ(زَيْدٍ)، وَ(عَمْرٍو)؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عُرِّفَتْ ذَلِكَ التَّعْرِيفَ، وَجَرَتْ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (ابْنَ آوَى) مَعْرِفَةٌ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ (آوَى) لَا يَنْصَرِفُ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ. وَكُلُّ [١١٨] (أَفْعَلٌ) لَا يَنْصَرِفُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، إِلَّا أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّعْرِيفُ وَزِنَتُهُ (أَفْعَلٌ).

وَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (ابْنَ عِرْسٍ)، وَ(أُمَّ حُبَيْنٍ)، وَ(سَامُ أَبْرَصَ) مَعَارِفٌ؟

قِيلَ لَهُ: امْتِنَاعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِغَيْرِ مَانِعٍ أَكْثَرُ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مِثْلُكَ)؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ إِضَافَتُهُ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَا يَتَعَرَّفُ بِهَا؛ لِكثَرَةِ وُجُوهِ الشَّبَهِ، فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (حِمَارَ قَبَانَ) مَعْرِفَةٌ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَكُلَ).

قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ، إِلَّا الْأَلِفُ وَالتَّوْنُ الرَّائِدَانِ^(١) مَعَ التَّعْرِيفِ.
فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ جَازَ أَنْ يُوصَفَ الْمُبْهَمُ بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُوصَفَ
بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْرِيفُهَا كَالْتَّعْرِيفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ؟
قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ تَعْرِيفَهَا عَلَى تَقْدِيرِ الْعَهْدِ وَشِبْهِهِ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ، وَالْمُبْهَمُ
يَطْلُبُ الْجِنْسَ.

فَإِنْ قَالَ: لِمَ جَازَ أَنْ يُقَالَ: (هَذَا الرَّجُلُ) عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ عِظَمِ شَأْنِهِ وَرَفْعِ
قُدْرِهِ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (هَذَا أُسَامَةُ)؟
قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ تَخْرِجُهُ مِنْ جِنْسِهِ بِعِظَمِ شَأْنِهِ، وَيَقْوِي ذَلِكَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ
عَلَامَةٌ لَفْظِيَّةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أُسَامَةُ).

فَإِنْ قَالَ: وَمَا دَلِيلُ التَّعْرِيفِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؟
قِيلَ لَهُ: امْتِنَاعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَدُخُولُ (رُبَّ)، وَ (كُلُّ) عَلَيْهَا، وَامْتِنَاعُ الصَّرْفِ.
فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ يَجُوزُ: (هَذَا ابْنُ عَرَسٍ مُقْبِلٌ) عَلَى الصَّفَةِ؟
قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، قَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَهُ وَجْهَانِ^(٢):
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (عَرَسٌ) نَكْرَةً فِي مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ مِنَ الْعَرَبِ.
وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً نَكْرَةً الصَّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا عُثْمَانُ آخَرُ).

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ فِي قَوْلِكَ: (هَذَا عُثْمَانُ آخَرُ) ثَانِيَةً عَنْ
أَوَّلٍ، هُوَ الْمَعْرِفَةُ، وَهَذَا قَلْبٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ مِنْ [أَنْ]^(٣) التَّعْرِيفَ يَخْرُجُ
عَنِ التَّنْكِيرِ^(٤)، كَمَا أَنَّ التَّائِيثَ يَخْرُجُ عَنِ التَّذْكِيرِ، وَقَدْ أَوْجَبَ لِهَذَا حُكْمًا فِيمَا لَا
يَنْصَرِفُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا؟

(١) فِي د: (الزائدتان).

(٢) انظر قول العرب والوجهين في سيبويه ٩٧/٢، والأصول ١٥٦/١، وشرح السيرافي ٤٢٧/٢،
والحجة للفارسي ٣٢٠/٣.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٤) انظر سيبويه ٢٢/١.

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ خُرُوجَ التَّنْكِيرِ عَنِ التَّعْرِيفِ قَلِيلٌ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، عَارِضٌ لَا حُكْمَ لَهُ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَمْنَعْ^(١) مِنَ الْعِلَّةِ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ سَبَبًا.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا حُكْمُ: (هَذَا ابْنُ لَبُونٍ)، وَ(ابْنُ مَخَاضٍ)، وَ(ابْنُ مَاءٍ)؟

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ نَكِرَاتٌ، وَدَلِيلُهَا دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: (ابْنُ اللَّبُونِ)، وَ(ابْنُ الْمَخَاضِ)، وَ(ابْنُ الْمَاءِ). وَقَالَ جَرِيرٌ:

٥٥؛ وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ^(٢)
[ظ ١١٨] وَقَالَ أَبُو الْهِنْدِيِّ:

٥٦؛ مُفَدَّمَةٌ قَرًّا كَانَ رِقَابُهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْرَعَهَا الرَّعْدُ^(٣)
فَأَدْخَلَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى (بَنَاتِ الْمَاءِ). وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٥٧؛ وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ^(٤)
فَأَدْخَلَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى (ابْنِ الْمَخَاضِ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَنْعَتْ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي دِيَوَانِهِ ١٢٨، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ٢/٢٩٢، وَسِيبَوِيهَ ٢/٩٧، وَالْمَقْتَضِبَ ٤/٤٦، ٣٢٠، وَالْجَمْلَ لِلزَّجَاجِيِّ ١٧٩، وَابْنَ السِّيرَافِيِّ ١/٣١٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٧٦. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي ابْنِ يَعِيشَ ١/٣٥، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/١٣٨، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٧٥.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَبِي الْهِنْدِيِّ فِي الْعَيْنِ ٨/٥٥، وَالْكَامِلِ ٣/٣٢، وَالْأَغَانِي ٢٠/٣٤٤ بِرَوَايَةٍ: (مُقَدَّمَةٌ قَرًّا... تَفْرَعُ لِلرَّعْدِ)، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ بِالْجَرِّ، وَوَرَدَتْ فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٧٧، وَالْمَحْكَمُ ٩/٣٥٩. وَهُوَ لِأَبِي عَطَاءِ السَّنْدِيِّ فِي سِيبَوِيهَ ٢/٩٨، وَانْظُرِ تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٧٧. وَهُوَ لِلْأَقِشِرِّ الْأَسَدِيِّ فِي الْمَخْصَصِ ٣/٢٠٠، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٤/٤٦، ٣٢٠، وَابْنِ يَعِيشَ ١/٣٥.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيَوَانِهِ ٢/٢٢٦، وَانْظُرِ سِيبَوِيهَ ٢/٩٨، وَابْنَ السِّيرَافِيِّ ١/٣٧٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٧٧، وَفَرَحَةُ الْأَدِيبِ ١٨٦. وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٤/٤٦، ٣٢٠، وَالْجَمْلَ لِلزَّجَاجِيِّ ١٧٩، وَالْمَحْكَمُ ٥/٥١، وَقَالَ الْأَعْلَمُ فِي التَّحْصِيلِ: «وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ لَغَيْرِهِ»، وَقَالَ فِي التَّاجِ (مَخْضُ): «قُلْتُ: هُوَ جَرِيرٌ، وَنَسَبَهُ ابْنُ بَرِّيٍّ فِي أَمَالِيهِ لِلْفَرَزْدَقِ». وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ ٢/١٣٦، وَابْنِ يَعِيشَ ١/٣٥، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ١/٣٤٣، ٢/٢٧٩.

وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٤٥٨ وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ^(١)

فَأَخْرَجَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَجَعَلَ (ابْنَ مَاءٍ) نَكْرَةً.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ: (كُلُّ ابْنٍ أَفْعَلٌ مَعْرِفَةٌ)؟ وَلِمَ أَنْكَرَ^(٢) ذَلِكَ عَلَيْهِ سِبْيَوِيهِ؟

قِيلَ لَهُ: وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ وَجَدَ (ابْنَ آوَى) مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، فَتَوَهَّم^(٣) أَنَّ كُلَّ ابْنٍ أَفْعَلٌ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَصْحُحُ: (هَذَا ابْنُ أَحْمَرَ) عَلَى مَعْنَى النِّكَرَةِ. وَلَا يَنْصَرِفُ (أَحْمَرُ)؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلٍ). وَدَلِيلُ نَكْرَتِهِ: (هَذَا ابْنُ الْأَحْمَرِ)، وَتَقُولُ: (هَذَا أَحْمَرٌ قُمْدٌ)، فَتَصِفُهُ بِنَكْرَةٍ.

وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٤٥٩ كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمِي السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامٍ

جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيِّبِ صِيَامٌ^(٤)

كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ صِيَامٍ، فَهَذَا (أَفْعَلٌ) لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ نَكْرَةٌ.



(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٧٥، وانظر سيبويه ٩٩/٢، وجمهرة اللغة ١٦٤، ٩٧٨، وابن السيرافي ١/٣٣٥، وتحصيل عين الذهب ٢٧٨، والمخصص ٤/٤٩٣، ٢/٣٣٦، ٣٣٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٤٧، ٣٢٠، ومقاييس اللغة ١/٣٠٣.

(٢) في الأصل ود: (ولما نكر). (٣) في د: (فوهم).

(٤) البيتان من الطويل، وهما لذي الرمة في ديوانه ٣٧٣، وانظر سيبويه ٩٩/٢، وابن السيرافي ١/٣٣٠، والمخصص ٤/١٤٣، وتحصيل عين الذهب ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦٩، والمقاصد الشافية ٤/٦٠٨. ونسبها ابن مالك لكثير في شرح التسهيل ٣/٣٨٢، وتبعه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٣٥١٠، ولم أجده في ديوان كثير تحقيق إحسان عباس.

بَابُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ أَنْ تَكُونَ لِكُلِّ مَا اسْتَحَقَّ مَعْنَاهَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ^(١)،
وَكِلَاهُمَا بِغَيْرِ عِلَاقَةٍ لَفْظِيَّةٍ مَعَ أَنَّهُمَا اسْمَانِ ظَاهِرَانِ مُتَمَكِّنَانِ؟
وَمَا الْأَصْلُ الَّذِي يُرَدُّ إِلَيْهِ جَمِيعُ أَقْسَامِ الْمَعَارِفِ؟ [١١٩].

وَمَا قِسْمَةُ الْمَعَارِفِ؟ وَمَا فُرُوقُهَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ تَعْرِيفِ: (فُلَانٌ ابْنُ الصَّعِقِ)، وَبَيْنَ: (فُلَانٌ ابْنُ زَيْدٍ)، حَتَّى كَانَ
أَحَدُهُمَا تَعْرِيفٌ إِضَافَةٌ وَالْآخَرُ تَعْرِيفٌ صِفَةٌ غَالِبَةٌ؟

وَهَلْ قَوْلُهُمْ: (فُلَانٌ ابْنُ الصَّعِقِ) يَجْرِي مَجْرَى: (ابْنِ الزُّبَيْرِ)، وَ(ابْنِ عَبَّاسٍ)
فِي التَّعْرِيفِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَلَا يَجْرِي مَجْرَى (ابْنِ زَيْدٍ)؟ وَمَا شَرْحُ
ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (النَّجْمُ) فِي التَّعْرِيفِ؟ وَلَمْ صَارَ تَعْرِيفُهُ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ
الْغَالِبَةِ، إِذَا جَرَى عَلَى: (الشَّرِيَا) خَاصَّةً؟ وَمَا مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِيهِ؟ وَهَلْ هِيَ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ١٠٠: «هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم».

(١) في الأصل ود: (يليه قبله)، وأرى أن قوله (يليه) لا معنى لها هنا.

لِلْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ؟ وَهَلْ أَصْلُهَا لِلْجِنْسِ إِلَّا أَنَّهُا غَلَبَتْ عَلَى الثَّرِيَا خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الْجِنْسِ، فَتُخْرِجُهَا مُخْرَجَ الْجِنْسِ، وَمَعْنَاهَا مَعْنَى الْوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ بِعَيْنِهِ الَّذِي هُوَ الثَّرِيَا، وَذَلِكَ لِمَا صَحِبَهَا مِنَ الدَّلِيلِ الَّذِي وَجَّهَهَا هَذَا التَّوْجِيهَ؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (ابْنُ كُرَاعٍ)، وَ(ابْنُ رَأْلَانَ) مَعْرِفَةً عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ؟ وَهَلَا كَانَ كَتَعْرِيفِ (ابْنِ زَيْدٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ بِعَيْنِهِ، فَصَارَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْنَى بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ الْإِبْنِ مِنْ بَنِيهِ، كَمَا صَارَ (ابْنُ الزُّبَيْرِ) إِذَا أُطْلِقَ هَكَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْنَى بِهِ إِلَّا (عَبْدُ اللَّهِ) دُونَ غَيْرِهِ مِنْ وَلَدِ الزُّبَيْرِ، كَمُضْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَذَلِكَ: (ابْنُ عَبَّاسٍ) لَا يَصْلُحُ إِذَا أُطْلِقَ هَكَذَا أَنْ يُعْنَى بِهِ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، وَصَارَ (النَّجْمُ) بِمَنْزِلَةِ (الْحَسَنِ) إِذَا ذُكِرَ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، أَوْ ذُكِرَ فِي التَّابِعِينَ بِالْمَوَاعِظِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُعْنَى بِهِ إِلَّا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ صَارَ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَكَذَلِكَ (أَبُو حَنِيفَةَ) إِذَا ذُكِرَ بِالْفِقْهِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُعْنَى بِهِ إِلَّا الْمَشْهُورُ بِهَذَا الْاسْمِ مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ صَارَ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ، وَلَا غَيْرُهُ مِمَّنْ يُسَمَّى أَبَا حَنِيفَةَ، وَأَمَّا: (طَلَعَ نَجْمٌ) فَهُوَ نَكْرَةٌ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النُّجُومِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ مَعْرِفَةً عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. فَإِذَا قِيلَ: (طَلَعَ النَّجْمُ) عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، فَهُوَ الثَّرِيَا خَاصَّةً، لَا يَجُوزُ غَيْرُ^(١) ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ تَقَدَّمَ عَهْدٌ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَلِمَ^(٢)، وَكَذَلِكَ^(٣) لَوْ قُلْتُ: (ابْنُ صَعِقٍ) لَصَارَ نَكْرَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (ابْنُ عَبَّاسٍ)، وَ(ابْنُ عَبَّاسٍ)؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْغَلَبَةِ، بَلْ (ابْنُ عَبَّاسٍ) بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا مِ أَكْثَرُ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ تَعْرِيفِ: (ابْنِ كُرَاعٍ) وَتَعْرِيفِ (زَيْدٍ)، وَ(سَلَمٍ)؟ وَلَمْ جَازَ نَقْلُ الْاسْمِ إِلَى مَعْنَى الْعِلْمِ الْخَاصِّ بِالْأَلْفِ وَلَا مِ، وَبِغَيْرِ أَلْفٍ [١١٩] وَلَا مِ، حَتَّى جَازَ:

(١) فِي دَقْوَلِهِ: (غَيْرِ) سَاقِطٌ مِنْ دَ، وَفِيهِ (عَلَى).

(٣) فِي دَ: (فَكَذَلِكَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَدَ: (عَلِيمٌ)

(الْحَارِثُ)، و (الْحَسَنُ)، و (الْعَبَّاسُ)، و (مُحَمَّدٌ)، و (جَعْفَرٌ)، و (بَكْرٌ) بِغَيْرِ
أَلِفٍ وَلَا مٍ؟

وَمَا مَعْنَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ، و (مُحَمَّدٌ)، و (جَعْفَرٌ)، و (بَكْرٌ) بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَا مٍ؟ وَمَا
مَعْنَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي ^(١) هَذَا؟ وَلَمْ وَجَّهَهُ الْخَلِيلُ عَلَى أَنَّهُمْ سَمَوْهُ بِاسْمِ الشَّيْءِ
بِعَيْنِهِ، حَتَّى كَانَتْ صِفَةً غَالِبَةً عَلَيْهِ؟

وَمَا تَعْرِيفُ: (الدَّبْرَانِ)، و (السَّمَاءِ)، و (الْعِوِيقِ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ
الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ دَبْرٌ شَيْئًا: (دَبْرَانِ)، وَلَا لِكُلِّ شَيْءٍ
عَاقٌ عَنْ شَيْءٍ: (عِوِيقٌ)، وَلَا لِكُلِّ شَيْءٍ سَمَكٌ وَازْتَفَعَ: (سِمَاكٌ)، فَقَدْ صَارَتْ
الصِّفَةُ تَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ بِهَذِهِ الْبَيِّنَةِ، فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ مَعَ هَذَا
الَّذِي ذَكَّرْنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَحْقِيقِ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي لَوْلَاهَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى هَذَا
الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، كَتَفْرِيقِ الْعَدْلِ وَالْعَدِيلِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، وَلَوْلَا
الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، وَكَذَلِكَ: (بِنَاءٌ حَصِينٌ)، و (امْرَأَةٌ حَصَانٌ) قَدْ فَرَّقَ
بَيْنَ مَعْنَيْنِ يَجْمَعُهُمَا الْإِحْرَازُ، فَالْبِنَاءُ مُخَرَّرٌ لِمَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ، وَالْمَرَأَةُ مُخَرَّرَةٌ لِفَرْجِهَا،
وَكَالتَفْرِيقِ بَيْنَ الرَّزَيْنِ مِنَ الْحِجَارَةِ وَالْحَدِيدِ وَالْمَرَأَةِ: (الرِّزَانُ)، وَيَجْمَعُهُمَا الثَّقَلُ،
إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا ثَقُلَ الْمَحْمَلِ، وَالْآخَرُ ثَقُلَ الْحِلْمِ؟

وَلَمْ جَازَ: (الدَّابِرُ) لِكُلِّ شَيْءٍ دَبْرٌ شَيْئًا، وَلَمْ يَجْزُ: (الدَّبْرَانِ) إِلَّا لِهَذَا النَّجْمِ
خَاصَّةً؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَعْلَامَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْقُولَةً أَوْ مَعْدُولَةً مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ
أَسْمَاءٌ لَا يُعْرَفُ لَهَا مَا نُقِلَتْ عَنْهُ أَوْ عُدِلَتْ، كـ (شَرَا حِيلَ)، و (قُبَاءَ)، و (حَوَاءَ)،
وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ مَا نُقِلَ عَنْ أَصُولٍ مَعْرُوفَةٍ، وَالْمَعْدُولَةُ قَلِيلَةٌ؟

وَمَا حُكْمُ تَعْرِيفِ: (الثَّلَاثَاءِ)، و (الْأَرْبَعَاءِ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ
تَعْرِيفِ (الدَّبْرَانِ)، مَعَ أَنَّ (الثَّلَاثَاءَ) يَصْلُحُ لِكُلِّ ثَلَاثَاءٍ؟

(١) قوله: (في) مظموس في الأصل، وكذا في د.

وَلَمْ وَجَبَ إِنْ^(١) اِخْتَلَفَتْ^(٢) وَجُوهُ التَّعْرِيفِ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ، [أَنْ^(٣) تَجْرِي مَجْرَى صِفَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ إِلَّا الْمُضْمَرُ، فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ، وَالْمُبْهَمُ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِالْجِنْسِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (هَذَا زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ)، وَ(هَذَا عَمْرَانِ ذَاهِبَانِ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ التَّشْيِيعُ نَكِرَةً مَعَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا اثْنَيْنِ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ، وَأَلَّا يَعْرِفَ [غَيْرُ]^(٤) هَذَا الْاِخْتِصَاصِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) إِذَا جَعَلْتَهُ نَكِرَةً وَصَفْتَهُ بِنَكِرَةٍ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَقُولَ: (هَذَا الزَّيْدُ)، فَتَعْرِفُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ إِذَا صَارَ نَكِرَةً؟
وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ عَرَفَاتٌ حَسَنَةٌ)؟ وَلَمْ جَازَ نَصْبُ: (حَسَنَةٌ) عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهَا الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا أَبَانَانِ)^(٥) بَيْنَيْنِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (بَيْنَانِ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِي: (أَبَانَيْنِ) التَّعْرِيفُ [و ١٢٠]، وَلَمْ يَجِبَ فِي: (زَيْدَيْنِ) التَّعْرِيفُ؟
وَلَمْ وَجَبَ فِي: (عَرَفَاتٍ) التَّعْرِيفُ، وَلَمْ يَجِبَ فِي (طَلَحَاتٍ) التَّعْرِيفُ؟
وَلَمْ لَمْ يُفْرَدَ تَفْرُدُ: (أَبَانَانِ)، فَيَقَالُ: (أَمْرٌ^(٦) بِأَبَانٍ كَذَا وَأَبَانٍ كَذَا)، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ هَذَا فِي الْإِنْسَانِيِّ، وَلَا فِي الدَّوَابِّ، وَلَكِنْ جَازَ فِي الْأَمَاكِنِ وَالْجِبَالِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَلَمْ يُفَارِقْهُ صَلَحَ أَنْ يَسْمَى بِتَشْيِيعٍ تَجْرِي مَجْرَى^(٧) الْأَسْمِ الْوَاحِدِ فِي أَنَّهَا لَا تُفْرَدُ، وَلَمْ يَصْلُحَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الدَّوَابِّ وَالْإِنْسَانِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِفْرَادُ فِي مَعْنَاهُمَا لَازِمًا لَزِمَ فِي اسْمِهِمَا؛ لِيُسْنَى عَنْ ذَلِكَ فِيهِمَا؟

وَمَا تَعْرِيفُ قَوْلِهِمْ: (أَعْطَيْكُم سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ)، وَإِنَّمَا هُمَا عُمَرَانِ بِأَعْيَانِهِمَا،

(١) فِي د: (وَإِنْ). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (اِخْتَلَفَ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (هَذَيْنِ أَبَانَيْنِ)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (أُمُور). (٦) قَوْلُهُ: (مَجْرَى) سَاقَطَ مِنْ د.

يُعْنَى بِهِمَا: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ سُمِّيَ ^(١) بِاسْمِهِ عَلَى التَّغْلِيْبِ؟
وَلَمْ دَخَلَتْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ
الْغَالِيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُخَصَّصَةَ كَتَعْرِيفِ غَيْرِهِ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ
تَعْرِيفُهُ كَتَعْرِيفِ النَّجْمِ؟

وَمَا تَعْرِيفُ: (الْغَرِيِّينَ) الْمَشْهُورَيْنِ بِالْكُوفَةِ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ
الصِّفَةِ الْغَالِيَةِ؟

وَمَا تَعْرِيفُ (النَّسْرَيْنِ) بِمَعْنَى (النَّجْمَيْنِ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ
الصِّفَةِ الْغَالِيَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِيَةِ إِذَا كَانَ الْأِسْمُ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى أَحَدِهِمْ بَعِيْنُهُ، يُعْرَفُ بِتِلْكَ الْغَلْبَةِ. وَلَمْ يَصْلُحْ إِذَا أُطْلِقَ
أَنْ يُصْرَفَ إِلَى غَيْرِهِ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِمْ: (ابْنُ الزُّبَيْرِ) فَهَذَا فِي أَصْلِهِ يَصْلُحُ
فِي كُلِّ آلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ غَلَبَ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنُهُ، فَيُعْرَفُ بِالْغَلْبَةِ، وَصَارَ لَهُ
دُونَ غَيْرِهِ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَكَذَلِكَ: (ابْنُ عَبَّاسٍ) غَلَبَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَا يَصْلُحُ إِذَا أُطْلِقَ إِلَّا لَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَأَوَّلَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِهِ
لِهَذِهِ الْغَلْبَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ
أَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِي هَذَا الْبَابِ بِغَلْبَةٍ وَقَعَتْ فِي الْأِسْمِ مِنْ جِهَةِ كَثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ
لَهُ عَلَى الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ. وَالْمَعْرِفَةُ فِي هَذَا الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ لَيْسَتْ بِغَلْبَةٍ مِنْ
جِهَةِ الْكَثَرَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِإِشَارَةِ مُعْرِفَةٍ يُصَحِّبُهَا الْمُتَكَلِّمُ الْأِسْمَ حَتَّى يَصِيرَ
مَعْرِفَةً، كَقَوْلِهِمْ: (أَسَامَةُ)، وَنَحْوِهِ.

(١) فِي د: (يَسْمَى).

وَالْأَصْلُ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ الْأِسْمُ الْمُخْتَصُّ بِالشَّيْءِ بَعَيْنِهِ فِي دَلَالَتِهِ مِنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ فِي مَعْنَاهُ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: (الْمُخْتَصُّ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُن مُخْتَصًّا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، وَكَانَ مُشْتَرَكًا نَكِيرَةً.

وَقُلْنَا: (فِي دَلَالَتِهِ) عَلَيْهِ؛ لِيُبَيِّنَ عَنْ حَقِيقَتِهِ؛ إِذْ لَوْ اخْتَصَّ فِي مَقْصِدٍ [ظ ١٢٠] الْمُتَكَلِّمُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ لَمْ يَتَعَرَّفْ بِذَلِكَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ.

وَقُلْنَا: (مِنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ فِي مَعْنَاهُ) لِأَنَّهُ لَوْ وَضَعَهُ ^(١) الْمُتَكَلِّمُ عَلَى شَرِكَةٍ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، وَأِنَّمَا يَتَحَصَّلُ لَهُ التَّعْرِيفُ بِالْاِخْتِصَاصِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الدَّلَالَةِ وَنَفْيِ الشَّرِكَةِ.

وَقِسْمَةُ الْمَعَارِفِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

- مَعْرِفَةٌ بِعَلَامَةٍ لَفْظِيَّةٍ، أَوْ أَلْفٍ وَلامٍ، أَوْ إِضَافَةٍ مُعَرَّفَةٍ.

- الثَّانِي: مَعْرِفَةٌ بِالْوَضْعِ الْخَاصِّ عَلَى جِهَةِ الْعِلْمِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ)، وَ(عَمْرُو).

- الثَّالِثُ: مَعْرِفَةٌ بِإِشَارَةٍ مُعَرَّفَةٍ كَتَعْرِيفِ: (هَذَا)، وَ(أُسَامَةَ).

- الرَّابِعُ: مَعْرِفَةٌ بِالْكِنَايَةِ عَنِ الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ)، وَ(أَكْرَمْتُهُ)

- الْخَامِسُ ^(٢): مَعْرِفَةٌ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْعَالِيَةِ.

فَهَذِهِ الْأُصُولُ لِإِعْلَامَاتِ التَّعْرِيفِ مَتَى وَجَدَ مِنْهَا شَيْءٌ فِي الْأِسْمِ تَعَرَّفَ، وَإِنْ عَرِيَ مِنْ جَمِيعِهَا تَنَكَّرَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا تَعْرِيفُ: (غُدْوَةٍ)، وَ(بُكْرَةٍ)؟

قِيلَ لَهُ: هُوَ تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْغَالِيَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصْلُحُ لِغُدْوَةٍ كُلِّ يَوْمٍ وَبُكْرَتِهِ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى غُدْوَةٍ يَوْمِكَ بَعَيْنِهِ. فَإِذَا قِيلَ: (رَأَيْتُهُ غُدْوَةً) لَمْ يَحْتَاجِ الْمُتَكَلِّمُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَضْع).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْخَامِسَةُ).

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (غُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ) إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ سَاقِطٌ مِنْ د.

أَنْ يُصَحِّبَهُ إِشَارَةً مُعَرِّفَةً، وَكَانَ مَعْرِفَةً عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: [فَمَا] ^(١) تَعْرِيفُ (أَمْسِ)؟

قِيلَ لَهُ: تَعْرِيفُ الْعَلَامَةِ اللَّفْظِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضَمَّنٌ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى أَنَّهُمَا حُذِفَا مِنْهُ، وَجُعِلَ مُضَمَّنًا لَهُمَا، كَمَا حُذِفَ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ مِنْ (كَيْفَ)، وَجُعِلَ مُضَمَّنًا بِهِ؛ وَلِذَلِكَ ^(٢) بُنِيَ، وَلَمْ يُبْنَ (غُدُوَّةٌ).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَعْرِيفُ (سَحَرَ)؟

قِيلَ لَهُ: هُوَ تَعْرِيفُ الْمَعْدُولِ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَفِيهِ مَعْنَاهُمَا مِنْ غَيْرِ خَلْفٍ مِنْهُمَا، كَمَا يَكُونُ فِي: (أَمْسِ) الْبِنَاءُ خَلْفًا مِنْهُمَا.

وَكُلُّ هَذَا - أَغْنِي فِي: (أَمْسِ)، وَ(سَحَرَ) - رَاجِعٌ إِلَى الْعَلَامَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهِيَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ الْحَذْفِ بِخَلْفٍ، وَغَيْرِ خَلْفٍ، فَأَمَّا (غُدُوَّةٌ) فَبِغَيْرِ عِلَامَةٍ لَفْظِيَّةٍ، وَلَكِنْ عَلَى تَعْرِيفِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ.

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (فُلَانٌ ابْنُ الصَّعِقِ)، وَ(ابْنُ كُرَاعٍ) مُعَرِّفٌ كَتَعْرِيفِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، كَقَوْلِهِمْ ^(٣): (ابْنُ الزُّبَيْرِ)، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ: (فُلَانٌ ابْنُ زَيْدٍ)؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْرِيفٌ إِضَافَةٌ إِذَا أُطْلِقَ هَكَذَا دَلَّ عَلَى أَنَّ لَهُ ابْنًا وَاحِدًا قَدْ تَعَرَّفَ بِهِذِهِ الْإِضَافَةِ، هَكَذَا حَكَى سِيبَوَيْهِ فِي (ابْنِ الصَّعِقِ)، وَ(ابْنِ كُرَاعٍ)، وَ(ابْنِ رَأْلَانَ) عَنِ الْعَرَبِ ^(٤).

وَقَوْلُهُمْ: (مَعْرِفَةٌ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ) لِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ هَكَذَا لَمْ يُعْرَفْ بِهِ إِلَّا الثَّرَيَا، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ خَصَّصَهُ تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، فَمُخْرِجُهَا مُخْرَجُ الْجِنْسِ، وَمَعْنَاهُمَا لِلشَّيْءِ بَعَيْنِهِ، وَهُوَ الثَّرَيَا، فَإِذَا قِيلَ: (طَلَعَ النَّجْمُ) عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ فَهُوَ الثَّرَيَا لَا غَيْرُ، لِأَجْلِ غَلَبَتِهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. وَلَوْ قُلْتَ: (طَلَعَ نَجْمٌ) [١٢١] لَصَلَحَ لِكُلِّ نَجْمٍ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَكَذَلِكَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (وكذلك).

(٤) سيبويه ١٠١/٢.

(٣) في الأصل ود: (لقولهم).

لَوْ قُلْتُ: (ابْنُ صَعِقٍ).

وَأَمَّا: (ابْنُ عَبَّاسٍ)، و(ابْنُ عَبَّاسٍ) فَهُمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْغَلَبَةُ بِـ (ابْنِ عَبَّاسٍ) أَكْثَرَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَعْرِيفِ (ابْنِ كُرَاعٍ)، وَتَعْرِيفِ (زَيْدٍ)، و(سَلَمٍ) أَنَّ زَيْدًا وُضِعَ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (ابْنُ كُرَاعٍ)، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ بِهِ الاسْتِعْمَالُ، حَتَّى غَلَبَ عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ.

وَكُلُّ اسْمٍ عَلِمَ خَاصٌّ فَهُوَ مَنْقُولٌ أَوْ مَعْدُولٌ، وَالْمَنْقُولُ أَكْثَرُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّ وَاضِعَ اللَّغَةِ لَمْ يَضَعْ لَوَلَدِ هَذَا الْإِنْسَانِ اسْمًا يَخْصُهُ فِي عَيْنِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ، وَقَبْلَ أَنْ يُدْرَى أَيُّكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ، بَلْ أَبُوهُ مُخَيَّرٌ فِي تَسْمِيَّتِهِ بِأَيِّ اسْمٍ شَاءَ، عَلَى جِهَةِ النِّقْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي قَدْ جَرَى التَّعَارُفُ بِهَا، فَإِذَا وَجَدْنَا اسْمًا عَلَمًا، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا الْأَصْلُ الَّذِي نُقِلَ عَنْهُ حَكَمْنَا بِالْأَكْثَرِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي بَيَّنَّا. وَذَلِكَ نَحْوُ: (شَرَّاحِيلَ)، وَهُوَ اسْمٌ عَلَمٌ، وَلَيْسَ يَظْهَرُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ نُقِلَ.

وَمَا نُقِلَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَ (الْحَارِثِ)، و(الْحَسَنِ)، و(الْعَبَّاسِ) فَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ سُمِّيَ بِاسْمِ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ.

وَمَا نُقِلَ وَلَيْسَ فِيهِ عِلَامَةُ التَّعْرِيفِ فَهُوَ مُسَمَّى بِاسْمِ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، عَلَى طَرِيقِ النِّكَرَةِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَغَوًا، لَا مَعْنَى لَهُمَا، وَلَكِنَّ التَّأْوِيلَ فِيهِ أَنَّهُ مُسَمَّى بِاسْمِ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ. وَلِلْمُسَمَّى أَنْ يَخْتَارَ لَهُ ذَلِكَ، كَمَا لَهُ أَنْ يَخْتَارَ مُحَمَّدًا أَوْ جَعْفَرًا أَوْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا.

وَتَعْرِيفُ (الدَّبْرَانِ)، و(السَّمَاءِ)، و(الْعَيُوقِ) تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرْجَعُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى عَهْدٍ وَلَا جِنْسٍ، وَإِنَّمَا مُخْرِجُهُ مُخْرَجُ الْجِنْسِ، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَلَوْ أَخْرَجْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مِنْهُ لَمْ يَتَعَرَّفْ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ دَبْرَ شَيْئًا: (دَبْرَانِ)، فَإِنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ تَعْرِيفًا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (عَدَلٍ) و(عَدِيلٍ)، فُرِّقَ فِيهِ بَيْنَ الْبَيَانِ لِيَدُلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْمَتَاعِ، وَالْآخَرُ عَلَى

الرَّجُلِ الَّذِي يُعَادِلُ. وَكَذَلِكَ: (الرَّزِينُ)، و(الرَّزَانُ) فُرَّقَ بَيْنَ ثَقَلٍ [ظ ١٢٤] ^(١) الْوَزْنِ، وَثَقَلَ الْحُكْمُ، وَكَذَلِكَ: (الْحَصِينُ)، و(الْحَصَانُ) فُرَّقَ بَيْنَ الْبِنَاءِ الْوَثِيقِ الَّذِي يَمْنَعُ بَوثَاقِهِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ الْعَفِيفَةِ الَّتِي تَمْنَعُ بِالْعِفَّةِ.

وإِنَّمَا: (دَبْرَانِ) ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ صِفَةِ (نَجْمٍ)، وَلَا يَدُلُّ عَلَى النَّجْمِ بَعِيْنِهِ، فَإِذَا قِيلَ: (الدَّبْرَانِ) دَلَّ عَلَى النَّجْمِ بَعِيْنِهِ، وَهُوَ نَجْمٌ مَعْرُوفٌ يَدْبُرُ الثَّرِيًّا، وَأَمَّا (الدَّابِرُ) فَهُوَ صِفَةٌ جَارِيَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ دَبَرَ شَيْئًا، وَكَذَلِكَ: (السَّامِكُ)، و(الْعَائِقُ).

وَتَعْرِيفُ (الثَّلَاثَاءِ)، و(الأَرْبَعَاءِ) تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرْجَعُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى عَهْدٍ خَاصٍّ، وَلَا إِلَى جِنْسٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا غَلَبَتْ عَلَى (الثَّلَاثَاءِ) الْأَذْنَى فِي قَوْلِكَ: (جِثَّتْهُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ)، و(سَاتِيكَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ)، أَحَدُهُمَا لِلْمَاضِي وَالْآخَرُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَغَلَبَ عَلَى الْأَذْنَى، فَصَارَ مَعْرِفَةً مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ.

وَكُلُّ مَعْرِفَةٍ فَحْكُمُهُ الْخَبَرُ وَالْحَالُ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي اخْتِلَافَ الْحُكْمِ، كَمَا فِي الصِّفَةِ مَا يَقْتَضِي اخْتِلَافَ حُكْمِهَا بِحَسَبِ الْمَعْرِفَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةٌ قَدْ خَطَرَ التَّكَلُّمُ بِهَا عَلَى جِهَةِ الشَّرَكَةِ بَطَلَتْ الصِّفَةُ، كَتَعْرِيفِ الْمُضْمَرِ. وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةٌ هِيَ أَخْصُ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلْأَعْمِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّمَ الْأَعْرَفُ، وَإِنْ كُفِيَ، وَإِلَّا وَصِفَ بِالصِّفَةِ الْمُكْمَلَةِ لِتَعْرِيفِهِ، فَحُكْمُ الصِّفَةِ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَعَارِفِ.

وَقَوْلُهُمْ: (هَذَا زَيْدَانِ) نَكْرَةٌ فِي تَثْنِيَةِ زَيْدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا اثْنَيْنِ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عِلَامَةٌ تَعْرِيفٍ مِنَ الْعِلَامَاتِ الْخَمْسِ، وَكُلُّ مَا عَرِيَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ نَكْرَةٌ.

فَإِنْ قَالَ: وَكَيْفَ يَكُونُ نَكْرَةً، وَالْمُخَاطَبُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا اثْنَيْنِ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ دُونَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟

(١) الكلام الذي في هذه الصفحة جاء في لوحة بعيدة، وهي لوحة (ظ ١٢٤)، وهو خلط عند الناسخ في نسخ الموضوع، فجعل هذا الجزء من الموضوع في الموضوع اللاحق. وقد وقع في النسختين.

قِيلَ لَهُ: وَجْهٌ تَنْكِيرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ يَعْرِفُ زَيْدًا كَثِيرِينَ، وَأَنَّهُ نَتَى عَلَى جِهَةِ اثْنَيْنِ مِنَ الزُّيُودِ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَامَةَ لِلتَّعْرِيفِ فِي هَذَا الْأِسْمِ؛ إِذْ هُوَ اسْمٌ وَاحِدٌ لِاثْنَيْنِ، لَمْ يُوضَعْ وَضَعَ الْعِلْمِ، فَلَمْ يَتَعَرَّفْ تَعْرِيفُهُ، وَجَرَى عَلَى طَرِيقَةِ التَّشْبِيهِ فِي الْأَسْمَاءِ النَّكِرَاتِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (جَاءَنِي زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ) عَلَى جِهَةِ صِفَتِهِمَا بِالنَّكِرَةِ، كَمَا تَقُولُ: (رَجُلَانِ مُنْطَلِقَانِ).

وَتَقُولُ: (هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، كَمَا تَقُولُ: (هَذَا عُثْمَانُ آخَرُ) فَتَصِفُهُ^(١) بِالنَّكِرَةِ، وَيَتَنَكَّرُ لِأَجْلِ وَصْفِهِ بِالنَّكِرَةِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا لِلْعَهْدِ، وَهُوَ بِمُجَرَّدِهِ يَدُلُّ عَلَى الْعَهْدِ، فَتَصِيرُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَعَوًا، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتِمِّمًا لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا تَيَمُّمٌ عَلَى جِهَةِ [١٢٥هـ]^(٢) الْمَعْرِفَةِ، وَالْآخَرُ يُتِمُّهُ^(٣) عَلَى جِهَةِ النَّكِرَةِ، لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِمَا يَنْفِي الْإِلْتِبَاسَ الَّذِي يَقَعُ مَعَهُ التَّخْلِيطُ فِي الْكَلَامِ^(٤) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ يَعْرِضُ التَّنْكِيرُ فِيمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: (الرَّجُلُ) إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَهِدَ ذَكَرَ رَجُلٍ كَرِيمٍ، وَرَجُلٍ لَيْسَ، فَيَعْرِضُ فِيهِ التَّنْكِيرُ الَّذِي لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْصَّفَةِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَسْقُطَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى: (هَذَا عُثْمَانُ آخَرُ)؛ لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالنَّكِرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ ذَكَرْتَ لِلْمُخَاطَبِ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ اسْمَهُ (عُثْمَانُ)؛ فَأَفَادَتْكَ الصَّفَةُ هَذِهِ الْفَائِدَةَ، وَلَيْسَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ.

وَتَقُولُ: (هَذِهِ عَرَفَاتٌ حَسَنَةٌ) عَلَى الْحَالِ [١٢١ظ] مِنْ (عَرَفَاتٍ)؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَ جَمْعٌ (عَرَفَةٍ) فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ مِنْ (عَرَفَةٍ) يُسَمَّى (عَرَفَةً)، وَجُمْلَةُ الْمَكَانِ يُسَمَّى (عَرَفَةً)، وَكَذَلِكَ: (عَرَفَاتٌ)، كُلُّ مَوْضِعٍ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَتَضِيْفُهُ).

(٢) وَقَعَ خِلْطٌ عِنْدَ النَّاسِخِ فِي نَسْخِ الْمَوْضُوعِ، فَجَعَلَ هَذَا الْجُزْءَ مِنَ الْمَوْضُوعِ فِي الْمَوْضُوعِ الْآخِقِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي النَّسَخَتَيْنِ.

(٣) كَذَا فِي د، وَالْأَصْلُ: (تَتِمَّة).

(٤) انْتَهَى الْكَلَامُ هُنَا فِي هَذِهِ اللَّوْحَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَيَنْتَقِلُ بَعْدَهَا إِلَى مَسَائِلِ الْبَابِ الْآخِقِ.

(عَرَفَاتٍ): (عَرَفَاتٍ)، وَجُمْلَةُ الْمَكَانِ: (عَرَفَاتٍ)، فَقَوْلُكَ: (عَرَفَةٌ)، وَ(عَرَفَاتٍ) عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ: (طَلْحَةٍ) وَ(طَلْحَاتٍ)؛ لِأَنَّ هَذَا جَمْعٌ صَحِيحٌ، فَهُوَ نَكِرَةٌ، وَيُوضَحُ ذَلِكَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِيهِ، فَتَقُولُ: (الطَّلْحَاتِ)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (عَرَفَاتٍ).

وَتَقُولُ: (هَذَانِ أَبَانَانِ بَيِّنَيْنِ)، فَيَنْتَصِبُ (بَيِّنَيْنِ) ^(١) عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ (أَبَانَانِ) مَعْرِفَةٌ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَلَا يُفْرَدُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا هُمَا جَبَلَانِ مُتَلَاصِقَانِ، جَرَى الْأِسْمُ لَهُمَا مَجْرَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَمُخْرِجُهُ مُخْرِجُ التَّشْيِيعِ، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْوَاحِدِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقَعُ فِي الْأَنَاسِيِّ وَالذَّوَابِّ؛ لِأَنَّهَا تَتَخَيَّرُ عَنْ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجِبَالُ وَالْأَمَاكِنُ.

وَتَعْرِيفُ قَوْلِهِمْ: (أَعْطَيْكُم سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ) تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَإِنَّمَا هُمَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ خَاصَّةً، غَلَبَ عَلَيْهِمَا هَذَا الْأِسْمُ، وَغَلَبَ الْأِسْمُ عَلَى الْكُنْيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ، وَالْكُنْيَةُ مُضَافَةٌ، وَالْمُفْرَدُ أَحَقُّ بِالتَّغْلِيبِ، إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ تَلَحَّقَ الْإِضَافَةُ، فَالْأَصْلُ أَحَقُّ بِالتَّغْلِيبِ، وَتَعْرِيفُهُ كَتَعْرِيفِ (النَّجْمِ).

وَكَذَلِكَ تَعْرِيفُ: (الْغَرِيَيْنِ) ^(٢) الْمَشْهُورَيْنِ بِالْكُوفَةِ تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَعُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى عَهْدٍ خَاصٍّ، وَلَا إِلَى جِنْسٍ عَامٍّ.

وَكَذَلِكَ تَعْرِيفُ: (النَّسْرَيْنِ) بِمَعْنَى النَّجْمَيْنِ الْمَعْرُوفَيْنِ وَالْعِلَّةِ وَاحِدَةً.

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَيَبِينِ).

(٢) هُمَا مَكَانَانِ بَظَاهِرِ الْكُوفَةِ قَرَبِ قَبْرِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ٤/ ١٩٨: «وَأَنَّ الْغَرِيَيْنِ بَظَاهِرِ الْكُوفَةِ بِنَاهُمَا الْمَنْدَرُ بْنُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ابْنِ مَاءِ السَّمَاءِ، وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ نَدِيمَانِ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: خَالِدُ بْنُ نَضْلَةَ، وَالْآخَرُ: عَمْرُو بْنُ مَسْعُودٍ، فَتَمَلَّا، فَرَاغَا الْمَلِكَ لَيْلَةً فِي بَعْضِ كَلَامِهِ، فَأَمَرَ وَهُوَ سَكْرَانٌ فَحَفَرَ لَهُمَا حَفِيرَتَانِ فِي ظَهْرِ الْكُوفَةِ وَدَفَنَهُمَا حَيَّيْنِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اسْتَدْعَاهُمَا، فَأَخْبَرَ بِالَّذِي أَمْضَاهُ فِيهِمَا، فَغَمَهُ ذَلِكَ، وَقَصَدَ حَفَرْتَهُمَا، وَأَمَرَ بِنَاءَ طَرَبَالَيْنِ عَلَيْهِمَا، وَهُمَا صُومِعَتَانِ.»

بَابُ الاسْمِ الَّذِي تَصْلُحُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَالصَّفَةُ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُيَسِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاسْمِ الَّذِي تَصْلُحُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَالصَّفَةُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْمِ الَّذِي تَصْلُحُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَالصَّفَةُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ، وَلَا الصَّفَةُ بِهِ إِذَا وُصِّلَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ، وَلَا يُوصَفَ
بِهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ؟

وَمَا الاسْمُ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ ذَلِكَ؟

وَلَمْ صَلَحَ فِي (الَّذِي) الصَّلَاةُ، وَلَمْ يَصْلُحْ فِيهِ أَنْ يُوصَفَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، كَمَا
يَصْلُحُ فِي (مَنْ)، و(مَا)؟

وَلَمْ جَازَ فِي [١٢٢] (الَّذِي) بَعْدَ تَمَامِهِ بِصَلَاتِهِ أَنْ يُوصَفَ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ
فِي: (مَنْ)، و(مَا)؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ (مَنْ)، و(مَا) عَلَى النُّقْصَانِ الَّذِي يُحَوِّجُ إِلَى الصَّلَاةِ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يُوصَفَ (الَّذِي)؟ وَهَلِ الصَّلَاةُ مُخْتَلِفَةٌ فِيهِمَا؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ إِلَّا مَعْرِفَةً؟ وَهَلَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُوفِ، تَارَةً
يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَتَارَةً يَكُونُ نَكِيرَةً؟

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَرَّفَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؟ وَلَمْ اسْتَحَالَ أَنْ يَتَعَرَّفَ، وَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ،

(*) العنوان في الكتاب ١٠٥ / ٢: « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بُني على ما قبله ».

وَلَمْ يَسْتَحِلْ^(١) أَنْ يَتَعَرَّفَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمُفْرَدِ حَتَّى جَاَزَ وَضَعَ الْأَسْمَاءِ النَّاقِصَةِ؛ لِيَكُونَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيهَا مَعْرِفَةٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا مَنْ لَا أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا)؟ وَلَمْ جَاَزَ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) مَعْرِفَةً، مَعَ الْخَبَرِ بِأَنَّ الْمَعْنَى بِهَا لَا يَعْرِفُ؟ وَكَيْفَ جَاَزَ هَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ ظَاهِرِ التَّنَاقُضِ بِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَا يَعْرِفُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخْتَصَّ بِالشَّيْءِ بَعِيْنِهِ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِهِ بَعِيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ بِمَا لَوْ خُصَّ لَمَيَّزَ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ يَعْرِفُ مِنْ جِهَةِ اِخْتِصَاصِ مَعْنَى الْاِسْمِ بِهِ، وَلَا يَعْرِفُ مِنْ جِهَةِ اِمْكَانِ تَمْيِيزِهِ مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا يَعْرِفُ الْاِنْسَانُ إِذَا حَضَرَ بِالشَّهَادَةِ، وَلَا يَعْرِفُ بِاِسْمِهِ^(٢) الْعَلَمَ، وَلَا بِالصِّفَةِ، حَتَّى يُسْأَلَ عَنْهُ، وَهُوَ يُرَى، فَيُقَالُ: مَنْ هُوَ؟ وَيَقُولُ الْمُجِيبُ: لَا أَعْرِفُهُ، وَهُوَ يَرَاهُ، أَيْ: لَا أَعْرِفُهُ بِاِسْمِهِ وَصِفَتِهِ؛ فَلِذَلِكَ جَاَزَ أَنْ يَكُونَ: (هَذَا مَنْ لَا أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا) مَعْرِفَةً؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا عِنْدِي مَهِيْنًا)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ: (مُهَانًا) مَعْرِفَةً؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ حُسْنِ الْحَالِ؟ وَهَلْ وَجَبَ فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، إِنَّمَا اِخْتِيجَ إِلَى الْاِسْمِ النَّاقِصِ فِيهِ لِتَخْرُجَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، فَيَصِحَّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، وَيَتَصَرَّفَ فِي الْكَلَامِ تَصَرَّفَ الْمَعْرِفَةِ؟

وَلَمْ جَاَزَ فِي: (مَنْ)، وَ (مَا) أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (اِنْسَانٍ) وَ (شَيْءٍ)، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (الَّذِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وَلَمْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: عَلَى اِنْسَانٍ غَيْرِنَا؟

وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورِ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَاسِمَةٌ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَسْتَحِيلُ).

وَلَمْ لَا تَكُونُ: (مَنْ) مَوْصُولَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ ﴾ [ق: ٢٣]؟ وَلَمْ جَازَ فِي رَفْعِهِ وَجْهَانِ: أَنْ يَكُونَ عَلَى الصِّفَةِ، وَعَلَى الْخَبَرِ، بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢]؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا^(١) لَا يَجُوزُ أَنْ [ظ ١٢٢] يُسَكَّتَ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ نَاقِصًا، وَالْمَوْصُولُ نَاقِصًا، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَهَلِ الْمَوْصُوفُ نَاقِصٌ عَلَى تَقْدِيرِ التَّامِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَوْصُولُ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)؟ وَلَمْ صَلَحَ أَنْ يُوصَفَ بِالْمُفْرَدِ، وَلَمْ يَصْلُحَ أَنْ يُوصَلَ بِالْمُفْرَدِ؟

وَهَلْ خَاصَّةُ الْمَوْصُولِ إِخْرَاجُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهِ الْفَائِدَةُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، الَّتِي هُوَ لِلْبَيَانِ، لَا لِلْفَائِدَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَوْصُوفِ، فَهَذِهِ الْخَاصَّةُ هِيَ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَالْمَوْصُوفِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَاقِصًا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِمَّا^(٢) يَبِينُ عَنْهُ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ: (يَا أَيُّهَا) نَاقِصًا فِي النَّدَاءِ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصِفَتِهِ؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ تَكُونَ (مَنْ)، و (مَا)، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَاقِصًا، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصِفَتِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَفِي (مَنْ)، و (مَا) وَصْلَةٌ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ مَعْنَى الصِّفَةِ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ مَوْضِعَ الْمَوْصُوفِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةً غَالِبَةً؟

وَلَمْ جَازَ: (مَرَزْتُ بِمَنْ صَالِحٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ فِي الْإِصَافَةِ بِالْبَاءِ عَلَى الصَّالِحِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ؛ لِمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْجِنْسِ الْمُبْهَمِ؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ، فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَرْتَبَتِهَا فِي أَنَّهَا ثَانِيَّةٌ، فِي مَوْضِعِ التَّابِعِ، وَلَمْ تَخْرُجْ (مَنْ) عَنِ الْإِذَاذِ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ، مَعَ أَنَّ لَهَا أَوَّلَ مَرْتَبَةٍ؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَمَا).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَوْصُوف).

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٌ)؟ وَلَمْ جَاَزَ عَلَى ضَعْفٍ، وَلَمْ يَضْعُفْ: (مَرَرْتُ بِمَنْ خَيْرٌ مِنْكَ)؟

وَلَمْ كَانَ (الَّذِي) أَصْلًا يُرَدُّ إِلَيْهِ: (مَنْ)، و (مَا) فِي التَّعْرِيفِ إِذَا وَصِلَا؟
وَمَا حُكْمُ: (هَذَا مَنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقٌ)؟ وَلَمْ جَاَزَ وَحَسُنَ أَنْ يَكُونَ (مُنْطَلِقٌ) رَفْعًا
عَلَى الصِّفَةِ، وَنَصْبًا عَلَى الْحَالِ؟

وَلَمْ لَزِمَتِ الصِّفَةُ: (هُمْ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْكَثَرَةِ
وَتَوَافِي حُضُورِ الْجَمَاعَةِ، حَتَّى صَارَ كَالْمَثَلِ؟

وَلَمْ لَزِمَ التَّأَكُّيدُ: (إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا)؟ وَهَلْ هُوَ عَوَضٌ مِمَّا حُذِفَ؟
وَلَمْ كَانَ: (كَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا) أَجُودَ مَعَ ضَعْفِهِ بِالْحَذْفِ الَّذِي فِيهِ؟
وَلَمْ كَانَ النَّاقِصُ فِي الصَّلَةِ أَكْثَرَ وَأَعْرِفَ مِنْهُ فِي الصِّفَةِ، وَكَانَ أَقْوَى وَأَجُودَ؟
وَمَا وَجْهُ قِرَاءَةِ بَعْضِ النَّاسِ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) [الأُنْعَامُ: ١٥٤] ^(١)؟ وَلَمْ
كَانَ الْاِخْتِيَارُ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾؟

وَلَمْ جَاَزَ قَوْلُ الْعَرَبِيِّ: (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا) ^(٢)، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى هَذَا: (مَا
أَنَا بِالَّذِي قَائِمٌ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ قُمَيْثَةَ:

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنُ

(١) القراءة بضم النون من (أحسن) قراءة شاذة في المحتسب ٢٣٤/١، وهي فيه قراءة يحيى بن يعمر، ونسبت إليه وإلى ابن أبي إسحاق في تفسير القرطبي ١٤٢/٧، وتفسير البحر المحيط ٢٥٦/٤، وانظر القراءة في الكشف ٧٧/٢، والمحور الوجيز ٣٦٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٢/٤، ومشكل إعراب القرآن ٤٥٩/٢، قال العكبري في التبيان ٥٥٠/١: «ويقرأ بضم النون على أنه اسم، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذي، أي على الذي هو أحسن، وهو ضعيف». وقال في إعراب القراءات الشواذ ٥٢٣/١: «ونظيره ما حكاه الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا، الذي هو، وجاز الحذف لطول الكلام». والقراءة بفتح النون من (أحسن) قراءة الجمهور.

(٢) رواه الخليل، انظر القول في سيبويه ٤٠٤/٢، وجاء في ١٠٨/٢: (قائل لك سوءًا)، و (قائل لك قبيحًا)، وشرح السيرافي ١٠/١، ١٦٨/٣، والمحكم ٤٧٢/٢.

[و ١٢٣] وَلِمَ امْتَنَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ تَكُونَ: (مَنْ) مَوْصُولَةً؟

وَقَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

أَلَا رَبَّ مَنْ تَفَتَّشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ

وَهَلْ فِي هَذَا الْبَيْتِ دَلِيلَانِ: دَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وَدَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِعْمَالِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي تَصْلُحُ فِيهِ الصَّلَةُ وَالصِّفَةُ [أَنَّهُ] ^(١) إِذَا كَانَ نَاقِصًا مُبْهَمًا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ جَارَ فِيهِ وَجْهَانِ: الصَّلَةُ، وَالصِّفَةُ، نَحْوُ: (مَنْ)، وَ(مَا).

وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ أَنْ يَسْقُطَ صِلَةٌ، وَتُعَاقِبَهَا صِفَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ وَصْلَةٌ إِلَى الصِّفَةِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ؛ فَيَمْتَنِعُ لِهَذَا أَنْ يُوصَفَ ^(٢) بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَوْصُولٍ إِنَّمَا هُوَ وَصْلَةٌ إِلَى عَقْدٍ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى جِهَةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؛ لِيُوصَلَ إِلَى الْبَيَانِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى. وَإِنَّمَا قُلْنَا: (لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا)؛ لِأَنَّ النَّاقِصَ يَجِبُ أَنْ يَلْزَمَهُ الْبَيَانُ.

وَقُلْنَا: (وَيَكُونُ مُبْهَمًا)؛ لِيَكُونَ الْبَيَانُ عَنْ ذَلِكَ الْمُبْهَمِ، وَلِيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاقِصِ الَّذِي يُتِمُّ بِمَا يَكُونُ مَعَ تَتْمِيمِهِ بَيَانًا عَنِ الْمَعْنَى، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، كـ (جَع) مِنْ (جَعْفَر).

وَقُلْنَا: (لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ)؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الَّذِي) مِنْ جِهَةِ أَنْ هَذَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ، وَمَا وَضَعَهُ وَضَعُ الْجِنْسِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ، وَذَلِكَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: (يوصف) ساقط من د، وفي الأصل عليها شطب.

ك (إِنْصَافٍ)، وَضَعُهُ وَضَعُ الْجِنْسِ، وَهُوَ خِلَافُ [مَا] ^(١) وَضَعَ بِهِ (مُنْصِفٌ).

وَكَذَلِكَ (الَّذِي) هُوَ كَوَضْعِ (الْمُنْصِفِ)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا) كَوَضْعِ (الْإِنْصَافِ) فِي أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

فَ (مَنْ)، وَ(مَا) لَا يُوصَفَانِ، وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا، وَإِنَّمَا لَا يُوصَفَانِ فِي الصَّلَةِ خَاصَّةً، وَيُوصَفَانِ فِي النَّكِرَةِ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَ طَرِيقِ الصَّلَةِ وَالصِّفَةِ بِمَا يُبْعَدُ مِنَ التَّخْلِيطِ بِإِذْخَالِ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ، فَجَرَيَا عَلَى الْمُعَاقِبَةِ.

وَأَمَّا (الَّذِي) فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا يُوصَفَ بَعْدَ تَمَامِهِ بِصِلَتِهِ؛ لِأَمْرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُقْطَعَ عَنِ الصَّلَةِ بِمَا يُنَافِيهَا مِنَ الصِّفَةِ، فَيَجْرِي مِنْ ذَلِكَ [مَجْرَى الْأَسْمِ النَّاقِصِ. وَالْآخَرُ:] ^(٢) لِيَخْلُصَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ عَلَى مَا يُبْعَدُهُ مِنَ الْإِلْتِمَاسِ بِالْآخَرِ.

وَإِنَّمَا ^(٣) جَازَ [وَجُودُ] ^(٤) اسْمِ نَاقِصٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِلَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِتِّحَادَ فِي وَضْفِ الْمَعْرِفَةِ، أَوْ الْإِخْبَارِ عَنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ لِلْجُمْلَةِ، فِيهِ ^(٥) الْفَائِدَةُ، وَلَا يَكُونُ [ظ ١٢٣] إِلَّا نَكِرَةً فِي الْجُمْلَةِ، وَلَا يَصْلُحُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُسْتَفَادُ بِهِ ^(٦)، فَلَا يُخْبَرُ بِمَجْهُولٍ عَنْ مَجْهُولٍ، فِإِذَا أُخْرِجَ إِلَى الْمَفْرَدِ النَّاقِصِ، وَجُعِلَتِ الْجُمْلَةُ مُبَيَّنَّةً عَنِ النَّاقِصِ صَاحِبُ أَنْ يَتَصَرَّفَ، وَتُوصَفَ بِهِ الْمَعْرِفَةُ حَيْثُ يُخْبَرُ عَنْهُ كَالْإِخْبَارِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى الْمَفْرَدِ النَّاقِصِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ [إِخْبَارٌ] ^(٧) عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي كَانَ فِي الْجُمْلَةِ، [وَفِيهِ] ^(٨) الْفَائِدَةُ، فَقَدْ ^(٩) صَارَ الْآنَ مَعْرِفَةً؛ فَلِهَذَا وَجَبَ [وَجُودُ] ^(١٠) اسْمِ نَاقِصٍ يُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى مِثْلِ هَذَا ضَرُورِيَّةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِيَجْرِيَ الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَشَرَائِطِهِ فِي أَصْلِ مَوْضُوعِهِ مِنْ أَنَّ مَرْتَبَةَ

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) في الأصل: (فإننا).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٥) في الأصل ود: (وفيه).

(٦-٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٩) في الأصل ود: (قد).

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ ثَانِيَةً فِي الْإِتِّصَالِ بِالْعَامِلِ، وَمَرْتَبَةً الْجِنْسِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا فِي الْإِتِّصَالِ بِالْعَامِلِ.

والتَّقْصَانُ فِي الْأَسْمِ لِيَكُونَ وَصْلَةً إِلَى أَنْ يَلِيَ مَعْنَى الصِّفَةِ الْعَامِلِ، وَقَدْ^(١) يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمُوصُوفِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَحْقِيقِ الْكَلَامِ، وَلَا يَحْسُنُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ.

فَإِنْ [قَالَ]^(٢) قَائِلٌ: فَهَلَّا أُتِيَ بِـ (شَيْءٍ) بَدَل (مَنْ)، وَ (مَا)، وَجُعِلَتِ الصِّفَةُ صِفَةً لَهُ، وَالْمُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ الْأَسْمِ النَّاقِصِ؟

قِيلَ لَهُ: لَوْ فُعِلَ ذَلِكَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ مُعْتَمَدَ الْإِخْبَارِ، أَوْ عَقْدَ الْعَامِلِ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ (شَيْئًا) تَأْمٌ، تَقُولُ: (رَأَيْتُ شَيْئًا)، وَ (مَرَرْتُ بِشَيْءٍ)، وَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (مَنْ)، وَ (مَا)، فَلَمْ يَكُنْ (شَيْءٌ) يُغْنِي عَنْهُمَا فِي الصِّفَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّعِ، كَمَا قَدْ يَكُونُ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمُوصُوفِ، فَيُفْهَمُ الْمَعْنَى. فَأَمَّا الصِّلَةُ فَضُرُورِيَّةٌ، وَلَوْ^(٣) بَطَلَتْ لَبْطَلَّ ضَرْبٌ مِنَ الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَى صَحِيحٍ، لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُا لِمَا بَيَّنَّا.

وَالْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا جَازَتْ صِلَةُ (الَّذِي) خِلَافُ الْعِلَّةِ^(٤) الَّتِي لِأَجْلِهَا جَازَتْ صِلَةُ (مَنْ)، وَ (مَا). فَعِلَّةُ (الَّذِي) الْوُصْلَةُ إِلَى صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَعِلَّةُ (مَنْ)، وَ (مَا) عَقْدُ الْعَامِلِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ فِي أَوَّلِ مَرْتَبَةٍ عَلَى جِهَةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَعْنَى، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى الْإِخْبَارِ فِي الْبَيَانِ الَّذِي هُوَ عَلَى خِلَافِ مَا وَضِعَ لِلْفَائِدَةِ؛ إِذْ مَا هُوَ لِلْفَائِدَةِ^(٥) فَالْمُخَاطَبُ لَا يَعْلَمُهُ، وَإِنَّمَا يَسْتَفِيدُهُ بِذَلِكَ الْكَلَامِ، وَمَا هُوَ لِلْبَيَانِ فَالْمُخَاطَبُ يَعْلَمُهُ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لَهُ لِيَعْقَدَ مَوْضِعَ الْفَائِدَةِ بِهِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَصْلَةٌ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا وَصْلَةٌ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ^(٦)، لَوْ عَقَدَ الْعَامِلُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (قَدْ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (لَوْ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْفَائِدَةُ).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْفَائِدَةُ).

(٦) الْعِبَارَةُ فِي د: (أَحَدُهُمَا وَصْلَةٌ إِلَى صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ).

بِهِ فِي أَوَّلِ مَرْتَبَةٍ. وَالْآخِرُ وَصْلَةٌ إِلَى ^(١) صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، إِذَا أُخْرِجَ إِلَى الْمُفْرَدِ صَحَّ تَعْرِيفُهُ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَوْضُوعٌ ^(٢) لِلْبَيَانِ، وَالْجُمْلَةُ مَوْضُوعَةٌ [١٢٤] لِلْفَائِدَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ إِلَّا مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ إِنَّمَا احْتِاجَ إِلَى الصِّلَةِ لِيُخْرِجَ مَعْنَاهَا إِلَى الْمُفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ، فَيَصْلُحَ حَيْثُذِ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْمَعْرِفَةُ، وَيُخْبَرَ عَنْهُ كَمَا يُخْبَرُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ؛ إِذَا الْغَالِبُ فِيهَا يُخْبَرُ عَنْهُ الْمَعْرِفَةُ، وَالْغَالِبُ كَاللَّازِمِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ اسْتَحَالَ أَنْ يَتَعَرَّفَ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَسْتَحِلْ أَنْ يَتَعَرَّفَ إِذَا كَانَ فِي الْمُفْرَدِ؟
قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لِلْفَائِدَةِ، وَمَا هُوَ لِلْفَائِدَةِ لَا يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ أَصْلًا، وَأَمَّا مَا هُوَ لِلْبَيَانِ عَمَّا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ فَيَصْلُحُ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ بِأَنْ تَتَخَصَّصَ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا مَنْ لَا أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا)، فَ (مَنْ) هَاهُنَا مَعْرِفَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ قَدْ قَالَ: (لَا أَعْرِفُ)؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ بِالْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِ الْقَائِلِ لِمَنْ يَرَاهُ بِعَيْنِهِ: (مَنْ هَذَا؟)، وَيَقُولُ لَهُ الْمُجِيبُ: لَا أَعْرِفُهُ، وَهُوَ يَرَاهُ بِعَيْنِهِ، أَيْ: لَا أَعْرِفُهُ بِأَسْمِهِ وَصِفَتِهِ. فَقَدْ صَحَّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى مَا ذَكَرَهَا سَبْيُوِيَهُ مِنْ أَنَّ (مَنْ) مَعْرِفَةٌ ^(٣)، فَإِنْ أَخْبَرَ الْقَائِلُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ، أَيْ: لَا أَعْرِفُهُ بِأَسْمِهِ وَصِفَتِهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا مَا عِنْدِي مِهْنًا)، فَتَكُونُ: (مَا عِنْدِي) مَعْرِفَةٌ، وَ (مِهْنًا) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَلَا تَصْلُحُ فِيهِ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُوصَفُ بِالنِّكَرَةِ.

(١) قوله: (وصلة إلى) مكرر في الأصل ود.

(٢) في د: (موضع).

(٣) سبويه ١٠٥ / ٢.

وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:

٤١٠ فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(١)

فَوَصَفَ (مَنْ) بِالنِّكَرَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَى إِنْسَانٍ غَيْرِنَا. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٤١١ إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَلْتَ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ^(٢)

فَوَصَفَ (مَنْ) بِنِكَرَةِ^(٣)، بِقَوْلِهِ^(٤): (مَمْطُورٍ).

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْدٍ ﴾ [ق: ٢٣] فَفِيهِ وَجْهَانِ: الصِّفَةُ، وَالْخَبَرُ بِالصِّفَةِ عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) نَكِرَةً وَصِفَتْ بِنِكَرَةٍ، وَالْخَبَرُ عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) بَعْدَهُ وَصِلَتْ بِالظَّرْفِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْجُمْلَةِ، وَيَرْتَفِعُ (عَيْدٌ) بِأَنَّهُ خَبَرٌ بِمَنْزِلَةٍ: (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢] فَيَمْنُ قَرَأَهُ بِالرَّفْعِ^(٥).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ جَازَ مَوْصُوفٌ لَا يُسَكَّتُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا النَّاقِصُ مِنْ شَرْطِهِ الصِّلَةُ، لَا الصِّفَةُ؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا شَرْطُ النَّاقِصِ أَنْ يُلْزَمَهُ الْبَيَانُ؛ إِمَّا بِالصِّلَةِ، وَإِمَّا بِالصِّفَةِ، فَإِذَا كَانَ وَصْلُهُ إِلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ لَزِمَتْهُ الصِّلَةُ، فَإِذَا كَانَ وَصْلُهُ إِلَى مَعْنَى الصِّفَةِ لَزِمَهُ الصِّفَةُ

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٥١٥ (عرفات) مما ينسب له ولغيره، وليس في نسخة البرقوقي، وانظر الأزهية ١٠١، ومغني اللبيب ٤٣٢. وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩، وانظر ابن السيرافي ١/ ٣٧٠، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٤٤١. ونسب لعبد الله بن رواحة، انظر خزانة الأدب ٦/ ١١٤. ونسب لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، انظر تحصيل عين الذهب ٢٧٩، ولسان العرب (مَنْ). وهو للأَنْصَارِيِّ فِي سَبِيهِ ٢/ ١٠٥، والمحكم ٧/ ١١٣، والتخمير ٢/ ٢٠٩. وجاء بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٢٤٥، ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٠، والبصريات ١/ ٤٢٢، ومنازل الحروف للرماني ٣٦، وسر الصناعة ١٣٥، والنكت للأعلم ١/ ٤٩٧، وشرح الرضي ٣/ ٥٤، والارتشاف ٤/ ١٧٠٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١ برواية: (إن بلغن أرحلنا)، وانظر سيبويه ٢/ ١٠٦، ومعاني الفراء ١/ ٢٤٥، وابن السيرافي ١/ ٣٣٩، والأزهية ١٠٢، وتحصيل عين الذهب ٢٧٩، وأمالى ابن الشجري ٣/ ٦٥. وهو بلا نسبة في التعليقة للفارسي ١/ ٢٦٨، والبغداديات ٣٧٦، والمخصص ٤/ ٢٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٨.

(٣) فِي د: (نَكْرَة).

(٤) فِي د: (مَقُولَة).

(٥) مَرَّتِ الْقِرَاءَةُ سَابِقًا.

[١٢٤]^(١) [١٢٥]^(٢). وَنَظِيرُهُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ. وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ سَبِيحُوهُ نَظِيرًا آخَرَ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (هُمْ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ)، فَلَزِمَتْهُ الصِّفَةُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْكَثَرَةِ حَتَّى جَرَى كَالْمَثَلِ.

وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَلَ بِالْمُفْرَدِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى بَعِيرٌ مُعَرَّبٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّ عَامِلَهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّلَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا يَعْمَلُ فِي الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّهَا مُتَمِّمَةٌ لِلْإِسْمِ النَّاقِصِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالتَّقْدِيرِ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَا إِسْمَ فِيهَا عَلَى تَقْدِيرِ التَّامِّ وَمَعْنَى النَّاقِصِ.

وَعِلَّةُ أُخْرَى؛ وَهُوَ أَنَّ الَّذِي أَحْوَجَ إِلَى الصَّلَةِ إِخْرَاجُ الْمَعْنَى مِمَّا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا نَكِرَةً إِلَى مَا يَكُونُ فِيهِ مَعْرِفَةً، وَهُوَ إِخْرَاجُهُ عَنِ الْجُمْلَةِ إِلَى الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ. وَأَمَّا الصِّفَةُ بِالْمُفْرَدِ فَلَيْسَ فِيهِ مِثْلُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهَا مَعْرِفَةً، وَيَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا بِأَنْ تَخْرُجَ إِلَى مَعْنَى الْإِسْمِ، فَحِينَئِذٍ يَصَحُّ تَعْرِيفُهُ.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِمَنْ صَالِحٌ)، وَالْمَعْنَى: مَرَزْتُ بِصَالِحٍ، إِلَّا أَنَّكَ ذَكَرْتَ لِيَتَحَقَّقَ مَوْصُوفٌ وَصِفَةٌ عَلَى صِفَةِ الْكَلَامِ، وَيَقْتَضِي أَنْ الْإِعْتِمَادَ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ. وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ [بِمَنْ]^(٣) صَالِحٌ)^(٤) عَلَى الْحَذْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بِمَنْ هُوَ صَالِحٌ، وَيَضَعُفُ الْحَذْفُ فِيهِ، وَلَا يَضَعُفُ لَوْ قُلْتَ: (مَرَزْتُ بِمَنْ خَيْرٌ مِنْكَ)؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ أَحْمَلَ لِلْحَذْفِ، كَمَا حَكَى الْخَلِيلُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا).

وَالَّذِي (أَصْلٌ يُرَدُّ إِلَيْهِ كُلُّ أَصْلٍ مِنْ (مَنْ)، وَ (مَا)، وَ (أَيُّ)؛ لِأَنَّهَا أَلَزَمَ

(١) الكلام في هذه اللوحة كاملاً كلام يتبع الباب السابق في الأصل ود، وأولها: (الوزن وثقل الحكم).

(٢) أول هذه اللوحة: (المعرفة والآخر تتممه على جهة النكرة)، وهو تنمة لكلام سابق ذكرناه، وبعده بسطر يبدأ تنمة الكلام في هذا الموضوع.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من السؤال.

(٤) في الأصل ود: (بصالح).

للصلة، وأظهر في معناها، وكانت أحق بالرد إليها.

وتقول: (هذا من أعرف منطلق)، فتجعل [أعرف] ^(١) صفة لـ (من)، و (منطلق) صفة ثانية. وإن شئت قلت: (هذا من أعرف منطلقاً) على أن يكون (أعرف) صلة لـ (من)، وتكون حينئذ معرفة، وتنصب منطلقاً على الحال.

ونظير لزوم الصفة للاسم ^(٢) الناقص لزوم التأكيد إذا كان عوضاً من محذوف، كقولهم: (إنك ما وخيراً)، لما حذف الخبر لزم التأكيد في العوض.

وقوله: (كفى بنا فضلاً على من غيرنا) أجود؛ لأن الصلة أكثر من أجل أن الحاجة إليه ضرورة على ما بيننا قبل، وليس كذلك الصفة؛ لإمكان أن تقوم مقام الموصوف، وكذلك قال سيويه ^(٣): أصله أكثر وأعرف وأقوى وأجود، وقد بينت لك علته.

وأما قراءة بعض الناس: (تماماً على الذي أحسن) [الأنعام: ١٥٤] بالرفع [ظ ١٢٥] فهو على الحذف بتقدير: الذي هو أحسن، والاختيار: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ ^(٤)؛ لأنه لا حذف فيه.

وقال عمرو بن قميئة:

٤١٢ يارب من يبغض أذواننا رحن على بغضائه واعتدين ^(٥)

ف (من) هاهنا نكرة؛ لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة، وليس مؤضوءة؛ لأنها لا تكون مؤضوءة إلا وهي معرفة.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) كذا في د، وفي الأصل: (الاسم).

(٣) سيويه ١٠٧/٢. (٤) في الأصل ود: (بما على).

(٥) البيت من السريع، وهو مما ينسب إلى عمرو بن قميئة في ديوانه ١٩٦، وانظر سيويه ١٠٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٠، وأمالى ابن الشجري ٦٤/٣. وهو لعمر بن لاي بن عائذ بن تيم اللات في الوحشيات لأبي تمام ٩، والحامسة البصرية ٨٦/١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤١/١، والأصول ٣٢٥/٢، وحروف المعاني للزجاجي ٥٥، ومنازل الحروف ٤١، والحجة للفارسي ٣٧/٥، والبغداديات ٥٦٦، والتبصرة ٢٨٩/١، وابن يعيش ١١/٤.

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

١٣ رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رِلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

فَ (مَنْ) هَاهُنَا نَكْرَةً؛ لِدُخُولِ (رُبِّ) عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْآخَرُ:

١٤ أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرَ أَمِينٍ^(٢)

ففي (رُبِّ) هذه دَلِيلَانِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَّاسِ فِي (مَنْ) أَنَّهَا تَكُونُ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا وُصِفَتْ بِـ (نَاصِحٍ)، وهو نَكْرَةٌ.



(١) البيت من الخفيف، واختلف في نسبه: فهو لأمية بن أبي الصلت في سيبويه ١٠٩/٢، وابن السيرافي ٢٤/٢، والنكت للأعلم ٤٩٨/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨١، وهو في ديوانه ١٨٩ مما ينسب له ولغيره. وقيل: قائله حنيف بن عمير البشكري. انظر الحماسة البصرية ٧٨/٢، والمقاصد النحوية ٢٩٦/١، وقيل: هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب. انظر الحماسة البصرية ٧٨/٢، والمقاصد النحوية ٢٩٦/١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٢/١، والأصول ١٦٩/٢، والزاهر ٢٤٠/٢ برواية: (ربما تجزع)، والإغفال ٣٤٩/١، والبغداديات ٢٦٣، والحجة للفارسي ٣٦/٥، والمسائل الشيرازيات ٤٨٤/٢، ومنازل الحروف ٣٨، وأمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/٣، ١٧٧، والمحصل ٧١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام السلولي في ديوانه ١٠٧، وانظر حماسة البحري ١٧٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٠٩/٢، والأصول ٤٢٢/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨١، والنكت للأعلم ٤٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/١، والموشح ٣٩٦، والارتشاف ١٧٣٩/٤. وجاء في بعض المصادر برواية: (ومتصح).

بَابُ الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ وَصَفُ النَّكْرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؟

وَمَا الْأِسْمُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً؟ وَمَا الْأِسْمُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً؟ وَمَا الَّذِي يَحْتَمِلُ الْمَعْرِفَةَ وَالنَّكْرَةَ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٌ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ (أَوَّلُ) فِي هَذَا إِلَّا نَكْرَةً؟ وَلَمْ وَجَبَ التَّنْكِيرُ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى الْوَاحِدِ، لَا مَحَالَةَ؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا أَوَّلُ الْفُرْسَانِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا أَوَّلُ الْفَارِسِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا كُلُّ مَتَاعٍ [عِنْدَكَ] ^(١) مَوْضُوعٌ)؟ وَلَمْ وَجَبَ التَّنْكِيرُ فِي (كُلِّ) [فِي] ^(٢) هَذَا الْمَوْضِعِ لَا مَحَالَةَ، مَعَ جَوَازِ: (كُلُّ الْمَتَاعِ عِنْدَكَ)؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا كُلُّ مَتَاعٍ عِنْدَكَ)، وَ (هَذَا كُلُّ الْمَتَاعِ عِنْدَكَ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي (هَذَا كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ)؟ (هَذَا كُلُّ الرَّجُلِ عِنْدَكَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ مُقْبِلٌ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ (أَفْعَلُ مِنْكَ) إِلَّا نَكْرَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَضْمِينِهِ لِلْفَائِدَةِ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ بِتَقْدِيرِ: يَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَى فَضْلِكَ [و١٢٦]؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١١٠: « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الجواب.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ) عَلَى الصِّفَةِ، وَ (هَذَا فَارِسٌ أَوَّلُ فَارِسٍ)، وَلَمْ
يَجُزْ: (هَذَا الْفَارِسُ أَوَّلُ فَارِسٍ) عَلَى الصِّفَةِ، وَكَذَلِكَ: (هَذَا مَالٌ كُلُّ مَالٍ عِنْدَكَ)،
وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا الْمَالُ كُلُّ مَالٍ عِنْدَكَ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَمَا دَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ
وَالِاسْتِعْمَالِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ شُجَاعٍ عِنْدَكَ مُقْبِلٌ)؟ فَلِمَ جَرَّ (شُجَاعٍ)، وَرَفَعَ
(مُقْبِلٌ)، وَكِلَاهُمَا صِفَةٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّمَاخِ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُهُاضِمٍ نَفْسِهِ لِيَوْضِلَ خَلِيلٍ صَارِمٍ أَوْ مُعَارِزُ
وَقَوْلِ الْآخَرِ:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرئِ إِنْ نَمَانَقُتُلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَيَّ أَبْيَضَ حُسَّانَا

وَلِمَ جَعَلَهُ صِفَةً لـ (كُلِّ)، وَلِمَ يَجْعَلُهُ صِفَةً لـ (فَتَيَّ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا أَيُّمَا رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ التَّنْكِيرُ؟ وَ (هَذَا حَسْبُكَ
مِنْ رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ)، فَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً؟ وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ
مِنْ رَجُلٍ) مِنَ الدَّلِيلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مِثْلِكَ)، وَ (صَارِبِكَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ:

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِرَةٍ هَوَجَاءَ لَيْسَ لِلْبَّهَاءِ زَبْرُ

وَمَا الَّذِي يَلْزِمُ مَنْ قَالَ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلًا) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَصَارَ فِي حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ أَلْزَمَهُ إِلَّا يَصِفُهُ بِالنَّكْرَةِ، وَأَلْزَمَهُ
أَنْ يَكُونَ (دِرْهَمٌ) فِي قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) مَعْرِفَةً^(١)؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِي: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ) إِنَّمَا هُوَ: (أَوَّلُ الْفُرْسَانِ) ^(١)؟
وَلَمْ جَازَ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ هَذَا، وَجُعِلَ الْوَاحِدُ فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ
النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، كَمَا جَازَ: (هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا) عَلَى ضَعْفٍ، وَكَمَا جَازَ: (عَلَيْهِ
مِائَةٌ بَيْضًا)، وَ(عَلَيْهِ مِائَةٌ عَيْنًا)؟ وَلَمْ كَانَ الرَّفْعُ [الْوَجْهَ] ^(٢)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِمَاءٍ فَعَدَّةَ رَجُلٍ)؟ وَلَمْ كَانَ الْجَرُّ الْوَجْهَ؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْحَالِ؟

وَلَمْ جَازَ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى بِتَفْضِيلِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَهُ،
وَيُغْنِي عَنْهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةِ: (هَذَا غُلَامٌ لَكَ مُقْبِلًا) ^(٣)؟ وَهَلْ هُوَ حَالٌ مِنَ النَّكِرَةِ،
أَوْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فِي ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلَ) عَلَى الْحَالِ، وَلَا: (هَذَا زَيْدٌ أَخَاكَ)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ أَخُوكَ) ^(٤) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا: (هَذَا زَيْدٌ أَسْوَدَ النَّاسِ)
عَلَى الْحَالِ، وَلَا: (هَذَا عَمْرُو سَيِّدِ النَّاسِ) عَلَى الْحَالِ؟

وَلَمْ جَازَ فِيمَا كَانَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ [ظ ١٢٦] أَنْ يَكُونَ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَجُزْ
أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ حَالًا؟

وَلَمْ اسْتَحَالَ: (هَذَا أَخُوكَ عَبْدَ اللَّهِ) عَلَى الْحَالِ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ نَكِيرَةً وَمَعْرِفَةً، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ إِلَّا نَكِيرَةً؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً أَنْ يُوصَفَ بِالنَّكِرَةِ، وَأَنْ يَكُونَ

(١) بعده في الأصل ود: (أو أول الفرسان أو أول الفرسان).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وكذا في الكتاب ١١٢/٢.

(٣) انظر قول رؤبة في سيبويه ١١٣/٢. (٤) في الأصل ود: (أخوي).

حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَأَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ امْتَنَعَ مِنْ عِلْمِ التَّعْرِيفِ، كَمَا تَمْتَنِعُ الْمَعْرِفَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ إِلَى حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ تَعْرِيفِهِ لَيْسَ هُوَ أَنَّهُ^(١) قَدْ صَارَ فِي حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ، كَمَا يَصِيرُ (مِثْلُكَ)، وَ(غَيْرُكَ) فِي حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ. فَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ مُعَرِّفَةً لَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأِسْمُ الَّذِي يَلْزِمُهُ مَعْنَى النَّكِيرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ النَّكِيرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ حَقُّهَا أَنْ يُبْدَأَ بِهَا، فَإِنْ كَفَتْ وَإِلَّا وَصِلَتْ بِمَا يَكُونُ مُكْمَلًا لِتَعْرِيفِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوصَفَ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكِيرَةِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمَعْرِفَةِ لِإِزَالَةِ الْاشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، وَالنَّكِيرَةُ لَا تَزِيلُ الْاشْتِرَاكَ الْعَارِضَ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْاشْتِرَاكِ اللَّازِمِ.

وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً هُوَ الْمُضْمَنُ^(٢) بِمَا يُوجِبُ مَعْنَى الشَّرِكَةِ فِي تَفْصِيلِ الَّذِي يُوجِبُ هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا الْإِسْمُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً هُوَ الدَّالُّ عَلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَقْسَامِهِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْبَابُ الْإِسْمُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً. فَأَمَّا الْإِسْمُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْمَعْرِفَةَ وَالنَّكِيرَةَ فَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجْهِ عَلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ، وَعَلَى جِهَةٍ^(٣) أُخْرَى لَا يَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ. وَهَذِهِ قِسْمَةٌ مُحَصَّلَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ، فَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً، وَمِنْهَا مَا يَحْتَمِلُ الْمَعْرِفَةَ وَالنَّكِيرَةَ، وَسَيَتَضَحُّ عِلْلُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَتَقُولُ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٍ)، فَلَا يَكُونُ (أَوَّلُ فَارِسٍ) فِي هَذَا إِلَّا نَكِيرَةً، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا أَوَّلُ الْفَارِسِ) مِنْ قِبَلِ أَنَّ (أَفْعَلَ) الَّذِي مَعْنَاهُ عَلَى تَقْدِيرٍ: يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَى فَضْلٍ غَيْرِهِ، لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ؛ حَتَّى تَقَعَ شَرِكَةٌ فِي الْفَضْلِ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَهُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمُضْمَر).

(٣) فِي د: (وَجْهَةٌ).

ثُمَّ يَنْدُرُ هَذَا الْوَاحِدُ مِنْ جُمْلَةِ الْفُضْلَاءِ؛ لِعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ، وَزِيَادَةِ أَمْرِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الْفُضْلَاءِ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةِ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ، وَالْوَاحِدُ لَا بَعْضَ [لَهُ] ^(١)، فَإِذَا وَجَدَتْ ^(٢) مُضَافًا إِلَى الْوَاحِدِ فِي اللَّفْظِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ الْوَاحِدُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ عَلَى تَقْدِيرٍ: هُوَ أَوَّلُ الْفُرْسَانِ إِذَا أُفْرِدُوا فَارِسًا فَارِسًا؛ وَلِهَذَا أُضِيفَ فِي اللَّفْظِ إِلَى الْوَاحِدِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ.

وهذا الْحُكْمُ فِيمَا أُضِيفَ بِـ (مِنْ)، وَبِغَيْرِ (مِنْ)، إِلَّا أَنْ مَا يُضَافُ [وَ ١٢٧] بِغَيْرِ (مِنْ) لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَرِكَتَيْنِ: شَرِكَةٌ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، وَشَرِكَةٌ فِي مَعْنَى الْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَمَا أُضِيفَ بِـ (مِنْ) تَكْفِي فِيهِ شَرِكَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الشَّرِكَةُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا الْيَاقُوتُ أَفْضَلُ مِنَ الزُّجَاجِ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا الْيَاقُوتُ أَفْضَلُ الزُّجَاجِ).

فَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَجِيءُ قَوْلُكَ: (هَذَا أَوَّلُ الْفُرْسَانِ) عَلَى الشَّرِكَةِ فِي مَعْنَى فَارِسٍ، وَعَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْأَوَّلِيَّةِ، إِلَّا أَنْ هَذَا الْمَذْكُورَ قَدْ نَدَرَ بِأَوَّلِيَّتِهِ، فَصَارَ: (أَوَّلًا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَتَوَجَّهَ أَوَّلِيَّتُهُمْ عَلَى أَنْ تَكُونَ لِعَاجِزِهِمْ، إِلَّا أَنْ هَذَا الْمَوْصُوفَ قَدْ اخْتَصَّ بِأَوَّلِيَّةٍ هِيَ أَعْلَى مِنْ أَوَّلِيَّةِ جَمِيعِهِمْ.

و (مُقْبِلٌ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صِفَةٌ (أَوَّلٌ)، وَهِيَ نَكِرَةٌ وَصِفَتْ بِنَكِرَةٍ، وَقَدْ بَانَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ: (هَذَا أَوَّلُ الْفُرْسَانِ) بِالتَّعْرِيفِ. وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا أَوَّلُ الْفَارِسِ)، وَلَكِنْ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ) بِالتَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ، فَلَزِمَتْهُ النَّكِيرَةُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّرِكَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا بِتَنْكِيرِهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا كُلُّ مَتَاعٍ عِنْدَكَ مَوْضُوعٌ) عَلَى وَصْفِ النَّكِيرَةِ بِالنَّكِيرَةِ. وَيَجُوزُ: (هَذَا كُلُّ الْمَتَاعِ عِنْدَكَ مَوْضُوعًا)؛ لِأَنَّ الْمَتَاعَ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِصِغَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (الْفَارِسُ)؛ لِأَنَّهُ يَتَمَيَّزُ بِصُورَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَأَمَّا (الْمَتَاعُ) فَهُوَ كَالْمَاءِ وَالرَّمْلِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ بِصُورَةٍ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (وجد).

مَخْصُوصَةً، وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَجْرِي ^(١) عَلَيْهِ صِفَةٌ (كَثِيرٍ) وَ(قَلِيلٍ)، كَقَوْلِكَ: (هَذَا مَتَاعٌ كَثِيرٌ)، وَ(هَذَا مَتَاعٌ قَلِيلٌ)، كَقَوْلِكَ: (مَاءٌ كَثِيرٌ) وَ(مَاءٌ قَلِيلٌ)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (فَارِسٍ)، لَا تَقُولُ: (فَارِسٌ قَلِيلٌ)، وَلَا: (فَارِسٌ كَثِيرٌ)؛ لَأَنَّهُ وَاحِدٌ قَدْ تَمَيَّزَ بِصُورَتِهِ، كَمَا يَتَمَيَّزُ (رَجُلٌ)، فَلَا يَجُوزُ: (رَجُلٌ قَلِيلٌ)، وَلَا: (رَجُلٌ كَثِيرٌ)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَرَّفَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، لَا تَقُولُ: (أَوَّلُ الرَّجُلِ)، وَلَا (أَوَّلُ الْفَارِسِ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ؟

قِيلَ لَهُ: لَا يَصْلُحُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَنْ تَذْهَبَ مَذْهَبَ جَمِيعِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ مُخْرَجَهُ مُخْرَجُ الْوَاحِدِ، فَلَا يُعْنَى بِهِ مَعْنَى الْجَمِيعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَصْحَبُ الْكَلَامَ، كَقَوْلِهِمْ: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ)، فَالْعِلْمُ مُحِيطٌ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ لِدَيْنَارٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ ذَرْهَمٍ لَعِيْنِهِ، فَمِنْ هَاهُنَا تَوَجَّهَ إِلَى الْجِنْسِ. وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وهذا مذهبُ سَيَوِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ الْبَابَ بِ (مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً) ^(٢)، وَذَكَرَ فِي بَعْضِهِ أَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَيْهِ ^(٣)، يَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوضٌ فِيهِ، وَعَلَيْتُهُ مَا بَيَّنَّا.

وَإِذَا ^(٤) لَمْ يَجْزَ أَنْ يَدْخَلَ (كُلُّ) عَلَى وَاحِدٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا كُلُّ لَهُ، كَمَا لَا بَعْضُ لَهُ، مِنْ حَيْثُ هُوَ وَاحِدٌ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ امْتَنَعَتْ مِنْهُ (كُلُّ) لِحَقِيقَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي مَعْنَى صِفَتِهِ امْتَنَعَتْ مِنْهُ (كُلُّ) [ظ ١٢٧] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى صِفَتِهِ، وَهَذَا يُوضِّحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (كُلُّ رَجُلٍ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ (رَجُلٌ) مَوْقِعَ الرِّجَالِ بِتَقْدِيرٍ: كُلُّ ^(٥) الرِّجَالِ إِذَا أُفْرِدُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَكُلُّ مُفْرَدٍ وَقَعَ مَوْقِعَ الرِّجَالِ بِتَقْدِيرٍ: كُلُّ الرِّجَالِ إِذَا أُفْرِدُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَكُلُّ مُفْرَدٍ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً؛ لِيَدُلَّ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ، فَيَجُوزُ: (هَذَا كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا كُلُّ

(٢) سَيَوِيَّة ١١٠ / ٢.

(٤) فِي د: (فَإِذَا).

(١) فِي د: (يَجُوز).

(٣) سَيَوِيَّة ١١٢ / ٢.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (قُل).

الرَّجُلِ عِنْدَكَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ مُقْبِلٌ) عِنْدَ الصِّفَةِ، وَلَا يَكُونُ (خَيْرٌ مِنْكَ) وَبَابُهُ مِنْ: (أَفْعَلَ مِنْكَ) إِلَّا نَكْرَةً، يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ تَصَمَّنَ مَعْنَى مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ مِنْ تَقْدِيرِ: يَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَى فَضْلِكَ، وَمَا فِيهِ الْفَائِدَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً.

وَيَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكْرَةِ. وَكَذَلِكَ: (هَذَا فَارِسٌ أَوَّلُ فَارِسٍ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا الْفَارِسُ أَوَّلُ فَارِسٍ) عَلَى الصِّفَةِ، وَكَذَلِكَ: (هَذَا مَالٌ كُلُّ مَالٍ عِنْدَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا الْمَالُ كُلُّ مَالٍ عِنْدَكَ) عَلَى الصِّفَةِ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ^(١)؛ أَمَّا الْقِيَاسُ فَلَأَنَّ النَّكْرَةَ لَا تُزِيلُ الْاِشْتِرَاكَ الْعَارِضَ، وَأَمَّا الْاِسْتِعْمَالُ^(٢) فَرَأِجِعْ إِلَى طِبَاعِ الْعَرَبِ عَلَى مَا فَهَمَهُ الَّذِينَ تَلَقَّوْهُ وَهَذَا أَمْثَلُ^(٣) عِنْدَهُمْ^(٤) حَتَّى فَهِمُوا الْفَرْقَ بَيْنَ مَعْنَى الصِّفَةِ وَمَعْنَى الْخَبَرِ، كَمَا نَفَهُمُ نَحْنُ^(٥) الْفَرْقَ بَيْنَ مَعْنَى: مَوْجُودٌ لَمْ يَزَلْ، وَمَعْنَى: مَوْجُودٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَمِثْلُ هَذَا وَإِنْ اِشْتَرَكَ الصِّفَةُ فِيهِ، أَوِ الْاسْمُ، فَإِنَّ الْفَرْقَ يُفْهَمُ فِيهِ كَمَا يُفْهَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ (الْعَيْنِ) عَلَى مَعْنَى عَيْنِ الْحَيَوَانِ، وَ(الْعَيْنِ) عَلَى مَعْنَى عَيْنِ الْمِيزَانِ، فَكَذَلِكَ فُرُوقُ الْمَعَانِي، إِلَّا أَنَّ مِنْهَا مَا يَدُقُّ حَتَّى لَا يَشْعُرَ بِهِ الْمُؤَلِّدُ إِلَّا بِأَنْ تُبَيِّنَهُ عَلَيْهِ، وَتُدِلَّ عَلَى مَعْنَاهُ^(٦)، فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا الْاسْمُ لِلْفَائِدَةِ^(٧) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلِلْبَيَانِ عَمَّا قَبْلَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، فَالَّذِي هُوَ لِلْبَيَانِ صِفَةً، وَالَّذِي هُوَ لِلْفَائِدَةِ خَبَرٌ، فَيُفْهَمُ حِينَئِذٍ الْفَرْقُ، وَيُسَاوِي الْعَرَبِيُّ الَّذِي يَفْهَمُهُ بِالطَّبْعِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ شُجَاعٌ مُقْبِلٌ)، فَتَصِفُ الْمَجْرُورَ بِالْمَجْرُورِ، وَالْمَرْفُوعَ

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَمْثَلُ هَذَا).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَحْن).

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْفَائِدَةُ).

(٢، ١) فِي د: (الْاِسْتِعْمَالِ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (عَنَّهُمْ).

(٦) فِي د: (مَعْنَى مَا)

بِالْمَرْفُوعِ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى صِفَةِ النَّكِرَةِ.
وَقَالَ الشَّمَاخُ:

٤٦٥ وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لِيَوْضِلَ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزٌ^(١)
فَوَصَفَ (كُلُّ خَلِيلٍ) بِ (غَيْرِ هَاضِمٍ نَفْسِهِ)، وَهُوَ وَصَفُ نَكِرَةٍ بِنَكِرَةٍ، وَأَمَّا
(صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزٌ) فَعَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْفَائِدَةَ، وَلَوْ جَعَلَهُ صِفَةً لَجَازَ، وَاحْتِاجُ إِلَى
خَبَرٍ، وَقَالَ الْآخَرُ [١٢٨]:

٤٦٦ كَأَنَّا يَوْمٌ قُرَى إِنْ نَمَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَى أَبْيَضَ حُسَّانًا^(٢)
فَجَعَلَ (حُسَّانًا) صِفَةً لـ (كُلِّ فَتَى)، فَأَمَّا (أَبْيَضَ) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِفَةِ
(كُلِّ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِفَةِ (فَتَى).

وَتَقُولُ: (هَذَا أَيُّمَا رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ)، فَلَا يَصْلُحُ فِيهِ التَّعْرِيفُ، كَمَا لَا يَصْلُحُ فِي:
(هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ)؛ لِأَنَّ فِيهِ الْفَائِدَةَ؛ إِذْ كَانَ إِنَّمَا نُقِلَ عَنِ الِاسْتِفْهَامِ إِلَى بَابِ الصِّفَةِ
لِتَفْخِيمِ الشَّأْنِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ الْفَائِدَةُ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا كَرِيمٌ أَيُّمَا كَرِيمٍ)، وَهَذَا
لَيْسَ أَيُّمَا لَيْسَ، فَلَا يَصْلُحُ فِيهِ إِلَّا النُّكِرَةُ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْ دُخُولِ مَعْنَى: يَزِيدُ كَرَمُهُ
عَلَى كَرَمِ غَيْرِهِ، وَيَزِيدُ لُؤْمُهُ عَلَى لُؤْمِ غَيْرِهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا مِثْلُكَ) فَيَكُونُ نَكِرَةً مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِكَثْرَةِ وُجُوهِ الْأَشْبَاهِ،

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ١٧٣، وانظر العين ٣٥٢/١، وسيبويه ١١٠/٢، ٣٣٥،
وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٨، وابن السيرافي ٢٩١/١، وجمهرة اللغة ٧٠٥، وشرح أدب الكاتب
للجواليقي ٢٥/١، والمحكم ٥١٧/١، وتحصيل عين الذهب ٣٦٨. والهضم: الظلم ونقصان الحق.
والمعارز: المجانب المبين.

(٢) البيتان من الهزج، والشاهد لذي الأصبغ العدواني في ابن السيرافي ١٧٠/٢، وابن يعيش ١٠١/٣.
وهو لأبي بجيلة في الخصائص ١٩٦/٢. وهو لبعض اللصوص في سيبويه ٣٦٢/٢، وانظر ١١١/٢،
والنكت ٦٥٨/١، والمفصل ١٦٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١. وهو بلا نسبة في علل النحو ٤١٩،
وتحصيل عين الذهب ٢٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨/٢،
والارتشاف ٢٤٤٦/٥.

وَلَوْ أَرَدْتَ شَبَهَا بِعَيْنِهِ قَدْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ الَّتِي صَحَّتْ، [وَصَحَّ] ^(١) الْكَلَامُ عَلَيْهِ لَكَانَ مَعْرِفَةً، وَكَذَلِكَ: (شِبْهُكَ)، و(غَيْرُكَ) .

وَأَمَّا: (ضَارِبُكَ) عَلَى مَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ فَنَكِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْإِنْفَصَالِ، وَإِنَّمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ اسْتِحْقَافًا، وَأُضِيفَ إِلَيْهِ فِي اللَّفْظِ .
وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

٤٦٧ وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِرَةٍ هُوَ جَاءَ لَيْسَ لِلْبَّهَارِ زَبْرٌ ^(٢)

فَوْصَفُ: (كُلُّ مُعْصِرَةٍ): (هُوَ جَاءَ)، وَهُوَ وَصَفُ نَكِرَةٍ بِنَكِرَةٍ .

وَيَلْزَمُ مَنْ قَالَ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلًا) عَلَى الْحَالِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، فَصَارَ فِي حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ أَلَّا يَصِفُهُ بِالنَّكِرَةِ، وَذَلِكَ خِلَافُ مَا قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ (دِرْهَمٌ) فِي قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) مَعْرِفَةً؛ لَا مِتْنَاعَهُ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَمَا تَمْتَنِعُ الْمَعْرِفَةُ، وَهَذَا وَاضِحُ الْفَسَادِ .

وَيَجُوزُ: (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلًا) عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ، كَمَا يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا) عَلَى ضَعْفٍ، و(عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا)، و(مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ) .
وَالْوَجْهُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْإِتْبَاعِ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا تُغْنِي عَنِ الْحَالِ، مَعَ إِجْرَاءِ الْكَلَامِ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ فِي الْإِعْرَابِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُغْنِي الصِّفَةُ عَنِ الْحَالِ، مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى فِيهِمَا، إِذِ الْحَالُ لِلْفَائِدَةِ، وَالصِّفَةُ لِلْبَيَانِ الَّذِي يُخَصِّصُ الْمَوْصُوفُ؟

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أحمَر في ديوانه ٨٧، وانظر سيبويه ١١١/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٢، والمخصص ٨٧/٥ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٣٣/٢، والتعليقة للفراسي ٧٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٦٧ . وجاءت الرواية في أكثر مصادره: (معصية)، قال ابن سيده في المحكم ٣٣/٩: « وَاسْتَعَارَ ابْنُ أَحْمَرَ الزَّبَرَ لِلرَّيْحِ ... وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْخِرَاقَهَا وَهُبُوبَهَا، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَقِيمُ عَلَى مَهَبٍّ وَاحِدٍ، فَهِيَ كَالنَّاقَةِ الْهُوَ جَاءَ » .

قِيلَ لَهُ: لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي صِفَةِ النَّكِرَةِ أَنْ يُجْمَعَ تَخْصِيصُ الْمُوصُوفِ وَالْفَائِدَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ نَكِرَةٌ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُريدَ تَحْقِيقُ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ بِمُوجِبِ الصَّيْغَةِ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا). وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ رُؤْبَةُ: (هَذَا غُلَامٌ لَكَ مُقْبِلًا)؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي إِقْبَالِهِ.

فَأَمَّا [ظ ١٢٨]: (هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلُ)، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْحَالِ. وَلَا: (هَذَا زَيْدٌ أَخَاكَ)؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا يَكُونُ فِيهَا الْفَائِدَةُ، لَا يَجُوزُ: (هَذَا رَجُلٌ أَخُوكَ) عَلَى الصَّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ أَحَقُّ بِالتَّفْدِيمِ مِنَ النَّكِرَةِ.

وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا زَيْدٌ أَسْوَدَ النَّاسِ) عَلَى الْحَالِ، وَلَا: (هَذَا عَمْرُو سَيِّدٍ ^(١)) النَّاسِ) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ حَالًا، وَمَا كَانَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ، وَلَا نَكِرَةٍ. وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (هَذَا أَخُوكَ عَبْدَ اللَّهِ) عَلَى الْحَالِ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْأِسْمِ الْعَلَمِ، فَهُوَ أَبْعَدُ شَيْءٍ مِنَ الْحَالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي فِيهِ الْفَائِدَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَأَمَّا الْأِسْمُ الْمَعْرِفَةُ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ الْخَبَرِ فَلَيْسَ الْفَائِدَةُ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ فِي الْمَعْنَى الَّذِي انْعَقَدَ بِهِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ فِي جَمْعِ مَعْنَى الْأَسْمَيْنِ بِشَيْءٍ ^(٢) وَاحِدٍ، وَمِثْلُ هَذَا يَصْلُحُ فِي الْخَبَرِ لِقَوْتِهِ بِأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ، وَالَّذِي لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهَا فِيهِ، أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ، لَا مَحَالَةَ. فَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ، فَضَعُفَتْ عَنْ أَنْ تَقَعَ الْمَعْرِفَةُ مَوْقِعَهَا، وَتَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي مُتَعَلِّقِهَا، لَا فِيهَا.

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (عمر مبتدأ)، وكذا فِي السُّؤَالِ وَالْكِتَابِ ١١٣/٢.

(٢) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (لشيء).

بَابُ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ صِفَةً وَلَا تُوصَفُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهَا.

[مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ]

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهَا^(١)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِهِذِهِ^(٢) الْمَنْزِلَةُ إِلَّا مَعَ الْحَذْفِ فِيهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا)، و(مَرَرْتُ بِبَعْضٍ رَاكِبًا)؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ الصَّالِحِينَ) ولا: (بِبَعْضِ الْجَاهِلِينَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ يُؤْذِنُ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنْ بَيَانِهِ بِمَا يُخَصِّصُهُ، فَلَمْ تَجْزِ الصِّفَةُ، كَمَا لَمْ تَجْزِ الْإِضَافَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ^(٣) عَنْ بَيَانِ التَّخْصِيسِ، وَالصِّفَةُ وَالِإِضَافَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا أُخْرِجَ عَنْ قِيَاسِ نَظِيرِهِ فِي الْإِضَافَةِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ الَّذِي يَمْنَعُهُ نُقْصَانُ التَّمَكُّنِ مِنَ الصِّفَةِ؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا أَلَلَّهُ) بِقَطْعِ أَلِفِ الْوَصْلِ حِينَ خَرَجَ عَنْ قِيَاسِ نَظِيرِهِ بِنِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟

وَهَلْ عَلَّتُهُ أَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ^(٤) وَلَا مٌ فِي تَوْفِيَةِ الْحُرُوفِ فِي الْوَصْلِ؛ إِذْ تُودِي كَمَا يُنَادَى مَا لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مٌ؟

(*) العنوان في الكتاب ١١٤ / ٢: « هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا ما يقتضيه منهج الرماني.

(٢) في الأصل ود: (لهذه). (٣) في د: (الاستغناء).

(٤) في د: (الألف).

وَمِنْ [١٢٩] أَيْنَ صَارَ امْتِنَاعُ الصِّفَةِ لِمَا فِي هَذَا الْبَابِ كَامْتِنَاعِ الْوَصْلِ [فِي] ^(١):
 (يَا لَلَّهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا قَدْ خَرَجَا عَنْ قِيَاسِ النِّظَائِرِ بِمَا يَقْتَضِي الْخُرُوجَ
 إِلَى هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي خَالَفًا بِهِ نِظَائِرَهُمَا؟

فَلِمَ وَجَبَ فِي (كُلِّ) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً مِنْ غَيْرِ عِلَامَةٍ لِلتَّعْرِيفِ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ
 بِكُلِّ قَائِمًا)؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ نَصْبٍ: (قَائِمٍ) عَلَى الْحَالِ؟

وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ)، وَ(بِبَعْضِهِمْ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ
 قَوْلِهِمْ: (لَا أَبُوكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَذْفُ،
 حَتَّى جَازَ حَذْفُ الْجَارِ؟

وَلِمَ جَازَ: (لَا عَلَيْكَ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ الْحَالُ فِي تَسْكِينِ
 النَّفْسِ الَّتِي قَدْ عَرَضَ لَهَا الْانْزِعَاجُ بِمَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا فِيهِمْ يَفْضُلُكَ فِي شَيْءٍ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ حَالُ
 قَدْ ظَهَرَ فِيهَا تَفْضِيلُ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ؟

وَلِمَ لَا ^(٢) يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أُخْرِجَ عَنِ الصِّفَةِ بِهِ، كَمَا أُخْرِجَ
 إِلَى حَذْفِ الْمُصَافِ مِنْهُ، فَصَارَ يَلْزَمُ مَوْضِعُهُ لِيُؤْذَنَ بِالْمَعْنَى الَّتِي خَرَجَ إِلَيْهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (جَمِيعٌ)؟ وَلِمَ خَالَفَ حُكْمَ (كُلِّ) فِي الْحَذْفِ، وَجَرَى مَجْرَى
 (رَجُلٍ) فِي النِّكَرَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَا يَلْزَمُ مَعْنَى
 التَّأَكِيدِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا يَصْلُحُ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا فِي أَصْلِهِ؛ لِيُؤَكَّدَ بِهِ؟
 وَلِمَ صَارَ (كُلُّ) عَلَى نَقِيضِ (بَعْضٍ)، وَلَمْ يَكُنْ (جَمِيعٌ) بِهَذِهِ ^(٣) الْمَنْزِلَةِ؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ بِـ (كُلِّ) عَلَى التَّصْرِيحِ مِمَّا يُوضِّحُ مَعْنَاهُ عَلَى طَرِيقِ
 النَّقِيضِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَكُلُّ أُنثَى دَخِيرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ:

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) قوله: (لا) ساقط من د.

(٣) في د: (لهذه).

(دَاخِرُونَ) عَلَى صِفَةٍ (كُلُّ) ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَلَا يُوصَفُ بِالنَّكِيرَةِ، مَعَ أَنَّهُ فِي حَالِ^(١) الْحَذَفِ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ؛ لِيُؤْذَنَ بِالتَّغْيِيرِ الَّذِي خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ حَذَفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢] ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، وَأَنَّ (جَمِيعًا) نَكِيرَةٌ وَصِفَتْ بِنَكِيرَةٍ؟ وَلَمْ جَازَ: (الْقَوْمُ جَمِيعٌ) عَلَى مَعْنَى النَّكِيرَةِ، وَلَمْ يَجْزُ: (الْقَوْمُ كُلُّ) عَلَى مَعْنَى النَّكِيرَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (جَمِيعًا) وَقَعَ مَوْقِعَ: الْقَوْمُ مُجْتَمِعُونَ؟

وَمَا حُكْمُ: (كُلَّهُم) الْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ؟ وَلَمْ ضَعُفَ أَنْ يُنِنَى عَلَى عَامِلٍ لَفْظِيٍّ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي كُلَّهُم)، وَ(رَأَيْتُ كُلَّهُم)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ التَّأْكِيدُ بِهِ، فَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَكُونَ إِلَّا تَابِعًا عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ، أَوْ يَكُونَ مُبْتَدَأً بَعْدَ ذِكْرِ جَمَاعَةٍ يُؤَكِّدُ بِهِ عُمُومَهُمْ؟

وَلَمْ حَسُنَ: ﴿ إِنْ أَلَأَمَرَكُلَّهُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَلَمْ يَحْسُنَ: (رَأَيْتُ كُلَّهُم)، وَحَسُنَ: (إِنْ قَوْمَكَ كُلَّهُم ذَاهِبٌ)، وَلَمْ يَحْسُنَ: (ذَهَبَ كُلَّهُم)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَكَلْتُ شَاةَ كُلِّ شَاةٍ)؟ وَلَمْ حَسُنَ هَذَا، وَلَمْ يَحْسُنَ: (أَكَلْتُ كُلَّ شَاةٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ [ظ ١٢٩] لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَابِعٌ عَلَى أَصْلٍ^(٢) مَا يَجِبُ لـ (كُلُّ)؟

وَلَمْ جَازَ فِي: (كُلُّ) وَجِهَانِ: التَّأْكِيدُ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَجْزُ فِي: (أَجْمَعِينَ) إِلَّا التَّأْكِيدُ؟

وَلَمْ وَجَبَ فِي: (كُلُّ) الْإِضَافَةُ إِذَا كَانَ لِلتَّأْكِيدِ^(٣)، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (أَجْمَعِينَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (كُلًّا) جَرَى عَلَى طَرِيقِ النَّقِیْضِ الَّذِي يُوضَّحُ مَعْنَى الْعُمُومِ بِهِ لِغَيْرِهِ، وَلَزِمَ (أَجْمَعُونَ) مَعْنَى التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَقِیْضَ لَهُ يُوضَّحُ مَعْنَى الْعُمُومِ بِهِ، فَصَارَ اللَّزُومُ لِمَعْنَى التَّأْكِيدِ يُغْنِي عَنِ النَّقِیْضِ؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْأَصْلُ).

(١) فِي د: (الْحَال).

(٣) فِي د: (التَّأْكِيد).

وَلَمْ وَجَبَ فِي: (كِلَاهُمَا)، و(كِلْتَاهُمَا) أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى (كُلِّهِمَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِعَلَبَةِ التَّأْكِيدِ عَلَى (كُلِّ)، فَاسْتَوَى بِهِ فِي جَمِيعِهِمْ عَلَى تَعْدِيلٍ فِيهِ؟
وَلَمْ جَازَ فِي: (كُلُّ شَيْءٍ)، و(كُلُّ رَجُلٍ) أَنْ يُبْنَى عَلَى الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَلَمْ يَجْزُ^(١) ذَلِكَ فِي (كُلِّهِمَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ إِلَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِ فِيمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لَا تُوصَفُ، وَلَا يُوصَفُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مُغَيَّرَةً إِلَى مَا يَقْتَضِي لَهَا أَلَّا تُوصَفَ وَلَا يُوصَفَ بِهَا، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ [الَّتِي] لَمْ تُغَيَّرْ إِلَى مَا يَقْتَضِي أَلَّا تُوصَفَ وَلَا يُوصَفَ بِهَا^(٢) امْتِنَاعَ ذَلِكَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ: (الرَّجُلِ)، و(الْغُلَامِ)، و(زَيْدٍ)، و(عَمْرٍو)، و(أَخِيكَ)، و(أَيْبِكَ) مِثْلُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ فِي الْمُغَيَّرِ إِلَى حَالٍ يَقْتَضِي هَذَا الْحُكْمَ.
وَالْعِلَّةُ فِي أَنَّهَا لَا تُوصَفُ أَنَّهُ لَمَّا سَقَطَتِ الْإِضَافَةُ بِمَا يُغْنِي عَنْ بَيَانِ التَّخْصِيسِ بِالْإِضَافَةِ اقْتَضَى سُقُوطَ نَظِيرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ لِبَيَانِ التَّخْصِيسِ لِلْمَوْصُوفِ الَّذِي [لَمَّا] ^(٤) أَسْقَطَ الْإِضَافَةَ فِي اللَّفْظِ أَسْقَطَ الصِّفَةَ فِي اللَّفْظِ.
وَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي أَنَّهَا لَا يُوصَفُ بِهَا فَهُوَ خُرُوجُهَا عَنِ الْحَالِ الَّتِي بِهَا تَصِحُّ الصِّفَةُ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِهَا عَلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ بِالضَّمِيرِ الَّذِي يَعْقِدُهَا^(٥) بِالْمُؤَكَّدِ، فَلَمَّا خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يُوصَفَ بِهَا عَلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِهِذِهِ^(٦) الْمَنْزِلَةِ إِلَّا مَعَ الْحَذْفِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ التَّغْيِيرُ الَّذِي يَقْتَضِي لَهَا هَذَا الْحُكْمَ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

(١) فِي د: (يَحْسَنُ). (٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ) مَكْرَرٌ فِي د.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِعَقْدِهَا).

(٦) فِي د: (هَذِهِ).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا) فَتَنْصِبُ (قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَكَذَلِكَ:
 (مَرَرْتُ بِبَعْضِ رَاكِبًا)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: بِكُلِّ الْقَوْمِ قَائِمًا، وَبَعْضِهِمْ رَاكِبًا..
 وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ الصَّالِحِينَ)؛ لِأَنَّ الَّذِي أَسْقَطَ الْإِضَافَةَ يَقْتَضِي إِسْقَاطَ
 الصِّفَةِ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِبَعْضِ الْجَاهِلِينَ).
 وَلَا تَمْتَنِعُ الْحَالُ؛ لِأَنَّهَا لِلْفَائِدَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْمَوْصُوفِ،
 كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لِبَيَانِ الْمُضَافِ، لَا لِلْفَائِدَةِ.

وَقِيَاسُهُ كَقِيَاسِ قَوْلِهِمْ: (يَا أَلَلَّهُ)، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا صَارَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَدَلًا مِنَ
 الْهَمْزَةِ فِي: (إِلَهِ) ثَبَّتَ فِي النَّدَاءِ كَمَا ثَبَّتَ الْهَمْزَةُ فَقُلْتُ: (يَا أَلَلَّهُ)، كَمَا تَقُولُ
 [١٣٠ و]: (يَا إِلَهِي)، وَوَجَبَ قَطْعُ أَلِفِ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ قَدْ صَارَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ
 عَلَى مَنَزَلَةِ الْهَمْزَةِ، فَوَجَبَ أَنْ تُكْمَلَ حُرُوفُهُ كَمَا تُكْمَلُ حُرُوفُ الْأِسْمِ بِالْهَمْزَةِ؛ فَلِهَذَا
 قُطِعَتِ أَلِفُ الْوَصْلِ فِي: (يَا أَلَلَّهُ)، فَكَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا)،
 لَمَّا خَرَجَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يُحْذَفُ الْمُعَرَّفُ فِيهَا نَقْصَ تَمَكُّنِ التَّعْرِيفِ، فَلَمْ يَجِبْ
 أَنْ يُوصَفَ بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ لَمَّا تَمَكَّنَ تَعْرِيفُهُ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ بِالنَّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ
 مَعْرِفَةٌ، فَامْتَنَعَ مِنَ الصِّفَةِ رَأْسًا. وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (يَا أَلَلَّهُ) فِي الْقِيَاسِ أَنَّ كُلَّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ نَظِيرِهِ إِلَى مَا يَقْتَضِي أَنْ يُعَامَلَ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي نَظِيرِهِ،
 عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (كُلًّا) مَعْرِفَةٌ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا) حُسْنُ الْحَالِ
 فِيهِ، وَامْتِنَاعُ وَصْفِهِ^(١) بِالنَّكَرَةِ، وَمَا فَهِمَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، حَتَّى صَارَ
 بِمَنْزِلَةِ: (كُلُّهُمْ قَائِمًا) فِي الْمَعْنَى.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي الْحَذْفِ فِي الْإِضَافَةِ لِلْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخْلُ
 بِهِ الْحَذْفُ، وَالْأَصْلُ: (لِلَّهِ أَبُوكَ)، فَحُذِفَتْ لَامُ الْإِضَافَةِ وَلَامُ الْمَعْرِفَةِ، وَبَقِيَ
 عَمَلُ لَامِ الْإِضَافَةِ، وَالْحَذْفُ فِي هَذَا أَشَدُّ مِنْهُ فِي: (كُلُّ)؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْحَرْفِ كَحَذْفِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (صِفَةٌ).

بَعْضِ الْأَسْمِ، وَحَذَفُ الْأَسْمِ أَسْهَلُ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ حَذْفَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ، وَقَدْ حُذِفَ هَاهُنَا حَرْفَانِ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَشَدَّ.

فَأَمَّا الْحَذْفُ فِي: (لَا عَلَيْكَ) فَدَلِيلُهُ الْحَالُ الَّذِي يَقْتَضِي تَسْكِينَ النَّفْسِ مِنْ حَالِ مَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ شَيْءٍ يُتَوَقَّعُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (مَا فِيهِمْ يَفْضُلُكَ فِي شَيْءٍ)، فَـ (مَا) تَقْتَضِي [مَا] ^(١) تَخْتَصُّ بِهِ [مِنَ النَّفْيِ] ^(٢) دُونَ الْإِيجَابِ، وَهُوَ (أَحَدٌ)، وَالتَّفْضِيلُ يَقْتَضِي ذِكْرَ أَحَدٍ أَيْضًا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا فِيهِمْ أَحَدٌ يَفْضُلُكَ.

وَلَا يَجُوزُ فِي (جَمِيعٍ) مَا جَازَ فِي: (كُلُّ)؛ لِأَنَّ (جَمِيعًا) لَمْ يُوضَعْ لِيُؤَكِّدْ بِهِ عُمُومُ مَا قَبْلَهُ عَلَى جِهَةِ الْغَالِبِ عَلَيْهِ، كَمَا وَضِعَ (كُلُّ)، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ التَّعْدِيلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِمُؤَكِّدٍ لِمَا قَبْلَهُ، كَقَوْلِكَ: (الْجَمَاعَةُ)، وَ (الْجُمْلَةُ)، فَكَأَنَّهُ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى (كُلِّ) الْإِضَافَةُ لِتَأْكِيدِ مَا قَبْلَهُ، كَانَ أَذَلَّ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَأَشَدَّ اقْتِضَاءً لَهُ، وَلَمْ يَجِبْ فِي: (جَمِيعٍ) مِثْلُ ذَلِكَ لِضَعْفِ اقْتِضَائِهِ لِلْمُضَافِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَيُوضَّحُ اخْتِلَافَ حُكْمِهِمَا أَنَّهُ يُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَيُنَكَّرُ، كَقَوْلِكَ: (الْجَمِيعُ)، وَ (جَمِيعٌ)، وَيَقَعُ مَوَاقِعَ لَا يَقَعُ فِيهَا (كُلُّ)، وَعِلَّتُهُ مَا بَيَّنَّا. وَالتَّأْكِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- اسْمٌ يَخْتَصُّ بِهِ، لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ، نَحْوُ: (أَجْمَعِينَ)، فَهَذَا لَا يَلِي الْعَوَامِلُ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالتَّأْكِيدِ بِعُمُومٍ مَا قَبْلَهُ.

- وَاسْمٌ يَغْلِبُ عَلَيْهِ تَأْكِيدُ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ (كُلُّهُمْ).

- وَاسْمٌ يَعْتَدِلُ فِيهِ التَّأْكِيدُ وَتَرْكُ التَّأْكِيدِ، وَهُوَ (جَمِيعُهُمْ).

وَمِنْ [ظ ١٣٠] أَجَلِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ اخْتَلَفَتِ الْأَحْكَامُ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾ [النمل: ٨٧] عَلَى مَعْنَى الْحَالِ فِي: (ذَاخِرِينَ)، وَعَلَى مَعْرِفَةِ (كُلِّ) بِالْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا. وَلَا يَجُوزُ: (ذَاخِرُونَ) ^(١) عَلَى الصِّفَةِ ^(٢) لـ (كُلِّ) مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا تُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَا تُوصَفُ (كُلِّ)، وَهِيَ مَحذُوفَةٌ، قَدْ حُذِفَ مِنْهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهِيَ الْمُعَرَّفُ لَهَا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، فَـ (كُلِّ) هَاهُنَا مَعْرِفَةٌ، وَ (جَمِيعٌ) نَكِرَةٌ، وَصِفَ بِنَكِرَةٍ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ^(٣). وَتَقُولُ: (الْقَوْمُ جَمِيعٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (الْقَوْمُ كُلِّ)؛ لِأَنَّ (جَمِيعًا) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مُجْتَمِعُونَ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كُلِّ).

وَحُكْمُ: (كُلَّهُمْ) الْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ أَنْ يَضَعَفَ ثَنَاؤُهُ عَلَى عَامِلٍ لَفْظِيٍّ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي كُلُّهُمْ)، أَوْ: (رَأَيْتُ كُلَّهُمْ)؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ تَأْكِيدُ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ مُبْتَدَأٌ بَعْدَمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَهُ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْأَمْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي كُلُّهُمْ)، فَتَبَاعَدَ هَذَا عَنْ أَصْلِهِ، وَلَمْ يَتَبَاعَدْ: (إِنَّ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ فِي الدَّارِ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (أَكَلْتُ شَاةً كُلَّ شَاةٍ)، فَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى التَّأْكِيدِ الَّذِي يُشَبِّهُ أَصْلَهُ، وَلَا يَحْسُنُ: (أَكَلْتُ كُلَّ شَاةٍ)؛ لِتَبَاعُدِهِ عَنْ أَصْلِهِ.

(١) فِي د: (ذَاخِرِينَ).

(٢) فِي د: (عَلَى مَعْنَى الْحَالِ فِي الصِّفَةِ).

(٣) ذَكَرَ سَبِيوِيهِ أَنَّ (كُلِّ) مَعْرِفَةٌ؛ وَلِذَلِكَ يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، قَالَ فِي كِتَابِهِ ١١٥/٢: «وَصَارَ مَعْرِفَةً لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ وَبِبَعْضِهِمْ، وَلَكِنْكَ حَذَفْتَ ذَلِكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ»، فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾ [النمل: ٨٧]، وَاسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ سَبِيوِيهِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِـ (كُلِّ)؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ، كَمَا ذَكَرَ أَنَّ (جَمِيعٌ) نَكِرَةٌ، تَجْرِي مَجْرَى (رَجُلٍ)، قَالَ: «فَأَمَّا جَمِيعٌ فَيَجْرِي مَجْرَى رَجُلٍ وَنَحْوِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ»، وَلِذَلِكَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِـ (كُلِّ)، وَأَمَّا (جَمِيعٌ) فَلِكُونِهَا نَكِرَةٌ وَقَعَتْ مَوْضِعَ الْأَخْبَارِ، وَقَدْ فَسَّرَ الرَّمَانِي هَذَا فِي الْفَقَرَاتِ الْقَادِمَةِ.

وَتَجِبُ فِي (كُلِّ) الْإِضَافَةِ، وَلَا تَجُوزُ فِي: (أَجْمَعِينَ) مِنْ قَبْلِ أَنْ (كُلًّا) نَقِيضُ^(١) (بَعْضٍ)، فَجَائِزٌ فِيهَا الْإِضَافَةُ، كَمَا تَجُوزُ فِي نَقِيضِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ التَّبْعِيضَ مُضَمَّنٌ لِعَیْرِهِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضًا لَشَيْءٍ لَيْسَ بِهِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَرَى (كُلُّ) فِي أَنَّهُ عُمُومٌ لَشَيْءٍ لَيْسَ بِهِ عَلَى جِهَةٍ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، كَمَا يُضَافُ نَقِيضُهُ إِلَى مَا هُوَ مُضَمَّنٌ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَجْمَعُونَ)؛ لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَيْسَ عَلَى نَقِيضِ الْبَعْضِ عَلَى مَا فَسَّرْنَا.

وَالْعُمُومُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى الْأِسْمِ فِي نَفْسِهِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالتَّبْعِيضُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى الْأِسْمِ فِي نَفْسِهِ كَمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ الْعُمُومُ لِمَعْنَى الْأِسْمِ فِي نَفْسِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ التَّبْعِيضُ مُضَمَّنًا بِالْإِضَافَةِ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْعُمُومِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ نَقِيضِ الْبَعْضِ فِي التَّضْمِينِ ذَلِكَ الْحُكْمُ. و(كِلَاهُمَا)، و(كِلَاتَاهُمَا) يَجْرِي فِي التَّأْكِيدِ مَجْرَى (كُلِّهِمْ)، وَعِلَّتُهُ كَعِلَّتِهِ. وَيَحْسُنُ: (جَاءَنِي جَمِيعُهُمْ)، وَلَا يَحْسُنُ: (جَاءَنِي كُلُّهُمْ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى: (كُلِّهِمْ) تَأْكِيدُ مَعْنَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (جَمِيعُهُمْ). وَيَجُوزُ: (قَامَ كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)، و(جَاءَنِي كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُؤَكِّدُ بِهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ عَلَى هَذِهِ [١٣١] الْجِهَةِ، فَحَسَنَ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ اللَّفْظِيَّ، وَلَمْ يَحْسُنْ فِي: (كُلِّهِمْ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.



بَابُ الْجِنْسِ الَّذِي يَكُونُ حَالًا(*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي يَكُونُ حَالًا مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي يَكُونُ حَالًا؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا؟

وَمَا حُكْمُ: (لَكَ رَاقُودٌ خَلًّا)، و(عَلَيْهِ نَحْيٌ سَمْنًا)؟ وَلِمَ حَسَنَ وَقَوِيَ الْحَالُ مِنْ

النَّكِيرَةِ هُنَا، وَلِمَ تَصْلُحَ الصِّفَةُ؟

وَلِمَ جَازَ: (رَاقُودٌ خَلٌّ) بِالإِضَافَةِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ

ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَالًا فَفِيهِ الْفَائِدَةُ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُضَافًا

إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لِلْبَيَانِ عَمَّا قَبْلَهُ؛ إِذْ كَانَ رَاقُودٌ خَلٌّ وَرَاقُودٌ شَرَابٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؟

وَمَا نَظِيرُ النَّصْبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا)؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ

عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْعُدُولِ عَنِ الصِّفَةِ لِلأَوَّلِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْجِنْسَ لَا يَصْلُحُ

أَنْ يُوصَفَ بِهِ؟ وَلِمَ عُدِلَ إِلَى الرَّفْعِ فِي هَذَا، وَالنَّصْبِ فِي: (لَكَ رَاقُودٌ خَلًّا)؟ وَهَلْ

تَجُوزُ فِيهِ الإِضَافَةُ، كَمَا جَازَ فِي الأَوَّلِ؟ وَلِمَ لَا تَصْلُحُ حَتَّى تَقُولَ: (بِصَحِيفَةٍ طِينٍ

الخَاتَمِ)، كَقَوْلِكَ: (بِصَحِيفَةٍ حَسَنَةِ الخَاتَمِ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا) أَنْ يَقُولَ:

(هَذَا رَاقُودٌ خَلٌّ) عَلَى الصِّفَةِ؟

وَلِمَ جَاءَتِ الصِّفَةُ بِالْجِنْسِ عَلَى ضَعْفٍ، حَتَّى جَازَ: (هَذِهِ صُفَّةٌ خَزٌّ) عَلَى

الصِّفَةِ؟ وَلِمَ قُبِحَ هَذَا وَلَمْ يَقْبَحْ فِي الْخَبَرِ، وَلَا الْحَالِ، مِنْ قَوْلِكَ: (جُبَّتْكَ خَزٌّ)،

و(هَذِهِ جُبَّتْكَ خَزًّا)؟

(*) العنوان في الكتاب ١١٧/٢: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة».

وَلَمْ حَسَنَ فِي الْجِنْسِ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ، وَلَمْ يَحْسُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي يَكُونُ حَالًا مِنَ النَّكِرَةِ، وَيَقْوَى ذَلِكَ فِيهِ، وَلَا يَقْوَى فِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ تَتَّبَعَ النَّكِرَةَ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَتَهَا أَنْ تَكُونَ ثَانِيَةً. فَأَمَّا الْجِنْسُ فَلَا يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَتَهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا بِحَقِيقَةٍ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ.

فَلِلصِّفَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْإِتْبَاعُ، وَتَتْمِيمُ بَيَانِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ^(١) مَرْتَبَتَهَا أَنْ تَكُونَ ثَانِيَةً بِحَقِيقَتِهَا فِي نَفْسِهَا، لَا بِأَمْرِ عَارِضٍ فِيهَا، كَمَا يَكُونُ فِي الْحَالِ وَالْخَبَرِ، فَقَدْ انْفَصَلَتْ الصِّفَةُ بِهَذِهِ الْخَوَاصِّ الثَّلَاثِ الَّتِي هِيَ لَهَا [ظ ١٣١] دُونَ الْخَبَرِ وَالْحَالِ. وَوَجَبَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ أَنْ يُخَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصِّفَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْجِنْسِ أَنْ يُخَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْحَالِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: ([لك]^(٢) رَاقُودٌ خَلًّا)، وَ(عَلَيْهِ نَحْيٌ سَمْنًا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ، وَيَحْسُنُ ذَلِكَ فِيهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَيَجُوزُ: (رَاقُودٌ خَلٌّ)^(٣) بِالْإِضَافَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَبَيْنَ الْإِضَافَةِ فِي الْمَعْنَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ، أَيُّ: رَاقُودٌ هُوَ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَاقُودٌ خَلٌّ، وَرَاقُودٌ شَرَابٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ لِلْفَائِدَةِ أَنَّ الْخَلَّ كَائِنٌ فِي الرَّاقُودِ.

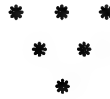
وَنَظِيرُ النَّصْبِ قَوْلُهُمْ: (مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٌ خَاتَمُهَا)، فَهَذَا نَظِيرُهُ فِي أَنَّهُ عُدِلَ عَنِ الصِّفَةِ مِنْ أَجْلِ اسْمِ الْجِنْسِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عُدِلَ إِلَى الْحَالِ وَهَاهُنَا عُدِلَ إِلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ يَصْلُحُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَبَعْدَ الْأَوَّلِ مُفْرَدٌ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْحَالِ، وَتَجُوزُ الْإِضَافَةُ.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في د: (فأن).

(٣) في د: (خلًا).

وَإِذَا^(١) قُلْتَ: (مَرَزْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا)، [فَلَكَ]^(٢) أَنْ تَقُولَ: (رَاقُودٌ خَلٌّ) عَلَى الصِّفَةِ، وَ(هَذِهِ صُفَّةٌ خَزٌّ)، وَفِيهِ قُبْحٌ؛ لِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ مَرْتَبَةُ الْجِنْسِ أَنْ تَكُونَ أَوَّلًا بِحَقِيقَتِهِ^(٣) فِي نَفْسِهِ. وَمَرْتَبَةُ الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ ثَانِيًا. وَيَحْسُنُ فِي الْجِنْسِ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا وَحَالًا، كَقَوْلِكَ: (جُبْتُكَ خَزٌّ)، وَ(هَذِهِ جُبْتُكَ خَزًّا)؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَالْحَالَ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، لَيْسَ بِتَابِعٍ لَهُ، فَيَحْسُنُ فِي الْجِنْسِ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ بِمَا لَهُ مِنَ الْمَرْتَبَةِ بِحَقِيقَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَحْسُنُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.



(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الأصل ود: (إذا).

(٣) في الأصل ود: (تخصصه).

بَابُ الْجِنْسِ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِهِ لأنَّه^(١) غَيْرُ الْأَوَّلِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ الْأَوَّلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الصِّفَةِ مِمَّا هُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يُوصَفُ الشَّيْءُ بِمَا هُوَ غَيْرُهُ، كَمَا يَكُونُ الْحَالُ مِنْهُ مِمَّا هُوَ غَيْرُهُ؟
وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا)؟ وَلِمَ جَازَ مِثْلُ هَذَا^(٢) عَلَى الْحَالِ، وَلِمَ يَجْزُ عَلَى^(٣) الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ)؟ فَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ: مُلَاصِقٍ؟ وَلِمَ يُبَيِّنُ: (بَيْتَ بَيْتٍ)؟ وَلِمَ لَا يُثَنَّى إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَوْ الظَّرْفِ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي: (دُنْيَا) وَمَوْضِعِ: (بَيْتَ بَيْتٍ)؟ وَهَلْ هُوَ مَعْنَى الْكَلَامِ فِي: هُوَ مُنَاسِبِي بِالْعَمِّ، وَهُوَ [١٣٢] مُجَاوِرِي؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا، وَلِمَ يَجْزُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ الْعِلْمُ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ مَعْنَى الْكَلَامِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: أَنْتَ الْكَامِلُ لِخِصَالِ^(٤) الرَّجُلِ؟ وَلِمَ جُعِلَ نَصْبُهُ كَنَصْبِ: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ

(١) قوله: (لأنه) ساقط من د.

(*) العنوان في الكتاب ١١٨/٢: « هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ».

(٢) قوله: (مثل هذا) ساقط من د.

(٣) قوله: (على) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (الخصال).

نَكْرَةً اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ لَا يَصْلُحُ فِيهِ أَنْ يَتَّبَعَ، مَعَ اقْتِصَائِهِ لَهُ بَعْدَ التَّمَامِ؟
وَمَا حُكْمُ: (هَذَا دِرْهَمٌ وَزْنًا)؟ وَلَمْ لَا يُوصَفُ بِهِ، فَيُقَالُ: (هَذَا دِرْهَمٌ وَزْنٌ)،
كَمَا جَازَ: (وَزْنًا) عَلَى الْحَالِ؟

وَلَمْ صَارَتِ الْحَالُ أَوْسَعَ^(١) مِنَ الصِّفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ مُتَمِّمَةٌ
لِلْأَسْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا حَسِيبٌ جِدًّا)، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا حَسِيبٌ جِدٌّ) عَلَى الصِّفَةِ،
(هَذَا عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ) عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ: (عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلَمْ جَازَ:
(هَذَا عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا عَرَبِيٌّ اكْتَفَى^(٢))، وَلَا: (هَذَا عَرَبِيٌّ اكْتَفَاءً)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي: (حَسْبُ) بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ: (حَسْبُ) فِي الْأَمْرِ، وَلَا يُقَالُ:
(اكْتَفَاءً) عَلَى هَذَا الْحَدِّ؟ وَلَمْ لَزِمَتْهُ إِضَافَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكْمِيلٌ بِالْمُبَالَغَةِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (فَعَلُهُ جَهْدُهُ)، وَ(طَاقَتُهُ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ
فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ فِي بَابِ (جَهْدِهِ) وَ(طَاقَتِهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا
الْبَابَ وَقَعَ الْجِنْسُ فِيهِ مَوْقِعَ الصِّفَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى مُضْمَرٍ
لَا يُوصَفُ، نَحْوُ: (لَقِيتُهُ كِفَاحًا)، وَ(أَتَيْتُهُ جِهَارًا)، فَقَدْ أُمِنَ الْوَصْفُ فِي هَذَا؟
وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (هَذِهِ عِشْرُونَ مَرَارًا)؟ وَلَمْ جَازَ الْحَالُ وَلَمْ يَجْزُ عَلَى التَّمْيِيزِ؟
وَ(هَذِهِ عِشْرُونَ أَضْعَافُهَا)، وَلَمْ جَازَ: (هَذِهِ عِشْرُونَ أَضْعَافُهَا)، وَ(هَذِهِ عِشْرُونَ
أَضْعَافٌ)، فِيمَا حَكَاهُ يُونُسُ^(٣)؟ وَلَمْ كَانَ النِّصْبُ أَكْثَرَ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ)؟ وَلَمْ جَازَ هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَا دِرْهَمٌ اسْتِوَاءٌ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (سَوَاءً) أَحَقُّ بِالْحَالِ؛ إِذْ قَدْ يُوصَفُ بِهِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ
وَعَزَّ: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠]؟ وَلَمْ جَازَ بِالنِّصْبِ وَالْجَرِّ؟ وَلَمْ
جَازَ: (هَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ) بِالرَّفْعِ، أَيْ: تَامٌ، وَجَازَ النِّصْبُ؟

(٢) فِي د: (اكْتَفَاءً).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَوْ تَتَّبَعَ).

(٣) سَبْيُوهُ ١١٩/٢.

وَلَمْ فَصَّلْ سَبَبِيَّهِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنْ مَسَائِلِ الْأَوَّلِ^(١) فِي قَوْلِكَ: (هَذَا عَرَبِيٌّ مَحْضًا)، وَ (هَذَا عَرَبِيٌّ قَلْبًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِحَوَازِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، مَعَ^(٢) أَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا رُفِعَ قُدِّرَ تَقْدِيرَ مَا هُوَ الْأَوَّلُ، كَمَا هُوَ^(٣): (زَيْدُ الْأَسَدِ)، وَكَذَلِكَ: (هَذَا عَرَبِيٌّ قَلْبٌ)، تَجْعَلُ الْعَرَبِيَّ هُوَ الْقَلْبَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَهُوَ الْمَحْضُ، فَهَذَا عَلَى الْإِتْسَاعِ فِي الْكَلَامِ؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا عَرَبِيٌّ مَحْضًا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَلَمْ يَجْزُ إِلَّا: (هَذَا عَرَبِيٌّ قُحٌّ) بِالرَّفْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يُوصَفُ بِمَا هُوَ غَيْرُهُ عَلَى التَّأْوِيلِ [١٣٢ ظ] لِلْمُبَالَغَةِ لَمْ يَجْزُ فِيمَا هُوَ إِلَّا الصِّفَةُ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ مِائَةٌ وَزَنَ سَبْعَةٍ)؟ وَلَمْ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَهَلْ الرَّفْعُ عَلَى الْإِتْسَاعِ فِي الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذِهِ مِائَةٌ نَقَدَ الْأَمِيرِ)، وَ (هَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الْأَمِيرِ)، وَ (هَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ الْيَمَنُ)؟ وَلَمْ جَازَ بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ؟ وَلَمْ جَازَ فِي الْوِزْنِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَوْزُونِ وَبِمَعْنَى الْمَصْدَرِ؟ وَلَمْ جَازَ فِي الْخَلْقِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالْحَلْبُ، وَفِي الرِّضَا، وَالْعَدْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ مَعَ الْمُبَالَغَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (يَوْمٌ غَمٌّ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: (هَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الْأَمِيرِ)؟ وَلَمْ^(٤) جَازَ عَلَى سُؤَالِ: مَا هِيَ؟ وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الصِّفَةِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ أَمِيرٍ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلَمْ جَازَ فِي: (ضَرْبٍ) أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ مَضْرُوبٍ؟

وَلَمْ جَازَ: (ابْنُ عَمِّي دُنْيَا) وَلَمْ يَجْزُ: (ابْنُ عَمِّي دُنْيَا) عَلَى الْخَبَرِ، وَلَا: (الْعَرَبِيُّ جِدٌّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ أَحْمَلُ لِلتَّأْوِيلِ بِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؟ وَلَمْ كَانَ حَمْلُ الْمَصْدَرِ عَلَى الْخَبَرِ أَجُوزَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الصِّفَةِ؟ فَلِمَ كَانَتْ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَيَقَع).

(٤) فِي د: (وَمَا).

(١) سَبَبِيَّهِ ١١٩/٢.

(٣) فِي د: (كَمَا تَقُول).

الصِّفَةُ أَضَيِّقُ مِنَ الْحَالِ وَالْخَبَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُتَمِّمَةٌ لِلْاسْمِ^(١)، تَتَّبَعُهُ فِي إِعْرَابِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ وَالْخَبَرُ، وَقَدْ يَكُونُ الْجِنْسُ خَبَرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَقَوْلِكَ: (خَاتَمُكَ فِضَّةٌ)، وَلَا يَكُونُ صِفَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ؟

وَلَمْ اسْتَوِ الْمَصْدَرُ وَالْجِنْسُ الَّذِي لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى انْتَصَبَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَحُمِلَا عَلَى التَّأْوِيلِ، مَعَ أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَحُمِلَا عَلَى التَّأْوِيلِ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ عَلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ فِي الْقُوَّةِ؟

وَمَا الشَّيْءُ الَّذِي يُوصَفُ بِمَا هُوَ هُوَ، وَهُوَ مِنْ اسْمِهِ؟ وَمَا الشَّيْءُ الَّذِي يُوصَفُ بِمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ مِنْ اسْمِهِ؟ وَمَا الشَّيْءُ الَّذِي يُوصَفُ بِمَا لَيْسَ هُوَ، وَلَا مِنْ اسْمِهِ؟ وَلَمْ يَمَثَلِ الْأَوَّلُ بِقَوْلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلُ)، وَالثَّانِي: (هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا)، وَالثَّلَاثُ: (هَذَا دِرْهَمٌ وَزَنًا)^(٢)؟

وَلَمْ قَسَمَ الصِّفَةُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، مَعَ أَنَّ التَّابِعَ فِيهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ [عَلَيْهِ]^(٣) اسْمُ صِفَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوْجُهَ الْأُخْرَى عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَمْيِيزِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ الصِّفَةِ، وَلَا كَانَ عَلَى حَقِيقَتِهَا فِي تَتْمِيمِ بَيَانِ الْأَوَّلِ فِيمَا وَضِعَ لَهُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ صِفَةِ النِّكَرَةِ مِمَّا هُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَالَفَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ جِنْسٌ، امْتَنَعَ أَنْ يَتَّبَعَ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ الْمُكَمَّلَةِ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ، وَجَرَى عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْاسْمِ، تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَهِيَ أَحْمَلُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الشَّيْءُ بِالْجِنْسِ [١٣٣] الَّذِي هُوَ غَيْرُهُ، فَلَمَّا تَبَاعَدَ مِنَ الصِّفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ بِوَجْهَيْنِ امْتَنَعَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ؛

(١) فِي د: (الاسم).

(٢) سيبويه ٢/ ١٢١.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

لأنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْاسْمِ، يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا)، فَتَنْصِبُ (دُنْيَا) عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا الصِّفَةِ، لَوْ قُلْتَ: (هَذَا ابْنُ عَمِّي الدُّنْيَى) لَمْ يَجْزْ؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ جِنْسٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ. وَتَقُولُ: (هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ)، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ جَارِي مُلَاصِقًا، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا عَلَى الصِّفَةِ، وَلَوْ قُلْتَ: (هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ) عَلَى الصِّفَةِ لَمْ يَجْزْ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا بُنِيَ مِنْ هَذِهِ الظُّرُوفِ بِنَاءِ الْاسْمِ الْمُرَكَّبِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الظَّرْفِ وَالْحَالِ، لَوْ قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ صَبَاحَ مَسَاءَ) جَارَ، وَلَوْ قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ عِنْدَ صَبَاحِ مَسَاءَ) لَمْ يَجْزْ؛ إِذْ كَانَ قَدْ وَقَعَ مَوْضِعَ الْمُضَافِ، وَخَرَجَ عَنِ الظَّرْفِ وَالْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ مَوْضِعَ الظَّرْفِ اخْتُمِلَ التَّرْكِيبُ عَلَى تَضَمُّنِ الْوَائِ؛ لِقُوَّتِهِ فِي مَعْنَى الظَّرْفِ؛ إِذْ وَقَعَ مَوْضِعَ الْحَالِ فَاخْتُمِلَ ^(١) لِمَجِيئِهِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ مَوْضِعَ الصِّفَةِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُكْمَلٌ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ، جَاءَ بَعْدَ الْاسْمِ النَّاقِصِ فِي التَّقْدِيرِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَكْمِيلٍ. وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُكْمَلٌ لِلْمُضَافِ، فَلَمْ يَصْلُحْ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى تَضَمُّنِ مَعْنَى الْوَائِ، كَمَا صَلَحَ فِي الظَّرْفِ وَالْحَالِ.

وَالْعَامِلُ فِي: (دُنْيَا) مَعْنَى الْكَلَامِ؛ إِذْ كَانَ: (هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا) فِي ^(٢) مَوْضِعِ: هُوَ مُنَاسِبِي دُنْيَا، وَكَذَلِكَ: (هُوَ جَارِي) فِي مَوْضِعِ: هُوَ مُجَاوِرِي مُلَاصِقًا. وَنَظِيرُهُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا) فِي أَنَّهُ عَمِلَ فِيهِ مَعْنَى الْكَلَامِ؛ إِذْ مَعْنَى: (أَنْتَ الرَّجُلُ): الْكَامِلُ لِخِصَالِ ^(٣) الرَّجُلِ، فَقُلْتَ: (عِلْمًا) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ: أَنْتَ الرَّجُلُ عَالِمًا فَهَمَّا، وَلَا يَجُوزُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ الْعِلْمُ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الثَّانِيَّ جِنْسٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَلَا يَجْرِي عَلَى الصِّفَةِ.

(٢) قوله: (في) ساقط من د.

(١) في الأصل ود: (احتمل).

(٣) في د: (الخصال).

وَنَظِيرُهُ أَيْضًا: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)؛ لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى شَبِّهِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ، وَلَا مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ هُوَ عَلَى شَبِّهِهِ مِنْ جِهَةِ تَقْدِيرِهِ، وَهُوَ أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ يَقْتَضِيهِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبَعَهُ، فَهُوَ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا دِرْهَمٌ وَزَنًا)، فَيَكُونُ (وَزَنًا) حَالًا مِنَ النَّكِرَةِ؛ لَأَنَّهُ جِنْسٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَالنَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ الْحَالِ دُونَ الْوَصْفِ، إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرِ.

وَالْحَالُ أَوْسَعُ مِنَ الصِّفَةِ؛ لَأَنَّ الصِّفَةَ مُتَمِّمَةٌ لِلأَوَّلِ، تَابِعَةٌ لَهُ، فَلَا يُحْتَمَلُ مِنْ [أَجْلِ] ^(١) هَذَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ.

وَلَا يَجُوزُ: (عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَلَا: (هَذَا عَرَبِيٌّ اكْتِفَاءً)، وَإِنْ كَانَ مُقَارَبًا لِمَعْنَى: (هَذَا عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي: (حَسْبُهُ) مُبَالَغَةً؛ إِذْ كَانَ يُبَالِغُ بِهِ فِي الْأَمْرِ، فَيُقَالُ: (حَسْبُ)، وَلَا يَجُوزُ: (اكْتِفَاءً) عَلَى هَذَا الْحَدِّ. وَلَزِمَتْهُ [١٣٣] الْإِضَافَةُ؛ لِتَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ؛ إِذْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ ^(٢) الْأَوْحِدِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالشَّرْفِ.

وَنَظِيرُهُ: (فَعَلَهُ جَهْدَهُ)، وَ(طَاقَتَهُ)، وَ(لَقِيْتُهُ كِفَاحًا)، وَ(أَتَيْتُهُ جَهَارًا)، وَكُلُّهَا مَصَادِرُ وَقَعَتْ مَوْجِعَ الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَتَى فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ؛ لَأَنَّهُ بَعْدَ ظَاهِرٍ، وَالثَّانِي أَتَى فِي غَيْرِ مَوْجِعِ الصِّفَةِ؛ لَأَنَّهُ بَعْدَ مُضْمَرٍ.

وَتَقُولُ: (هَذِهِ عِشْرُونَ مَرَارًا) عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لَأَنَّ الْعَدَدَ لَا يُمَيِّزُ بِالْجَمْعِ، لَوْ قُلْتَ: (عِشْرُونَ دِرَاهِمًا) لَمْ يَجْزُ.

وَتَقُولُ: (هَذِهِ عِشْرُونَ أَضْعَافًا)، وَ(هَذِهِ عِشْرُونَ أَضْعَافًا)، فَتُجْرِيهِ مُجْرَى: (مُضَاعَفَةً) فِي أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَيُنْصَبُ عَلَى الْحَالِ. وَيَجُوزُ: (هَذِهِ عِشْرُونَ أَضْعَافًا)، وَ(هَذِهِ عِشْرُونَ أَضْعَافًا)؛ لَأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِهِ، وَجُعِلَتِ الْعِشْرُونَ هِيَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من د.

(٢) في الأصل ود: (للمنزلة).

الْأَضْعَافَ، فَجَارَتْ الصِّفَةُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. حَكَى ذَلِكَ يُوسُفُ عَنِ الْعَرَبِ^(١)، وَالنَّصْبُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَصْدَرِ أَغْلَبُ.

وَنَقُولُ: (هَذَا دِزْهَمٌ سَوَاءٌ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) قَدْ اسْتُعْمِلَ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَالصِّفَةِ لِمَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ مَعْنَى (تَامٌ)، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَ(سَوَاءٌ) بِالْجَرِّ عَلَى الصِّفَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مُسْتَوِيَاتٍ لِلْسَّائِلِينَ.

فَصْلٌ

فَرَّقَ سَبِيحُ بَيْنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي^(٢) تَأْتِي فِي^(٣) [هَذَا الْبَابِ]^(٤) وَالْمَسَائِلِ الَّتِي تَأْتِي قَبْلَهُ مِنْ جِهَةِ احْتِمَالِهَا لَوَجْهَيْنِ: الْحَالُ وَالصِّفَةُ، وَالْبَابُ الْأَوَّلُ عَقْدُهُ عَلَى الْحَالِ دُونَ الصِّفَةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (هَذَا عَرَبِيٌّ مَحْضًا)، وَ(هَذَا عَرَبِيٌّ قَلْبًا) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى الْجِنْسِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ الْأَسَدُ)، فَتَجَرِيهِ عَلَى الْأَوَّلِ مُجَرِي مَا هُوَ هُوَ، فَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: (هُوَ عَرَبِيٌّ قَلْبًا)^(٥)، أَيُّ: هُوَ الْقَلْبُ بِعَيْنِهِ، عَلَى مُبَالَغَةِ التَّشْبِيهِ، وَكَذَلِكَ: (هَذَا عَرَبِيٌّ مَحْضٌ).

فَأَمَّا: (هَذَا عَرَبِيٌّ قُحٌّ) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ جِنْسٍ، وَلَكِنَّهُ صِفَةُ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا كَانَ يُوصَفُ بِمَا هُوَ غَيْرُهُ عَلَى التَّأْوِيلِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي هَذَا الْبَابِ لَمْ يَجْزُ فِيمَا هُوَ صِفَةٌ إِلَّا الْإِتْبَاعُ.

وَنَقُولُ: (هَذِهِ مِائَةٌ وَزَنْ سَبْعَةٌ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ (وَزْنًا) فِي مَوْضِعِ مَوْزُونٍ، وَكَذَلِكَ: (هَذِهِ مِائَةٌ صَرَبٌ أَمِيرٍ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ:

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي).

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(١) سَبِيحُ ١١٩/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِيهِ).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (مِلَتْ).

مَضْرُوبُ أَمِيرٍ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى مُوجِبِ لَفْظِهِ مِنْ مَعْنَى الْمَضْدَرِ.

وَإِذَا قُلْتُ: (هَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الْأَمِيرِ)، وَ (هَذِهِ مِائَةٌ نَقَدَ الْأَمِيرِ)، وَ (هَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ الْيَمَنُ) لَمْ يَجْزُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَلَا عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تُوصَفُ النِّكَرَةُ بِالمَعْرِفَةِ، وَلَكِنْ يُنْصَبُ عَلَى الْمَضْدَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يُضْرَبُ ضَرَبَ الْأَمِيرِ، وَيُنْسَجُ نَسَجَ الْيَمَنِ. وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى جَوَابِ: مَا هِيَ؟ فَتَقُولُ: ضَرَبَ الْأَمِيرِ [١٣٤]، وَهُوَ نَسَجَ الْيَمَنِ.

وَكُلُّ مَضْدَرٍ اسْتُعْمِلَ عَلَى وَجْهَيْنِ: جِهَةُ الْمَضْدَرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ، وَجِهَةُ الصِّفَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْحَالُ عَلَى الْمَضْدَرِ، وَالِإِثْبَاعُ عَلَى الصِّفَةِ إِذَا تَجَرَّدَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَمِنْ ذَلِكَ الْوِزْنُ فِي مَعْنَى: مُوزُونٍ، وَ (ضَرَبَ الْأَمِيرِ) فِي مَعْنَى: مَضْرُوبِ الْأَمِيرِ، وَالْخَلْقُ فِي مَعْنَى: مَخْلُوقٍ، كَقَوْلِكَ: (يَعْلَمُ هَذَا الْخَلْقُ)، وَالْحَلْبُ فِي مَعْنَى: مَحْلُوبٍ، وَالْعَدْلُ فِي مَعْنَى: عَادِلٍ، وَالرِّضَا فِي مَعْنَى: مَرْضِيٍّ، وَإِنَّمَا جَاَزَ ذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ، [كَقَوْلِهِمْ] ^(١): (هَذَا يَوْمٌ غَمٌّ) فَجُعِلَ الْيَوْمُ هُوَ الْغَمُّ لِلْمُبَالَغَةِ.

وَتَقُولُ: (هُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا) عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ: (ابْنُ عَمِّي دِنْيٌ) عَلَى الْخَبَرِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْحَالَ أَحْمَلُ لِلتَّأْوِيلِ؛ إِذْ كَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ: (هُوَ عَرَبِيٌّ جِدًّا)، وَلَا يَجُوزُ: (الْعَرَبِيُّ جِدًّا).

وَالصِّفَةُ أَصْبَحَتْ مِنَ الْحَالِ وَالْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجِيئَانِ بَعْدَ التَّمَامِ، إِلَّا أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ، وَالْحَالَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ تَأْتِي عَلَى نُقْصَانِ الْاسْمِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَتْمِيمٍ.

وَالْجِنْسُ يَكُونُ خَبَرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ كَيْفَ تَصَرَّفَتْ الْحَالُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَمَّا انْفَصَلَ مِنَ الْأَوَّلِ ^(٢) كَانَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى جِهَةِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَوْلَاهُمْ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

العَارِضِ، كَمَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ بَعْدَ الْفَاعِلِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، إِذْ قَدْ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ
هُوَ الْفَاعِلُ، وَيَكُونُ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَقِيقَةِ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا
لَهُ ذَلِكَ بِمَعْنَى عَارِضٍ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ لِأَنَّ بِهَا^(١) تَتِمِّمُ الْأِسْمَ بِحَقِيقَتِهَا فِي
نَفْسِهَا؛ فَلِهَذَا جَازَ: (خَاتَمُكَ فَضَّةٌ) عَلَى الْخَبَرِ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يَجُزْ: (هَذَا
خَاتَمٌ فَضَّةٌ) عَلَى الصِّفَةِ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ.

وَالْمَصْدَرُ وَالْجِنْسُ الَّذِي لَيْسَ بِمَصْدَرٍ سَوَاءٌ فِي هَذَا الْبَابِ، يَنْتَصِبَانِ مِنْ وَجْهِ
وَاحِدٍ، وَيَكُونُ الْإِتْبَاعُ فِيمَا صَحَّ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الْأَوَّلِ مَجْرَى مَا هُوَ هُوَ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ
جِنْسُ الْفِعْلِ، فَهُوَ يُوَافِقُ^(٢) الْجِنْسَ بِالْمَعْنَى^(٣) مِنْ طَرِيقِ الْجِنْسِ.

وَالصِّفَةُ فِي الْمَعْنَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: صِفَةُ لِلشَّيْءِ بِمَا هُوَ هُوَ، وَهُوَ مِنْ اسْمِهِ.
وَصِفَةُ لَهُ بِمَا هُوَ هُوَ، وَلَيْسَ مِنْ اسْمِهِ. وَصِفَةُ لَهُ بِمَا لَيْسَ هُوَ هُوَ، وَلَا مِنْ اسْمِهِ.
فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ^(٤) الطَّوِيلِ).

وَالثَّانِي: (هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا).

وَالثَّالِثُ: (هَذَا دِرْهَمٌ وَزَنًا).

وَلَا يُطْلَقُ اسْمُ (صِفَةٍ) إِلَّا عَلَى التَّابِعِ فِي الْإِعْرَابِ، الْمُكْمَلِ لِلْبَيَانِ، فَأَمَّا هَذَانِ
الْوَجْهَانِ، وَهُمَا عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ فِيمَا يُؤْوُلُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: (هَذَا زَيْدٌ
ذَاهِبًا) قَدْ دَلَّتْ بِهِ عَلَى: (زَيْدٌ الذَّاهِبُ) إِلَّا أَنَّكَ جِئْتَ بِ (ذَاهِبٍ) عَلَى طَرِيقِ مَا فِيهِ
الْفَائِدَةُ، لَا عَلَى طَرِيقِ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ الْمُكْمَلِ لِمَعْنَى الْأِسْمِ. وَإِذَا قُلْتَ: (هَذَا دِرْهَمٌ وَزَنًا)
فَفِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ [ظ ١٣] جَرَى عَلَى وَضْعِ (وَزَنٍ) مَوْضِعَ (مَوْزُونٍ)، وَقَدْ
دَلَّتْ عَلَى: (دِرْهَمٌ مَوْزُونٌ) بِطَرِيقِ مَا هُوَ لِلْفَائِدَةِ، لَا لِلْبَيَانِ عَلَى جِهَةِ وَضْعِ الْمَصْدَرِ
مَوْضِعَ الصِّفَةِ، لَا عَلَى جِهَةِ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ عَلَى بَابِهَا؛ فَلِهَذَا قَسَمَ الصِّفَةَ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا،
وَمَرَّجِعُهَا فِي حَقِيقَتِهَا إِلَى الْمُكْمَلِ لِبَيَانِ الْأَوَّلِ، وَبِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ تَتَّبَعَهُ فِي إِعْرَابِهِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُوَافِق).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (بِرَجُلٍ).

(١) فِي د: (لَهَا).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمَعْنَى).

بَابُ صِفَةِ النَّكِرَةِ الْمُقَدَّمَةِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ النَّكِرَةِ الْمُقَدَّمَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ النَّكِرَةِ الْمُقَدَّمَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْإِتْبَاعُ فِي الْإِعْرَابِ، وَإِنْ كَانَتْ مُقَدَّمَةً مَوْضِعُهَا التَّأخِيرُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ صِفَةً تَابِعَةً فَهِيَ مُكَمَّلَةٌ لِبَيَانِ الْأِسْمِ، كَمَا تَكُونُ الصَّلَةُ مُوجِبَةً لِتَمَامِهِ، وَلَا يُقَدَّمُ بَعْضُ الْأِسْمِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَفْعُولُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُكَمَّلًا لِبَيَانِ الْأِسْمِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلصَّلَةِ وَالصِّفَةِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا التَّقْدِيمِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا رَجُلٌ قَائِمًا)؟ وَلِمَ وَجَبَ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مُقَدَّمَةٌ؟

وَلِمَ حَسَنَ الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ فِي التَّقْدِيمِ، وَلِمَ يَحْسُنُ فِي التَّأخِيرِ؟

وَلِمَ حَسَنَ: (هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ) عَلَى الْحَالِ، وَلِمَ يَحْسُنُ: (هَذَا رَجُلٌ قَائِمًا) عَلَى

الْحَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ مَا هُوَ أَوْلَى مِنَ الْحَالِ بِمَا هُوَ يُؤَدِّي عَنْ الْمَعْنَى؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَمَّا فِيهِ مَعْنَى

الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ ذِكْرُ الْكَرِيمِ أَوْ الظَّرِيفِ، أَوْ بِأَنَّهُ (هَذَا)، فَقُلْتَ: (هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ)،

كَأَنَّكَ قُلْتَ: (هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ)، وَلَوْ كَانَ كِنَايَةً عَنِ الْعَلَمِ أَوْ الْجِنْسِ لَمْ يَجْزُ، كَمَا لَا

يَجُوزُ: (زَيْدٌ قَائِمًا رَجُلٌ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذَا قَائِمٌ رَجُلٌ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَلِمَ قَبِحَ: (مَرَرْتُ بِقَائِمٍ)، وَ(أَتَانِي قَائِمٌ)، وَ(فِيهَا قَائِمٌ رَجُلٌ) يَجُوزُ عَلَى

ضَعْفٍ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١٢٢: « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ».

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظْلَةً
ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَادِرُ
وقَوْلِ الْآخَرِ:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنًا لَوْ نَظَرْتَهُ
شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ
وقَوْلِ كَثِيرٍ:

لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ

وَلَمْ كُنْ هَذَا فِي الشَّعْرِ، وَقُلْ فِي [١٣٥] الْكَلَامِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (قَائِمًا فِيهَا رَجُلٌ)؟ و[لَمْ] لَا يَجُوزُ كَمَا جَازَ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)؟
وَهَلْ ^(١) يَجُوزُ: (مَرَرْتُ قَائِمًا بِرَجُلٍ)، أَوْ (مَرَرْتُ وَاقِفًا بِرَجُلٍ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ
وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ؟

وَلَمْ اِمْتَنَعَ: (مَرَرْتُ بِقَائِمًا رَجُلٍ)، أَوْ: (رُبَّ قَائِمًا رَجُلٍ)؟ وَلَمْ قَالَ ^(٢): «مَعْرِفَةُ
قُبْحِهِ أَمْثَلُ مِنْ إِعْرَابِهِ»؟

وَمَا حُكْمُ: (بِكَ مَأْخُودٌ زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ: (فِيهَا مَأْخُودًا زَيْدٌ)، وَلَمْ يَحْسُنُ إِلَّا
الرَّفْعُ فِي: (بِكَ مَأْخُودٌ زَيْدٌ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (الْيَوْمَ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ: (الْيَوْمَ شَدِيدًا الْقِتَالُ)، وَلَمْ يَجْزُ:
(الْيَوْمَ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ)؟

وَمَا الظَّرْفُ النَّاقِصُ؟ وَمَا الظَّرْفُ التَّامُّ؟ وَلَمْ جَازَ فِي التَّامِّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا، وَلَمْ
يَجْزُ فِي النَّاقِصِ؟

وَمَا حُكْمُ: (عَلَيْكَ نَازِلٌ زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ: (عَلَيْكَ أَمِيرًا زَيْدٌ) بِالنَّصْبِ، وَلَمْ
يَجْزُ: (عَلَيْكَ نَازِلًا زَيْدٌ)؟

وَلَمْ جَازَ: (عَلَيْكَ زَيْدٌ) عَلَى مَعْنَى الْإِمْرَةِ، وَلَمْ يَجْزُ: (عَلَيْكَ زَيْدٌ) بِمَعْنَى النُّزُولِ؟

وَلَمْ يَضَعْفَ تَقْدِيمُ الْحَالِ مَعَ الظَّرْفِ، وَلَمْ يَضَعْفَ مَعَ الْفِعْلِ؟
وَلَمْ جَارَ الْفَضْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ
مَعَ أَنَّهَا مُتَمِّمَةٌ لِبَيَانِهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ النَّكَرَةِ الْمُقَدَّمَةِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهَا
عَلَى الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ التَّابِعَةَ مُتَمِّمَةٌ لِبَيَانِ الْأِسْمِ، فَهِيَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ، وَلَا يُقَدَّمُ بَعْضُ حُرُوفِ الْأِسْمِ عَلَيْهِ، فَهِيَ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الصِّلَةِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ، وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ التَّكْمِيلُ لِبَيَانِ
الْأِسْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ وَالْخَبَرُ وَالْمَفْعُولُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَإِنْ كَانَ
مَوْضِعُهَا التَّأْخِيرَ فَلَيْسَتْ مُكَمِّلَةً لِبَيَانِ الْأِسْمِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لِلزِّيَادَةِ فِي الْفَائِدَةِ،
وَالْخَبَرَ لِمُعْتَمِدِ الْفَائِدَةِ، وَالْمَفْعُولَ لِبَيَانِ مَنْ وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ.

وَتَقُولُ: (هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ لِمَا تَقَدَّمَ عَلَى النَّكَرَةِ،
وَالْمَعْنَى فِيهِ كَمَعْنَى: (هَذَا رَجُلٌ قَائِمٌ) إِلَّا أَنَّهُ لِمَا تَقَدَّمتِ الصِّفَةُ ائْتَمَعَ الْإِتْبَاعُ،
وَجَاءَتِ الْحَالُ الَّتِي تُؤَدِّي عَنْ الْمَعْنَى عَلَى صِحَّةٍ.

وَلَا يَحْسُنُ: (هَذَا رَجُلٌ قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ لَهُ وَجْهًا هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْحَالِ،
وَهُوَ الْإِتْبَاعُ؛ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ مَعَ تَأْدِيَتِهِ لِلْمَعْنَى، فَإِذَا تَقَدَّمَ حَسُنَتِ الْحَالُ، وَلَمْ يَجْزُ غَيْرُهَا.
وَتَقُولُ: (هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ) إِذَا كَانَ (هُوَ) كِنَايَةً عَمَّا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ ذُكِرَ
هَذَا أَوْ ذَاكَ فَقُلْتَ: (هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ)، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ)،
وَلَوْ كَانَ كِنَايَةً عَنِ الْعَلَمِ أَوِ الْجِنْسِ لَمْ يَجْزُ، كَمَا لَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ قَائِمًا رَجُلٌ)، وَلَا:
(الْإِنْسَانُ قَائِمًا رَجُلٌ).

وَتَقُولُ: (هَذَا قَائِمٌ رَجُلٌ) فَيَحْسُنُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَكَ: (قَائِمٌ) خَبَرًا،
(رَجُلٌ) بَدَلٌ مِنْهُ.

وَلَا يَحْسُنُ: (فِيهَا قَائِمٌ رَجُلٌ)، كَمَا لَا يَحْسُنُ: (مَرَزْتُ بِقَائِمٍ)، وَ(أَتَانِي قَائِمٌ)؛
لَأَنَّكَ قَدْ أَوْكَيْتَهُ الْعَامِلَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ فِيهِ [ظ ١٣٥] الْفِعْلُ، وَلَا الصِّفَةُ الَّتِي
تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ فِي الصِّفَةِ.
وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٤٦٨ وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظْلَةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(١)

وَالْمَعْنَى: ظِبَاءٌ مُسْتَظْلَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ الصِّفَةَ نَصَبَهَا عَلَى الْحَالِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا
قَبْلُ.

وَقَالَ الْآخَرُ:

٤٦٩ وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ نَظَرْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ الْعَيْنَ تَشْهَدِ^(٢)

فَالْمَعْنَى: وَبِالْجِسْمِ مِنِّي شُحُوبٌ بَيِّنٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ:

٤٧٠ لِعِزَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ^(٣)

فَالْمَعْنَى: لِعِزَّةٍ طَلَلٌ مُوَحِّشٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ، قَلِيلٌ فِي
الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّقْدِيمِ مِنْ أَجْلِ إِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
غَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَجْرِي عَلَى التَّرْتِيبِ.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٥٧، وانظر سيبويه ١٢٣/٢، وابن السيرافي
٣٤٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، والغرة لابن الدهان ٣٨٨/١، وابن يعيش ٦٤/٢، وشرح
التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٣.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو من شواهد جمل الخليل ١٠٣، وسيبويه ١٢٣/٢،
والتبصرة والتذكرة ٢٩٩/١، والنكت للأعلم ٥٠٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، والغرة لابن الدهان
٣٨٨/١، وتوجيه اللمع ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٣، وشفاء
العليل ٥٢٦/٢. وقد جاء برواية: (لو علمته)، (وفي الجسم)، و(تستشهدي).

(٣) مر الشاهد سابقاً، انظر الشاهد رقم (٦١).

ولا يَجُوزُ: (قَائِمًا فِيهَا رَجُلٌ)؛ لَأَنَّ الْحَالَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ؛ لِضَعْفِهِ عَنْ مَنْزِلَةِ الْعَامِلِ الَّذِي يَتَصَرَّفُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي قُوَّةِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِّهِ الَّذِي يَجِبُ لَهُ. وَيَجُوزُ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)؛ لِتَقَدُّمِ الْعَامِلِ.

ولا يَجُوزُ: (مَرَزْتُ وَاقِفًا بِرَجُلٍ)؛ لَأَنَّ الْبَاءَ لَمَّا سَلَّطَتِ الْعَامِلَ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْعَامِلِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (مَرَزْتُ صَاحِكًا بِرَجُلٍ) إِذَا كَانَتْ الْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ.

وَلَوْ قُلْتُ: (مَرَزْتُ بِقَائِمًا رَجُلٌ) لَمْ يَجْزُ، وَكَانَ أَقْبَحَ، وَأَبْعَدَ مِنَ الْجَوَازِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ وَلِذَلِكَ ^(١) قَالَ: «مَعْرِفَةُ فُبْحِهِ أَمْثَلُ مِنْ مَعْرِفَةِ إِعْرَابِهِ»؛ لِيُؤَكِّدَ فُبْحَهُ.

وَتَقُولُ: (بِكَ مَأْخُودٌ زَيْدٌ) عَلَى الْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَالُ؛ لَأَنَّ الظَّرْفَ نَاقِصٌ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (فِيهَا مَأْخُودًا زَيْدٌ).

وَتَقُولُ: (الْيَوْمَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)؛ وَلَا يَجُوزُ: (الْيَوْمَ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ)؛ لَأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ مَعَ الْخَبَرِ نَاقِصٌ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (الْيَوْمَ شَدِيدًا الْقِتَالُ).

وَالظَّرْفُ النَّاقِصُ هُوَ الَّذِي لَا تَصِحُّ بِهِ مَعَ الْأِسْمِ فَائِدَةٌ، وَالظَّرْفُ التَّامُّ هُوَ الَّذِي تَصِحُّ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ الْأِسْمِ.

وَتَقُولُ: (عَلَيْكَ نَازِلٌ زَيْدٌ) عَلَى الْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ؛ لَأَنَّ الظَّرْفَ نَاقِصٌ؛ إِذْ لَوْ قُلْتُ: (عَلَيْكَ زَيْدٌ) لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى النُّزُولِ، وَلَكِنْ: (عَلَيْكَ أَمِيرًا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (عَلَيْكَ زَيْدٌ) عَلَى مَعْنَى الْإِمْرَةِ جَازَ؛ لِأَنَّ (عَلَيْكَ) تَقْتَضِي الْأَسْتِعْلَاءَ بِالْإِمْرَةِ.

وَيُضَعَّفُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْأِسْمِ مَعَ الظَّرْفِ، وَلَا يَضَعُفُ مَعَ الْفِعْلِ؛ لِقُوَّةِ عَمَلِ الْفِعْلِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَكَذَلِكَ).

وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَالْخَبَرِ وَالظَّرْفِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ
 الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ [١٣٦]؛ لِأَنَّهَا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُوفِ - وَهِيَ
 مُتَأَخِّرَةٌ - وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُسْتَدْرَكِ بِهِ، فَجَازَ فِيهِمَا ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا
 تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمُعْتَمَدِ، فَهِيَ عَلَى قِيَاسِ مَا يَجُوزُ فِيهِ فِي التَّأْخِيرِ
 مَوْقِعُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ فِي التَّقْدِيمِ، نَحْوُ إِلْغَاءِ (إِذَنْ)، وَالْقَسَمِ، وَ(حَسِبْتُ)
 وَأَخَوَاتِهَا، وَكَذَلِكَ سَبِيلُ الصِّفَةِ فِي الِاسْتِدْرَاكِ بِهَا إِذَا مَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى
 ذِكْرِ الْخَبَرِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَكُونُ فَصْلًا، ثُمَّ اسْتَدْرَكْتَ بِهَا صَحَّ الْكَلَامِ، وَلَمْ يَصَحَّ
 فِي التَّقْدِيمِ الِاسْتِدْرَاكُ.



بَابُ تَكْرِيرِ الظَّرْفِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَكْرِيرِ الظَّرْفِ مَعَ الْعَمَلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَكْرِيرِ الظَّرْفِ مِنْ عَامِلِ الْإِعْرَابِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ الظَّرْفُ الْأَوَّلُ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ الثَّانِي مَعَ أَنَّهُ مُكْرَّرٌ، هُوَ الْأَوَّلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِحُّ عَمَلُهُ عَلَى حَالِ الْقُوَّةِ، وَلَا يَصِحُّ عَمَلُهُ عَلَى حَالِ الضَّعْفِ، وَالْمُقَدَّمُ أَقْوَى مِنَ الْمُؤَخَّرِ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ ذَلِكَ: الْقَسَمُ، إِذَا تَأَخَّرَ الْغِي، وَإِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَجْزُ الْغَاوَةُ، وَ(حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتُهَا إِذَا تَأَخَّرَتْ أُلْغِيَتْ، وَإِذَا تَقَدَّمَتْ لَمْ يَجْزُ الْغَاوُهَا، وَ(إِذَنْ) إِذَا تَأَخَّرَتْ أُلْغِيَتْ، وَإِذَا تَقَدَّمَتْ لَمْ تُلْغَ، وَكَذَلِكَ الْعَامِلُ إِذَا تَقَدَّمَ عَمِلَ، وَإِذَا تَأَخَّرَ لَمْ يَعْمَلْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ [مِنْ] ^(١) أَقْوَى الْعَوَامِلِ ^(٢)، كَالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ؟

وَمَا حُكْمُ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا)؟ فَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ (فِيهَا) الْأَوَّلُ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ الثَّانِي؟

وَلِمَ جَازَ التَّكْرِيرُ؟ وَمَا التَّكْرِيرُ الَّذِي لَا عَيْبَ فِيهِ؟ وَمَا التَّكْرِيرُ الَّذِي فِيهِ عَيْبٌ فِي الْكَلَامِ؟

وَلِمَ جَازَ: (قَدْ ثَبَتَ زَيْدٌ أَمِيرًا قَدْ ثَبَتَ) عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ، وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي الظَّرْفِ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ رَفْعُ (زَيْدٍ) إِلَّا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ؟
وَلِمَ جَازَ: (لَقِيتُ عَمْرًا عَمْرًا) عَلَى التَّكْرِيرِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١٢٥: «هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (العامل).

وَهَلْ يَجُوزُ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا) عَلَى الْغَاءِ الظَّرْفِ مَعَ تَكْرِيرِهِ؟ وَلَمْ جَارَ ذَلِكَ؟ وَهَلِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ مَا يُسْتَدْرَكُ التَّأَكِيدُ بَعْدَمَا قَدْ مَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى مَا لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا)، وَبِمَنْزِلَةِ: (فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي (فِيكَ) الْأَوَّلِ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي الثَّانِي؟

وَمَا حُكْمُ: (فِي دَارِكَ رَجُلٌ قَائِمٌ فِيهَا)؟ وَلَمْ جَارَ رَفْعُ (قَائِمٌ) عَلَى الصِّفَةِ، وَجَارَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (رَجُلٌ قَائِمًا فِيهَا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ مَثَلٌ بِهِ فَقَالَ^(١): « وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (رَجُلٌ قَائِمًا فِيهَا)^(٢) عَلَى الْجَوَازِ »؟

وَمَا حُكْمُ: (أَخُوكَ فِي الدَّارِ سَاكِنٌ فِيهَا)؟ وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ مِنْ^(٣) الْعَمَلِ فِي [١٣٦] (فِيهَا)؟ وَلَمْ جَارَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ (سَاكِنٌ)؟ وَلَمْ جَارَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ (مُسْتَقَرًّا) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ^(٤) (سَاكِنٌ)؟ وَلَمْ جَارَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ (مُسْتَقَرٌّ) الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (أَخُوكَ)؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ التَّكْرِيرَ يُوجِبُ النَّصْبَ أَنْ يَنْتَصِبَ فِي الظَّرْفِ النَّاقِصِ مِنْ قَوْلِكَ: (عَلَيْكَ زَيْدٌ حَرِيصٌ عَلَيْكَ)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ^(٥): « لَا يَجُوزُ إِلَّا النَّصْبُ مَعَ تَكْرِيرِ الظَّرْفِ الَّذِي يَسْتَغْنِي بِهِ الْكَلَامُ »؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]؟ وَهَلْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبٍ مَنْ لَمْ يُجِزْ مَعَ التَّكْرِيرِ إِلَّا النَّصْبُ؟

(١) سيبويه ١٢٦/٢.

(٢) المثال في الكتاب ١٢٦/٢: (فيها رجل قائمًا فيها).

(٣) في الأصل ود: (بين).

(٤) قوله: (مستقرًّا الذي هو صفة) ساقط من د.

(٥) هذا قول الكوفيين، فهم يرون وجوب النصب في الصفة إذا تكرر الظرف التام، نحو قولك: (في الدار

زيد قائمًا فيها)، والبصريون لا يوجبون النصب. انظر المسألة في شرح السيرافي ٤٥٥/٢، والإنصاف ٢٥٨/١، والتذليل ١٢٥/٩ - ١٢٦.

وَمَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّ الْمَتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ ١٥ ءَاخِذِينَ ﴿[الذاريات: ١٥، ١٦]، وفي آيةٍ أُخْرَى: ﴿فَنَكِهَيْنَ﴾ [الطور: ١٨]؟ وهل وَجْهُ الْحُجَّةِ في هذا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ فِي الظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ، وهذا يَقْتَضِي أَنَّ دُخُولَ التَّكْرِيرِ وَخُرُوجَهُ سَوَاءٌ فِي هَذَا الْبَابِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَكْرِيرِ الظَّرْفِ إِعْمَالُهُ فِي الْحَالِ، كَمَا كَانَ يَعْمَلُ قَبْلَ التَّكْرِيرِ، وَيَجُوزُ الْغَاوُهُ كَمَا كَانَ يُلْغَى قَبْلُ^(١)؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ لَا يَعْتَرِضُ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَا غَيْرِهِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ إِلَّا بِمَقْدَارِ تَمَكُّنِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الظَّرْفُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى حَالِ الْقُوَّةِ، وَلَا يَعْمَلُ عَلَى حَالِ الضَّعْفِ، وَالْمُقَدَّمُ أَقْوَى مِنَ الْمُؤَخَّرِ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ، كَقُوَّةِ الْقَسَمِ إِذَا تَقَدَّمَ حَتَّى يَمْتَنِعَ أَنْ يُلْغَى، وَكَذَلِكَ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتُهَا، وَ(إِذَنْ) فِي الْجَوَابِ، وَكَذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُقَدَّمُ أَقْوَى مِنَ الْمُؤَخَّرِ.

وَتَقُولُ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا)، فَتَنْصِبُ (قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الظَّرْفُ الْأَوَّلُ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَإِنَّمَا جَازَ التَّكْرِيرُ لِتَمَكُّنِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ، وَالتَّكْرِيرُ الَّذِي لَا عَيْبَ فِيهِ هُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَمَكُّنِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ؛ إِمَّا لِلتَّبْعِيدِ مِنَ الْغَلَطِ فِي التَّأْوِيلِ، وَإِمَّا لِشِدَّةِ الْعِنَايَةِ بِالْأَمْرِ، كَقَوْلِكَ: (أَذْهَبَ أَذْهَبَ)، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ مِمَّنْ يَذْهَبُ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِمَّا ذُكِرَ؛ لِتَوْهَمِهِ عَلَى الْعَامِلِ أَنَّهُ قَدْ غَلِطَ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى تَمَكُّنِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ، وَإِذَا عَرِيَ الْمَعْنَى مِنْ جَمِيعِهَا، ثُمَّ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ تَكْرِيرٌ كَانَ عَيْبًا.

وَتَقُولُ: (قَدْ ثَبَتَ زَيْدٌ أَمِيرًا قَدْ ثَبَتَ)، وَالْحَالُ هَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا الْفِعْلُ

(١) الكلام من قوله: (التكرير ويجوز) ساقط من د.

(٢) في د: (وغيره)، وقوله: (لا) موجود في موضع آخر.

الثاني، كَأَنَّكَ قُلْتَ: قَدْ ثَبَتَ زَيْدٌ قَدْ ثَبَتَ أَمِيرًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ مِنَ الْحَالِ وَالْمَفْعُولِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ فِي مَرْتَبَتِهِ مِنْ ثَبَاتِهِ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ أَنْ يَرْتَفِعَ زَيْدٌ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

وَتَقُولُ [و١٣٧]: (لَقِيتُ عَمْرًا عَمْرًا)، فَ (عَمْرُو) الثَّانِي نُصِبَ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، كَنَصَبِ الْأَوَّلِ سَوَاءً، عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْإِتْبَاعِ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ مَا هُوَ عَلَى مَعْنَاهُ. وَتَقُولُ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا) عَلَى الظَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ مُكْرَّرًا، وَيَذُكُّكَ عَلَى صِحَّةِ ^(١) الْإِلْغَاءِ أَنَّ الظَّرْفَ الثَّانِي وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُسْتَدْرَكِ بِهِ بَعْدَ مَا مَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَحِلُّ لَهُ ^(٢) مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا فِيهَا) ^(٣)، فَلَوْ كَانَ التَّكْرِيرُ يُوجِبُ النَّصَبَ فِي التَّفْدِيمِ لَأَوْجَبَهُ فِي التَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُوجِبَ لِلْعَمَلِ لَا مَحَالَةَ، سَوَاءً تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا ضَرَبْتُ).

وَيَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُلْغَى الظَّرْفُ الْمُكْرَّرُ أَنْ يُعْمَلَ النَّاقِصَ، فَيَقُولَ: (فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا فِيكَ)، وَ (عَلَيْكَ زَيْدٌ حَرِيصًا عَلَيْكَ)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ، وَهُوَ لَا زِمٌ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُخَالَفُ ^(٤)؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ الْعَمَلُ لِلْعَامِلِ فَالْناقِصُ وَالتَّامُّ فِيهِ سَوَاءٌ، كَقَوْلِكَ: (كُنْتُ قَائِمًا)، فَهَذَا نَاقِصٌ، وَالْعَمَلُ لَهُ وَاجِبٌ، وَ (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَهَذَا تَامٌّ، وَالْعَمَلُ فِيهِ كَالْعَمَلِ فِي الْأَوَّلِ، وَإِذَا سَاوَى الظَّرْفُ التَّامُّ الظَّرْفَ ^(٥) النَّاقِصَ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ جِهَةِ النُّفْصَانِ وَالتَّمَامِ لَمْ يُلْتَمَزْ إِلَى النُّفْصَانِ، وَوَجَبَ الْعَمَلُ عَلَى قِيَاسِ وَجُوبِهِ فِي الْفِعْلِ النَّاقِصِ وَالتَّامِّ، وَهَذَانِ الْإِلْزَامَانِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الْفَاسِدِ قَدْ أَلْزَمَهُمَا سَبِيوِيهِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ ^(٦)، وَهُوَ لَا زِمٌ كَمَا تَرَى، عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَحِلُّ).

(٢) فِي د: (الْمَخَاطَبِ).

(٣) سَبِيوِيهِ ١٢٦/٢.

(٤) فِي د: (وَيَدْمُ لَكَ عَلَى جِهَةٍ).

(٥) قَوْلُهُ: (فِيهَا) لَيْسَ فِي د.

(٦) فِي الْأَصْلِ: (لِلظَّرْفِ).

وَتَقُولُ: (فِي دَارِكَ رَجُلٌ قَائِمٌ فِيهَا)، فَتَرْفَعُ (قَائِمًا) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ وَصِفَتْ بِنَكِرَةٍ. وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ. وَمَثَلُهُ سَيَبَوِّهُ بِقَوْلِهِ: (رَجُلٌ قَائِمًا فِيهَا) عَلَى الْإِخْتِصَارِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِـ (زَيْدٌ فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ فِيهَا).

وَتَقُولُ: (أَخُوكَ فِي الدَّارِ سَاكِنٌ فِيهَا)، فَيَجُوزُ فِي مَوْضِعِ (فِيهَا) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الرَّفْعُ عَلَى صِفَةٍ (سَاكِنٍ)، وَالنَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ لِـ (سَاكِنٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَسْكُنُ فِيهَا. وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِ لِأَخِيكَ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَا عَمِلَ فِي الظَّرْفِ الْأَوَّلِ.

وَوَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ: « لَا يَجُوزُ إِلَّا النَّصْبُ مَعَ تَكْرِيرِ الظَّرْفِ الَّذِي يَسْتَعْنِي بِهِ الْكَلَامُ » أَنَّهُ إِذَا كُرِّرَ دَلَّ عَلَى قُوَّتِهِ وَتَمَكُّنِهِ فِي الْكَلَامِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُلغَى؛ لِأَنَّ الْمَلْعِيَّ بِمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَبِالْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]، فَهَذَا شَاهِدٌ لِلْمُخَالَفِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نَصْبِ (خَالِدِينَ) لَمَّا كُرِّرَ الظَّرْفُ، وَقَدْ أَسْقَطَ سَيَبَوِّهُ هَذَا الْحِجَاجَ ^(١) بِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ إِنَّ [١٣٧] الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝١٥ءَاخِذِينَ ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦]، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿ فَكَفَّهِينَ ﴾ [الطور: ١٨]، فَجَاءَ نَصْبُ الْحَالِ مَعَ الظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ، وَقِيَاسُهُ فِي ذَلِكَ كَقِيَاسِهِ مَعَ التَّكْرِيرِ سَوَاءً، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ ادَّعَى أَنَّ النَّصْبَ مِنْ أَجْلِ التَّكْرِيرِ.



